

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

الدراسات العليا العربية

فرع النحو والصرف

٧٤٤٨ - ١٠٠ - ٣

شرح الشافية

للخضر اليزيدي

أتمه سنة ٧٢٠ هـ

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالب

حسن أحمد الحمود العثمان

إشراف الأستاذ الدكتور

أحمد مكّي الأنصاري

(الجزء الثاني)

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

[الإمالة]

أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصدُ المناسبةِ لكسرة أو ياء، أو لكون الألف منقلبةً عن مكسور أو ياء، أو صائرة ياء مفتوحة، أو للفواصل، أو لإمالة قبلها على وجه. (الشافية: ٨٣).

٣

● قوله: «الإمالة أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة».

هذا تعريف للإمالة، ومعناها لغة: تحريف شيء من جانب إلى جانب آخر، وفي الاصطلاح ما ذكره، فقوله: «أن يُنحى جنس» لأن النحو قد يكون بالفتحة نحو الكسرة، وقد لا يكون كذلك، وقوله: «بالفتحة نحو الكسرة» فصل يخرج غير النحو المخصوص، كما يُنحى في يصُدْرُ مثلاً بالصاد نحو صوت الزاي.

٦

وقال المصنف في الشرح والشارحون أيضاً^(١): هذا التعريف أولى من قولهم: أن يُنحى بالألف نحو الياء، ومن قولهم أيضاً: أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء؛ إذ كلا القولين لا يتناول إمالة الفتحة المطلقة؛ أعني بدون الألف كإمالة^(٢): ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾، ومن المحاذر، وإمالة الحرف التي قبل تاء التأنيث المنقلبة هاء في الوقف، وذلك نحو (رحمة) المذكور من باب الإمالة اتفاقاً، فلا يكون الحد جامعاً. وما ذكره المصنف يشمل النوعين؛ أعني ما الفتحة مع الألف، وما هي بدونها.

٩

١٢

ولقائل أن يقول: هذا رارد على التعريف الأول من المذكورين، أما التعريف الأخير فلا يرد عليه شيء مما ذكرتم؛ إذ من الجائز أن يكون مرادُ المحدِّدِ التنويح. تحريه أن نقول: إن الواو بمعنى أو، فيكون المحدود نوعين؛ أعني القصد بالفتحة نحو الكسرة، أو القصد بالألف نحو الياء، وهذا هو الكائن في نفس الأمر، وهذا كما تقول: المبتدأ اسم مجرد عن العوامل اللفظية، مسندٌ إليه، وصفة تقع بعد ألف الاستفهام وحرف النفي وترفع اسماً ظاهراً.

١٥

١٨

فإن قلت: الأصل في الواو أن يكون بمعنى الجمعية، فلا يشمل غير صورة الفتحة مع الألف.

قلت: كونها بمعنى الجمعية اللغوية، وكذا كونها بمعنى أو، وهذا أشهر من أن يمكن دفعه، والمحذور في التعريف استعمال الألفاظ الغريبة، ألا ترى المصنف كيف استعمل الواو بمعنى أو في كثير من تعريفاته؛ منها قوله في المبتدأ^(٣): «والصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام وحرف النفي»، ومعلوم أن المراد ليس اجتماع الحرفين قطعاً.

٢١

(١) انظر شرح المصنف على الشافية (٥١/أ)، وركن الدين (٩٣)، والجاربردي (٢٣٨).

(٢) النساء: من الآية ٩٥.

(٣) الكافية (٧٤).

- ثم لك أن تقول في تعريف المصنف: حاصله راجع إلى كونه غير جامع، أو مشتقاً على التجوز؛ بيانه أن تقول: إما أن يكون المراد بقوله: «بالفتحة نحو الكسرة» صورة الاجتماع؛ أعني اجتماع الفتحة والألف، أو الفتحة المنفردة، أو أعم منهما؛ الأولان كلاهما يستلزم كون الحد غير جامع؛ إذ كلا النوعين محدود، والثالث يستلزم التجوز؛ لأن قوله وإن كان حقيقة في صورة الفتحة المنفردة فليس بحقيقة في صورة الاجتماع، وذلك لأن المبادر إلى الذهن في إطلاق الفتحة مفهومها مجرداً عن كونها معها ألف، وذلك مما يدرك ضرورة.
- ٦ مجرداً عن كونها معها ألف، وذلك مما يدرك ضرورة.
- ١٢٤ب فإن قلت: المراد بالإمالة إمالة الفتحة نحو الكسرة، وكونها مقترنة بالألف أو غير مقترنة؟
خصوصية ملغاة.
- ٩ قلت: هذا خلاف الإجماع؛ لأنهم اتفقوا على أن الأصل في الإمالة إمالة الألف، وأما إمالة الفتحة المجردة فشيء قليل بالنسبة إلى إمالة الألف، فثبت أن الواجب في تحديدها أن يتعرض للتنوع.
- ١٢ فإن قلت: إذا قيل: أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، أو بالألف نحو الياء، فمن ذكر (أو) يجيء الترديد لا محالة، وذلك مما ينافي التحديد.
- قلت: ممنوع؛ لأنه يكون للتنوع؛ أعني تنوع المحدود، لا للشك.
- قوله: «وسببها».
- ١٥ أي: وسبب الإمالة قصد المناسبة؛ أعني بين ما يقتضي الإمالة وما يحال، ومعلوم أن المناسبة مطلوبة لهم، وقد مثل سيبويه طلب هذه المناسبة بطلب المناسبة فيما مر؛ أعني من الإشراب في الصاد صوت الزاي، وذكر كلاماً هذا مؤداه^(١)، وتلك المناسبة قد قال المصنف وغيره^(٢): إنها قد تكون لكسرة قبل الألف الممالة، أو بعدها، أو ياء قبلها، أو لكون الألف الممالة (منقلبة)^(٣) عن حرف مكسور، أو منقلبة عن ياء، أو لكون الألف الممالة تصير ياء مفتوحة، أو لكون الألف للفواصل، أو لإمالة واقعة قبل الألف الممالة، وهذا على رأي، فأسباب المناسبة كما عدها ثمانية، والصواب أن يقال: إنها عشرة؛ لأن كسرة الراء بعد الفتحة المجردة سبب آخر، وكون الهاء المنقلبة من تاء التأنيث نائية مناب الألف التي للتأنيث سبب آخر. والأسباب التي ذكرها هي أسباب إمالة الألف فقط، وقد عرفت أن الإمالة (كما تكون في الألف)^(٣) تكون في هاتين الصورتين أيضاً.
- ٢٤ فإن قلت: من الجائز أن يكون ما ذكره المصنف سبباً لإمالة الألف فقط، ويكون قصده ذلك فقط.

(١) انظر الكتاب (٤/١١٧).

(٢) انظر الأصول (٣/١٦٠)، والجمل (٣٩٤)، والتبصرة (٢/٧١٠)، والمفصل (٣٣٥).

(٣) ليس في م.

قلت: الضمير في قوله: «وسببها» يأبى ذلك؛ لأنه راجع إلى الإمالة المطلقة؛ لأن المار ذكره هو المحدود، فيجب أن يكون مطلقاً، وإلا لزم أن يكون المحدود بعض الصور، فيخرج البعض الآخر، وذلك فاسد. ٣

فالكسرة قبل الألف نحو: عِمَادٍ، وَشِمْلَالٍ، ونحو: دِرْهَمَانٍ سَوْعَةً خَفَاءَ الهاء مع شلودذه، وبعدها في نحو عَالِمٍ. ونحو من كلامٍ قليل؛ لعروضها، بخلاف: مِنْ دَارٍ؛ للراء، وليس مُقَدَّرَهَا الأصلي كملفوظها، على الألف، كجَادٍ، وَجَوَادٍ، بخلاف سكون الوقف. ٦

وَلَا تُؤَثِّرُ الكسرة في المنقلبة عن واوٍ، ونحو: مِنْ بَابِهِ، وَمَالِهِ، وَالْكِبَا شَادٌ، كما شَدَّ العَشَا، وَالْمَكَا، وَبَابٌ، وَمَالٌ، وَالْحَجَّاجُ، وَالنَّاسُ لغير سبب. وأما إمالة الرِّبَا فلاجل الراء. ٦

والياء إنما تؤثر قبلها في نحو: سَيَالٍ، وَشَيَّانٍ. ٩

والمنقلبة عن مكسور، نحو: خَافٌ، وَعَنْ يَاءٍ، نحو: نَابٍ، وَالرَّحَى، وَسَالَ، وَرَمَى. ٩

والصائرة ياء مفتوحة، نحو: دَعَا، وَحَبَلَى، وَالْعُلَى، بخلاف: جَالَ، وَحَالَ. ٩

والفواصل، نحو: ﴿وَالضُّحَى﴾. ١٢

والإمالة، نحو: رَأَيْتُ عِمَادًا. ١٢

وقد تُمَالُ أَلْفُ التَّنْوِينِ، نحو: رَأَيْتُ زَيْدًا. (الشافية: ٨٣-٨٤).

● قوله: «فالكسرة». ١٥

هذا هو السبب الأول، وهو الكسرة قبل الألف، وإنما كانت مؤثرة إذا كان بينها وبين الألف حرف واحد، أو حرفان أولهما ساكن، ونزلوا الساكن منزلة المعدوم؛ إذ ليس بمجاز قوي. من الكتاب^(١): «وكذلك إن كان الذي بينه وبين الألف حرفان الأول ساكن؛ لأن الساكن ليس بمجاز قوي». ومثال الأول قولك: عِمَادٌ، ومثال الثاني قولك: شِمْلَالٌ، وهو الناقعة السريعة السير. ١٨

ويعلم مما ذكرنا أن الكسرة إذا كانت متقدمة على حرف الألف بحرفين متحركين، أو ثلاثة أولها ساكن، لم تكن مؤثرة، وذلك كما تقول: أَكَلْتُ عَيْنًا، وَفَنَلْتُ قُبَاً أَي حَبْلًا. ٢١

ويعلم أنه لو كان أول الثلاثة متحركاً كان أبعد. هكذا قالوا، وأما أنا فأقول: لو اكتفوا بذكر تحرك الحرفين كان لهم مندوحة عن ذكر الثلاثة كيفما كان أولها. ٢١

(١) الكتاب (٤/١١٧).

● قوله: «ونحو دِرْهَمَانٍ».

٣ هذا اعتراضٌ على ما ذكر، وتقريره أنهم قد أمالوا نحو دِرْهَمَانٍ، وقد وقع بين الكسرة ١٢٥ والألف ثلاثة أحرف أولها ساكن، وقد قلتُ إنها والحالة هذه لا تؤثر. أجاب عنه بأمرين:

٦ أحدهما: أن الأوسط من الثلاثة هاء، وهي حرف خفية منزلة منزلة المعلوم، فكأنه لم يقع الفصل إلا بحرفين، وقد مر فيما سلف بحث في خفائها حيث قلنا: إنهم قد التزموا الفتح في ردِّها^(١)، ومن نظائر درهمان قولهم: هو عندها، والفرق بينهما أن الهاء في الأخير هو حرف الألف، وفي الأول حرف الألف الميم، ومنها قولهم: يريد أن يضربها وينزعها، فإن الفصل ههنا بحرفين متحركين. من الكتاب^(٢): «قولك يريد أن يضربها، وينزعها، وذلك لأن الهاء خفية والحرف الذي قبل الحرف الذي يليه مكسور، فكأنه قال: يريد أن يضربها، كما أنهم [إذا]^(٣) قالوا: (ردِّها كأنهم قالوا)^(٤): ردًّا».

والثاني: أن هذا النحو شاذ، فلا يعتد به لقلته.

١٢ وإن شئت جعلت الجواب أمرًا واحدًا، وهو الشنوذ، ثم جعلت الجواب الأول وجهًا لما جاء عليه الشاذ، أو جعلت الجواب هو الأول، ثم أضفت إليه الشنوذ؛ لما فيه من التكلف.

١٥ اعلم أن في تمثيل النحاة بقولهم: دِرْهَمَانٍ في هذا الموضع نظرًا؛ لاحتمال أن تكون الإمالة لكسرة التون، لا الدال، وحيث لا تكون من قبيل ما هم فيه.

فإن قلت: لم يعتد بكسرة التون لكونها^(٥) في معرض الحذف بالإضافة.

قلت: لا تتقاعد عن العارضة كما في: من قرارك. سلمنا عدم كونها سببًا برأسها، لم لا يجوز أن تكون مقوية لكسرة الدال.

● قوله: «وبعدها».

هذا هو السبب الثاني، وهو الكسرة بعد الألف، وإنما تؤثر اتفاقًا إذا كانت أصلية، أو عارضة

(١) انظر باب التقاء الساكنين، ص (٢٥٤) من هذا الكتاب.

(٢) الكتاب (٤/١٢٣-١٢٤).

(٣) زيادة يقتضيهما السياق، وهي عن الكتاب.

(٤) ليس في ك.

(٥) الأصل، ك: (بكونها).

قوية، وكانت ملفوظة (الإ) ^(١) في الوقف، وكانت واقعة بعد الألف، وذلك قولك: عالم، وقوله: «في نحو عالم» إشارة إلى ما ذكرنا لك.

٣ فإن كانت عارضة غير قوية فالكثير عدم الاعتداد بها، وذلك كقولك: من كلام؛ لأن كسرة الميم ليست بلازمة، ولا قوية؛ أما عدم اللزوم فلأنها مستفادة من حرف الجر، وأما عدم القوة فلأن المراد بالقوة حركة الراء (من أجل أن الراء) ^(٢) كالحرف المتكرر، فكسرتها منزلة منزلة كسرتين، ولا راء في المثال، فلا قوة لكسرتيه. وإلى هذا أشار بقوله: «بخلاف من دار للراء». قال سيويه ^(٣): «الراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة».

٩ وإن كانت غير ملفوظة فالأفصح أنها لا تؤثر أيضاً، وذلك كقولك: جادٌ وجوادٌ؛ لأن الدال المدغم كانت مكسورة قبل الإدغام، وهي مقدرة الآن، ولكنها ليست بملفوظة ولا وقف. من الكتاب ^(٤): «ما لا تمال ألفه فاعل من المضاعف». واستدل على عدم الاعتداد بها؛ أعني غير الملفوظة، في غير الوقف، وعلى الاعتداد بها فيه، وتعلم أن لا وقف إلا على الراء؛ لأن الوقف

١٢ يستلزم عدم أصالتها، ولا قوة للعارضة إلا ما كانت على الراء، بأن الكسرة في الإدغام كالمعدومة ١٢٥ ب للزوم انتفائها ^(٥) دائماً بخلاف الوقف؛ لأن الوقف ليس بأمر لازم، فلا يلزم انتفاء الكسرة دائماً.

١٥ فإن قلت: لزوم انتفائها في الوقف كلزوم انتفائها ^(٥) في الإدغام؛ إذ لو لم يكن كذلك لزم أن لا يكون الوقف وقفاً، وهذا محال.

قلت: انتفاؤها في الوقف لا يستلزم انتفائها مطلقاً، بخلاف الإدغام، فإن انتفائها فيه يستلزم انتفائها مطلقاً.

١٨ فإن قلت: لا يتمشى ذلك إلا إذا كان الإدغام واجباً، ومن الجائز أن يكون جائزاً.

٢١ قلت: التصوير في المدغم بعد الألف، وهذا إن كان في وسط الكلمة فالإدغام فيه واجب، وإن كان في آخرها فلا يكون ذلك إلا عند تلاقي متجانسين؛ أحدهما: آخر الكلمة الأولى، والثاني: أول الثانية، وهذا الإدغام غير جائز على الأصح. سلمنا جوازه؛ لكن لا تؤثر كسرتيه؛ لأن التقدير

(١) ليس في م.

(٢) ليس في م.

(٣) الكتاب (٤/١٣٦).

(٤) الكتاب (٤/١٣٢).

(٥) ليس في م.

عروضها؛ نعم: بقي أن تكون الكسرة على الراء، كما تقول مثلاً: من قرار رافع وتدغم، فالحكم في هذا أيضاً أن لا يعتد بها لأمرين:

٣ أحدهما: أن المكسورة إنما تغلب غير المكسورة إذا تحققت كسرتها، ولا يتحقق في صورة الإدغام، فلا تغلب، فلا تمال.

٦ والثاني: أن الاعتداد بها إنما كان لأجل ظهورها؛ إذ قوتها في ظهورها، ولا ظهور، فلا قوة، فلا اعتداد بها حالة الإدغام.

فإن قلت: فما وجه المدغمة التي بعدها مكسورة؟

٩ قلت: القياس الإمالة، وذلك كما تقول مثلاً: من قرار رباط؛ لأن أمر المدغمة قوي بالكسرة بعدها، وإن كانت الكسرة البعيدة من الألف لا تؤثر، وذلك لأن الإدغام يقرب الحرف من العدم، كما علمت في جواد، فيلزم من ذلك تحقق الكسرة.

اعلم أنهم لم يذكروا هذا البحث، وقد ذكرنا ما لاح لنا فتنبه.

١٢ ووجه غير الأفصح أن يقال: هو قياس الإدغام على الوقف، والجامع كون الحركة في القيلين متفتية، ويعلم الفرق مما ذكرناه.

● قوله: «ولا تُؤثر».

١٥ أي: لا تؤثر الكسرة في إمالة الألف المنقلبة عن الواو، فلا تمال إذا كانت كذلك، واستدل^(١) عليه بأن هذا السبب ضعيف؛ أعني الكسرة، فلا يقاوم كونها منقلبة عن الواو.

١٨ ولقائل أن يقول: بناء على هذا الاستدلال يلزم قياس الإمالة في صورة وجود الكسرتين، وذلك كما تقول مررت ببابه، وأعني بالكسرتين الكسرة اللاحقة للألف والسابقة حرفها، وقول المصنف: «ولا تؤثر الكسرة» مطلقاً ينافي مقتضى هذا الاستدلال؛ إذ مقتضى كلامه عدم تأثيرها مطلقاً، سواء كانت منفردة متقدمة على الألف، أو متأخرة عنها، أو كانت في صورة التكرار، كما ذكرنا.

٢١ فإن قلت: المراد عدم تأثيرها كيفما كانت.

قلت: لو كان الأمر كذلك لزم الانتقاض بصورة كونها على الراء. (تحريره: أنها إذا كانت على الراء)^(٢) كانت مؤثرة في المنقلبة عن الواو، كما تقول الربوا مماله، وهذا متفق عليه، فيلزم من

(١) انظر شرح المصنف على الشافية (٥١/ب).

(٢) ليس في م.

- هذا الإمالة فيما ذكرنا؛ لأن تكرر الكسرة لفظاً لا يتقاعد عن تكررها تقديراً؛ بل الأول أولى بالتأثير، وهذا ظاهر، فقد ثبت في أنه لو لم يقل بجوازها في المثال المذكور لزم النقص. ١١٢٦
- ٣ فإن قلت: كسرة الراء أقوى تأثيراً من كسرتي المثال؛ لأن كسرة الراء أمر أصيل، فأصالتها توجب تنزيلها منزلة كسرتين متحققتين، ولا كذلك الكسرتان في المثال؛ لأن أولاهما كسرة حرف الجر والثانية مقتضاه، وكلا ذلك دخيل.
- ٦ قلت: خصوصية الأصالة والطران في الراء ملغاة؛ إذ لو لم يكن كذلك لزم النقص بصورة: من دارك؛ لأن كسرتيه أيضاً دخيلة، وتأثيرها كتأثير كسرة الربو إجماعاً.
- ٩ فإن قلت: وجود الكسرتين على هيئة الاجتماع أقوى تأثيراً من وجودهما على هيئة الافتراق، فلماذا كان القياس إمالة: من دارك بخلاف: مررت بيباه.
- قلت: أمر الافتراق معارض يكون إحدى الكسرتين مقدرة، فيجب التساقط، فأين المرجح.
- ١٢ اعلم أن الأقرب أن يقال بقياسية الإمالة عند وجود الكسرتين، كما يقال بقياسيتها عند وجود كسرة الراء. وحمل صورة: مررت بيباه وأمثالها على صورة: هذا باب، وهذا مالٌ أمر بلا تَبْتٍ.
- ١٥ وإن لم يقل هكذا فالأقرب أن يقال بالشذوذ في القبيلين؛ لتحقق التساوي، وقد قال سيبويه في الكتاب عقيب قوله^(١) «هذا بابٌ، وهذا مالٌ»: «الذين لا يميلون في الرفع والنصب أكثر العرب»، ولم يذكر الجر، فكان العرب تجريه في صورة الجر مجرى غيره مما السبب فيه قائم، وإذا كان كذلك فلأن يحكم بالقياسية عند وجود الكسرتين أخرى وأجدر، وإنما كان الأقرب الحكم بالقياسية في القبيلين لأن الإمالة أكثر في كلامهم. هكذا قال سيبويه^(١)، ومن الشارحين^(٢) من جعل الكسرة في قوله: «ولا تؤثر الكسرة» (الكسرة)^(٣) الواقعة بعد المنقلبة عن الواو، ولم يُجرها على الإطلاق، وهو ليس بسديد لأمرين:
- أحدهما: أنه يستلزم أن تكون إمالة الكسرة قياسيةً، وظاهر أن المصنف حكم بشذوذها.
- ٢١ والثاني: أنه يقتضي فساد قوله: «وأما الربو فلأجل الراء»؛ إذ التقدير أن الكسرة التي لا تؤثر هي الواقعة بعد الألف، لا الواقعة قبلها، فتكون حينئذ إمالة الربو على القياس، فلا يحتاج إلى التأويل؛ لكنه يؤول، فثبت أن الصحيح أن يكون مراد المصنف الإطلاق، وفيه ما ذكرت لك.

(١) الكتاب (٤/١٢٨).

(٢) هو ركن الدين (٩٣).

(٣) ليس في م.

والحاصل منع التساوي بين الأمثلة الثلاثة الأول وبين ما ذكر بعدها إن أراد بالكسرة الإطلاق بناءً على ما استدل به.

- ٣ والكيا^(١) بالكسر والقصر: الكُناسة، وهي التراب المكنوس من البيت، والمُكا^(١) بالضم والقصر: الصفير، وقد يُمدُّ أيضاً، ولكن لا يُعنى به في هذا الموضع؛ لأن ألفه حالة المد لا تكون منقلبة عن الواو؛ بل زائدة، والعشا^(١) بالفتح والقصر: مصدر عَشِي فهو أعشى، إذا لم يبصر في الليل. وقال شارح اللغة^(٢): «المكا بالفتح مقصور: جحر الثعلب والأرنب»، وهذه لغة أخرى جائر أن يمثل بها ههنا، وقال أيضاً: «العشاء بالفتح والمد: الطعام بعينه، وهو خلاف الغداء»، وهذا لا يوافق ما قاله المصنف؛ لأنه يستلزم فساد كلامه؛ لأن ألفه في حال المد لا تكون منقلبة؛ بل زائدة، كما دريت في المكاء الممدود، والصحيح أن يفسر قوله بما ذكرناه.
- ٦ وأما الحجاج فإما أن يكون علماً، أو وصفاً فعلاً للمبالغة من الحجّة، والمراد الأول؛ لأن العرب تميله اسماً، ولا تميله وصفاً. من الكتاب^(٣) أن العرب لا تميل ألف حجاج إذا كان صفة وإنما أسالت إذا كان اسماً على غير القياس لأنه كثر في كلامهم.
- ٩
- ١٢

● قوله: «والياء...» إلى آخره.

- هذا هو السبب الثالث. يقول: إن الياء تؤثر في الإمالة إذا كانت قبل الألف بلا فصل، كقولك: سَيَالٌ لشجر له شوك، والسين مفتوح، أو مع فصل وهو حرف واحد، كشيبان اسم رجل، وكقولك فينا وعلينا، سواء كان الفصل والياء في كلمة كالأول، أو في كلمتين منزلتين منزلة كلمة واحدة كالآخرين، وذلك لأن شدة اتصال الجار والضمير جعلتهما كالواحدة، أو مع فصل هو حرفان أولهما غير مضموم وثانيهما هاء، وذلك كقولك: رأيت يدها، وهو بيني وبينها، ويريد أن يكيلها، بخلاف سَيْسَبَانٍ لعدم الهاء وهو شجر، وهو يكيلها للضم؛ أما انتفاء الضم فلأنه دافع للإمالة من حيث أن الفتح يناسب الياء من جهة الخفة، ولا كذلك الضم. من الكتاب^(٤): «ليس شيء من هذا تمال ألفه في الرفع إذا قال هو يُنِيلُها، وذلك أنه يقع بين الألف وبين الكسرة الضمة، فصارت حاجزاً فمنعت الإمالة»، وأراد بالكسرة ههنا الياء، وأما الهاء فلأنها خفية فكانت كالعدم، كما دريت، فكان الفاصل والحالة هذه حرفاً واحداً تقديراً، وفي الكتاب^(٤) جواز الإمالة في قولك:

(١) انظر المقصور والممدود للقراء (٢٠، ٨٢، ٨٩)، وللشأن (٣٢، ٤٤، ٤٨).

(٢) لم أهدت إليه.

(٣) الكتاب (٤/١٢٧).

(٤) الكتاب (٤/١٢٤).

لم يَكَلِّها مع كون الفصل بثلاثة أحرف أحدها الهاء، فكان القائل به لم يعتد بالساكن؛ إذ لا يكون حاجزاً قوياً، فترى أن الضمة المجردة أشد محذورية^(١) من الحرف الساكن. وهذا بعد المراقب شاذ^(٢).

٣

هذا حال الياء إذا تقدمت الألف فأما إذا تأخرت عنها فلا تكون سبباً للإمالة، وهذا كقولك: بآينَ مثلاً، فلا يمال لتأخر الياء، ولم يذكروا على ذلك دليلاً، ويمكن أن يقال: الأصل في التأثير الكسرة، والياء لكونها حرفها قائمة مقامها، وإلى هذا ذهب بعضهم، وعكس بعضهم المسألة فقالوا: الياء حرف ولا محالة تكون أقوى من الحركة. وإلى الأول أومى سيويه فيما تلوت من كلامه عليك، وعلى هذا تقول: مِنْ جَوَازِ عَمَلِ الْمَيْدَلِ تَقَدُّمًا وَتَأَخُّرًا لَا يَلْزَمُ جَوَازُ عَمَلِ الْبِدَلِ كَذَلِكَ.

٩

فإن قلت: لا تفاضل بين تقدم السبب وتأخره في العمل، فمن تأثير أحد الأمرين والمنع في الآخر يلزم تخصيص أحد المتساويين.

قلت: انتفاء التفاضل ممنوع؛ لأن الأصل تقدم السبب على السبب وجوداً، فتأخره عنه ليس بجاري على الأصل، والأصل لكونه أصيلاً يعمل على الطريقتين، ولا كذلك الفرع؛ إذ لا قوة له ١٢٧ يعمل بها العمل الفرعي، وأعني بالفرع الياء، وبالعمل الفرعي التأثير في الإمالة حالة تأخر السبب عن الألف الممالة.

١٥

● قوله: «والمقلبة...» إلى آخره.

هذا هو السبب الرابع، وهو كون الألف منقلبة عن حرف مكسور كقولهم: خاف، فإن أصله كان خَوْفَ مكسور العين، وظاهر أن انقلاب الألف لا يكون إلا عن واو أو ياء، وكتاهما قد تكون متحركة بالحركات الثلاث، غير أن ضم الياء حالة كونها عيناً للفعل مرفوض، ثم إن المنقلبة عن الياء كيفما كانت ليست بمعادة ههنا؛ لأنه سيذكره بعد ذلك، فالمراد المنقلبة عن الواو المكسورة، وإن كان قوله: «عن مكسور» أعم من أن يكون واواً أو ياءً.

٢١

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون المراد المنقلبة عن الياء المكسورة أيضاً، وما المانع من إجراء العام على ما يقتضيه؟

قلت: هو أن الانقلاب عن الياء سبب تام لا يحتاج إلى سبب آخر. نعم إن كانت الياء

٢٤

(١) الأصل، ك: (محذور).

(٢) م: (وهذا أبعد المراتب شاذ).

مكسورة كما في هاب مثلاً كان السبب أقوى من وجه القياس، وإن لم يكونوا ليفرقوا بين هذه الصورة وبين غيرها في الياء.

٣ فإن قلت: ترتب المقتضى في هذه الصورة إما أن يكون على المقتضيين باقتضائهما جميعاً، أو بأحدهما، أو لا بواحد منهما، والكل باطل، فيلزم عدم المقتضى.

أما الأول فلأدائه إلى اجتماع مؤثرين على أثر واحد.

٦ وأما الثاني فلاقتضائه إلى تخصيص أحد المتساويين.

وأما الثالث فلاستدعائه وجود المعلول بدون العلة مطلقاً.

وهذا لأن التقدير عدم سبب آخر، ولو قدر وجود ذلك الآخر عاد الكلام، وأما بطلان السلازم فلائته خلاف الإجماع. ٩

قلت: السبب ههنا بمعنى الأمانة، واجتماع الأمارتين على شيء واحد جائز، بخلاف المؤثرين.

● قوله: «وعن ياء».

١٢ هذا هو السبب الخامس، وهو كون الألف منقلبة عن الياء، ولما كانت الياء مطلقاً بمثابة

الكسرة نزلوا المنقلب عنها منزلة المنقلب عن المكسور، وهذا لما دريت من أن الأصل الكسرة، والياء

لكونها حرفها تنوب منابها، وذلك نحو: ناب؛ لأن أصله نَيْبٌ؛ لقولك في التصغير: نَيْبٌ، وفي

١٥ التفسير: أَيْاب، وكذلك الرَّحَى؛ لأنك تقول في التنية: رَحِيان، وكذلك سال؛ لأن مصدره:

السَّيْل، ومضارعه يسيل، وكذلك رمى؛ لأنك تقول في المضارع والمصدر الرَّمِي وَيَرْمِي.

● قوله: «والصائرة».

١٨ هذا هو السبب السادس، وهو كون الألف تصير ياءً مفتوحة في بعض أمثلة اشتقاق الكلمة التي

هي فيها، وذلك كقولك: دعا؛ لأنك تقول في المبني للمفعول: دُعِيَ، وكقولك حُبْلِي؛ لأنك تقول

في التنية: حُبْلِيان، وكقولك: العُلاء؛ لأنك تقول: العُلاء.

٢١ والأول والثالث ظاهر أن أصلهما من الواو؛ لأنك تقول: الدَّعْوَةُ والعُلُوُّ. § ١٢٧ ب

وأما الثاني فقد اعترض شارح^(١) فقال: «لقاتل أن يقول: لو لم يذكر حبلِي ههنا لكان أولى؛

لأن ألفها منقلبة عن ياء».

(١) هو ركن الدين (٩٤-٩٥).

ولك أن تقول: إن ألف حبلى زائدة جيء بها للتأنيث، لا أصل لها، ولا انقلاب لها عن غيرها
 كناء التأنيث. نعم: إنما هي بمثابة الياء على ما ذكره سيبويه^(١)، ولكن لا تكون منقلبة عنها؛ إذ
 ٣ كون الشيء في التقدير بمنزلة الشيء لا يستلزم انقلابه عن ذلك الشيء قطعاً. من الكتاب^(١): «وما
 يُميلون ألفه كلُّ اسم كانت في آخره ألف زائدة للتأنيث، أو لغير ذلك؛ لأنها بمنزلة ما هو من بنات
 الياء، ألا ترى أنك لو قلت في مِعْزَى وَحُبْلَى فَعَلْتُ على عِدَّة الحروف لم يجئ واحد من الحرفين إلا
 ٦ من بنات الياء». معنى كلامه: أنك لو بنيت الفعل من اللفظين مع ببقية حروفها التي هما عليها
 قلت: مَعَزَيْتُ وَحُبَلَيْتُ تقديرًا بالياء لا بالواو كما تقول: أَغْرَيْتُ؛ إذ الواو في غير الثلاثي تصير ياء
 البيت، فكذلك المثالان.

٩ ثم إن المصنف قيد الياء بكونها مفتوحة؛ لئلا يرد جواز إمالة مثل: تاب وجال، فإن ألفه قد
 تصير ياء كما في تَيْبٍ وَحَيْلٍ، ولكن لا تصير ياءً مفتوحة قطعاً. والدليل على اعتبار الفتحة قال
 المصنف ومن قلده من الشارحين^(٢) هو «أن التحرك يزيد قوة في اليائية، وإن كان عارضاً، بخلاف
 ١٢ انقلابها ساكنة؛ لأن الحرف الساكن كالميت لا سيما حروف اللين»، ويلزمهم تحرك الياء بالضم
 والكسر مثلاً، وإن كان تقديره بعيداً، ولهم أن يقولوا: المراد بالحركة المعهودة فيستقيم، ولكن لك
 أن تقول: الأحسن تقييد الحركة المخصوصة بالغير التحقيرية. (تحريره أن يقال: المعتبر في صيرورة
 ١٥ الألف الياء كونها مفتوحة لغير التحقير)^(٣)؛ لأنها إما أن تكون ساكنة، أو مضمومة، أو مكسورة،
 أو مفتوحة. الكل باطل سوى الأخير، فيتعين.

أما الأول فلما ذكروا^(٤).

١٨ وأما الثاني فلأن الضم، كما دريت، حاجز يمنع من الإمالة مع كون الياء ملفوظة فحين التقدير
 أولى، وأيضاً فإنه لا يستقر على الياء استقرار الفتح. وهذا هو التعليل في الثالث، فثبت تعيين
 (الفتح)^(٥).

٢١ وإنما قيدنا الحركة بالغير التحقيرية؛ لأن الألف قد تصير ياءً مفتوحة بالحركة التحقيرية مع
 امتناع الإمالة، كما في القنأ، فإنها قد تصير ياءً مفتوحة في قولك: رأيت قنئة، ولا تمأل.

(١) الكتاب (٤/١٢٠).

(٢) شرح المصنف (٥٢/أ)، وانظر شرح ركن الدين (٩٥)، والجاربردي (٢٤١).

(٣) ليس في م.

(٤) علق أحدهم في حاشية ك: (من أن التحرك يزيد قوة).

(٥) ليس في م.

- وقال شارح^(١): «إنما قال والصائرة ياءً لأنها لو لم تصر ياءً نحو العصا لا يجوز فيه الإمامة»، وهذا واضح الفساد، وإنما حاول هذا الشارح مثلاً لما لا يصير ألفه ياءً أصلاً، وهذا لا يوجد إلا في بعض غير المتمكن من الأسماء؛ لأن كل متمكن تصير ألفه ياءً في التصغير، وأيضاً منع الإمامة في العصا ليس لأن ألفها لا يصير ياءً في موضع لأنها صائرة إياها في التحقير؛ بل لوجود الصاد فإنه مستعمل.
- ٣ ثم اعترض هذا الشارح^(١) فقال: «اعلم أنه لا حاجة إلى قوله: «بجلاف جال وحال»؛ لأنه يعلم من قوله: «والصائرة ياء مفتوحة». وهذا القول مذكور للتمثيل لما ليس فيه الشرط، ٦ ١٢٨ وصحة ذلك معلومة لكل أحد.
- اعلم أن الألف الثالثة إن لم يُعرف انقلابها من الياء لم تمل في الاسم، وكان القياس أن لا تمال العلى، وإنما أمالوا لقولهم: العلى، فأما في الفعل فقد تمال كيفما كانت.
- ٩ وإذا عرفت هذا فاعلم أن كلام المصنف مطلق يستدعي إمالة كل ما تصير ياء مفتوحة، وليس الأمر كذلك، وإنما قلنا كان الأحسن أن يأتي بالقيود المذكور لذلك.
- ١٢ ● قوله: «والفواصل».
- هذا هو السبب السابع، وهو كون الألف لا سبب فيها يقتضي الإمامة مع قطع الالتفات عن كونها في الفواصل، فهذا الكون هو سببها، وهذا كما تميل^(٢) ﴿والضحى﴾ ليمائل إمالة ﴿سجى﴾^(٣)، وإمالة ﴿قلى﴾^(٤)، وغير ذلك. هذا ما ذكره المصنف للمثال، وقد ذكر الزمخشري قوله تعالى^(٥): ﴿والشمس وضحاها﴾ ثم قال^(٦): ليشاكل ﴿جليها﴾^(٧) و﴿يغشيها﴾^(٨)، وفي المثال بناء على ما ذكره المصنف، وما سنذكره بعد هذا نظراً؛ لأن ألف الضحى قد تصير ياء مفتوحة كما تقول مثل دُعِي من ضحوت، وكذا مثل يُدْعِيان، وكذا مثل أدْعِيَا وأدْعِيَا مكسور العين ومفتوحها أمراً وماضياً من الإفعال، فإن أراد بالصورورة ياء مفتوحة الصورورة في الأقرب من أمثلة الاشتقاق فليس في كلامه ما يشعر بالمطلوب، وإن أراد به الصورورة مطلقاً فهو غير مستقيم كما دريت، والتمثيل أيضاً غير مستقيم، وإن كان في نفس الأمر مستقيماً عند النحاة، على ما ستعرفه بعد هذا.
- ١٨ ٢١

(١) هو ركن الدين (٩٥).

(٢) الضحى: ١، ومن الآية ٢، ومن الآية ٣.

(٣) الشمس: ١.

(٤) المفصل (٣٣٧).

(٥) الشمس: من الآية ٣، ومن الآية ٤.

● قوله: «والإمالة».

هذا هو السبب الثامن، وهو إمالة الألف لإمالة وقعت قبلها، وذلك كقولك: رأيت عمادًا، ومِعْرَانًا.

٣ فالأول كلمة واحدة أميلت ألفها الأولى لكسرة العين، ثم أميلت الثانية التي هي بدل من التنوين لأجل الإمالة السالفة.

٦ والثاني كلمتان إلا أن الضمير المجرور المضاف إليه منزل منزلة الجزء، فكأن الكلمتين واحدة لشدة الاتصال، فلما أميلت ألف معزى لكسر الميم أميلت ألف الضمير للإمالة السالفة، ولما كانت الإمالة في الكلمات المنفصلة مقتضية للإمالة لتشاكل الكل فهي والحالة وجود الاتصال تحقيقًا أو تقديرًا أحق وأحرى.

● قوله: «وقد تمال ألف التنوين».

٩ لما ذكر الأسباب على التفصيل أشار إلى الشاذ من الباب، وكذا إلى الموانع من ترتب المسبب على السبب.

فبعض الشواذ: ألف التنوين، وإنما كانت إمالتها شاذة؛ لأن الإمالة حق الألف المتصلة، وهذه

١٢ منفصلة؛ لأن التنوين حرف من حروف المعاني، فكذا ما هو بدله، إلا أن بعض العرب أجروها

بجري المتصلات؛ لأجل كونها كالجزء، كما صنعوا هذا الصنيع في الضمير المجرور من حيث أن كل

واحد منهما لا يوجد منفصلاً، وشبه سيبويه^(١) هذا بالكسرة العارضة في قولهم: مررت ببيته،

١٥ وأخذت من ماله، فكما نزلوا السبب العارض منزلة السبب الأصيل، فكذا نزلوا الخل العارض منزلة

الأصيل، ﴿وذلك كما تقول: رأيت زيدا لأجل (الياء)^(٢)، ودرست علماً لأجل الكسرة^(٣)، ١٢٨ ب

والأكثر في هذا النحو النصب؛ إذ الأصل عدم الاعتداد بالعارض.

١٨ والاستعلاء في غير باب خاف، وطاب، وصغى مانعٌ قبلها يليها في كلمتها، وبجرفين على

وأي، وبعدها يليها، في كلمتها، وبجرف وبجرفين، على الأكثر.

والراء غير المكسورة إذا وليت الألف قبلها، أو بعدها فنعتت منع المستعلية، وتغلب

٢١ المكسورة بعدها المستعلية وغير المكسورة، فيمال طارد، وغارم، ومن قراك، فإذا تباعدت

فكالعدم في المنع والغلب عند الأكثر، فيمال هذا كافر، ويُفتح مررت بقادر، وبعضهم يعكس،

وقيل: هو الأكثر. (الشافعية: ٨٤-٨٥).

(١) انظر الكتاب (١٢٢/٤).

(٢) ليس في ك.

(٣) أي بإمالة زيدا وعلماً من قولك: رأيت زيدا، ودرست علماً.

● قوله: «والاستعلاء».

هذا مانع من الموانع. نقول: إن الحروف المستعلية؛ وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والحاء، والظاء، والغين، والقاف، تمنع الإمالة -إلا في المنقلبة عن المكسورة كخاف، أو عن الياء كطاب وصغى^(١)، أو في الصائرة ياء كالوسطى- إذا كانت قبل الألف أو بعدها ولا حاجز بينهما منعاً مطلقاً، فإن وقع الحاجز في الصورة الأولى مكسوراً كان أو ساكناً بعد مكسور كصعب ومضباح فالشهور عدم المنع، وإن وقع في الصورة الثانية فالأكثر على المنع، وكذا إن كان الحاجز فيها^(٢) حرفين. كل هذا فيما كان المستعلي والألف في كلمة واحدة، فأما إذا كانت في كلمتين فذلك لا يتصور في الصورة الأولى إلا مع الحاجز؛ إذ يستحيل ابتداء كلمة بالألف، ففي هذا النحو عدم المنع مطلقاً، وذلك كقولك: مرض عالمٌ فتميل، فأما في الصورة الثانية، وقد يكون مع الحاجز ودونه، فالفصيح عدم المنع؛ إذ المانع المنفصل كالمانع المتفتي، ومن اعتد بالسبب العارض والمحل العارض فقياسه أن يعتد بالمانع العارض أيضاً، وذلك كما تقول: رَحَى قاسمٍ ونزال قاسمٍ فتميل لأن القاف منفصل قال سيبويه^(٣) استشهداً على غير الفصيح^(٤): سمعناهم يقولون: يُريد أن يضربها زيد فأملوا، وقالوا: أراد أن يضربها قَبْلُ فنصبوا للقاف، وكذلك مررت بمال قاسم. وقال المصنف في شرح المفصل^(٥): «فلم يجيء في مثل ذلك إلا ما كانت الإمالة فيه ضعيفة لانفصال الألف أو لعروض الكسرة، فانفصال الألف مثل: يضربها قَبْلُ، والكسرة العارضة مثل: مررت بمال قاسمٍ». قوله: «لانفصال الألف» أمر محقق؛ إذ الحالة تقتضي ذلك، فأما قوله: «لعروض الكسرة» فقد يتصور عدم عروضها، كما في المثال الذي ذكرناه.

وأما وجه المنع مطلقاً فهو أن الحرف المستعلي يقتضي الاستعلاء إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من مخرجها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلو أميلت لزم الانحدار من المستعلي إن تقدم، أو الإصعاد من المنحدر إن تأخر، وكلا ذلك باطل؛ لأنه ينافي التناسب، وهو محاولٌ لهم، وشبهه سيبويه

(١) هذا الفعل من باب نصر ينصر، ومن باب علم يعلم، ومن باب فتح يفتح، ولامه ياء كسعى يسعى، وهذا الأخير هو المقصود هنا. وانظر اللسان (صفا).

(٢) م: (فيهما).

(٣) رسم ناسخ الأصل هذه الجملة هكذا (استشهداً على غير الفصيح). يريد إسقاطها، والجملة في ك، م؛ وليس فيها مثل هذا.

(٤) الكتاب (٤/١٣٣).

(٥) الإيضاح (٢/٢٩٨).

- هذا المعنى بالإدغام في المتقارين حيث قال^(١): «لما كانت الحروف مستعلية، وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألف، كان العمل من وجه واحد أخفَّ عليهم، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخفَّ عليهم».
- ٣
- وأما وجه عدم المنع في المشهور فهو أن الحاجز منع من التقاء المستعلين؛ أعني الحرف المستعلي والألف، وكان التقاؤهما مانعاً من الإمامة، فلما زال ترتب § المقتضى على المقتضي؛ إذ الغرض ١٢٩ وجوده.
- ٦
- اعلم أن عدم المنع مشروط بعدم كون الحرف المستعلي مفتوحاً أو مضموماً، وما ذكره المصنف على الإطلاق ليس بسديد؛ لأنهم لا يميلون مثل قوائم وعُنَى في جمع غُنْيَةٍ اتفاقاً، وذلك لأن الحرف المستعلي إذا كان مضموماً أو مفتوحاً قوي عمله من أجل أن الحركتين قد تمنعان الإمامة؛ أما الضمة فقد مر شأنها، وأما الفتحة فلما فيها من الاستعلاء، وإن دق الاستعلاء. من الكتاب^(٢): «كانت الفتحة تمنع الإمامة فلما اجتمعا قويا على الكسرة». يعني لما اجتمع الفتحة والحرف المستعلي غالباً الكسرة، ولو تعرض المصنف لهذا القيد، كما تعرض له الزمخشري حيث قال^(٣): «وإن وقعت قبل الألف وهي مكسورة، أو ساكنة بعد مكسور لم تمنع على الأكثر» لاستقام، ولهذا المعنى قد ذكرنا من قبل أن التمثيل بالضحي في بحث الفواصل بناء على ما سيذكره غير مستقيم؛ بيانه أنا قد قدرنا أن سبب الإمامة في الضحي موجود، وهو كون الألف تصير ياء مفتوحة في موضع، وقد ذكر المصنف أنه إذا وقع الحاجز بين المستعلي والألف فالأكثر على أنه لم يمنع الإمامة، ولم يتعرض للقيد الذي ذكره الزمخشري، فيكون على الإطلاق، فيكون السبب موجوداً، والمانع مفقوداً، فلا يستقيم حمله على باب ما السبب فيه مناسبة الفواصل فقط، وقد ذكره من عداده، فلا يكون سديداً.
- ١٨
- وتعرض شارح لاتقاء الفتحة حيث قال^(٤): «أما إذا كانت مفتوحة نحو قوائم فإنها تمنع الإمامة بلا خلاف»، ثم قال^(٤): «ويعلم مما ذكرناه أن كلامه مطلق، والمراد به التقييد حتى يصح»، وأنت تعلم أن كلامه لا يصح لو كان كما ذكره هذا الشارح أيضاً؛ لأن التعرض للحركتين واجب.
- ٢١
- وأما وجه المنع في غير المشهور فهو أن الحاجز لا يمنع المستعلي من عمله إذا تقدم، كما لا يمنعه منه إذا تأخر، والجامع كون الاستعلاء في الصورتين موجوداً.

(١) الكتاب (٤/١٢٩).

(٢) الكتاب (٤/١٣٠).

(٣) الفصل (٣٣٦).

(٤) هو ركن الدين (٩٥).

- والجواب الفرق بأن الاستفال بعد الاستعلاء أمر هين، بخلاف العكس؛ توضيحه أن الإمالة انحدار واستفال كما دريت، فإذا كانت مسبوقة بالاستعلاء سهل، فأما إذا كانت سابقته كان الاستعلاء عقيب التسفل فلا يسهل. ٣
- وأما وجه المنع في الصورة الثانية في الأكثر فهو ما ذكرناه آنفًا، سواء كان الحاجز حرفًا أو حرفين.
- ٦ ووجه عدم المنع فيها في غير الأكثر القياس على المستعلي المتقدم. والجواب ما مر.
- ٩ هذه تعليقات ما المستعلي والألف فيه مجتمعان ولا انفصال، وأعني بذلك كونهما في كلمة واحدة. وقد سبق تعليل ما هما فيه منفصلان وجوابه.
- ومن الشارحين^(١) من جعل الانفصال مع كون الحاجز حرفين مانعًا في الأكثر مثل: عالم قول، وهو ينافي قول المصنف في شرح المفصل^(٢): «هذا إنما يكون على من يُجري الألف المنفصلة بجري المتصلة، فيجري المانع المنفصل أيضًا بجري المتصل، وليس باللغة الفصيحة»، وقد ذكرنا مضمون ١٢٩ ب هذا من قبل.
- ١٥ وأما وجه الاستثناء في المستثنيات، وهي على الإجمال: ما عينه ألف منقلبة عن مكسور أو ياء، وما لامه ألف وهي لا تخلو إما أن يكون عن ياء أو صائرة ياءً مفتوحة، فهو أن الألف مشتملة على الكسرة تحقيقًا أو تقديرًا، فكان السبب في نفسها، فلذلك كان أقوى فلم يمنعه المانع من الإمالة، بخلاف ما إذا كان السبب في حرف آخر متقدم أو متأخر. ومعنى الاشتمال على الكسرة أنها لما كانت منقلبة عن مكسور أو ياء أو صائرة ياءً نزلت منزلة الحرف المكسور، وبهذا التحقيق تعرف حقيقة الإمالة.
- ٢١ أمثلة المنع مطلقًا: صاعد، وعاصم، وضامن، وعاضد، وطائف، وعاطس، وظالم، وعاظل وهو الكلب يلزم الكلبة عند السفاد، وغائب، وشاغل، وخامد، وباخل، وقاعد، وواقف.
- أمثلة عدم المنع في المشهور: صعاب جمع صعب، وضعاف جمع ضعيف، وطلاب، وظمَاء جمع ظمآن، وغِلاب بمعنى المغالبة، وخيَّاث جمع خبيث، وقفاف جمع قُفَّة وهي الموضع المرتفع، ومِصْبَاح،

(١) هو ركن الدين (٩٥).

(٢) الإيضاح (٢٩٧).

ومِضْحَاكٌ كَثِيرٌ الضَّحْكِ، وَمِطْعَامٌ كَثِيرٌ الْأَكْلِ، وَإِطْلَامٌ مَصْدَرٌ أَظْلَمُ أَي دَخَلَ فِي الظَّلَامِ، وَمِغْنَاجٌ كَثِيرٌ الْغُنْجِ، وَإِخْبَاتٌ، وَإِقْبَالٌ.

٣ وتعلم أنك إن نصبتها كانت أمثلة للمنع في غير المشهور.

وأمثلة المنع في الأكثر: ناشص وهو الموضع المرتفع، ونابض، وكاشط وهو مزيل الجلد، وواعظ، وبالع، وساخ، ودافق، ومناميص جمع منمص، ومناهيض جمع منهاض للمبالغة في الناهض، ومناشط جمع منشوط^(١) وهو العقدة المحلولة، ومواعيظ، ومنافيخ جمع منفاخ وهو ما يُنفخ فيه، ومباليغ جمع ميبلاغ وهو الفصيح، ومعاليق جمع ميعلاق.

اعلم أن تمثيل المصنف في هذين النحويين بما فيه الرء المكسورة بعد الألف يستلزم أحد المخدورين، وذلك^(٢) كعارض، ومعارض، ومفارض، ومفاريص؛ لأن ذلك كأنه يناقض قوله^(٣): الرء المكسورة بعد الألف تغلب المستعلي، فيجب جواز الإمالة وامتاعها، فيكون أحدهما فاسداً، وقد مثل به الزمخشري^(٤)، وكذا بعض أئمة النحو، وقد مثل في الكتاب أيضاً بلفظة مقاريض^(٥)، وقال أيضاً^(٥): «تقول ناقة فارق وأينق مفاريق، فتنصب»، فيكون الإطلاق في كلامه^(٦) الأخير؛ أعني قوله: «وتغلب المكسورة...» إلى آخره، باطلاً.

وناقة فارق: التي أخذها المخاض، والمفاريق لجمعها.

١٥ ● قوله: «والراء غير المكسورة...» إلى آخره.

١٨ قد تقدم أن الرء كحرفين، وأن حركتها كحركتين، فعلى هذا إن كانت حركتها الفتحة أو الضمة عملت في المنع من الإمالة عمل الحروف المستعلية؛ لأن الحركتين إذا كانت على الرء كانت كل واحدة كحركتين، فشابهت من جهة القوة الحرف المستعلي، فمنعت منعها، وهذا إذا وليت^(١) الرء الألف قبلها كانت أو بعدها، إلا أنه لا يتصور كونها مضمومة حالة كونها قبل الألف، فإن لم تكن والية لم تكن لها أثر، سواء كانت قبلها أو بعدها.

(١) انظر شرح ابن يعيش على المفصل (٩ / ٦٠).

(٢) الأصل، ك: (ذلك).

(٣) الشافية (٨٥).

(٤) المفصل (٣٣٦).

(٥) الكتاب (٤ / ١٣٠، ١٣٧).

(٦) الأصل، ك: (كلام).

أما في الصورة الأولى فلأن الأصل؛ أعني الحرف المستعلي؛ لما كان قبلها، والحال أنه لم يلها، لم يكن مانعاً، فكذلك الفرع.

٣ وأما في الصورة الثانية فلأن الراء، وإن جرت في بعض الأمور مجرى الحرف المستعلي؛ لكنها لا تبلغ في القوة مبلغ الحرف المستعلي، فمن اعتبار الأصل مع وجود الحاجز لا يلزم اعتبار الفرع معه، فتنصب قولك: راشد، وهذا حمّارُك، ورأيت حمّارُك، وتميل: هذه رسائل، كما تميل صعاب؛ للحاجز، وتميل: هذه منابر، وهذه دناتير، وإن لم تمل: ناشص ومانشيط؛ لما ذكرت لك من الفرق.

٦ وفي كلام المصنف تسامح؛ لأن غير المكسورة أعم من المضمومة وغيرها، وقد علمت أن المضمومة لا يمكن أن تكون والية الألف حالة كونها قبلها، وكان الصواب أن يقول: والراء المفتوحة إذا وليت الألف قبلها، وغير المكسورة إذا وليتها بعدها منعت.

٩ ويعلم من تشبيه منع الراء غير المكسورة بمنع المستعلي أنها لا تمنع في الصور المستثناة في باب الاستعلاء، فيمال قوله تعالى^(١): ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾ لكون الألف عن الياء، ويمال قوله أيضاً^(٢): ﴿تَتْرَى﴾ لصيرورتها ياء مفتوحة. والعلة ههنا هي المذكورة فيما سلف.

● قوله: «وتغلبُ المكسورة».

١٥ هذا هو ما ذكرنا من قبل. يقول: الراء المكسورة تغلب المفتوحة والمضمومة والحروف المستعليّة إذا كانت واقعة بعد الألف الممالّة بلا حاجز، سواء كانت المغلوبيات الثلاث واقعات قبل الألف أو بعدها، فيستفاد من قوله أقسام ستة: راءٌ مفتوحةٌ (سبقت الألف، مضمومة^(٣)) سبقتها، حرفٌ (مستعل)^(٤) سبقتها، راءٌ مفتوحة سبقتها الألف، والراء مضمومة سبقتها، حرف مستعل سبقتها.

١٨ الأول: مستقيم، فتميل قولك: من عَرّارك.

الثاني: مستحيل، وقد مضى.

الثالث: مستقيم، فتميل قولك: طارِدٌ وغارِمٌ.

٢١ الرابع: مستقيم، فيمال: رأيت قواريرَ.

(١) المطففين: من الآية ١٤.

(٢) المؤمنون: من الآية ٤٤.

(٣) ليس في م.

(٤) ليس في ك.

الخامس: أيضاً مستقيم، فتميل: هذه قواريرٌ، ولا يتصور الراء في هذين القسمين إلا مع فاصل يفصل بينهما؛ إذ لو لم يكن لزم الإدغام فتتفي الكسرة..

٣ السادس: غير مستقيم؛ إذ لا يمال: فارقٌ، كما دريت.

فإن قلت: لم لا يجوز تقدير الحاجز في القسم الثاني كيلا يستحيل؟

قلت: لأن ذلك يقتضي انتفاء الغلبة؛ بيانه أن الحرف المستعلي لا يؤثر في الكسرة الواحدة مع الحاجز، كما مر في صعاب، فلأن لا يكون أثر للراء الغير المكسورة التي نزلت منزلته مع الحاجز في الكسرة؛ أعني كسرة الراء، أجدر وأولى، وإذا كان كذلك لم تكن مغلوياً غير المكسورة مستفادة من وجود المكسورة^(١) التي هي ككسرتين؛ بل من مجرد الكسرة، وقد دريت أن لك أن تميل:

٩ رسائل، فتكون المكسورة بناء على هذا كحرف أخرى، وهذا باطل اتفاقاً. ١٣٠ ب

أما الاستقامة فيما حصلت فيه من الأقسام فلأن كل واحد من الحرف المستعلي والراء غير المكسورة منزل منزلة الفتحتين، وكانت الكسرة الواحدة تغلب الفتحة الواحدة، فتغلبها المكسورة لأنها ككسرتين.

وأما عدمها فيما لم يحصل فيه؛ أعني مثل فارق؛ فلأن شرط الغلبة أن لا تكون مؤدية إلى كون الاستعلاء مسبوقةً بالانحدار كما سلف، فحيث كان الأمر كذلك كان محذوراً، فلذلك لم تغلب المكسورة الحرف المستعلي بعدها.

فإن قلت: غير المكسورة كالمستعلي، فيلزم فيه ذلك أيضاً، فينبغي أن لا تمال قوارير في المثالين.

قلت: قد مرّ أنها بمثابة في بعض مجاريها، ولا يلزم من انتفاء مغلوياً (الأصل انتفاء مغلوياً)^(٢) الفرع.

اعلم أن التمثيل في القسم الأول بقولهم: من قرارك يناقض استدلالهم الذي ذكره في منع إمالة مثل: قوائم، حيث قالوا: إن الحرف المستعلي إذا كان غير مكسور كان مانعاً من الإمالة في صورة وجود الحاجز، وبيان ذلك أنه قد اجتمع في المثال المستعلي والراء غير المكسورة، وكلا ذلك مانع، فإذا قدرنا غلبة المكسورة على غير المكسورة بقي المستعلي مانعاً كما كان؛ إذ المكسورة لا تقاوم الأمرين جميعاً، فيصير في التقدير بمثابة قولك: قوائم، فيكون حاصل الأمر تقدير انتفاء الراء، فتكون

(١) م: (الكسرة).

(٢) ليس في ك.

الكسرة كأنها على غير الراء، والكسرة الواحدة لا تغلب المستعلي المفتوح، فيجب امتناع الإمالة، وقد مثل به في الكتاب^(١) أيضاً، فهذا يرد على الاستدلال الذي ذكره عامة النحاة، ولا سبيل إلى كون التمثيل خطأً؛ لتحقق مجيء الإمالة في المثال، فالعائد إليه الفساد الاستدلال الذي ذكره.

فإن قلت: مُدْعَى المصنف أن المكسورة تغلب غير المكسورة والمستعلي معاً.

قلت: لو كان كذلك فسد الاستدلال؛ لأن المكسورة إنما غلبت غير المكسورة لأنها ككسرتين، فتغلب المفتوحة التي كفتحتين؛ إذ الكسرة الواحدة تغلب الفتحة الواحدة، وحيث لا تغلب المكسورة غيرها والمستعلي معاً؛ لأنهما بمنزلة ثلاث فتحات؛ بل أربع فتحات.

● قوله: «فإذا تباعدت...» إلى آخره. ٩

يقول: إذا تباعدت الراء؛ أي: إذا وقع الحاجز بينها وبين الألف حالة كون الألف سابقتها لم تمنع، كما منع المستعلي، (فلا تمنع)^(٢) إذا كانت كسرة من عملها، وهو تسويغ الإمالة إذا كانت غير المكسورة، ولا تغلب المستعلي، ولا غير المكسورة، فلا يرتفع منعها من الإمالة بسببها إذا كانت مكسورة، فيمال هذا كافر، ولا يمنع غير المكسورة الإمالة لوقوع الحاجز بينها وبين الألف، ولا يمال: مررت بقادرٍ، فلا تغلب المكسورة القاف المانع من الإمالة كذا للحاجز هذا هو المراد بقوله: «فكالعدم...» إلى آخره. ١٥

والحاصل في الصورتين تقدير انتفاء الراء، فينزل قولك: كافرٌ منزلة كافٍ، وقولك: قادرٌ منزلة ١٣١
قادم. هذا هو ما عليه الأكثر. والدليل عليه أن عملها كان مشروطاً بانتفاء الحاجز، فلما زال الشرط يحصل الحاجز زال المشروط. قال سيويه^(٣): «لم يجعلوها حيث بعدت تقوى».

● قوله: «وبعضهم يعكس».

أي: يعكس المنع والإمالة، فيمنع حيث كنت تميلها، ويُميل حيث كنت تمنعها. قال: «وقيل: هذا هو الأكثر»، فيميل في: مررت بقادرٍ، ويمنع في: هذا كافر. والحاصل منع كونها كالعدم والاعتداد بها. ٢١

(١) انظر الكتاب ٤/١٣٧.

(٢) ليس في ك.

(٣) الكتاب ٤/١٣٨.

شُبْهَةٌ هذا المذهب أن المستعلي يعمل مع الحاجز، فكذا الراء، والجامع كون الكل مشتملاً على القوة، فكما وجب عمل المستعلي في ناشص ومناشيط، وجب عملها في هذا كافر ومررت بقادر في المثال، وهو المنع والتجويز. ٣

والجواب إنه قد ثبت أنها فرع على المستعلي، ولا يلزم من عمل الأصل مع الحاجز عمل الفرع معه، ومن ثم لم تجز الإمامة في فارق ومفاريق. من الكتاب^(١): «لما بعدت وصار بينها وبين الألف حرف لم تقو قوة المستعلي». ٦

اعلم أن هذا الجواب مستفاد مما ذكره.

ولقائل أن يعارض بغلب المكسورة المستعلي الواقع قبل الألف كطارد.

والجواب أن المستعلي يعد الألف أقوى منه قبلها، ولذلك أمالوا مِغْنَج، ونصبوا مناشيط. ٩

وقد يُمال ما قبل هاء التانيث في الوقف، وتَحَسَّن في نحو رَحْمَةٍ، وتَقْبَح في الراء، نحو: كُذْرَةٌ، وتوسط في الاستعلاء، نحو: حُقَّةٌ. (الشافية: ٨٥).

● قوله: «وقد يُمال...» إلى آخره. ١٢

هذا السبب والذي يجيء بعده هما ما أسلفناه في أول الباب من أنه كان الواجب أن يذكرهما أيضاً.

فأحدهما: كون الهاء المنقلبة من تاء التانيث نائبة مناب ألف التانيث، ولا تنقلب تاء التانيث هاء إلا في الوقف، فلذلك قال: «في الوقف»، ولهذا الإمامة مراتب ثلاث:

الأولى: الحسن، وهو فيما لم يكن ما قبلها راءً أو حرف مستعلٍ، كقولك: أخذت أخذة.

الثانية: التوسط بين الحسن والقبح، وهو فيما كان ما قبلها حرف مستعلٍ، كقولك: حُقَّةٌ^(٢). ١٨

الثالثة: القبح، وهو فيما كان ما قبلها راءً، كقولك: كُذْرَةٌ.

أما بيان كونها نائبة مناب ألف التانيث فلأنها شبيهاً باعتبار اللفظ وباعتبار الحكم؛ أما باعتبار اللفظ فلكون الكل مشتملاً على الخفاء، وأما باعتبار الحكم فلأن كليهما دالة على معنى واحد، وهو التانيث، فإذا كان أحد الاعتبارين متفياً كان الشبه متفياً، فلذلك لم تَمَلْ تاء التانيث

(١) الكتاب (٤/١٣٧).

(٢) الحُقَّة: الوعاء المنحوت من الخشب أو العاج أو غير ذلك مما ينحت منه. القاموس واللسان (حقق).

في الأفعال كقولك: هنداً أخذتُ لعدم الأول، ولا هاءُ السكت كقولك: اخشنة لعدم الثاني، وكذلك هاءُ الضمير كقولك ضربتهُ.

٣ وأما وجه الحسن فهو أنه لما جاز الإمالة في الألف حالة انتفاء الموانع، والهاء شبيهتها، جاز إمالتها كذا؛ إذ هي فرعها، والحاقُّ الفرع بالأصل في الحكم مستحسن، فلو قدر المانع موجوداً في الفرع كان مانعاً (كما كان مانعاً) (١) في الأصل.

٦ وأما وجه التوسط فهو أنه لما عمم قومُ الإمالة، سواء كان المانع موجوداً أو معدوماً، في الفرع كما عمموها في الأصل حيث أمالوا الذكري والحمقى، وكان الرءاء المفتوحة أقوى في المنع من الحرف المستعلي، ناسب أن يحكم بالمنع في صورة الرءاء، وبالجواز في صورة غيرها، ومن الغير الحرف (٢) المستعلي، وإنما لم يجره مجرى الرءاء لتقاعده عنها في القوة.

٩ ولك أن تجيب عن هذا بأن التفرع يستدعي انحطاط الفرع عن درجة الأصل فيمتنع الإمالة فيه مع القيلين؛ أعني الرءاء والحرف المستعلي، وإن كان جوازها في الأصل ثابتاً.

١٢ فإن قلت: قد يكون الفرع بالحكم أولى من الأصل، فلم لا يجوز التسوية بينهما ههنا.

قلت: خصوصيةٌ تحققت في الأصل تمنع ذلك، وهي ما ذكرنا في الصور المستثناة في بحث الاستعلاء، وهي التي اقتضت الاستثناء، فباتفائها ينتفي الاستثناء، فيتحقق المنع.

١٥ وأما وجه القبح فهو أنه لو جاز الإمالة في الهاء مع الرءاء المفتوحة لجازت معها في الألف مطلقاً، والتالي باطل اتفاقاً. أما الشرطية فلأن الأصل لا يتقاعد عن الفرع، وإلا لزم مزية الفرع على الأصل. وأما بطلان التالي فظاهر.

١٨ والحروف لا تُمال، فإن سُمي بها فكالأسماء، وأميل بلي، ويا، ولا في: إمالة؛ لتضمنها الجملة، وغير المتضمن كالحرف، وذأ، وأنى، ومتى كبلتى، وأميل عسى؛ لحيء: عَسَيْتُ. (الشافية: ٨٥-٨٦).

● قوله: «والحروف لا تُمال».

٢١ الدليل على امتناع إمالة الحروف أن الإمالة تصرفٌ يستدعي محلاً متصرفاً فيه، فلو كانت في الحروف لزم التصرف فيها كالتصرف في الأسماء والأفعال، واللازم باطل لكون الحروف جوامد.

(١) ليس في ك.

(٢) الأصل، ك: (ومنه الغير الحرف)، وفي م: (ومنه الحرف).

وامتدل المصنف^(١) والشارحون عليه بأن ألفاتها لا أصل لها فيمال لمناسبة، وما كان كذلك فلا يمال.

وفيه نظر؛ لأن المراد بانتفاء الأصالة إن كان عدم انقلابها عن مكسور أو ياء فهو حق، ولكنه لا تنتفي الإمالة بانتفائه؛ إذ هو سبب خاص، ولا يلزم من رفع الخاص رفع العام؛ وبيان ذلك أنه من الجائز أن يكون سببها فيه الكسر مثلاً لأن قولك: إمّا بمنزلة قولك: شِمْلال^(٢)، وإن كان انتفاء الأصالة مطلقاً بمعنى أنها زوائد فهو ظاهر الفساد.

٦ ● قوله: «فإن سُمِّيَ بها».

أي: فإن سمي ببعض الحروف شيء كان حكمه حكم الأسماء، فإذا سُمِّيَ أحد بجثى مثلاً أميلت؛ لأن الألف الرابعة في الأسماء تنقلب ياء مفتوحة، فكذا حكم هذا الألف؛ لأنك تقول في تثنيته حَيَّان، وكذا إن سُمِّيَ يلى وعلى أميلت؛ لأنك تقول في تثنيته: إِيان وَعَلَيان، بدليل قولك: إليك وعليك حالة كونهما حرفين، بخلاف ما إذا سمي بلفظي عدا وخلا حرفين مثلاً؛ لأنك تقول في تثنيتهما: عَدَوان وخطَوان.

١٢ اعلم أن القياس في إلی وعلى ما ذكرت لك، وقد قال المصنف في شرح المفصل^(٣): «لا يمال على ونحوها إذا سمي بها؛ لأنك لو سميت بجثى وثنيته لقلت: حَيَّان، ولو سميت بعلى لقلت: علوان»، وتابعه الشارحون حيث قالوا بعد ذكر الكلمتين^(٤): «لأنك تقول في تثنيتهما: إلوان وعلوان»، وهذا يشبه التناقض في كلامهم؛ إذ قد قال المصنف في باب الخط^(٥): «أما الحروف فلم يكتبوا منها بالياء غير بلى وإلى وعلى وحتى» أما إلى وعلى فلقولهم: إليك وعليك، وكلام الشارحين أيضاً يوافق كلامه هنالك أيضاً، فإن ثبت نص على ما ذكره من العرب احتيج إلى العذر في أحد الموضعين، وإلا فالأقيس ما ذكرناه.

١٨ ● قوله: «وأميل بلى...» إلى آخره.

لما قرر أن الحروف لا تمال احتاج إلى الاعتذار فيما أميل منها.

٢١ فمن هذه الجملة قولهم: بلى، وإنما أميلت لأنها كلمة مستقلة من حيث أنها تجري مجرى ١١٣٢

(١) انظر شرح المصنف (١/٥٣)، وركن الدين (٩٧)، والجاربردي (٢٤٧).

(٢) ك: (شمال).

(٣) الإيضاح (٣٠٢/٢).

(٤) انظر شرح ركن الدين (٩٧)، والجاربردي (٢٤٧).

(٥) الشافية (١٤٧).

الجملة، ألا تراك تقول في جواب من يقول: ألم يقيم زيد: بلى، كأنك قلت: قام زيد، وكذا في جواب من يقول أليس زيد بقائم، كأنك قلت: زيد قائم، فكأنك جمعت في الصورتين بالجملة الفعلية والاسمية، والإمالة تلحق الفعل والاسم، فكذا تلحق ما بمعناهما. ٣

ومنها قولهم (يا) في النداء، وكذلك (أيا، وهيا)، وإنما أميلت لأنها قائمة مقام أدعو أو أريد، كما قرروا في باب النداء.

٦ وقولهم في الندبة: وازيد يجري مجراها.

ومنها قولهم: (لا) في: إِمَّا لا، وقال شارح^(١): الهمزة مفتوحة وكان الأصل: لأن كنت لا تفعل ذلك فافعل كذا، فحذفت اللام لأن حرف الجر كثير الحذف عن (أن)، ثم حذف الفعل، ثم حذف الضمير، فبقي: أن لا، فجيء بما صلة، فقلت نون أن ميمًا، وأدغمت في ميم ما، فصار: إما لا. ويلزم هذا القول ببقية الضمير، ألا تراهم يقولون: أَمَّا أنت منطلقًا انطلقت؛ يعنون لأن كنت منطلقًا. هذا من طريق اللفظ، فأما من طريق المعنى فيلزمه أن يكون إيجاب الفعل الثاني مسيبيًا لترك الفعل الأول على وجه الاستمرار؛ إذ اللام للتعليل، فإن كان مراد العرب من هذا التركيب هذا فهو مستقيم، وإلا ففاسد. ٩ ١٢

ولقائل أن يقول: العدم لا يكون سببًا لا سيما في الأمر الوجودي.

١٥ والجواب أن العدم الذي لا يكون سببًا هو العدم الصَّرف، وهذا هو العدم المضاف^(٢)، والمنقول عن أكثرهم كسر الهمزة، وقالوا^(٣): إن كلمة الشرط، وما صلة، وتقديره: إن لا تفعل هذا فافعل ذلك، يقال: إما لا قُتِبْ إلى الله، ومجيء الفاء يدل على الشرط دلالة، ظاهرة وهذا هو الأقرب، ثم الأمر إلى النقل الصحيح، وأيا ما كان فالإمالة لكون هذا اللفظ دالاً على الجملة. ١٨

● وقوله: «لتضمنها الجملة» راجع إلى الأمثلة الثلاثة.

(١) هو ركن الدين (٩٧).

(٢) العدم ضد الوجود، والعدم الصرف أو المطلق: هو الذي لا يُضاف إلى شيء. ويقابله العدم المضاف. انظر الكليات للكفوي (٦٥٥)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١٤٦١/٣).

(٣) انظر معاني الحروف المنسوب إلى الرماني (١٣١)، ومعني اللبيب (١/٦١)، وشرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي (٤/٢١٤)، ولاين يعيش (٩/٦٦).

● قوله: «وغيرُ المتمكن كالحرف».

وجه المشابهة بين الأمرين أن كلاً منهما غير متصرف فيه. أما في الحرف فظاهر، وأما في غير المتمكن فلأنه لما لم يستقلَّ استقلال المتمكن أوجب عدم الاستقلال شِبْهَهُ بالحرف، وقد ذكرنا أن الإمالة تصرّف، فما كان غير متصرفٍ فيه لا يدخله الإمالة. هذا إذا استدلَّ على انتفاء إمالة الحروف^(١) بما ذكرنا، فأما إذا استدلَّ بما استدلَّ به المصنف كما ذكرنا فالواجب أن يقال: وجه المشابهة أن غير المتمكن لا أصالة لألفاتها، كما أن الحروف لا أصالة لألفاتها، وقد قيل كذلك، فيرد ههنا أيضاً ما ورد ثمة؛ لأن قولك: إذا بمثابة: عماد، فمن انتفاء سبب خاص لا يلزم انتفاء الأسباب مطلقاً.

● قوله: «وأنى...» إلى آخره.

٩ هذا جواب عن اعتراض مقدر تقديره أن يقال: قد جاء الإمالة في قولهم: أنى، ومتى، وذا ولا تمكّن له.

أجاب بأن المذكور لما كان كل واحد مستقلاً في الإفادة بحسب الاستعمال أجري مجرى المتمكن، وبيان ذلك أنك تقول مثلاً في جواب من يقول: ألك ألف درهم: أنى؟ فتقتصر، وكذا في جواب من يقول زيد يسافر: متى؟ وكذا في جواب من يقول من فعل ذلك: ذا، تشير إلى واحد، ١٢ بخلاف: ما، وإذا، وغيرهما مما لا يستقل؛ إذ لا تقول مثلاً في جواب من يقول متى تسافر: إذا؛ بل إذا تم أسباب السفر تقديراً، وإذا كان الاستقلال بحسب الاستعمال مجوزاً للإمالة في الحروف فلأن يكون مجوزاً في الاسم أخرى وأقمن.

اعلم أن حق القياس أن يقاس انتفاء إمالة غير المتمكن على انتفاء إمالة الحروف بالجامع المذكور، وأن يقاس ما جاء ممالاً من الحروف على ما جاء ممالاً من غير المتمكن، فيقال هكذا غير المتمكن كالحرف^(٢)، فلا يمال إلا ما استقل في الإفادة. وأميل: بلى ويا ولا في إما لا كما أميل: ذا ومتى وأنى؛ أما الأول فلأن الأصل في انتفاء الإمالة الحرف، وأما الثاني فلأن الأصل في الإمالة الاسم، ثم إنه وقع الأمر الأول على وفق المذكور، بخلاف الثاني؛ لأنه قال: «وأنى ومتى كبلى» فقاس الاسم في الإمالة على الحرف، وما أشرنا إليه بالأحرورية هذا الذي وصفناه لك.

فإن قلت: هو من باب أولوية الفرع بالحكم من الأصل، وذلك جائز.

٢٤ قلت: ممنوع؛ لأنه من باب تصيير الأصل فرعاً والعكس، وذلك ممنوع.

(١) الأصل: (لإمالة الحروف)، ك: (الإمالة الحروف)، م (إمالة الحرف).

(٢) ك: (كالحروف).

● قوله: «وأميل عسى...» إلى آخره.

اعلم أنه قد قال المصنف في الشرح^(١): «إنما ذكر عسى، وإن كانت فعلاً صريحاً من ذوات الياء؛ لقولهم: عسيت؛ لئلا يتوهم أنه لعدم تصرفه يكون كالحرف»، وفي قوله: «لقولهم: عسيت» نظر؛ لأنه إن أراد به^(٢) (بجاء الياء مطلقاً فلا يستقيم؛ لأن الياء الساكنة لا تكون سبباً كما ذكرنا في جيل وغيره، وإن أراد به)^(٣) أنه قد تكون هذه الياء مفتوحة كما تقول عُسِي موازن دُعِي فهو أمر لم يثبت، والأقرب أن يقال: لما كان الألف مشاكلاً لألف رمى من حيث أنك تقول: عَسَيْتُ كما تقول رَمَيْتُ أُجْرِي استعداداً بصيرورته ياءً مفتوحة بحرى الصيرورة الموجودة، فلذلك أميلت.

واعلم أن بقية ما لا يتصرف من الأفعال لا إمالة فيها؛ إذ لا ألف في واحد منها.

وقد تُمال الفتحَةُ منفردةً في نحو: مِنَ الضَّرِّ، وَمِنَ الكِبَرِ، وَمِنَ المَحَاذِرِ. (الثانية: ٨٦).

● قوله: «وقد تُمال الفتحَةُ...» إلى آخره.

هذا هو الثاني من الشئتين اللذين عرفت شأنهما، وهو كون الفتححة المجردة واقعة قبل كسرة الراء، كما تقول: مِنَ الكِبَرِ، فتميل هذه الفتححة كما أملتها مع الألف، وكما كانت الراء المكسورة تغلب غير المكسورة والحرف المستعلي في صورة وجود الألف، فكذلك تغلب الأمرين في صورة انتفائها، كقولك: مِنَ الضَّغْرِ، وَمِنَ الضَّرِّ، ولا تميل لهذه الإمالة ألفاً سبقت هذه الفتححة فتقول: مِنَ المَحَاذِرِ بِإمالة الذال وتفخيم الألف، وهو المفعول من المحاذرة.

فإن قلت: ما الفرق بين هذه الإمالة، وإمالة الألف حيث كانت سبباً لإمالة أخرى بخلاف هذه الإمالة.

قلت: هو أن الإمالة مع الألف في غاية القوة من أجل أنها كانت كإمالتين إحداهما للألف والثانية للفتححة، وهذه ليست بتلك المثابة؛ لأنها واحدة، ولا يلزم من استدعاء الأمر القوي الاتباع استدعاؤه الأمر الضعيف.

والمراد بالتمثيل بقوله: «ومِنَ المَحَاذِرِ» في ما ذكرنا لك، ولا يخفى عليك شأن قوة كسرة الراء، ١١٣٣

فلذلك جعلوها في هذا الباب خاصة سبباً، وقد جاء الإمالة في هذا النحو مع الحاجز الساكن أيضاً؛ أعني بين الفتححة وكسرة الراء، قالوا: مررت بِخَيْرٍ. من الكتاب^(٣): «تقول: من عَمِرٍ، فتميل العين لأن الميم ساكنة، وتقول: مِنَ المَحَاذِرِ فتميل الذال، ولا تقوى على إمالة الألف».

(١) شرحه (٥٣/ب).

(٢) ليس في م.

(٣) الكتاب (٤/١٤٢).

[تخفيف الهمزة]

يجمعه الإبدال والحذف، وَيَنَّ يَيْنَ؛ أي: بينها وبين حرف حركتها، وقيل: أو حرف حركة ما قبلها، وشرطه أن لا تكون مبتدأ بها. ٣

وهي ساكنة ومتحركة؛ فالساكنة تُبدل بحرف حركة ما قبلها، كِرَاسٍ، وَبَيْرٍ، وَسُونَتٌ، وَ﴿إِلَى الْمُدَاتِنَا﴾ وَ﴿الَّذِينَ﴾ وَ﴿يَقُولُونَ لِي﴾. (الثانية: ٨٧).

● قوله: «تخفيف الهمزة...» إلى آخره. ٦

قال المصنف في الشرح^(١): «ترك حده لأنه^(٢) اسمه اللغوي ينبئ عنه، ولو حُدَّ لقيل: تخفيف الهمزة هو أن ترد الهمزة إلى وجه من التخفيف»، ووافقه الشارحون^(٣) حيث كرروا لفظه، وأما نحن فنقول: إما أن يكون المراد بذكر هذه الملازمة بطلان الملزوم لبطلان اللازم، أو لا يكون كذلك، فإن كان الثاني كان الواجب عليه أن يحده كما حدَّ غيره؛ إذ معرفة الماهية متقدمة على معرفة أقسامها، وإن كان الأول، والظاهر أن هذا كان مراده، فلا يخلو من أن يكون بطلان اللازم لأجل كون الحد من باب تعريف الشيء بنفسه، أو لأمر آخر الأصل عدم ذلك الأمر، فتعين الأول، فيلزم اختلال الحد في باب النسبة حيث قال^(٤): «المنسوب ما لحق آخره ياء لتدل على نسبه إلى مجرد عنها»؛ لأنه أيضًا من هذا القبيل.

فإن قلت: من الجائز أن تكون النسبة في المحدود مصطلحة، وفي الحد لغوية، فلا يلزم ذلك. ١٥

قلت: هذا معارض، فإن لك أن تقول: من الجائز أن يكون التخفيف في المحدود مصطلحًا، وفي الحد لغويًا، والحق أن المغايرة بين اللغوي والمصطلح ثابتة.

ثم قال: «يجمعه الإبدال، والحذف، وبين يين» خير من أن يقال: يجمع الإبدال والحذف وبين يين؛ لأن المراد تبيين التخفيف وحصره، وليس في ذلك ما ذكر، وهذا حق. وتوضيح ما ذكره هو أن يقول: المقصود ههنا أن يعلم أن التخفيف منحصر في الأمور الثلاثة، وأن الجامع له هي، وهذا هو المستفاد من قولنا: «يجمعه الإبدال...» إلى آخره؛ لأن الأمور والحالة هذه تكون جامعة لمسائل التخفيف كلها، فأما إذا قيل: يجمع الإبدال... إلى آخره، فالأمور تكون مجموعة، والتخفيف جامعًا

(١) شرحه (٥٣/ب).

(٢) في الشرح: (لأن).

(٣) انظر شرح ركن الدين (٩٧)، والجاربردي (٢٥٠).

(٤) الشافية (٣٧).

لها، وهذا غير مستقيم؛ لأن الأمور كما تكون في التخفيف تكون في غيره. والحاصل أن التخفيف لا يكون إلا في الأمور، ولا عكس.

٣ ● قوله: «أي بينها...» إلى آخره.

هذا تفسير لقولهم: بين بين.

واعلم أن لفظ: **بَيْنَ بَيْنَ** من الأمور الإضافية، فيقتضي التعدد، وعلى وفق ذلك كررت، والغالب عليها النصب بالظرفية، ولكنها ههنا مبنية لتضمن معنى الحرف، كما أن قولهم^(١): هو جاري بيت **بَيْتَ بَيْتَ** مبني. يقال: وقع زيد بين بين إذا ذكر الصّلاح والطلاح مثلاً، ومعناه أنه واقع بين الأمرين ليس مخصوص بأحدهما؛ بل يُزاوَل كلا الأمرين، وفيه بعضٌ من كلّهما. والمراد ههنا أن

٩ الهمزة تكون بين كونها همزة حقيقية وبين كونها حرف لين. وقوله: «بين بين» محله رفع؛ لأنه ١٣٣ ب

معطوف على المرفوع، والتقدير: يجمعه الإبدال، والحذف، وجعلها قريبة من حرف اللين على ما اقتضاه المقتضي. ومعنى كونها بين الهمزة الحقيقية وبين حرف اللين ما ذكره سيبويه. من الكتاب^(٢): «تكون بزنتها^(٣) محققة، إلا أنك تضعف الصوت ولا تتمه وتخفي؛ لأنك تقربها من هذه الألف» أراد بقوله: «تقربها...» إلى آخره صورة الألف، وهكذا الأمر في صورة الواو والياء، وقد قال فيهما أيضاً ما معناه ما ذكرناه، وأما الكوفيون فيجعلونها ساكنة^(٤).

١٥ ● قوله: «وقيل...» إلى آخره.

قد اختلف في تقريب الهمزة من حرف اللين.

قال بعضهم^(٥): تقرب من حرف منه حركتها؛ يعني بذلك أنه إن كانت حركتها الفتحةً قربت من الألف، وإن كانت الكسرةً قربت من الياء، وإن كانت الضمةً قربت من الواو؛ لأن حرف الفتحة الألف، وحرف الكسرة الياء، وحرف الضمة الواو. وكل ذلك يظهر عند إشباع الحركات.

وقال بعضهم^(٥): بل تقرب من حرف منه حركة ما قبلها على ما عرفت.

٢١ والأول هو الأصح المشهور.

(١) انظر الكتاب (١١٨/٢)، ونكت الشتمري عليه (٥٠٣/١)، واللسان (بيت، بين).

(٢) الكتاب (٥٤٢-٥٤١/٣).

(٣) م: (تكون الهمزة بزنتها).

(٤) انظر التبصرة (٧٣٥/٢)، وشرح المفصل لابن يعين (١٠٩/٩).

(٥) انظر شرح ركن الدين (٩٧)، والجاربردي (٢٥٠).

● قوله: «وشرطه...» إلى آخره.

اعلم أن للهمزة حالتين التحقيق والتخفيف، فإن كان مبتدأً بها لم يتقدمها شيء فالتحقيق ليس إلا، وذلك كما تقول مبتدئاً: أب، أو إبل، أو أم، وإن لم تكن مبتدئاً بها فقد يجوز التحقيق، كما تقول: سأل، ولؤم، وبس، وقرأت، وسوت، وبس، فتهمز في الكل، وقد يجوز التخفيف بأحد الوجوه على ما يقتضيه المقتضي، كما سيحيى، وقد يمتنع التحقيق في بعض الصور، على ما سيأتي، كما امتنع التخفيف فيما ذكرنا أولاً. فالحاصل أقسام ثلاثة: ما يمتنع فيه التخفيف، ما يمتنع فيه التحقيق، ما يجوز فيه كلاهما. وموضوع الباب أخيرها؛ إذ الأول غني عن البحث، والثاني قليل يجري مجرى الشواذ. ثم اعلم أن الهمزة إما أن تكون ساكنة، أو متحركة.

٩ الأول: التخفيف فيه إبدالها بحرف حركة ما قبلها، ففي الفتح تبدل بالألف كراس، وفي الكسر بالياء كبير، وفي الضم بالواو كسوت.

١٢ ﴿إلى الهداتنا﴾^(١) الأصل فيه الهدى: إئت الأمر المخاطب من يأتي سقطت ألف الهدى لأنها الأول من الساكنين الملتقين، وأبدلت الهمزة التي هي فاء الفعل من ائت بالألف.

١٥ ﴿الذيتين﴾^(٢) أصله: الذي أو تين الماضي المبني للمفعول من الائتمان سقطت ياء الذي لأنها أول الساكنين، ثم قلبت الهمزة الثانية من أو تين ياء، وحذفت الأولى كما حذفت في ايت لأنها همزة الوصل.

﴿يقولون﴾^(٣) أصله: يقول أئذن الأمر المخاطب من يأذن حذفت الأولى كما حذفت في ائت، وقلب الثانية واواً.

١٨ والثلاثة الأخيرة من الأمثلة إبدال الهمزة فيها بسبب تركيب الكلمتين، بخلاف الثلاثة الأولى. وجاء بالسته ليعلم أنه لا فرق بين كونها ساكنة في كلمة واحدة وبين كونها ساكنة بسبب كلمة أخرى.

٢١ فإن قلت: أليس السكون هكذا محققاً في الأخيرة أيضاً قبل التقاء كلمتين. §
قلت: نعم لأن المراد به السكون المخصوص.

فإن قلت: ما الحامل على الإبدال في هذا القسم، ولم لم يجعل بين بين؟

(١) الأنعام: من الآية ٧١. رويت قراءة عن أبي عمرو. انظر الإقناع (١/٤٠٨).

(٢) البقرة: من الآية ٢٨٣. هي قراءة ورش وابن محيصن كما في الإقناع (١/٤١٢)، والبحر المحيط (٢/٣٥٦).

(٣) التوبة: من الآية ٤٩. وهي قراءة ورش أيضاً كما في الإقناع (١/٤١٢)، والبحر المحيط (٥/٥١).

قلت: قال سيويه في الكتاب^(١): «إنما منعك أن تجعل هذه السواكن بين بين لأنها حروف ميتة»، وتحرير قوله: أنّ بين بين قريب من المتحرك، كما دريت، فلو جعلت كذا لم يكن تخفيف؛ لكن المطلوب هو؛ أما الملازمة فلأن الساكن أخف من المتحرك ومما قرب منه، وأما اللازم فظاهر. ٣

فإن قلت: من ارتفاع بين بين لا يلزم ارتفاع الحذف.

قلت: هو لا يكون إلا لسبب، وسببه على ما سيأتي متف ههنا، فلذلك اتفق هو أيضاً، فتعين الإبدال.

والمتحركة إن كان ما قبلها ساكن، وهو واو أو ياء زائدتان لغير الإلحاق فُلبت إليها، ٦
 وأدغمت فيها، كحَطِيبَةٍ، ومَقْرُوءَةٍ، وأَفِيسٍ، وقولهم: التُّزَمَ في نَبِيٍّ، وبرِيَّةٍ غير صحيح، ولكنه كَثُرَ، وإن كان ألفاً فبينَ المشهور، وإن كان حرفاً صحيحاً أو معتلاً غير ذلك نُقلت حركتها إليه وحُذفت، نحو: مَسَلَةٍ، والخَبِّ، وشَيٍّ، وسَوٍ، وجَيْلٍ، وحَوْبَةٍ، وأَبُوئُوبَ، وذُوْمَرِهِم، وأَتَبَعِي ٩
 مَرَّةً، وقاضُوَيْنِكَ، وقد جاء بابُ شَيْءٍ، وسَوءٌ مُدغماً أيضاً، والتُّزَمَ ذلك في باب يَرَى، وأَرَى يُرِي؛ للكثرة، بخلاف يَنَأَى، وأَنَأَى يُنَيِّئِي، وكَثُرَ في سَلٍّ؛ للهمزتين. (الشافية: ٨٧-٨٨).

● قوله: «والمتحركة...» إلى آخره. ١٢

هذا هو القسم الثاني، وهو على نوعين: إما أن يكون ما قبلها متحركاً، أو ساكناً.

الثاني: إما أن يكون الساكن صحيحاً، أو معتلاً.

الثاني: إما أن يكون المعتل ألفاً، أو غيرها. ١٥

الثاني: إما أن يكون ذلك الغير أصلاً، أو زائداً.

الثاني: إما أن تكون تلك الزيادة للإلحاق، أو لغيره.

الثاني: من هذا القسم، وهو ما يكون الساكن فيه معتلاً غير الألف زائداً لغير الإلحاق تخفيفُ الهمزة فيه قلبها إلى ذلك الساكن، وإدغامُ الساكن فيما انقلبت الهمزة إليه، وهذا كقولهم: حَطِيبَةٌ، ومَقْرُوءَةٌ، وأَفِيسٌ. ١٨

أصل الأول: خطيئة بياء ساكنة قبل الهمزة المفتوحة زائدة لغير الإلحاق، فقلبت الهمزة ياءً، وأدغمت في الياء. ٢١

أصل الثاني: مَقْرُوءَةٌ يواو ساكنة قبل الهمزة المفتوحة حكمها كالياء، فقلبت الهمزة واواً، وأدغمت في الواو. ٢٤

(١) الكتاب (٣/٥٤٤).

أصل الثالث: أُفَيْسٌ بِيَاءٍ زائدةٌ زيادةً مرّت؛ إذ هي بياء التصغير؛ لأنه تصغير أُفَيْسٍ جمع الفأس، قبل الهمزة المكسورة، فقلبت الهمزة ياءً، وأدغمت في الياء.

فإن قلت: فما وجه كون تخفيف هذا النحو هذا العمل. ٣

قلت: هو أنه لا مدخل للنقل، ولا يجعلها بين بين، فيتعين القلب؛ إذ لا مجال لغير هذه الأمور، كما دريت؛ أما النقل فلكرامية جعل ما ليس له أصل في الحركة كما له أصل فيها، ومن تحقق انتفاء جواز النقل يتحقق انتفاء جواز الحذف؛ إذ لا يتوجه إلا بعد النقل كما سيحيى، وأما جعلها بين بين فغير المشهور ظاهر امتناعه، وأما المشهور أيضاً فممتنع؛ لأن حذفها وتحريك الساكن الذي قبلها مع الواو والياء الأصليتين، أو الجاريتين مجرى الأصلي، ثابت، فمن جعلها بين بين في هذا النحو يلزم مزية الفرع على الأصل، وإنما لم تحذف ههنا لأن أصالة الأصلي تقوى في استدعاء الحذف، وهذه لا أصالة لها فلم تقو تلك القوة، فلذلك تعين القلب والإدغام.

● قوله: «وقولهم».

قد مر أن أصل البحث في هذا الباب فيما يجوز فيه التخفيف، فالذي ذكرناه أنفاً جائز، وقد ذكر الزمخشري^(١) وغيره أنه ملتزم في كلمتين: نَبِيٍّ وَبَرِيَّةٍ، فالمصنف يدفع هذا القول، وقال: هو

غير صحيح ولكنه هو الكثير. وإثبات^(٢) الهمزة في الأولى قراءة أهل المدينة، وفي الثانية قراءة أهل ١٣٤ ب المدينة وبعض أهل الشام. هذا إذا كان النبي مشتقاً من النبأ، والبرية من البرء. تقول: برأ الله الخلق: أي خلق، ومن يرى أن النبي مشتق من النبؤ، وهو الارتفاع، والبرية من البرأ، وهو التراب، فليس لهذا الالتزام عنده معنى؛ إذ لا همزة عنده فكيف يلتزم تخفيفها.

● قوله: «وإن كان ألفاً». ١٨

هذا هو القسم الأول من التقسيم الثالث، وهو الذي يكون ما قبلها ساكناً معتلاً ألفاً، وحكم التخفيف فيه أن يُجعل بين بين المشهور، وذلك كقولك: ساءل على زنة فاعل من المفاعلة، ومساؤلٌ، وتساؤلٌ تفاعلٌ من السؤال، وذلك لأن ما قبلها لم يمكن أن يكون متحركاً، فلم يمكن نقل حركتها إليه، ولا إدغام^(٣)؛ لأنه يستدعي وجود المثلين، واجتماع الألفين حقيقة محال، فتعين المذكور، ومن ثم لم يوجد لغير المشهور مساع؛ إذ ذلك يقتضي حركة ما قبل الهمزة، ولا إمكان والحالة هذه لهذا المعنى. ٢٤

(١) انظر المفصل (٣٤٩)، وشرحه لصدر الأفاضل الخوارزمي (٢٦٧/٤)، ولابن يعيش (١٠٩/٩).

(٢) انظر السبعة (١٥٧، ٦٩٣)، والإقناع (٤٠٣-٤٠٤)، والنشر (٤٠٦/١-٤٠٧).

(٣) م: (ولا الإدغام).

● قوله: «وإن كان حرفاً صحيحاً...» إلى آخره.

٣ هذا القول يشمل^(١) (من الأقسام ما الساكن فيه صحيح مطلقاً، وما هو فيه معتل وكان غير ألف، سواء كان أصلاً أو زائداً، ولكن للإلحاق؛ لأن قوله: «غير ذلك» يشمل^(١) ما ذكرنا.

٦ إذا عرفت ذلك فالتخفيف في هذا النحو أن تنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها فتحذف، فقوله: «نحو مَسْأَلَةٍ وَالْحَبِّ» مثال للقسم الأول من التقسيم الثاني. كان في الأصل: مَسْأَلَةٌ عَلَى زَنَةِ مَفْعَلَةٍ، فنقلت حركتها إلى السين، ثم حذفته، فهو الآن مَفْعَلَةٌ^(٢)، وَالْحَبُّ عَلَى فَعْلٍ نقلت حركتها إلى الباء، ثم حذفته، فهو بعد العمل الفع^(٢). وقد عرفت تعليل هذا النحو وأمثله الآتية بعده مما سبق إجمالاً، وأما التفصيل فهو أن نقول: لا مدخل للقلب ههنا؛ لأنه إما أن ينقل حركتها إلى ما قبلها فيلزم التغيير، أو لا فيلزم التقاء الساكنين، ولا لبعدها بين وبين لشبه الالتقاء، فتعين الحذف، ولم تحذف مع الحركة لثلاثا يلزم الإجحافان^(٣).

١٢ فإن قلت: ما جعلته المفرور منه أخفّ لا محالة؛ أما في الفتح فظاهر لأنه يصير حيثنذ ألفاً، وأما في الضم والكسر فلأن الواو والياء الممدودتين أخفّ من الهمزة فتقول القاضيومير، وراعيبييل في القاضي أمير على المبني للمفعول، وراعي إبل، وكذلك الشأن^(٤) في السواو، كما تقول: سَوَاءٌ، وَذُو وَجْوه، وَذُو يَبِيلٍ فِي: سَوَاءً، وَذُو أَجْوه، وَذُو إِبِلٍ، كما قالوا: المرأة بالألف في المرأة.

١٥ قلت: التغيير المتعدد الذي الأصل عدمه لا يُرْتَكَبُ لهذه^(٥) الخفة؛ إذ فيها انطماس الكلمة، وأما مثل المرأة مما ذهب إليه الكوفيون، فعند الأصحاب من الشواذ.

● قوله: «وشئٍ وسوٍ».

٢١ مثالان للقسم الأول من التقسيم الرابع؛ لأن ما قبلها ساكن معتل غير ألف أصل؛ لأنه العين. كان: شَيْءٌ، وَسَوَاءٌ، نقلت حركتها إلى ما قبلها، ثم حذفته، وهذا النحو، وإن لم يكن صحيحاً، ولكنه لأصالته قوي؛ لقبول الحركة كما كان الصحيح قابلاً لها.

(١) ليس في م.

(٢) لا يريد الشارح الزنة، وإلا فزنتهما: مَفْعَلَةٌ، وَالْفَعْلُ.

(٣) ك: (الإجحاف).

(٤) الأصل، ك: (الساكن).

(٥) الأصل، ك: (هذا).

● قوله: «وَجَيْلٍ وَحَوَّابَةٍ».

- ٣ مثالان في اللقسم الأول من التقسيم الخامس؛ لأن ما قبلها ساكن معتل، غير ألفٍ زائدٍ، زيد للإلحاق. كان الأصل: جَيْالٌ وَحَوَّابَةٌ على زنة فَيْعَلٍ وَفَوَعَلَةٍ. والأول الضبع، والثاني القربة الواسعة. الياء والواو زيدتا للإلحاق بجعفر وَخَرَدَلَةٍ، فنقلت حركتها إلى ما قبلها، ثم حذفت، كما دريت، وإنما أُجري الياء والواو في هذا النحو مُجرى ما في شيءٍ وسوءٍ، وإن كان زائداً في نفس الأمر؛
- ٦ لأنهما للإلحاق، (وحرف الإلحاق)^(١) جارٍ مجرى الأصل قضيةً للإلحاق؛ ألا تراك أوقعته في مقابلة الأصل، فيكون إذن مثله. من الكتاب^(٢): «تقول في حَوَّابَةٍ: حَوَّابَةٌ؛ لأن هذه الواو أُلحقت بنات الثلاثة بالأربعة، وإنما هي كواو جدول، ألا تراها لا تتغير إذا جاءت قد^(٣) كُسرت للجمع. تقول: حَوَّابٌ، وإنما هي بمنزلة عين جعفر».

● قوله: «وَأَبُو يُوْبٍ...» إلى آخره.

هذه الأمثلة الأربعة من أخوات شيءٍ وسوءٍ؛ لأن الياء والواو فيها أصل.

١٢ أما الأول^(٤) والثاني فظاهر، والنقل والحذف كما مر.

- وأما الثالث^(٤) والرابع فلأنهما في قولك: اتبعني أمره وقاضو أهلك ليستا زائدتين؛ لأنهما دالتان على ما وضعتا له، فالأولى للتأنيث، وهي ياء تفعلين، والثانية واو الجمع، وكان: قاضون أهلك، فحذفت النون للإضافة، والمعنى بالزيادة ما لا يكون لمعنى وضع له وضعاً لائحاً. قال سيبويه بعد
- ١٥ ذكر ياء اتبعني أمره^(٥): «ليست بمنزلة الياء في خطيئة تكون في الكلمة لغير معنى».

- إذا عرفت هذا فاعلم أنه كان الصواب أن يذكرها بعد ذكر شيءٍ وسوءٍ؛ إذ الفصل بمثالٍ قسم
- ١٨ آخر أجنبي، ثم استئناف أمثلة القسم السابق مما لا يحسن.

● قوله: «وقد جاء...» إلى آخره.

- أي: وقد جاء إجراء الواو والياء الأصليتين مجرى الزائدتين في القلب والإدغام كما عرفت في
- ٢١ خطيئةٍ ومقروءةٍ؛ قالوا في شيءٍ: شيءٌ، وفي سوءٍ: سَوٌّ بقلب الهمزة الياء والواو، وإدغام ما قبلها فيها، والمشهور النقل، كما مر.

(١) ليس في ك.

(٢) الكتاب (٣/٥٤٨).

(٣) ك: (وقد).

(٤) الأمثلة الأربعة هي: (أَبُو يُوْبٍ، وَذُو مُرْهِمٍ، أَتَبِعِي مُرَّهُ، وَقَاضُوَيْكَ).

(٥) الكتاب (٣/٥٤٨).

● قوله: «والتزم...» إلى آخره.

٣ النقل المذكور تخفيف جائز، وقد مر من قبل أن ملتزم التخفيف يكون قليلاً، فمن جملة هذا
الموضع، وكان الأصل: يَرَأَى، وأَرَأَى، ويُرْئِي، فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفنا،
والتزموا هذا العمل لأن ذلك كثير الاستعمال في كلامهم، فناسب أن يكون فيه التخفيف دائماً.
قال سيويه^(١): «أجمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه»، وقد جاء نادراً بلا تخفيف. من
٦ الكتاب^(١): «حدثني أبو الخطاب أنه سمع من يقول: قد أَرَأَها» يعني بالهمزة، وهذا التخفيف في
المضارع الثلاثي وما يؤخذ منه كالأمر والنهي ملتزمٌ، فأما في باب أرى ففي جميع المشتقات من
الباب سواء. ومما جاء على الأصل شاذاً قول الشاعر^(٢):

٩ ألم ترَ ما لا قيت والدهر أعصر ومن يتملّ العيش يرأً ويسمُعُ

والتملي: التمتع؛ ﴿أي: من يعيش كثيراً ير^(٣) أشياء ويسمع أشياء.

١٣٥ ب

● وقوله: «بجلاف ينأى...» إلى آخره.

١٢ أمر غير محتاج إليه؛ لأن تعيين الالتزام يدل على عدمه في غيره، والذي ذكره هو من صور
جواز التخفيف، ولعله ذكره ليرفع وهم من توهم أن هذا التخفيف إنما نشأ من هذا الوزن.
وقيل^(٤): اجتمع في أَرَأَى همزتان بينهما ساكن، وهو حاجز غير حصين، فكأنهما قد تواليا،
١٥ فحذفت الثانية على حدّ حذفها في أُكْرِمَ، وهو ليس بشيء؛ لأنه يرد في أنأى، ولا حذف، فلو قيل
بعلّيته لزم التحكم.

● قوله: «وكثر ذلك...» إلى آخره.

١٨ أي: كثر ذلك التخفيف في قولهم: سَلْ؛ لأن التحقيق يستلزم همزتين؛ إحداهما همزة الوصل
والثانية عين الفعل، وكان الأصل: اسأَلْ، فنقلت حركة العين إلى الفاء، فاستغنى بها عن همزة
الوصل، فصار: سَلْ، وهذا وإن كان جارياً بحسب الجواز في أخوات سَلْ، ولكنها لم تكثر فيها

(١) الكتاب (٣/٥٤٦).

(٢) هو الأعمش بن حرادة السعدي كما في نوادر أبي زيد (١٨٥)، واللسان (رأى)، وشرح شواهد الشافية
(٣٢٩)، وبلا نسبة في المختص (١/١٢٩)، وسر الصناعة (١/٧٧). وفي النسخ (يرأى)، وفي المراجع المشار
إليها (يرأ) جواب الشرط مجزوم.

(٣) في النسخ (يرى).

(٤) القائل الرنحاني في شرح الهادي، وذكر الجاربردي (٢٥٤) قوله هذا ولم يرتضه، وعنه أخذ اليزدي هنا.

كثرتها في سَلْ، وقيل: سَلْ من تَسَالُ موازن تخاف. من الكتاب^(١): «بلغنا أن سِلْت^(٢) تَسال لغة» أراد بمعنى سألت تسأل.

وإذا وَقَفَ على المتطرفة وَقَفَ بمقتضى الوقف بعد التخفيف، فيجيء في: هذا الحَبُّ، وَبِرِّي، وَمَقْرُوءُ السكون والرَّومِ والإشمام، وكذلك باب شَيْءٍ، وَسَوْءٍ، نُقِلَتْ، أو أدغمت، إلا أن ما قبلها ألف إذا وقف بالسكون وجب قلبها ألفاً؛ إذ لا نقل، وتعدُّر التسهيل، فيجوز القصر والتطويل، وإن وقف بالروم فالتسهيل كالوصل. (الثانية: ٨٨).

● قوله: «وإذا وقف...» إلى آخره.

نقول: العمل الذي عرفته إذا حَزَبَ اللفظ ثم وَقَفَ عليه جرى عليه ما يقتضيه الوقف في ما ماثله لفظاً، فإذا خففت قولك الحَبِّ بالنقل والحذف كما عرفت صار: الحَبُّ على مثال اليَدِ، ثم ما يقتضيه الوقف في وجوهه في اليد يأتي في الحَبِّ، فَسَكُنْ؛ أعني الإسكان الصريح، وتروم حركة الباء، وتُشَمُّ في ضمه، وهكذا الكلام في قولك: بَرِّي، وَمَقْرُوءٌ؛ فالأول جار مجرى مَرْمِيٍّ، والثاني مجرى مَدْعُوءٌ، فتأتي بالوجه الوقفية فيهما حسب ما يقتضيه الوقف، كما دريت، وكذلك الشأن في شَيْءٍ وَسَوْءٍ، فإنهما بعد النقل والحذف جاريان مجرى دَمٍ وَيَدٍ في الوقف، وبعد الإدغام جاريان مجرى مَرْمِيٍّ وَمَدْعُوءٍ، وإلى ذلك أشار بقوله: «نُقِلَتْ أو أدغمت»، فالحاصل أن الحاصل بعد عمل التخفيف في الهمزة المتطرفة منزل منزلة كلمة أصلها كذا.

● قوله: «إلا أن ما قبلها...» إلى آخره.

هذا مستثنى من قوله: «وَقَفَ بمقتضى الوقف بعد التخفيف» أي قد سبق أن الهمزة المتحركة التي سبقتها الألف تخفيفها يجعلها بين بين المشهور، لا بالإبدال، ولا الحذف؛ لما دريت، فهنا إن أردت الإسكان الصريح وجب عليك قلبها ألفاً، ثم حذفها.

أما الأول فلأن ما قبلها ألف، فلا يمكن نقل حركتها إليه، فبقي القلب، والواجب فيه أن يقلب حرفَ حركة ما قبل الألف، وهي لا تكون إلا فتحة، فتقلب ألفاً.

وأما الثاني فلأن اجتماع الألفين محال.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يجعل بين بين؟

(١) الكتاب (٣/٥٥٥).

(٢) مثل: هبَّتْ تهاب، من باب علم يعلم.

- قلت: لأن بين يين يستلزم الحركة وإن دقت، فلو أتى به لزم خلاف المفروض؛ لأن المجعولة بين يين تكون بزنتها محققة، وإذا كان كذلك في لزم الحركة في صورة الإسكان الصريح، فيلزم خلاف ١١٣٦ الفرض. ٣
- فإن قلت: وجوب الحذف مبني على قول من يقصر، فأما من يطول فليس مذهبه الحذف.
- قلت: وجوبه لازم للمذاهب الثلاثة عقلاً؛ أما لزومه لمذهب القصر فظاهر، وأما لمذهب المد القليل، أو لمذهب المد الكثير، فلأن العقل يقضي بانتفاء الاجتماع بين الألفين، وأما ما ذهبوا إليه من المد، قليلاً كان أو كثيراً، فكجابر الحذف الألف الذي لا يحصى عنه. ووجه المذهب الأول ظاهر، ووجه المذهب الثاني أن يأتي بجزء ألف واحدة فلذلك بمد قليلاً، ووجه المذهب الثالث أنه يريد جبر الألف المحذوفة التي كانت عن الهمزة، وزيادة إيضاح المدة التي كانت قبل (قلب) (١) الهمزة بينها وبين الألف، ومثاله قولك: قرأ تقصر أو تمد قليلاً أو طويلاً، وكان الأوفى أن يقول: فيجوز القصر، والمد القليل، والتطويل. ٦
- ٩
- قوله: «وإن وقف بالروم...» إلى آخره. ١٢
- يقول: إن وقفت على هذه الهمزة بالروم فطريق تخفيفها التسهيل؛ يعني بين بين، كما هو التخفيف في الوصل، وذلك لأن الروم هو الإتيان بالحركة خفية، ومقتضى التسهيل هذا، فتناسبا في الاقتضاء، ولم يذكر الإشمام لأنه لا مدخل له في هذا الوضع، وذلك لأن الإشمام كما علمت هو ضم الشفتين بعد الإسكان فيما ضمَّ آخره قبل الوقف، فلو أشمت لزمك إما أن تشم مع التسهيل أو لا معه، وكلا اللازمين باطل. ١٥
- ١٨
- أما الأول: فلأن التسهيل يستدعي حركة ما، والإشمام لا يكون إلا بعد الإسكان، ووجود الحركة مع عدمها في حالة واحدة مستحيل.
- وأما الثاني: فلأن الإشمام كجابر للحركة المخصوصة التي هي الضمة، وعلى تقدير التخفيف يلزم انتفاء الحركة؛ إذ لا مجال للإبدال لاجتماع الألفين، وهو محال، والفرض انتفاء التسهيل، فيتعين الحذف كما دريت، وحيث تعين (الحذف تعين) (٢) انتفاء الحركة مطلقاً، ومن ذلك يلزم تحقق انتفاء الجابر. ٢١

(١) ليس في ك.

(٢) ليس في م.

وإن كان قبلها متحرك فتسع، مفتوحة وقبلها الثلاث، ومكسورة كذلك، ومضمومة كذلك،
 نحو: سَأَلَ، وَمِائَةٌ، وَمُؤَجَّلٌ، وَسَيْمٌ، وَمُسْتَهْزِئِينَ، وَسَيْلٌ، وَرِزْوَفٌ، وَمُسْتَهْزِئُونَ، وَرِزْوَسٌ، فنحو
 مُؤَجَّلٍ وَاوٍ، ونحو مِائَةٍ يَاءٍ، ونحو مُسْتَهْزِئُونَ، وَسَيْلٍ يَيْنَ يَيْنَ المشهور، وقيل: البعيدُ، والباقي: بين
 بين المشهور، وجاء: مِئْسَاءٌ، و﴿سَأَلَ﴾، ونحو الواجبي وصلًا، وأما:

يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِبِي

فعلى القياس، خلافًا لسيبويه. (الثالثة: ٨٨-٩٠).

● قوله: «وإن كان...» إلى آخره.

هذا هو القسم الأول من التقسيم الأول. يقول: وإن كان ما قبلها متحركًا فالتقسيم العقلي
 يستدعي مجيء تسعة أقسام؛ لأن الفرض كونها متحركة، وإذا كان الأمر كذلك فالحركات ثلاث،
 وفي كل واحدة منها تتصور كون ما قبلها متحركًا بالحركات الثلاثة، والحاصل من ضرب ثلاثة في
 مثلها تسعة؛ مفتوحة؛ ما قبلها مفتوح أو مكسور أو مضموم، مكسورة هكذا، مضمومة هكذا.
 والأمثلة ظاهرة.

● قوله: «فنحو مُؤَجَّلٍ وَاوٍ، ونحو مِائَةٍ يَاءٍ».

شرع في بيان تخفيف الأقسام التسعة فالمفتوحة المضمومة^(١) ما قبلها تُقلب وَاوًا محضة،
 والمكسورة ما قبلها يَاءٌ صرفة، ولا مدخل لجعلها بين بين المشهور في هذين النحويين؛ لأن حركتها
 في القبيلين الفتحة، فلو جعلت بين بين اقتضى ذلك شبه الألف، وهو محال لأن كون الألف
 مضمومًا ما قبلها أو مكسورًا ما قبلها محال، فكذلك ما أشبهها^(٢)، ولا مدخل أيضًا للحذف؛
 لأن المفروض تحرك ما قبلها، وذلك يستدعي امتناع النقل؛ إذ هو متوقف على سكون ما قبلها،
 فتعين الإبدال المذكور.

فإن قلت: من تعين الإبدال لا يلزم الإبدال المذكور، فلم لم تبدل باعتبار حركتها.

قلت: لما سبق، وهو أنه إذا كان الضم والكسر فيما قبل شبه الألف محالًا فقيما قبلها تكون
 استحالتها أشد لا محالة.

اعلم أنهم لم يتعرضوا لبيان بين الغير المشهور في هذين النحويين، وهو ممكن؛ لأنها لا تكون

(١) م: (المضموم).

(٢) الأصل: (ما أشبهها).

حيثُ شبه الألف، ولا يلزم من المخذور المذكور شيء؛ بل شبه الواو في الصورة الأولى، وشبه الياء في الثانية، ولم أجد ذكر هذا البحث في الكتاب أيضاً، فهو إما لكون غير المشهور عندهم كالعدم، أو كفرع للمشهور، وحيث لم يجز (المشهور لم يجز)^(١) فرعه، أو لأن هذا العمل متفق عليه، والظاهر هذا؛ لأنه قد ادعى المصنف في شرح المفصل^(٢) وجود الاتفاق في صورتين، ولأنه لو كان فيهما خلاف تعرض لذكره، كما تعرض فيما سنذكر الآن.

٦ ● قوله: «ونحو مستهزئون وسُئِل...» إلى آخره.

أي: المضمومة المكسور ما قبلها، والمكسورة المضموم ما قبلها التخفيفُ فيهما جعلها بين بين المشهور، فيكون في الأولى بينها وبين الواو، وفي الثانية بينها وبين الياء؛ إذ ذلك مقتضى حرف حركتها، وقيل^(٣): تجعل بين بين الغير^(٤) المشهور، فتجعل في الأولى بينها وبين الياء، وفي الثانية بينها وبين الواو، عكس المشهور؛ إذ ذلك مقتضى حرف حركة ما قبلها، وهذا مرجوح قليل.

والأخفش^(٥) يقلبها في الأولى ياء محضة، وفي الثانية واواً صرفة. وشبهته أن المفعولة بين بين مقربة من الساكن، وكون الواو ساكنة مكسوراً ما قبلها، والياء ساكنة مضمومة ما قبلها متعذراً، كما أن كون الألف غير مفتوح ما قبلها متعذراً، فثبت أن الواجب أن تقلبا حرف حركة ما قبلها. والجواب عنه بوجهين:

١٥ أحدهما: الفرق بين المقيس والمقيس عليه، وهو أن غير الفتح فيما قبل الألف محال، فكذا فيما أشبهها. وأما الكسر والضم فيما قبل الواو والياء الساكنين فمستقل، فكذا فيما أشبههما، ولا يلزم من رفع شبه المحال رفع (شبه)^(٦) المستقل؛ إذ الإحالة تستدعي الامتناع في الوجود، ولا كذلك الاستقلال.

١٨ الثاني: إنه لو عمل بالعمل الذي ذكره فيما أن يكون ذلك للفرار من الاستقلال أو لا لأجله. الثاني باطل اتفاقاً، فتعين الأول، ولا سبيل إلى حصوله بالطريق المذكور؛ لاستلزام ذلك الاستقلال، إلا ثم مما فر منه؛ وبيان ذلك أن المفرور منه هو المذكور، والمفرور إليه هو الإتيان بالياء المضمومة المكسور ما قبلها،

(١) ليس في ك.

(٢) الإيضاح (٢/٣٤٦).

(٣) انظر شرح ركن الدين (١٠٠).

(٤) م: (غير).

(٥) انظر مذهبه في المنتضب (١/٢٩٤)، والتكملة (٢١٩)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢١٠٩)، والارتشاف

(١/١٣٣)، والمساعد (٤/١١٤).

(٦) ليس في ك.

وبالواو المكسورة المضموم ما قبلها، وكلا ذلك مستقل غاية الاستقلال، ولذلك جعل مرفوضاً، فتعين بطلان الأول أيضاً، فثبت أن اللازمين كليهما فاسد، ومن ذلك يتحقق فساد الملزوم. وهو المطلوب.

٣ ● قوله: «والباقي...» إلى آخره.

يريد به ما بقي من الأقسام التسعة بعد إخراج الأربعة المذكورة § منها، والتخفيف في هذا ١١٣٧ الباقي بين بين المشهور، فيجعل في ساءل بينها وبين الألف، وفي ستم ومستهزئين بينها وبين الياء، ٦ وفي رؤوف ورؤوس بينها وبين الواو، ولا يظهر الخلاف بين المشهور وغيره فيما اتحدت حركتها وحركة ما قبلها، وهذا ظاهر، ولم ينقل غير المشهور فيما بقي، وهو مثالان ستم ورؤوف، إما لكون الأمر متفقاً عليه فيهما، وإما لكراهتهم شبه الألف المكسورة وشبه الألف المضمومة، ولو فرض ورود غير المشهور في صورة اتحاد الحركة كان الخلاف معنوياً لا لفظياً. ٩

● قوله: «وجاء منسأة...» إلى آخره.

أي: جاء في بعض مواضع جواز جعلها بين بين قلبها حرف حركة ما قبلها، وذا سماعي لا ١٢ يقاس عليه. قال سيبويه^(١): «وليس ذا بقياس متلب» فمن جملة ذلك قولهم: منسأة بالألف، وكان منسأة^(٢) بالهمزة، ومعناها العصا، ومنها قولهم: سال في سأل قُرئ قوله تعالى^(٣): ﴿سأل سائل

(١) الكتاب (٣/٥٥٤).

(٢) قرأ نافع وأبو عمرو والحسن في قوله تعالى (من سورة سبأ: ١٤): ﴿فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته﴾ بالإبدال ألفاً مجضةً. وانظر الكتاب (٣/٥٥٤)، ومعاني الفراء (٢/٣٥٦)، وشواذ ابن خالويه (٢١)، والمختصب (٢/١٨٦-١٨٨)، والتيسير (١٨٠)، والإقناع (١/٤٠٣ و ٢/٧٣٩)، والكشف (٢/٢٠٣-٢٠٤)، والبحر المحيط (٧/٢٦٧).

(٣) الآية الأولى من المعارج، وتحمّل القراءة في سأل ثلاثة أوجه:

أولها: الألف بدل من الهمزة على التخفيف، وهو من السؤال، والهمزة في سائل أصلية.

ثانيها: الألف بدل من الواو على لغة من يقول: (هما يتساؤلان) جعله من (سَلتَ تسأل) لغة في (السؤال) فيكون (سال يسال) كخاف يخاف، والهمزة في (سائل) كالهمزة في خائف بدل من الواو.

ثالثها: الألف بدل من الياء، وهي من (السيل)، والهمزة في (سائل) بدل من الياء، فهذا نحو كال يكيل كائل. وقد روي أن (سائل) وإد في جهنم.

وقراءة ابن عباس رضي الله عنهما (سال سائل)، و(سال سيل) فتعين أن تكون على الوجه الثالث، وقرأ ابن مسعود (سال سأل)، وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر والأعرج: (سال سائل). انظر إعراب القرآن للنحاس (٥/٢٧-٢٨)، وشواذ ابن خالويه (١٦١)، وشواذ الكرماني (٢٤٩)، والكشف (٢/٣٣٤-٣٣٥)، والتبيان (٢/١٢٣٩)، والبحر (٨/٣٣٢-٣٣٣).

بعذاب واقع ﴿﴾ بالألف المحضة. ومن أبيات الكتاب قول حسان رضي الله عنه (١):

سالت هذيل رسول الله فاحشةً ضلت هذيل بما قالت ولم تصب

٣ التمس هذيل النبي ﷺ أن يبيح لهم الزنا فمنعهم، فقال حسان هذا، وقول آخر (٢):

سالتاني الطلاق أن رأتاني قلّ مالي قد جتتماني بنكر

وقال بعد الإنشاد (٣): «فهؤلاء ليس من لغتهم سلّت تسال»، وقد مر أنه لغة في سلّت معتل العين

٦ كهبت تهاب، وقال ابن مالك (٤): «ليس سال في القراءة مخففاً من سأل، وإنما هو مثل هاب».

● قوله: «ونحو الواجي...» إلى آخره.

(أي: ومن جملة ذلك قولهم الواجي) (٥) بالياء، وكان الأصل الهمز من الوجء، وأراد بقوله:

٩ «وصلاً» أن جعل الهمزة حرف حركة ما قبلها لا يكون شاذاً إلا في وصل الكلام؛ لأنك لو وقفت

على الهمزة صارت ساكنة، وإذا كانت ساكنة خرجت عما نحن فيه، وصارت من باب رأس

وسؤت وبئر الذي فيه جواز قلبها حرف حركة ما قبلها مطرّداً كما عرفت من قبل.

● قوله: «وأما يُشججُ رأسه...» إلى آخره. ١٢

أي: ومن أجل ما عرفت كان قول الشاعر (٦):

يُشججُ رأسه بالفهرِ واجي

(١) الكتاب (٣/ ٥٥٤)، وديوان حسان رضي الله عنه (٣٤)، وشرح شواهد الشافية (٣٣٩).

(٢) الشاهد لزيد بن عمرو بن نفيل في الكتاب (٣/ ٥٥٥)، ونكت الشتري (١/ ٥٢٥)، والأصول (١/ ٢٥٢)

و٣/ ٤٧٠)، والخزانة (٣/ ٩٥-٩٩). ونسب إلى نبيه بن الحجاج السهمي في شرح أبيات سيويه لابن

السيرافي (٢/ ١١)، وذكر في نكت الشتري (٢/ ٩٨٣) وفي غيره أنه لأحدهما، ورجح الغندجاني في فرحة

الأديب (٣٣) أن يكون الشاهد لزيد.

(٣) الكتاب (٣/ ٥٥٥).

(٤) لم أجد كلام ابن مالك فيما اطّلت عليه من مطبوع كتيبه، ولكن انظره منقولاً عنه في بغية الطالب لولده

(١٦٥)، وشرح ركن الدين (١٠٠)، والجاربردي (٢٥٧). وجاء في شرح الكافية الشافية لابن مالك

(٤/ ٢١٠٩-٢١١٠) ما يوافق معناه.

(٥) ليس في م.

(٦) هو عبد الرحمن بن حسان رضي الله عنهما، والشاهد في مجموع شعره (١٨)، والكتاب (٣/ ٥٥٥) وشرح

أبياته لابن السيرافي (٢/ ٣٠٦)، والخصائص (٣/ ١٥٢)، ونكت الشتري (٢/ ٩٨٣)، وشرح شواهد

الشافية (٣٤١-٣٤٥)، وهو عجز بيت وصدرة:

وكنّت أذلّ من رتدٍ بقاع

على القياس؛ لأن الهمزة صارت ساكنة بالوقف فصارت ياء صيرورة جابرة كما في بئر.

● وقوله: «خلافًا لسيبويه» إشارة منه إلى أن إنشاد سيبويه هذا البيت في موضع الشذوذ غلط؛

إذ لا شذوذ فيه؛ لما بيناه. قال في الشرح وتابعه الشارحون^(١): «إنشاد سيبويه وغيره ذلك فيما جاء من التخفيف الخارج عن القياس وهم» ثم زيف قول من قال^(١): «إنه أراد أن شذوذه من حيث جعل الهمزة إطلاقًا مع الياءات»، وقال^(١): «ليس بسديد لأمرين:

أحدهما: أنه سيق في تخفيف الهمزة الشاذ، وجعل ما يقبل عن الهمزة من اللين إطلاقًا أمر آخر، فيكون التخفيف قياسًا لا شاذًا.

والثاني: أن الإطلاق بحرف اللين المبدل عن الهمزة مثله في حرف اللين غيره».

وأما أنا فأقول: الحق ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه من إنشاد البيت في هذا الموضع، وأما^{١٣٧} المعتذر الذي ذكر في الاعتذار ما ذكرنا من كلام المصنف فهو متعسف، وما ذكره المصنف أولًا في الجواب عن اعتذاره أمر صحيح لا يدفع، وأما بيان صحة قول سيبويه فهو أن الواجبي بالقلب ثابت في حال الوصل، كما ذكره المصنف، فالشاعر إنما أتى بالثابت في حالة الوصل؛ إذ لو لم يكن كذلك لكان الشاعر آتياً بما لا يصح أن يكون قافية، وذلك لأن الواجبي بكسر الجيم والهمزة الساكنة لا تكون قافية له؛ لأن حرف الإطلاق في أبياته الياء.

فإن قلت: لما كان الهمزة في معرض قلبها ياءً الصحاح الإتيان بها؛ إذ المطلوب هو الياء.

قلت: لو كان الأمر كذلك لزم الدور؛ أما بيان الشرطية فلأن الهمزة لا تصير ياءً إلا بعد إتيان الشاعر بها، ولا يجوز للشاعر الإتيان بها إلا بعد صيرورتها ياءً؛ إذ هي ليست ياءً قطعاً، وأما بطلان التالي فظاهر.

فإن قلت: لو كان الشاعر آتياً بالشاذ كان مرتكباً للمحذور أيضاً.

قلت: الملازمة ممنوعة؛ لأن للشاعر الإتيان بالثابت في اللغة سواء كان واقعاً على القياس أو على الشذوذ، ونسبة الشاعر إلى ارتكابه الشاذ اللغوي المستعمل الذي يصلح أن يكون قافية له بلا واسطة وسبب أولى من نسبتته إلى ارتكابه ما لا يصح له استعماله أولًا، ثم تصحيح قوله بوجه من الأعذار ثانياً.

فإن قلت: لو كان ما ذكرتم مانعاً مما ذكر لزم أن لا يكون مثله واقعاً، وبطلان اللازم بين؛ لأن وقوع مثله كثير في الشعر.

(١) شرح المصنف (٥٦/١)، وانظر شرح ركن الدين (١٠٠)، والجاربردي (٢٥٧-٢٥٨).

قلت: بطلان اللازم ممنوع، والقول بوقوع مثله غير مسلم؛ إذ هو غير متفق عليه.

- وللخصم أن يختار ما ذهب إليه المعتذر عن قول سيويه، فيحكم بالشذوذ، والشاذ كالعدم. ٣
 سلّمنا، فأينما وقع كان الأمر كما ذكره المصنف بشرط أن لا يكون للتصحيح اللغوي مدخل، كما
 نحن فيه؛ إذ لا يلزم من ارتكاب الاعتذار في موضع (يغتفر إليه ارتكابه في موضع) ^(١) لا يكون
 كذلك. إذا عرفت صحة مذهب سيويه فاعلم أن ما ذكره المصنف لا يتأتى إلا بالتزام القلب، وهو
 فاسد؛ إذ قد مر أن مثله جائز، ودعوى الوجوب أمر لا ثبت عليه، وقد قال في شرح المفصل ^(٢):
 «يجب في التسهيل أن تقلب ياء» ولكنه لم يتعرض لذكر الموجب، وطرد الباب يقضي بعدمه، ولو لم
 يكن كذلك لزم تخصيص ما لا مخصص ^(٣) له فكلامه مؤدٍ إلى كون الشعر فاسدًا في أحد الوجهين؛
 أعني إذا أتى بتحقيق الهمزة، وهذا ظاهر الفساد. ٩

^(٤) (فإن قلت: من الجائز أن يكون الموجب لوجوب القلب كونه في الشعر.

- قلت: إن سلم هذا فلزوم الفساد) ^(٤) يتطرق ^(٥) من قبل المعنى، وإن لم يتطرق ^(٥) من قبل
 الصورة؛ لأنه إن نظر إلى القلب بلا خصوصية الشعر، والأصل عدمها؛ لزم جواز التحقيق، وإن نظر إليه
 مع الخصوصية اندفع ذلك، وقد لا يتحضر الإنسان الأمرين جميعًا؛ أعني الصورة والمعنى، فيلزم الفساد.
 فإن قلت: فهذا الفساد يلزم أيضًا الشعر الذي جيء بهذا القلب ملتزمًا؛ لأنه إن نظرت إلى ١٣٨
 وجوب القلب مع الشذوذ صح وقوعه قافية، وإن نظر إلى أن الأصل عدم وجوب القلب وعدم
 الشذوذ لم يصح إلا على ارتكاب إجراء الياء الدخيلة مُجرى الأصيل، وهو شاذ عند أهل الشعر. ١٥
 قلت: نعم، ولولا ذلك لما حكم بشذوذه، وقد ذكر أن الأول من الأمرين اللذين ذكرهما
 المصنف في جواب المعتذر عن كلام سيويه صحيح، فالثاني منهما كما دريته غير مسلم صحته،
 وكيف لا يكون كذلك وقد حكموا بحذف ^(٦) الواو الذي هو ضمير الجمع من قوله:
 لم أدر بعد غداة البين ما صنَعُ

(١) ليس في م.

(٢) الإيضاح (٢/٣٤١).

(٣) ك: (تخصيص).

(٤) ما بين القوسين ليس في ك.

(٥) هي في م بالفاء في الموضعين، وفي ك في الأول فقط.

(٦) م: (بصحة).

كما تقدم^(١)، وهل كان ذلك إلا لمحاولتهم تجانس الواووات الإطلاعية، فثبت أن الياء المبدلة من الهمزة لا تكون كغير المبدلة منها؛ لعدم التجانس، وظاهر أن المراد بالتجانس ليس باعتبار الصورة.

٣ فإن قلت: هذا مشترك الإلزام؛ لأن المبدل من الشيء يكون مبدلاً منه، وإلا لتغيرت الحقائق، ولا قائل بانتفاء الإبدال.

قلت: الإبدال اللازم يُجرى مجرى الأصالة، فيجعل المبدل من الشيء كالأصل^(٢) الغير المبدل؛ لأن انتفاء التغيير وكون الشيء على سنن واحد يستدعي الذهول عن المبدل منه، ولا كذلك الإبدال الجائز؛ إذ الطرآن والزوال يتعاقبان، فلا يقرب الشيء الذي في صدهما من الأصالة، فمن هذا ثبت أن الياء الملتزمة تكون جارية مجرى الأصلية، فيكون التجانس بناءً على ما ذهب إليه سيبويه بين الياءات الإطلاعية حاصلًا، بخلاف ما ذهب إليه المصنف.

اعلم أن الشعر قالته ابنة عبد الرحمن^(٣)، وقبل البيت:

فأما ذكرك الخلفاء منكم فهم منعوا وريدك من وداج

ولولا هم لكنت كعظم حوت هوى في مظلم الغمرات داج

وكنت أذل من وتدٍ بقاعٍ يُشجج رأسه بالفهر واجي

١٢

ومعناها أنها تهجو أباها بأن ذكر مساوئ الخلفاء، وقال: ليت الخلفاء من قوم آخر دون قومي. والوريد: عرق العنق، والوداج: القطع، تعني هم منعوا قطع عنقك، والتاء في لكنت وكنت مفتوحة، تعني: لولاهم من قومك لكنت كعظم ساقط في البحر، وكنت أذل من وتد بمفازة خالية يضرب رأسه بالحجر داق، والداجي: من الدجج، والقاع الأرض القفر، ويُشجج: من الشجج وأرادت به يضرب، والفهر: الحجر، والواجي: الذي يدق شيئاً.

١٥

١٨

فإن قلت: التجانس بين الياءات الإطلاعية بناءً على ما ذكرت أيضاً غير حاصل؛ لأن ياء وداج إطلاعية، وياء داج وواج غير إطلاعية؛ لأنها لام الفعل.

٢١ قلت: لام الفعل محذوف وهذا أمر سائغ شائع، وهذه الياء هي الإطلاعية.

(١) انظر ص (٢٩٠) من هذا الكتاب.

(٢) ك: (كالأصل).

(٣) الشاهد من قصيدة المشهور أنها لعبد الرحمن لا لابنته يهجو فيها الحكم بن العاص، أخا مروان، وكان قد افتخر على عبد الرحمن بأن الخلفاء منهم، وانظر قصتها في الكامل (١/٢٦٣ و٢/١٠٠)، وشرح شواهد الشافية (٣٤٣-٣٤٤).

فإن قلت: المعهود حذف اللام^(١) المعتل، وهذا مهموز.

قلت: من قبل التزام القلب بجري المعتل، وهذا لا يستقيم إلا على مذهب سيوييه، فأما
 ٣ على ما ذهب إليه المصنف فلا يتأتى؛ لأن القلب عنده مستفاد من ﴿كون الكلمة في الشعر، وقد بينا ١٣٨ ب
 أن دعوى وجوب القلب والحالة هذه مدفوعة.

والتزموا: خذ، وكل على غير قياس؛ للكثرة، وقالوا: مر، وهو أفصح من أومر، وأما: وأمر
 ٦ فأفصح من ومّر. (الشافية: ٩١).

● قوله: «والتزموا...» إلى آخره.

نقول: إن حذف الهمزة من: خذ، وكل، ومر على غير القياس؛ إذ مقتضاه أن يقال: أوخذ،
 ٩ وأوكل، وأومر كما يقال في تأجر: أوجر، وفي تأدب: أيذب، وفي تألم: إنلم، وقياس التخفيف في
 الأمر المخاطب من المهموز إذا كان مبتدئاً به أن تقلب حرف حركة ما قبلها قلباً واجباً؛ لأن
 اجتماع الهمزتين مستقل، وإلا فجائر، كما تقول: يا زيد أوجر إما بالهمز أو بالواو المحضة، ولما
 ١٢ كان الكلمات الثلاث كثيرة الاستعمال استجلب فيه التخفيف الأتم، وإن كان على خلاف مقتضى
 القياس، والتزم ذلك في الأولين، فلا يقال: وأخذ، ولا وأكل، بخلاف الثالثة فيقال يا زيد أومر. قال
 تعالى^(٢): ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾؛ لأنها لم تكثر في الكلام كثرة الأوليين. هكذا قالوا، ولك أن
 ١٥ تقول: الأصل بقاء الشيء على مقتضى القياس، فالافتقار إلى الاعتذار فيما ليس كذلك، وهذه في
 شطر أمرها جارية على القياس.

ومن شأنها أنها إذا كانت مبتدئاً بها لم يسبقها شيء كان الأفصح حذف همزتها، تقول: مر
 ١٨ يا فتى، وإذا لم يكن كذلك فالأفصح بقاؤها، كما علمت. ووجه صورة الابتداء ظاهر، فأما وجه
 صورة الدرج فهو أن قولك: وأمر سبيان خفيفان يجري على اللسان خفيفاً غاية الخفة، فأما إذا
 قلت: ومر كان وتدًا مجموعًا يثقل على اللسان ثقلاً ما.

فإن قلت: أليست الحروف الأربعة التي ثانيها الهمزة أثقل من الوجد المجموع بلا همزة، وإن
 ٢١ كانت على تركيب السبين.

قلت: نعم أما الهمزة فلأنها معارضة في الثقل بكونها هي الأصل، وأما اختصاص تركيب
 ٢٤ السبين الخفيفين بالخفة، واختصاص الوجد المجموع بالثقل بالنسبة إلى السبين فأمر مدرك.

(١) م: (لام).

(٢) طه: ١٣٢.

واستدل الشارحون^(١) على أن الأفصح بقاء الهمزة في الدرج بأنه إذا قيل: وأمر لم يكن ثقیلاً؛ لعدم اجتماع الهمزتين، وهذا لا يدل على كونه أفصح كما ترى.

٣ فإن قلت: ما ذكرت من الاستدلال يقتضي انتفاء الأفصحية فيما اطرده الحذف؛ إذ يكون في الدرج وتدا مجموعاً لا محالة، كما تقول: فخذ، وكل.

٦ قلت: اطراد الحذف يصلح أن يكون جابراً لذلك، فأما فيما لم يطرد الحذف فالتعليل ما ذكرناه.

اعلم أن هذا البحث من باب الهمزتين، وكان موضعه هنالك؛ لكن ذكره ههنا لكونه غير قياس كقلب منسأة وغيرها.

٩ وإذا خُفِّفَ باب الأَخْمَرِ فبقاء همزة اللام أكثر، فيقال: الأَخْمَرُ، ولَخْمَرٌ، وعلى الأكثر قيل: مِنْ لَخْمَرٍ، يفتح النون، وفَلْخَمَرٍ، بحذف الياء، وعلى الأقل جاء: ﴿وَعَادُلُوْنِي﴾، ولم يقولوا: إِسْلٌ، ولا: أَقْلٌ؛ لالتحاد الكلمة. (الشافية: ٩١).

١٢ ● قوله: «وإذا خُفِّفَ باب همزة الأَخْمَرِ...» إلى آخره.

أي: إذا نقل حركة همزة الأحمر إلى ما قبله، وهو لام التعريف، وحذف الهمزة، كما هو العمل في مَسَلَّةٍ وأُخْوَاتِهِ، فللعرب في هذا النحو طريقتان:

١٥ أحدهما، وهو الأكثر: أن تُبْقَى همزة الوصل، ولا يعتد بالحركة العارضة في اللام.

١١٣٩ والثاني، وهو الأقل: أن تحذف الهمزة ويعتد بالحركة. §

١٨ حجة الأكثر أن العارض لا أصالة له، فيكون كالعدم، ودليل ذلك أنهم لم يعتدوا بالحركة في مثل قوله تعالى^(٢): ﴿قُلْ انظُرُوا﴾، و^(٣): ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾، ولما لم يعتدوا بها ههنا دل على عدم الاعتداد أصلاً؛ إذ الأصل عدم الفارق، وبيان عدم الاعتداد أن الواو من قُلْ ولم يكن إنما حذفت

٢١ لالتقاء الساكنين، وزوال الموجب واجب لزوال الموجب، وحيث زال التقاء الساكنين بحركة الثاني منهما كان الواجب أن يعود الواو، ولكن لما كانت الحركة عارضة أُجريت مُجرى العدم، فلم نحكم بزوال التقاء الساكنين؛ ألا تراك كيف أعدتها في قولك: قولاً، وقولوا، وقولي، ولم تكونا، ولم

(١) انظر شرح المصنف (٥٦/ب)، وركن الدين (١٠٠)، والجاربردي (٢٥٨).

(٢) يونس: من الآية ١٠١.

(٣) البينة: من الآية ١.

تكونوا، وأشباهاها حيث كانت الحركة أصلية، فثبت بهذا الدليل أن اللام بعد النقل في حكم السكون، وذلك يستدعي بقاء همزة الوصل، وعلى هذا تقول: اِسْتَفْغَارٌ وَالْقِتْدَارُ بالهمزة مع حركة اللام؛ لأنها عارضة.

٣

شبهة الأقل أن المقصود من الإتيان بالهمزة أن يبدأ بها إذا كان أول الكلمة ساكناً، فلما تحرك، والحركة أمر صوري، وجب أن لا يُجاء بها وإلا لزم خلاف المطلوب، وذلك محال، ودليل ذلك أنهم لما نقلوا حركة العين في أقول وأسير إلى الفاء نقلاً إعلالياً اعتدوا بحركة الفاء، فاستغنوا عن همزة الوصل، فحذفوها، ولولا ذلك لقالوا: أقُلْ، وأسِرْ، وذلك خلاف الإجماع، وعلى هذا يقال: اِسْتَفْغَارٌ وَالْقِتْدَارُ بدون الهمزة للاعتداد بحركة اللام.

٦

والجواب عنه بوجهين:

٩

أحدهما: أن النقل الإعلالي أمر لازم لا يفارق، فلذلك نزلوا مقتضاه منزلة الأصيل، وأما النقل التخفيفي فليس بلازم، فالحركة الناشئة منه تكون عارضة قطعاً.

فإن قيل: فما الشأن في سَلْ، والنقل فيه تخفيفي؟ ولم لم يقولوا بعروض تلك الحركة، فيحوزوا إِسَلْ مع سَلْ، كما قالوا في تَجَارٌ وَتَرْؤُفٌ: إِجْرٌ وَأَرْؤُفٌ مع جَرٌ وَرُؤُفٌ في التخفيف؟ قلنا: للكثرة التي حزبه؛ أعني كثرة الاستعمال نزلته منزلة النقل اللازم.

١٢

وقد نقل عن الأخفش^(١) ورود وجود الهمزة. قال: منهم من يقول: إِسَلْ نظراً إلى العروض، فلا يبقى إشكال إلا على المصنف، ولكنه لما لم يعتبره لم يرد عليه أيضاً.

١٥

الثاني: أن كلمة المنقول والمنقول إليه في سَلْ وَقُلْ واحدة، فلهذا جعلت الحركة المنقولة قائمة مقام الأصلية؛ إذ لا تتغير عن ذلك قطعاً، فأما كلمة المنقول والمنقول إليه في اَلْحَمْرُ متعددة؛ إذ لام التعريف كلمة مستقلة، وقولك أحمر كذا، والنقل من أحمر إلى اللام، وقد لا يكون هذا النقل، فاتفاء دوامه مشعر بعروض الحركة، وهذا معنى قول المصنف: «ولم يقولوا: إِسَلْ، ولا: أُقُلْ لا اتحاد الكلمة»؛ أي: لا اتحاد كلمة المنقول والمنقول إليه ههنا بخلاف اَلْحَمْرُ؛ إذ ليس ثمَّ اتحاد.

٢١

واعترض^(٢) على هذا الجواب بأن اللام كالجاء لما بعده لأمرين:

(١) وعن أبي عثمان المازني كذلك، فيما رواه عنه أبو علي. وانظر البصريات (٢١٦/١)، والمنصف (٧٠/١)، والتسهيل (٢٠٣)، وشرحه لمصنفه (٤٦٦/٢).

(٢) المعترض الجاربردي (٢٥٨).

- أحدهما: لفظي، ﴿﴾ وهو أنها حرف واحد، فباتصالها بكلمة أخرى تصير كالجاء لها. ١٣٩ ب
- والثاني: معنوي، وهو أن مدلول الكلمة كان عاماً قبل ورودها، وبسببها صار متعيناً.
- ٣ ولك أن تجيب عن الأول بأن كونها حرفاً واحداً لا يستلزم جزئيتها؛ إذ لو كان كذا لكان مثل قٍ وعٍ جزءاً لما بعده أو ما قبله، واللازم باطل.
- وعن الثاني بأن القول بالموجب ثابت، والنزاع بعدُ باقٍ؛ بيانه أن تغيير المدلول مسلّم، ولكن كونه موجباً للاتحاد ممنوع؛ لأنه موجب للمغايرة، ولو لم يكن التغيير لكان القول بالاتحاد أقرب، فالحاصل أن الذي ذكرت يستلزم نقيض المطلوب.
- ٦
- قوله: «وعلى الأكثر...» إلى آخره.
- ٩ هذا ذكر أحكام تنفر على الطريقتين. يقول: إذا أدخلت (من) على الأهمر بعد التخفيف فالواجب على الأكثر تحريك نون من إما فتحاً، وهو الأفتح، وإما كسراً، ثم حذف همزة الوصل؛ لأن الحركة لا اعتداد بها، فتقول: مِنْ لَحْمَرٍ، وإنما قال: «بفتح النون» بناء على الأفتح، وعلى هذا إذا أدخلت (في) حذف الياء، فتقول: فَلَحْمَرٍ؛ لأن اللام بتقدير السكون.
- ١٢
- فأما على الأقل فالواجب إسكان النون وإثبات الياء؛ لأن الحركة معتدّ بها، فيكون هذا كقولك: مِنْ زَيْدٍ، وَفِي مَالٍ، فتقول: مِنْ لَحْمَرٍ، وَفِي لَحْمَرٍ، وتقول في من الآن بعد التخفيف: مِنْ لَانَ.
- ١٥ ومنهم من يحذف النون لتنزيلها منزلة حرف العلة إذا كانت أول الساكنين، فكما تُحذف الياء في قوله: فِي الكَذِبِ تُحذف النون، فتقول: مِلْكَذِبٍ، إما لكثرها فترى الحذف مناسباً فيها، أو لكونها خيشومية، فبذلك تراها مشبهة بحرف العلة؛ لأن الغنة تشبه المدّ، وعلى هذا تقول في مِنْ لَانَ: مِلَانَ.
- ١٨ ● قوله: «وعلى الأقل...» إلى آخره.
- يقول: وعلى المذهب الأقل قرأ أبو عمرو قوله تعالى^(١): ﴿عَادَ لَوْلِي﴾ بفتح الدال واللام المشددة، والأصل عاداً الأولى بتنوين لفظة عاداً، فنقلت همزة الأولى، والتي للوصل ساقطة لا كلام فيها، إلى لام التعريف، فصار كذا: عادَنْ لَوْلِي بكسر نون التنوين، ثم أدغمت نون التنوين في لام التعريف للاعتداد بحركتها، فصارت: عادَ لَوْلِي، ولو لم تكن الحركة معتدّاً بها لم تدغم؛ إذ الواجب حيثذ يكون كسرهما لالتقاء الساكنين؛ أحدهما هي، والثاني لام التعريف لتقدير كونها ساكنة.

(١) النجم: من الآية ٥٠، وهي قراءة نافع أيضاً. انظر التيسير (٢٠٥)، والكشف (٢٩٦/٢)، والإقناع (٣٩٣/١)، والغاية في القراءات العشر للنيسابوري (٢٦٧)، وشواذ الكرماني (٢٣٢).

اعلم أن إيراد هذا البحث في هذا الموضع ليس متجهًا؛ لأنه من تنمة مباحث النقل والحذف، فكان الصواب أن يورده ثمة، وقد فصل بين أصل الباب وبين ما تفرع عليه بمباحث أجنبية قد عرفت، ولا يوجب ذلك إلا حيرة المستفيد، فتنبه.

٣

والهمزتان في كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها، كآدم، وإيت، وأوتمن، وليس آجر منه؛ لأنه فاعل، لا أفعل؛ لثبوت يؤجر، ومما قلته فيه:

دَلَّتْ ثَلَاثًا عَلَى أَنْ يُوجِرَ مَرَّ لَا يَسْتَقِيمُ مَضَارِعَ آجِرٍ
فِعَالَةٌ جَاءَ، وَالْإِفْعَالُ عَزَّ وَصِحَّةُ آجَرَ تَمْنَعُ آجِرَ

٦

(الثالثة: ٩١).

● قوله: «والهمزتان...» إلى آخره.

٩

يعلم من التعدد المذكور أن المباحث السالفة إنما كانت في الهمزة الواحدة.

والهمزتان إما أن تكونا في كلمة واحدة، أو في كلمتين، وعلى التقديرين إما أن تكونا

متحركتين، أو الأولى (متحركة)^(١) والثانية ساكنة، أو بالعكس، فقوله: «في كلمة» ظاهر، ١٤٠

وقوله: «إن سكنت الثانية» هو الثاني من الأقسام الثلاثة، ونفهم من قوله: «الثانية» أن الأولى

تكون متحركة، فهذا النحو يجب قلب الثانية فيه حرف حركة ما قبلها كآدم، وإيت، وأوتمن، وقد

مر فيما سبق، وإنما وجب القلب ههنا بخلاف صورة عدم التعدد لاستثقال الهمزتين مع سكون

١٥

الثانية بعد تحرك الأولى، وثقل هذا بين إدراكه.

● قوله: «وليس آجر...» إلى آخره.

أي: ليس آجر مماثل آدم؛ يعني ليس ألفه ما انقلبت عن الهمزة؛ بل هي ألف فاعل، ولذلك قال:

١٨

«لأنه فاعل لا أفعل»، وقد ذكر على هذا المدعى أدلة ثلاثة، وإليه أشار بقوله: «ومما قلته فيه:

دَلَّتْ ثَلَاثًا عَلَى أَنْ يُوجِرَ مَرَّ لَا يَسْتَقِيمُ مَضَارِعَ آجِرٍ.

ومطلوب المصنف كون آجر فاعل؛ لكن لما كان انتفاء كون يؤجر مستقبل آجر لازماً لكون آجر

٢١

فاعل جاء بإثبات كون اللازم حقاً؛ إذ يتحقق منه كون الملزوم حقاً؛ أما كون ذلك لازماً فلأن

يؤجر مضارع من باب الإفعال، وهو يستدعي ماضياً على زنة أفعل، وآجر ليس وزنه أفعل؛ بل

فاعل، فلا يكون هو مضارعه؛ لأن يُفعل لا يكون مضارع فاعل، وأما الأدلة الثلاثة:

٢٤

(١) ليس في م.

فأولها قوله: «فِعَالَةٌ جَاءَ»، وتحريره: أنه قد جاء في مصدر آجر إجارة، وهي فِعَالَةٌ اتفاقاً، فلو كان آجر أَفْعَلٌ لما جاء مصدره على فِعَالَةٍ؛ لأنها لم تثبت في باب أَفْعَلٍ.

٣ الثاني قوله: «الإفعال عزٌّ» وبيانه: أنه لم يجرى في مصدر آجر الإفعال، ولو كان أَفْعَلٌ لجاء الإيجارُ في مصدره؛ لأن الإفعال في مصدر أَفْعَلٍ مطردٌ.

٦ الثالث قوله: «صحةُ آجرَ تمنعُ آجرَ» ومعنى كلامه أن كون آجرَ فاعلاً أمرٌ ثابتٌ صحته باتفاق، وهذا المعنى يستلزم أن يكون له أصلٌ ثلاثي اشتق هو منه، وهو إنما يكون آجرَ بالقصر كذهب، لا آجرَ بالمدِّ موازن أذهبَ؛ لامتناع كون فاعل مشتقاً من أَفْعَلٍ، فثبت أنه لا مدخل لصيغة أَفْعَلٍ، والأصلُ عدمها، فلا يوجد إلا بمرجح، والأصلُ عدمه فيمتنع؛ إذ لا مرجح يستدعي وجودها.

٩ اعلم أن كل واحد من الأدلة الثلاثة واهن، وأرونها الثالث، مع ما أحكمناه، كما ترى.

أما الأول فلأن بطلان التالي ممنوع؛ إذ من الجائز أن يقترن بالفعل غير مصدره، كما قال تعالى^(١): ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾، وقوله^(٢): ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ فيكون آجر إجارة على زنة أَفْعَلٍ فِعَالَةٌ، وإذا كان الاقتران فيما لا يلاقي الفعل في الاشتقاق ثابتاً، كقولهم: رجع الفهقري، وضربته أي ضربت؛ فلأن كان فيما يلاقيه فيه أحق وأولى.

١٢

وأما الثاني فلأن بطلان اللازم ممنوع أيضاً؛ لتحقق مجيء الإيجار، فإن صاحب المحكم^(٣) قد ذكر آجرت المرأة البغي نفسها إيجاراً.

١٥

● وقوله: «والإفعال عزٌّ» إن أراد بمعناه انتفاء المجيء فقير مسلم، وإن أراد به أنه لم يستعمل^(٤)

استعمال الإجارة فمسلم، ولكن لا يفيد؛ إذ عدم الشهادة أو عدم كثرة الاستعمال لا يوجب عدم المجيء. ١٤٠ ب

١٨ وأما الثالث فلأننا لا نسلم أن فاعل يستلزم ثلاثياً يكون مشتقاً منه، إن أردتم بالاستلزام الخارجي، وسنده أن سافر فاعل وليس له ثلاثي، وإن أردتم به التقديري فمن الجائز أن لا يكون ذلك الثلاثي مستعملاً. سلّمنا الاستلزام الخارجي، فلم يلزم من ثبوت آجر بالقصر امتناع كون آجر بالمدِّ أَفْعَلٍ، وما الدليل على أن صحة آجر الذي هو فاعل تمنع آجرَ الذي هو أَفْعَلٍ.

٢١

ولك أن تعترض على ما أحكمت، وهو قولنا: لا مدخل لصيغة أَفْعَلٍ، والأصل عدمها بأن

(١) نوح: ١٧.

(٢) للمزمل: من الآية ٨.

(٣) عبارة المحكم (٢٣٨/٧): «أجرَ المملوك يأجره أجرًا، وأجره إيجارًا ومواجرةً... وآجرت الأمة البغي نفسها مواجرةً: أباحت نفسها بأجر».

(٤) ك: (يستعملها).

- المرجح لكونه أفعال ورود لفظه؛ إذ لو حكم بكونه فاعل لزم تخصيص أحد المتساويين؛ لأن الفرض بطلان دلائله، وذلك كما يقال: أكلَ بالمد، فإنه يجوز أن يكون أفعال، فيكون مضارعه يؤكل، ويجوز أن يكون فاعل، فيكون مضارعه يؤاكل، وقد جاءت: أجزتُ الدارَ على زنة ذهب، وأجزتها على زنة أذهبتها، وحكى ابن القطاع^(١) أنه يقال: أجزه الله أجزاً، وأجزه يؤجزه، وأجزتُ المملوكَ وأجزته. فظاهر أنه أفعال، وفي قوله وقول بعض^(٢) الشارحين: «قد جاء كاتب كتاباً وكتابةً فكتاباً للجنس وكتابةً للمفرد» نظر؛ لأن إطلاق الكتابة لا يكون حيث يراد الإفراد غالباً؛ بل إطلاقها في مواضع الجنس، كما يقول الفقيه: من شرائط عقد الكتابة أن يكون كذا، فليس المراد منها الإفراد، وليس يحتم أن تكون هذه التاء للإفراد، وهي بمثابة في المكاتبة، وليست بمنزلتها في التكلمة والابتسامة، وظهور كل ذلك من فهم ما أريد من اللفظ حالة الإطلاق.
- ٣
- ٦
- ٩
- ولك أن تستدل على جواز كون أجز أفعال أيضاً بأمرين:
- أحدهما: ما ذكر، وهو ورود لفظه، وذلك لأن هذا اللفظ كما يجوز أن يكون ألفه ألف فاعل يجوز أن تكون المنقلبة من الهمزة، كما في آدم.
- ١٢
- فإن قلت: لو كان جواز كونه أفعال مستفاداً من وروده لزم توقف الشيء على نفسه؛ لأن أفعال نفسه، فلو كان كونه إياه مما يتوقف على وجوده لكان هو متوقفاً على نفسه، وأما بطلان اللازم فواضح.
- ١٥
- قلت: الملازمة ممنوعة؛ لأن أفعال ليس نفسه؛ بل هو أمر حازب له كنسبة من النسب، وإضافة من الإضافات، ومعلوم أن النسبة تكون متأخرة عن المنسوب إليه.
- الثاني: أن لفظ يؤجز مضارع، والمضارع يستدعي الماضي، وهو إما أن يكون أفعال أو غيره،
- ١٨
- الثاني باطل، فتعين الأول.
- فإن قلت: استدعاء المضارع الماضي حتماً ممنوع؛ ليجيء يدع ويذر، ولا ماضي.
- قلت: هذا نادر، وهو كالعدم، والأمر العام والقاعدة الشائعة الاستدعاء، ولا يجوز الحمل على القليل مع وجود الكثير، وأيضاً الفرق بين المقيس والمقيس عليه ثابت، وهو أن ودع ووذر لم يجيء في كلامهم، ولو كان في ما يحتمل كونه ماضياً وارداً في كلامهم لكان الحق القول بثبوته ليس إلا، ومما
- ٢١
- ٢٤
- يحتمل كونه ماضياً؛ أعني لقولهم يؤجز، قولهم أجز؛ إذ لا مانع لكونه أفعال، وقد عرفت أن قوله: «وصحة أجز تمنع أجز» ليس بشيء، فيجب أن يكون إياه؛ لئلا يتخلف المقتضى عن المقتضى؛ لأنه، والحال أن لا مانع، محال، ثبت مما قررناه أن أجز مشترك بين كونه فاعل وكونه أفعال.

(١) الأنعام (١/٢٤).

(٢) انظر شرح المصنف (٥٧/ب)، وركن الدين (١٠١).

وإن تحركت وسكّن ما قبلها كسأل تثبت، وإن تحركت وتحرك ما قبلها فقالوا: وجب قلبُ
 الثانية ياء إن انكسر ما قبلها، أو انكسرت، وواو في غيره، نحو: جاء، وأيمّة، وأواديم، وأوادم،
 ٣ ومنه خطايا في التقدير الأصلي، خلافاً للخليل، وقد صحّ التسهيل في نحو ﴿أئمة﴾ والتحقيق،
 والتزم في باب أكرم حذف الثانية، وحُمل عليه أخواته، وقد التزموا قلبها مفردة ياءً مفتوحة في
 باب مَطَايا، ومنه خطايا على القولين، وفي كلمتين يجوزُ تحقيقُهُما وتخفيفُهُما، وتخفيف إحداهما
 ٦ على قياسها، وجاء في نحو: ﴿يشاءُ إلى﴾ الواو أيضاً في الثانية، وجاء في المُتَّفَقَتَيْنِ حذفُ
 إحداهما، وقلبُ الثانية كالسّاكنة. (الثانية: ١٢-١٣).

● قوله: «وإن تحركت...» إلى آخره.

٩ أي: وإن تحركت الثانية؛ لأن الكلام فيها، فإما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً، قد مر الثاني،
 وهذا هو الأول، وهو القسم الثالث من الأقسام التي ذكرناها في صدر بحث اجتماع الهمزتين.
 يقول: وإن تحركت الثانية وسكنت الأولى؛ إذ ما قبل الثانية لا يكون إلا همزة؛ لأن الفرض اجتماع
 الهمزتين، ولو قال: وسكنت الأولى كان النصوصية مستفادة من اللفظ، وعلى الجملة تقول: إذا
 ١٢ كان الأمر كذلك ثبت الثانية، وذلك كقولهم: سأل على زنة فعّال كضراب للمبالغة، ومنه رأس،
 وإنما لم يجعل بين ههنا لامتناع الإدغام مع التسهيل، ولم تُنقل حركتها إلى ما قبلها لتحذف
 ١٥ للزوم التباس فعّال بفعّال الخفيف عينه؛ إذ لا نعلم حيثئذ أنه من أي القبيلين، وهذا الحكم منقوض
 بما إذا أردت أن تقول من قرأ مثل قَمَطِرٍ فإنك تقول: قرأني بقلب الهمزة الثانية ياءً، لا بتحقيقها،
 ويأتي هذا في التمرين^(١)، ولكن لما كان مثل هذا قريباً من العدم كان له وجه في عدم الالتفات إليه.

● قوله: «وإن تحركت». ١٨

أي: وإن تحركت الثانية وتحرك ما قبلها، وما قبلها لا يكون إلا همزة، كما مر، فالحاصل: وإن
 تحركنا «فقالوا» أي قال النحاة: وجب قلب الثانية ياءً إن انكسرت، أو انكسرت الأولى، وواو إن
 ٢١ لم تكن كذلك.

● وقوله: «نحو جاء».

مثال لما انكسرت أوّلاهما وكان الأصل: جائيٌّ بهمزتين الأولى مكسورة، وقد سبق^(٢) أن غير
 ٢٤ الخليل يقلب الثانية ياءً قلباً واجباً لتعذر اجتماع الهمزتين، ومذهب الخليل القلب بتغيير الترتيب.

(١) في الأصل، ك: (الهمزتين). وانظر ص(٦١٩) من هذا الكتاب.

(٢) انظر ص(٢٦) من هذا الكتاب.

● وقوله: «أَيْمَّة».

مثال لما انكسرت هي؛ أعني الثانية، وكان الأصل: أَيْمَّةٌ على زنة أَفْعَلَةٍ جمع الإمام، كقذال وأقذلة، فنقلت حركة الميم الأولى إلى ما قبلها لتدغم في الثانية، فصارت أَيْمَّةً، فلما انكسرت الهمزة الثانية صارت ياءً، فصارت أَيْمَّةً.

● وقوله: «أَوْيْدِمٌ وَأَوَادِمٌ».

مثالان لما انتفى الكسرة في الهمزة الثانية والأولى، فقلبت الثانية واوًا، والأول تصغير آدم، كان الأصل: أَوْيْدِمٌ بهمزتين أولاهما مضمومة والثانية مفتوحة، فقلبت الثانية واوًا، والثاني تكسيره، كان الأصل أَوْدِمٌ بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف، فقلبت الثانية واوًا.

وعلة القلب في الصور الأربعة أن الأصل أن تقلب الهمزة الثانية حرفَ حركتها؛ أما اختصاص الثانية بالقلب، فلأمرين: §

١٤١ ب

أحدهما: أن الاستئصال إنما نشأ عند التلَفُّظ بها، فهي أولى بالتغيير.

والثاني: أن الأولى يجوز أن تكون مبدأ الكلمة، فالتحقيق أولى بها؛ لأن محل التغيير غالبًا الأواخر، ثم الأواسط، وأما القلب المخصوص فلأن بين المشهور يستدعي أن تجعل بينها وبين حركتها، بخلاف غير المشهور، ولما كان القلب واجبًا ههنا قلبت على قياس المشهور؛ إذ التسهيل قريب من القلب، فعلى هذا قوله: «أَيْمَّة» جارٍ على مجرى القياس؛ لأن حركة الثانية كانت كسرة. بقي الكلام في الثلاثة الباقية التي لم تجر على القياس، ولكل اعتذار.

أما قوله: «أَوَادِمٌ» فإنما لم تقلب فيه ألفًا لأنه لو قلبت إياها لزم حذفها لالتقاء الألفين، ولو حذفت التيس المفرد بالجمع، والمراد بالالتباس أنه بعد الحذف يصير على زنة فاعل، وإذا كان كذلك لم يعلم أفاعلٌ هو أم أفاعلٌ، والفاعل مفرد، والأفعال بجمع.

فإن قلت: سلمنا امتناع قلبها ألفًا، فلم قلبت واوًا، والياء أقرب إلى الألف من الواو؟

قلت: أما في التحقير فلكلما يلتقي ياءان، وأما في التكسير فلأنه من واديه.

وأما قوله: «أَوْيْدِمٌ» فلأنها يستحيل قلبها ألفًا لضم ما قبلها. سلمنا لو قلبت ألفًا لم يمكن

فتحها، ولو لم تفتح انتفى التصغير.

وأما قوله: «جاءٍ» فإن كان في صورة الجر فهو جارٍ على القياس، فأما في غيره فإنما لم يجز على القياس؛ لأنه لو كان كذلك لانقلبت ألفًا في النصب، وهو محال لانكسار ما قبلها، ولانقلبت واوًا، ولو انقلبت واوًا لانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها كداعٍ وغازٍ، فانقلبت ما لو انقلبت ما يقتضيه

القياس لانقلبت هو إياه؛ أعني انقلبت ياءً؛ لأنها لو انقلبت واوًا لانقلبت الواو ياءً؛ لئلا يلزم تطويل

- الطريق، وقال المصنف في شرح المفصل^(١): انقلبت واوًا ثم انقلبت الواو ياءً. ولم يتعرض لصورة الجر، والحق التعرض كما دريت؛ إذ الغنية فيها عن تقدير كونها منقلبة واوًا، ثم قلب الواو ياءً
- ٣ حاصلة؛ لاقتضاء الكسرة الياء، ويجوز أن تقول أيضًا: لما كان قلبها ياء في صورة الجر جارياً على سنن القياس حُمل عليها صورتا النصب والرفع أيضاً طرداً للباب كما حمل غير أكرمٍ عليه، كما سيأتي^(٢)، وهذا أولى مما قاله المصنف؛ إذ لا يلزم الكلمة تغييران، كما عرفت.
- ٦ فإن قلت: معارضٌ بكونه يلزمها أمران؛ أحدهما التغيير، والثاني القياس. قلت: القياس أمر معنوي، فيكون أهون من التغيير؛ إذ هو أمر لفظي.
- قوله: «ومنه خطايا...» إلى آخره.
- ٩ أي: ومما يماثل قولهم: جاء قولهم: خطايا في التقدير الأصلي الذي هو سابقٌ على تغييره يجعله خطايا، ويان ذلك أن جمع فَعَيْلَةٌ فَعَائِلٌ، على ما هو الأمر العام كصحيفة وصحائف، وهو جمع خطيئة، فكان القياس أن يكون § خطائي بهمزتين؛ لأن الياء التي في فعيلة تنقلب همزة البتة، ١٤٢
- ١٢ فتصادف ههنا الهمزة التي هي اللام، فتجتمع همزتان، وما مر من مذهب الخليل في جاء يأتي ههنا أيضاً؛ لأنه لا يسوّغ اجتماع الهمزتين، فيقلب يجعل اللام موضع ياء فعيلة فتصير: فعالي. وأما سيبويه وأتباعه فيقبلون الهمزة الثانية ياءً لاستتقال الهمزتين، كما مر مراراً، فتصير على هذا خطائي بهمزة قبل الياء.
- ١٥ وقال الشارحون^(٣): التقدير الأصلي وجود الياء قبل الهمزة، وهو كما قالوا، ولكن لما كان قلب الياء؛ أعني ياء فعيلة، في الجمع همزة أمرًا مفروعًا عنه جعل ما يحدث بعده من التقادير، وهو الأمر المختلف فيه المقصود بالإيراد، أصلياً، وهذا القدر من مباحث تخفيف الهمزة، فأما تمة البحث فليس من هذا الباب، وسيأتي، والموجز منها أنه لما صار خطائي قلبت الياء ألفاً، والهمزة ياءً، فصار
- ١٨ خطايا، كما فعلوا ذلك في ركائي جمع ركيّة، فصار ركايا.
- والمرجح مذهب سيبويه؛ لأن الأصل الذي قال هو به قد جاء، وإن كان شاذًا. سمع أبو زيد من يقول^(٤): اللهم اغفر لي خطائتي بهمزتين مضيئاً إلى ياء المتكلم موازن مساجدي، ولو كان الأمر كما هو مذهب الخليل لقليل: خطائتي بهمزة واحدة ويأين أولاهما مدغمة في الآخرة، كما تقول: قاضي مضيئاً إلى ياء المتكلم، ولما كان الوارد على خلاف ذلك دل على أن مذهب غيره أقوى.

(١) الإيضاح (٢/٣٤٧).

(٢) انظر ص(٤٤٩) من هذا الكتاب.

(٣) انظر شرح ركن الدين (١٠٣)، والجاربردي (٢٦٣).

(٤) رولها أبو زيد عن أبي السّمح ورقاد ابن عمه. انظر للصف (٢/٥٧)، وللنصف (٣٥١)، وشرحه لابن يعيش (٩/١١٧-١١٨).

واعلم أنه كان الأحسن أن يكون قوله: «جاء» المقدم على الأمثلة الثلاثة مؤخرًا عن الجميع؛ ليكون قوله: «ومنه خطايا» واضح التعلق به، وليكون مشعرًا بأن قوله: «خلافًا للخليل» متعلق بهما، كما هو الكائن في نفس الأمر، والتركيب الذي له يوهم أن خلاف الخليل في خطايا فحسب، وهذا وإن كان مندفعًا بما سلف في صدر الكتاب من خلاف الخليل في جاء أيضًا، ولكن الأصوب ما ذكرناه ليكون التعلق في الذكر موافقًا للتعلق في الحكم.

● قوله: «وقد صحّ التسهيل...» إلى آخره.

هذا اعتراض على قوله: «فقالوا» لأنه لم يقل فيما سبق: وجب قلب الثانية؛ بل قال: «وإن تحركت وتحرك ما قبلها فقالوا وجب قلب الثانية»، ولكن دعوى الوجوب في بعض الصور ليست بصحيحة؛ لأنه قد صحّ جعلها بين يمين وتحقيقها في نحو ﴿أئمة﴾^(١) من القراء الكوفيين، ولو لم يكن ذلك فصيحًا لما جاء في المتواتر، وإن قدر عدم التواتر فمجيبه في الآحاد الثقات كافٍ في تصحيح اللغة.

أجاب بعض الفضلاء والشارحون^(٢) عن هذا بأن قول النحاة إن هذا القلب ملتزم المراد به الوجوب من طريق القياس، ومن الجائز أن يكون ما ذكره في التسهيل والتحقيق شاذًا عن القياس مشهورًا في الاستعمال، وهو مردود بأن الواجب على المفيد إيدان المستفيد على الخارج عن القياس، وإن كان شاذًا، كما هو دأبهم في غير موضع، لا سيما الشاذ الفصيح الكثير الاستعمال، ولا شك أن ١٤٢ ب الدلالة المطابقة من دعوى الالتزام تتضمن أطراد القاعدة بحيث لا يشذ شيء منها، وذلك باطل.

● قوله: «والتزم في باب أكرم...» إلى آخره.

هذا اعتراض آخر على قول النحاة: «وجب قلب الثانية...» إلى آخره. يقول: كان القياس على ما ذكروا أن يقال: أوكرم بواو بعد الهمزة كما قالوا: أويدم؛ لكنهم لم يقلبوا الثانية وأوا؛ بل حذفوها، وقد مر البحث في أول الكتاب حيث قال^(٣): «ومن ثم كان مضارع أفعل يُؤفعل إلا أنه رفض بما لزم من توالي الهمزتين في التكلم»، ولكن لما كان في نفس الأمر من باب اجتماع الهمزتين

(١) التوبة: ١٢، الأنبياء: ٧٣، القصص: ٥، ٤١، السجدة: ٢٤، وقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (أئمة) بياء خالصة، وهذا هو منهج البصريين عن أبي عمرو، وقرأ ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي، وهم للمتضمنون للسبعة (أئمة) بهمزتين، وروي هذا أيضًا عن طريق ابن أبي أويس عن نافع، وروي عن نافع وابن كثير وأبي عمرو التسهيل بين يمين، وقرأ قالون وهشام وأبو عمرو كذلك: (أئمة) بألف بين الهمزتين. انظر الكشف (١/٤٩٨-٥٠٠)، والإقناع (١/٣٧٠)، والتيسير (٣٢)، والبحر المحييط (١٥/١٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/١١٦-١١٧).

(٢) المحييط (١٧٤)، وعنه ركن الدين (١٠٣)، وعنه الجاربردي (٢٦٤).

(٣) الشافية (٢٤).

المتحركين أورده، ولو لم يورده لكان أحسن؛ إذ هو مكرر، ولو أشعر بذكر مروره من قبل كان مستقيماً، وقد تقدم الاعتراض الوارد عليه فيما سبق^(١).

٣ وقوله ههنا: «وَحُمِلَ عَلَيْهِ أَخَوَاتِهِ» مفهومه المخالف يستدعي عدم حمل اسم الفاعل والمفعول عليه، وهو فاسد؛ لأن الهمزة محذوفة في مُكْرِمٍ ومُكْرَمٍ أيضاً قياساً على أُكْرِمَ، وأما استدعاء عدم الحمل فلأن الفاعل والمفعول ليسا من أخوات أُكْرِمَ، وإنما أخواته نُكْرِمَ وتُكْرِمَ ويُكْرِمَ، وإن سلم أنهما من أخواته لزم الحذف من الأمر المخاطب كقولك: أُكْرِمَ، وهو فاسد.

٩ إذا عرفت هذا فاعلم أن الحذف إنما لحق الهمزة الثانية إما لأن الاستئصال إنما نشأ عندها، فهي بالحذف أولى كما ذكرنا، وإما لأن الأولى هي حرف المضارعة فلا يجوز حذفها؛ لأن المضارعة تنتفي بانتفائها، وقال المصنف وبعض الشارحين^(٢): «ولأن ضمة الأولى تدل على المحذوف» أي:

١٢ يجوز أن يكون حذف الثانية؛ لأن ضمة الأولى تدل على حذف الثانية، وفيه ضعف؛ لأن الضم من حيث هو لا يدل على حذف شيء، وإنما يستقيم ذلك إذا تصور أنه من باب الإفعال، وقال شارح آخر^(٣): «يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض أيضاً بمثل ما مر»، وهو قولنا: قول النحاة: إن هذا القلب ملتزم المراد به الوجوب من طريق القياس إلى آخره، وهو ضعيف لما ذكرناه عقيب هذا القول.

● قوله: «وقد التزموا...» إلى آخره.

١٥ أي: قد التزموا قلب الهمزة المنفردة ياء مفتوحة في باب مطايا، وأراد به مثل باب مساجد مما آخره ياء أصلية كانت، أو منقلبة، أو مقلوبة. كان الأصل: مطائي^(٤) بالهمزة قبل الياء، وهي جمع المطية فَعَيْلَةٌ من المَطْوِ، وهو إسراع الناقة، قلبت الهمزة المكسورة الواقعة بعد ألف [باب]^(٥) مساجد ياءً مفتوحة، فتحركت الياء الأخيرة، وانفتح ما قبلها، فصارت ألفاً، وقيل: قلبت الياء الأخيرة ألفاً تخفيفاً، وفتحت الهمزة، فصار مطاءاً بالهمزة المفتوحة بين الألفين، فاستقلت لأن الهمزة تشبه الألف، § فيكون كاجتماع ثلاث ألفات، فصارت ياء.

١١٤٣

٢١ والأول أولى؛ لأن أحد العاملين فيه على سنن القياس، وهو قلب الياء، وأما في الثاني فكلاهما^(٦) على غير القياس، وسيأتي هذا البحث في الإعلال^(٧).

(١) انظر ص (٩٤) من هذا الكتاب.

(٢) انظر شرح المصنف (٥٨/أ)، وركن الدين (١٠٣).

(٣) وهو الجاربردي (٢٦٤).

(٤) كان الأصل مطايو، ثم مطايي، ثم مطائي، ثم عمل فيها ما ذكره بعد ذلك على الوجهين.

(٥) ساقط من الأصل، ك.

(٦) الأصل، ك: (وكلاهما).

(٧) انظر ص (٥٢١) من هذا الكتاب.

- وقوله: «ومنه خطايا على القولين» .
- إشارة منه إلى ما ذكرنا من كون الياء منقلبة أو مقلوبة، كما مر من اختلاف الخليل وغيره فيه.
- ٣ ● قوله: «وفي كلمتين...» إلى آخره.
- قد ذكرنا أن الهمزتين إما أن تكونا في كلمة أو في كلمتين. انتهى الكلام فيما كانتا في كلمة، فهذا ما تكونان في كلمتين.
- ٦ واعلم أن البحث الذي ذكرناه آنفاً من قلب الهمزة المفردة ليس في موضعه؛ إذ حقه أن يكون مذكوراً عقيب ذكر الهمزة الواحدة، وقد قال في الشرح^(١): «قوله وفي كلمتين قسيم قوله والهمزتان في كلمة» فإدخال ما هو أجني من القسمين بينهما يكون مما لا يقع موقعه.
- ٩ إذا عرفت هذا فاعلم أن في الهمزتين ههنا جواز التحقيق، وجواز التخفيف، وجواز تخفيف إحداهما على ما هو قياس التخفيف، ومثاله قولك: قرأ أبوك.
- فالتحقيق فيهما ظاهر.
- ١٢ فأما تخفيف إحداهما فالخليل يختار تخفيف الثانية. من الكتاب^(٢): «كان الخليل يستحب تحقيق الأول وتخفيف الآخر، فقلت: له؟ فقال: لأنني رأيتهم أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة»، ومنهم من يختار تخفيف الأولى نظراً إلى أنها تكون آخر الكلمة، وهو محل التغيير، فالتخفيف أولى به. وسوغ سيبويه الأمرين على السواء. قال^(٣): «وكل عربي» إن شئت خففت الأولى وحققت الآخرة، وإن شئت حققت الأولى وخففت الآخرة.
- فأما تخفيفهما ففيه وجهان:
- ١٨ أحدهما: أن تخففا على ما يقتضيه القياس لو كانت كل واحدة منفردة.
- الثاني: أن تخفف الأولى على ما هو المقتضي بتقدير انفرادها، ثم تخفف الثانية على حسب ما تقتضيه صورة الاجتماع في الكلمة الواحدة، كما مر.
- ٢١ واعلم أنهما إما أن تكونا متحركتين، أو الأولى ساكنة، والثانية متحركة. أما العكس فممتنع؛ إذ المقدر كونهما في كلمتين فيلزم الابتداء بالساكن، وهو محال، وأما الساكنان فأشد امتناعاً للزوم المحذور المذكور مع التقاء الساكنين مع كونهما همزتين، ومعلوم أن الواحدة مستقلة، فيأتي في كل واحدة من الصورتين أقسام تسعة.
- ٢٤

(١) شرحه (٥٨/ب).

(٢) الكتاب (٣/٥٤٩).

أما في الأولى فظاهر؛ إذ هي باعتبار الحركة نحو الصورة المارة من قبل؛ أعني سأل إلى آخرها، وأمثلتها: قرأ أخوك، مررت بمقرئ أخيك، يقرأ أخوك، قرأ إمرة، مررت بمقرئ إمرة، يقرأ إمرة، قرأ أبي، مررت بمقرئ أبي، يقرأ أبي. ٣

وأما في الثانية فلأن الساكنة وقعت في البين، فيكون الحاصل أيضاً ما يحصل من ضرب ثلاثة في ٣ ثلاثة: فتح ما قبل الساكنة، مع فتح المتحركة، مع كسرهما، مع ضمها، وكذا الشأن في الكسر ١٤٣ ب والضم. وأمثلتها اقرأ آية، اقرأ إمعة، اقرأ أياً، اقرأ أباك، اقرأ إمرة، اقرأ أياً، إن تظلم يسؤ أباك، يسؤ إمرة، يسؤ أياً. ٦

● قوله: «وجاء في نحو يشاء...» إلى آخره.

أي: جاء في الثانية المكسورة التي سبقتها المضمومة مع التحقيق فيهما والتخفيف قلب الثانية واواً أيضاً، وهذا مذهب كثير من القراء. قرئ^(١) ﴿يشاء ولي﴾، ومثال هذا من الأمثلة يقرأ إمرة، ومن القرآن أيضاً^(٢): ﴿يا زكرياء إننا﴾، وهذه القراءة تشاكل مذهب من^(٣) يقول في سئل: سؤل، وهو من باب جعلها بين بين غير المشهور؛ إذ هو قلب باعتبار حركة ما قبلها، لا باعتبار حركتها. ١٢

فإن قلت: من الجائز أن يكون هذا القلب من خصوصية مسبوقية الأولى بالمدة مستفاداً، فلا يكون قولك: يقرأ إمرة مثاله.

قلت: الظاهر أن هذه الخصوصية ملغاة؛ لأن المصنف قد مثل ﴿يشاء إلى﴾ بقولهم: سؤل في سئل^(٤)، وظاهر أن لا مدة فيه. ١٥

وإن شئت قلت: في الصورة الأولى إما أن يكون ما قبل أولهما معتلاً أو صحيحاً، قد مضى الثاني، وأما الأول فإما أن يكون ألفاً، أو ياءً، أو واواً. ١٨

ففي الألف يأتي أقسام تسعة كذا: جاء أبوك، إبلي، أبي^(٥)، عجبت من دعاء أحدهم، من

(١) البقرة: من الآية ١٤٢، ٢١٣، ويونس: من الآية ٢٥، والنور: من الآية ٤٦. وقد قرأ الكوفيون وابن عامر بتحقيق الهمزتين، وقرأ سواهم بالتخفيف بين بين؛ أي: بين الهمزة والياء، ونقل عن الأخفش ﴿يشاء ولي﴾ بإبدال الثانية واواً مكسورة. وانظر الإقناع (١/٣٨٣-٣٨٤)، والكشف (١/٧٨)، والنشر (١/٣٨٧-٣٨٩).

(٢) مريم: من الآية ٧.

(٣) وهو الأخفش، كما في مراجع الحاشية السابقة.

(٤) انظر شرح المصنف على الشافية (٥٨/ب).

(٥) يريد: جاء أبوك، جاء إبلي، جاء أبي.

رِعاءِ إِبِلٍ، من دعاءِ أَبِيّ، يشاءُ أحدهم، يشاءُ إلى، يشاءُ أَبِيّ، وأما الواو والياء فكل واحدة إما أن تكون متحركة أو ساكنة، وشأن المتحركة كشأن الصحيح، فيجيء أيضاً أقسام تسعة في كل واحدة، وأما الساكنة فإما أن تكون ممدودة أو غيرها، يجيء أربعة أقسام، يأتي في كل قسم أقسام تسعة، والصحيح أن قسمته إلى الساكن وغيره، فمن الساكن يجيء أقسام تسعة، والمتحرك إن قسمته ثلاثة أقسام ففي كل واحد يجيء أقسام تسعة، وهذه الخصوصيات كلها لاغية، والاعتبار بحركتها وسكون أولاهما. ٦

ولم يذكر المصنف هذا أيضاً، وفي ذكر أمثلة ما ذكرنا طول بلا طائل، ولعل بعضها لا يوجد في كلامهم، أو يوجد مع تكلف.

٩ وقال شارح^(١): اعلم أن في جعل الهمزة بين بين نظراً؛ لأن شرط جعل الهمزة بين بين أن تكون متحركة وهمزة اقرأ ساكنة». أراد مثل قولك: اقرأ آية، ثم قال^(١): «أجاب بعضهم عنه بأنه تُجعل الهمزة بين بين إذا أُلقيت عليها حركة الهمزة الثانية، وتُجعل الهمزة الثانية بين بين إذا قُبِلت الأولى ألفاً»، ثم قال^(١): «وفيه نظر؛ لأنه لم يكن جعل الهمزتين^(٢) بين بين معاً، والمقدر خلافه».

اعلم أن هذا الاعتراض وارد على الزمخشري حيث قال في المفصل^(٣): «في اقرأ آية ثلاثة أوجه؛ أن تقلب الأولى ألفاً، وأن تحذف الثانية وتُلقي حركتها على الأولى، وأن تجعلها معاً بين بين، وهي حجازية»، وقد ذكره المصنف في شرح المفصل^(٤)، والجواب المذكور فاسد، ولا حاجة إلى نظر فيه، § ١٤٤ وأما على المصنف فلا يرد شيء من ذلك؛ لأنه، لم يتعرض لذكر بين بين؛ بل تعرض للتخفيف فيهما، والتخفيف أعم من جعلها بين بين^(٥) (وغيره)، والمذكور في الكتاب لفظ التخفيف. قال^(٦): فأما^(٧) أهل الحجاز فتقول^(٨): اقرأ آية؛ لأن أهل الحجاز يخففونهما. فالغلط إنما هو في كلام الزمخشري، فتنبه. ١٨

واعلم أن مما جاء في صورة المتحركين إذا كانت الأولى همزة الاستفهام أن تقحم بينهما ألف، ثم

(١) هو ركن الدين (١٠٤).

(٢) الأصل، ك: (الهمزة).

(٣) المفصل (٣٥٢).

(٤) الإيضاح (٣٥١ / ٢)، وكذلك ابن يعيش في شرحه على المفصل (١٢٠ / ٩).

(٥) ليس في ك.

(٦) الكتاب (٥٥٠ / ٣).

(٧) م: (وأما).

(٨) م: (فيقولون).

منهم من يخفف الثانية بعد الإقحام، ومنهم من لا يخفف، وقرئ^(١) ﴿أَنْدَرْتَهُمْ﴾ بالإقحام والتخفيف، ومن ذلك قول ذي الرمة^(٢):

٣ فيا ظبية الوعاء بين جُلَّاجِلٍ وبين النَّقا آنت أمُّ أمِّ سالم
 وأنشد أبو زيد^(٣):

٦ حَزُقٌ إذا ما القوم أبدوا فكاهة تفكر آياه يعنون أم قِرْدَا
 والحزُق: الرجل القصير الغليظ، وذكر الزمخشري^(٤) الإقحام مطلقاً فيه ضعف؛ إذ هو لا يُعرف إلا في الصورة^(٥) التي ذكرناها.

● قوله: «وجاء في المتفقتين...» إلى آخره.

٩ أي: فيما اتفقت حركتهما فتحاً وكسراً وضمّاً، كما دريت، حذف إحداهما وقلب الثانية كالساكنة؛ أما الحذف فلأن حركة إحداهما تشعر بحركة الأخرى للاتفاق، وأما القلب فلأنهما مستقلتان، فإذا قلبت الثانية كما تقلب الساكنة؛ أعني باعتبار حركة ما قبلها، حصل الخفة.

١٢ المناسبة تأتي في الأول في: جاء أحد بعد الألف بهمزة واحدة، وكذا بمقرئٍ إمّرة، وكذا يقرأ أيّ، وتجيء في الثاني بعد الألف بهمزة ثم ألف، وكذا بمقرئٍ يَمّرة^(٦) بعد الراء بهمزة ثم ياء، وكذا يقرأ وُيّي بعد الراء بهمزة ثم واو. هذا مؤدّى كلامه.

١٥ فإن قلت: ما شأن التقاء الساكنين في المثال.

قلت: هما على حدّهما فلا بأس، وإن أردت المثال على غير ما ذكر جئت مكان إمّرة بياناً مثلاً.

(١) البقرة: من الآية ٦، ويس: من الآية ١٠. قرأ الكوفيون وابن ذكوان بتحقيق الهمزتين، وقرأ الحرميان وأبو عمرو وهشام بتسهيل الثانية، وهم في التسهيل مختلفون، فورش يدلها ألفاً في رواية المصريين عنه، وروي عنه إبدالها بين بين من طريق الأصبهاني، وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وقالون ورويس يجعلونها بين بين، ولا يدخلون بينهما ألفاً، وقالون وأبو جعفر وهشام وأبو عمرو كذلك إلا أنهم يدخلون بينهما ألفاً، وحكى أبو الطيّب عن ورش مثل ذلك. انظر الإقناع (١/٣٦١)، والكشف (١/٧٠-٧٦)، والنشر (١/٣٦٣-٣٦٤).

(٢) ديوانه (٧٦٧)، وهو من شواهد الكتاب (٣/٥٥١)، وسر الصناعة (٢/٧٢٣)، وأمالى ابن الشجري (٢/٦٣)، والمفصل (٣٥٢)، والدر المصون (١/١١٠) و(٣/٣٢٩)، وشرح شواهد الشافية (٣٤٧).

(٣) أنشده أبو زيد في كتاب اللمز، والشاهد لجامع بن عمرو بن مرجية الكلبي في شرح شواهد الشافية (٣٤٩-٣٥٠)، ولرجل من بني كلاب في اللسان (حزق)، وهو بلا نسبة في سر الصناعة (٢/٧٢٣)، والمفصل (٣٥٢)، وشرحه لابن يعيش (٩/١١٨)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٤/٢٨٥)، والهمع (٢/٢٣٥)، والدر (٢/٢٦٤).

(٤) المفصل (٣٥٢).

(٥) الأصل: (صورة).

(٦) في النسخ: (امرأة). بالألف، والشارح يريد صورتها بعد الإبدال، وهي الياء، وهي ما أثبتته، ويؤيد ذلك أن صورة الإبدال هي المذكورة بعد في (يقرأ وُيّي).

[الإعلال]

تغيير حرفِ العلةِ للتخفيف، ويجمعه القلب، والحذف، والإسكان؛ وحروفه: الألف، والواو، والياء، ولا يكون الألف أصلاً في متمكّن، ولا في فِعْلٍ، ولكن عن واو أو ياء. (الشافية: ٩٤).

٣

● قوله: «الإعلال...» إلى آخره.

الإعلال في اللغة معالجة العلل، وفي الاصطلاح ما ذكره.

والتغيير قد يكون لاحقاً لحرف العلة وقد يكون لاحقاً^(١) لغيرها، والثاني لا يسمى إعلالاً إلا عند من يرى أن تخفيف همزة إعلال أيضاً، وليس ذا بالمصطلح الشائع.

٦

● وقوله: «للتخفيف» لبيان تعليل الإعلال؛ إذ لا يجوز تغيير لا يستجلب استخفافاً، وليس معناه أن التغيير إذا كان للتخفيف سمي إعلالاً، وإن لم يكن للتخفيف بأن كان لا للتخفيف سمي غير الإعلال.

٩

فإن قلت: قد يكون الإعلال بدون التغيير للتخفيف، فلا يكون الحدّ جامعاً، وذلك كما في حيوان؛ لأن واوه بدل عن الياء، ومن الواضح أن الواو أثقل من الياء، ولا يكون العدول من الأخفّ إلى الأثقل تخفيفاً.

١٢

قلت: كون الواو أثقل من الياء مع قطع الالتفات عن ضمائم خارجة لا يستلزم كونها أثقل منها مطلقاً؛ إذ من الجائز أن تكون أخف منها إذا اعتبر بعض الضمائم، وههنا كذلك؛ لأن الواو بعد الياء أقعد وأجلد^(٢) من الياء بعد الياء؛ لأن حرف العلة ثقل وتكررها ثقل آخر، فإذا عدل من التجانس إلى غيره ارتفع بعض الاستقلال، فقد ثبت أن التغيير ههنا أيضاً كان للتخفيف، لا لعدمه.

١٤٤ ب

● قوله: «ويجمعه القلب».

أي: ويجمع الإعلال هذه الأمور الثلاثة؛ لأن التغيير للتخفيف إما بأن يقلب حرف العلة كقلب الواو ياءً، والعكس، وقلب أحدهما ألفاً، أو بأن تسكن حيث كانت لا تحتمل الحركة، أو بأن تحذف حيث كان وجودها مستقلاً.

١٨

وكان القياس أن يقدم الإسكان على القلب والحذف؛ إذ هو أهون من القلب، والقلب أهون من الحذف، وذلك لأن الأصل عدم التغيير، فأينما كان أقل كان أحسن.

٢١

فإن قلت: الإعلال تغيير، ولا شيء من التغيير يحذف، فلا يكون شيء من الإعلال الحذف،

(١) ك: (وقد لا يكون لاحقاً).

(٢) الأصل: (وأجلد).

وقد ذكر أنه نوع منه، فهذا محال؛ أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن التغيير وصف وجودي يستدعي محلاً موجوداً، ولا وجود للحرف بعد الحذف، فلا يتحقق التغيير لانتفاء محله.

٣ قلت: لما كان الحذف يستلزمه التغيير سمي العمل الذي هو ملزوم الحذف (الحذف) (١) مجازاً؛ إطلاقاً للآزم على الملزوم.

٦ فإن قلت: إذا كان كذلك لزم كونه راجعاً إلى أحد الأمرين؛ أعني الإسكان والقلب، فيجب اندراجهما تحتها، فيبطل التقسيم إلى الثلاثة.

قلت: كلا الأمرين إما أن يكون على وجه يستلزم الحذف بعد العمل، أو لا يكون كذلك. سمي القسم الأول بالحذف لأنه هو الغاية، والثاني بأحد الأمرين فهذا الاعتبار صحّ التقسيم.

٩ • قوله: «وحروفه الألف والواو والياء».

وهذا ظاهر؛ لأن الإعلال معالجة حروف العلة، وحروف العلة هي هذه، وقد سلف فيما مضى أن أصالة الاعتلال للألف، وأما الواو والياء فملحقتان بها لكونهما حرفي اللين كالألف.

١٢ • قوله: «ولا يكون الألف».

قد سبق أيضاً أن الألف لا تكون إلا منقلبة، وإذا كانت منقلبة لم تكن أصلاً، وهذا في الاسم المتمكن والفعل.

١٥ وأما في المتمكن فلأنه لو كانت فيه أصلاً لأدى إلى تحركها في التصغير والتكسير، وذلك ممنوع، فيكون ملزوم الممتنع أيضاً ممتنعاً.

فإن قلت: من الجائز أن تبدل لتمكن الحركة.

١٨ قلت: فتكون الألف متفية، والفرص خلافه.

فإن قلت: الإبدال سائغ.

قلت: أقول بموجبه، وتكون الألف بدلاً لا مبدلة.

٢١ فإن قلت: تحكم.

قلت: ممنوع؛ لأن غيرها أقوى فيكون مبدلاً، وتكون هي بدلاً.

(١) ليس في ك، م.

وأما في الفعل فلأن غير المعتل متحرك كل أجزائه غالباً، فيتعين الحمل عليه، فيمتنع الألف لامتناع التحرك فيها، فتحقق البدلية.

٣ وقاس المصنف ومن قلده من الشارحين^(١) امتناع كونها أصلاً على امتناع كونها للإلحاق. والامتناع ثم أيضاً للعلة المذكورة، ويستلزم ذلك حمل الأصل على الفرع، كما ترى؛ لأن ألف الإلحاق فرع.

٦ فأما في الاسم غير المتمكن، وفي غير الاسم والفعل، فلا تكون منقلبة، وذلك كألف ذا، وإذا وما، ويا، وغير ذلك. ولما لم يكن للإعلال مدخل في الحرف في الاسم غير المتمكن؛ لكونهما ١٤٥ جامدين، لم تكن ألفاتهما إلا أصلية.

٩ وانقلابها في المتمكن والفعل واضح أن يكون إما عن واو أو ياء. فإن قلت: قد تكون عن غيرهما، كما تكون عن همزة كراس.

قلت: ذلك لا يسمى إعلالاً، وإنما هو تخفيف الهمزة، والكلام في الإعلال، وسرُّ ذلك أن الانقلاب في الإعلال أمر محقق لا يزول، بخلاف الانقلاب في تخفيف الهمزة، فإنه ليس بأمر حتم غالباً، فلما كان كذلك لم يعد من باب الانقلاب حقيقة، فلذلك قال: «ولكن عن واو أو ياء».

١٥ وقد اتفقتا فاءين، كوَعْدٍ وُيُسْرٍ، وَعَيْنَيْنِ، كَقَوْلٍ، وَيَبِيعٍ، وَلامِينِ، كَغَزْوٍ، وَرَمْسِيٍّ، وتقدمت كلُّ واحدة على الأخرى فاء وعينا، كوَيْلٍ، وَيَوْمٍ، واختلقتا في أن الواو تقدمت عينا على الياء لاما، بخلاف العكس، وواو حَيَّوانٍ بدلٌ عن ياء، وأن الياء وقعت فاء وعينا في: يَيْنِ، وفاءٌ ولاما في: يَدَيْتُ، بخلاف الواو، إلا في أَوَّلٍ، على الأصح، وإلا في الواو على وجه، وأن الياء وقعت فاء وعينا ولاما في: يَيْتُ، بخلاف الواو، إلا في الواو على وجه. (الشافية: ٩٤-٩٥).

● قوله: «وقد اتفقتا فاءين».

لما تقرر أن الألف لا أصالة لها في الإعلال تبين أن الكلام فيه في أختيها، وهما قد تكونان فاءين وعينين ولامين، وجاء لكل بالمثل.

اعلم أن حرف العلة في الكلمة إما أن تكون واحدة، أو اثنتين، أو ثلاثاً. فالواحدة إما أن تكون فاءً، أو عيناً، أو لاماً.

(١) انظر شرح المصنف (٥٩/١)، وركن الدين (١٠٤).

والاثنان إما أن تكونا فاءً وعيناً، أو عيناً ولاماً، أو فاءً ولاماً، وفي كل قسم من الثلاثة إما أن تكونا متجانستين، أو متخالفتين.

٣ والثلاث واضح الأمر فيها أن يكنَّ فاءً وعيناً ولاماً، فيما أن يكنَّ متجانسات، أو متخالفات. مثال القسم الأول: وعد ويسر.

مثال الثاني: قول وبيع.

٦ مثال الثالث غزو ورمي.

٩ مثال الرابع في المتجانسين: يَبِينُ في اسم مكان^(١)، وقولهم: الأوَّل؛ لأنه من وَوَّلَ على الأصح كما مر^(٢). مثاله في المتخالف: وَيَلُّ، وَيُؤَيِّبُ، وَيُؤَيِّسُ، وَيُؤَيِّجُ^(٣)، وَيُؤَيِّمُ. وهذا القسم ينقسم إلى قسمين: ما تقدمت الواو على الياء، والعكس.

مثال الخامس حكمه حكم الرابع في الانقسام قياساً، إلا أنه لم يجيء فيه ما تقدمت الياء على الواو. أمثله: قُوَّةٌ وَحَيَّةٌ وَحَوَيْتُ.

١٢ فإن اعترض بمثل حيوان^(٤)؛ إذ تقدمت ياءه على واوه. أجابوا بأن واوه منقلبة عن الياء. كان الأصل: حَيَّان، وكذا الكلام في حَيَّوَةٌ اسم رجل، وكان أصله: حَيَّيَّة. ومذهب أبي عثمان المازني أن واو حيوان غير منقلبة، وإن لم يكن مثل حَيَّوَةٌ مستعملاً. وقاسه على قولهم: فاظ يَفِيضُ فَيُظَا

(١) وهو اسم واد. انظر معجم البلدان (٥/٤٥٤-٤٥٥).

(٢) انظر ص (٣٢٠) من هذا الكتاب.

(٣) الويل والريب: هلكة وقُبوح، والويج: ترحم، والويس: كلمة استملاح ورأفة وتصغير. ويضاف إلى هذه الأربعة: وَيَّة: كلمة تقال في الاستحاث. أنشد ابن السكيت:

وَهُوَ إِذَا قِيلَ لَهُ وَيَّهَا كَلُّ فَإِنَّهُ مَوَاشِكُ مُسْتَعَجَلٍ
وَهُوَ إِذَا قِيلَ لَهُ وَيَّهَا قُلُّ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ بِهِ أَنْ يَنْكَلُ

وكذلك: وَيِّك: وهي كلمة للتنبية، ومعنى ويل. قال الشاعر:

أَلَا وَيِّكَ الْمَسْرَةَ لَا تَدْرِمُ وَلَا يَبْقَى عَلَى الدَّهْرِ التَّعِيمُ

انظر البصريات (١/٤٩٩)، والخلييات (١٠)، والمنصف (٣/٨٤)، والصاحي (٢٨٢-٢٨٤)، والمتع (٢/٥٦٧)، واللسان (ويل، ويه).

(٤) انظر ما فيها من المذاهب والأقوال في الكتاب (٤/٤٠٩)، والمنصف (٢/٢٨٤-٢٨٦)، وسر الصناعة (١/١٥٣-١٥٥، ٢١١ و٢/٥٨٩، ٥٩١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠/٥٥)، وشرح الملوكي له (٢٦٣-٢٦٤)، والمتع (٥٦٩).

وقَوْظًا: إذا مات. مع (١) أنه لم يجيء يفوظ منه. ومُنِعَ بأنه نقل الجوهرى (٢) يفيط ويفوظ من الفيظ والفيوظ.

٣ واستدل المصنف ومن قلده من الشارحين (٣) على القلب بأنه لما كان مثله غير واقع، وكان محتملاً أن تكون منقلبة عن الياء اغتفر ارتكابه، ثم قالوا: القياس الأصلي أن يقال: حايان؛ لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها، ولكنهم تركوا هذا القياس لأصل، وهو أن معنى الاسم إذا دلّ على تحرك واضطراب صححو حرف العلة فيه ليكون مطابقاً لمدلوله في الحركة، فلذلك قالوا: جَوْلان وسَيْلان ٦ إجراء له مجرى الصحيح حيث كان كذلك، كقولهم: الخفقان.

ثم اعترضوا على ما ذكره بمثل مَوْتان؛ إذ مدلوله نقيض مدلول الحيوان. ثم أحابوا عنه بأن § ١٤٥ ب ذلك من باب حمل النقيض على النقيض؛ لأنهم لما قالوا: حيوان حملوا عليه نقيضه في الصحة، ثم تمّموا بأنه لما وجب بهذا السبب بقاؤها متحركة وجب قلبها واوًا؛ لكرهتهم اجتماع الياءين، وقلبوا الثانية لأنها أولى بالتغيير؛ إذ هي لام، واللام بالتغيير أولى، وإلى هذا أشار بقوله: «وواو ٩ حيوان يدل عن ياء». ١٢

اعلم أن فيما ذكره أنظاراً:

الأول: قولهم: «لما كان مثله غير واقع وكان محتملاً أن تكون منقلبة اغتفر ارتكابه» ممنوع؛ لأن ١٥ عدم المثل لا يستدعي كونه معدوماً. سلمنا من هذا الوجه؛ لكن مجرد الاحتمال لا يسوّغ العدول من الأخف الذي هو الياء إلى الأثقل الذي هو الواو.

ويمكن أن يجاب عن هذا بما ذكرناه في صدر الباب، وقد ذكروا أن الاستدلال بجيبي على أن ١٨ الثانية ياء، كما ذهب إليه بعضهم ضعيف؛ لأن الواو والياء في هذا البناء سواء، وهذا ينافي استدلالهم بمجرد الاحتمال، وتقرير ذلك أنه إذا كان احتمال كون ياء حيي الأخرية منقلبة عن الواو مانعاً من الحكم بأصالتها كان احتمال كون واو حيوان منقلبة عن الياء مانعاً من الحكم بانقلابها؛ إذ ٢١ الاحتمال يمنع الجزم بالحكم في صورتين، وإلا لزم الترجيح من غير مرجح، وبيانه: أن الأصل بقاء الأصل وعدم الانقلاب، وبمجرد الاحتمال لا يدفع ذلك، فلو قيل بالدفع لزم القول به في صورتين، وإلا لزم التحكم. والحق جواز الاستدلال به؛ لأن الأصل وجود الأصل، ولا يقضي الاحتمال بشيء.

(١) الأصل، ك: (صح) والتصويب عن م وعن شرح ركن الدين (١٠٥) فهذه المناقشة عنه.

(٢) الصحاح (فيظ).

(٣) انظر شرح المصنف (٥٩/أ)، وركن الدين (١٠٥)، والجاريري (٢٦٩).

- الثاني: قولهم: «إن معنى الاسم إذا دلّ على تحرك واضطراب صححوا حرف العلة فيه ليكون مطابقاً لدلوله في الحركة» هذا أيضاً ممنوع؛ لأنه لا ربط عقلي بين اللفظ والمذلول، وهذا الذي ذكره أمر عقلي، ويتنقض بكثير من الألفاظ التي مدلولاتها لها الحركة والاضطراب كالقتل والضرب والسعي وغير ذلك. ٣
- ولقائل أن يقول: لا يجوز أن يكون الموتان محمولاً على الحيوان لكونه نقيضاً له؛ لأن علة التصحيح في الحيوان التنبية بحركته على حركة مسماه، والموتان مسماه لا حركة له، فيؤدي إلى أن يكون عدم العلة في الموتان علة فيه، وهذا يوجب كون وجود العلة وعدمها سواء، وكل علة كانت كذلك لا تصلح للعلة. ٦
- والجواب: أنا لا نسلم أن العلة في الموتان عدم العلة؛ بل هي فيه كونه في المعنى نقيضاً للحيوان، والمغايرة بين هذا الكون وعدم العلة ظاهرة، وأيضاً لو جعل ما ذكرتم مانعاً للعلة لزم كونه مطرداً لرفع التحكم، ولو كان كذلك لزم رفع الجمع عليه؛ لأنهم قالوا: العرب تحمل النقيض على النقيض، كما تحمل النظر على النظر، واللازم باطل. ٩
- الثالث قولهم: «لما وجب بهذا السبب بقاؤها متحركة وجب قلبها واوًا؛ لكرهتهم اجتماع الياءين». هذا أيضاً غير مسلم؛ لأن الياء المتحركة أقوى من الواو المتحركة، وسند ذلك في غاية الإيضاح أنهم لو كانوا كارهين لاجتماع الياءين المتحركين لقالوا في يمينان: يمينان، وكذا الكلام في أمثله، ولما لم يقلبوا في الفعل والأصالة في الإعلال له دلّ ذلك على أن لا قلب في الحيوان بهذا التعليل؛ إذ لو قيل به لزم ترجيح المرجوح. ١٢
- فإن قلت: المثال الذي ذكرته محتوٍ على السكون الواقع قبل الياء الأولى، فمن الجائز أن يكون جابراً للثقل الناشئ عن اجتماع الياءين، ولا كذلك الحيوان؛ إذ لا سكون فيه، فقد ظهر الفرق. ١٥
- قلت: هو معارض بكونه واقعاً في الفعل؛ إذ الفعل أثقل، فعلى هذا التقدير يتساويان، فيلزم تخصيص أحد المتساويين. ١٨
- مثال القسم السادس، وينقسم إلى صورتين التجانس والتخالف أيضاً، فالتجانس في الياء ثابت، وهو قولهم: يَدَيْتُ؛ أي: أنعمت، ويقال أيضاً: يَدَيْتُهُ؛ أي: أصبت يده، بخلاف الواو فإنه متنف. ٢٤
- ليس في كلامهم كلمة أوله واو وأوسطه صحيح وآخره واو، وقيل: لذلك آثروا في الوغى أن تكب بالياء؛ إذ لو كتبت بالألف لدل على أنها منقلبة من الواو، ويؤدي ذلك إلى كون طرفيها واوين.
- وأما التخالف فتقدم الواو على الياء ثابت، كقولك: وقيت، ولم يذكر المصنف هذا القسم، ولم

يتعرض له من شرح أيضاً، وأما العكس فمنتف. ليس مثل يَقَوْتُ موجوداً، كأنهم لما رفضوا تقدم الياء على الواو بلا فصل رفضوه أيضاً مع الفصل؛ إذ هو أجدر بالجواز. ولم يتعرضوا لذكر هذا القسم أيضاً.

٣

القسم السابع وهو ما أجزأه الثلاث، فهذا أيضاً إما أن يكن متجانسات، أو متخالفات.

الأولى تنقسم إلى قسمين: تَجَانُسُ الياء، وهو ثابت، قالوا: بَيَّتُ؛ أي: كُتِبَتِ الياء، وتَجَانُسُ الواو، وهو المختلف^(١) فيه. مذهب أبي الحسن الأَخْفَشُ أنه موجود، وهو في لفظه الواو، قال: كان أصله: وَوَوًا، ومذهب غيره أنه منتف، وأما الواو فعينها كانت ياءً انقلبت أَلْفًا، كان الأصل: وَوَوًا^(٢).

٦

وأما الثانية، وهي المتخالفات: فالأقسام الآتية بحسب التقسيم ستة: ما ركب من واوين أولهما ياء: يَوَوًا، أو سطهما هي: وَيَوًا، عجزهما هي: وَيَوِيًا، ما ركب من ياعين أولهما واو: وَيَوِيًا، أو سطهما هي: وَيَوِيًا، عجزهما هي: وَيَوِيًا.

٩

الثاني من الأقسام ما اختلف في وجوده كما دريت، والبواقي منتفية اتفاقاً.

وقيل: الأصح مذهب أبي الحسن. واعترض عليه بأن التجانس في الواو يستلزم الحمل على باب بَيَّتُ؛ أعني ما أجزأه الثلاثة متجانسة، وهو في غاية الشذوذ، بخلاف التخالف فإنه يستدعي الحمل على باب سَلَسٍ، وهو أشهر وأكثر.

١٢

ولقائل أن يعارض بأنه حمل على المعدوم في بابه بخلاف مذهب أبي الحسن، فإنه حمل على الموجود في بابه؛ بيان ذلك أن مثل سلس في المعتلات التامة المتخالفة معدوم، بخلاف ما أجزأه الثلاثة متجانسة؛ لأن وجوده متفق عليه، فالحمل على الموجود المتفق^(٣) عليه في بابه أولى من ١٤٦ اب الحمل على المعدوم النظير في بابه ويجوز.

١٨

واستدل^(٤) على مذهبه بأنه لو كانت من باب التجانس لزم أن يكون تصغيره: أُويَّةً، والتالي

(١) م: (مختلف).

(٢) مذهب أبي علي أن الواو من باب (سلس)، ومذهب الأَخْفَشُ أنها من باب (بَبَّ)، وواقفه ابن يعيش وابن عصفور وابن الناظم. وانظر الحليبات (٨)، وسر الصناعة (٢/٥٩٨-٥٩٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٨/١٠)، والمتع (٢/٥٦١)، والتسهيل (٢٩٢)، وبغية الطالب (١٧٩).

(٣) م: (والمتفق عليه).

(٤) صاحب هذه الاستدلالات هو ابن الناظم في بغية الطالب (١٧٩-١٨٠)، وعنه ركن الدين (١٠٥)، وعنه الجاربردي (٢٦٩).

حق، ويكون أصله: وُؤِيْوَة، فتقلب واوه الأولى همزة كما قلبت في أوْتِصَل؛ إذ هو مُسْتَدْعَى القياس، ولو كانت من باب التخالف كما ذكروه لزم أن يكون وُؤِيَّة، والتالي باطل.

٣ ولقائل أن يمنع البطلان بوجوده.

أحدهما: أن لزوم اجتماع الياءين أهون من لزوم اجتماع الواوين.

الثاني: أنه ليس مفتقراً إلى إبدال بخلاف الأول.

٦ الثالث: أنا لا نسلم المجيء، وهو الواقع^(١)؛ إذ لو لم يكن كذلك لاستغنوا بتصغيره عن كل استدلال.

٩ اعلم أنه مال الشارحون إلى أن الأول هو الأولى، فإن أرادوا به الأولوية من طريق القياس فهو مدفوع كما ترى، وإن أرادوا به الأولوية من طريق الورد والاستعمال فهو أمر لم يثبت عند غير أبي الحسن؛ لما ذكرناه.

١٢ إذا عرفت هذا فاعلم أنه كان القياس أن لا يكون قوله الأول: «إلا في الواو على^(٢) وجه» واقعاً كما وقع؛ لأن كلامه فيما كان فائزاً وأوّاً ولامه وأوّاً وعينه صحيحاً، وليس الواو كذلك.

فإن قلت: كون الفاء واللام واوين أعمّ من أن يكون عينهما صحيحاً أو غيره، فمن الجائز أن يكون مراده الإطلاق.

١٥ قلت: ذكره عقيب ذكره يَنْ وَيَدْبِتُ وأوّلُ يوهم هذا الفساد؛ لأن في بين لاماً صحيحاً، وفي

يدبت عيناً صحيحاً، فقوله: «بخلاف الواو» بعد قوله: «وأن الياء وقعت فاءً وعيناً في بين وفاءً

ولاماً في يدبت» ثم استنآؤه بقوله: «إلا في أوّل على الأصح، وإلا في الواو» يوهم ما ذكرناه؛ لأن

١٨ لفظة الواو واقعة في عداد كلماتٍ أحد أجزاء كل واحدة منها وقع صحيحاً، ولو كان بحث الواو والاختلاف الواقع فيها واقعاً عقيب ذكره يَنْتُ لم يجز شيء من هذا.

الفاء: تُقلب الواو همزة لزوماً في نحو: أوْاصِل، وأوْتِصِل، والأوّل، إذا تحركت الثانية،

٢١ بخلاف: وُؤِرِي، وجوازاً في نحو: أْجُوهُ، وأوْرِي، وقال المازني: وفي نحو: إِشاح، والتزموه في

الأوّلَى حملاً على الأوّل، وأما: أَنَاة، وأَحَد، وأَسْمَاءُ فعلى غير القياس.

وتُقلبان تاءً في نحو: اتَّعَد، واتَّسَرَ، بخلاف: ائْتَرَز.

(١) ك: (واقع).

(٢) م: (الاعلى).

وتقلب الواو ياءً إذا انكسر ما قبلها، والياء واوًا إذا انضم ما قبلها، نحو: مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ،
وَمُوقِظٍ وَمُوسِرٍ.

وتحذف الواو من نحو: يَعِدُ وَيَلِدُ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية، ومن ثم لم يُنَّسَ مثل:
وَدَدْتُ - بالفتح - لما يلزم من إعلالين في يَدُ، وحُمل أخواته نحو: نَعِدُ، وَأَعِدُ، وَتَعِدُ، وصيغة أمره
عليه، ولذلك حُمِلت فتحة يَسَعُ، وَيَضَعُ على العَرُوضِ، وَيُوجَلُ على الأصل، وشبَّهتا بالتجاري،
والتجارب، بخلاف الياء في نحو: يَنَسُ، وَيَسِرُ، وقد جاء يَنَسُ، وجاء يَاءَسُ، كما جاء يَا تَعِدُ
وَيَاتِسِرُ، وعليه جاء: مُوتَعِدُ، ومُوتَسِرٌ في لغة الشافعي، وشدَّ في مضارع وَجَلَّ: يَنْجَلُ، وَيَجَلُّ
وَيَنْجَلُ، ويُحَذَفُ الواو من نحو: العِدَّة، والمِقَّة. ونحو وَجْهَةٌ قليل. (الثانية: ٩٥-٩٦).

● قوله: «الفاء...» إلى آخره.

هذا هو الشروع في الواو والياء الواقعتين فاءين، وسيأتي الكلام في كونهما عينين، ولامين
كذلك، والفاء مقدم طبعًا فقدمه وضعًا.

● قوله: «تقلب الواو».

أي: إذا وقعت واوان متحركتان في أول الكلمة قلبت الأولى منهما همزة قلبًا لازمًا.

● وقوله: «في نحو أواصل» إشارة إلى هذا الضابط. وأواصل جمع واصله، كضوارب في
ضاربة. كان الأصل وواصلٌ، فقلبت الأولى همزة. وأوَيْصِلُ تصغير واصل، كضويرب في ضارب،
كان الأصل: وُوَيْصِلُ، فقلبت الأولى كذلك.

● وقوله: «بخلاف وُورِي» إشارة إلى صورة انتفاء جزء العلة؛ لأن علة القلب كون الواوين
متحركين صدرين، وههنا قد انتفى التحرك في الثانية، ومعلوم أن انتفاء جزء العلة يستلزم انتفاءها،
فيتنفي أثرها الوجودي، وإنما كانت هذه العلة مستدعية لهذا القلب لما في التلفظ بالواوين المتحركين
من الاستقبال البين، فقصدوا إلى رفضه بقلب أولاهما، وإنما قلبوها همزة لا غيرها لما فيها من

الجانسة بينها وبين [المنقلب عنه، وهي أعني الجانسة بينها وبين] (١) حرف العلة. §

فإن قلت: كان القياس بناءً على هذا أن تقلب ياءً؛ لأنها أقرب.

قلت: لكونها حرف علة أيضًا لم يُقصد لكيلا يلزم اجتماع حرفي العلة بعد القلب.

فإن قلت: ما فائدة كونهما صدرين في العلية؟

(١) ساقط من الأصل، ك.

قلت: هو أنه إذا كانتا كذلك كانتا في معرض الدوام، ولا كذلك الأمر إذا لم تكونا كذلك؛ لجواز انقلابهما، أو انقلاب إحدهما لأمر يستدعيه الإعلال أو غيره، ولزوم^(١) القلب إنما نشأ من دوام الثقل. ٣

اعلم أن عبارة المصنف حيث قال: «إذا تحركت الثانية» أسدّ من عبارة بعضهم بقوله^(٢): «كل واوين اجتمعتا في أول الكلمة قلبت الأولى همزة» للإخلال بجزء العلة كما دريت، وكذا تقييد بعضهم قوله بلزوم الواو حيث قال^(٣) «واو وقعت أولاً وثُفِّعت بأخرى لازمة» لا تجدي شيئاً؛ لأنه احتز بالزوم عن العروض لتلا يرد الاعتراض بمثل وُورِي؛ الثانية عارضة، ولكن يلزمه أن لا يقلب حتماً في أوّصل؛ لأنها أيضاً عارضة، وهو فاسد.

● قوله: «وجوازاً». ٩

هذا عطف على قوله: «وجوباً». أي: تقلب وجوباً إذا كانت العلة المذكورة ناهضة، وتقلب جوازاً إذا لم يكن الأمر كذلك.

فقوله: «أجوه» كان في الأصل: وُجوه فهنا قد انتفت العلة؛ إذ لا واوين متحركين، أو غير متحركين. ١٢

● وقوله: «أورِي» قد انتفت العلة فيه لانتفاء حركة الثانية، وقد عرفت شأنه.

● قوله: «وقال المازني». ١٥

ذهب المازني إلى أن المكسورة الواقعة في الأوّل أيضاً جائز قلبها همزة قياساً مطرداً، وذلك كقولك: إشاح في وشاح، وأما مذهب غيره في هذا النحو أتباع السماع^(٤).

● قوله: «والتزموا». ١٨

هذا جواب عن دخول مقدر، فإنه قد حكم أن مثل أُورِي القلب فيه جائز، ومما يماثله قولهم: الأوّل.

فأجاب عن هذا بأن القلب الملتزم ههنا إنما نشأ من جهة أنها حُمِلت على قولهم الأوّل حملاً

(١) ك: (ولدفع).

(٢) انظر شرح الملوكي لابن يعيش (٤٨٢)، وسر الصناعة (٩٨/١)، وتصريف المازني (المنصف: ٢١٧/١)، والتكملة (٥٧٢)، ونزهة الطرف (٤١)، وشرح الكافية الشافية (٢٠٨٨/٤).

(٣) لم أهد إليه.

(٤) انظر المنصف (٢٢٩/١).

للمفرد على الجمع، وكان الأصل: وُوُلِي، ووُوُلٌ، فلما كان العلة في الجمع ناهضة ووجب القلب فيه جعلوه ملتزمًا في المفرد ليتوافق المفرد والجمع.

٣ قيل^(١): فيه نظر؛ لأنه جاز أن يقال: إنما قلبت في أولى لزومًا للاستئصال، لا لحمل المفرد على الجمع؛ لأن الأصل لا يُحمل على الفرع.

والجواب^(٢) أن التأييد في الأولى نصّ بخلاف الأول، فالحمل للمؤنث على المذكور.

٦ وقيس^(٣) الاستئصال على ما إذا قيل من وَعَدَ مثل كَوَثِرَ فإنه يجب أن يقلب واوه المفتوحة همزة، وإذا كان الوجوب في المفتوحة ثابتًا فلأن يكون في المضمومة ثبوته أولى.

٩ واعترض^(٣) على هذا بلزوم الوجوب في وُورِي أيضًا؛ إذ الوصف المجعول علة في القبيلين ناهض، ولا فرق، فلو لم يكن كذلك لزم التحكم.

وأجيب^(٣) بمنع انتفاء الفرق؛ لأنه ثابت، وهو أن واو ووري بدل من ألف فاعَلٌ، فهي زائدة، والزائد كالعدم، فكأن الواو السابقتها مفردة، ولا التزام لقلب المفردة، فكذا فيما يشابهها، بخلاف

١٢ واو الأولى لأنها أصلية غير منقلبة، فيتحقق تعدد الواوين؛ لأصالتها، فمن هذا يتعين وجوب ١٤٧ ب القلب في الأولى بخلاف وُورِي.

ولقائل أن يقول: القياس على مثل كوثر من وعد أمر فاسد؛ إذ الأصل المقيس عليه ممنوع؛ إما لأن التزام القلب غير مسلم؛ لأنه إذا كان القلب في صورة الضمة جائزًا لزم أن لا يكون في صورة الفتحة واجبًا، وإلا لزم إلغاء الراجح وإعمال المرجوح، وإما لأنه لا يجوز مثل هذا البناء؛ لاستلزام ذلك أحد المخذورين؛ بيان ذلك أنه لو قيل وُوُعِدَ لزم إما التزام القلب بلا ثبت، أو الاستئصال البين إدراكه، وكلا اللازمين فاسد.

فإن قلت: ثبت على الالتزام هو الاستئصال.

قلت: عين النزاع. سلّمنا يستلزم التحكم، كما دريت.

٢١ فإن قلت: ممنوع أن مثل هذا الاستئصال يستدعي عدم البناء، وسنده بناء وُورِي.

(١) القائل ابن الناظم في بغية الطالب (١٨١)، وعنه ركن الدين (١٠٦).

(٢) الجيب الجاردي (٢٧١)، وقد جعل ابن إياز في شرحه على تصريف ابن مالك (ق: ٢٧-٢٨) هذا الجواب مما يمكن أن يعتذر فيه للمصنف.

(٣) صاحب القياس والاعتراض عليه ثم الإجابة عنه هو ابن الناظم (١٨١)، وعنه ركن الدين (١٠٦).

- قلت: إذا كان مثل جَحَنْفَلٍ من جَعَلَ ممتنعاً للاستتقال لو بَقِيَ على حاله^(١)، أو اللبس بفَعَلٍ^(٢) لو لم يُتَّقَ، كما سيأتي في التمرين^(٣)، فهذا أولى. سلّمنا، فيكون مشترك الإلزام؛ لأن الاستتقال حينئذ يكون متحملاً، فلا يكون للقلب الملتزم مدخل، وسيذكر المصنف^(٤) في التمرين أن القلب في أَوَيٍّ غير لازم لعروض الحركة. هذا والواوان متحركتان فكيف يكون لازماً، والحال أن الثانية ساكنة في أوْعَدَ.
- واعلم أيضاً أن الجواب المذكور عن الاعتراض أيضاً فاسد؛ لأنه معارضٌ بأن يقال: الزائد، وإن كان كالعدم، ولكنه من حيث هو زائد، أشدُّ استتقالاً من الأصل، فالقلب الملتزم به أولى منه بالأصل، فالقياس التزام القلب في وُورِيٍّ، وجوازُه في الأَوِيٍّ، والواقع عكسه.
- اعلم أن الجواب الحق أن يقال: كون الواوين أصليتين جار مجرى كونهما متحركتين حركة غير عارضة، ولو قالوا: الواوان في أول الكلمة إذا تحركتا حركة غير عارضة، أو كانتا أصليتين تُقلب الأولى همزة؛ لما ورد عليهم شيء مما ذُكر، والاحتراز بانتفاء عروض الحركة من مثل أَوِيٍّ، كما سيحييء.
- وقوله: «وأما أناة...» إلى آخره.
- قياس الواو المفردة المفتوحة أن تكون ثابتة؛ لخفة الفتحة وانتفاء اجتماع الواوين، وقد تقلب سماعاً. من الكتاب^(٥): «ليس ذلك مطرداً في المفتوحة».
- فمن جملة ذلك قولهم: أناة. كان الأصل: وناة. من الصحاح^(٦): امرأة أناة وناة فيها فتور وضعف. ومنها قولهم: أحد، وظاهر من أمثلة اشتقاقه أنه كان: وَحَدٌ، فقلبت واوه همزة.
- ومنها قولهم: أسماء علم امرأة، وهذا فيه خلاف. مذهب سيبويه^(٧) أنه كان في الأصل: وَسْمَاءٌ من الوسامة، وهي حسن الوجه، فقلبت الواو ووزنه فَعَلَاءٌ كحمرَاءَ، ومذهب المبرد^(٨) أن لا قلب فيه، وهو أفعالٌ جمع الاسم، وإنما مُنِعَ صرفه للعلمية والتأنيث المعنوي. والأول أصحُّ لوجهين:

(١) انظر ص(١٣٤) من الشافية.

(٢) ك: (بفَعَال).

(٣) انظر ص(٦١٠) من هذا الكتاب.

(٤) يريد في الشرح. انظر شرحه (١/٨٤).

(٥) الكتاب (٤/٣٣١).

(٦) الصحاح (ونى).

(٧) الكتاب (٣/٢٥٦-٢٥٨).

(٨) المنتضب (٣/٣٦٥)، والمذكر والمؤنث له (١٠٥)، ورجح الأعلام في تعليقاته على الكتاب (١/٣٣٨ بولاق)

مذهب المبرد. وانظر المنهيين في سر الصناعة (١/٩٢)، وشرح الملوكي (٢٧٥-٢٧٦)، والمتع (١/٣٣٥).

أحدهما: أن المناسبة بين اللفظ والمعنى فيه ظاهرة؛ إذ الغالب أن المرأة تسمى بحسن الوجه، ولا مناسبة بين جمع الاسم والمرأة.

٣ الثاني: أن النقل § من الصفات إلى الأعلام أمر شائع، بخلاف النقل من الجموع إليها. ١٤٨

٦ واستدل^(١) عليه بأنه لو كان أفعالاً لما منع من الصرف إذا سمي به مذكر، واللازم باطل للاتفاق على منع الصرف مطلقاً^(٢)، وأما الملازمة فلأن الاسم بالسبب الواحد لا يكون ممنوعاً من الصرف، ولا سبب والحالة هذه إلا العلمية.

وأجيب بمنع الملازمة قولكم: ولا سبب إلى آخره ممنوع؛ لجواز أن يكون السبب الآخر هو التأنيث المعنوي، فكما إذا سمي مذكر بزینب امتنع من الصرف، فكذا ههنا.

٩ ● قوله: «وتقليبان تاء...» إلى آخره.

١٢ أي: تقلب الواو والياء تاءً إذا كانتا فاعلين في باب افتعل، وحيث تدغمان في تاء افتعل، وذلك لأن الكلمة كانت محتوية على الزائد وحرف العلة، وكان للإدغام الجابر للثقل المستجلب للخفة مدخلاً يقلب حرف العلة ما يصلح لكونه مدغماً وهو التاء، ففعلوا هذا العمل والتزموه^(٣) لأجل ذلك.

١٥ أعد كان: أوْتَعَدَ، فقلبت الواو تاءً، ثم أدغمت في تاء افتعل، وكذا الكلام في ياء أوْتَسَّرَ، ولا حاجة إلى قلب الواو ياءً في أوْتَعَدَ، ثم قلب الياء تاءً؛ بل تُقلب تاء قلباً أولياً؛ لئلا يلزم التطويل بلا طائل. وقد جاء^(٤): أوْتَعَدَ يَأْتَعِدُ، وأوْتَسَّرَ يَأْتَسِّرُ، وهذا في لغة أهل الحجاز، فتقلب الواو ياءً إذا لم تقلب تاءً. والحاصل أن القلب في هذه اللغة يجري حسيماً أوجبته الحركة السابقتها^(٥). تقول: أوْتَعَدَ، وأوْتَعِدَ، ويَأْتَعِدُ، ويَأْتَسِّرُ، وأوْتَسِّرُ، وموْتَعِدُ، وموْتَسِّرُ. وقيل^(٦): كان الإمام الشافعي رحمته الله يتكلم به. والوجه فيها أنهم حاولوا التخفيف بالقلب على ما هو سنن القياس، وهذا مثل صنيعهم في قوطهم: يا جُلُّ، وسيأتي، ومعنى أوْتَسَّرَ: لعب بالقمار.

(١) انظر شرح المصنف (٦٠/ب)، وركن الدين (١٠٦).

(٢) رجع المراد صرفه إذا سمي به مذكر. انظر المقتضب (٣/٣٦٥)، والمذكر والمؤنث له (١٠٥).

(٣) ك: (والتزموا).

(٤) انظر سر الصناعة (١/١٤٨)، والنصف (١/٢٥٠، ٢٢٢، ٢٢٨)، والمتع (١/٣٨٦-٣٨٨).

(٥) الأصل: (السابقتيها).

(٦) انظر الرسالة له (٣١، ٢١٣، ٢٣٨، ٤٦٤)، وشرح ركن الدين (١٠٨)، والجاربردي (٢٧٣)، والنظام

النيسابوري (٣٥٣).

● قوله: «بِخِلَافٍ أَيْتَزَّرَ».

أي: تقلب الواو والياء تاء إذا كانتا غير منقلبتيين، فأما إذا كانتا منقلبتيين من الهمزة فلا تقلبان، وذلك كما تقول: ايتزر؛ إذ أصل الفاء الهمزة، ولما كانت ساكنة مكسوراً ما قبلها قلبت ياءً، فهذا النحو لا تقلب ياءه تاءً؛ إذ لو فعل ذلك لزم محذوران:

أحدهما: التغييرات: قلبها ياءً، قلبها تاءً، إدغامها في تاء افتعل.

الثاني: التباس المهموز الفاء بالمعتلها. ٦

واستدل المصنف^(١) والشارحون عليه بأنه إنما لم تقلب ههنا لمراعاة الهمزة الأصلية؛ لكون الياء عارضة تزول عند الوصل، كقولك: وَأَتَزَّرَ وَفَاتَزَّرَ.

ولقائل أن يقول: الياء ليس بلازم زوالها عند الوصل لقولك: هؤلاء ايتزروا، واللأء ايتزرن، فلو كان المانع من قلبها تاءً زوالها لقلبت ههنا.

والجواب أن الهمزة في هذا المثال غير واجب قلبها؛ لعدم كون الهمزتين في كلمة واحدة، فيجوز التخفيف والتحقيق، فيصدق أن حرف العلة زائلة في الوصل في الجملة، والقلب إنما يتأتى عند ثبوتها بحيث لا تزول، وفي قولهم: «تزول عند الوصل» شيء يعرفه المتأمل؛ لأنه مطلق أريد به المقيد.

● قوله: «وَتُقَلَّبُ».

أي: تقلب الواو الساكنة المكسور ما قبلها ياءً لاقتضاء الكسرة إياها؛ إذ هي حرفها، ١٥
[وتقلب الياء الساكنة المضموم ما قبلها واوًا لاقتضاء الضمة إياها؛ إذ هي حرفها]^(٢)، وذلك كقولك: ميزان كان: مؤزان من الوزن، وميقات كان: ميوقات من الوقت، وموقظ كان: ميقظ من اليقظة، وموسر كان: ميسر من اليسر. ١٨

واعلم أن الواو والياء اللتين للإلحاق أيضاً بهذه المثابة، وذلك كحيفال؛ إذ^(٣) كان: جوقال، وبوطير؛ إذ^(٣) كان: ييطر. يدل ذلك الحوقلة والبيطرة.

● قوله: «وتحذف الواو». ٢١

إذا وقعت بين ياء وكسرة أصلية في الأصل؛ لأن الياء ككسرة، والواو كضمة، فلو لم تحذف

(١) انظر شرح المصنف (٦٠/ب)، وركن الدين (١٠٦)، والجاربردي (٢٧٢).

(٢) ساقط من الأصل، ك.

(٣) الأصل، ك: (إذا).

لزم الكسر قبل الضم، والعكس، وكلاهما مستثقل، كما مر في صدر الكتاب^(١)، وذلك كقولهم: يَعِدُّ، وَيَمِيقُ. كان: يُوَعِدُّ، وَيَوْمِيقُ، فلو كان بين غير الياء أو ما يُحْمَلُ عليها والكسرة^(٢)، أو الياءِ وغيرِ الكسرة لم تُحذف؛ لانتفاء اللازم، كما تقول: مَوْعِدٌ وَيَوْجَلُّ، وإنما قال: «كسرة أصلية» ٣ ليشمل باب يَهَبُ؛ إذ الواو فيه واقعة بين الياء والفتحة، ولكن الفتحة بمثابة الكسرة، وسر ذلك أن باب يهب فرع على باب يَعِدُّ، كما سيأتي، فكأنه مكسور العين، ولو قال: كسرة لفظاً أو تقديرًا، كما قال الرّمخشري^(٣)، أو لم يقل شيئاً كان أحسن؛ لأن إطلاق الأصلية إنما كان يحسن لو كان كسرة غير أصلية أراد الاحتراز منها، ولا كلام في أصالة الكسرة وعروضها؛ بل في الفتحة الأصلية والعارضية، كما في يهب ويوجل؛ ألا تراه أطلق الأصلية في باب التقاء الساكنين حيث قال^(٤):

«ضمة أصلية» احترازاً من الضمة العارضة، كما في ارثوا، وكان ثمة واقعا موقعه، بخلاف هذا الموضوع، وتعرف ما وصفت لك بالذوق، وإنما أراد الوقوع بين الياء والكسرة في الأصل، لا بحسب اللفظ المجرد، ولهذا لا تقول كما قال شارح^(٥) اعتراضاً: «وجب أن يقول بين ياء مفتوحة لثلاثا ١٢ يشكل بمثل يُوعِد مضارع أو وَعَدَ، فإنها لا تحذف مع أنها وقعت بين ياء وكسرة»؛ لأن الوقوع بحسب الأصل بين الهمزة والكسرة، وكان في الأصل يُوَوَعِد، كما ذكرنا من قبل؛ ألا تراك تقول في الأمر: أوَعِد، ولا اعتداد بالملفوظ مع كون المقدر مخالفاً له بخلاف العكس.

١٥ ● قوله: «ومن ثم».

أي: ومن أجل أن الواو تحذف إذا وقعت كما ذكر «لم يُتَّيَنَ مثل وَذَذْتُ»؛ يعني المضاعف المعتل الفاء بالواو «بالفتح» أي: بفتح العين في الماضي؛ إذ لو بني لكان مضارعه إما بالضم، فلزم الحمل على المعلوم؛ لأن المعتل الفاء فيه غير موجود، أو بالكسر، أو بالفتح فلزم حذف الواو، فحصل الإجحاف بعد الإجحاف؛ للزوم الإعلال والإدغام مثل يَسُرُّ، واللازم باطل للإخلال بالكلمة.

فإن قلت: قوله: «لما يلزم من إعلايين» يستدعي تشبیه الإعلال، ولا إعلايين.

٢١ قلت: قد يُتَّيَنُ باعتبار المعنى، لا باعتبار اللفظ؛ ألا تراهم قالوا: العمران لأبي بكر وعمر

(١) انظر ص (٣٧، ٨٧) من هذا الكتاب.

(٢) م: (عليها الياء والكسرة).

(٣) المفصل (٣٧٥).

(٤) الشافية (٥٨).

(٥) الشارح المعترض هو ركن الدين (١٠٧) نقلاً عن ابن الناظم في بغية الطالب (١٨٢). وما ذكره اليزدي من

الجواب هنا صاحبه الجاربردي (٢٧٢).

- رضي الله عنهما حيث كانا هما الشيخين^(١)، فعلى هذا نُسِّي الإعلال؛ لكون الإعلال والإدغام كليهما مغيرين للبناء في عمّا كان. ١١٤٩
- ٣ فإن قلت: بطلان اللازم ممنوع؛ لأن في قولهم: لم أَيْلَيْ، ولا تَكْ، ونظائره إعلايين؛ إذ من الأول حذفوا الياء والألف، ومن الثاني الواو والنون.
- قلت: المراد بالإعلال العمل القياسي، لا الاعتباري، وما ذكرت من الحذف اعتباريٌّ.
- ٦ فإن قلت: حذف الألف مقتضى التقاء الساكنين كما في خَفْ، فلا اعتبار. قلت: مُوجبه، وهو كثرة الاستعمال، غير قياسي فلذا كان كالأعباري هذا مع أن ما ذكرت شواذ لا يقاس عليها.
- ٩ ● قوله: «وَحُمِلَ...» إلى آخره. قد ذكرنا أن الواو تحذف إذا وقعت بين الياء أو ما هو محمول عليها والكسرة، فهذا هو المحمول عليها، وهو حروف المضارعة سوى الياء، كما تقول: تَعِدُّ، وَأَعِدُّ، وَنَعِدُّ، وإنما حُمِلت عليها طردًا للباب، ولكون الكل جيء به لمعنى المضارعة.
- ١٢ بقي الكلام في أمر المخاطب كقولك: عِدْ، وَهَبْ؛ إذ لا ياء فيه، ولا ما هو محمول عليها، وإنما نزلوها منزلة تعد من حيث إنه كان مأخوذًا منه وفرعًا له، فحذف منه أيضًا كما حذف من الأصل قضية لإعطاء الفرع حكم الأصل.
- ١٥ ● قوله: «ولذلك».
- أي: ولأجل أن الاعتداد بالكسرة الأصلية حُذفت الواو من يَضَع وَيَسَع، وإن كانت بين الياء والفتحة؛ لعروضها؛ أما في يَضَع فلأن الأصل في الأبواب اختلاف العين في الماضي والغابر، وعلى هذا لو حُمِل على يَفْعَل بالضم لزم الحمل على المعدوم؛ إذ لم^(٢) يوجد فيه المثال، فتعين الحمل على الكسر، وأما في يَسَع فلأن حرف الخلق استدعى الفتحة، وكانت مكسورة كَوَلِي يَلِي، ففتحت لذلك.
- ٢١ واعتراض^(٣) عليه بأن هذا التقدير كما هو جارٍ في يَسَع جارٍ في يَوْحَل، فيجب تقدير الكسرة فيه أيضًا، وإلا لزم التحكم.
- وأجيب بأن فتحة يَسَع عارضة ككسرة التَّجَارِي مصدر تَجَارَى؛ إذ كان القياس ضمَّ الرءاء،

(١) الأصل، ك: (الشخصين).

(٢) الأصل، ك: (إذ لو لم).

(٣) الصواب: فإن اعترض عليه. وذكر تقدير الاعتراض، والردّ عليه في شرح المصنف (١/٦١).

وسياتي، بخلاف فتحة يُوَحَّلُ وَيُوَجَّعُ، فإنها أصلية ككسرة التجارب جمع تَجْرِبَةٍ على ما هو مقتضى قياس الجمع، كما مر.

٣ وقال في الشرح^(١): «حذفهم الواو في يسع دليل على هذا التقدير، وإثباتهم في يوحد دليل على الباب الآخر»، ووافقه شارح^(٢) حيث قال: «إنما حكموا بالعروض في الأوّل والأصالة في الثاني لسقوط الواو في الأوّل دون الثاني».

٦ وأنا أقول: هذا يستلزم الدور؛ بيانه أن حذف الواو وإثباتها مبني على عروض الفتحة وأصالتها، فلو استفيد العروض والأصالة من الحذف والإثبات كان دوراً.

٩ وقال شارح آخر^(٣): «ماضي يَسَعُ: وَسَعَ بالفتح» وهذا فاسد؛ لأنه^(٤) (حيثذ يكون نظير يَهَبُ وَيَضَعُ، وهو من الباب الفرعي المحمول على ما هو)^(٤) من الدعائم،^(٤) (فيكون الاعتراض عليه بمثل يوحد ويوجع فاسداً؛ لأنه من الدعائم)^(٤) وإنما وقع الاعتراض عليه بما هو من الدعائم، فيكون ماضيه وَسِعَ بالكسر.

١٢ هذا وقد قال المصنف في شرح المفصل^(٥): «وأما يَسَعُ فأشكل من يَضَعُ؛ لأن ماضيه على فِعْلٍ بكسر العين، § وليس مثل يضع في أن ماضيه بفتح العين».

١٤٩ ب

١٥ اعلم أن يَطَأُ ويسع بالفتح ماضيهما بالكسر، ولا مدخل لحملهما على باب آخر؛ إذ بابهما من الأصول، وقد حذفت الواو منهما، ولا كسرة لهما لا لفظاً ولا تقديراً، فالأولى أن نحكم عليهما بالشذوذ، وما ذكر من القياس؛ أعني بحث التجاري والتجارب، وإن أورده المتقدمون قياس بلا جامع، وأمر متكلف، وكأنه عند المصنف هكذا، وفي قوله: «حملت» و«شبهتا» إيماء إلى هذا، وكان الأولى أن لا يجمع بين ذكر يضع ويسع؛ إذ علة الحذف في يضع معلومة، بخلاف يسع؛ إذ غاية ما في الباب أن تكون موهومة، وأن يذكر يَطَأُ مقارن يسع^(٦)؛ لما عرفت، ولم يذكره شارحون أيضاً، ولو قال: ولذلك حُمِلَ باب يضع عليه، وحُمِلت فتحة يَطَأُ ويسع على العروض، ويوحل على الأصل كان أولى.

(١) شرحه (٦١/أ).

(٢) هو الجاربردي (٢٧٢).

(٣) هو ركن الدين في بعض نسخ شرحه. انظر ص (١١٥٢) الحاشية رقم ٨ من شرحه بتحقيق عبد الله العتيبي.

(٤) ليس في م.

(٥) الإيضاح (٢/٤٢٠).

(٦) الأصل، ك: (يضع).

● قوله: «بِخِلَافِ الْيَاءِ».

أي: تحذف الواو إذا وقعت بين الياء والكسرة بخلاف الياء فإنها لا تحذف بين الياء والكسرة؛
 إذ العلة متفتحة ههنا، فلا تحذف مطلقاً، لا في هذه الصورة نحو يَسِير، ولا إذا انتفى الياء كَمَيَّسِير،
 وهو قمار العرب بالأزلام، أو الكسر كقوله تعالى^(١): ﴿لَا يَنَاسُ﴾ بفتح العين، أو كلاهما كقوله
 تعالى^(٢): ﴿فَنظَرَ إِلَى مَيَّسِرَةٍ﴾.

٦ نعم جاء^(٣) الحذف جوازاً فيما كان العين همزة في الصورة الأولى، وقبلها ألفاً على قولهم:
 يَتَسِيرُ فِي يَسِيرٍ، وذلك كقولك: يَأْسُ موازن يَهَبُ، وَيَأْسُ كأنهم حذفوا ههنا استقلاً للهمزة،
 والقلب في يَأْسُ توسط بين الحذف والإبقاء، وكلاهما شاذ.

● قوله: «وَشَدَّ...» إلى آخره.

أي: لا تُوجب الحذف في مضارع وجل، وهذا ظاهر، ولا لقلب، فلهذا شذ مجيء قلب الواو
 ياءً نحو: يَجَلُّ، وألفاً نحو: يَجَلُّ بفتح حرف المضارعة في الأول، وكذا بكسرها، نحو: يَجَلُّ.

١٢ ووجه الأول أن الياء أخف من الواو.

ووجه الثاني أن الألف أخف منهما.

١٥ ووجه الثالث أن الكسر يستلزم قلب الواو ياءً؛ ليكون على القياس، وعلى هذا يكون
 إيراد الموجب على غير القياس، وإن كان الموجب قياساً^(٤)، وهذه أشدّها، وذلك لأن
 الكسرة على الياء أثقل من الفتحة^(٥)، وليست هذه لغة من يقول^(٦): تَعَلَّمُ بكسر التاء؛
 لأنه لا يكسر الياء من يعلم، وقالوا^(٦): بنو أسد يكسرون حروف المضارعة كلها في
 ١٨ يَجَلُّ، ولا يكسرون الياء في غيره، والفصيح ما هو القياس، وكأنه كثر استعماله، فأجاز
 بعضهم فيه ما لم يجز في غيره.

(١) يوسف: من الآية ٨٧.

(٢) البقرة: من الآية ٢٨٠.

(٣) انظر الكتاب (٤/٥٤)، والمئذ (١/١٩٦، ٢٠٥).

(٤) م: (قياسياً).

(٥) الأصل، ك: (من الفتحة الياء).

(٦) انظر الكتاب (٤/٥٢-٥٣، ١١١-١١٢)، والمقتضب (١/٢٢٨)، والمتع (٢/٤٣٢-٤٣٣)، والصحاح

واللسان (وجل).

● قوله: «وتحذف الواو».

- ٣ اعلم أنه تحذف الواو من فِعْلٍ بالكسر والسكون بعد نقل حركتها إلى العين، ويُجاء بالتاء بعد اللام عوضاً عنها وجوباً في المصادر كقولك: عِدَّةٌ ومِقَّةٌ. كان: وَعَدَّ، وِوَمَقَّ، فعمل به العمل، وجوازاً في الأسماء. من الكتاب^(١): «فأما في الأسماء فنثبت -أي الواو- قالوا: وَلَدَةٌ، وقالوا: لِدَةٌ»، وهي جمع الوليد.
- ٦ ● وقوله: «من نحو العدة» إشارة إلى المصادر؛ أما كونه مصدرًا فلأن المصدر يجري عليه حكم الفعل، وفعله مُعَلَّ نَحْو: يَعُدُّ، فيجب إعلاله في أيضاً، وأما نقل الحركة إلى العين فلأنها ساكنة، فلو لم تنقل الحركة إليها لزم الابتداء بالساكن، وهو باطل. وقال شارح^(٢): «إنما قلنا نقلت كسرة الواو إلى العين، ثم حذفنا؛ لتلا يزيد إعلال الاسم على إعلال الفعل، وهي في الفعل حُذفت ساكنة».
- ٩ ولك أن تقول: قد يزيد إعلال الاسم على إعلال الفعل، وذلك كقولك في إعلال العين: إقامٌ بمعنى الإقامة بلا تعويض، فإنه إِقَالَ، وفعله أقام على أَفَعَلَ بسكون العين، فقد زاد إعلال الاسم لذهاب عينه بلا عوض.
- ١٢ ويمكن أن يجاب عنه بأنه قليل، فلا يحمل عليه. والتعليل السابق مستقل بغنيك عن القياس لا يرد عليه شيء.
- ١٥ واختلف في قولهم: وَجِهَةٌ. ذهب المازني^(٣) إلى أنه مصدر مصحح كالقَوْدِ.
- ١٨ واعترض عليه أبو علي بأنه لو كان كذلك لكان فعله مصححاً؛ إذ هذا قضية المصادر المصححة نحو: استحوذ استحوذاً، والثاني باطل؛ لأنه مُعَلٌّ.
- ١٨ وعورض^(٤) بمجيء مثل القول والبيع مصححاً مع كون فعله معللاً.

(١) الكتاب (٤/٣٣٧).

(٢) هو الجاربردي (٢٧٤).

(٣) انظر التكملة (٥٦٨)، والمنصف (١/٢٠٠-٢٠١). قال أبو علي في التكملة: «فأما الوجهة فصححت لأنه اسم للمكان المتوجه إليه، فقوله: ﴿ولكل وجهة هو موليها﴾ أي مكان يتوجه إليه، ومن جعلها التوجه كان شاذاً كشذوذ القصوى والقَوْدِ ونحو ذلك، وهذا في المصدر أبعد لإجرائهم إياه بجرى الفعل، والفعل لم يصح في هذا النحو».

(٤) ما ذكره الشارح هنا من المعارضة وساقستها هو عن الجاربردي (٢٧٥)، وهو عن ابن إياز في شرح تصريف ابن مالك (١/٦٩-٧١/ب).

وأجيب بأنه غير موازن للفعل؛ أعني مثل ضرب يضرب، باعتبار الحركة والسكون بخلاف وجهة فإنها توازنه، والإعلال للموازنة.

٣ ورد بأن موازنة الفعل إنما تطلق لغير المصدر كاسم الفاعل والمفعول، ولا اعتداد بموازنة المصدر. سلمنا الموازنة تتوقف على التاء، والتاء تتوقف على حذف الفاء؛ إذ العوض والمعوّض لا يجتمعان، فلا تتحقق الموازنة أصلاً.

٦ وذهب الآخرون إلى أنه اسم، فلا يجب فيه إعلال؛ لأن جوازه في الأسماء لمشكلة صورية بينها وبين المصادر.

٩ وقول المصنف: «ونحو وجهة» يحتمل أن يكون معناه أنه مصدر غير معلّ، وهو قليل، والقياس الإعلال، ويحتمل أن يكون معناه أنه اسم غير معلّ كالولدة، والقياس عدم وجوب إعلاله، وهذا النحو قليل في الورد، أو في الاستعمال.

١٢ اعلم أن الظاهر أنها اسم؛ لأنها معنى الجهة، والجهة اسم، وأن الجمع بين العوض والمعوّض في الأسماء واقع لا محيص عنه، إلا أن يقال بالفرق بين الأسماء والمصادر بأن التاء في الأسماء للتعويض في المعلّ تشبيهاً لها بالمصادر، وللتأنيث في غير المعلّ تشبيهاً لها بغيرها من الأسماء، وفيه تكلف ما.

١٥ العين: تقلبان ألفا إذا تحركتا مفتوحا ما قبلهما، أو في حكمه، في اسم ثلاثي، أو في فعل ثلاثي، أو محمول عليه، أو اسم محمول عليهما، نحو: باب، وناب، وقام، وباع، وأقام، وأباع، واستكان منه، خلافاً للأكثر؛ لبعد الزيادة، ولقوهم: استكانة، ونحو الإقامة والاستقامة، ومقام ومقام، بخلاف قول وينع. وطائي، وياجل شاذ، وبخلاف: قاول، وبائع، وقوم، وبين، وتقوم، وتبين، وتقول، وتبائع. ونحو القود، والصيد، وأخيلت، وأغيلت، وأغيمت شاذ. (الشافية: ٩٦-٩٧).

● قوله: «العين».

٢١ ابتداء من أقسام إعلال العين بالقلب إما لأنه أكثرها، أو لأنه أجلبها للخفة، وهما إما أن يقلبا ألفاً، أو همزة، أو تقلب إحداها أخرى^(١).

الأول أجلب للخفة فلذلك قدم. نقول: إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً لوجهين:

٢٤ أحدهما: أن الفتحة حرفها الألف، والكسرة حرفها الياء، والضممة حرفها الواو، فاستدعت الفتحة السابقتها حرفها، وكانتا متحركتين ثقيلتين؛ إذ لضعفهما لا تقويان على الحركة، فترتب

(١) م: (الأخرى).

المقتضى على المقتضي بقلبها ألفاً؛ إذ لا مانع، وهو السكون الدافع للثقل، كما سيأتي.

- الثاني: أنهما إذا تحركتا كان لحركتهما مقتضى لا محالة، وذلك المقتضى يكون حرف علة، § ١٥٠ ب ٣ فالواو إذا انفتحت كان مقتضى فتحها الألف، فيكون كاجتماع ألف وواو، وإذا انكسرت كان مقتضى كسرتها الياء، فيكون كواو وياء، وعلى هذا نقيس الباقي من الأمثلة، والفتحة السابقتها تكون كألف، فباعتبار الحركتين والحرف يكون المقدر اجتماع ثلاث من حروف العلة، واستثقاله بين إدراكه. ٦
- فإن قلت: بناءً على هذا التعليل يجب القلبُ فيما تحركتا وتحرك ما قبلهما مطلقاً كالنومَةِ والعيَّةِ والعوضِ؛ للاعتداد بالحرف والحركتين.
- قلت: ألف القلب ناشئة من انفتاح ما قبلها مع تحركهما، فلا يكون ألفٌ حيث لا يكون انفتاح. ٩
- فإن قلت: لم لا يجوز أن تكون ناشئة عن فتحهما^(١).
- قلت: لأن الحركات فيهما سواء في صورة القلب، وهذا يشعر بأن خصوصية الفتح فيهما لاغية. ١٢
- واستدل شارح^(٢) بأن كل واحد منهما مقدر بحركتين، وإذا انضم إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع في التقدير أربع حركات متواليات، وذلك مستثقل.
- ولك أن تعارض هذا الدليل بأن مثل يقوم فيه ثلاث حركات، والواو مقدره بحركتين كما زعمت، فيحصل خمس حركات متواليات، فلو كان هذا التقدير محذوراً لزم رفضه، والتالي باطل.
- إذا عرفت هذا فاعلم أن انفتاح ما قبلهما إما أن يكون لفظياً أو حكماً.
- أما الأول ففي الفعل الثلاثي والاسم الثلاثي، كقولك: قال وباع وبابٌ ونابٌ. ١٨
- وأما الثاني ففي مواضع.

- أحدها: الفعل المحمول على الفعل الثلاثي، كأقام وأباع؛ إذ حملا على قام وباع؛ لأن الفاء في أفعل ساكنة، ولا فتح، والأولى أن يقال في مثله: نقلت حركتهما إلى ما قبلهما، كما نقلت في يقوم ويبيع، وسيأتي، فسكتنا سكوناً غير أصلي، فشابه الحركة لكونه دخيلاً وكون الدخيل مستثقلاً، فكأنهما صارتا متحركتين منفتحاً ما قبلهما، فقلبتا ألفاً، ولا بد من تقدير الفتح أو

(١) الأصل: (فتحهما).

(٢) هو الجاربردي (٢٧٥-٢٧٦).

الحركة على كلا التقديرين.

الثاني: الاسم المحمول على الفعل الثلاثي، نحو مَقَامٌ وَمَزَادٌ، حُمَلا على قام وزاد؛ إذ لا فتح في مَفْعَلٍ. ٣

الثالث: الاسم المحمول على الفعل المحمول على الفعل الثلاثي، كَمَقَامٍ وَمُتَاحٍ مفعولٍ أقام وأتاح؛ إذ حُمَلا على فعليهما المحمولين على قام وتاح، وكالإقامة والاستقامة المحمولين على أقام واستقام المحمولين على قام. ٦

اعلم أن القياس تقديم الفعل في اللفظ والمثال على الاسم؛ لأنه هو الأصل في الإعلال، والاسم فرعه، والواقع في المتن عكس ذلك. ٩

● قوله: «بمخلاف قولٍ وبيعٍ».

قد عرفت أن علة القلب التحرك والانفتاح، فهذا ما انتفى فيه جزء العلة، وهو التحرك، فكأنه لا شيء من العلة أصلاً، فلا يقلب، وذلك ما إذا سكتنا سكوناً أصلياً؛ إذ لو لم يكن أصلياً كان جارياً مجرى التحرك، كما دريت. ١٢

واعترض شارح^(١) بأن الفعل أصل في الإعلال، فوجب حمله عليه، كما حُمِلَ الإقامة على أقام المحمول على قام.

١٥ وهو غير سديد؛ لأن معنى قولهم: الفعل أصل في الإعلال أنه لو لم يعمل لما فيه من العلة لم ١١٥١ يعمل الاسم المتصل به أيضاً لما فيه من العلة؛ إذ الاسم تابع في هذا المعنى، لا أن الاسم يعمل وإن لم يكن فيه علة توجبه؛ لأنه فرع فعلٍ معلّ، وقلّ ما لا يكون كذلك، ألا ترى أن الأمر المستدعي للقلب في أقام بعينه قائم في الإقامة، وهو السكون العارض، فتنبه. ١٨

● وقوله: «وطائِيّ وياجلُ شاذٌّ».

جواب عن سؤال مقدر، وهو أنك قلت إذا انتفى جزء العلة انتفى المعلول، وههنا وجد المعلول مع انتفاء جزء العلة؛ لأن طَيِّبِيّ، كما مر في النسب، ويُوَجِّلُ كَيِّعٍ وقَوْلٍ. فقال: إنهما من الشواذ، وكان القياس عدم القلب. ٢١

واعترض شارح^(٢) بأن ذكر ياجل مكرر؛ لأنه ذكر شذوذه من قبل.

(١) هو ركن الدين (١٠٩).

(٢) هو ركن الدين (١٠٩) تبعاً لابن الناظم في بغية الطالب (١٨٣).

وأجاب آخر^(١) بأن ذكرَ ياجلُ ههنا مع أنه ذكره عن قريب؛ لأن ذكره هناك باعتبار أنه لما لم يقع بين ياء وكسرة فالقياس بقاؤه، وذكره ههنا باعتبار أنه لما لم يكن متحركاً فقياسه أن لا يقلب.

٣ وأما أنا فأقول: هذا القدر يكون معلوماً لكل أحد؛ إذ هو منطوق، والاعتراض عليه من وجه آخر، وهو أن كلامه في العين، وقد فرغ من الفاء، وهذا من بحث الفاء، فليس على موضعه؛ إذ هو خلط باب بيباب آخر. هذا في ياجل، وأما طائي فألفه منقلبة عن الياء المزيدة في طيبي لا عن العين. هكذا في الكتاب^(٢)، والكلام في العين لا في المزيدة، وسنذكر ما يدل على هذا فيما يأتي.

واعلم أن القلب في الجاه أيضاً كما ذكرنا في القلب شاذ.

٩ وكذا جاء قولهم: تَأْتِي، وصَامَتِي، بمعنى: تَوَيْتِي وَصَوَمَتِي، وقال شارح^(٣): قبائل من اليمن يقبلون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفاً، فيعاملون ياء التنبيه أيضاً هذه المعاملة يقولون: رأيت الزيدان، وعليه حُمل قوله^(٤): ﴿إِن هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، وهم بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، ويقول النحاة: هذه لغة حارثية، ثم ذكر أن جميع ذلك مذكور في تفسير الوسيط^(٥).

١٢ وأنا أقول: في إطلاق لفظ كلّ نظر؛ لاستلزامه الاطراد، ولا واحد يقول في يبيع: باع، وفي كَيْل: كالٍ مثلاً، وإنما ارتكاب القلب في بعض المواضع، ولم نجد ذكر الاطراد في الكتاب.

● قوله: «وبخلاف قَاوَل».

١٥ هذا أيضاً مما انتفى فيه جزء العلة، وهو الانفتاح ههنا؛ لأنه ساكن أصلاً، وذلك قَاوَلٌ وَبَايَعٌ. وجميع الأمثلة من الباب، وكذا قَوْمٌ وَبَيْنٌ، وَتَقَاوَلٌ، وَتَبَايَعٌ. تقول: تُقَاوِلُ وَتُبَايِعُ، وَقَاوِلٌ، وَبَايِعٌ، وَلَا تُقَاوِلُ، وَلَا تُبَايِعُ، وَمُقَاوِلٌ، وَمُبَايِعٌ بالكسر والفتح، وَيُقَوْمٌ، وَيُبَيِّنُ، وَيُقَاوِلُ، وَيُبَايِعُ، وَالْأَمْرَ وَالنَهْيَ وَاسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ.

(١) هو الجاربردي (٢٧٦).

(٢) انظر الكتاب (٣/٣٧١).

(٣) هو الجاربردي (٢٧٧). وانظر سر الصناعة (٢/٦٦٥)، والجمهرة (٣/٤٨٨)، وفيه: «وتقول العرب: اللهم

تقبل تابتي وتوبيتي، وارحم حابتي وحبوبيتي، ويقولون: قامتي وقومتي وقيامتني. قال الراجز:

قد قمت ليلي فتقبل قامتي وصمت يومي فتقبل صامتني

أدعوك بالعتق من النار التي أعددتها للظالم العاتمي العتي

فأعطني مما لديك سألني».

(٤) طه: ٦٣.

(٥) الوسيط (٣/٢١١).

● قوله: «ونحو القَوْدِ...» إلى آخره.

هذا اعتراض على اقتضاء العلة؛ إذ قد ذكر أن التحرك والانفتاح موجب للقلب، وههنا ثابتان،

٣ فلم تخلف المقتضى عن المقتضى؟

أجاب بأن مثله شاذ غير معتد به، فلا يجيء الخرم^(١) في القاعدة به.

والقَوْدُ: القصاص، والصَّيْدُ: مصدر الأَصَيْدِ، وهو الذي يرفع^(٢) رأسه كبيراً، وأخْيَلْتَ السماء:

٦ صارت مرجوياً منها المطر، وأخْيَلْتَ المرأة: أرضعت ولدها في حال حملها، ومن ذلك: أجمودت

الإبل: § سيقت سوقاً جيداً، واستحوذ: استولى، واستصوب: وجد الشيء صواباً، واستروح: وجد ١٥١ ب

الرائحة والراحة، وأغيمت السماء: صارت ذا غيم، وأطَيْبْتُهُ: جعلته طيباً، واستَفَيْلُ: صار متصفاً

٩ بصفة الغيل، واستنوّقَ الجمل: صار متصفاً بصفة الناقة، واستَيْسَتِ الشاة: صارت متصفة بصفة

التيس، وفي الصحاح^(٣) عن أبي زيد أن الباب كله يجوز أن تتكلم به على الأصل. تقول العرب:

استصاب واستصوب، وهو قياس مطرد عندهم، وإنما صححوا في هذه الألفاظ وتركوا مقتضى

١٢ القياس إشعاراً بما هو الأصل في الباب، ومع ذلك شاذةٌ يُتبعُ فيها السماع.

وصحَّ باب قَوِيٍّ، وهَوَى؛ للإعلالين، وباب طَوِيٍّ، وَحِيٍّ؛ لأنه فرغته، أو لما يَنْزَمُ من يَقَايُ،

وَيَطَايُ، وَيَحَايُ، وكثر الإدغام في باب حِيٍّ؛ للمثلين، وقد يُكسر الفاء، بخلاف باب قَوِيٍّ؛ لأن

١٥ الإعلال قبل الإدغام، ولذلك قالوا: يَحِيٌّ، وَيَقْوَى، وَاخْوَاوَى يَخْوَاوِي، وَاَرْعَوَى يَرْعَوِي، فلم

يُدغموا، وجاء: اخْوِيَاءُ، وَاخْوِيَاءُ، ومن قال: اشْهَبَابُ قال: اخْوِوَاءُ، كَأَقْتِبَالٍ، وَمَنْ أَدْغَمَ

أَقْتِبَالًا قال: حِوَاءُ، وِجَارَ الإِدْغَامِ فِي أَحْيِيٍّ، وَاسْتَحْيِيٍّ، بِخِلَافِ: أَحْيِيٍّ، وَاسْتَحْيِيٍّ، وَأَمَّا امْتِنَاعُهُمْ

١٨ فِي يُحْيِيٍّ، وَيَسْتَحْيِيٍّ فَلَنَلَا يَنْضَمُ مَا رُفِضَ ضَمُّهُ، وَلَمْ يَبْنُوا مِنْ بَابِ قَوِيٍّ مِثْلَ ضَرْبٍ، وَلَا شَرْفٍ؛

كِرَاهَةِ قَوَوْتُ، وَقَوَوْتُ، وَنَحْوِ: الْقُوَّةِ، وَالصُّوَّةِ، وَالْبَوِّ، وَالْجَوِّ مُحْتَمَلٌ؛ لِلإِدْغَامِ. (الشافية: ٩٧-٩٨).

● قوله: «وصحَّ باب قَوِيٍّ».

٢١ جواب عن دخل آخر، وهو أن تقول: وجد المقتضي ولا مقتضى.

أجاب بأن الأصل: قَوَوْتُ انكسر ما قبل المتطرفة فقلبت ياءً، فلو قلبت العين ألفاً حصل إعلان

وأصل هَوَى: هَوَىً بالياء المنفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فلو قلبت الواو أيضاً لزم إعلان.

(١) ك: (الجزم). تصحيف.

(٢) في النسخ: (لا يرفع). والتصويب عن المعاجم.

(٣) الصحاح (حوذ).

فإن قلت: فلم أعلوا اللام، ولم يعلوا العين، وموجب الإعلال فيهما ناهض، وما المرجح؟.

قلت: هو أن اللام محل التغيير فلما لم يكن للإعلال إلا إلى أحدهما سبيل تعيين اللام؛ لأنه به

٣ أولى.

هذا ما فيه موجبان للإعلال، ولم يعملوا إلا موجبا واحداً تعذر الإعلايين.

فأما ما فيه الموجب الواحد ولو أعملوه لم يلزم إعلايان، ولكن لم يُعملوه حملاً على ما فيه

٦ موجبان، فهو باب طَوِيٍّ، وَحِيٍّ، وهما من المعتل اللام بالياء، وتقديره أنهم لو أعلوا عينهما لم يلزم

إلا إعلال واحد، بخلاف ما مر، ولكن لما كان فِعْلٌ بالكسر فرعاً على فَعَلٍ بالفتح لخفته وكثرة

استعماله أجروه في الإعلال مُجرى المفتوح، ولم يعلوا العين فيه، فكذلك لم يعلوا ههنا.

٩ ● قوله: «أو لما يلزم».

هذا وجه آخر لمنع الإعلال. يقول^(١): لو أعلت العين في الأمثلة المارة لنزم إعلاؤها في مضارع

كلِّه، ولو كان كذلك لزم مثل يَقَائِي فِي يَقْوَى، وَيَطَائِي فِي يَطْوَى، وَيَحَائِي فِي يَحْيَى، وذلك لأنه لما

١٢ أعلت العين في خاف لزم إعلاؤها في يخاف كذلك، فهذا مثله؛ لكن اللازم باطل؛ لأن تحرك الياء

بالضم في المضارع مرفوض، وقد ترك ذكر مضارع هوى لأنه يهوي بالكسر، فلا يجيء فيه يَفْعَلُ

بالفتح، فلا يلزم يَهَائِي مثلاً. هكذا ذكر المصنف^(١) والشارحون، وفيه ضعف؛ لأن مقتضى الإعلال

١٥ أن يقلبا ألفاً أوّلاً؛ لما عرفت من أن إعلال اللام سابق على إعلال العين [وحيث لا يمكن تقدير

مقتضى إعلال العين]^(٢)؛ لأنه لا يكون إلا بعد نقل حركتها إلى الحرف الصحيح، ثم تنزيل

سكونهما الدخيل منزلة الحركة، كما هو العمل في يخاف، ولا سبيل إليه؛ لاستلزامه التقاء

١٨ الساكنين؛ أعني الألفين، وهو محذور لأدائه إلى ثلاث إعلالات؛ توضيحه الأصل: يَقَوُّ قلبت اللام

ألفاً للتحرك والانفتاح، وما قبل العين ساكن، فإن أردت إعلاؤها لزمك نقل حركتها إلى ما قبلها،

كما تنقل في يخاف؛ ليكون منفتحاً، وتكون ساكنة سكوناً جارياً مجرى الحركة؛ لكونه غير أصلي،

٢١ ولو فعلت ذلك لزم سكون العين، واللام ساكنة، فإما أن تبقيهما ساكنين، وهو محال، أو تقلب ١٥٢

العين ألفاً، وهو أشدّ، أو تحذف واحدة من العين واللام، وحيث يلزم إعلال اللام، وإعلال العين،

وحذف إحداهما، وهو إعلال آخر، فقد اتضح أن اللازم الذي ذكره مبني على تصحيح اللام

٢٤ وإعلال العين؛ لكن الأمر بالعكس؛ إذ إعلال اللام أقدم.

(١) انظر شرح المصنف (٦٣/أ)، وركن الدين (١٠٩-١١٠)، والجاربردي (٢٧٨-٢٧٩).

(٢) ساقط من الأصل، ك.

● قوله: «وكثر الإدغام».

- ٣ اعلم أن الإعلال والإدغام إذا اجتمعا في الكلمة حكم بالسبق للإعلال، فلذلك جاز الإدغام في حَيِّي، وكرر ذلك؛ إذ لم يصادف الإعلال فيه الإدغام، وقد تكسر الفاء بعد الإدغام، وقاسه المصنف على كسر الفاء في لِيَّ جمع ألوي؛ إذ كان قياسه فُعَلَّ بضم الفاء، فلما جاز الكسر فيه وكرر جاز في حَيَّ أيضاً كذلك^(١).
- ٦ واعترض عليه شارح^(٢) بأن الفرار من ضم ما قبل الياء إلى الكسر مناسب لثقله، بخلاف الفتح فإنه خفيف، ثم قال^(٣): الأولى أن يقال: من أدغم بنقل حركة الياء إلى الحاء كَسَرَ، ومن حذف الحركة ولم ينقلها فَتَحَ. ونقل شارح آخر^(٤) هذا الاعتراض والتوجيه.
- ٩ وأما أنا فأقول: نقل حركة عين الماضي الثلاثي إلى ما قبله في صورة الإدغام بعيد، وإنما عرفنا النقل في صورة الحذف، كما قالوا: ظَلَّتْ ومِسَّتْ بالفتح والكسر في ظَلَّلْتُ ومَسَّيْتُ، ولا يجوز أحد في ظَلَّلَ: ظَلَّلَ بالكسر، ولا يبعد أن يقال: كسروا لأن المدغم ساكن، والفتح وإن كان خفيفاً لكن الكسر يناسب الياء الساكنة مناسبة ذاتية. والدليل على ذلك أن مدها لا يتأتى إلا بكسر ما قبلها، فأجروا السكون المطلق؛ أعني بلا مد، مُجْرَى المقيد؛ أعني بالمد، والعجب أن المصنف اعترض على الزمخشري في شرح الفصل في القياس على لِيَّ، ثم ذكره في الشرح^(٥).

● قوله: «بخلاف قَوِي».

- ١٥ يقول: كثر الإدغام في باب حَيِّي لاجتماع المثلين مع انتفاء المقتضي الإعلالي، بخلاف باب قَوِي؛ لأنه وإن اجتمع في أصله المثلاث؛ إذ هو قَوِي، ولكن لا يجوز فيه الإدغام؛ لوجود المقتضي الإعلالي؛ إذ هو أسبق عملاً. وتقريره أن الواو المكسور ما قبلها تُعَلُّ بقلبها ياءً، وحيثما يتنفي المثلاث، فيتنفي الإدغام.
- ١٨ وقال الشارحون^(٥): سبب الإعلال موجب، وسبب الإدغام ليس بموجب؛ بل يجوز. فإن أرادوا بالسبب المطلق فخطأ؛ لعدم جواز الفك في المضاعف الغير اللفيف، نحو: مَدَّ وَعَضَّ، وإن

(١) جواز كسر حاء حَيَّ مدغماً مبنياً للفاعل ذكره الزمخشري في الفصل (٣٩١-٣٩٢)، ونقله عنه ابن الحاجب، وواقفهما من الشراح ابن الناظم في بغية الطالب (١٨٧)، وركن الدين (١١٠)، والسيزدي هنا، وقال الرضي (١١٦/٣): «لا والظاهر - أي جواز كسر الحاء - أنه غلط نقله من الفصل، وإنما أورد سيبويه في المبني للمفعول حَيَّ وحَيَّ». وخصه بالمبني للمفعول المراد كذلك. وانظر الكتاب (٣٩٥/٤)، والمقتضب (٣١٨/١).

(٢) هو ركن الدين (١١٠).

(٣) هو الجاربردي (٢٧٩).

(٤) انظر الفصل (٣٩١-٣٩٢)، وشرحه للمصنف (٤٧٢/٢)، وشرح الشافية له (٦٣/أ).

(٥) انظر شرح ركن الدين (١١٠) نقلاً عن بغية الطالب (١٨٧)، والجاربردي (١٧٩-٢٨٠) نقلاً عن ركن الدين.

أرادوا المقيد، والظاهر هذا؛ لأنهم مثلوا في جواز الفك بيساب حَيٍّ، فمطلق أُريد به المقيد، وهو خلاف الظاهر.

● قوله: «ولذلك».

٣

أي: ولأن الإعلال قبل الإدغام أعلوا في يَحَيٍّ، وَيَقَوُّ، وَاَرْعَوَى، وَاَحْوَاوَى، وكان الأصل: يَحَيُّ بِحَرَكَةِ الْيَاءِ الْمُنْطَرِفَةِ، وَيَقَوُّ، وَاَرْعَوَى، وَاَحْوَاوَى، فلم يُدْغَمُوا مع وجود المثلين؛ لأنَّ الحروف المنطرفة تحركت وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، ولما حصل الإعلال لم يسق للإدغام مدخل؛ لفوات المثلين، وأنه هو السر في جواز الإدغام في حَيِّي، بخلاف الوجوب، مع أن وجود المثلين في مثله موضع وجوب الإدغام، لا الجواز، فإنه لولا سدَّ باب الإدغام في يحيى لوجب في حَيِّي؛ لكن لما امتنع في المضارع مطلقاً، لم يقل في الماضي بالوجوب؛ بل بالجواز؛ ليتطابقا بعض التطابق.

١٥٢ ب

٩

فإن قلت: فلم جَوَّزوه في حَيٍّ، ولم يجروه في الامتناع على غايه.

قلت: لأن الوجوب لما انتفى بالمانع؛ أعني إرادة التطابق، لم يكن أقلَّ من أن يبقى الجواز، فانتفاء الوجوب للنظر إلى المانع، وبقاء الجواز للنظر إلى المقتضى الإدغامي، وعلى ما عرفت تقول: يرعوي ويحواوي، وكان الأصل واوين، فانقلبت المنطرفة ياءً لانكسار ما قبلها، ولا إدغام لفوات المثلين.

١٢

(١) (وارعوى عن كذا: إذا كفَّ عنه، واحواوي: إذا صار أحوي، وهو قريب من الأسود)^(١).

١٥

● قوله: «وجاء احويوا».

أي: وجاء في مصدر احواي يحواوي: احويوا، بلا إدغام، مع موجه، وهو اجتماع الواوين والياء وسبق إحداهما بالسكون نظراً إلى فعله؛ لأنه تابعه في الإعلال، وجاء احويواً نظراً إلى موجب الإدغام وترتب المقتضى على المقتضي، ومن يجعله من باب الافعال المحقق عن الافعال المحذف الياء كالاشهباب، ويقول: احوواً كاقْتَالٍ، بلا إدغام نظراً إلى فعله، ولم يدغم لكون الواو الأولى مسبوقه بساكن، كما لم يدغم في اقتال^(١) (حيث كان الأولى من تاءيه مسبوقاً بساكن، ومن لم يلتفت إلى هذا الساكن، وأدغم في اقتال^(١)) ينقل حركة التاء الأولى إلى الفاء، وحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة الفاء حيثن، فقال: قَتَالَ، فقياسه أن يقول: حَوَّاء، بنقل حركة الواو الأولى إلى الفاء، وحذف همزة، والإدغام.

٢١

٢٤

(١) ليس في م.

● قوله: «وجاز».

٣ أي: كثر الإدغام في حَيٍّ، وجاز في أُحْيِيَّ، واستُحْيِيََ على المبني للمفعول من البابين، وذلك لوجود المثلين على وجه مقتضى الإدغام، ولم يكتر ههنا كثرته في حَيٍّ؛ لأن ما قبل المدغم ساكن يحتاج إلى نقل حركة المدغم إليه ليتأتى الإدغام، بخلاف حَيٍّ فإنه كان متحركاً ثَمَّةً، ومن هذا يُعلم أن حركة فائه ليست منقولة عن عينه، كما ذكرنا.

٦ فإن قيل: لم يفرقوا بين مدٍّ وأَمَدَّ مثلاً، فمن أين جاء الفرق ههنا؟

قلت: من الوجوب في مدٍّ، والجواز في حَيٍّ.

● قوله: «بمخلاف أُحْيِيَّ واستُحْيِيََ».

٩ فإنه لا يدغم لفوات المثلين بأقتضاء المقتضى الإعلالي؛ ألا ترى أن الأصل أَفْعَلٌ، واستَفْعَلٌ، فتحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت، فلا يكون للإدغام مدخل.

١٢ اعلم أن هذا الذكر غير محتاج إليه؛ لأنه قد ذكر أن الإعلال قبل الإدغام، ومثل بقوله: «يُحْيِي وَيَقْوِي»، وأحيا واستحيا نظيرتا يحيى ويقوي من هذا الوجه.

● قوله: «وأما امتناعهم».

١٥ يعني امتناعهم من الإدغام في يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي؛ لسلا ينضم الياء في آخر المضارع، فإن ذلك مرفوض في كلامهم، ولو أدغموا لزم الضم كما في يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي مثلاً، ولما رفضوا ضم الياء في يرمي مع انفراد حرف العلة كان الرفض ههنا مع الاجتماع أولى.

● قوله: «ولم يبنوا من باب قَوِيَّ».

١٨ لما ذكر قَوِيَّ، وهو من اللفيف المقرون الواوي في أتبع ذكره هذا الكلام. يقول: لم تبن العرب ١١٥٣ مما عينه ولامه واوٌ باب فَعَلَّ بالفتح، ولا فَعَّلَ بالضم؛ إذ لو فعلوا ذلك لأدى إلى اجتماع الواوين في الماضي عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك به كما تقول مثلاً: قَوَوْنٌ، قَوَوْتِ، قَوَوْتُ، قَوَوْتُمَا، قَوَوْتُمْ، قَوَوْتِنَّ، قَوَوْتُ، قَوَوْنَا بفتح الواو الأولى في الكل وضمها، وهذا مستثقل جداً. من الكتاب^(١): إن الواوات عندهم أثقل من الياءات، ولهذا كثر نحو مبيوع، وشذَّ نحو مصوون، كما سيذكر^(٢)، ولكنهم بنوه على فَعِلَّ بالكسر؛ لتقلب الأخيرة بسببه ياءً، فيخف البناء.

(١) الكتاب (٤/٣٤٩).

(٢) انظر ص(٥٠١) من هذا الكتاب.

● قوله: «ونحو القُوَّة».

جواب عن دخل مقدر: ألم تقولوا اجتماع الواوين محذور، فهذا هو اجتماعهما.

٣ أجاب بأن اجتماعهما مع إدغام أولهما في الأخرى سائغ؛ لأن الإدغام يسهل النطق بهما، ولا كذلك فيما ينتفي فيه الإدغام، فهذا النحو مُحْتَمَلٌ بخلاف النحو الأول، ومعنى الاحتمال أن العرب احتملته، والمحتملُ مفعول الاحتمال، والذي جعله محتملهم هو الإدغام.

٦ والصُّوَّةُ: العَلَمُ في الطريق، والبُؤُ: جلدُ ولد البعير المملوء بالتبن، والجَوُّ بالجيم والفتح: الهواء، وروي الحَوُّ بالحاء والضّم وهو جمع الأخوى.

٩ اعلم أنه لو ذكر هذه المباحث؛ أعني من قوله: «وصح باب قَوِيٍّ» إلى هذا المقطع، عقيب ذكر المنقوص كما فعله الزخشمري^(١) كان أولى؛ لأنه في بحث الأجوف، لا اللفيف المقرون.

فإن قلت: هو في بحث العين، ولا التفات إلى كون اللام معتلة أو غيرها.

قلت: الأحسن الفصل، كما فعل هو وغيره بين الفاء والعين واللام، فالفصل الكامل أولى من الناقص. ١٢

وصحَّ باب ما أفعلته لعدم تصرفه، وأفعل محول عليه، أو للبس بالفعل، وازدَدَ وجُؤا، واجتَوَرُوا؛ لأنه بمعنى تفاعَلُوا، وباب اغْوَارًا، واسْوَادًا؛ للبس، وعَوِرَ، وَسَوِدَ؛ لأنه بمعناه، وما تصرف مما صحَّ صحيح أيضًا، كأغْوَرْتَهُ، واستَعْوَرَ، ومُقَاوِلٍ، ومُبَايِعٍ، وعَاوِرٍ، وأسْوَدَ، ومن قال: عَارَ قال: أَعَارَ، واستَعَارَ، وعَاوَرَ، وصحَّ تَقْوَالٌ، وتَسْيَارٌ؛ للبس، ومِقْوَالٌ، ومِخْيَاطٌ؛ للبس، ومِقْوَلٌ ومِخْيَاطٌ محذوفان منهما، أو بمعناهما، وأَعِلَّ نحو: يَقْوُمُ، وَيَبِيْعُ، ومَقْوُمٍ، ومَبِيْعٍ بغير ذلك؛ للبس، ونحو: جَوَادٍ، وطَوِيلٍ، وعَيُورٍ؛ للإلباس بفَاعِلٍ، أو بفَعْلَةٍ، أو لأنه ليس بجارٍ على الفعل، ولا موافق، ونحو: الجَوْلَانِ، والحَيَوَانِ، والحَيْدَى، والصَّوْرَى؛ للتبنيهِ بحركته على مُسْمَاهِ، والمَوْتَانِ؛ لأنه نقيضه، أو لأنه ليس بجارٍ، ولا موافق، ونحو أذُورٍ وأَعْيِنِ؛ للإلباس، أو لأنه ليس بجارٍ، ولا مخالف، ونحو: جَدْوَلٍ، وخِرْوَعٍ، وعُغْلَيْبٍ؛ محافظة الإلحاق، أو للسكون المحض. (الشافية: ٩٨-٩٩).

● قوله: «وصحَّ باب ما أفعلته».

٢٤ أي: صحَّ باب قَوِيٍّ وصحَّ باب ما أفعلته، والمراد فعل التعجب مطلقاً، كقولك: ما أَرْوَحَهُ، وأَرْوَحُ به، وما أطيبه وأطيب به؛ لأنه لم يُتَصَرَّفْ فيه تصرُّف الأفعال، والإعلال من التصرفات،

(١) انظر الفصل (٣٩٣).

فارتفع عنه، كما ارتفع عنه غيره من التصرفات، أو لأنهم أرادوا الفرق بين هذا الباب وبين غيره بالتصحيح، فصححوه لما أعلوا غيره؛ ليكون ممتازاً.

٣ فإن قلت: لِمَ كَمَّ يعكسوا؟

قلت: لأنه كان أولى بالصحة؛ لعدم كونه متصرفاً فيه، ولبعده من الفعل، ولشبهه من الاسم بهذا المعنى.

٦ ● قوله: «وَأَفْعَلُ محمولٌ عليه».

أي: وَأَفْعَلُ التفضيل محمول على فعل التعجب، نحو: زيد أقولُ وأبيعُ. واستدلَّ عليه^(١) بأمرين: أحدهما: أنهما من وادٍ واحدٍ وجوباً في بنائهما من الثلاثي المجرد لا غير، وامتناعاً في أن لا يكونا من الألوان والعيوب، وجوازاً في مجيئهما من كلِّ ثلاثي مجرد غير عيب ولون، فلذلك حملوا أَفْعَلُ التفضيل على فعل التعجب في التصحيح.

الثاني: أنه لو أُعْلِلَ لالتبس بماضي أَفْعَلِ، نحو أقالَ وأزالَ، فصححوه ليرتفع اللبس.

١٢ فإن قلت: لم لم يعكسوا، وصحة الفعل أيضاً رافعة للبس؟

قلنا: لأن الإعلال بالفعل أولى.

اعلم أن سبويه حمل فعل التعجب على أَفْعَلِ التفضيل، والمصنف عكس في هذا المعنى، ومعلوم ١٥٣ ب

١٥ أن التصحيح حق الاسم، فالأولى حمل الفعل عليه بعكس الإعلال. من الكتاب^(٢): وَيُتِمُّ أَفْعَلُ اسْمًا، وذلك أقولُ وأبيعُ، فإنما أتموا ليفصلوا بينه وبين نحو أقالَ وأقامَ، وَيُتِمُّ في قولك: ما أقولُه، وما أبيعُه؛ لأن معناه معنى أَفْعَلُ منك. وهذا إشارة إلى ما عرفت من أنهما من وادٍ واحد.

١٨ ● قوله: «وازدَدَوْجُوا».

يعني وصحَّ باب الفعل الذي بمعناه^(٣) فعلٌ آخرٌ مصحَّحٌ توافقاً للمعنى، وذلك قولهم: ازدَدَوْجُوا، واجتَوَرُوا، واعتَوَرُوا؛ لأنه بمعنى تفاعلوا، ولا علة في تعاونوا مثلاً، فحمل هذا عليه، وإن كان فيه السبب؛ لأجل المعنى، وقد يحمل عليه أيضاً ما لم يجيء هكذا. في الكتاب^(٤): «وكذلك اختَوَشُوا،

(١) يريد المصنف في الشرح (٦٤/أ)، وانظر بغية الطالب (١٩١-١٩٢)، وشرح ركن الدين (١١١)، والجاربردي

(٢٨٠-٢٨٢).

(٢) الكتاب (٤/٣٥٠).

(٣) الأصل: (معناه).

(٤) الكتاب (٤/٣٤٧).

واهتَوَشُوا، وإن لم يقولوا تفاعلوا فيستعملوه؛ لأنه قد يَشْرِكُه في هذا المعنى»، فقد اتضح لك أن هذا من باب الحمل على المحمول على المصحح.

٣ وكذلك صحَّ باب اغوارٍ واسوادٍ؛ لأنك لو أعللته لزمك نقل حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبها ألفاً، ثم حذف الهمزة، فبقي عارٌّ وسادٌّ، فلم يُدر أفاعلٌ هو من المضاعف أو أفعالٌ من الأجووف، فصححوا لرفع هذا اللبس.

٦ وصحَّ عَوْرٌ وَسَوْدٌ؛ لأنهما بمعنى ما هو المصحح؛ أعني اعوارٌ واسوادٌ. ولقائل أن يقول: هذا حمل أصل على فرع، وقضية القياس عكس ذلك. فإن قلت: حملٌ ازدوجوا على تزاوجوا حملٌ فرع على فرع، فلا أصل.

٩ قلت: المماثلة في الفرعية موجودة بينهما، والقياس يجري على المماثلة، فيجوز أن يكون أحدهما أصل الآخر باعتبار حكم مشخص، ولا مماثلة بين عَوْرٍ واعوارٍ مطلقاً، لا في التفرع، ولا في الأصالة.

١٢ والأولى الحكم بالشذوذ، أو بالحمل على مصدره كالعَوْر، وقد جاء معللاً نظراً إلى أصل المقتضي. قال الشاعر^(١):

تسائل بابتن أحمر من رآه أعارت عينه أم لم تُعَارَا

١٥ أراد لم تعارن بالنون الخفيفة، والألف بدل منها.

● قوله: «وما تصرَّف».

١٨ أي: جميع أمثلة اشتقاق المصحح يكون مصححاً، كأَعْوَرْتَه، واستَعْوَرْتَه، وعَاوِرٍ، ومُسْتَعْوِرٍ، ومُجْتَوِرٍ، ومِعْوَارٍ، ومُسَوِّدٍ، ومُقَاوِلٍ، ومُزَايِلٍ، بالفتح والكسر^(٢) إلى غير ذلك، ومن يُعِلُّ فيقول: عَارٌ يُعِلُّ في جميع تصاريفه فيقول مثلاً: أَعَارَ واستعارَ وعَايَرُ.

● قوله: «وصحَّ».

٢١ أي: صحَّ باب تَقْوَالٍ، وتَسْيَارٍ أيضاً؛ إذ لو أُعِلَّ بنقل حركتهما إلى ما قبلهما، وقبلهما ألفاً^(٣)،

(١) الشاهد لعمر بن أحمد القيسي الباهلي في أدب الكاتب (٥٠٨)، وشرحه لابن السيد (٣/٣٤٥)، وأما ابن

الشجري (٣/٤٨)، وشرح شواهد الشافية (٣٥٣)، وهو في ديوانه (٧٦).

(٢) فيما يجتمعا من الأمثلة المذكورة.

(٣) الأصل: (وقبلهما ألفاً)، ك: (وقبلهما ألفاً).

- التقى ألفان، ووجب حذف إحداهما، فحصل تَقَالٌ، وتَسَارٌ، فالتبس بصورة الفعل، نحو: تخافُ، وتهابُ في الجملة. وذكر الشارحون^(١) أنه كان يلتبس بالمبني للمفعول من تقول وتسير^(٢)، وهو غلط؛ لأن التاء مفتوحة، ولم يضم بوجه حتى يحصل ذلك الاشتباه، وإنما الاشتباه على ما ذكرناه، ولهذا قال في الشرح^(٣): «فيشبهه بصورة الفعل» أعم من المعروف أو المجهول.
- ٣ فإن قلت: يلتبس خطأ إن لم يلتبس لفظاً.
- ٦ قلت: لا اعتداد بالالتباس الخطي؛ إذ لو كان محذوراً لم يقع بين يُفاعل مضارع فاعلٍ من المضاعف^(٤) وكذا ماضي التفاعل، وبين المضارع المجهول من الأحرف الثلاثي ومن باب أفعل ١٥٤ وصورته يُخافُ، وفيه غير ما ذكرنا من الاشتباه، ومثله أكثر من أن يحصى. ومما يدل على أن المراد به اللفظي ما ذكر في وجه تصحيح اعوار.
- ٩ قوله: «ومِقْوَالٌ».
- ١٢ أي: وصح مِقْوَالٌ، ومِخْيَاطٌ؛ لأنهما لو أعلا صارا: مِقَالاً، ومِخَاطاً، فلم يدر أفعال هما أم مِفْعَلٌ.
- ١٥ وصح مِقْوَلٌ، ومِخْيَاطٌ؛ لأنهما^(٥) محذوران مخففان منهما، أو لأنهما بمعناهما، وقالوا^(٥): لم يعلا لاكتناف حرف العلة بالساكنين، وهو في الفعل مانع من الإعلال، ففي الاسم أولى، وقالوا^(٥): لم يُعَلَّ لخروجهما عن وزن الفعل بالألف، والإعلال بالموازنة.
- ١٨ ولك أن تقول: مِقْوَلٌ أصلٌ، والمِقْوَالُ فرعه، والألف ناشئة عن إشباع الفتحة، ولم يعلوا الفرع لاستلزام ذلك صيرورته الأصل، ويلزم حينئذ إما الدور أو الالتباس، وكلاهما باطل، فاللزوم كذلك، ولم يعلوا الأصل لتلا يلزم مزية الفرع عليه.
- قوله: «وأَعِلُّ نَحْوُ يَقُومُ...» إلى آخره.
- ٢١ هذا جواب عن سؤال مقدر كأن معترضاً يقول: ما ذكرتَ يستدعي إعلال مثل المذكور بقلبيهما ألفاً، وذلك للحمل على الماضي.

(١) انظر شرح ركن الدين (١١٢)، والجاربردي (٢٨٣).

(٢) إذ صورته بالبناء للمجهول: تَقَالٌ، وتَسَارٌ.

(٣) شرح المصنف (٦٤/ب).

(٤) انظر شرح المصنف (٦٤/ب).

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش (٨٨/١٠)، وشرح الشافية لركن الدين (١١٢)، وللجاربردي (٢٨٣).

أجاب بأنهم لو قلبوا في هذا الموضع لالتبس باب **يَفْعَلُ** ويقَعُلُ بالكسر والضم^(١) (بياب **يَفْعَلُ** بالفتح، وبياب **مَفْعَلٍ** بالكسر و**مَفْعَلٍ** بالضم)^(١) بياب **مَفْعَلٍ** بالفتح، واللازم باطل؛ وتحريره أنه يكون حيثذ **يَبَاعُ** و**يَقَامُ** مثل **يَخَافُ**، و**مَبَاعٌ** و**مَقَامٌ** مثل **مَطَافٍ**. هكذا ذكر المصنف، ثم قال^(٢): «هذا أولى ممن يرى أن الإعلال إنما كان هكذا، يعني بنقل الحركة فقط، لكون الواو مضمومة؛ لأنهم أعلوا، يعني قلبوا مثل، ساد، وأصله **سَوَدَ** بالضم»، ثم قال^(٣): «إن قيل: العلة الضمة مع سکون ما قبلها لا هي وحدها، فالجواب أن ذلك لا يمنع من الحمل على الماضي كما حملوا يخاف على ٦ خاف»، وقال شارح^(٣): «فيه نظر؛ لأن الكلام فيما فيه حرف العلة مضمومة مع سکون ما قبلها»، وهذا النظر واردٌ على ظاهر قوله.

اعلم أن هذه أقاويل مضطربة، والاعتراض غير موجه أصلاً، والتعليل غير سديد. والتحقيق أن القلب موجب، وموجبُهُ تحركهما وانفتاح ما قبلهما لفظاً أو تقديرًا، وههنا لا انفتاح لا لفظاً ولا تقديرًا، بخلاف نحو يخاف كان: يخوف، نقلت حركتها إلى الفاء، فسكنت سکوناً دخيلاً، فكأنها تحركت وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، وإنما كان هذا متوجهاً لو كان الإعلال منحصرًا في انقلابهما ألفاً، وليس الأمر كذلك؛ لأنه قسم منه، فهذا من قسم الإسكان، وقد يكون الإسكان غاية العمل، وقد يكون مؤدياً إلى النقل، وذلك حيث يلزم اجتماع الساكنين، وقد يكون مؤدياً إلى الحذف، وقد يكون القلب غاية العمل، وقد يكون مؤدياً إلى الحذف بحد كلاً ذلك إذا تَبَّعتْ، فقد وضح أن السؤال والجواب غير موجهين، كيف وقد أوقعهما في أثناء مباحث التحرك والانفتاح! ألا ترى أن الحركة في مقوال كانت في معرض النقل لولا التأدي إلى اللبس، وكان في من عداد صور التحرك والانفتاح تقديرًا. ١٥٤ ب

١٨ وأما شأن نحو جَوَادٍ وغيورٍ فواضح.

وقال شارح^(٤): في مجيء مَقُومٍ، بفتح الميم وضم القاف، نظر، فلو ذكر مَعُونًا بدل مَقُومٍ لكان أولى؛ لأنه جاء مَعُون، ولا يريد مَقُومٍ ومَبِيعٍ اسم المفعول؛ إذ لا يجيء من قام؛ لكونه لازماً، ولأنه يذكر مَبِيعًا ومَقُومًا ثم يذكر اسم المفعول بعدهما فيما بعد عند قوله: «وتسكنان وتُنقل حركتهما»^(٥)، وإن أراد بهما اسم المفعول على تقدير مَقُومٍ به، فأصلهما: مَقُومٌ ومَبِيعٌ، كما

(١) ليس في م.

(٢) شرحه على الشافية (١/٦٥).

(٣) هو الجاربردي (٢٨٣).

(٤) هو ركن الدين (١١٢).

(٥) انظر الشافية (١٠٢).

سيحيء^(١). وقال شارح آخر^(٢): في هذا الكلام بحث؛ لأن المصنف لم يذكر مَبِيَعًا وَمَقُومًا، ثم بعدهما مَفْعُولًا؛ بل ذكر مَفْعِيلًا وَمَفْعِلًا ثم فَعُولًا.

٣ وأنا أقول: فيه التزام كونه مَفْعِيلًا، والشارح الأول رَدَّدَ الأمر بأنه إما أن يكون مَفْعِيلًا، ولا نسلم بجيئه، أو مفعولًا، ويلزم التكرار، فلم يذكر الثاني جوابًا؛ إذ التزام القسم الأول لا يكون جوابًا، وآيا ما قدر فليس لذكره وجه، كما عرفت، ومنشأ هذا، والله أعلم، أنهم اعتقدوا أن الأصل في الإعلال، أو إعلال العين خاصة، قلبها ألفًا، وهذا مما لا ثبت عليه، وسيكرر هذا في باب الإسكان في قوله: «وَتُسَكَّنَان».

● قوله: «ونحو جَوَادٍ».

٩ أي: صحَّ نحو تَقْوَالِ، وصحَّ نحو جَوَادٍ. استدل^(٣) على صحته بأمرين:

أحدهما: أنه لو أعلَّ لالتقى ساكنان، فلزم حذف أحدهما، فالتبس بفَاعِلٍ أو بفَعَلٍ، وذلك لأنها تصير حيثئذ: جَادٌ وطالٌ وغازٌ، فلا يُدرى أي ماضي يجود، ويطول، ويفور، أم فاعِلٌ من جَدَيْتِه: أي سألته، وطَلَيْتِه بالدهن، وغَرَيْتِه: أي ألصقته بالفراء، أم مُعَلٌّ فَعَالٍ من الجود، وفَعِيلٍ من الطُول، وفَعُولٍ من الغيرة.

١٥ الثاني: أن إعلال العين في مثله مشترط بكونه جاريًا على الفعل، أو موافقًا له بالحركة والسكون، كما سيذكر، وهذه ليست بجارية على الفعل؛ لأنها من الصفات المشبهة، وهي ليست مما يجري على الفعل، وإنما الجاري اسم الفاعل واسم المفعول لموافقتهما الفعل معنى؛ أعني دلالة على الحدوث، ولفظًا؛ أعني وزانًا، حركةً وسكونًا.

● قوله: «ونحو الجَوْلَانِ».

أي: وصحَّ نحو الجَوْلَانِ لأمرين:

٢١ أحدهما: التثنية بحركته على حركة مسماه؛ لأن مسماه متحرك^(٤)، كما ستعرف، فأرادوا أن يكون الاسم في اللفظ مشاكلاً لمعنى المسمى.

الثاني: أنها ليست بجارية على الفعل، ولا موافقة له في الحركة والسكون.

(١) انظر ص (٥٠١) من هذا الكتاب.

(٢) هو الجاربردي (٢٨٤).

(٣) انظر شرح المصنف (٦٥/أ).

(٤) الأصل، ك: (لأن حركة مسماه متحرك).

- والجولان: مصدر جال يجول، والحيوان معروف، والصَوْرَى: المائل، وقيل^(١): اسم ماء بعينه بقرب المدينة، وهذا المعنى غير مناسب؛ إذ لا حركة لمسماه. ويقال: حمار حَيْدَى: إذا كان كثير الحَيْدِ عن ظله لنشاطه، والحَيْدُ: العدول. ٣
- واعترض على الدليل الأول بقولهم: مَوْتَان؛ إذ لا حركة لمسماه. أجاب بأمرين:
- أحدهما: أنه لما كان تقيض الحيوان حملوا عليه؛ لأن العرب تحمل التقيض على التقيض، كما تحمل النظر على النظر. ٦
- الثاني: أنه ليس يجار على الفعل، ولا موافق له حركةً وسكوناً، في فلذلك لم يعلّ. ١١٥٥
- قوله: «ونحو أدورٍ وأعينٍ». ٩
- أي: وصحَّ نحو أدورٍ وأعينٍ لأمرين:
- أحدهما: أنه لو أعلّ لقليل: أدورٌ وأعينٌ بضم الدال وكسر العين بمد حرفي العلة؛ إذ الإعلال في مثله نقل حركتهما إلى ما قبلهما مع مدهما، وحيثنذ يلتبس بقولهم: أدورٌ مضارع دارٍ، وأعينٌ مضارع عانٍ. يقال: عان زيد (علينا)^(٢) يعين عيانة: أي صار لنا عيناً. ١٢
- الثاني: أنه ليس يجارٍ على الفعل، ولا مخالف له؛ إذ شرط الموافقة المخالفة بوجه، كما سيأتي، وههنا لا مخالفة، فقد اتفقت شرط الإعلال، فوجب التصحيح. ١٥
- قوله: «ونحو جدولٍ». ١٨
- أي: وصحَّ نحو جدولٍ ونجروعٍ أيضاً لأمرين:
- أحدهما: أنه لو أعلّ بنقل حركتهما إلى ما قبلهما اختلَّ أمرُ الإلحاق، ومحافظة مرادة لهم. ١٨
- الثاني: أن السكون السابقيهما أصيلٌ، فلا يكون ما قبلهما مفتوحاً، لا لفظاً ولا تقديراً.
- اعلم أن إيراد هذا البحث ههنا غير سديد؛ لأن الراو والياء هاتين ليستا بعين، والكلام في العين، و^(٢) قوله في الشرح^(٣): «إن السكون في العين غير عارض» غلط، وليس هذا البحث من جملة الإعلال قطعاً. ٢١

(١) انظر معجم البلدان (٣/٤٣٢).

(٢) ليس في ك.

(٣) انظر شرح المصنف (١/٦٥).

والجدول النهر الصغير، والخِرْوَعُ: نجم كشجر يقال له بالفارسية^(١): بيذانجير، وعُليَّب: اسم وإد^(٢).

وتقلبان همزة في نحو قَائِمٍ، وبِائِعِ المعتل فعله، بخلاف نحو عَاوِرٍ. ونحوُ شَاكٍ وشَاكٍ شَادٌّ، وفي نحو: جاء قولان؛ قال الخليل: مقلوبٌ كالثَّائِبِي، وقيل: على القياس، وفي نحو: أَوَائِلٌ، وبَوَائِعٌ مَّا وَقَعَتْ فِيهِ بعد ألفٍ بابِ مساجدٍ وقبلها واو أو ياء، بخلاف: عَوَاوِرٌ، وطَوَاوِينِسَ. وضَيَاوُنٌ شَادٌّ، وصح عَوَاوِرٌ، وأَعْلٌ عَيَائِلٌ؛ لأن الأصل عَوَاوِرٌ فحذف، وعَيَائِلٌ فَأُشْبِعَ، ولم يفعلوه في باب مَقَاوِمَ وَمَعَايِشَ؛ للفرق بينه وبين باب: رَسَائِلٌ وَعَجَائِزٌ وَصَحَائِفٌ، وجاء مَعَايِشٌ بالهمزة على ضعفٍ، والتزم همزة مَصَائِبَ. (الشافية: ٩٩-١٠٠).

● قوله: «وتقلبان همزة».

هذا باب آخر من الإعلال. فرغ من مباحث قلبهما ألفًا، ومواضع انتفاء القلب مع وجود الموجب للموانع، والآن شرع في بحث قلبهما همزة. يقول: تقلبان ألفًا إذا تحركتا، وتقلبان همزة في الفاعل من الثلاثي مما أعلَّ فعله؛ لكونهما سبقتهما الألف مع ضميمة كون فعله معللاً كقائل وكائل، بخلاف مَقَاوِلٍ وَمُتَقَاوِلٍ؛ إذ الضميمة متنتية؛ لصحة قَاوَلٍ وتَقَاوَلُوا، ولم يكن سبيل إلى قلبهما ألفًا؛ لإفضاء ذلك إلى المحال أولًا، وهو تلاقي الألفين، ثم رفع المحال بحذف إحداهما ثانيًا، وكون ذلك مستلزمًا للبس بالماضي، فقلبوها ما يناسب الألف مخرجًا، وهو الهمزة.

وقال بعض من شرح^(٣): قلبتا ألفًا إما بأن لم يعتدوا بالألف قبلهما فصارتا كأنهما وليتا الفتحة، أو نزلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها، وكونها من جوهرها، فالتقى ألفان، فحركوا الأخيرة بقلبها همزة لقربها من الألف.

وقال المصنف في شرح المفصل^(٤): «كأنهم قلبوها ألفًا، فلما اضطروا إلى تحريكها قلبوها همزة»، وإلى هذا التعليل مال كثير من المتأخرين.

وأنا أقول: هذا تطويل بلا طائل، ولا حاجة إلى تقدير محال، وإنما كان ارتكاب المحال في التقدير واجبًا لو كان أخذ اسم الفاعل من الفعل المعتل واجبًا، وهذا ممنوع، وسنده أنهم أخذوا اسم المفعول من غير المعتل حيث قالوا: الأصل في مَقُولٍ ومَبِيعٍ: مَقُولٌ ومَبِيعٌ، وإذا أخذ الفاعل من غير المعتل كان قَاوِلًا وكَايِلًا من قَوْلٍ وكَيْلٍ مثلاً، وحيثئذ يصح قولهم: الفاعل هو الماضي بزيادة

(١) انظر بغية الطالب (٢٢٥)، والجاربردي (٢٨٥)، وشرح غريب لغة الشافية (١١٢/ب).

(٢) انظر معجم البلدان (٤/١٤٨)، واللسان (علب).

(٣) هو الجاربردي (٢٨٦).

(٤) الإيضاح (٤٣٣/٢).

الف بعد فائه وكسر عينه، فالأولى أن يقال: قلبوهما في ما يناسب الألف لاستحالتها، وإذا انتفى ١٥٥ ب الأصل لتعذرٍ فما يناسبه يتوب منابه.

٣ هذا ما كان فعله معلاً، فأما غير المعلّ نحو عَوْرَ وصِيدَ ففاعله أيضاً لا يُعَلُّ كعَاوِرٍ وصَايِدٍ بالياء؛ لأنه تابعه.

٦ اعلم أنه قيل: نقت الياء التي للهمزة في هذا الباب بنقطتين خطأ، وخطئ الحريري^(١) بنقطه قوله: «ونائل يديه فاض». وحكي^(٢) أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب قايل منقوط بنقطتين، فقال له أبو علي: هذا خط من؟ فقال: خطي، فالتفت إلى صاحبه كالمغضب به، وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته.

٩ ● قوله: «ونحو شاك...» إلى آخره.

١٢ شاك الرجل يشاك شوكاً: إذا ظهرت شوكة وحدته، واسم الفاعل منه يجيء على شائك كما هو الأصل، وعلى القلب يجعل العين موضع اللام نحو شاكٍ جارياً مجرى قاضٍ. تقول: هذا شاكٍ، ومررت بشاكٍ، ورأيت شاكياً، فهو فاعلٌ على هذا، وعلى حذف العين يكون فالاً، ويجري مجرى مالٍ، والوجهان الأخيران على الشذوذ، وقالوا أيضاً من قولهم: لاثَ العمامة على رأسه يلوثُ لوثاً: لاثٌ مُجرى مجرى قاضٍ، ولاثٌ مُجرى مجرى مالٍ؛ أعني في الإعراب.

١٥ اعلم أن قول الزمخشري في هذا النحو مضطرب. قال في الكشف^(٣): «هارٌ - وهو الهائرُ - وزنه فَعِيلٌ؛ أي: بكسر العين قُصر عن فاعل كخَلِيفٍ عن خالفٍ، ونظيره شاكٌ وصاتٌ في شائك وصاتت، وألفه ليست بألف فاعل؛ بل هي عينه، وأصله: هَوْرٌ وشَوْكٌ وصَوْتٌ»، وخالف هذا القول في التصغير في المفصل^(٤) حيث أورد هاراً فيما حذف منه حرف أصلي لا يرد لإمكان التصغير بدونه، وفي إعلال العين حيث قال^(٤): «وربما حذف - أي العين - كقولك: شاكٌ».

● قوله: «وفي نحو جاء قولان».

٢١ وقد ذكرنا في أول الكتاب^(٥).

(١) وذلك في الرسالة الرقطاء، وهي في المقامة السادسة والعشرين من مقاماته. انظر ص(٢٦٥) من المقامات،

وشرح الجاربردي وحاشية ابن جماعة عليه (٢٨٦).

(٢) انظر شرح الجاربردي وحاشية ابن جماعة عليه (٢٨٦).

(٣) الكشف (٢/٢١٥).

(٤) المفصل (٢٠٣، ٣٧٨).

(٥) انظر ص(٢٦، ٤٤٦) من هذا الكتاب.

● قوله: «وفي أوائل».

أي: تقلبان همزة في قائم وفي أوائل وبوائع مما وقعتا فيه بعد ألف باب مساجد وقبلهما واو أو ياء، وذلك أربعة أقسام^(١):

ألف مكنتفة بواوين كأوائل. الأصل: أوائلُ جمع أوّل.

مكنتفة بياءين كخياثر جمع خيّر على فيعل.

مكنتفة بياء وواو كسيائق جمع سيقّة، وهو ما استاقه العدو من الدواب.

بالعكس كبوائع جمع فوّعلّة من البيع، وإنما قدروا هذه المفردة، وإن صلّح لكونه جمعاً لبائعة رفعاً لوهم من يقول هذا القلب مستفاداً من مفردها؛ أعني بائعة.

أما علة القلب فهو أنه لما كان الألف بين حرفي العلة في أقصى الجموع، وكان ما بعد الألف ما قبل الطرف الأخير الذي هو محل التغيير، قلبت همزة؛ ليرتفع بعض الثقل. وقيل: قلبت ألفاً، ثم همزة، كما قالوا في قائل.

وأما الشرط فهو أن يكون أحد الحرفين اللذين اكتنفا ألف الجمع ما قبل الحرف الأخير؛ إذ لو لم يكن كذلك لم يقلب، كقولك: عواوير جمع عوارٍ، وهو وجع العين، وطواويس جمع طاووس، ١٥٦ وذلك لأن الياء الساكنة لسكونها دفعت الثقل، فلم يحتج إلى القلب، أو لأن الواقعة بعد الألف بُعدت عن الطرف الأخير، والتغيير حقّه، ثم حق ما يليه. ولا يُعَدُّ أن يقال: لم تقلب لانتفاء شبه الألفِ بألف فاعل بسكون الياء.

فإن قلت: هذا الشبه لو كان علة القلب لقلبت في معايش على الفصيح.

قلت: هذا الشبه جزء العلة، والاكنتاف المذكور جزؤها أيضاً، وانتفاء الجزء تنتفي العلة.

اعلم^(٢) أن هذا رأي الخليل وسيبويه. أما الأخفش فلا يهمز إلا في الواوين، وحثه السماع قولهم: ضياون: جمع ضيُون، وهو السُّنورُ الذكر، والقياس هو أن ثقل الواوين أشد.

أجاب الأصحاب عن السَّماعِ بأن ضياون شاذ، وأن المازني^(٣) سأل الأصمعي عن عيل كيف تكسره العرب فقال: عيائل بالهمز، وعن القياس بأنهم حملوا الاكنتاف بالياءين والاكنتاف بالياء

(١) انظر الجاربردي (٢٨٨).

(٢) انظر الكساب (٤/٣٥٧، ٣٦٩-٣٧١)، والمقتضب (١/٢٦٠-٢٦٥)، والأصول (٣/٣٩٦-٣٩٨)، والنصف (٢/٤٣-٥٠)، والمتع (١/٣٣٧-٣٤١).

والواو على الاكتنافِ بالواوين، وكما لم يفرقوا بين الياء والواو في كساءٍ وقَباءٍ حيث قلبوهما همزة؛ لكونهما متطرفتين بعد ألف زائدة، فكذا ههنا.

٣ وأورد على العلة بأن الاكتناف لو كان موجبا للقلب لقلب في عَواورٍ اتفاقاً، وعلى الشرط بأنه لو كان انتفاء سكون الياء شرطاً للقلب لما قلب في عيائل، وكلا اللازمين باطل.

٦ أجاب بأن عَواورٍ مخففٍ من عواوير؛ لأنه جمع عَوَارٍ، وقياس الجمع ثبوت الياء كخفائش في خفَّاشٍ، وقد تقدم، فالشرط منتفٍ لوجود الياء الساكنة تقديراً، وأنَّ عيائل أصله عيائلٌ، كما مر، والياء ناشئة من إشباع الكسر، فالشرط حاصل لانتفاء سكون الياء في الأصل. قال الشاعر^(١):

وكحلَّ العينين بالعواور

٩ أراد أن الزمان كحلَّ عينه بالعلل. وقال آخر^(٢):

فيها عيائلٌ أسودٌ ونُمرٌ

١٢ أي: في المفازة. في الصحاح^(٣): عيائلُ الرجل: من يَعُولُهُ، وواحدُه عَيْلٌ، والجمع عَيَائِلٌ، مثل جَيْدٍ وجِيادٍ وجِيَائِدٍ، وأعال: إذا كثر عياله، فهو مُعَيْلٌ.

● قوله: «ولم يفعلوه...» إلى آخره.

١٥ أي: لم يقلبوا في صورة انتفاء الاكتناف لعدم العلة، وذلك كما في مقاومٍ ومعايش: جمع مقامةٍ ومعيشةٍ.

١٨ واستدل^(٤) على أنه للفرق بين ما حرف العلة فيه أصلية وبين ما هي فيه زائدة، كرسائلٍ وعجائزٍ وصحائفٍ، ووافقه الشارحون^(٤)، ولك أن تقول: الاكتناف إما أن يكون علة في الصورة الأولى، فيجب أن لا يقلب في هذه لعدم العلة، أو لا، فيجب أن لا يقلب في الصورة الأولى، فالفرق المذكور غير محتاج إليه.

(١) الشاهد لجندل بن منثى الطهوي في التصريح (٢/ ٣٦٩)، وشرح شواهد الشافية (٣٧٤)، وهو للعجاج في الخصائص (٣/ ٣٢٦). وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الكتاب (٤/ ٣٧٠)، والخصائص (١/ ١٩٥ و٣/ ١٦٤)، والنصف (٢/ ٤٩ و٣/ ٥٠)، والإنصاف (٢/ ٧٨٥).

(٢) الشاهد لحكيم بن مُعِيَّة الرُّبَعي التميمي في شرح أبيات سيويه لابن السرياني (٢/ ٣٩٦)، وفرحة الأديب (١٥٣-١٥٤)، واللسان (نم)، وشرح شواهد الشافية (٣٧٦-٣٨١)، وهو بلا نسبة في الكتاب (٣/ ٥٧٤)، والمقتضب (٢/ ٢٠١)، والأصول (٢/ ٤٣١)، ونكت الشتري (٢/ ٩٩٧).

(٣) الصحاح (عيل).

(٤) يريد المصنف في المتن وفي شرحه (٦٦/أ)، وانظر شرح ركن الدين (١١٤)، والجاربردي (٢٨٩).

وجاء الهمز في (١) ﴿معايش﴾ على الشذوذ، وهو ضعيف لم يثبت في القراءات السبع.

بقي قولهم: مصائب في جمع مصيبة بالهمز، والقياس انتفاء القلب؛ إذ لا اكتناف.

● قال: «التزم همزه» .

٣

لأنه كان قياسه التصحيح بأن يقولوا: مُصِيبَاتٌ تَبِيهَاً عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ جَمْعًا لِمَفْعَلَةٍ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَحَرَكَةِ الْعَيْنِ آيَةً حَرَكَةٌ كَانَتْ؛ بَلْ هُوَ جَمْعٌ لِمَفْعَلَةٍ بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ، وَلَمَّا عَدَلُوا عَنِ تَصْحِيحِ

١٥٦ ب

جَمْعِهِ عَدَلُوا عَنِ تَصْحِيحِ حَرْفِهِ، فِي فَلَم يَقُولُوا: مَصَابِيبٌ؛ بَلْ مَصَائِبٌ.

٦

وَتُقَلَّبُ يَاءُ فُعْلَى - اسْمًا - وَأَوَّاءٌ فِي نَحْوِ: طُوبَى، وَكُوسَى، وَلَا تُقَلَّبُ فِي الصِّفَةِ، وَلَكِنْ يُكْسَرُ مَا قَلْبُهَا فَتَسْلَمُ الْيَاءُ، نَحْوِ: مِشْيَةٌ حَيْكَى، وَ﴿قِسْمَةٌ ضَيْزَى﴾، وَكَذَلِكَ بَابُ يَبِضٍ، وَاخْتَلَفَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، فَقَالَ سِيبَوَيْهِ: الْقِيَاسُ الثَّانِي، فَنَحْوُ مَضُوفَةٍ شَاذٌ عِنْدَهُ، وَنَحْوُ: مَعِيشَةٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعَلَةٌ وَمَفْعَلَةٌ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: الْقِيَاسُ الْأَوَّلُ، فَمَضُوفَةٌ قِيَاسٌ عِنْدَهُ، وَمَعِيشَةٌ: مَفْعَلَةٌ، وَإِلَّا لَزِمَ مَعُوشَةٌ، وَعَلَيْهِمَا لَوْ بُنِيَ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلُ تَرْبُتٌ لَقِيلَ: تَبِيعٌ وَتَبُوعٌ. (الشافية: ١٠٠-١٠١).

٩

● قوله: «وتُقلَّبُ ياءُ فُعْلَى».

١٢

هذا باب آخر من القلب، وهو قلب إحداهما أخرى، وقدّم قلب الياء وأوَّاء، والقياسُ تقديم العكس، كما قدم قلبهما ألفًا على قلبهما همزة. يقول: فُعْلَى إِنْ كَانَتْ اسْمًا تُقَلَّبُ يَأْوُهُ وَأَوَّاءٌ، نَحْوِ: طُوبَى لِشَجَرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَطُوبَى لَكَ أَيُّ طَيْبِ الْعَيْشِ لَكَ، وَكُوسَى مِنَ الْكَيْسِ، وَكَانَ أَصْلُهُمَا الْوَصْفُ؛ لَكُهُمَا جَارِيَانٌ يَجْرِي الْاسْمُ؛ إِذْ لَا يَكُونَانِ وَصْفَيْنِ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

١٥

وَإِنْ كَانَتْ صِفَةً تُقَلَّبُ ضَمَّتْهَا كَسْرَةٌ لِتَسْلَمَ الْيَاءُ، نَحْوِ: مِشْيَةٌ حَيْكَى مِنْ حَاكِ الرَّجُلِ: إِذَا حَرَكَ

مَنْكَبِيهِ فِي الْمَشْيِ، وَقِسْمَةٌ ضَيْزَى: أَيُّ جَائِرَةٍ مِنْ ضَاوٍ: إِذَا جَارَ.

١٨

وَأَعْلَى فِي الْقَبِيلَيْنِ هَكَذَا لِلْفَرْقِ بَيْنِ الْاسْمِ وَالصِّفَةِ، وَلَمْ يَعْكَسُوا الْعَمَلَ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ أَخْفَى، فَيَحْتَمِلُ مَا لَا تَحْتَمِلُهُ الصِّفَةُ.

(١) الأعراف: من الآية ١٠، والحجر: من الآية ٢٠. قرأ الجمهور بالياء، وقرأ الأعرج، وزيد بن علي، والأعمش، وخارجة عن نافع، وابن عامر في رواية: (معايش) بالهمز. قال أبو حيان: «وليس بالقياس؛ لكنهم رووه وهم نقات فوجب قبوله، وشذ هذا الهمز كما شذ في منائر جمع منارة، وأصلها: منورة، وفي مصائب جمع مصيبة، وأصلها: مُصَوِّبَةٌ، وكان القياس: مناور، ومصاوب، وقد قالوا: مصاوب على الأصل، كما قالوا في جمع مقامة: مقاروم، ومعونة: معاون». انظر البحر المحيط (٤/ ٢٧١)، ومعاني الفراء (١/ ٣٧٣-٣٧٤)، والنصف (١/ ٣٠٧-٣٠٨)، والسبعة (٢٧٨) وشواذ ابن خالويه (٤٨).

- فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون فعلى بالكسر في الصفة ليندفع العدول من حركة إلى أخرى.
قلنا: لأن فعلى بالكسر لم يوجد في الصفات إلا عِزْهُي^(١) للذي لا يطرب للهو، وأما فعلى بالضم فلا يخفى كثرته. ٣
- وقال شارح^(٢): ذكر في الصحاح أن كُوسى مؤنث الأَكْيس الذي هو أفعل التفضيل، وهو مخالف لقول المصنف.
- وأقول: لا مخالفة؛ لأن المذكور في الصحاح إشارة إلى كون الأصل كذا، وما ذكره المصنف إشارة إلى الاسم الحالية، بعد كون وصفته مهجورة، كما عرفت. ٦
- وقال أيضاً^(٣): ضِيْزَى احتمل أن يكون مخفف ضِيْزَى بالهمز؛ فعلى بالكسر من ضأزه بالهمز بمعنى ضأزه. ٩
- وأقول: لو قيل بذلك لزم الحمل على النادر، وهو عِزْهُي، مع وجود الكثير.
- «وكذلك باب بِيْضٍ».
- أي: تقلب ضمته أيضاً كسرة، وبِيْضٌ: فُعْلٌ بالضم والسكون؛ لأنه جمع الأبيض كالحمر في الأحمر، فقلبت لتسلم الياء؛ إذ لو لم تقلب انقلبت الياء واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، وهو العدول من الأخف إلى الأثقل، لا سيما في الجمع المستقل بالنسبة إلى المفرد. ١٢
- قوله: «واختلِفَ».
- أي: اختلف في غير باب فعلى وفعل في الياء الواقعة عيناً ساكنة المضموم ما قبلها. ذهب سيويه إلى قلب الضمة كسرة لتسلم الياء؛ لأن هذا العمل أكثر في الإعلال، أو لأن قلب حركة إلى أخرى أقلُّ تغييراً من قلب الحرف. وأورد عليه قوله^(٤): ١٨

(١) مذهب سيويه والقراء أنه ليس في الكلام فعلى بكسر الفاء وصفاً، وأثبت الأَخْفَش وأبو زيد وأبو حاتم، وقالوا على ذلك: عِزْهُي، وضيْزَى، وكيصَى للرجل ينزل وحده. انظر الكتاب (٤/٢٥٥، ٣٦٤)، ومعاني القراء (٣/٩٩)، والتسهيل (٢٩٤)، والمساعد (٤/٤٠-٤١).

(٢) هو ركن الدين (١١٤)، وانظر الصحاح (كيس).

(٣) شرح ركن الدين (١١٤)، وهو في ذلك ناقل عن ابن الناظم في بغية الطالب (١٩٨).

(٤) الشاهد لأبي حنبل بن مرة الهذلي في شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري (٢/٣٥٨)، والمعاني الكبير

(٧٠٠، ١١١٩)، والتخمير (٤/٣٩٦)، والصحاح (ضيف، نصف)، واللسان (نصف)، وشرح شواهد

الشافية (٣٨٣)، والعيني (٤/٥٨٨). وانظر هذه المسألة في الكتاب (٤/٣٤٩)، والمقتضب (١/٢٣٨-٢٣٩

، والنصف (١/٢٩٦-٣٠١).

وكنتُ إذا جاري دعا لمُضَوِّفَةٍ أُشْمِرُ حتى ينصفَ الساق مئزري

وموضع الاستشهاد مضوفة؛ إذ كانت مَضِيفَةٌ بضم الياء؛ لأنها من ضافه الهم: أي نزل به، ومعناها الأمر الذي يُشْفَقُ منه، وقد قلبت ياءها واواً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، لا الضمة كسرة.

أجاب سيبويه بأنه شاذ لا يقاس عليه، وروي لمَضِيفَةٍ ولمضافة أيضاً.

وذهب الأخفش إلى قلب الياء واواً؛ للبيت، وللقياس على قولهم: طُوبى وكُوسى.

والجواب عن البيت حمّله على الشذوذ، وعن القياس الفرق بأن القلب في كُوسى إنما كان ليفرقوا بين الاسم والصفة، فحيث لا يُرادُ الفرق لا يجوز قلبُ الياء واواً.

ونحو معيشة يجوز أن يكون مَفْعَلَةٌ بالضم عند سيبويه؛ لأن الضمة تنقلب كسرة، بخلاف ١٥٧

الأخفش؛ إذ مذهبه أنه لو كان بالضم كان مَعْوَشَةٌ، فإن الياء تنقلب واواً. وشأن كسرها عندهما سواء.

وعلى مذهب سيبويه إذا بني مثل تُرْتَبُ بضم التاءين من البيع قيل: تُبَيْعُ بقلب ضمة الياء

كسرة، وعند الأخفش قيل: تُبَوِّعُ بقلب الياء واواً.

وتُقلِبُ الواو المكسور ما قبلها في المصادر ياء، نحو: قِيَامًا، وَعِيَادًا، وَقِيَمًا؛ لإعلال أفعالها، وحالٍ جَوَلاً كَالْقَوْدِ، بخلاف مَصْدَرٍ نحو لاوَدَ، وفي نحو: جِيَادٍ، وَدِيَارٍ، وَرِيَّاحٍ، وَدِيمٍ؛ لإعلال المفرد، وشذَّ طِيَالٌ، وصحَّ رِوَاءٌ جمع رِيَّانٍ؛ كراهة إعلالين، ونوَاءٌ جمع نَاوٍ، وفي نحو: رِيَّاضٍ، وَثِيَابٍ؛ لسكونها في الواحد مع الألف بعدها بخلاف عِوَادَةٍ، وَكِرْوَزَةٍ، وأما ثَبِيرَةٌ فشاذ.

(الشافية: ١٠١).

● قوله: «وتُقلِبُ».

أي: الواو المكسور ما قبلها ياء في المصادر التي أُعْلَتْ أفعالها، وذلك لاقتضاء إعلال أفعالها

إعلالها، واقتضاء كسر ما قبلها القلب المخصوص، نحو: قام قِيَامًا وَقِيَمًا، وعاد عِيَادًا، والأصل:

قِوَامٌ، وقولهم: حالٌ حَوَلاً شاذٌّ، والقياس حِيَالًا، كَالْقَوْدِ والقياس القادُّ، فأما إذا لم تكن أفعالها معلَّة فلا تَعْلٌ، نحو: لاوَدَ لِيوَادًا، وقاوم قِوَامًا. قال تعالى^(١): ﴿الَّذِينَ يَتَسَلَّمُونَ مِنْكُمْ لِيُؤَاذِنُوا﴾.

وكذا تقلب الواو ياء في الجمع المَعْلُ مفردُه؛ لكونه تابعاً له، وذلك نحو: جِيَادٍ مفردُه جِيَدٌ. كان

جِيَوْدًا، اجتمع الواو والياء، والأولى ساكنة، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت، فأصل جِيَادٍ: جِوَادٌ.

(١) النور: من الآية ٦٣.

- وذيَّارٌ: مفردة دار، أصله: دَوَّرَ، قلبت ألفًا للتحرك والانفتاح، فالأصل: دِوار.
- ورِيَّاح: مفردة رِيح من الرِّوْح. كان: رِوْحًا، انقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فالأصل: رِوَّاح. ٣
- وتَيَّرَ: مفردة تارة؛ أي: مرَّة. كان تَوَّرَةً، قلبت للتحرك والانفتاح، فالأصل: تَوَّرَ، وهو من التَّوَرِ، وهو الرسول بين القوم. ذكره أبو البقاء^(١). في الصحاح^(٢) إنه من الياء. والاستدلال بقولهم: الناس يتتاورون كما فعله شارح^(٣) ضعيف؛ لجواز أن يكون التتاور مأخوذًا عند من ظنَّ أنها واوية. ٦
- وذيِّمٌ: مفردة دِيْمَة، وهي المطر الذي يدوم يومًا بليته من الدَّوام. كان دِوْمَةً، فقلبت لسكونها وانكسار ما قبلها، فالأصل: دِوِّمٌ.
- وأورد على ما ذكره قولهم: طِيَّالٌ، فإن مفردة طويل، وهو غير مُعَلِّ. ٩
- فأجاب بأنه شاذ من جهة القياس، وهو ظاهر، ومن جهة الاستعمال أيضًا؛ لأن الأكثر: طِوَالٌ. قال الشاعر^(٤):
- تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طِيَّالُهَا ١٢
- والقماءة: الحقارة.
- وقولهم: رِوَاءٌ: جمع رِيان، وكان القياس: رِيَاءٌ لإعلال مفرده.
- أجاب بأن الأصل: رِوَايٌ، فأعلت اللام، فلو أعلت العين أيضًا لزم إعلالان، ولم يعكسوا لأن الإعلال باللام أولى. ١٥
- وأما قولهم: نِوَاءَةٌ: في جمع ناو، وهو السمين من الإبل فعلى القياس للتصحيح في المفرد.
- قوله: «وفي نحو رِيَّاضٍ». ١٨

(١) فيما نقله الجاربردي (٢٩٢).

(٢) الصحاح (تبر).

(٣) هو الجاربردي (٢٩٢).

(٤) الشاهد لأنيف بن زَبَّان النهشلي الطائي في شرح شواهد الشافية (٣٨٥)، والحماسة البصرية (٣٥ / ١)، ولأنال ابن عبدة بن الطيب في الخزانة (٤ / ١٤٦)، وهو لأعرابي من بني أسد وقد تمثَّل به توبة بن المضرَّس الأسدي في الكامل (١ / ٥٥). وررواية القاضي في المقصور والممدود (٢٣٦): طولها، بالواو، ولا شاهد على هذه الرواية. وانظر التخمير (٤ / ٤٠٦) حاشية المحقق.

أي: تقلب الواو المكسور ما قبلها ياءً في نحو جيايد، وفي نحو رياض، والمراد به ما يكون مفردة ساكن العين، كروضٍ وثوبٍ، ويكون بعدها في الجمع ألف كرياض وثياب، ولا يخفى أن الأصل: رِواضٌ، وثِوابٌ. قال: لأن سكونها في المفرد منزّل منزلة الإعلال مع ضميمة وقوع الألف بعدها؛ إذ مع الألف يطول النطق بالواو فيكون مستقلاً، فإن لم يكن فلا قلب، كقولهم: عِوَدَةٌ في جمع العِوَدِ، وكِوَزَةٌ في جمع الكِوَزِ، وذلك لانتفاء الألف. والعِوَدُ: المسن من الإبل.

وأورد على المذكور قولهم: ﴿يَبْرَةٌ في جمع ثورٍ؛ إذ لا ألف، وقد قلبت، والقياس: ثِوْرَةٌ. ١٥٧ ب

وأجاب بأنه شاذ. وعن الميرد^(١): إنما قالوا: [ثِوْرَةٌ]^(٢) في جمع ثور للحيوان المخصوص لحملهم على ثيران في جمعه أيضاً، بخلاف ثور للأقط فإنهم قالوا: ثِوْرَةٌ؛ إذ لم يكن له محمول عليه.

وتقلب الواو عيناً، أو لاماً، أو غيرهما، إذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق ياءً، وتُدغم ويُكسر ما قبلها إن كان ضمّةً، كسَيْدٍ، وأَيَّامٍ، ودِيَّارٍ، وقِيَّامٍ، وقِيَّومٍ، ودَلِيَّةٍ، وطَيْمٍ ومَرْمِيٍّ ومُسْلِمِيٍّ رفعاً، وجاء لُيٌّ في جمع آلِوِيٍّ، بالكسر والضمِّ، وأما ضَيَّوْنٌ، وحيَوَةٌ، ونَهْوٌ فشاذٌ، وقوله:

فما أَرَقَ النِّيامَ إلا سَلامُها

أشدُّ. (الشافية: ١٠٢).

● قوله: «وتقلب».

هذا باب آخر في الإعلال مطرد في العين واللام وغيرهما. هذا هو ما يقول النحاة: الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء. والواو والياء وإن تباعد خرجاهما لكنهما جاريتان مجرى التماثلين من حيث إن إحداهما تقلب إلى الأخرى، وأن المد أمر جامع بينهما، وكذا الاعتلال.

أما قلب الواو ياء سواء وقعت أولى أو ثانية، فلأن الياءين أخفّ، وأما كون السابق منهما ساكناً فلإدغام؛ لتوقفه على هذه الهيئة. وذكر لهذا العمل أمثلة.

منها قولهم: سَيْدٌ. كان: سَيِّوْدًا بكسر العين عند المحققين البصريين^(٣) أصلاً وحالاً، وذهب

(١) انظر المنصف (١/٣٤٦)، والمتع (٢/٤٧٢).

(٢) زيادة يقتضيتها السياق، وهي عن المنصف والمتع.

(٣) انظر المذهب فيه في الكتاب (٤/٣٦٥)، والمنصف (٢/١٥-١٨)، والإنصاف (٢/٧٩٥-٨٠٤ المسألة ١١٥)،

والمتع (٢/٤٩٨-٥٠٢)، وائتلاف النصر (٨٤).

البغادرة إلى أنه كان فَعِيلٌ بالفتح كضَيْعِمٍ وصَيْرَفٍ؛ لفقدان الكسر في أمثله في الصحيح، فقلبت
 الفتحة كسرة، وهو ضعيف؛ إذ قد يكون للمعتل من البناء ما لا يكون للصحيح كفَعَلَةٍ في جمع
 ٣ فاعل، نحو: قضاة في قاض. قال سيويه^(١): «لم يكن فَعِيلٌ في غير المعتل؛ لأنهم قد يختصون المعتل
 بالبناء لا يختصون به غيره؛ ألا تراهم قالوا: كَيْنُونَةٌ» وقال^(١): «أصلها فيعلولة، وليس في غير المعتل
 فَعِيلُولٌ»، وهو^(١) على أنهم حذفوا العين من مثل مَيْتٍ وهَيْتٍ، وكذا من كَيْنُونَةٍ فتكون زنتهما قَيْلًا،
 ٦ وفَيْلُولَةً. وكان كينونة: كَيْنُونَةٌ.

ومنها: أَيَّامٌ، ودَيَّارٌ، وقِيَّامٌ. الأصل: أَيَّامٌ: أفعالٌ من اليوم، ودَيَّارٌ، وقِيَّامٌ: فِعَالٌ من دار
 وقام، وليس واحد منهما بفعَالٍ؛ إذ لو كان إياه لكان قَوَّامًا ودَوَّارًا.

٩ ومنها: قَيُّومٌ، وكان: قَيُّوْمٌ على فَيْعُولٍ من قام، لا على فَعُولٍ؛ إذ لو كانه كان قَوُّومًا. والقِيَّامُ
 والقَيُّومُ هو الله.

ومنها: دَلِيَّةٌ: تصغير دَلْوٍ كان: دَلِيْوَةٌ.

١٢ ومنها: طَيٌّ، وكان طَوِيٌّ؛ لأنه مصدر طوى.

ومنها مَرْمِيٌّ، وظاهر أن الأصل: مَرْمُويٌّ: مَفْعُولُ الرمي.

ومنها مُسْلِمِيٌّ رفعا؛ إذ كان: مُسْلِمُونِيٌّ، حذف التون للإضافة، بقي: مُسْلِمُونِيٌّ.

١٥ ومنها: لِيٌّ في جمع أَلْوَى، بالضم والكسر، وقد مر^(٢)، وكان: لُوِيٌّ، على فَعْلٍ؛ لأنه جمع أفعِل.

● قوله: «ويُكسر ما قبلها إن كان ضمةً».

أمرٌ وجوبي إلا في صورة لِيٍّ جمع أَلْوَى، وعلته أنه لو لم يكسر في مَرْمِيٍّ ومُسْلِمِيٍّ لزم الدور؛
 ١٨ لأن الياء الساكنة المضموم ما قبلها تنقلب واوًا، كما هو مذهب الأخفش، ولو انقلبت كان مرموي
 ومسلموي، وكان في الأول هكذا، وكان القياس في لِيٍّ أن يكون الكسر واجبا؛ للعلّة المذكورة،
 وللقياس على بِيضٍ المتفق على قلبه، ولكنه لم يلتزم فيه للحرص على بيان فَعْلٍ بالضم، ولكونه بناءً
 ٢١ حقيقيا، بخلاف مَرْمِيٍّ، وهذا غاية ما ظهر لي فيه من التعليل.

وقال شارح^(٣): «لي بالضم على الأصل»، فإن كان المراد بالأصل فَعْلٌ بالضم، فهو معلوم لكل

(١) الكتاب (٤/ ٣٦٥-٣٦٦).

(٢) انظر ص (٤٨٠) من هذا الكتاب.

(٣) هو الجاربردي (٢٩٤).

واحد، وإن كان المراد به أصل اقتضاء الإعلال في غير سديد؛ لما عرفت. ١١٥٨

اعلم أن في هذا الإطلاق نظراً، وكان الأولى أن يستثنى صورةً مثل: بُويعَ، وتُبويِعَ؛ لأن القلب والإدغام فيه ممتنعان، كما فعله الزمخشري في المفصل^(١)، وفيما ذكرناه أولاً من قول النحاة أيضاً هذا النظر. ٣

وقال الشارحون اعتذاراً عن هذا^(٢): «لم يدغم في سُويِرَ وتُبويِعَ؛ لأن الواو فيها بدل من الألف، والألف لا تدغم في شيء، فكذلك الحرف الذي هو بدل عنها»، وهو فاسد؛ لأن ألف كتاب تنقلب واواً^(٣) في التصغير، فتدغم الياء فيها، ولو كان بدل الألف غير جائز إدغامه لما جاز أن يكون مدغماً فيه. ٦

وأورد على ما ذكره بعض ما القياس فيه القلب والإدغام؛ لكنهم لم يقبلوا ولم يدغموا.

فأجاب بأنه شاذٌ، وهو قولهم: ضَيَّوْنَ للسُّنَّورِ البريِّ، وحيوة اسم رجل، والقياس: ضَيَّنَّ، وحيَّةٌ، ونهَوٌّ لأنه فَعُولٌ [بالفتح]^(٤) من النهي للمبالغة، والأصل: نهَوِيٌّ، والقياس: نهَيٌّ بالقلب والإدغام وكسر الهاء لسلامة الياء، وقيل: وكسر النون للإتباع. ٩

وكذا ذكر بعض ما القياس فيه عدم القلب والإدغام، وقد قلبوا وأدغموا، وهو قولهم: صَيِّمٌ، وقَيِّمٌ؛ إذ القياس: صُوِّمٌ، وقَوِّمٌ؛ إذ هو فَعَّلَ جمع صائم وقائم، ولا اجتماع فيه للواو والياء. ١٢

فأجاب بأنه شاذٌ، وقوله^(٥):

ألا طرقتنا مية ابنة منذر
فما أرق النيامَ إلا سلامها

أشدُّ من قولهم: صَيِّمٌ وقَيِّمٌ، والقياس: النُوَّامُ، وإنما كان أشدُّ؛ لأن الواوين في صُوِّمٍ لما كانتا قبل الطرف الأخير ناسبهما التغيير؛ إذ هو فيما يلي الآخر أقرب، بخلاف النُوَّامِ؛ لأنهما بُعدتا عن الطرف بسبب الألف. ١٥

ولا يبيِّد أن يقال: قُلبتا ههنا لاجتماع ثلاثٍ من حروف العلة، وكان الواوان أثقلَ، فهذا هو المحوِّز، وعلى هذا لا يكون أشدُّ. ١٨

(١) انظر المفصل (٢٨٣).

(٢) انظر شرح ركن الدين (١١٨)، والجاربردي (٢٩٤).

(٣) الأصل: (ياء).

(٤) ساقط من الأصل.

(٥) الشاهد لذي الرمة في المنصف (٥ / ٢)، وشرح المنصف لابن يعيش (٩٣ / ١٠)، وشرح شواهد الشافية (٣٨٢)، وهو في التصريح (٣٨٢ / ٢) لأبي النجم الأعرابي، وأنشده ابن الأعرابي لأبي الغمر الكلابي، ونسبه غير واحد له، وحزم بذلك العيني، وقال البغدادي في شرح الشواهد: وهو خلاف الصواب.

وتُسكَّان وتُنقل حركتهما في نحو يَقُومُ، وَيَبِيعُ؛ لِلْبَيْعِ بِبَابِ يَخَافُ، وَمَفْعَلٌ، وَمَفْعُولٌ كَذَلِكَ،
 ومفعولٌ كذلك، نحو: مَقُولٌ، وَمَبِيعٌ، والمخدوف عند سيبويه وأو مَفْعُولٌ، وعند الأَخْفَشِ العَيْنُ،
 وانقلبت وار مَفْعُولٌ عنده ياءٌ للكسرة، فخالفا أصليهما، وشذَّ مَشِينٌ، ومَهُوبٌ، وكثر نحو
 مَبِيعٌ، وقلَّ نحو: مَصُونٌ، وإعلال نحو تَلَوْنٌ، وَيَسْتَحْيِي قَلِيلٌ. (الشافية: ١٠٢-١٠٣).

● قوله: «وتُسكَّان».

قد مضى باب القلب، فهذا باب الإسكان وتُنقل الحركة، وقد تقدم الكلام فيه.

● وقوله: «للبيعه بباب يخاف».

لا حاجة إليه؛ لأن علة الإسكان حركة حرف العلة مع سكون الحرف الصحيح السابقها،
 وهذه في كلِّه من يقوم ويبيع ويخاف على السواء. بقي أن الفتحة المنتقلة إلى الفاء في نحو يخاف
 ويهاب مع السكون الدخيل فيهما اقتضى^(١) قلبهما ألفاً إجراءً للسكون الدخيل بجرى الحركة، كما
 مر مراراً، بخلاف المثالين الأولين؛ إذ لا فتح فيهما.

● قوله: «ومَفْعَلٌ ومَفْعُولٌ».

أي: بالضم والكسر كذلك، وذلك نحو مَعُونٌ، ومَبِيتٌ؛ إذ الأصل: مَعُونٌ بضم الواو، ومَبِيتٌ
 بكسر الياء، فنقلت حركتهما إلى ما قبلهما، فهذا هو الإعلال الإسكاني المجرد.

● قوله: «ونحو مَقُولٌ».

أي: وتُسكَّان وتُنقل حركتهما في نحو مَقُولٌ ومَبِيعٌ مفعول القول والبيع، والأصل: مَقُولٌ، ومَبِيعٌ،
 فلما سكتا ونقلت حركتهما إلى ما قبلهما اجتمع ساكنان، هما وواو مفعولٍ، فحذف أحد الساكنين.

واختلف^(٢) في المخدوف هل هو الزائد أم العين؟ ذهب سيبويه إلى الأول،^(٣) والأخفش إلى الثاني. ١٥٨ ب
 من الكتاب^(٣): تقول مَزُورٌ، وإنما كان الأصل: مَزُورٌ، فأسكنت الواو الأولى التي في موضع العين كما

(١) ك: (اقتضاء).

(٢) توسع التصريفيون في مناقشة هذه المسألة الخلافية. وانظرها مفصلة مطوّلة في أمالي ابن الشجري (١/٣١٤-
 ٣٢٢)، والمنصف (١/٢٨٧-٢٩١)، وشرح اللوكي (٣٥١-٣٥٥)، والمنعم (٢/٤٥٤-٤٦٠)، وبغية
 الطالب (٢٠١-٢١٠). وقد صنف ابن جني كتاباً برأه في هذه المسألة سماه: المتقضب في اسم المفعول من
 الثلاثي المعتل العين، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور مازن المبارك، فانظرها فيه.

(٣) الكتاب (٤/٣٤٨).

- ٣ سكنوها في يُفَعِّلُ^(١) وفَعِّلَ، وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان، وتقول في اليائي: مَبِيعٌ وَمَهِيَّبٌ، أسكنت العين وأذهبت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان، وجعلت الفاء تابعة للياء في موضع العين حيث أسكنتها كما جعلتها تابعة في بِيضٍ، وكان ذلك أخفَّ عليهم من الواو والضمة. هذا كلام سيويوه.
- ٦ استدل الأخفش على مذهبه بأن الأصل في الساكنين أن يحذف الأول، إن كان حرف مدّ، كما فعلوا ذلك في قَمٌ وِبِعٌ، وإذا كان كذلك كان المحذوف العين.
- ٦ • وقال المصنف: «فخالفا - أي سيويوه والأخفش - أصليهما».
- أما مخالفة سيويوه فهو أنه كان القياس عنده في الساكنين المتتقين أن يحذف أولهما، وههنا قد حذف الثاني.
- ٩ وأجيب^(٢) بمنع الإطلاق؛ لأن حذف الأول مشترط بكونه من كلمة منفصلة، كقولك: رمى القوم، أو بكون الثاني حرفاً صحيحاً، نحو: قُلٌ وِبِعٌ، أو دالاً على معنى لو حذف يقوت ذلك المعنى كالمُصْطَفُونِ، فإنه لو حذف الواو فأت معنى الجمعية، وههنا الشرط مفقود؛ إذ لا كلمتين، ولا حرف صحيح، ولا دالّ، كما ذكر، فثبت أن سيويوه لم يخالف أصله.
- ١٢ فإن قلت: انتفاء الدالّ ممنوع؛ لأن الواو تدلّ على المفعول.
- ١٥ قلت: الدالّ على المفعول هو الميم، لا الواو، وسر ذلك أن المفعول جارٍ على يُفَعِّلُ، كما أن الفاعل جارٍ على يُفَعِّلُ، وكما أن الوزن حركةٌ وسكوناً كان بين الفاعل والفعل حاصلًا كان بين المفعول والفعل حاصلًا؛ لكنهم زادوا الواو بعد العين إشباعاً للضمة، أو لكون مَفْعَلٍ بضم العين مما عُدِمَ في كلامهم.
- استدل شارح^(٣) على كون الميم دالة لا الواو باستمرار مجيء الميم في الثلاثيات وغيرها دون الواو. وهو معارض بعدم استمرار ألف الفاعل في غير الثلاثي، وميم الفاعل في الثلاثي.
- ١٨ وأما مخالفة الأخفش أصله فلأنه يقلب الياء الساكنة المضموم ما قبلها واوًا لتسلم الضمة، وههنا قلب الضمة كسرة لتسلم الياء.
- ٢١ وكلاهما راعى أصله بوجه آخر، فسيويوه قلب الضمة كسرة لتسلم الياء، وهذا أصله، والأخفش حذف أول الساكنين؛ إذ القياس حذفه إذا كان مدة، وهذا أصله.

(١) الذي في الكتاب: (في يُفَعِّلُ وفَعِّلَ).

(٢) المحيب ابن الناظم في بغية الطالب (٢٠٨-٢١٠)، وعنه ركن الدين (١١٩)، وعنه الجاربردي (٢٩٦)، وعنهما الشارح هنا.

(٣) هو الجاربردي (٢٩٥).

- ويمكن ترجيح مذهب سيويه بوجهين آخرين.
- أحدهما: أن انقلاب واو المفعول ياءً بعيد، كما أن انقلاب ألف فاعل حالة تكبيره متف.
- فإن قلت: من الجائز أن يكون القلب للإشعار بأن البناء من ذوات الياء. ٣
- قلت: إما أن تدل الواو على المفعول فلا يجوز قلبها؛ لئلا تفوت الدلالة، أو لا فيتعين بالحذف، فإنها زائدة لا لمعنى ضروري.
- الثاني: أن القول بحذف الأول^(١) يستلزم تغييرين: قلب الضمة كسرةً، وقلب الواو ياءً، والقول بحذف الثاني^(٢) يستدعي تغييراً واحداً، وهو قلب الضمة في كسرة، والأقل من التغيير أولى. ٦
١٥٩
- وشد من الضابط مَثْبُوبٌ، والقياس: مَثُوبٌ؛ لأنه من الشَّوْبِ، ومَهْوَبٌ، والقياس: مَهَبٌ؛ لأنه من الهَيْبَةِ. ٩
- وكثر الإتمام في بنات الياء لخفتها، نحو: مبيوع، ومخيوط، ومكيول، ومزيوت، ويوم مغيوم، وأنشد^(٣):
- فكأنها تفاحة مطيوبة ١٢
- وقيل: هو في لغة بني تميم قياس.
- وقلّ الإتمام في بنات الواو، كقولهم: ثوب مصوون، ونقل فرس مقوود، وقول مقوول، ومسك مدووف أي مبلول. قال سيويه^(٤): «لا نعلمهم أتموا في الواوات».
- ١٥
- قوله: «وإعلال نحو تلوا ويستحيي قليل».
- هذا في بعض النسخ مثبت تلوا جمع المذكر من تلوي، وكان في الأصل: تَلَوُوا كضربوا، فاستقلت الضمة على الياء، فتقلب إلى الواو، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، فصار: تَلُوا. قال ١٨
-
- (١) الأصل، ك: (الثاني).
- (٢) الأصل، ك: (الأول).
- (٣) أنشده أبو عمرو رواية عن الأصمعي، ولم أعتز على تمتة له، أو ذكر لقاتله، إلا أن بعضهم ذكر أنه تميمي، وهذا معلوم من (مطيوبة) فالإتمام لغة تميم، وانظر الشاهد في المنصف (١/ ٢٨٦١ / ٣/ ٤٧)، والخصائص (١/ ٢٦١)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٢١)، وشرح الملوكي (٣٥٣)، والمتع (٢/ ٤٦٠)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٣).
- (٤) الكتاب (٤/ ٣٤٨).

تعالى^(١): ﴿وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تَعْرَضُوا﴾.

يقول بعد هذا العمل: نقل حركة الواو إلى اللام ثم حذفها لالتقاء الساكنين قليل؛ لاجتماع إعلالين في كلمة واحدة، وتكون حيثئذ: تَلَّوْا. ٣

وكذا نقل حركة الياء الأولى من يَسْتَحْيِي إلى ما قبلها ثم حذفها لالتقاء الساكنين إلى أن يصير يستحي قليل أيضاً؛ لإعلالين أحدهما هذا، والآخر إسكان الياء الثانية قبل هذا العمل.

وتُحذفان في نحو: قُلْتُ، وَبِعْتُ، وَقُلْنَ، وَبِعْنَ، وَيُكسر الأول إن كانت العين ياءً أو واوًا مكسورة، ويضمُّ في غيره، ولم يفعلوه في لَسْتُ؛ لشبهه بالحرف، ومن ثمَّ سَكَّنوا الياءَ، وفي نحو قُلْ، وبع؛ لأنه عن تَقُولُ، وَتَبِيعُ، وفي الإقامة، والاستقامة. ٦

ويجوز الحذف في نحو: سَيِّدٍ، وَمَيِّتٍ، وَكَيِّنُونَ، وَقِيلُولَةٌ. (الشافية: ١٠٣). ٩

● قوله: «وتُحذفان».

قد ذكرنا أن الحذف غاية العمل، فهذا باب الحذف من الإعلال، وهو على ضربين: ما على الوجوب، وما على الجواز. ١٢

الأول^(٢) في صورة التقاء الساكنين، فمنها: قلت، وبعت، وقُلْنَ، وبعن. كان الأصل: قَوْلْتُ وَيَبِعْتُ، فقلبتا ألفًا، فالتقى ساكنان: الألف المقلوبة واللام، فحذفت الألف، ثم ضُمَّت الفاء في غير باب المكسور العين يائيًا كان أو واويًا، واليائي مطلقًا، وكُسرت فيهما، وذلك قولك: قُلْتُ، وَطَلْتُ، وَبِعْتُ، وَهَيْبْتُ، وَخَيْفْتُ، وقد مر وجه الكسر والضم والخلاف فيه في أول الكتاب^(٣). ١٥

● وقوله: «ولم يفعلوه في لَسْتُ».

جواب سؤال مقدر لأنه قال: «ويكسر الأول إن كانت العين ياءً»، وظاهر أن ليس عينه ياءً، ولم يُكسر أوله في لَسَنَّ إلى لَسْنَا؛ بل ترك مفتوحًا. يقول: لم يفعلوا ذلك لشبهه ليس بالحرف، وكما أنه غير متصرف فيه أرادوا أن يكون شبيهه أيضًا غير متصرف فيه، والإعلالُ تصرف تام، ولذلك سَكَّنوا الياءَ في موضع القلب في غيره، فقالوا: ليس، ولم يقلبوا فلم يقولوا: لاس، كهباب، ولم يصححوا كصَيِّدِ البعير: إذا كان في رأسه داءٌ فيرفعه؛ إذ القلب والصحة في الفعل، وإنما سَكَّنوا كقولك: ليت؛ لتلا يكون له ما للفعل؛ بل يكون له ما للحرف. ٢١

(١) النساء: من الآية ١٣٥.

(٢) الأصل، ك: (الأولى).

(٣) انظر ص (٥٨) من هذا الكتاب.

٣ وهو من المكسور العين؛ لتحقق الإسكان فيه كَعَلِمَ بسكون اللام في عِلِمَ، لا من المفتوحها؛ إذ لا إسكان فيه لخفة الفتح، فلا يقال في ضَرَبَ: ضَرَبَ بالسكون، ولا من المضمومها؛ لعدم مثاله فيه. ويجوز شارح^(١) كونها من المفتوحها خطأ.

فإن قلت: لا يحيص عن الإعلال في لسن إلى لسن.

٦ قلت: لما وجب سكون اللام عند الضمير المذكور توجه الإعلال لالتقاء الساكنين، فلم يكن ١٥٩ ب منه بدّ، فلذلك أعلّوا، وكان عن قلب فتحة الفاء كسرة مندوحة، فلم يقلبوا، وذلك لأنهم لم يريدوا التصرف التام الإعلالي فيه، فكأنهم نقصوا عن إعلاله، والناقص كالمعدوم.

٩ ومنها: قُلْ، وبع؛ لأنهما عن تَقُولُ وتَبِيعُ، حُذفت حرف المضارعة، وأسكن الآخر، فالتقى ساكنان، فحذفت حرف العلة.

وكذلك: نَحَفُ، وهَبَ في: تَخَافُ، وتَهَابُ.

وكذلك المجزوم من الباب، كقولك: لم تَقُلْ، ولم تَبِيعُ، ولم تَخَفْ، ولم تَهَبُ.

١٢ ومنها: الإقامة، والاستقامة، والأصل: إقوامٌ، واستِقْوامٌ، نُقلت حركة حرف العلة إلى ما قبلها، فسكنت سكوناً غير أصلي، وكانت كالمتحرك، وكان ما قبلها منفتحاً، فقلبت ألفاً، فاجتمع ساكنان، فحذفت، فبقي: إقامٌ، واستِقامٌ على: إقالٍ، واستِقالٍ، فَعُوّضَ عن المحذوف التاء، كما مر، فصار: إقامة واستقامة.

١٨ اعلم أن شارحاً^(٢) قال: «هذا على أصل الأخفض في مقول، وأما أصل سيبويه فيقتضي أن تكون المحذوفة هي الثانية». وإيماء الكتاب إلى اعتلاهما. قال^(٣): «فأما الإقامة والاستقامة فإمّا اعتلنا كما اعتلت أفعالهما؛ لأن لزوم الاستفعال والإفعال لا سْتَفْعَلُ وأَفْعَلْ كلزوم يَسْتَفْعِلُ ويُفْعِلُ لهما، ولو كانتا تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرهما لتت» يعني حرف العلة. فإن أراد بعدم التمام سكونها بعد الانقلاب صحّ كلام الشارح، وتكون زنتهما: إِفْعَلَةٌ، وإِسْتَفْعَلَةٌ بسكون العين، وإن أراد به حذفها، وهذا هو الظاهر، كان فيه المذهبان متحدًا.

٢١ وأورد بعض من شرح^(٤) أن هذا الذكر مكرّر. وأجاب بعضهم^(٤) بأنه هنالك لقلب العين ألفاً، وههنا للحذف لالتقاء الساكنين.

(١) هو ركن الدين (١٢٠) موافقة للشارح في شرحه على الشافية (٦٨/أ).

(٢) هو الجاربردي (٢٩٨) موافقة لركن الدين (١٢٠).

(٣) الكتاب (٤/٣٥٤-٣٥٥).

(٤) المراد هو ركن الدين (١٢٠)، والمجيب الجاربردي (٢٩٨).

● قوله: «ويجوز».

٣ قد علمت الوجوب، فهذا هو الجواز. يقول: جائز أن تُحذف العين في نحو سَيِّدٍ وَمَيْتٍ، وقد دريت أنه كان سَيِّودًا، فقلب وأدغم، فإذا حذفت يكون سَيِّدٌ على زنة قِيلِ. وقولهم: طائي مبيني على التزام هذا الحذف؛ ليتأتى قلب يائه المزيدة ألفًا قلبًا ملتزمًا، وقد تقدم الكلام فيه.

٦ قال: ومن صور جواز الحذف قولهم: كَيِّنُونَهُ، وَقِيلُونَهُ، وقد تقدم أنها فِعْلُولَةٌ. وإطلاق الجواز غلط؛ إذ حذف العين لازم، وإنما التزم لكثرة حروف الكلمة وتاء التانيث، وقد جاء الأصل نادرًا. قال^(١):

٩ يا ليت أنا ضمنا سفينةً حتى يعود الوصل كَيِّنُونَهُ

ولولا مجيء الأصل لما حكم بهذا التخفيف الملتزم، وكان القياس الإعلالي أن يقال: قلبت الواو ياء لكثرة الحروف مع تاء التانيث، أو لكثرة الاستعمال، أو لحملها على الياء؛ لأن هذا البناء في اليائي أكثر، أو على الشذوذ، ولا حاجة إلى تكلف طلب النظر في الصحيح، كما ارتكبه الشارحون^(٢) حيث قالوا: ليس في كلامهم فَعْلُولَةٌ إلا نادرًا كصعفوقة، فهو مغيّر يحذف العين، بدليل مجيء الأصل ووجود فِعْلُولٍ كخَيْتَعُورٍ، وهو الداھية وما لا يدوم. من الكتاب^(٣): ﴿أنهم يختصون المعتل بالبناء ١٦٠ لا يختصون به غيره﴾، ومنه أيضًا^(٤): «أصلها فِعْلُولَةٌ، وليس في غير المعتل فِعْلُولٌ» وقد ذكرنا هذا، ثم إن خيتعورًا تاؤه مفتوحة، وأما فِعْلُولٌ فعينه مكسورة. هكذا مثبت في الكتاب^(٥)، فلا مماثلة بينهما، وهذا غلط منهم. والله أعلم.

١٨ وقال الكوفيون^(٥): أصلها كَوْنُونَةٌ موازن سُرْجُونَةٍ، وهي الطبيعة، على فَعْلُولَةٍ، بضم الفاء، وهو ضعيف للزوم تغييرين بلا اقتضاء مقتضى؛ قلب الضمة فتحة، وقلب الواو ياءً.

(١) أنشده أبو العباس المراد قال: أنشدني النهشلي. وانظر الشاهد في المنصف (١٥/٢)، والاعتضاب (٢/٣٤٠)، وسفر السعادة (٢/٥٧٩)، والإنصاف (٢/٧٩٧)، والمتع (٢/٥٠٥)، واللسان (كون)، وشرح شواهد الشافية (٣٩٢).

(٢) انظر شرح ركن الدين (١٢٠)، والجاربردي (٢٩٨).

(٣) الكتاب (٤/٣٦٥).

(٤) الذي في الكتاب يفتح العين.

(٥) انظر الإنصاف (٢/٧٩٥-٨٠٤، المسألة: ١٥٥).

فإن قلت: فما عليه البصريون مرجوح من جهة عدم النظر، فيتعارضان.

قلت: عدم النظر في بناء المعتل له نظير كقضاة في جمع قاض، وقد سلف، ألا ترى أن سيبويه أشار إليه فيما تلوتُ عليك؟ ٣

وفي باب قَيْلٍ، وَيَبِعُ ثَلَاثُ لُغَاتٍ: الْيَاءُ، وَالْإِشْمَامُ، وَالرَّوَاءُ، فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ مَا يُسَكَّنُ لَامَهُ، نَحْوُ: بُعْتُ يَا عَيْدُ، وَقُلْتُ يَا قَوْلُ، فَالْكَسْرُ، وَالْإِشْمَامُ، وَالضَّمُّ، وَبَابُ: أُخْتِيرَ، وَأَنْقِيْدَ مِثْلُهُ فِيهَا، بِخِلَافِ بَابِ: أَقِيمَ، وَاسْتَقِيمَ. (الشافية: ١٠٤).

● قوله: «وفي باب قَيْلٍ».

هذا من أبواب نقل الحركة والإسكان. يقول: إذا أردت المبني للمفعول من الماضي المعتل العين ففيه مذاهب ثلاثة: ٩

أولها، وهي اللغة الفصيحة: أن تنقل حركة العين إلى الفاء بعد إسكانها، فتقلب الواو في الواوي ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وتبقى الياء على حالها، فتقول: قَيْلٌ، وَيَبِعُ.

الثاني: أن يسكن حرف العلة، فتقلب الياء أوأاً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، وتبقى الواو على حالها، فتقول: قُؤْلٌ، وَبُؤْعٌ. وهذه لغة رديّة. ١٢

ومن قوة اللغة الأولى وضعف الثانية تبيّن قوة مذهب سيبويه وضعف مذهب الأخفش؛ إذ الأولى لكونها مستلزمة للعدول من الأتقل إلى الأخرى كانت فصيحة، والثانية لاستلزامها العكس كانت رديّة. ١٥

الثالث: أن تُشِيمَ الْفَاءُ الضَّمَّ تَنْبِيْهُاً عَلَى أَنْ أَصْلَ هَذَا الْكَسْرُ الضَّمُّ، وَهَذَا الْإِشْمَامُ لَيْسَ بِالْمَعْنَى الَّذِي عَلِمْتَهُ فِي الْوَقْفِ، وَهَذِهِ أَيْضاً فَصِيحَةٌ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ مَبْلَغَ الْأُولَى؛ لِلْمَحَافِظَةِ عَلَى أَصْلِ الْخَفَةِ، وَالتَّنْبِيْهِ عَلَى أَصْلِ حَرَكَةِ الْفَاءِ. ١٨

وتوهم بعضهم أن هذا الإشمام غير ممكن؛ لأن الإشمام عنده ضم الشفتين بعد الإسكان^(١) الموقوف عليه من غير صوت، وذلك غير معمول به ههنا، وليس الأمر كذلك؛ لأن الإشمام إن كان عند ابتدائك بالكلمة فلا إشكال، وإن كان مع وصلك إياها بغيرها كان ضمّاً للشفتين بسرعة بين النطق بما قبلها وبها. هكذا ذكر المصنف في شرح المفصل^(٢).

(١) الأصل، ك: (إسكان). والتصحيح عن م، وعن شرح المفصل.

(٢) الإيضاح (٢/ ٤٣٠-٤٣١).

● قوله: «فإن اتصل».

يشير إلى أن اللغات الثلاث آتية فيما اتصل الضمير المرفوع المتحرك به.

من ذلك أيضًا نحو: قُلْنَا إِلَى قُلْنَا، وَبِعْنَا إِلَى بَعْنَا.

٣

وقيل: الأجود في هذا النحو الكسر في الواوي، والضم في اليائي؛ ليكون فرقًا تامًا بين المبني للمفعول والمبني للفاعل. وهذا قريب من وجه القياس إن ساعده استعمالهم في الكثرة يكون أحسن.

● قوله: «وباب اختير».

٦

أي: مجهول ماضي بابي الافتعال والانفعال من المعتل العين جارٍ في اللغات المذكورة مجرى قِيلَ وَبِعَ نَحْوُ: اخْتِيرَ، وَهُوَ يَائِي، وَأَنْقِدَ، وَهُوَ وَاوِي، وذلك لأن الأصل: اخْتِيرَ وَأَنْقِدَ، فقولك:

تَبِيرَ، وَقُودَ موازن قَوْلَ وَبِعَ، فلذلك جرى مجراه، فيجوز الكسر في الخالص بالياء، والضم الخالص ١٦٠ ب

بالواو، نحو: اخْتَوْرَ، وَأَنْقُودَ والإشمام، كما مر، ويجوز عند اتصال الضمير المذكور به: اخْتِيرَتْ وَأَنْقِدَتْ بالكسر والضم والإشمام، وهذا لا يجري في باب أُقِيمَ واستقيم؛ لأن الفاء فيه ساكنة في

الأصل، لا مضمومة، فلم يوازن: قَوْلَ، وَبِعَ، فلا يجوز فيه إلا الكسر الصريح.

١٢

وشرطُ إعلال العين في الاسم غير الثلاثي والجارى على الفعل مما لم يُذكر موافقةُ الفعل حركةً وسكونًا مع مخالفته بزيادة أو بينة مخصوصتين به، فلذلك لو بنيتَ من البَيْعِ مثل: مَضْرِبٍ، وَتَحْلِيٍّ قَلْتِ: مَبِيعٌ، وَبَيْعٌ مُعَلًّا، ومثل: تَضْرِبُ قَلْتِ: تَبِيعٌ مُصَحَّحًا. (الثانية: ١٠٤).

١٥

● قوله: «وشرط إعلال العين...» إلى آخره.

ذكر لإعلال عين كل اسم غير ثلاثي كبابٍ ونابٍ، وغير جارٍ على الفعل كقائل ومقول شريطتين:

إحدهما: موافقةُ الفعل حركةً وسكونًا، والثانية: مخالفته إما بزيادة مخصوصة بالاسم، وإما ببينةٍ مخصوصة به؛ أما الثلاثي فلأن إعلاله لا يكون إلا بالمقتضي فيه، وأما الجارى على الفعل فلأنه يعلُّ مطلقًا بإعلال فعله، ولا نظر إلى الشريطتين، فإن لم تجد الموافقة فلا إعلال، كقولك: أهوناء في جمع

١٨

هَيْنٍ؛ إذ لا يوافق الفعل حركةً وسكونًا، وكذا إن لم تجد المخالفة بالزيادة أو البينة، كما تبني مثل تضرب من البيع فإنك تقول: تَبِيعُ بسكون الباء وكسر الياء؛ أما الأول فلأن الموافقة هي الحاملة

٢١

على الإعلال، وأما الثاني فلأنك لو أعلنته التيس الاسم بالفعل، فأما إذا وجدتَ فالإعلال ليس إلا؛ لاقتضائه الموافقة، ولانتفاء اللبس بالمخالفة، وذلك كما أردت أن تقول من البيع مثل مَضْرِبٍ

٢٤

وتَحْلِيٍّ بكسر التاء، وهو الجلد الفاسد بالسكين إذا قشره من حلاً الجلد: أي قشر، فتقول: مَبِيعٌ

وَيَبْتَغِ بِسُكُونِ الْيَاءِ؛ لِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا. وَتَعْلَمُ أَنَّ مَخَالَفَةَ مَضْرُوبِ بِيَزَادَةِ الْمِيمِ؛ إِذْ لَا تَزَادُ فِي الْفِعْلِ، وَمَخَالَفَةَ تَحْلِيٍّ بِالْبِيَةِ.

٣ فإن قيل: فمثل يزيد علماً موافق غير مخالف، ولا تصحيح.

قلنا: بل فِعْلٌ نُقِلَ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ؛ بِلِ جُمْلَةٍ فِي قَوْلِهِ (١):

نَبَّيْتُ أَحْوَالِي بِنِي يَزِيدُ ظَلَمْنَا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

٦ وَنَبَّيْتُ بِمَجْهُولِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ مَاضِي التَّنْبِيهِ، وَهِيَ الْإِعْلَامُ، وَالْفَدِيدُ: الصِّيَاحُ، وَظَلَمْنَا مَفْعُولٌ لَهُ وَعَامِلُهُ لَهُمْ، وَيَزِيدُ: مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِكَ: الْمَالُ يَزِيدُ مِثْلًا؛ لِيَكُونَ مُشْتَمَلًا عَلَى الضَّمِيرِ فَتَحْصُلُ الْجُمْلَةُ.

فإن قيل: فما وجه أبان علماً.

٩ قلنا: صرفه أكثر المتقدمين، فلا إشكال؛ لأنه يكون فعلاً. أمّا على رأي من لم يصرفه فأفعل نقل إلى الاسم بعد الإعلال. واستدل على أنه فعلاً بأنه لو كان أفعل لم يعلّ، ولزم نقل الماضي إلى العلم، ولما صرف في قوله (٢):

١٢ درس النسا بمُتَمَالِحِ فَأَبَانَ فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ وَالسُّوبَانَ

وَأَجِيبُ (٣) عَنِ الْأَوَّلِ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ النُّقْلِ مَعْلًا، وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ نَقْلَ الْمَاضِي إِلَى الْعِلْمِ كَثِيرٌ كَشَمِيرٍ، وَكَعَسَبِ (٤)، وَجَلَا فِي (٥):

١٥ أنا ابن جلا وطلّاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

وعن الثالث بأن صرف ما لا ينصرف في الشعر شائع. والدليل الأقوى أن فعلاً في العلم أكثر من

(١) الشاهد لرؤية في ملحقات ديوانه (١٧٢)، والمفصل (٦)، وشرحه لابن يعيش (٢٨/١)، وللمصنف (٧٠/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٢٣/٢)، والدر المصون (١١٣/٦)، والأشمونى (١٣٢/١)، واللسان (فد)، والخزانة (١٣٠/١)، والعيني (٣٨٨/١).

(٢) الشاهد للصحابي الجليل لبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه في ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السيرافي (١٠٢)، والخصائص (١/٨١ و ٢/٤٣٧)، وتأويل مشكل القرآن (١/٢٣٦)، والصحاح واللسان (منا)، وشرح شواهد الشافية (٣٩٧)، والدر اللوامع (٦/٢٠٨)، وهو في ديوانه (١٣٨).

(٣) انظر شرح ركن الدين (١٢١).

(٤) انظر التاج (كعسب، شم). وكعسب: إذا مشى مشية السكران.

(٥) الشاهد لسُحَيْمِ بْنِ وَبَيْلِ الْبُرْبُوعِيِّ فِي الْكِتَابِ (٣/٢٠٧)، والأصعبيات (٧٤)، ونكت الشتمري (٢/٨١٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٦١ و ٣/٦٢)، والتصريح (٢/٢٢١)، والخزانة (١/١٢٣-١٢٦)، وقال فيه: «وليس هو للعرجي كما توهمه الفتازاني في المطول».

أَفْعَلَ المعتل. وحذف من قوله: المنا الزاي واللام؛ يعني المنازل، وهو قبيح، والمتالع بضم الميم، وأبان^(١): جبلان، وقوله: فتقادت: أي صارت قديمة، والحيس^(٢) بالفتح بلا عجم: جبل، والسويان^(٣): واد، وجلا: اسم رجل، وطلاع الثنايا الذي يقصد الأمور العالية. يقول: أنا ١٦١ المعروف ابن المعروف العلي الهمة إذا أضع العمامة على رأسي يعرفني الناس لأنني أهل لها.

اللام: تُقْلِبَانِ أَلْفًا إِذَا تَحْرَكْنَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُمَا مُوجِبٌ لِلْفَتْحِ، كغَزَا، وَرَمَى، وَيَقْوَى، وَيَحْيَى، وَعَصَا، وَرَحَى، بِخِلَافِ: غَزَوْتُ، وَرَمَيْتُ، وَغَزَوْنَا، وَرَمَيْنَا، وَتَخَشَّيْنِ، وَتَأَبَّيْنِ، وَغَزَوِ، وَرَمِي، وَبِخِلَافِ: غَزَوَا، وَرَمَيَا، وَعَصَوَانِ، وَرَحَيَانِ؛ لِلإِبْطَاسِ، وَإِخْشِيَا نَحْوَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ لَنْ يَخْشِيَا، وَإِخْشَيْنِ؛ لِشَبْهِهِ بِذَلِكَ، بِخِلَافِ: إِخْشَوَا، وَإِخْشَوْنَا، وَإِخْشَيْنِ، وَإِخْشَيْنِ.
(الشافية: ١٠٤-١٠٥).

● قوله: «اللام: تُقْلِبَانِ أَلْفًا».

يعني الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، وعلّة القلب ما مرّ في العين، كغزوا، ورمى، وَيَقْوَى، وَيَحْيَى، وَعَصَا، وَرَحَى. الأصل: غَزَوُ، وَرَمَى، وَيَقْوَوُ، وَيَحْيَى، وَعَصَوُ، وَرَحَى. وهذا مطرد إن لم يكن بعد الواو والياء ما يُوجب فتحهما؛ يعني إن لم يمنع مانع من الاقتضاء الإعلالي.

بِخِلَافِ: غَزَوْتُ، وَرَمَيْتُ؛ لِإِنتِفَاءِ جُزْءِ الْعِلَّةِ؛ إِذْ لَمْ يَتَحْرَكَا، وَذَلِكَ فِي غَزَوْنَا، وَرَمَيْنَا إِلَى غَزَوْنَا، وَرَمَيْنَا، وَبِخِلَافِ تَخَشَّيْنِ، وَتَأَبَّيْنِ عَلَى زِنَةِ تَفَعَّلْنَ لِلْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ.

وبِخِلَافِ: غَزَوِ، وَرَمِي؛ لِإِنتِفَاءِ جُزْءِ الْعِلَّةِ، وَهُوَ انْفِتَاحُ مَا قَبْلَهُمَا.

وَإِنَّمَا قُلْنَا: عَلَى زِنَةِ تَفَعَّلْنَ؛ لِأَنَّ تَخَشَّيْنِ وَتَأَبَّيْنِ لِلْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ أَصْلُهُ: تَخَشَّيْنِ، وَتَأَبَّيْنِ عَلَى زِنَةِ تَفَعَّلَيْنِ بِيَاءَيْنِ، وَكَذَا تَرَضَّيْنِ، وَتَقْوَّيْنِ الْأَصْلُ: تَرَضَّيْنِ، وَتَقْوَّيْنِ؛ قَلْبَتَا لِتَحْرَكُهُمَا وَانْفِتَاحُ مَا قَبْلَهُمَا [أَلْفًا]^(٢)، فَصَارَتْ: تَخَشَّيْنِ، وَتَأَبَّيْنِ، وَتَرَضَّيْنِ، وَتَقْوَّيْنِ، فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ لِانْتِفَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَصَارَتْ: تَفَعَّلَيْنِ.

وبِخِلَافِ: غَزَوَا وَرَمَيَا؛ لِلْمَنَاعِ مَعَ الْمَوْجِبِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قَلْبَتَهُمَا التَّقَى سَاكِنَانِ، فَلَزِمَ حَذْفُ أَحَدِهِمَا، فَالتَّبَسُّ الْمَفْرَدِ بِالتَّنْبِيَةِ؛ إِذْ تَكُونُ كِلَاهُمَا غَزَا، فَالْبَسُّ الْمَطْرَدُ هُوَ الْمَنَاعُ.

وبِخِلَافِ عَصَوَانِ، وَرَحَيَانِ؛ إِذْ لَوْ أَعْلَلَّ فَأُضِيفَ سَقَطَ النَّوْنُ، فَالتَّبَسُّ الْمَفْرَدِ بِالتَّنْبِيَةِ، فَأَمَا إِذَا لَمْ يُضَفْ كَانَ فِي التَّقْدِيرِ: عَصَانِ، وَرَحَانِ، وَلَا لِبَسِّ، فَالْمَنَاعُ اللَّبْسُ غَيْرَ الْمَطْرَدِ، وَلِعَدَمِ الْإِطْرَادِ حَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى غَزَوَا وَرَمَيَا؛ لِكَوْنِ الْكُلِّ مَثْنَى.

(١) انظر معجم البلدان (١/٦٢ و ٢/٢١٢ و ٣/٣٧٧).

(٢) ساقط من الأصل، ك.

● قوله: «واخشياً نحوهُ».

أي: نحو غَزَوًا في كون المانع فيه يُوجد، وذلك أنّ الأمر مأخوذٌ من المضارع، فيكون هو من باب لن يخشياً، وهذا لو أعلَّ التيس بالمفرد، فما أخذ منه يكون محمولاً عليه؛ لكونه فرعه، فهذا هو المانع في اخشياً، ولا لبس فيه بتقدير الإعلال؛ لأنه يكون: اخشاً^(١)، بالألف، ولا يلتبس بقولك: اخش^(٢)، بلا ألف، فالمانع حملة على ما إعلاله مُلبسٌ، وهو لن يخشياً.

● قوله: «واخشينٌ لشبهه بذلك».

أي: واخشياً نحو غَزَوًا، واخشينٌ أيضاً نحو غَزَوًا لشبهه باخشياً، ووجه الشبه أن في آخر الكل ما يُوجب الفتح؛ أعني المانع تقديراً، وذلك لأن الإعلال لا يلتبس في اخشينٌ؛ لأنه يكون في التقدير: اخشاًنً، ولا يلتبس بشيء، ولكنه محمول على لن يخشياً؛ لكونه نظير اخشياً، ولا يجوز أن يكون قوله: «اخشينٌ» عطفاً على قوله: «لن يخشياً» كما أجازها شارح^(٣)؛ لأن في قوله: «من باب» إشارةً إلى الأخذ؛ يعني لأن اخشياً مأخوذ من باب لن يخشياً، ولا يجوز أن يكون مأخوذاً من اخشينٌ؛ إذ كلاهما أمرٌ، فلا يؤخذ أحدهما من الآخر.

● قوله: «بمخلاف اخشوا، واخشونٌ واخشينٌ».

ب ١٦١ إذ لا مانع في واحد منها، فقلبت حرف العلة، وحذفت بالتقاء الساكنين. ١٥ واخشوا كان: اخشيو موازن اذهبوا، فقلبت لوجود الموجب وعدم المانع، فصار: اخشوا، فحذفت، فبقي: اخشوا.

واتصلت به نونُ التأكيد، وكانت كالكلمة المنفصلة؛ لبروز الضمير، كما في: اخشينٌ، بمخلاف اخشينٌ فإنها كالتصلة كما مرّت في باب التقاء الساكنين^(٤)، فصار: اخشونٌ. ١٨

واخشينٌ كان: اخشيني موازن اذهبني، فوجد الموجب، وعدم المانع، فقلبت، فالتقى ساكنان، فحذفت، فصار: اخشيني.

٢١ واتصلت به النون، كما دريت، فصار اخشينٌ.

وتُقلبُ الواو ياءً إذا وقعت مكسوراً ما قبلها، أو رابعةً فصاعداً، ولم ينضمَّ ما قبلها، كدُعِي، ورضي، والغازي، وأغزيتُ، وتغزيتُ، واستغزيتُ، ويغزيان، ويرضيان، بخلاف: يدعو، ويغزو. ووقنيّة، وهو ابن عمّي دنيّاً شاذّاً، وطبيّ قلب الياء في باب رضي، وبقي، ودُعِي ألفاً. (الناحية: ١٠٥).

(١) الأصل، م: (اخشياً).

(٢) الأصل، م: (اخشنٌ).

(٣) هو الجاربردي (٣٠١).

(٤) انظر ص (٢٤٧) من هذا الكتاب.

● قوله: «وتقلب الواو».

- ٣ هذا باب آخر من إعلال اللام؛ أي: تقلب الواو ياءً إذا وقعت مكسوراً ما قبلها كدُعِي، ورَضِي، وقَوِي، كما قلبتها في قولهم: قِيمًا، وقِيَامًا في العين؛ إذ الكسر يقتضي هذا.
- ٦ وتقلب أيضًا إذا وقعت رابعة فصاعدًا، ولم يكن ما قبلها مضمومًا، كقولك: الغازي، وأغزيتُ، وصَفَيْتُ، وصافيتُ، واصطفيتُ، وانجليتُ، واستغزيتُ، واحلّوليتُ، وتغزيتُ، وتداعيتُ، ويُغزِيان، ويُرضِيان، ويُصَفِيان، ويُصطَفِيان إلى غير ذلك. واستدل عليه بأمرين: أحدهما، وهو الأقوى الأسلم: أن الكلمة زادت على ثلاثة، فتقلت، والياء أخفُّ، ولا مانع، فناسب أن يُجاء بالأخف، فقلبت ياءً.
- ٩ الثاني: أنه لما كان في بعض المذكور من كلِّ باب موجبُ القلب حُمَل ما لم يكن فيه الموجبُ عليه، فحمل يُغزِيان ويُرضِيان على غَزِي ورَضِي، وحُمَل ماضي كل مضارع يكون ما قبل آخره مكسوراً على ذلك المضارع، كأغزيتُ إلى قولنا: احلّوليتُ؛ لأن المضارع يُغزِي إلى قولك: يَحلّولِي، فترى كسر ما قبل الآخر في الكل، وهو موجبُ القلب، وحُمَل اسم المفعول من الكلِّ على المضارع المبني للفاعل كمُصطَفِيان، ومُسْتَغزِيان، وغير ذلك، وحُمَل المصدر الميميُّ والزمان والمكان من الثلاثي على الماضي كملْهِيان، والكلُّ من غير الثلاثي^(١) على المضارع المبني للفاعل، كذا ويكون على لفظ^(٢) المفعول، كما عرفت من قبل.
- ١٥ ويتوجّه بعد ذلك إيرادان^(٣):
- أحدهما: أن يقال: لا محمولَ لباب تَغزَيْتُ وتداعَيْتُ؛ إذ لا ينكسر ما قبل الآخر فيه بحال. والجواب: أنهما محمولان على باب غَزَى وصافَى؛ لأنهما مطاوعاهما.
- ١٨ وقيل: ينكسر ما قبلهما في البابين في الفاعل كالتغزِي، والتداعِي.
- وأجيب بأن القلب في الفاعل لو استلزم القلب في الماضي لقليل في دعوت: دَعَيْتُ؛ لوجود الداعي.
- الثاني: إن قولهم: يَشَأِيانٍ من شَأَوْتُ: أي سبقتُ، ولم ينكسر ما قبله في تصاريفه.
- ٢١ والجواب: المنع، فإنه ينكسر في الماضي المجهول.
- فإن قيل: لو اعتبر هذا لزوم القلب في يدعو.
- قلنا: لا نسلم؛ لأن الضم مانع ههنا، ولا ضم في يَشَأِي.

(١) أي: وحمل المصدر الميمي والزمان والمكان من غير الثلاثي.

(٢) م: (كذا ويكون على المضارع ويكون على لفظ).

(٣) انظرهما وما تبعهما من مناقشات في شرح الجاربردي (٣٠٢).

- وقوله: «بِخِلَافٍ يَدْعُو وَيَغْزُو» .
- أي: لأنه انضم ما قبلها، وهو المانع من القلب .
- ٣ وقال شارح^(١): لا حاجة إليه؛ لأنه معلوم من قوله: «ولم ينضم» . وهو حق؛ لكنه مذكور لمثال المانع.
- وقوله: «وَقَيْنِيَّةٌ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّي دِنْيَا» .
- ٦ جواب عن دخل مقدر، وهو أن يقال: قِنُوَّةٌ، وَدِنُوًّا وَيَ وَاو لم ينكسر ما قبلها، ولم تقع رابعة ١٦٢ فصاعدًا، وقلبت ياءً، فما الموجب؟ فأجاب بأنه شاذ لا موجب له.
- ٩ والقَيْنِيَّةُ: الكسب من قَنَوْتُ الشيءَ إِذَا كَسَبْتَهُ، وقيل: جاء قَيْنِيَّةٌ أَيضًا بِمَعْنَاهُ، وجاء القَيْنِيَّةُ والقَيْنُوَّةُ بِضَمِّ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا فِيهِمَا، فلا شذوذ. وَدِنْيَا مِنَ الدُّنُوِّ. وَدِنْيَا بِكَسْرِ الدَّالِ وَضَمِّهَا: أَي لِحَا^(٢). نُصِبَ عَلَى الْحَالِ.
- ١٢ ● قوله: «وَطِيِيٌّ» .
- أي: يقبلون الياء المكسور ما قبلها ألفًا بقلب الكسرة أولًا فتحةً، ثم قلب الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها ألفًا، وذلك لاستكراههم الكسر قبل الياء، فيقولون في رَضِيِيٍّ، وَلَقِيِيٍّ، وَدُعِيِيٍّ: رَضَاً، وَبَقَاً، وَدُعَاً.
- ١٥ وتُقَلَّبُ الْوَاوُ طَرَفًا بَعْدَ ضَمِّهِ فِي كُلِّ مَتَمَكِّنٍ يَاءً، فَتُقَلَّبُ الضَّمَّةُ كَسْرَةً كَمَا انْقَلَبَتْ فِي: التَّرَامِيِيِّ، وَالتَّجَارِيِيِّ، فيصير من باب قاضٍ، مثلُ: أَذَلِّ، وَقَلَّنَسِيٍّ، بِخِلَافِ: قَلَّنَسُوَّةٍ، وَقَمَّخَدُوَّةٍ، وَبِخِلَافِ الْعَيْنِ، كَالْقَوْبَاءِ، وَالْحِيَلَاءِ. وَلَا أَثَرَ لِلْمُدَّةِ الْفَاعِلَةِ فِي الْجَمْعِ، إِلَّا فِي الْإِعْرَابِ، نَحْوُ: عُيِّيَّ وَجِيِّيَّ. وَنَحْوُ: نُحُوٌّ شَاذٌّ، وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ: مَعْدِيِّيٍّ، وَمَغْزِيِّيٍّ كَثِيرًا، وَالْقِيَاسِ الْوَاوِ. (الثالفة: ١٠٥-١٠٦).
- ١٨ ● قوله: «وَتُقَلَّبُ» .

- هذا بابٌ آخر. أي تُقَلَّبُ الْوَاوُ الْمُتَطَرِّفَةُ الْمُضْمُومُ مَا قَبْلَهَا فِي كُلِّ اسْمٍ مَتَمَكِّنٍ يَاءً، وَتُقَلَّبُ تِلْكَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِتَبْقَى الْيَاءُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ مِثْلَ هَذَا، وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْفِعْلِ، نَحْوُ
- ٢١

(١) هو ركن الدين (١٢٢).

(٢) أي لازق النسب في ذلك. وانظر الصحاح واللسان والتاج (دنو)، والتهديب (دنو: ١٨٩/١٤)، وشرح

المفصل لابن يعيش (١١١/١٠).

- ٣ يغزرو، وفي الاسم غير المتمكن نحو: هو، وذو، فإذا اقتضى القياس هذه الصورة عمل بها هذا العمل من الإعلال، كما يجمع مثلاً دَلَوَّ على أَفْعَلٍ، فإنه يكون أدلَّو، فتقلب الواو ياءً، والضمة كسرة^(١) (فيكون: أدلِّي، فيجري مجرى قاضٍ في الإعراب، تقول: هذه أدل، ومررت بأدل، ورأيت أدلياً، وإنما قلبت هذه الضمة كسرة^(١)) كما قلبتها في الترامي، والتجاري حيث كان ما قبل الياء مضموماً لبناء تفاعلٍ مصدرًا؛ لتبقى الياء، فهذه أيضاً لبقائها.
- ٦ وَقَلَّنَسُوَّةٌ إِذَا أَرَدْتَ جَمْعَهَا عَلَى حَدِّ تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ حَذَفْتَ تَاءَهَا. تَبْقَى: قَلَّنَسُو، وَهِيَ مِثْلُ أَدْلُو، فَبَعْدَ الْعَمَلِ الْمَذْكُورِ يَصِيرُ: قَلَّنَسِ.
- ٩ وَعَلَى هَذَا قَوْلُكَ: التَّحْسِي، وَالتَّدَاعِي؛ لِأَنَّهُ كَانَ التَّحْسُو، وَالتَّدَاعُو، فَأَعْلَلَّ كَمَا عَرَفْتَ. وَمَالِ الرَّيْحَانِي^(٢) إِلَى قَلْبِ الضَّمَّةِ كَسْرَةً أَوَّلًا، ثُمَّ قَلْبِ الْوَاوِ يَاءً.
- وقال المصنف والشارحون^(٣): الأول أولى؛ لكون الحركة تابعة للحرف فيه، وههنا الحرف تابعة للحركة، والحركة بالتابعة أولى.
- ١٢ وَأَنَا أَقُولُ: قَلْبِ الضَّمَّةِ كَسْرَةً مَحَقَّقًا، كَمَا فِي التَّمْثِي وَالتَّجَارِي، بَدُونَ قَلْبِ الْحَرْفِ، فَأَمَّا قَلْبِ الْحَرْفِ بَدُونَ الْحَرَكَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَمُنْتَفِئٌ، فَقَلْبِ الْحَرَكَةِ لِكُونِهِ مَطْرُودًا أَوْلَى.
- هذا في المتطرفة، فأما في غيرها فلا قلب، نحو: قَلَّنَسُوَّةٌ وَقَمَحْدُوَّةٌ، وَهِيَ خَلْفَ الرَّأْسِ، وَعُغْفُوَانٍ. ١٥
- وإذا كانت اللام لا تقلب حيث لم تكن متطرفة، فمن الأولى أن لا تقلب العين المتحركة المضموم ما قبلها، سواء كانت واوًا كالتقوياء، أو ياءً كالحيلاء؛ لأن اللام بالتغيير أولى. من الكتاب^(٤): «اعلم أنهم لاماتٍ أشدُّ اعتلالاً».
- ١٨ وَالْقَوْبَاءُ: دَاءٌ مَعْرُوفٌ يَنْتَشِرُ وَيُعَالَجُ بِالرِّيْقِ، مُؤَنَّثَةٌ غَيْرٌ مَصْرُوفَةٌ. قَالَ^(٥):

(١) ليس في م.

(٢) انظر الفصل (٣٨٩).

(٣) انظر شرح المصنف على الشافية (٧٠/ب)، وركن الدين (١٢٣)، والجاربردي (٣٠٤).

(٤) الكتاب (٤/٣٨١).

(٥) الشاهد لابن قنّان الرازي في اللسان (قوب)، وبلا نسبة لإصلاح المنطق (٣٤٤، ٣٥٣)، والمصنف (٦١/٣)، والجمهرة (٣/١٥٤، ٢٠٩، ٤١١)، واللامات للزجاجي (٨٢)، والجمل (١٦٦)، وشرحه لابن عصفور (٢/١١١)، والتخميم (٢/٤٠٤)، والمغني (٢/٣٧٢)، والتصريح (٢/١٨١)، وشرح شواهد الشافية (٣٩٩).

يا عجباً لهذه الفليقة هل تغلبن القوباء الريقة

وقد يسكن، ويكون حيثنذ مذكراً مصروفاً ملحقاً بقرطاسٍ موازنه الخشَاءُ؛ وهو العظم الناتج وراء الأذن^(١). ٣

اعلم أن الواو في قَلْنَسُوَّةٍ وَمَحْدُوَّةٍ وَعَنْفُوَانٍ ليست بلام؛ لأنها زائدة على البنية؛ لكنها متطرفة، والحكم المذكور عليها صحيح، وفي هذه العبارة تسامح من حيث إن الكلام في اللام، لا في الزائد، وهذا مثل إيراد خِرْوَعٍ، ﴿ وَعَلَيْبٍ فِي بَابِ الْعَيْنِ، فَإِنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ فِيهِمَا لَيْسَتْ بَعَيْنَ، وَذَلِكَ ١٦٢ ب أَيْضًا غَيْرَ وَاقَعَ كَمَا يَنْبَغِي، فَتَنَبَهْ. ٦

● قوله: «ولا أثر للمدة».

قد ذكر أن القلب مشروط بكونها متطرفة مضمومًا ما قبلها. يقول: إن فَصَلَتْ مَدَّةٌ بَيْنَ الضَّمَّةِ وَالْوَاوِ الْمُتَطَرِّفَةِ فَمَا أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ مَفْرَدًا، أَوْ جَمْعًا، إِنْ كَانَ الثَّانِي فَلَأَثَرٌ لِلْمَدَّةِ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْقَلْبِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَمْعَ ثَقِيلٌ، فَنَاسِبٌ أَنْ يُسْتَحْفَ بِهَذَا الْقَلْبِ، وَتَعْلَمُ أَنَّ الْمَدَّةَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ لَا تَكُونُ إِلَّا الْوَاوَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي جَمْعِ عَائٍ، وَجَائٍ مِنْ عَتَا: إِذَا تَكَبَّرَ، وَجَاءَ: إِذَا جَلَسَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ عَلَى زَنَةِ فُعُولٍ: عُنُورٌ، وَجُنُورٌ، فَتَقَلَّبَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً، فَتَقَلَّبَ الْوَاوُ الْأُولَى يَاءً، وَكَذَا الثَّانِيَةَ، فَتَدْغَمُ عَلَى رَأْيِ الزَّمْخَشَرِيِّ، أَوْ تَقَلَّبَ الْوَاوُ الْأَخِيرَةَ يَاءً، فَتَقَلَّبَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً، فَتَقَلَّبَ الْأُولَى يَاءً، فَتَدْغَمُ عَلَى رَأْيِ الْمُصَنِّفِ، وَتَقُولُ عَلَى الْوَجْهِينِ: هَوْلَاءُ عُنَيْيَّ، وَمَرَرْتُ بِعُنَيْيَّ، وَرَأَيْتُ عُنَيْيَّ، وَيَجْرِي فِي الْإِعْرَابِ بِجَرَى الصَّحِيحِ بِخِلَافِ أَذَلٍ، وَهَذَا قَالَ: «إِلَّا فِي الْإِعْرَابِ»؛ إِذْ يَتَغَايَرُ الْإِعْرَابَانِ، وَبَعْدَ هَذَا الْعَمَلِ مِنْهُمْ مَنْ يَبْقِي ضَمَّ الْفَاءِ عَلَى أَنَّهُ أَصْلٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْلِبُهُ كَسْرًا لِلِاتِّبَاعِ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ؛ أَعْنِي الْمَفْرَدَ، أَثَرُ الْمَدَّةِ الْفَاصِلَةِ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْقَلْبِ. تَقُولُ: بَدَأَ بُدْؤًا، وَسَلَا سُلُوءًا. قَالَ تَعَالَى^(٢): ﴿وَعَتَّوْا عَتْوًا كَبِيرًا﴾، وَجَاءَ الْقَلْبُ فِيهِ أَيْضًا قَلِيلًا. قَالُوا: ضَحَا ضُحِيًّا، وَعَتَا عُنَيْيَّ، وَعَشَا الشَّيْخُ عُنَيْيَّ؛ حَمَلًا لِلْمَصْدَرِ عَلَى الْجَمْعِ. ٩ ١٢ ١٥ ١٨

● قوله: «ونحو نحو شاذ».

يعني القياس نحوي؛ لأنه جمع نحو، وهو الجانب، وحكوا عن أعرابي أنه قال: إنكم لتنظرون في نحو كثيرة. يريد جمع النحو الذي هو إعراب الكلام.

(١) وفي إصلاح المنطق (٢٢١): «وليس في الكلام فُعْلَاءَ مضمومة الفاء ساكنة العين ممدودة إلا حرفان: الخشَاءُ: خشَاءُ الأذن، وهو العظم الناتج وراء الأذن، وقوباء، والأصل تحريك العين، وهو خَشَاءُ، وقوباء».

(٢) الفرقان: ٢١.

وجاء في مَعْدُوْرٍ وَمَعْرُوْرٍ: مَعْرِيٌّ، وَمَعْرِيٌّ. والقياس عدم القلب. قال^(١):

لقد علمت عِرْسِي مُنِيكَةً أَنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا

٣ وهذا النحو إنما الأصل عدم القلب فيما لا يعلُّ فعله في جميع الأحوال، فأما إذا كان كذلك نحو: رَضِيٌّ، فالقلب ليس إلا، وقد جاء: مَرَضُوًّا نادرًا، والقياس مَرَضِيٌّ.

٦ وتُقلبان همزة إذا وقعتا طرفًا بعد ألف زائدة، نحو: كِسَاءٌ، وَرِدَاءٌ، بِخلاف: زَائِيٌّ، وَثَائِيٌّ، وَيُعْتَدُ بِنَاءِ التَّائِيثِ قِيَّاسًا، نحو: شَقَاوَةٌ، وَسِقَايَةٌ. ونحو: صَلَاةٌ، وَعِظَاءَةٌ، وَعِبَاءَةٌ شاذٌّ. (الشافية: ١٠٦).

● قوله: «وتقلبان همزة».

٩ هذا باب آخر من الإعلال. يقول: تقلب الواو والياء همزة إذا وقعتا متطرفتين^(٢) بعد ألف زائدة، وذلك مثل كِسَاءٍ. كان: كَسَاوٌ؛ لأنه من الكسوة، وِرْدَاءٌ يقال: فلان حسن الرِدْيَةِ، وظاهر أنهما فِعَالٌ، والألف مزيدة، والكلام في القلب والشرطين والعلّة.

١٢ أما القلب فقال بعضهم^(٣): أُسَكْتَا، ثم قلبتا أَلْفًا بعد إسكانهما، ثم لالتقاء الساكنين قلبت الألف همزة.

وفيه تعسف؛ لتقدير التقاء الساكنين بلا حاجة، وأيضا الالتقاء قبل قلبهما أَلْفًا يكون حاصلًا في التقدير، فالقلب لا يكون موجبًا للالتقاء.

١٥ وقال شارح^(٤) في تحقيق قلبهما أَلْفًا: إما أن لا يعتدوا بالألف فصار حرف العلة كأنه وَايٌ الفتحه، أو نزلوا الألف منزلة الفتحه؛ لأنها من جوهرها.

وأقول: كلا الأمرين متكلف ومنتقض؛ أما التكلف فلأن الحرف يكون حاجزًا في الحقيقة، ١١٦٣

(١) الشاهد لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في الكتاب (٤/ ٣٨٥)، وشرح أبياته لابن السرياني (٤٣٣/٢)، والتخمير (٤/ ٤٣١)، والتصريح (٢/ ٣٨٢)، واللسان (نظر، عدل)، والعيني (٤/ ٥٨٩)، والخزانة (١/ ٣١٦)، وبلا نسبة في شرح شواهد الشافية (٤٠٠).

(٢) الأصل، ك: (متطرفة).

(٣) انظر سر الصناعة (١/ ٩٣)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٧٦-٢٧٨)، والمتع (٢/ ٥٤٦-٥٤٧)، وهو منسوب الرضي أيضًا في شرحه (٣/ ١٧٣-١٧٤)، والجاربردي (٦/ ٣٠٦)، والنظام (٣٩٩)، والأنصاري في شرحه على الشافية (٢١٥). قال ابن حني في سر الصناعة: «وهذا منسوب أهل النظر الصحيح في هذه الصناعة، وعليه حذاق أصحابنا، فاعرفه».

(٤) هو الجاربردي (٦/ ٣٠٦).

ولأن الألف لا يكون كالفتحة في العمل؛ لاستحالة اقتضاء الألف نفسها. وأما الانتقاض فبمثل قاوم يقاوم.

٣ فإن قلت: فماذا تصنع بمثل قايم؟

قلت: قد ذكرت أنه أيضاً ممنوع، فالحق ما قاله المصنف من قلبهما همزة؛ إذ لا طائل تحت هذا التطويل المستدعي تقدير المستحيل. وهكذا ذكر المصنف في شرح المفصل^(١)، وهكذا قال سيبويه^(٢): إن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفاً همزت، وذلك نحو: القضاء والنماء.

فإن قلت: لا منع من الهمزة والكلام في طريقه.

قلت: الأصل عدم التطويل؛ إذ لا مفهوم لما لم يذكر.

٩ فإن قلت: لا مناسبة بينهما وبين الهمزة، ولذلك قلبوهما ألفاً؛ إذ هي مناسبتهما، ومناسبتها (همزة)^(٣).

١٢ قلت: ممنوع؛ لأن قلب الواو همزة في أواصيل، وأوصيل مع كونها فاءً محقق بلا توسط الألف، واللام أشد اعتلالاً من العين، والعين من الفاء.

وأما الشرط الأول فلأن المتطرف في معرض تغييرات شتى، وحرّف العلة لا تحتملها، مع كون البناء مشتملاً على ثقل ما.

١٥ وأما الشرط الثاني فلأن الزائد في نفس الأمر مستقل، فناسب استجلاب الخفة فيما اشتمل عليه؛ إذ الحرف المعتل المتطرف بضميمة الزائد استقلت استقلالاً تاماً.

(١) الذي عليه المصنف في شرح المفصل (٢/ ٤٦٥) هو المذهب الأول. قال: «قد تقدم أنها إنما قلبت همزة بعد قلبها ألفاً، وإنما قلبت بعد تقدير أن الألف التي قبلها كالعدم، وهذا إنما يقوى إذا كانت الألف زائدة؛ لأن تقدير الزائد كالعدم أقرب من تقدير الأصلي كالعدم، فلذلك انقلبت في كساء ورداء، ولم تقلب في زاي، وثاي، وواو».

(٢) الكتاب (٤/ ٣٨٥)، ومذهب سيبويه عدم الاعتداد بالألف الزائدة حاجزاً فهي عنده كالعدم. قال: «فإن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفاً زائدة همزت، وذلك نحو: القضاء والنماء، والشقاء، وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم قالوا: عَيْيٌّ، ومَغْزِيٌّ، وعُصْبِيٌّ، فجعلوا اللام كأنها ليس بينها وبين العين شيء، فكذلك جعلوها في قضاء ونحوها، كأنه ليس بينها وبين فتحة العين شيء». ومذهب البيهقي هنا الاعتداد بالألف حاجزاً، فهو يخالف في ذلك صريح كلام سيبويه.

(٣) ليس في م.

وأما علّة القلب فتعلمها من تحقيق الشرطين، فلو فقد الشرط الأول لم يقلبا، نحو: شقاوة وسقاوية؛ لأن التاء أخرجتهما عن كونهما متطرفتين، وإليه أشار بقوله: «ويعد بناء التانيث».

٣

وأورد على ما ذكر قولهم: صلاة: أي الفهْر، وعظاءة: دويّة أكبر من الوزغة، وعباءة: ضرب من الأكسية؛ إذ الأصل: صلاة، وعظاية، وعباية. والقياس عدم القلب لفقدان التطرف كما لم يُعلّ في قلنسوة، حيث لم تتطرف.

٦

أجاب بأنه شاذ.

وقيل^(١): الصواب أن يقال: تاء التانيث إن كانت لازمة اعتدّ بها كشقاوة، وإلا فلا كعداءة، وشوأة؛ إذ المذكر عداء وشوأة، فعلى هذا قيل: صلاة، وعظاءة، وعباءة كأنهم بنوا الواحد على اسم الجنس، وهو الصلّاء. وهذا يوافق الكتاب. قال^(٢): «سألته عن قولهم: صلاة، وعظاءة، وعباءة، فقال: إنما جاؤوا بالواحد على قولهم: صلاة، وعظاءة، وعباءة». هذا كله عند من أعلّ، فأما من قال: صلاة، وعظاية، وعباية فلا إشكال؛ إذ هو مقتضى القياس.

٩

١٢

وإن فقد الشرط الثاني لم تقلبا أيضاً، كقولهم: زاي، وثاي. أما زاي فثلاثي من زويت، وأما ثاي فكذا من ثويت، وهو ماوى الإبل. وقال في الشرح^(٣): إنهما جمع زاية وثاية. المراد إنهما على حدّ تمر وتمرّة، لا الجمع الحقيقي؛ بل معناه. وكان حق الإعلال فيهما قلب اللام كما قالوا: هوى، ونوى، لا العين، فهذا الإعلال شاذ، وعدم القلب في هذا النحو لعدم استتقال الألف لأصلتها، كما دريت، ولهذا قال: «بجلاف زاي وثاي»، وقيل^(٤): للزوم إعلايين. وهو أيضاً موجه؛ لكن ما ذكرنا^(٥) في مقابلة علة القلب مع الألف الزائدة، وهو أوفق في التعليل.

١٥

١٨

واعلم أنّ حرف الإلحاق في هذا الحكم يجري هذا المجرى، كقولهم: علباءة؛ إذ الأصل علبايّ ١٦٣ ب

ملحق بقرطاس.

٢١

(١) القائل هو ابن النازم في بغية الطالب (٢٢٠)، ووافقه ركن الدين (١٢٤)، والجاربردي (٣٠٧-٣٠٨).

(٢) الكتاب (٣٨٧/٤).

(٣) شرحه على الشافية (٧١/أ).

(٤) القائل هو الجاربردي (٣٠٧).

(٥) ك: (ما ذكر).

وتُقلب الياءُ واوًا في فَعْلَى اسْمَاءٍ كَتَقَوَى، وَبَقَوَى، بِخِلَافِ الصِّفَةِ، نَحْوُ: صَدَيَا، وَرَيَا، وَتُقلب الواو ياءً في فَعْلَى اسْمًا، كَالدُّنْيَا، وَالْعُلْيَا، وَشَدَّ نَحْوُ: الْقَضَوَى، وَحُزَوَى، بِخِلَافِ الصِّفَةِ، نَحْوُ: الْغُزَوَى، وَلَمْ يُفَرِّقْ فِي فَعْلَى مِنَ الْوَاوِ، نَحْوُ: دَعَوَى وَشَهَوَى، وَلَا فِي فَعْلَى مِنَ الْيَاءِ، نَحْوُ: الْفُتْيَا، وَالْقُضْيَا. (الشافية: ١٠٦-١٠٧).

٣

● قوله: «وتُقلب».

هذا باب آخر. يقول: تقلب الياءُ واوًا في فَعْلَى اسْمًا بفتح الفاء، بِخِلَافِ الصِّفَةِ فَإِنَّهَا تَبْقَى فِيهَا عَلَى حَالِهَا؛ فَرَقًا بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ، وَلَمْ يَعْكَسُوا لِأَنَّ الصِّفَةَ أَثْقَلُ وَالْيَاءُ أْخَفُ.

٦

وَتَقَوَى أَصْلُهَا: وَقِيٌّ مِنْ وَقَيْتُ، قُلِبَتِ الْوَاوُ تَاءً كَمَا قُلِبَتِ فِي تُرَاثٍ وَتَوَلَّجَ^(١)، وَقُلِبَتِ يَأْوُهُ وَوَاوًا، فَصَارَتْ: تَقَوَى. وَرَوَى^(٢) سَيَّبِيهَ عَنْ عَيْسَى بْنِ عِمْرٍ: عَلَى تَقَوَى مِنَ اللَّهِ بِالتَّنْوِينِ، فَتَكُونُ مَنْصَرَفَةً، وَوَجْهَهُ جَعْلُ الْأَلْفِ لِلإِلْحَاقِ بِجَعْفَرٍ كَثَرَى عَلَى وَجْهِهِ، وَالْأَكْثَرُ أَنَّهَا غَيْرُ مَنْصَرَفَةٍ^(٣).

٩

وَبَقَوَى أَصْلُهَا بَقِيٌّ. فِي الصَّحَاحِ^(٤): أَبْقَيْتُ عَلَى فُلَانٍ: إِذَا رَحِمْتَهُ. وَالاسْمُ الْبَقِيَا بِضَمِّ الْيَاءِ، وَالْبَقَوَى بِفَتْحِهَا. وَصَدَيَا: مَوْنُتُ صَدَيَانَ: أَيِ عَطْشَانَ. وَرَيَا: مَوْنُتُ رَيَانَ ضِدَّ عَطْشَانَ.

١٢

● قوله: «وتُقلب الواو ياءً».

هذا باب آخر عكس ما قبله. يقول: تقلب الواو ياءً في فَعْلَى إِذَا كَانَتْ اسْمًا كَالدُّنْيَا وَالْعُلْيَا، وَالْأَصْلُ: الدُّنْوَا، وَالْعُلْوَا مِنَ الدُّنْوِ وَالْعُلْوِ.

١٥

فإن قيل: هما وصفان؛ لقولهم: الدار الدنيا، والمنزلة العليا.

قلنا: لو كانتا وصفين لجرتا في النكرة أيضًا مَجْرَى الصِّفَاتِ، فَقَالُوا: دَارٌ دُنْيَا، وَمَنْزَلَةٌ عَلِيَا. أَمَّا الْمَلَاذِمَةُ فَلِأَنَّ الْوَصْفِيَّةَ لَا تَلْزِمُهُ حَالُ التَّعْرِيفِ؛ إِذِ الْوَصْفُ لِدَاثِهِ يَقْتَضِي مَوْصُوفًا مَا نَكَرَ أَوْ مَعْرِفَةً. وَأَمَّا بَطْلَانُ التَّالِيِ فَظَاهِرٌ؛ إِذْ لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ.

١٨

وعن ابن جني^(٥): الدُّنْيَا وَالْعُلْيَا، وَإِنْ كَانَتَا صِفَتَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُمَا خَرَجَتَا إِلَى مَذْهَبِ الْأَسْمَاءِ كَالْأَجْرَعِ وَالْأَبْطَحِ.

٢١

والحق أنهما صفتان؛ لكن بحسب الأصل، لا بالاستعمال؛ لأنهم يطلقون الدُّنْيَا عَلَى هَذِهِ الدَّارِ كَالْاسْمِ.

(١) انظر ص (٥٤٨) من هذا الكتاب.

(٢) ذكره الزمخشري في الكشاف، وعنه الجاربردي (٣٠٨).

(٣) انظر سر الصناعة (١/١٤٦).

(٤) الصحاح: (بقي).

(٥) انظر المنصف (٢/١٦١).

- ٣ وشذَّ القُصوى لأنها اسمٌ، وكان القياس القلب كالدنيا، وهي أيضاً صفة جارية مجرى الأسماء. والمراد: الغاية القُصوى. والقُصياً على القياس مستعملة. من الكتاب^(١): «وقد قالوا القُصوى، فأجروها على الأصل»؛ يعني على عدم القلب؛ إذ الأصل عدمه.
- وشذَّ حُزوى أيضاً، وهي اسم مكان^(٢).
- ٦ وإن كانت صفة حالاً وأصلاً لم تقلب، كالغُزوى أنثى الأغرَى، فرقاً بين الاسم والصفة. فإن قيل: لم عكسوا العمل في هذا الباب؟
- ٩ قلنا: لأنهم أرادوا أن يكون التغيير في الاسم لِحَفْتِهِ، لا في الصفة، وحيث لم يغيروا الصفة في الباب الأول لم يغيروا ههنا، وحصل الفرق بين الاسم والصفة. من الكتاب^(٣): وإذا كانت صفة - أي فُعلَى بالضم - لم تُغَيَّر كما لم تُغَيَّر فُعلَى من اليائي بالفتح.
- ولقائل أن يقول: التغيير بالصفة أولى؛ لأنها قرية من الفعل، وهو الأصل في الإعلال.
- ويمكن أن يقال: المطلوب تخفيف ما هو كثير الاستعمال، والصفة في الباب الأول أقل^(٤)، والاسم في هذا الباب أكثر، والدليل على قلة الصفة فيه أن الزمخشري قال^(٥): «والصفة قولك إذا بنيت فُعلَى من غزوت: غُزوى»، وقال بعض الفضلاء^(٦) في حق المصنف: «هذا تمثيل من عنده، وليس معه فيه نقل، والقياس: الغُزيا»، فقد ثبت قلتها. كيف؟ ولم يذكر مثالها في الكتاب، فعلى ١١٦٤ هذا نقول: لو وجدت قلبت فيها؛ ليكون فرقاً بينها وبين الاسم.
- ١٥ ويمكن أن يقال أيضاً^(٧): لا اسم في هذا الباب اسميته محققة، إلا قولهم: حُزوى، وكل ما ذكرتم صفات. قال أبو علي الفارسي^(٧): الياء تبدل من الواو لأمّا لفُعلَى صفة محضة، كالعُلَياء، والقُصَياء، والدنيا، أو جارية مجرى الأسماء، كالدنيا لهذه الدار، فالتخفيف فيما هو أكثر استعمالاً كيفما قدر،
- ١٨
-
- (١) الكتاب (٤/٣٨٩).
- (٢) وهو موضع في نجد بديار نميم، وجبل من جبال النّهناء، ونخل بجذاء قرية بني سدوس باليمامة. انظر معجم البلدان (٢/٢٥٥).
- (٣) الكتاب (٤/٣٨٩).
- (٤) الأصل، م: (أكثر).
- (٥) المفصل (٣٩١).
- (٦) هو ابن الناظم في بغية الطالب (٢٢٢)، وعنه ركن الدين (١٢٤).
- (٧) انظر بغية الطالب (٢٢١-٢٢٢)، والتكملة لأبي علي (٦٠٢)، وركن الدين (١٢٤)، والمساعد (٤/١٥٧)، والارتشاف (١/١٤٣).

وهو في العلية أقعد من غيره.

● قوله: «ولم يُفرقوا».

٣ أي: بين الاسم والصفة في فعلى بالفتح من الواوي، نحو: دَعْوَى للاسم، وشَهْوَى للصفة: هي أنتى شَهْوَان: أي مشتبهى شيء. كذا لم يُفرق في فعلى بالضم من اليائي، نحو: الفَتْيَا للاسم، والقَضْيَا للصفة: تأنيث الأفضى؛ لأن^(١) الاسم والصفة في الكثرة متساويان في هذين البابين، أو نقول: الأصل عدم القلب، فهذان جاريان على الأصل.

٩ وتُقلب الياء إذا وقعت بعد همزة بعد ألفٍ في باب مَسَاجِدَ، وليس مفرداً كذلك أَلْفًا، والهمزة ياءً، نحو: مَطَايَا، وَرَكَائِيَا، وَخَطَايَا، على القولين، وصلاتياً جمع المهموز وغيره، وشَوَايَا جمع شَاوِيَةٍ، بخلاف: شَوَاءٍ، جمع شَائِيَةٍ من شَاوَتْ، وبخلاف: شَوَاءٍ، وَجَوَاءٍ جَمْعِيٍّ: شَائِيَةٍ، وَجَائِيَةٍ على القولين فيهما، وقد جاء: أَدَاوِيٌّ، وَعَلَاوِيٌّ، وَهَرَاوِيٌّ؛ مراعاة للمفرد. (الشافية: ١٠٧).

● قوله: «وتُقلب الياء».

١٢ هذا باب آخر. يقول: تُقلب الياء أَلْفًا إذا وقعت بعد همزة واقعة بعد ألفٍ باب مساجد بشرط أن لا يكون مفرد ذلك الجمع واقعة همزته بعد الألف على تشاكل المفرد والجمع، وتُقلب تلك الهمزة التي وقعت بعد ألفٍ باب مساجد ياءً، وذلك نحو: مطايا، وركايا: جمع مَطِيَّةٍ، وَرَكِيَّةٍ: وهي البئر. الأصل: مَطَايِيٌّ لأنه من المَطْوِ، وَرَكَائِيٌّ لأنه من رَكَوَتْ البئر: إذا أصلحتها، قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصار: مَطَايِيٌّ، وَرَكَائِيٌّ ياءين، فقلبت الياء الأولى همزة كما قلبت في قبائل، فصار: مَطَايِيٌّ، وَرَكَائِيٌّ، فقلبت كسرة الهمزة فتحةً، فقلبت الياء أَلْفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: مطاء، وركاء، فاستثقلت الهمزة التي هي كالألف بين ألفين؛ إذ يكون ذلك كاجتماع ثلاث ألفات، فقلبت ياءً، فصار: مطايا، وركايا.

وإنما عملوا هذا العمل لأن مفرده لم يكن فيه همزة بعد ألفٍ حتى يُراعى مناسبة الجمع للمفرد.

٢١ ● قوله: «وخطايا على القولين».

أي: وخطايا نحو مطايا في هذا العمل على قول الخليل وغيره.

٢٤ أما على قول الخليل فإنه كان الأصل: خَطَايِيٌّ ياء قبل همزة، فقدمت الهمزة على الياء؛ إذ لو لم تقدم لاجتماع همزتان، وهو عنده مفرور منه، فصار خطاييُّ بهمزة قبل ياء، فصح وقوع الهمزة

(١) في النسخ: (كان).

بعد ألف باب مساجد، وليس مفردُه كذلك؛ لأنه جمع الخطيَّة، فقلبت كسرة الهمزة فتحةً، فانقلبت الياء ألفًا، وقلبت الهمزة ياءً، فصار: خطايا.

٣ وأما على قول غير الخليل فلأن الأصل: خطايُّ ياء قبل همزة، فقلبت الياء همزة، فاجتمع همزتان، فقلبت الأخيرة ياءً، فصار خطايُّ يهمزة قبل ياء كما صار على قول الخليل. والفرق بينهما أنها في الأول فعاليُّ، وفي الثاني فعائلٌ، فعمل به العمل المذكور.

٦ ومن هذا النحو قولهم: صلايا، سواء كان جمع المهموز؛ يعني قولهم: صلاةٌ بالهمز، أو غيره، يعني: صلاةٌ على الأصل.

٩ أما على الهمز فلأن أصله: صلايُّ ياء قبل همزة، ثم صلايُّ بهمزتين كما في قبائل، ثم بهمزة قبل ياءٍ لانقلاب المتطرفة ياءً، في فصار مثل مطائي، فتبدل الكسرة فتحةً، وتقلب الياء ألفًا، والهمزة ١٦٤ ب ياءً، فيصير: صلايا.

١٢ وأما على غير الهمز فلأن أصله: صلايُّ ياءين، فقلبت الأولى همزة، فيعمل العمل المذكور، وظاهرٌ أن لا همزة بعد ألفٍ في مفرده في غير المهموز، وفيه أيضًا كذلك؛ لأن المراد بوقوع الهمزة أن يكون بعدها حرفان من الأصول، كما ستعرف في جاء؛ ليكون على مشاكلة الجمع، وهمزة صلاةٍ ليس بعدها من الأصول شيء.

١٥ ● واعلم أن قوله: «ليس مفردُها كذلك» لا يفي بهذا المعنى من جهة اللفظ، ولكن يفهم هذا المعنى من تشبيهه بمساجد، فلا يقال: صلاةٌ مفرد وقعت همزته بعد ألف؛ لما عرفت. وفي إطلاق المهموز على صلاةٍ نظر، وكان الأولى أن يقول: بالهمز وغيره.

١٨ ومنه شوايا جمع شأوية: من شَوَى يَشْوِي كحوى يحوي، والأصل شَوَايِي، قلبت الواو همزة كما في أوائل، فصار شَوَايِي بهمزة قبل ياءٍ، فقلبت الكسرة فتحةً، والياء ألفًا، والهمزة ياءً، فصار: شوايا. ولا همزة في مفرده.

٢١ ● قوله: «بِخلافِ شَوَاءٍ».

هذا ما مفردُه كذلك؛ أي: كالجمع في وقوع الهمزة، فلا تقلب مراعاةً لتشاكل^(١) الجمع والمفرد؛ لتحقق تابعة الجمع. وهو جمع شَائِيَّة. من: شَأَوْتُ: أي سبقتُ، ناقصٌ واويٌّ مهموزٌ العين، وأصل المفرد: شَاءَوَةٌ، فقلبت الواو ياء كما في داعية، وأصل الجمع: شَوَاءَوٌ، قلبت الواو ياءً كما في

(١) الأصل، ك: (لمشاكل).

الدواعي؛ لقبها في المفرد، ولكونها مكسوراً ما قبلها صار: شوائبي بهمزة قبل ياء، فأجري مجرى جوارٍ محافظةً لمشاكلته للمفرد.

- ٣ وبخلاف شِوَاءٍ، وجِوَاءٍ: جمعي شائِيةٌ، [وجائِيةٌ]^(١) من: شاء يشاء من المشيئة، وجاء يجيء أحرف مهموز اللام، على قولي الخليل وغيره من القلب بتغيير النسق، وعدم القلب، كما عرفت في أول الكتاب^(٢). والأصل: شوائبي، وجوائبي على فواعيل، قلب يجعل العين موضع اللام، واللام موضع العين عند الخليل، فصار: شوائبي، وجوائبي بهمزة ثم ياء على فواعل؛ إذ لو لم يقلب لزم همزتان، وهو مفرور منه عنده، وقلبت الياء همزة فاجتمع همزتان، فقلبت الأخيرة ياءً، فصار: شِوَاءٍ، وجِوَاءٍ، ولم يُعَلَّ في الصور لكون مفردِه ماثلاً للجمع في وقوع الهمزة بعد الألف، وإنما جاء بمثاليين، وإن كانا من نحو واحد؛ لأن أحدهما من يَفْعَلُ بالفتح، والآخر من يَفْعَلُ بالكسر؛ إذ لا فرق بينهما إلا بهذا الوجه، ولو اكتفى بأحدهما جاز. وقال في الشرح^(٣): «هذا أولى من قولهم: إذا كانت الهمزة عارضة في الجمع؛ لأنه وإن أمكن تمثيته في شائِية وشِوَاءٍ - يعني من شأوت - لأنها غير عارضة. إلا أنه يرد عليه شِوَاءٍ جمع شائِية من شاء، وجِوَاءٍ جمع جائِية من جاء، فإنها عارضة في الجمع، ومع ذلك فإنها ثابتة»، ثم قال معترضاً على هذا بقوله^(٤): «فإن زعم زاعم أنها غير عارضة على مذهب الخليل - يعني تكون فواعل حينئذ - فلا تكون الهمزة عارضة»، فأجاب^(٥) عنه برّد مذهب الخليل أولاً؛ إذ المختار غيره، وبلزوم مخذور على تقدير التسلّم ثانياً، وهو أنه لو كان ١٦٥ القلب - أعني تغيير النسق - مستلزماً لعدم عروض الهمزة؛ لوجب أن يقال بناء على تقريرهم: خطاء جارياً مجرى جِوَاءٍ وشِوَاءٍ؛ لكن لا قائل به.

- ١٨ وقال شارح^(٤): «يمكن أن يقال: مراد النحاة بقولهم: إذا كانت الهمزة عارضة في الجمع إنه لا يكون الهمزة في مفردِه كذلك؛ بل يكون الجمع مختصاً بذلك، فلا يكون الفرق بين ما ذكر المصنف وما ذكره إلا في العبارة، فيندفع عنهم ما أورد عليهم»، وهو تأويل حسن.
- ٢١ ● قوله: «وقد جاء أداوي».

يعني قد جاء الواو مكان الياء في هذه الكلمات على الشذوذ، والقياس الياء؛ لأن الإداوة مثلاً

(١) ساقط من الأصل، ك. والمثال الأول في الأصل، ك، والمثالان في م بتقديم الياء على الهمزة؛ أي: بصورته قبل الإعلال.

(٢) انظر ص (٢٦) من هذا الكتاب.

(٣) شرحه على الشافية (٧١-٧٢/أ).

(٤) هو الجاربردي (٣١١).

٣ إذا جمعتها على سنن مساجد تكون أداوؤُ بواوين، تنقلب الأخيرة لتطرفها وانكسار ما قبلها ياءً، فتكون أداويُّ، فتقلب الأولى همزة كما في أوائل، فتكون مثل مطائي مقدرًا، فتقلب الكسرة فتحةً، والياءُ ألفًا، والهمزة ياءً، فتكون أدايا؛ إذ لم يكن مفردًا كذلك؛ يعني في وقوع الهمزة بعد الألف. وهكذا الكلام في علاوى وهرأوى؛ لكنهم جاؤوا بالواو في الكلمات مشاكلةً للجمع المفرد، حيث كان في المفرد بعد ألف في الجملة وار.

٦ والإداوة: المِطْهَرَة، والعِلاوة: رأس الإنسان ما دام على البدن، وما تُعلِّقُ على البعير بعد حمليه، والهِراوة: العصا.

٩ وتُسكَّنان في باب يَغزُو، وَيَرْمِي مرفوعين، والغَازِي، والرَّامِي مرفوعا ومجرورا، والتحريرُ في الرفع والجر في الياء شاذٌّ، كالتسكون في النصب والإثبات فيهما وفي الألف في الجزم. (الشافية: ١٠٧-١٠٨).

● قوله: «وتُسكَّنان».

١٢ هذا نوع آخر، وهو ما ذكرناه من أن الإسكان قد يكون غاية العمل؛ أعني لا يكون طريقًا إلى عملٍ آخر. يقول: تسكَّن الواو المتطرفة المضموم ما قبلها في الفعل، نحو: يدعو، ويغزو؛ لأنه لو لم يسكن كان كأربع ضمات متواليات، إن قيل الواو كضمتين، وثلاثٍ، إن قيل كواحدة، وتوالي ثلاث ضمات في غاية الاستقلال. ١٥

وكذا تُسكَّن الياء المتطرفة المكسور ما قبلها؛ لأنه لو لم تسكن كان كالكسر قبل الضم، والضمُّ بين الكسرتين، إن قيل الياء ككسرتين، والضمُّ والكسرة، إن قيل هي كواحدة، وذلك نحو: يرمي. ١٨

٢١ وكذا تسكَّنان في الاسم حالتي الرفع والجر، كقولك: هذا الغازي والرامي، ومررت بالغازي والرامي، وكان الأصل: الغازِوُ، والراميُّ بضم الواو والياءِ وكسرهما، فاستقلت الحركة على الياء بعد قلب الواو ياءً، فأسكنت لما ذكرنا في يرمي حالة الضمِّ، واجتماع أربع كسرات حالة الكسر، ولا يخفى عليك أن الواو المتطرفة المضموم ما قبلها لا تكون في المتمكن.

٢٤ هذا في صورتَي الضم والكسر، فأما في صورة الفتح فلا تسكَّنان، ما لم تقلبا ألفًا؛ إذ التسكون لازمها، وذلك لخفة الفتح، نحو: لن يدعو، ولن يرمي، ورأيت الغازي، والرامي.

لم يحرك أحدُ الواو في صورة الرفع في الفعل، وظاهرٌ أن لا واو هكذا في الاسم، فأما تحريك الياء في الاسم فقد جاء على الشذوذ كالإسكان في الفتح، وكالإثبات في صورة الجزم.

فالتحريك في الرقع كقوله^(١):

قد كاد يذهبُ بالدنيا ولذتها موالي ككباشِ العوس سُحَّاح

٣ والكباش: جمع الكباش، والعوس: ضرب من الغنم، وسُحَّاح، بالضم والتشديد: جمع ساح، وهو السمين. وفي الجرج كقوله^(٢):

١٦٥ ما إن رأيت ولا أرى في مُدَّتِي § كجوارِيٍ يلعبن في الصحراء.

٦ ولم أجد تحريكها في الفعل، كما تقول: يرمي بضم الياء. وأما الإسكان فكقوله^(٣):

فما سوَّدتني عامرٌ عن وراثتي أبا الله أن أسمو بآتم ولا أبا

٩ أي: فما جعلتني قبيلة عامر سيداً عن وراثته؛ بل سيادتي بالاستحقاق، لا بالوراثة، والمستشهدُ إسكانُ واوِ أسمو مع وجود أن الناصبة، وكقول الأعشى^(٤):

فأليتُ لا أرثي لها من كلالَةٍ ولا من حفى حتى تلاقي محمدًا

١٢ فأسكن ياء تلاقي مع حتى الناصبة، يعني: حلفت لا أرحم ناقتي من تعب وجرح. وفي المثل^(٥): أعط القوس باريها. وقال الشاعر^(٦):

يا باري القوس برياً ليس يُحكِمها لا تُفسدِ القوسَ أعطِ القوسَ باريها

(١) نسبة ابن المستوفي في إثبات المحصل (٢٥٠) لجرير، ولم يرد في ديوانه، وهو بلا نسبة في فرحة الأديب (١٢٩)، والضرائر (٢٢٤)، والمفصل (٣٨٥)، وشرحه لابن يعيش (١٠٠/١٠٤-١٠٤)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٤/٤٢٢)، وشرح الشافية للرضي (٣/١٨٢)، وللحاريري (٣١١)، وللنظام النيسابوري (٤٠٨)، وشرح شواهدها (٤٠٢).

(٢) انظره بلا نسبة في الضرائر (٤٤)، والمفصل (٢٨٦)، وشرحه لابن يعيش (١٠٠/١٠٤-١٠٤)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٤/٤٢٤)، وشرح الشافية للرضي (٣/١٨٢)، ولرکن الدين (١٢٦)، وللحاريري (٣١٢)، وللنظام النيسابوري (٤٠٨)، وشرح شواهدها (٤٠٣).

(٣) وهو عامر بن الطقيل، والشاهد في ديوانه (١٣)، وهو له في عيون الأخبار (١/٢٢٧)، والتخميم (٤/٤٢١)، وشرح شواهد الشافية (٤٠٤)، والخزانة (٣/٥٢٧).

(٤) ديوانه (١٨٥)، وهو له في إيضاح الشعر لأبي علي (٢٢٢)، والمفصل (٣٨٤)، وشرحه لابن يعيش (١٠٠/١٠٢-١٠١).

(٥) انظر: الأمثال لأبي عبيد (٢٠٤)، وفصل المقال (٢٩٨)، وجمع الأمثال (٢/٣٤٥)، والمستقصى (١/٢٤٧)، والجمهرة (١/٧٦).

(٦) نسبة المفضل بن سلمة في كتابه الفاعر إلى الخطيبة. ذكر ذلك البغدادي في شرح شواهد الشافية (٤١١-٤١٢)، وانظره بلا نسبة في جمع الأمثال (٢/٣٤٥)، والجمهرة (١/٧٦)، وفصل المقال (٢٩٩).

وأما الإثبات فكقوله^(١):

هجوت زبّان ثم جئت معتذراً
من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع

٣ أي: لم تهجُ لأنك اعتذرت، ولم تدع الهجو لأن الفرض أنك هجوت ثم اعتذرت، فكأنك قلت شيئاً وما قلت، وكقوله^(٢):

ألم يأتيك والأنباء تنمي
بما لاقت لبونُ بني زيادٍ

٦ أراد ألم يأتك، والواو بمعنى الحال، والباء في بما زائدة. وقصته أن الربيع بن زياد غضب درعاً من قيس بن زهير، فأغار قيس على إبل الربيع وساقها إلى مكة وباعها. وأراد لبون: جماعة من النوق ذوات اللبن، وقُرئ قوله تعالى^(٣): ﴿أرسله معنا غداً يرتعي ونلعبُ﴾، و^(٤) ﴿إنه من يتقي ويصبر﴾. وقيل: الباء لإشباع الكسر، وأجاز أبو علي^(٥) أن تكون موصولة صلته يتقي، ويصبر مجزوماً بالعطف على محل يتقي؛ لكون الموصول هنا متضمناً معنى الشرط بدليل دخول الفاء في الخبر.

هذا حال الواو والياء في الإثبات، فأما الألف فلا تثبت في الجزم إلا ما شدّ من قوله^(٦):

(١) الشاهد لأبي عمرو زبّان بن العلاء في نزهة الألبا (٣١)، ومعجم الأدباء (١١/١٥٨)، وبلا نسبة في المنصف (٢/١١٥)، وسر الصناعة (٢/٦٣٠)، والضرائر (٤٥)، وإيضاح الشعر (٢٣٢)، والأمالى الشجرية (١/١٢٨)، ومعاني القرآن (١/١٦٢ و ٢/١٨٨)، والعيني (١/٢٣٤)، وشرح شواهد الشافية (٤٠٦)، وهو من شواهد المفصل (٣٨٧).

(٢) الشاهد لقيس بن زهير العبسي في شرح أبيات سيويه لابن السيرافي (١/٣٤٠)، والدر المصون (٦/٥٥٢)، والدر اللوامع (١/١٦٢)، والأعلم بهامش الكتاب (١/١٤-١٥)، والخزانة (٣/٥٣٦). وهو بلا نسبة في الكتاب (٣/٣١٦)، والمنصف (٢/١١٤)، وسر الصناعة (١/٧٨ و ٢/٦٣١)، والجمل (٤٠٧)، والضرائر (٤٥)، وما لا يجوز للشاعر (١٥٨)، وما يحتمل الشعر للسيرافي (٦٧).

(٣) يوسف: من الآية ١٢. رواية أبي ربيعة وابن الصباح عن قنبل عن ابن كثير: (نرتعي ونلعبُ) بنون فيهما، وإثبات ياء (نرتعي) وصلأ ووقفأ، وبضم باء (تلعب). وفي هذه الآية أربع عشرة قراءة. انظر السبعة (٣٥١)، والتيسير (١٣١)، والتذكرة (٤٧٣)، والإقناع (٢/٦٧٤)، وزاد المسير (٤/١٨٧)، والدر المصون (٦/٤٤٩)، والبحر المحيط (٥/٢٨٥).

(٤) يوسف: من الآية ٩٠. أثبت الياء في (يتقي) قنبل عن ابن كثير وصلأ ووقفأ، وحذفها الباقون. انظر التيسير (١٣١)، والإقناع (٢/٦٧٤)، وزاد المسير (٤/٢٨١)، والدر المصون (٦/٥٥٢)، والبحر المحيط (٥/٣٤٣-٣٤٢).

(٦) الشاهد للحصين بن ققاع بن معبد بن زرارة التميمي في شرح شواهد الشافية (٤١٣)، وبلا نسبة في الأمالي الشجرية (١/١٢٩)، وإيضاح الشعر لأبي علي (٢٣٣)، والمفصل (٣٨٨)، وشرحه لابن يعيش (١٠٠/١٠٤، ١٠٧)، وشرح الشافية لركن الدين (١٢٦)، وللحاربردي (٣١٢)، وللنظام (٤١٠)، والأنصاري (٢١٩)، والخزانة (٣/٥٣٣).

ما أنسَ لا أنساهُ آخرَ عيشتي ما لاح بالمعزاء ريعُ سرابِ

وما للشرط، ولا أنساه خيره، والمعزاء: أرض صلبة أنثى الأمعز، والريع بالكسر: الطريق، وكقوله^(١):

إذا العجوز كبرت فطلّق ولا ترضّاهَا ولا تملّق

أراد: ولا ترضّها.

● اعلم أن قوله: «والتحريك في الرفع».

يوهم بجيء تحريك الواو والياء في الفعل على الشذوذ، وقد ذكرنا أن مثاله لم نجد.

ويُحذفان في مثل: يَغزُونَ، وَيَرْمُونَ، وَتَرْمِينِ، وَأَغزُنْ، وَأَغزِنْ، وَارْمُنْ، وَارْمِينْ.

ونحو يَدِ، وَدَمِ، واسْمِ، وابْنِ، وَأَخِ، وَأُخْتِ ليس بقياس. (الشافية: ١٠٨).

● قوله: «ويُحذفان».

البحث المارّ كان في المتطرفين. يقول: غير المتطرفين تحذفان، ولا يكون الإسكان في هذا النحو غاية العمل، فقولك: يغزون أصله: يَغزُزُونَ، أسكنت الواو الأولى، فاجتمع ساكنان، فحذفت الأولى؛ لأن الثانية واو الجمع، فصار: يَغزُونَ. زنته: يَفْعُونَ.

ويَرْمُونَ أصله: يَرْمِيُونَ، أسكنت الياء، فالتقى ساكنان، فحذفت، وكان ما قبل واو الجمع مكسوراً فضم لتسلم؛ إذ لولا الضم لانقلبت ياءً، فلم تبق الواوية، فصار: يَرْمُونَ. زنته: يَفْعُونَ. والفرق بينه وبين يَفْعُونَ الأول طرآن الضم ههنا، وأصالته تَمَّتْ.

وأغزُنْ. أصله: اغزُزُوا، فأسكنت الواو الأولى وحذفت لالتقاء الساكنين، ثم اتصل به نون التأکید، فالتقى ساكنان، فحذفت واو الجمع لدلالة ضمّ ما قبلها عليها، فصار: اغزُنْ، في ولم يضم ١٦٦ أ الواو كما ضمت في اخشون؛ لعدم ضم ما قبل الواو فيه، أو لأنه لو ضمت اجتمع أربع ضمات، أو ثلاث على التقديرين، بخلاف: إخشون.

(١) الشاهد لرؤية في ملحقات ديوانه (١٧٩)، والعيبي (٢٣٦/١)، والخزاعة (٥٣٤/٣)، وأنشدهما أبو علي عن أبي زيد في أكثر من موضع، وانظرهما بلا نسبة في الحلييات (٨٦)، وإيضاح الشعر (٢٣٤)، وسر الصناعة (٧٨/١)، والنصف (٧٨/٢)، والأمال الشجرية (١٢٥/١)، وشرح شواهد الشافية (٤٠٩)، وهو من شواهد المفصل (٣٨٨).

٣ وأَغْرَزَ أصله: أَعْرُوي، أسكت الواو، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، فقلبت ضمة الزاي^(١) كسرة لتسلم ياء الضمير، فبقي: أَعْرِي، فاتصل به النون، فالتقى ساكنان، فحذفت ياء الضمير، فصار: أَعْرِنَ، ولم يُحْرَكْ كما في اخْتَشِنَ لكون ما قبلها مكسوراً دالاً عليها، أو لأنها لو كسرت اجتمع أربع كسرات، أو ثلاث.

٦ والكلام في: إِرْمَنَ، وإرْمِنَ كالكلام في: أَعْرِنَ، وأَعْرِنَ غير أن الضمة في الأول^(٢) عارضة لصحة واو الضمير، كما أن الكسرة عارضة في أَعْرِنَ لصحة ياء الضمير.

اعلم أن حرفي الضمير ليستا بلامين، وكلامه في اللام، وكان الأولى أن يشعر^(٣) بأنهما جاريان مجرى اللام في هذا الإعلال.

٩ ● قوله: «ونحو يَدٍ...» إلى آخره.

١٢ هذا حذف اعتباطي بلا اقتضاء مقتضى، فقولك: يَدٌ، ودَمٌ، واسم القياس أن يقال: يَدَيٌّ، ودَمَيٌّ، أو دَمَوٌّ، على اختلاف الرأيين، وسَمَوٌّ: كظني ودلوي وصنوي، وابنٌ، وأخٌ، وأختٌ القياس أن يقال: بَنَاءٌ، وأخَاءٌ: كعصاء وأخاءة؛ كقناة؛ لأن الأصل: بَنَوٌ، وأخَوٌ، وأخوةٌ؛ لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها، ولكنهم حذفوا؛ لكثرة ذلك في كلامهم، ولا يقاس عليه؛ إذ لا قياس له.



(١) الأصل، ك: (الواو).

(٢) يريد في: إِرْمَنَ.

(٣) ك: (يشير).

[الإبدال]

الإبدال: جعلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ غيره. ويُعرَفُ باشتقاقه كُتْرَاتٍ وَأَجْوُهُ، وبقلّة استعماله كاللّغالي، وبكونه فرعاً، وهو زائدٌ، كضَوْبِ رَبِّ، وبكونه فرعاً، وهو أصلٌ، كمُوَيْهٍ، ويلزوم بناءً مجهولٍ، نحو: هَرَأَقَ، واصْطَبَّرَ، وادَّارَكَ. (الشافية: ١٠٩).

٣

● قوله: «الإبدال».

قد ذكر^(١) في بعض النسخ للإبدال حدّه، وقد شرّحه بعض الشارحين، وفي بعضها لم يذكر، وعليه جرى بعضهم، والمذكور قوله: «الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره».

٦

وإنما قال: «مكان حرف» لا عوضاً عن حرف؛ لأنّ العوض أعمُّ من أن يكون مكان المعوض، أو غير مكانه، كناء عِدَّةٍ؛ إذ هي عوضٌ عن الواو في وَعْدَةٍ، ولا يُطلقُ على هذا النحو الإبدال إلا مجازاً.

٩

وقال: «غيره» ليحتز به عن رد المحذوف؛ إذ هو جعل حرف مكان حرف هو نفسه، لا غيره، وذلك كرد لام أخٍ وسَتْ في النسبة والتصغير، كأخَوِيٍّ وَسَهِيٍّ، وأخِيٍّ، وَسَهِيَّةٍ.

١٢

وأورد^(٢) بأنّه غير مانع لدخول مثل إِظْلَمَ؛ إذ الظاء مجعولةٌ مكان تاء افتعل، ولا يسمى إبدالاً؛ لأنّ الظاء ليس من حروف الإبدال.

١٥

وأجاب شارح^(٢) عن هذا: «بأنّ المصنّف لما بين حروف الإبدال عَلِمَ أن المراد بحرفٍ في قوله: جعل حرفٍ مكان حرفٍ إحدى تلك الحروف، فكأنه قال: الإبدال جعل حرفٍ من حروف: أَنْصَتَ يومَ جَدُّ طَاهٍ زَلَّ مكان غيره، فيستقيم حينئذٍ، ولا يلزم محذور؛ لأنّه يُبَيِّنُ ذلك عن قريب».

١٨

وأنا أقول: هذا كلام إقناعي؛ إذ تعيين حروف الإبدال واقعٌ بعد ذكر أماراته الواقع بعد ذكر التعريف، فكيف يكون تعيين الحروف تتمّةً للتعريف مع تخلُّل ذكر الأمارات؟ هذا بمعزل عن صناعة التحديد، فعلم أنه لم يرد بالحدّ ما قاله هذا الشارح؛ إذ ما يُفسدُ مثلُ هذا التأويل أكثر مما يُصلحه، ولا يذهبُ عليه مثله.

٢١

(١) ك: (ذكرت).

(٢) الإيراد مع جوابه للجاربردي (٣١٣-٣١٤).

فإن قلت: لا بدّ وأن يكون هذا الإضمار ثابتاً ليستقيم.

قلت: لا جائز أن يضمري في الحدود.

ب ١٦٦

وقيل^(١): كان ينبغي أن يقول: لا للإدغام؛ لتلا يدخل مثل إظلم وأذكر.

وأنا أقول^(١): لو قال كذا لخرج ما للإدغام مثل سبت، فلا بد من ذكر الحروف في نفس الحد، أو الإشارة إليها في نفس الحد.

● قوله: «ويُعرف».

ذكر أمارات للإبدال أولها وأولها: أمثلة الاشتقاق، وذلك كقولك: تُراث، فإنك تعلم من وراث، وراث، موروث، وراثّة أنّ التاء بدل من الواو.

وأجوة، فإنه جمع وجوه، وتعلم منه ومن الوجيه، والوجهة، والتوجه، والتوجيه، وغير ذلك أن الهمزة بدل من الواو.

الثانية: قلة استعمال ما فيه البديل، بخلاف ما فيه المبدل، كقولهم: الثعالي، والأراني: بمعنى الثعالب، والأرانب.

وأمثلة الاشتقاق في هذا النحو أيضاً أدلّ مما ذكر؛ لأن الثعلب والثعلبة، والأرنب والأرنية دالة على الإبدال.

وأيضاً هذه الأمانة غير منعكسة؛ إذ قد يكون ما فيه البديل كثير الاستعمال؛ بخلاف ما فيه المبدل، وذلك كقولهم: مرضي^(٢)، فإنه أكثر استعمالاً من قولهم: مرضو، وقد ذكرنا في الإعلال^(٣).

من الكتاب^(٤): «قالوا: مرضي، وإنما أصله الواو، وقالوا: مرضو، فجازوا به على الأصل». وغاية ما يمكن في جوابه أن يقال: ليس يحتم أن تكون الأمانة منعكسة.

(١) القائل ركن الدين (١٢٧)، وذكره الجاربردي (٣١٣) وأجاب عنه بما أجاب به عن الإيراد الأول، وقول اليزدي هنا: وأنا أقول يريد به جواباً آخر.

(٢) هذا المثال من باب الإعلال، ولا يدخل في باب الإبدال، وأحسن منه ما مثل به ابن الناظم في بقية الطالب (٢٣٢) قال: «فكان أحسن من التمثيل بالثعالي أن يمثل بما لا يعرف إبداله إلا بقلة الاستعمال، كقول بعضهم: أيما في أمّا. قال:

يا ليتما أمّا شالت نعمتها أيما إلى حنة أيما إلى نار».

(٣) انظر ص (٥١٦) من هذا الكتاب.

(٤) الكتاب (٤ / ٣٨٥).

- الثالثة: كون البناء فرعاً لبناء آخر يكون في ذلك الآخر الذي هو الأصل حرف زائدٌ يجعل مكانه في الفرع حرفٌ آخر، فذلك الآخر بدل، والذي في الأصل مبدل، وذلك كضارب، فإنه أصل بالنسبة إلى ضَوِّيرٍ؛ إذ المكبر أصلٌ، والزائد في ضارب الألف، وفي ضويرب الواو، فهي بدل والألف مبدل، وكذلك إذا قلت: ضواربٌ في ضاربة؛ لأن الجمع فرعُ المفرد.
- وقيل^(١): هذا منقوض بعَلْقَيان تنية عَلْقَى، وهو نبت؛ إذ عَلْقَيان فرع علقى، والألف في عَلْقَى زائد مع أنه ليس علقيان بدلاً منه؛ بل ألف علقى منقلبة عن الياء؛ لأنها للإلحاق.
- وقال شارح^(٢): «في هذا نظره»، ولم يذكر نظره.
- وأجاب عن هذا شارح آخر^(٣) بقوله: هذا ضعيف؛ لأنه قال سيويه^(٤): ألف علقى للتأنيث، ولذلك لم يصرف، فإذا نبت عَلْقَى قلبَ أَلْفُه ياء، فهي بدل من الألف.
- وأنا أقول: في هذا الجواب نظره؛ لأن من العرب من يجعل هذه الألف للإلحاق، فيدخل تاء التأنيث، فيقول: علقاة، وعلى هذا يصرف وينون، ومنهم من يجعله للتأنيث، فلا يدخل التاء، ويمنع الصرف، فعلى الأول يتوجه الإيراد.
- ثم لك أن تقول: هو منقوض بالياء الآتية في مثني المقصور الذي آخره زائد للإلحاق، كالمُغْرَنْدِي، والمُسْرَنْدِي، فإنك تقول: مُغْرَنْدِيان، ومُسْرَنْدِيان. يقال: اغْرَنْداه، واسْرَنْداه: أي غلبه وقهره، فإنها مبدلة، والمثني فرعُ المفرد، فيجب أن يكون ما فيه بدلاً، وما في المفرد مبدلاً؛ لكن الأمر بالعكس، فقد تبين أن الإيراد متوجه والكلام في لفظٍ مشخص، ثم الجواب عن ذلك المشخص ليس بشيء، ومثلُ المغرندي والمسرندي: المسلمني والمجنطي § إذا أردت المصدر الميميَّ والزمانَ والمكانَ أو المفعولَ بتقدير ١٦٧ أ دخول حرف الجر. ومن الأمثلة معزى فيمن ينون، وأرطى كذا^(٥)، وأمثلة هذا النحو كثيرة.
- الرابعة كون البناء فرعاً عن بناء آخر، فالحرف الكائن في الفرع إذا كان أصلاً؛ أعني المبدل، يكون الحرف الذي يإزائه في البناء الذي هو الأصل بدلاً، وذلك كقولهم: مؤية في تصغير ماء، ومياة

(١) القائل ابن الناظم في بغية الطالب (٢٣٣).

(٢) هو ركن الدين (١٢٧).

(٣) هو الجاربردي (٣١٤).

(٤) الذي ذكره سيويه أن بعض العرب يجعل الألف للتأنيث، فلذلك لا ينون؛ أي: لا يصرف. انظر الكتاب

(٣/٢١١-٢١٢).

(٥) تقدم الكلام فيهما في باب ذي الزيادة ص (٣١٩، ٣٢٥).

- وأمواءً في تكسيره، فإن المصغر والمكسر فرعا المفرد الكبير، ولا هاء فيه؛ بل فيه الهمزة، فعلم أنها بدل عن الهاء؛ لأن التصغير والتكسير، كما دريت، يردان الأشياء إلى أصلها. وهذا الحكم عكس حكم الأمانة المتقدمة. ٣
- وأورد^(١) عليه بأن أوائل فرع أوّل، والهمزة فيها غير زائدة مع كون الواو التي هي العين في أول مبدلاً، لا بدلاً؛ لأن الهمزة منقلبة عن الواو.
- وأجاب الشارحون^(٢): بأنه لا يلزم من كون الهمزة غير زائدة في الفرع أن تكون أصلية فيه، فالهمزة في أوائل غير زائدة، ولكنها ليست بأصلية؛ بل هي منقلبة.
- وفيه نظر؛ لأن الانقلاب لا يخرج الحرف عن الأصالة؛ ألا تراك تقول: مِيزَانٌ مِيفَعَالٌ، وإن كانت الياء منقلبة عن الواو. ٦
- فإن قلت: المراد بالأصل ما ليس بمنقلب.
- قلت: إما أن يكون المراد به ما ليس بمنقلب فقط، فينتقض بمثل ضارب وضوئيرب، أو ما ليس بزائد فقط، فينتقض بمثل أوائل وأوّل، أو ما ليس بمنقلب ولا زائد، فيلزم استعمال المشترك في مدلوليه، أو استعمال اللفظ في الحقيقة والجاز دفعةً واحدة، أو لا واحد من المذكورين، وهو ظاهر البطلان. ٩
- الخامسة: لزوم بناء مجهول لو لم يُحكَم بالإبدال، مثل هَرَاق، فإنه إن لم يُقل بإبدال الهاء من الهمزة في أراق لزم هَفَعَلٌ، وهو معدوم، ولو لم يُقل بأن الطاء والذال والظاء إبدالاً من تاء افتعل في اضطرب، وازدجر، واطلم لزم اَفْطَعَلٌ، وَاذْعَلٌ، وَاظْفَعَلٌ. والكل معدوم، ولو لم يقل بأن الذال الأولى من ادّارك بدل من تاء تفاعل؛ إذ الأصل تَدَارِكٌ، والهمزة محتلبة لسكون الأول؛ أعني المدغم؛ لزم اَفَاعِلٌ، أو اذْفَاعِلٌ، أو اَفْدَاعِلٌ.
- وذكر الشارحون اذْفَاعِلٌ، ولم يذكروا اذْفَاعِلٌ، وهو خير من اذْفَاعِلٌ؛ لأن دَفَاعِلٌ قريب من تفاعل الذي هو الأصل، ولا فَتَاعِلٌ حتى يكون فَدَاعِلٌ قريباً منه. ١٢
- ١٥
- ١٨
- ٢١

وحروفه: (أَنْصَتَ يَوْمَ جِدُّ طَاهٍ زَلَّ). وقول بعضهم: (استجده يوم طال) وهم في نقص الصاد والزاي؛ لثبوت صيراطٍ، وزَقْرٌ، وفي زيادة السين، ولو أُورِدَ: اسْمَعُ ورد: إِذْكَرْ، واطلم. (الشافعية: ١٠٩).

(١) المورد ابن الناطم في بغية الطالب (٢٣٤).

(٢) انظر شرح ركن الدين (١٢٧)، والجاربردي (٣١٧).

● قوله: «وحروفه».

أي: حروف الإبدال هذه، وهي قوله: «أَنْصَتَ يَوْمَ جِدُّ طَاهٍ زَلٌّ»، وبمجموعها أربعة عشر حرفاً. وأنصت ماضي الإنصات؛ أي: الصُمت، ويوم منصوب على الظرف عامله أنصت، وجدُّ مبتدأ مضافٌ إلى طاهٍ علمٌ لشخص، وزلٌّ خير المبتدأ، والظرفُ مضافٌ إلى الجملة؛ يعني أنصت من له الضميرُ يومَ زَلِّ جِدُّ طَاهٍ.

٦ وقال بعضهم: حروفه ما في قولك: استنجده يومَ طال.

قال الزمخشري^(١): حروفه حروف الزيادة والطاء والداد والجيم.

فزادوا السين، ونقصوا الصاد، والزاي. في قال المصنف^(٢): هذا وهم؛ لأن الصاد والزاي قد ١٦٧ ب تكونان بدلين، كما في قولهم: صراط في سراط، وزقَر في سَقَر، وأما السين فلا تكون بدلاً إلا بضميمة الإدغام، فلا يكون مثل اسَمَعَ دليلاً على كون السين بدلاً؛ إذ لو اعتدَّ بمثل هذا لزم الاعتداد بالذال والطاء في ادَّكَّرَ واطَّلَمَ، ولا قائل بكونهما من حروف الإبدال.

١٢ وفيه نظر؛ لأن السين بدل في استنجد بمعنى اتَّخذ، وفيه قولان، والمصنف مال إلى هذا، وسيأتي في آخر باب الإدغام^(٣).

١٥ وإنما سميت حروف الإبدال باعتبار كون كلِّه بدلاً، لا مبدلاً؛ إذ لو كان كذلك لكان العين والباء من حروف الإبدال؛ إذ قد تبدل منهما كما في أبواب والثعالي، كما سيأتي.

وأصلح بعضهم عبارة هؤلاء فقال^(٤): الصواب: استنجده يوم صالَ زُطُّ. واستنجد: أي استنصر، وصال: أي حمل، والزُطُّ: الزُّنْج، الواحد زُطِّي، وطال: أي علا وقوي.

١٨ فاهمزة من حروف اللين والعين والهاء، فمن اللين إعلال لازم في نحو: كَسَاء، وِرْدَاء، وَقَائِل، وِبَائِع، وَأَوَاصِيل، وجائزٌ في نحو: أُجُورِه، وَأُورِي، وأما نحو: دَابَّة، وشَابَّة، والعَالَم، وِبَازٍ، وشِنْمَة، ومُوقِدٍ فشاذٌّ. وأبَابُ بَحْرِ أَشَدُّ، ومَاءٌ شاذٌّ لازم. (النسابة: ١٠٩-١١٠).

(١) الذي في المفصل (٣٦٠) خلاف هذا، وعليه فلا تتوجَّه المواخذه المذكورة بعد. وقد نسب هذا القول للزمخشري أيضاً الرضي (٣/ ١٩٩)، وركن الدين (١٢٧). قال في المفصل: «وحروفه حروف الزيادة والطاء والداد والجيم والصاد والزاي، ويجمعها قولك: استنجده يوم صالَ زُطُّ».

(٢) شرحه على الشافية (٧٣/ ب).

(٣) انظر ص (٦٠٤-٦٠٥) من هذا الكتاب.

(٤) وهي عبارة المفصل (٣٦٠) كما تقدم، وانظر شرح الملوكي (٢١٣-٢١٧)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٧٧).

● قوله: «فالهمزة».

- أي: تبدل الهمزة من حروف اللين لقربها منها. أملاً من الألف فظاهراً، وأما من أختيها فلقربهما
 ٣ من الألف بواسطة المدّ، وقرب الألف منها.
- والإبدال قد يكون لازماً، أو^(١) جائزاً. وكلاهما قد يكون مطرداً، أو غير مطرد، وقد يكون
 شاذاً.
- ٦ فمن اللازم المطرد إبدال الهمزة من الواو والياء لامين في نحو: كساء ورداء، وعينين في نحو:
 قائل وبائع، وفاعين في نحو: أوأصيل وأوَيصل.
- والتغيير باللام أولى، ثم بالعين، ثم بالفاء، فلذلك ذكره هكذا.
- ٩ ومن الجائز المطرد إبدالها من الواو المكسورة عند المازني، كإشاح في وشاح، والمضمومة عنده
 وعند غيره أيضاً، كأجوه وأوري في وجوه وووري.
- ١٢ ومن الجائز غير المطرد إبدالها من الألف في نحو: دَابَّةٌ وشَابَّةٌ في دَابَّةٌ وشَابَّةٌ، كأنهم أرادوا الهرب
 من النقاء الساكنين، وقُرئ^(٢): ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، ﴿وَلَا جَانِّ﴾، وفي نحو: العَالَمُ في العالم، ولا
 النقاء للساكنين. قال^(٣):

فخِنْدَفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ

١٥ وقال^(٤):

يَا دَابَّارَ مَيِّءٍ بِدَكَادِيكَ الْبُرِّقِ صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ

والدكدك: الرمل المجتمع، والبرق: الأرض ذات الألوان، وفي بَأَزٍ في بَازٍ.

١٨ ومن الياء في نحو: شَيْمَةٌ.

(١) في النسخ: (و).

(٢) هي قراءة أبي أيوب السخيتاني، وحكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد أنه سمع عمرو بن عبيد يقرأ:
 ﴿وَلَا جَانِّ﴾. انظر سر الصناعة (١/٧٢-٧٣)، والمختص (١/٤٦)، وشواذ ابن خالويه (١)، والخصائص
 (١/٣١٠-٣١١ و ٣/١٤٥-١٤٩)، والبحر (١/٣٠).

(٣) الشاهد للعجاج في ديوانه (٢٩٩)، وسر الصناعة (١/٩٠)، والمفصل (٣٦١)، والتخمير (٤/٣٢٧-٣٢٨)،
 والرضي على الشافية (٣/٢٠٥)، وشرح شواهد الشافية (٤٢٨).

(٤) الشاهد لرؤية في إثبات المحصل لابن المستوفي (٢٢٥) من إنشاد القراء، ونقل ذلك أيضاً البغدادي عنه في شرح
 شواهد الشافية (١٧٥-١٧٦)، وبلا نسبة في سر الصناعة (١/٩١)، والخصائص (٣/١٤٥)، والمفصل
 (٣٦٢)، والمتع (١/٣٢٥)، والرضي على الشافية (٣/٢٠٤).

ومن الواو في نحو: مُؤَقِدٌ^(١).

وتعلم أن عدم الاطراد الشذوذ فلا يقاس على هذه.

ومن الجائز الأشدُّ إبدالها من العين في قوله^(٢):

أبَابِ بَحْرِ ضَا حَكِّ زَهُوقِ

في عُباب، وهو معظم الماء، والمراد بالضاحك: المرتفع عند الموج، والزَهُوق: البعيد القعر، وهو أشدُّ

من إبدالها من حروف اللين قياساً واستعمالاً.

ومن اللازم الشاذُّ إبدالها من الهاء في ماء؛ إذ أصله: ماء، بدليل مُؤَيِّهِ ومِيَاهِ، كما مرّ، وهو في

الجمع من الجائز الشاذ، وهو الأمواء، في الأمواه. قال^(٣):

وبلدةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا ماصِحَةٍ رَأَدَ الضُّحَى أْفِيَاؤُهَا

أي: وربّ بلدةٍ غائرةٍ مياهُها، ذاهبةٍ أْفِيَاؤُها، وهو جمع الفَيْءِ وقتَ رَأَدِ الضُّحَى؛ أي: ارتفاع

الضُّحَى؛ يعني لا ماء لها ولا ظلّ.

١٦٦٨

والألف من أختيها والهمزة والهاء، فمن أختيها لازم في نحو: قال، وباع، وآلٍ على رأي.

ونحو: يَاجِلٌ ضعيفٌ، وطائيٌّ شاذٌّ لازم، ومن الهمزة في نحو: رأسٍ، ومن الهاء في آلٍ على رأي.

(الشافية: ١١١).

● قوله: «والألف».

أي: تبدل من أختيها، والإبدال لازم في نحو: قال وباع، ومنه الآل^(٤) عند الكسائي؛ لأن من

(١) وعليه قول جرير:

أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُؤَسَى وَجَعْدَةٌ إِذْ أَضَاءَهُمَا الرُّوقُ

انظر ديوانه (٨٨ / ٢)، وشرح الرضي على الشافية (٢٠٦ / ٣).

(٢) أنشده الأصمعي ولم ينسبه، وانظره بلا نسبة في سر الصناعة (١٠٦ / ١)، والمفصل (٣٦٣)، وشرحه لابن

يعيش (١٦ / ١٠)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٣٣١ / ٤)، والممتع (٣٥٢ / ١)، والرضي (٢٠٧ / ٣)، وشرح

شواهد الشافية (٤٣٢).

(٣) أنشده أبو علي في الحلييات (٤٠)، وذكر أنه من إنشاد ثعلب، ولم ينسبه، وهو بلا نسبة في سر الصناعة

(١٠٠ / ١)، والمنصف (١٥١ / ٢)، والمفصل (٣٦٢)، والتخمير (٣٣١ / ٤)، والممتع (٣٤٨ / ١)، والرضي

على الشافية (٢٠٨ / ٣)، وشرح شواهد (٤٣٧)، واللسان (موه).

(٤) انظر المذهب فيه في سر الصناعة (١٠٠ - ١٠٦)، والإقناع (٢٢٥ - ٢٢٧)، والاقتضاب (٣٩ / ١)،

وشرح الملوكي (٢٧٨ - ٢٧٩)، والممتع (٣٤٨ - ٣٥٠).

العرب من يقول في تصغيره: أوَيْلٌ، وعند البصريين الأصل الأهل، فهي مبدلة من الهاء.

وفي ياَجَلٌ جائزٌ ضعيف لعدم الموجب كما مر .

وفي طائي شاذٌ لعدمه، لازم في الاستعمال؛ إذ لا يقال: طَيْيٌ.

ومن الهمزة جائز مطرد في نحو: راسٍ، كما مر.

والياء من أختيها، ومن الهمزة، ومن أحد حربي المضاعف، والنون، والعين، والباء، والسين،
والثاء، فمن أختيها لازم في نحو: مَفَاتِيحٌ، ومُفَتِّحٌ، ومِيقَاتٍ، وغَازٍ، وقيامٍ، وحِياضٍ. وشاذٌ في نحو:
حُبْلَى، وصَيْمٍ، وصَيْبَةٍ، وَيَجَلٌ، ومن الهمزة نحو: ذَيْبٍ، ومن الباقي مسموع كثير في نحو: أَمَلَيْتُ،
وَقَصَّيْتُ، وفي نحو: أَناسِيٌّ. وأما الصَّفَادِي، والثَّعَالِي، والسَّادِي، والثَّالِي فضعيف. (النهاية: ١١١-١١٢).

والياء تبدل من أختيها، وهو لازم في نحو: مِيقَاتٍ، وغَازٍ وقيامٍ، وحِياضٍ؛ إذ الكل أصله الواو؛
للموجب.

وشاذٌ لازمٌ غير مطردٍ في نحو: صَيْبَةٍ؛ إذ لا يقال: صَيْبَةٌ، وهو جمع الصَّي، وفي صَيْمٍ في صَوْمٍ
جمع صائم. هكذا قالوا؛ لكن في الكتاب أنه مطرد. قال (١): «ولغة القلب مطردة في فُعَلٍ».

وشاذٌ في يَجَلٌ في يَوْجَلٌ غير لازم.

أما إبدالها من الألف فشاذٌ ضعيف في نحو: حُبْلَى في حُبْلَى عند الوقف.

وتبدل من الهمزة جائزاً مطرداً في نحو: ذَيْبٍ، والأصل الهمز.

وتبدل من أحد حربي التضعيف فيكون مسموعاً كثيراً؛ أعني جائزاً غير مطرد، كثيراً في
الاستعمال، نحو: أَمَلَيْتُ في أَمَلْتُ، وقَصَّيْتُ في قَصَّصْتُ. قال تعالى (٢): ﴿فَلْيَمْلِكْ لِئَهُ﴾، وقال (٣):
﴿فَهِيَ تُمَلَّى﴾. قيل (٤): الإملاذ والإملاء لغتان لاشتغالهما بحيث لا مزية لإحدهما على الأخرى.
وقيل (٥): يجوز أن يكون قَصَّيْتُ أظفاري بمعنى أتيتُ على أقاصيها؛ لأن المأخوذ أقصاها. وهو

(١) الكتاب (٤/٣٦٣).

(٢) البقرة: من الآية ٢٨٢.

(٣) الفرقان: من الآية ٥.

(٤) انظر الصحاح واللسان (ملو).

(٥) قال ذلك أبو الفتح ابن حني في سر الصناعة (٢/٧٥٩). وارتضاه ابن يعيش في شرح المفصل (١٠/٢٤)،

والجاربردي (٣١٨).

متكلف، والدليل على أصالة قَصَّصْتُ قولهم: المِقْصُ في الآلة، ولم يقولوا: المِقْصَى. وما ذكروه شبهة الاشتقاق، وهي لا تقاوم الاشتقاق المحقق. ومنه تَسَرَّيْتُ: إذا اشترت السُرِّيَّةَ، وتَطَنَيْتُ: بمعنى ظَنَنْتُ، ومنه قوله تعالى^(١): ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ أي لم يتغير، وأصله: ولم يَتَسَنَّ، ومنه قول الشاعر^(٢):

نزور امرءًا أمَّا الإلآة فيتقي وأمَّا بفعل الصالحين فيأتمّي

أي: فيأتمُّ، وهذا إبدال الآخر من الحرفين.

٦ أما إبدال الأول فمنه قولهم: قَيْرَاط، وشِيرَاز، ودِيمَاسٌ بدليل قراريط، وشراريز، ودماميس، ومن قال: شياريز، ودياميس فعنده ليس من هذا الباب.

٩ وتبدل من النون في نحو أناسي؛ إذ أصله: أناسين، وظرابي^(٣)؛ إذ أصله: ظرايين؛ جمعي إنسان، وظَيرَانُ؛ وهو دويبة، وهو فضيخ، كثير في الاستعمال، غير مطرد، تركه ضعيف. قال تعالى^(٤): ﴿وَأَنَاسِيٌّ كَثِيرًا﴾.

وتبدل من العين، وهو ضعيف. قال^(٥):

ومتهلّ ليس له حَوَازِقُ ولضفادي جَمَّهُ نَقَانِقُ

١٢

(١) البقرة: من الآية ٢٥٩.

(٢) الشاهد أنشده ابن الأعرابي عن ابن السكيت، ولم ينسبه، وهو لكثير عزة بمدح عبد العزيز بن مروان في إثبات المحصل لابن المستوفي (٢٢٨)، وانظره بلا نسبة في إبدال ابن السكيت (١٣٥)، وسر الصناعة (٢/ ٧٦٠)، والمفصل (٣٦٤)، وشرح الملوكي (٢٥٢)، والتخمير (٤/ ٣٣٦)، والممتع (١/ ٣٧٤)، والمقرب (٢/ ١٧١)، والضرائر (٢٢٨).

(٣) قال البيهقي:

سواسية سودُ الوجوه كأنهم ظرابي غريانٍ بمَحْرُودَةٍ مَحَلِّ

وقال الآخر:

لو كنتُ في نارٍ جحيمٍ لأصبحتُ ظرابيُّ من حَمَانٍ عَنِّي تُنِيرُهَا

انظر اللسان (ظرب).

(٤) الفرقان: من الآية ٤٩.

(٥) الشاهد بلا نسبة في الكتاب (٢/ ٢٧٣)، وشرح أبياته لابن السيرافي (٢/ ٣١)، ولابن النحاس (٢٦١)، ونكت الشتمري عليه (١/ ٥٩٤)، والمقتضب (١/ ٣٨٢)، والمحكم (١/ ٢١٠)، والمفصل (٣٦٤)، وشرحه لابن يعيش (١٠/ ٢٤)، والتخمير (٤/ ٣٤١)، والضرائر (٢٢٦)، وشرح شواهد الشافية (٤٤١). وذكر الأعلام (١/ ٣٤٤ - الكتاب، بولاق) أنه مصنوع من صنعة خلف الأحمر.

أراد الضفادع، والحوازيق: الجوانب، وأراد به جانباً يمنع من الورد، وجمّة: أي معظمه، والتفائق: جمع النقيقة، وهي الصوت. أي ورّبٌ منهلٍ سهلٍ الوردِ لضفادعٍ معظمه أصواتٌ.

وكذا تبدل من الباء. قال (١):

٣

لها أشاريرٌ من لحمٍ تَمَّرُهُ من الثعالي ووَخَزَ من أرائبها

أراد من الثعالب وأرائبها، والضمير في لها للثعالب، والإشارة بكسر الهمزة: ما يوضع عليه اللحم ليحف، ويستعمل في القديد، وهو المراد ههنا، والمتمّر: الكثير، والوخز بالخاء والزاي بالعجم: القليل؛ أي: للثعالب في وكرها قَطَعٌ كثيرةٌ من لحم الثعالب، وقليل من أرائبها.

١٦٨ ب

وكذا تبدل من السين. قال (٢):

إذا ما عُدَّ أربعة فسأل فزوجكُ خامسٌ وأبوكُ سادي

٩

أراد سادس. والفسال: اللثام.

وكذا من الثاء. قال (٣):

قد مر يومان وهذا التالي وأنتَ بالهجران لا تبالي

١٢

أراد الثالث.

(١) الشاهد لأبي كاهل النمر بن تولب اليشكري في الكتاب (٢٧٣/٢)، والجمهرة (١٣/٢ و ٤٢٣/٣)، ونكت الشتمري (١/٥٩٤)، والتخمير (٤/٣٤٣)، وإثبات المحصل (٢٢٧)، واللسان (رنب، تمر، شرر، وخز)، وشرح شواهد الشافية (٤٤١). وهو بلا نسبة في سر الصناعة (٢/٧٤٢)، ومجالس ثعلب (١/١٩٠)، والمفصل (٣٦٥)، وشرحه لابن يعيش (١٠/٢٤)، والمتع (١/٣٦٩)، والضرائر (٢٢٦).

(٢) نسب إلى امرئ القيس في الجمهرة (٢/١٩٦)، وهو في ملحقات ديوانه (٤٥٩)، وإلى النابغة الجعدي في الصحاح (سدا)، وليس في ديوانه، وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية (٤٤٨): «وقال ياقوت فيما كتبه على هامش الصحاح: البيت يروى للنابغة الجعدي يهجو به ليلي الأخيلية». وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق (٣٠١)، وسر الصناعة (٢/٧٤١)، وإبدال ابن السكيت (٦٠)، وتهذيب الألفاظ (٥٩١)، والمفصل (٣٦٥)، والتخمير (٤/٣٤٢)، والمتع (١/٣٦٨)، وشرح الملوكي (٢٥٥)، والضرائر (٢٢٦)، وضرائر الألويسي (١٥١)، والرضي على الشافية (٣/٢١٣)، والجاربردي (٣١٩).

(٣) انظره بلا نسبة في سر الصناعة (٢/٧٦٤)، والمفصل (٣٦٦)، وشرحه لابن يعيش (١٠/٢٨)، والتخمير (٤/٣٤٢)، وشرح الملوكي (٢٥٥)، والمتع (١/٣٧٨)، والضرائر (٢٢٧)، وضرائر الألويسي (١٨٩)، والمقرب (١/٣١٥)، والرضي على الشافية (٣/٢١٣)، والجاربردي (٣١٩)، وشرح شواهد (٤٤٨).

والواو من أختيها، ومن الهمزة، فمن أختيها لازمٌ في نحو: ضَوَارِبٍ، وضَوَيْرِبٍ، وِرْحَوِيٍّ، وعَصَوِيٍّ، ومُوقِنٍ، وطَوِيٍّ، وبُوطِرٍ، وبَقْوَى، وشاذٌّ ضعيفٌ في: هذا أمرٌ مَمْضُوٌّ عليه، ونَهْوٌ عَنِ المنكِرِ، وجِبَاوَةٍ، ومن الهمزة في نحو: جُونَةٌ، وجُونٌ. (الناحية: ١١٣-١١٤).

٣

● قوله: «والواو».

أي: تبدل الواو من الألف في نحو: ضواربٍ: جمع ضاربةٍ، وضَوَيْرِبٍ: تصغير ضاربٍ، وِرْحَوِيٍّ، وعَصَوِيٍّ في النسبة إلى رَحَى وعَصَا، وهو لازم مطرّدٌ.

٦

وكذا تبدل من الياء في مُوقِنٍ فاعلٌ أَيْقَنَ، وفي طَوِيٍّ، كما مرّ، وفي بُوطِرٍ: مجهولٌ يَيْطَرُ، وفي بَقْوَى، وكان بَقِيًّا: من أبقي عليه؛ أي: أشفق عليه، كأنه طلب بقاءه.

وتبدل منها شاذًّا ضعيفًا في: هذا أمرٌ مَمْضُوٌّ عليه، ونَهْوٌ عَنِ المنكِرِ، وجِبَاوَةٍ. والفصيح: مَمْضِيٌّ، ونَهْيٌ، وجِبَايَةٌ.

٩

وقال شارح^(١): قد جاء مضيتُ على الأمر، ومضوتُ عليه، وجببت الخراج جِبَايَةً، وجَبَّوتُه جِبَاوَةً، فلا حاجة إلى ارتكاب الإبدال.

١٢

وقال آخر^(٢): «هو ضعيفٌ؛ لأنه لا يلزم من استعمالهما كونهما أصليين؛ لجواز معرفة الإبدال بقلة الاستعمال».

وأنا أقول: قلة الاستعمال في كونها أمانة ضعيفة، كما ذكرنا، والأصل مجيء الأصل، وعدم الإبدال.

١٥

فإن قلت: مضيت مشهورٌ بخلاف مضوت.

قلت: كثرة الاستعمال في أحد البنائين لا تستدعي أصالته، كما في جَدَّبْتُ بالنسبة إلى جَدَّبْتُ، وإلا لقليل بالقلب.

١٨

وتبدل من الهمزة، وهو جائز مطرد في نحو: جُونَةٌ وجُونٌ، وقد مر أن الأصل الهمز.

وذكر الشارحون أنه قد قيل^(٣): «المثال غلط؛ لأن تركيب جان مهمل في الكلام، وحيث لا

٢١

(١) هو ركن الدين (١٢٨) موافقة لابن الناظم في بغية الطالب (٢٣٢-٢٣٨).

(٢) هو الجاربردي (٣١٩).

(٣) أصل الاعتراض لابن الناظم في بغية الطالب (٢٣٤-٢٣٥)، وعنه ركن الدين (١٢٨-١٢٩)، وعنه

الجاربردي (٣١٩-٣٢٠).

- ٣ يُعلم أن أصل عين جونة الهمزة، ولا دليل على همز عينها سوى قول صاحب الصحاح^(١): «الجَوْنَةُ بالضم: مصدر الجَوْنِ من الخيل، والجَوْنَةُ أيضاً: جَوْنَةُ العطار، وربما همزوا». فقوله: «ربما همزوا» ظاهر في إرادة عكس ما ذكره المصنف؛ لأنه جعله معتلاً في الأصل والهمزة فيه بدلاً من الواو».
- ٦ هكذا نقلوا، ولم يجيبوا^(٢) عنه بشيء، وأنا أقول: التغليب خطأ؛ أما قولهم: لأن تركيب جان مهمل، فلا يفيد شيئاً؛ إذ ليس يحتم أن يكون بين الاسم والمسمى علاقة، وأيضاً عين المتنازع فيه، فلا نسلم الإهمال؛ بلجيء جَوْنَةُ.
- ٩ وأما قولهم: لا دليل على همز عينها سوى قول الصحاح، ففاسد لإيرادها سيويه في الكتاب في باب تخفيف الهمزة. قال^(٣): «وإن كان ما قبلها مضموماً وهي ساكنة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً، وذلك قولك في الجَوْنَةُ والبؤس والمؤمن: الجونة والبوس والمومن».
- كثرة تخفيفها. وأما قول صاحب الصحاح: ربما همزوا، فغير دالٍّ على كونها معتلة في الأصل؛ بل دالٌّ على
- ١٢ وكل ما ذكرنا في جَوْنَةُ العطار، لا في الجَوْنَةُ من الجَوْنِ؛ إذ هي معتلة.
- ولنا استدلال آخر بهمزها، وهو أنه لو كانت معتلة لما جاز همزها بوجه، كما لا يجوز لك أن تهمز حُوْرَ مثلاً: جمع الحوراء، بخلاف همز أدُوْرٍ وغُوْرٍ، فإنه جائز؛ أما الملازمة فلأن الهمز عدول من الأخف إلى الأثقل، وذلك مدرك. وأما بطلان اللازم فبالاتفاق، فقد تبين لك في مما ذكرت أن ١٦٩ أ المخطئة مخطئة. والمثال صوابٌ.
- ١٨ والميم من الواو، واللام، والنون، والباء، فمن الواو لازم في قَمٍ وحده، وضعيف في لام التعريف، وهي طائية، ومن النون لازم في نحو: عَمْبَرٍ، وشَمْبَاءٍ، وضعيف في: البَنَامِ، وطامَةُ الله على الخير، ومن الباء في بَنَاتٍ مَخْرٍ، وما زلتُ رَاتِمًا، ومن كَتَمٍ. (الشافية: ١١٤).

● قوله: «والميم».

(١) الصحاح (جون).

(٢) ذكروا موافقة لابن الناظم أن الصواب بدلاً من مثال المصنف أن يقال: «ومن الهمزة في نحو: حُوْرَةٌ وحُوِيٌّ.

يقال: حَيِّيَ الفرس حُوْرَةً، وهي حمرة في سوادٍ، وتجمع الجُوْرَةُ على حُوِيٍّ». ثم قال ابن الناظم: «وأمتل هذا

النوع من الإبدال أكثر من أن تحصى، وإنما مثلت بهذين المثالين لأنهما أقرب ما يصح به التمثيل».

(٣) الكتاب (٥٤٣/٣). وصرح أبو الفتح كذلك بمثل هذا وأن الواو في جونة بدل من الهمزة في جونة في سر

الصناعة (٤٤١/٢).

أي: وتبدل الميم من الواو، وهو لازم في فمٍ وحدته، والأصل: قوّة، حذف اللام اعتباراً، فأبدلت الميم من الواو؛ لتقوى على تحمّل حركات الإعراب.

وكذا تُبدل على ضعف من لام التعريف، وهو لغة طيّح. قال (١):

ذاك خليلي وذو يعاتبني يرمي ورائي بامسّهمِ وامسّلمة

والسّلمة واحدة السّلام، وهي الحجارة، ورَوَى النَّمْرُ بْنُ تَوْلِبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وقيل: إنه لم يرو غير هذا (٢): «ليس من امبر امصيام في امسفر».

وتبدل من النون، وهو لازم مطرد، وصورته ما إذا كانت ساكنة قبل الباء، نحو: عَنَبِرٍ، وشَنَبَاءَ تَأْنِيثِ الْأَشْنَبِ، وكذا إذا كانا (٣) في كلمتين. قال تعالى (٤): ﴿وَأَمَّا مَنْ يَجُحِلُّ وَاسْتَفْتَى﴾.

والإبدال في البنام بمعنى البنان (٥)، وطامة الله على الخير: أي طانه، بمعنى جبله، ضعيف كإبدالها من الباء في بنات مَخْرٍ (٦) لسحابٍ بيضٍ في الصيف، والأصل، وهو مستعمل أيضاً: بناتُ بَخْرٍ؛ لأنه من البُخار، وفي قولهم: ما زلت راتماً: أي راتباً، من الرُتوب، وفي قولهم: رأيتَه من كَسَمٍ: أي من كَسَبٍ، وهو القُرب. ١٢

(١) الشاهد لبحير بن عَنَمَةَ الطائي في المولف والمختلف (٥٩)، وشرح شواهد الشافية (٤٥١)، والدرر (١/٢٤٦-٢٤٧). وهو بلا نسبة في المفصل، وشرحه لابن يعيش (١٧/٩)، والتخمير (٤/١٦٦)، وتحليص الشواهد (١٤٣)، والمغني (٤٨/١)، والهمع (١/٢٧٤). وهو في النسخ (وذا يعاتبني).

(٢) انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر (١/٢٨٢)، والمصنف لعبد الرزاق الصنعاني (٢/٥٦٢)، وسر الصناعة (١/٤٢٣)، والممتع (١/٣٩٤)، والمفصل (٣٢٦)، وشرحه لابن يعيش (١٧/٩)، والتخمير (٤/١٦٦)، والهمع (١/٢٧٤)، والمغني (٤٨/١)، والرضي على الشافية (٣/٢١٦)، وشرح شواهدا للبغدادي (٤٥٤-٤٥٥) وله فيه على هذا الحديث تخريج وتعليق نفيس حدّاً وخلاصته عدم صحّة رواية النمر له.

(٣) في النسخ: (كان).

(٤) الليل: ٨.

(٥) قال رؤبة:

يا هالَ ذاتِ المنطقِ التمتامِ وكفكُ المخضَبِ البنامِ

انظر ديوانه (١٤٤)، وسر الصناعة (١/٤٢٢).

(٦) قال طرفة:

كبناتِ النَّخْرِ يَمَأُذُنُ كما أنبتَ الصيفُ عماليجَ الحَضِيرِ

انظر ديوانه (٥٩)، وسر الصناعة (١/٤٢٣).

والنون من الواو، واللام. شاذٌّ في صَنَعَانِيٍّ، وَبَهْرَانِيٍّ، وَضَعِيفٌ فِي لَعْنٍ. (النشائية: ١١٥).

● قوله: «والنون».

٣ أي: وتبدل النون من الواو على الشذوذ في صَنَعَانِيٍّ وَبَهْرَانِيٍّ، والقياس: صنعاويٌّ وبهراويٌّ كصحراويٍّ؛ إذ النسبة إلى صنعاء وبهراء، ولأنَّ النونَ والواوَ متقاربتان لمدِّ الواوِ وَغَنَّةِ النونِ. قالوا: النونُ بدلٌ من الواوِ، ولولا ذلك لقالوا هي بدل من الهمزة؛ لتلا يطول الطريق؛ لكن الهمزة من أقصى الخلق، والنون من الفم، فلا قُرب، وقد ذهب بعضهم^(١) إلى الإبدال من الهمزة.

٦ وتبدل من اللام في لَعْنٍ بمعنى لعلِّ، وهو ضعيف غير مطرد، وقيل: هما لغتان لقلّة التصرف في الحروف.

٩ والتاء من الواو، والياء، والسين، والباء، والصاد، فمن الواو والياء لازم في نحو: اتَّعَدَ، واتَّسَرَ على الأفصح، وشاذٌّ في نحو: اتَّلَجَهُ، وفي طَسَّتِ وَحَدَهُ، وفي الدَّعَالِثِ وَأَصْنَتِ ضَعِيفٌ. (النشائية: ١١٥).

● قوله: «والتاء».

١٢ أي: وتبدل التاء من الواو والياء في اتَّعَدَ واتَّسَرَ، وكان: اوتَّعَدَ، وايتَّسَرَ، وهو لازم. وفيه نظر؛ لما تقدم من جواز: ايتَّعَدَ ياتَّعُدُ، وايتَّسَرَ ياتَّسِرُ.

١٥ ولك أن تقول: لغاية كثرته وقلة ما ذكرت أجزاه مُجرى اللّازم. وفي اتَّلَجَهُ شاذٌّ، والأصل الأكثر استعمالاً: أوَّلَجَهُ من الولوج. وتُبدلُ من السين في طَسَّتِ وَحَدَهُ، والأصل: الطَّسُّ.

١٨ قيل^(٢): جاء في التّكسير طُسُوسٌ، وطُسُوتٌ، فلا مزية لأحدهما، فهذا تحكّم لجواز العكس. فأجيب^(٢) بأن السين مختلف فيه، بخلاف التاء، فالأولى أن يُؤخذ بمحلّ الوفاق.

(١) ذكر أبو الفتح في سر الصناعة (٢/ ٤٣٦، ٤٣٧) أن النون في صنعاء وبهراء بدل من الهمزة، ثم قال فيه (٢/ ٤٤١): «ومن حدّاق أصحابنا من يذهب إلى أن النون في صنعاني وبهراني إنما هي بدل من الواو التي تُبدل من همزة التانيث في النسب، وأن الأصل صنعاوي وبهراوي، وأن النون هناك بدل من هذه الواو، كما أبدلت الواو من النون في قولك: من وآقد، وإن وقفت وقفت، ونحو ذلك. وكيف تصرفت الحال فالنون بدل من بدل من الهمزة، وإنما ذهب من ذهب إلى هذا لأنه لم ير النون أبدلت من الهمزة في غير هذا».

(٢) ساق ذلك ركن الدين (١٢٩) على سبيل الاعتراض المقدر، ثم أحاب عنه، ونقله عن الجاربردي كذلك (٣٢١).

اعلم أن الأولى أن يقال: هما أصلان بتقدير كون الجمعين سواءً في استعمال الفصحاء، وارتكابُ الإبدال لا يحسن إلا إذا كان أحدهما مرجوحاً، وإلا لزم التحكم، والجواب المذكور مبني على كون الإبدال لا يُبد منه، وليس الأمر كذلك، فعلى هذا يكون ملزومُ التحكم الإبدال، وهو فاسد؛ لفساد لازمه.

وتبدل من الباء في الذعالت^(١) على ضعف. والذعالبُ مخففُ الذعاليب جمع دُعْلُوبٍ، وهو الثوب الخَلِيقُ، وقيل: جمع دُعْلِبٍ، فلا تخفيف.

وتبدل من الصاد كذا^(٢) في لَصْتٍ بمعنى لَصَةٍ.

فإن قلت: جاء في التفسير لصوصٌ ولصوتٌ. قال^(٣):

٩ وَنَزَلْنَ نَهْدًا عِيْلًا أَبْنَاءُهَا فِي وَبَنِي كِنَانَةَ كَاللُّصُوتِ الْمُرْدِ ١٦٩ ب

نَهْدٌ قَبِيلَةٌ، وَالْعِيْلُ: جَمْعُ عَائِلٍ. أَرَادَ: نَزَلَتْ سَيُوفُ الْأَعْدَاءِ قَبِيلَةَ نَهْدٍ حَالَةً كَوْنِ أَبْنَائِهَا عِيْلًا وَقَبِيلَةَ بَنِي كِنَانَةَ فَأَغَارُوا عَلَيْهِمْ كَاللُّصُوتِ الطَّاغِينَ، وَالْمُرْدُ: جَمْعُ الْمَارِدِ، فَيَجُوزُ عَلَى مَا ذَكَرْتُ أَنْ يَكُونَ أَصْلِينَ، فَلَا إِبْدَالَ. ١٢

قلت: المرجح في هذه الصورة كونُ لَصَةٍ وَلُصُوتٍ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا. وَقَوْلُهُمْ: تَلَصَّصَ عَلَيْهِمْ، وَقَوْلُهُمْ: فُلَانٌ بَيْنَ اللَّصُوتِ بَضْمِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا، وَجَاءَ اللَّصُّ بِالْخَرَكَاتِ، وَالْكَسْرُ أَفْصَحُ.

١٥ وَالْهَاءُ مِنَ الْهَمْزَةِ، وَالْأَلْفُ، وَالْيَاءُ، وَالتَّاءُ، فَمِنَ الْهَمْزَةِ مَسْمُوعٌ فِي: هَرَقْتُ، وَهَرَخْتُ، وَهِيَّاكَ، وَلَهْنِكَ، وَهِنْ فَعَلْتُ، فِي طَيِّئٍ، وَهَذَا الَّذِي؟ فِي إِذَا الَّذِي؟ وَمِنَ الْأَلْفِ شَاذٌّ فِي: أَنَّهُ، وَحِيَهْلَةٌ، وَفِي مَمَّةٍ مُسْتَفْهِمًا، وَفِي يَا هَنَاهُ، عَلَى رَأْيٍ، وَمِنَ الْيَاءِ فِي هَلِيهِ، وَمِنَ التَّاءِ فِي بَابِ رَحْمَةٍ وَقَفًّا. (الشافية: ١١٦). ١٨

● قوله: «والهاء».

(١) قال أعرابي من بني عوف بن سعد:

صَفَقَةَ ذِي ذَعَالَتٍ سَمُولٍ بَيْعَ امْرِئٍ لَيْسَ بِمَسْتَقِيلٍ

انظر سر الصناعة (١/ ١٥٧)، والرضي على الشافية (٣/ ٢٢١)، وشرح شواهدنا (٤٧٢).

(٢) أي على ضعف.

(٣) الشاهد لعبد الأسود بن عامر بن حوین الطائي في الجمهرة (١/ ١٠٢-١٠٣ و ١٩/ ٢)، والعباب للصاغاني، وعنه نقل البغدادي في شرح الشواهد (٤٧٥). والرواية المشهورة: (فتركن نهذاً). وفي الأصل، ك: (بهذا) بالباء، وفي م: (بهذا) بالذال المعجمة أيضاً، والتصويب عن المراجع المتقدمة وغيرها.

أي: وتبدل الهاء من الهمزة، ويكون سماعياً قالوا: أَرَقْتُ الماءَ وَهَرَقْتَهُ، وَأَرَحْتُ الدابةَ؛ أي: رَدَدْتُهَا إلى المراح وَهَرَحْتُهَا، وَأَمَرْتُ وَهَمَرْتُ، وقالوا: هَيْبَاكَ^(١) فِي إِيَّاكَ، وَلَهَيْبِكَ^(١) فِي لِإِيَّاكَ، وَاللَّام لِلإِبْتِدَاءِ، كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ لَا يَجْمَعُوا بَيْنَ حَرْفَيْنِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ، فَأَبْدَلُ^(٢) الْهَاءَ مِنَ الْهَمْزَةِ لِتَغْيِيرِ صُورَةِ إِيَّانَ، وَفِي طَيِّبٍ قَالُوا: هَيْنَ فَعَلْتُ فَعَلْتُ فِي إِنْ الشَّرْطِ، وَقَالُوا فِي أَذَا الَّذِي بِهِمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ: هَذَا الَّذِي؟ قَالَ^(٣):

وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فِقْلُنَ: هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرِنَا وَجَفَانَا ٦

أراد أتى الرجل المذكور صواحب المرأة المذكورة فقالت الصواحب: أذا الذي فعل كذا؟.

وتبدل من الألف على الشذوذ في: أَنَّهُ، وَحَيْهَلَهُ، وَمَهْ إِذَا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا فِي: أَنَا، وَحَيْهَلَا، وَمَا لِلإِسْتِفْهَامِ. وَحَيْهَلَهُ مَرْكَبٌ مِنْ حَيٍّ مَبْنِيٍّ عَلَى الْفَتْحِ، وَهَلٌّ، يُقَالُ: حَيْهَلُ الشَّرِيدِ أَيِ اتَّهَ بِالْعَجَلِ، وَيُقَالُ حَيْهَلًا بِالتَّنْوِينِ، وَفِي الْحَدِيثِ^(٤): «إِذَا ذَكَرَ الصَّالِحُونَ فَحَيْهَلًا بِعَمْرٍ» أَيِ: أَسْرَعَ بِعَمْرٍ فِي

(١) قال طفيل الغنوي، أو مضر بن ربيعي:

فَهَيْبَاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ مَوَارِدَهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَوَادِرُهُ

وقال الآخر:

أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قَلْلِ الْجَمِيِّ لَهَيْبِكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيِّ كَرِيمٍ

وانظر سر الصناعة (١/ ٣٧١، ٢/ ٥٥٢).

(٢) ك: (فإبدال الهاء من الهمزة ليتعين).

(٣) ذُكِرَ فِي اللِّسَانِ وَالتَّاجِ (ذَا) أَنَّ اللُّحْيَانِيَّ قَدْ أَنْشَدَ الشَّاهِدَ لِجَمِيلٍ عَنِ الْكِسَائِيِّ، وَفِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ (٢/ ٥٥٤)، وَالْمَفْصَلِ (٣٦٩) أَنَّهُ مِنْ إِنْشَادِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ، وَفِي الْمَمْتَعِ (١/ ٤٠٠) أَنَّهُ مِنْ إِنْشَادِ الْفَرَّاءِ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ كَذَلِكَ، وَفِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ (٤٧٧): «قَائِلُهُ بِمَجْهُولٍ، وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ شِعْرِ عَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيِّ».

قلت: وليس في ديوان عمر المطبوع، وهو في ديوان جميل (٢١٦) يجمع الدكتور حسين نصار، وذكره في قطعة من ثلاثة أبيات هو أولها، أمَّا الثاني والثالث فهما لجميل أو لعمر بن أحمَر الجاهلي، ولم يوثق الأول.

(٤) هو من كلام عبد الله بن مسعود في امتداح عمر رضي الله عنهما، وقد ورد بطرق عدة في مواضع عدة من فضائل الصحابة للإمام أحمد برقم: ٣٤٠، ٣٥٣، ٣٥٦، ٤٧٥، ٤٨٢.

قال محقق الفضائل (١/ ٢٦٣): إسناده صحيح، وأخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ١٨٠) من طريق شعبة، وقال الهيثمي: رواه الطبراني من طرق، وفي بعضها عاصم بن أبي النجود، وهو حسن الحديث، وبقية رجاله رجال الصحيح، وبعضها منقطع الإسناد. وأخرجه الحاكم (٣/ ٩٣) عن ابن مسعود؛ لكن في إسناده يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف. وأخرجه أحمد (٦/ ١٤٨) عنه مثله بزيادة، والطبراني في الأوسط، وإسناده حسن. وانظر مجمع الزوائد للهيتمي (٩/ ٦٧)، وكشف الخفاء للعجلوني (١/ ٨٧).

الذكر، وحيهلاً بالألف، وجاء في حديث أبي ذؤيب^(١): «قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام، فقلت: مة؟ فقيل: هلك رسول الله ﷺ».

٣ ● قوله: «وفي يا هناه على وأي».

أي^(٢): وكذا تبدل من الألف في يا هناه على الشذوذ، ويختص بحال النداء، ومعناه: يا رجل سوء، وأصله: هناؤ بدليل مجيء هَنَوَاتٍ، قلبت الواو ألفاً كما قالوا في كساء، فالتقى ألفان، فقلبت الأخيرة هاء. وفيه أقوالٌ للبصريين غير الأخفش، وله وللكوفيين قولٌ واحدٌ.

فمن أقوال البصريين ما ذكرنا، وإليه أشار بقوله: «على رأي».

ومنها: أنه بدل عن الهمزة المنقلبة عن الواو، وكان هناه ككساء، وهو أقرب؛ لما ذكرنا في كساء من استحالة تلاقي الألفين في التقدير، وقيل: لم يقلب همزةً لثلاثيهم أنه فعَّالٌ من التهنية.

ومنها: أنه بدل عن الواو، وليس ببعيد؛ إذ لا ارتكاب فيه لمستحيل.

ومنها: أنه أصل لا بدل، وضَعَّفَ بقلَّةِ بابِ سَلِسَ.

١٢ ولك أن تقول: لو كان أصلاً لقالوا في تصغير هَنَّةٍ: هُنَيْهَةٌ؛ لكن التالي باطل؛ لأنهم يقولون: هُنَيْهَةٌ، والملازمة ظاهرة؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصلها، ولكان الجمع هَنَهَاتٌ، لا هَنَوَاتٍ، وهذا باطل باتفاق.

١٥ ومنها: أن ألفه منقلبة عن الواو. الأصل: هَنَوٌ، والهاء للسكت، وهو مدفوعٌ بما يُدفع به قولُ الأخفش والكوفيين؛ ه إذ قالوا: اللام محذوفة كما في هن، والألف زائدة، والهاء للسكت. وهو ١١٧٠ مردود؛ لأن هاء السكت لا تُحرَّك في السعة، وههنا^(٣) قد حركت في السعة. قال امرؤ القيس^(٤):

١٨ وقد رابني قولها يا هنا هُ ويحك ألحقت شراً بشرُ

وأجابوا عنه بأنه حركةها حالة الوصل تشبيهاً لها بهاء الضمير.

(١) انظر الأثر وترجمة أبي ذؤيب في الإصابة لابن حجر (٤/٦٥)، ومختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، اختصار ابن منظور (٨/٩٢-٩٥).

(٢) انظر تفصيل الأقوال في هذه المسألة في سر الصناعة (٢/٥٦٠-٥٦١)، والأمالى الشجرية (٢/٣٣٧-٣٤٠)، والمتع (١/٤٠١-٤٠٢).

(٣) م: (وههنا). وهو محتمل أيضاً.

(٤) الشاهد في ديوانه (١٦٠)، وانظره منسوباً له في سر الصناعة (١/٦٦ و٢/٥٦٠)، والأمالى الشجرية (٢/٣٣٨)، وشرح الملوكي (٣٠٩)، والجمل (١٦٣)، وهو من شواهد المفصل (٣٦٩).

ولك أن تقول: فيه ارتكاب أمور الأصل عدمها: أحدها حذف اللام. الثاني: زيادة الألف. الثالث: لحاق هاء السكت في الوصل، وحقها الوقف. الرابع: تحريكها. والتشبيه المذكور أمر واحد، فلا يقوى على مقاومتها. ٣

● قوله: «ومن الياء».

أي: وتبدل من الياء في هذه أمة الله، والأصل: هذي، فقلبت الياء هاءً. والياء الملقوطة بعد الهاء في هذه إنما تولدت من إشباع الكسر، وإنما قالوا هكذا لكون الياء للتأنيث في تضربين، ولذلك عدّها كثير من النحاة من علامة التأنيث^(١). ٦

اعلم أن رأي المصنف في هذا البحث مضطرب. ذكر في الشرح^(١) مثل ما ذكرناه، وذكر في شرح الكافية^(٢): أن بعضهم ذكر أن «الياء في هذي أمة الله علامة التأنيث، وليس ذلك بحجة لجواز أن تكون صيغة موضوعة للمؤنث، أو تكون الياء بدلاً من الهاء في قولك: هذه أمة الله»، وذكر في شرح^(٣) المفصل أنما جعلت «بدلاً عن الياء لكثرة قولهم: هذي، وقلة قولهم: هذه، ولو قيل: إنهما جميعاً أصل لم يكن بعيداً». ١٢

ولك أن تقول في كثرة هذي، وقلة هذه نظر.

● قوله: «ومن التاء».

أي: وتبدل الهاء من تاء التأنيث في الوقف، وهو لازم مطّرد، كما مرّ، كقولك: رحمه. ١٥

واللام من النون الضاد؛ في أصيلاً قليل، وفي الطّجّع رديء. (الشافية: ١١٧).

● قوله: «واللام».

أي: وتبدل اللام من النون في أصيلاً؛ لتقارب مخرجيهما، والأصل: أصيلاً مصغر أصلان؛ بمعنى أصل: جمعي أصيّل، وهو وقت الغروب، تصغيراً على غير القياس؛ إذ فُعْلان [بالضم كِبُغْران في بعير]^(٤) جمع الكثرة، فالقياس الردّ إلى القلة أو المفرد، ولذلك شبهه بعضهم بَعْشِيَّيَّة في عِشَاء. من الكتاب^(٥): ١٨

(١) انظر شرح المصنف على الشافية (٧٤/ب).

(٢) شرح الكافية (٨٧).

(٣) الإيضاح (٤١١/٢).

(٤) ساقط من الأصل، ك.

(٥) الكتاب (٢٤٠/٤).

«ذلك - يعني الإبدال - قليل جداً، قالوا: أُصَيِّلَانِ، وإنما هو أُصَيِّلَانٌ». قال النابغة^(١):

وقفتُ فيها أُصَيِّلَالاً أُسَائِلُهَا أَعْيَيْتُ جَوَابِيَا وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدِ

وتبدل من الضاد، وهو رديء. قال^(٢):

لَمَا رَأَى أَنْ لَا دَعَّةَ وَلَا شَيْبَعٍ مَا لِي إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفِي فَالطَّجَعُ

أراد فاضطجع، والدَّعَّةُ: سَعَةُ العيش. أجرى الوصل مجرى الوقف في قلب التاء هاء. والأرطى: نبت يُدبغ به، والحِقْفُ: المعوجُّ من الرمل.

والطاء من التاء لازم في اصْطَبَّرَ، وشاذٌّ في حُصِنْتُ. (الشافية: ١١٧).

● قوله: «والطاء».

أي: وتُبدلُ الطاء من التاء إذا كان فاءً افتعل أحدَ حروف الإطباق، وهو لازم مطرد، فيقال: اصْطَبَّرَ، واضْطَرَبَ، واطْرَدَ، واطْظَلَمَ في: اصْتَبَرَ، واضْتَرَبَ، واطْتَرَدَ، واطْظَلَمَ.

وكان الأولى أن يقول: في نحو اصْطَبَّرَ؛ ليشمل ما فاؤه إطباقية؛ إذ لا دلالة للصاد على البواقية. وكأنه ذكره هكذا لشهرة هذه المسألة.

وشذَّ هذا الإبدال في نحو: حُصِنْتُ بمعنى: حُصِنْتُ، من الحَوْصِ، وكذا في حُضِنْتُ بمعنى: حُضِنْتُ، من الحَوْصِ، وخبِطْتُ بمعنى خَبِطْتُ من الخَبِطِ.

والدال من التاء لازم في نحو: اذْدَجَرَ، وادَّكَرَ، وشاذٌّ في نحو: فُزِدْتُ، واجْتَمَعُوا، واجْتَدَرْتُ، ودَوَّلَجَ. (الشافية: ١١٨).

● قوله: «والدال».

أي: وتبدل الدال من التاء إذا كان فاءً افتعل دالاً، أو ذالاً، أو زائياً، نحو: اذْمَعُ، وادَّكَرَ، واذْدَجَرَ، وهو لازم مطرد.

وتبدل على الشذوذ في نحو: فُزِدْتُ في فُزْتُ، من الفوز، وفي اجْتَمَعُوا: أي اجتمعوا، وفي اجْتَدَرْتُ:

(١) ديوانه (٢)، وانظره منسوباً إليه في الكتاب (٣٢١ / ٢)، والجمل (٢٣٥)، ونكت الشتمري (١ / ٦٢٤).

(٢) الشاهد لمنظور بن مرند (أو ابن حبة، وحبة أمته) الأسدي في العيني (٤ / ٥٨٤)، وشرح شواهد الشافية

(٢٧٦). وهو بلا نسبة في سر الصناعة (١ / ٣٢١)، والنصف (٢ / ٣٢٩)، والمختص (١ / ١٢٤)، وإصلاح

المنطق (٩٥)، والضرائر (٣٠٠)، والمتع (١ / ٤٠٣)، وهو من شواهد المفصل (٣٧٠).

أي اجتز من الاجتزاز. والجزء: القطع. قال الشاعر^(١):

فقلتُ لصاحبي لا تحسبنا بتزع أصوله واجدز شبيحا

٣ أراد لا تحسبنا، فخاطب الواحد بخطاب الاثنين بتزع أصول الكلا، واقطع شبيحا ودع الأصول في الأرض؛ لتلا يطول المكث ههنا. وفي دَوْلَجٍ في تَوْلَجٍ، وهو موضع يدخله الوحش من الولوج، وهو فَوْعَلٌ، والتاء بدل من الواو كما في أَتَلَجَهُ. كذا قال سيويه^(٢).

والجيم من الياء المشددة في الوقف، في نحو: فُقَيْمِجٌ، وهو شاذٌّ، ومن غير المشددة في نحو:

لَاهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجٌ

أشدَّ، ومن نحو:

حتى إذا ما أفسجت وأفسجًا

أشدَّ. (الشافية: ١١٨-١١٩).

● قوله: «والجيم».

١٢ أي: وتبدل الجيم من الياء المشددة؛ لأنهما من المجهورة، ومن وسط اللسان، وهو من لغة قوم من بني سعد، وهو مختص بالوقف؛ ليخفَّ بعض ما فيه من الثقل. قال أبو عمرو^(٣): قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ قال: فُقَيْمِجٌ، فقلت: من أيهم؟ قال: من مُرَجِّجٍ. وقد أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف حيث قال^(٤):

(١) الشاهد نسبة الجوهري في الصحاح (جزز) ليزيد بن الطَّيْرِيَّةِ، وخطأه فيها ابن برِّي في حواشيه، والصاغاني في التكملة (جزز)، وقال: «ليس ليزيد على الحاء المفتوحة شعرا»، ويقوت الحموي فيما كتبه على الصحاح، وذكروا أنه مُضَرَّسٌ بن رَبِيعِ النَّفَّعِيِّ، وذكر يقوت أنه وحده في شعر مضرس، وتبعهم في نسبته إلى مضرس ابن المستوفي في إثبات المحصل (٢٣٧)، والعيني (٥٩١ / ٤)، والبغدادي في شرح الشواهد (٤٨١)، وهو من شواهد المفصل (٣٧١)، وهو في ملحق شعر يزيد (٦٠).

(٢) انظر الكتاب (٢٣٩ / ٤). وعليه جاء قول جرير:

مُتَّخِذًا فِي ضَعَوَاتِ دَوْلَجَا

انظر ديوانه (١٨٧ / ١)، ومعاني الفراء (٧٨ / ٣)، وسر الصناعة (١٨٧ / ١).

(٣) انظر سر الصناعة (١٧٦ / ١)، وإبدال ابن السكيت (٩٥)، والمتع (٣٥٣ / ١).

(٤) الشاهد رواه ابن السكيت عن الأصمعي عن خلف عن رجل من أهل البادية، وهو من شواهد الكتاب (١٨٢ / ٤)، وإبدال ابن السكيت (٩٥)، وسر الصناعة (١٧٥ / ١)، والنصف (١٧٨ / ٢) و (٧٩ / ٣)، والمختصب (٧٥ / ١)، والأصول (٢٧٤ / ٣)، وشرح للموكي (٣٣٠)، والمتع (٣٥٣ / ١)، والمفصل (٣٧١-٣٧٢).

خالي عُوَيْفٌ وأبو عَلِيٍّ المَطْعَمَانِ الشَّحْمُ بالعَشَجِ

وبالغداة كُتِلَ البَرْنَجُ تُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصَّيْحِ

٣ أراد أبو عليّ، وبالعشيّ، والبرنيّ، وبالصيحيّ: وهو القرن. والوَدُّ: الوَيْدُ، والكُلُّ: جمع كلة، وهي قبضة من التمر وغيره.

وقد أبدلت من غير المشددة، وهو أشدُّ في قوله^(١):

٦ لاهُمَّ إن كنتَ قِبلتَ حِجَّتِي فلا يزالُ شاحِجٌ يَأْتِيكَ بِحِجِّ

أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنْزِي وَفَرَّتِي

٩ أراد: اللهم إن قبلت حجتي فلا يزال يأتيك بي حمار شاحج، وشحج البغل: صَوْتٌ. أَقْمَرُ: أي أبيض، والنّهات: النّهاق، يُنْزِي: أي يحرك وَفَرَّتِي: وهي شعر الرأس.

وقد أبدلت في وسط الكلمة، وهو أشدُّ من الأخير؛ لأنه موضع التغيير قال^(٢):

حتى إذا ما أَمْسَجَتِ وَأَمْسَجَا

١٢ أراد أَمْسَتِ^(٣) وَأَمْسِيَا، والإبدال مبني على أَمْسَيْتِ وَأَمْسِيَا قبل الإعلال.

وقال شارح^(٤): «إنما كان هذا أشدَّ لأنهم جعلوا فيه الياء المقدرة كالمفروضة».

وهو غير سديد؛ إذ الإبدال عن المقدر غير معهود، فهو قبل الإعلال، فترك الإعلال، وعدم

١٥ التشديد، وكونه في الوسط وجوه للأشدية.

(١) أنشده الفراء، ولم ينسبه، وفي نوادر أبي زيد (١٦٤): «وقال المفضل: وأنشدني أبو الغول هذه الأبيات لبعض أهل اليمن»، وانظر إبدال ابن السكيت (٩٦)، وسر الصناعة (١٧٧/١)، والأصول (٢٧٤/٣)، والمفصل (٣٧٢)، والممتع (٣٥٥/١)، والضرائر (٢٣١)، وشرح الملوكي (٣٢٩)، والعيني (٥٧٠/٤)، وشرح شواهد الشافية (٢١٥).

(٢) نسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (٨٩٣) للعجاج، وذكر ذلك عنه البغدادي كذلك في شرح الشواهد (٤٨٦)، وليس في ديوانه، وانظره غير منسوب في التكملة لأبي علي (٥٦٦)، وسر الصناعة (١٧٧/١)، والأصول (٢٧٥/٣)، والبصرة (٧٦٦/٢)، والمفصل (٣٧٣)، وشرح الملوكي (٣٣١)، والممتع (٣٥٥/١)، وشرح شواهد الشافية (٤٨٦).

(٣) الأصل: (أمسيت).

(٤) هو الجاربردي (٣٢٥).

والصاد من السين التي بعدها غين، أو خاء، أو قاف، أو طاء جوازاً، نحو: أَصْبَغَ، وَصَلَّخَ، و﴿مَسَّ صَقْرًا﴾، وصرَّاطٍ. (الثانية: ١١٩).

● قوله: «والصاد من السين».

٣

أي: وتبدل الصاد من السين الواقعة قبل الغين والحاء والقاف والطاء؛ لأن السين من المهموسة، وفيه استفال، وهذه الحروف لها استعلاء، ويكون الخروج من السين إليها استفالاً إلى الاستعلاء، وهو مستقل، فأبدلوا الصاد؛ إذ لها جهران من جهة الهمس والصفير توافقت السين، ومن جهة الاستعلاء توافقت هذه الحروف، فلا يكون استفالاً إلى الاستعلاء؛ بل استعلاء إلى الاستعلاء، فتقع المناسبة التامة. وهذا الإبدال جائز، سواء كان السين يلي الحروف، أو مع فاصل، وذلك قولهم: أَصْبَغَ، وَصَلَّخَ، و﴿١﴾ مَسَّ صَقْرًا، وصرَّاطٍ، والأصل: أَصْبَغَ، وَصَلَّخَ، وَسَقَرُ، وَسِرَّاطٍ.

٦

٩

أما إذا كانت واقعة بعد الحروف فلا إبدال، فلا يقال في قَسْتُ: قَصْتُ، ولا في بَحَسَ: بَخَسَ، ولا في غَمَسَ: غَمَصَ، ولا في طَمَسَ: طَمَصَ؛ لأنه يكون انحداراً بعد الاستعلاء، وهو غير مستقل يُقَلِّ التَّصْعِيدِ مِنْ مُسْتَقَلِّ.

١٢

١١٧١

والزاي من السين، والصاد الواقعتين قبل الدال ساكنتين، نحو: يَزْدُلُّ، وهكذا فَزْدِي أَنَّهُ. وقد ضُورِعَ بالصاد الزاي دونها، وضُورِعَ بها متحركة أيضاً، نحو: صَدَقَ، وَصَدَرَ، والبيان أكثر فيهما، ونحو: (مَسَّ زَقْرًا) كلبية، وَأَجْدَرُ، وَأَشْدَقُ بالمضارعة قليل. (الثانية: ١١٩).

١٥

● قوله: «والزاي».

أي: وتبدل الزاي من السين والصاد إذا كانتا ساكنتين واقعتين قبل الدال؛ لأنهما من المهموسة، كما دريت، والدال من المجهورة، وبينهما منافاة، فأبدلوا منهما الزاي لموافقتهما لما في الصفير، والدال في الجهر، وذلك كقولهم: يَزْدُلُّ الثوبَ فِي يَسْدُلُّ، وكقول حاتم^(٢): هكذا فَزْدِي أَنَّهُ: أراد فصدي. وقصته أنه كانت عادة الجاهلية إذا نزل بهم ضيف، ولم يكن عندهم طعام أنهم فصلوا جملاً، وصبوا الدم على النار ليصير كالكبِد المشويِّ، وأطعموا الضيف، ولهذا قالوا^(٣): لم يُحْرَمَ مِنْ فُزْدَ لَهُ. أرادوا: فُصِدَ عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ وَإِسْكَانِ الصَّادِ، فبينما حاتم مقيدٌ تحت خيمة، وقد كان أسيراً؛ إذ نزل بمن أسره ضيفٌ، فأمره أن يفصد الجمل، فنحره، فقال له: أمرتك بالفصد

١٨

٢١

(١) القمر: من الآية ٤٨.

(٢) انظر أمثال أبي عبيد (٢٣٥)، والجمهرة (١٩٣/٢)، ومعجم الأمثال (١١٣/٣)، والمستقصى (٢٩٤/٢).

فنحرتة! فقال: هكذا فزدي أنه، فقال: من أنت؟ وكان لا يعرفه، فقال: أنا حاتم الطائي، فخلّى سبيله.

٣ ● قوله: «وقد ضورع...» إلى آخره.

المضارعة المشابهة. يقول: قد يُجاء في الصادِ المذكورة بإشراب صوتِ الزاي فيها، فتصير كأنها حرفٌ بين مخرجي الصاد والزاي، وتكون مع الإطباق، وهذا هو المراد بالمضارعة ههنا، وهي جائزة في الصادِ دونَ السينِ؛ إذ لا إطباق لها، ولولا الإطباق في الصاد لكان عينَ السينِ، فلم تجز المضارعة فيه أيضاً، ولهذا قال: «دونها» أي: قد ضورع بالصاد دونَ السينِ.

وتوهم شارح^(١) أن الضمير في دونها للزاي.

٩ وهو غلط. والسرُّ في السين والزاي أنهما حرفا صغير، ومخرجاها في غاية التقارب، فلو أردت إشماعَ الزاي في السين تعسّرَ عليك ذلك؛ بل تنقلب السينُ الزاي. هذا في المذكورة.

فأما إذا كانت متحركة، كقولك: صدَفٌ، وصدَقٌ، فقد جُوِّزَتْ فيها المضارعة أيضاً، بخلاف إبدال الزاي منها، فلا يقال: زدق في صدق؛ لأنها إذا تحركت قويت بمركتها في مخرجها، فخرجت عن معرض الانقلاب. والبيانُ وهو الإتيان بماهيتها وحقيقتها بلا إبدال ولا مضارعة أكثرُ منهما، وكذا البيانُ في السين أكثرُ من الإبدال.

١٥ ● قوله: «ونحو مسّ زَقَر».

أي: إبدال الزاي من السين المتحركة لغة كَلْبٍ^(٢)، وهو قبيلة.

١٨ ومضارعة الجيمِ الشينِ، والعكسُ، في نحو: أجْدَرُ، وأشدَقُ بإشراب الجيمِ صوتَ الشينِ، وإشرابِ الشينِ صوتَ الجيمِ لغة قليلة رديئة لم تأت في القرآن، ولا في فصيح الكلام.

(١) هو ركن الدين (١٣١).

(٢) انظر سر الصناعة (١/١٩٦)، والمفصل (٣٧٣).

[الإدغام]

أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل، ويكون في المثليين والمتقاربين.
 فالمثلان واجب عند سكون الأول في الهمزتين، إلا في نحو: سَأَل، والدَّآث، وإلا في الألف؛
 لتعذرهما، وإلا في نحو: قُوُولٌ؛ للإلباس، وفي نحو: تُؤْوِي، وِرِيَا، على المختار؛ إذ خُفِّفَ، وفي نحو:
 قَالُوْ وَمَا، وفي يوم، وعند تحركهما في كلمة، ولا إلحاق، ولا لبس، نحو: رَدَّ يَرُدُّ، إلا في نحو:
 حَيِّي، فإنه جائز، وإلا في نحو: اقْتَلَّ، وتَنْزَلُ، وتَبَاعَدُ، وسيأتي، وتُنْقَل حركته إن كان قبله
 ساكن غير لين، نحو يَرُدُّ، وسكون الوقف كالحركة، ونحو: ﴿مَكْنِي﴾، و﴿مَكْنِي﴾، و﴿مَكْنِي﴾،
 و﴿مَنَاسِكُكُمْ﴾، و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ من باب كلمتين، ومنتع في الهمزة على الأكثر، وفي الألف،
 وعند سكون الثاني لغير الوقف، نحو: ظَلَلْتُ، ورسولُ الْحَسَنِ، وتَمِيمٌ تُذْغِمُ في نحو: رُدُّ، ولم يَرُدُّ،
 وعند الإلحاق واللبس بزنة أخرى، نحو: قَرَدَدٍ، وسُرُرٍ، وعند ساكن صحيح قبلهما في كلمتين،
 نحو: قَرَمِ مَالِكٍ، وحَمِلَ قولُ القُرَاءِ على الإخفاء، وجائز فيما سوى ذلك. (الشافية: ١٢٠-١٢١).

٣

٦

٩

● قوله: «الإدغام...» إلى آخره.

١٢

الإدغام لغة إدخال شيء في شيء، تقول: أدغمتُ المتاعَ في الظرف إذا أدخلته فيه، وعن ابن
 دريد^(١): أدغمتُ اللجامَ الفرسَ إذا أدخلته في فيه.

واصطلاحاً ما قاله، وهو أن تأتي بحرفين، وهذا هو الجنس الشامل للمحدود وغيره.

١٥

● وقوله: «ساكن فمتحرك».

فصله الأول؛ § إذ الساكن يدخل في المتحرك بخلاف المتحركين؛ إذ لا يدخل أحدهما في ١٧١ ب

الآخر حالة الحركة؛ بل بعد السكون، فلا متحركين حيثئذ، والساكن هو الأول، والمتحرك هو
 الثاني؛ ليتحقق دخول الساكن في المتحرك، ولهذا قال: «ساكن فمتحرك» بالفاء، ولا تقع مهلة في
 الدخول، ولا تراخ، ولهذا لم يقل: ثم متحرك، وظاهر أنه لا يمكن الإدغام في ساكن؛ إذ بيانه بالمتحرك،
 لا بنفسه، فلا يتصور بيان غيره به، فإذا كان هو الثاني فلا إدغام، ولا كلام في الساكنين لظهوره.

٢١

● وقوله: «من مخرج واحد».

فصل ثانياً احتراز به عن مثل فلس؛ إذ لا يمكن إدخال حرف في حرف أحدهما من مخرج وآخر
 من آخر إلا بعد صيرورتها من مخرج واحد، إن كانا متقاربين، كما سيحيى. واتحاد المخرج هو
 الحامل على رفع اللسان دفعة واحدة حالة الإدغام، كما في جَدَّ مثلاً، ورفع دفعتين كما في جُدَدٍ

٢٤

(١) الجمهرة (٢/ ٢٨٨).

حالة الفك، فحيث لا اتحاد لا إدغام.

● وقوله: «من غير فصل» .

٣ فصل آخر احترز به عن مثل^(١) ﴿رِيَا﴾، فإنه الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك؛ لكن بالفصل، وهو التلغظ بالياء الساكنة الممدودة، ثم نقلُ اللسان عنها إلى الياء المفتوحة، ولولا الفصل لكان رفعُ اللسان لسببهما^(٢) دفعةً واحدةً، وكانت الأولى كالمُسْتَهْلَكِ في الثانية، لا بمعنى الإعدام؛ بل بمعنى أن زمن الاشتغال بهما كان أطولَ من زمن الحرف الواحد، وأقصرَ من زمن الحرفين الساكن أولهما على كمال التلغظ بهما.

إن قيل: لا حاجة إلى هذا القيد؛ إذ يستفاد من الفاء في قوله: «فمتحرك».

٩ قلنا: يدل الفاء على التعقيب؛ لكن لا يمنع من مثل هذا الفصل عادة. نعم تمنع الفصل بحرف، كما في رَفْرَفٍ مثلاً.

١٢ وقال في الشرح^(٣): «الفصل قد يكون بحرف، وقد يكون بنقل اللسان من محلّ إلى محلّ، أو من المحلّ ثم إليه».

ونقله شارح^(٤)، ثم مثل لقوله: «من محلّ إلى محلّ» بلفظ فَلَسٍ. وهو غلط؛ إذ التقدير كونهما من مخرج واحد؛ لأن قيدَ عدم الفصل مذكور بعدَ قيدِ اتحادِ المخرج، وكونِ الأول ساكناً، والثاني متحركاً؛ لأنه أسبق القيود. والتحقيق أنه يبيّن مراتب الفصل مع وجود القيود، فالأقوى الحرف كرفرف، ثم نقلُ اللسان من محلّ أولهما إلى محلّ آخر قريبٍ منهما في المخرج، ثم عودُ نقله إلى محلّ ثانيهما. ويقرب أن يكون مثلاً أن يُتلفظ بالجيم الأول من حجّ، ثم تنقل لسانك إلى محلّ الشين، ولم يُتلفظ بكمال ماهية الشين؛ بل برأئحته، ثم تُعيده إلى الجيم الآخر. وهذا أدنى من التلغظ بالحرف الفاصل بكماله. ثم الأدنى أن تجيء بكمال ماهية الساكن تلفظاً، ثم بالمتحرك، كما ذكرنا في ﴿رِيَا﴾. وعلى الجملة لا إدغام مع الفصل.

(١) مريم: من الآية ٧٤. قرأ قالون عن نافع وابن ذكوان عن ابن عامر: (رِيَا) بتشديد الياء من غير همز، وقرأ عبد الباقي عن أبيه عن ابن الحسن السامري، وحمزة واقفاً: (رِيَا) بياءين مظهرتين من غير إدغام، واختلف في النقل عن ورش همزاً وإبدالاً، والبقية يهمزون. انظر الكشف (١/ ٨٥)، والإقناع (١/ ٤١٠-٤١٣)، والنشر (١/ ٣٩١-٣٩٣).

(٢) م: (بسيها).

(٣) شرحه (٧٥/ ب).

(٤) هو ركن الدين (١٣١)، والجاربردي (٣٢٦).

- والعلة الباعثة على الإدغام ثقلُ التقاء المثلين؛ لما في كمال التلفظ بهما من العود إلى المثل، كإعادة حديث واحد مرتين، وكوضع القدم ورفعها في موضع واحد. هكذا شبهوه^(١).
- ٣ وقيل^(١): التباعد المفرط كالوُثْبَةُ السَّمِجَةِ، § والتقارب المفرط كحَجَلَانِ المَقْبِدِ. وهو صحيح، ١١٧٢
ألا تراك لو أظهرت النون في عُنْبُرٍ كيف يكون ثقيلًا، فلهذا حقُّ الإبدال، وكذا لو فككت في قُوَّةٍ
مثلاً، فلذلك ثبت الإدغام.
- ٦ ● قوله: «ويكون».
- أي: ويكون الإدغام في المثلين والمتقارين؛ يعني في الأصل؛ إذ لا يمكن إلا بعد تصيرهما مثلين،
كما دريت. وله معهما ثلاث أحوال: الوجوب، والجواز، والامتناع.
- ٩ الأول^(٢): على نوعين:
- الأول: ما أولهما ساكنٌ، والثاني متحركٌ، نحو عَدَّةٍ، واضربُ بَكْرًا. إلا في صورٍ مستثناة:
- الأولى: الهمزتان، فلا تدغم إحداهما في الأخرى؛ لأنها على انفرادها ثقيلة، ولذلك حاولوا
١٢ تخفيفها بالحذفِ والتسهيل، فمع انضمام نظيرتها إليها تزداد ثقلًا.
- وهذا مطرد فيما كانتا في كلمتين. من الكتاب^(٣): «أما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل
قولك: قرأ أبوك، وأقرأ أباك».
- ١٥ واستثنوا مما كانتا في الكلمة الواحدة مثل: الرأس، والسَّال، والدَّاث: اسم وإد^(٤)، أو بمعنى
الأكال، من دأثَ الطعام؛ أي: أكله؛ أعني بناء فَعَالٍ في المهموز العين.
- وقال شارح في تخطيطه شارح آخر^(٥): «ليس المراد أن تلتقي همزتان بعدهما ألف، كما ذكره
١٨ بعض الشارحين، فإنه فاسد»، وقد ذكرَ أن: سُؤْلٌ، وَجُورٌ، وَبُؤْسٌ: في جمع سائلٍ، وجائرٍ من
الجُورِ^(٦)، وبائسٍ واردٍ، وأشار إلى أنه يجب الإدغام سواء كان بعدهما ألف، أو لا.

(١) انظر الجاربردي (٣٢٧).

(٢) ك: (الأول ما أولهما).

(٣) الكتاب (٤/٤٤٣).

(٤) انظر معجم البلدان (٢/٤١٦).

(٥) اللخطي الجاربردي (٣٢٨)، والمخطأ ركن الدين (١٣٢).

(٦) الجُور: رفع الصوت في الدعاء مع تضرع واستغاثة، ومن صوت الثيران. اللسان (حار).

- وقال المصنف في شرح المفصل^(١) في شرح قوله^(٢): «الهمزة لا تدغم في مثلها إلا في نحو قولك: سأل». «يعني إلا في باب فَعَّالٍ فإنه بابٌ قياسيٌّ^(٣) مع وجود المدة بعدهما، وكانت كالمسهلة لأمرهما». هذا كلامه، ويقوي كلامَ الشارحِ الأول، وإليه ذهب أكثر النحاة. وأما ما نقله الشارح الآخر فليس بمطرد، وليس لك أن تقول: سَأَلَ يُسْتَلُّ، وَجَارٌ يُجْتَرُّ من التفعيل كالتجثير مثلاً، ولا تَسَأَلُ يتَسَأَلُ، وَتَجَارٌ يتَجَارُّ، من التفعُّل، وكلامه يوهم الاطراد، والفَعَّال الذي قيل باطراده أيضاً قليل في الورد والاستعمال.
- الثانية: الألفان، ولا يمكن اجتماعهما، فكيف يمكن إدغام إحداهما في الأخرى، والمدغم فيه واجب أن يكون متحركاً، ولا قابلية للحركة لها؟ وقد ذكرنا أن تقدير اجتماعهما في نحو: كساء، وقائل، وصحراء تقدير محال لا حاجة إليه، وإن كانوا قد ذكروه. وقوله: «لتعذر» يعني الإدغام.
- الثالثة: ما يكون فيه الإدغام موجباً للبس بناءً بيناء آخر، نحو: قُوُولٌ، وَتُقُوُولٌ، فإنك لو أدغمتَ فقلت: قُوُولٌ وَتُقُوُولٌ لا يُدرى أهو فُوُعِيلٌ، وَتُقُوُعِيلٌ أم فُعَلٌ، وَتُقُعَلٌ من التفعيل والتفعُّل.
- الرابعة: ما يكون أحد المثليين بدلاً من الهمزة المخففة، ولا يكون إلا الواو أو الياء، ولا إدغام فيه؛ لعدم الأصالة، ولزيادة التغيير، وذلك مثل قوله تعالى^(٤): ﴿تَوَوِيٌّ﴾ مخففاً من الإيواء. بمعنى الإنزال، ومثل^(٥): ﴿رِنِيًّا﴾ والعينُ همزةٌ فخفت، وجاء فيه إدغام، وفيه قولان: أحدهما إجراء ١٧٢ ب العارض مجرى الأصل، والثاني: منع همزه، وأخذَه من رَوَيْتُ أَلَوَانَهُمْ وجلودهم: إذا ابتلتُ وحسنت.
- الخامسة: أن يكون أولهما واواً أو ياء ممدودتين، فلا إدغام؛ لمراعاة المد، نحو^(٦): ﴿قالوا وما﴾، و^(٧) ﴿في يوم﴾.
- السادسة: أن يكون أولهما هاء السكت، نحو^(٨): ﴿مالية هلك﴾؛ إذ حقها الوقف أو نية

(١) الإيضاح (٢/٤٩٧).

(٢) أي قول الزرخشري في المفصل (٣٩٧).

(٣) بعدهما في الإيضاح: (فحفوظ عليه مع وجود المدة).

(٤) الأحزاب: من الآية ٥١. قراءة أبي جعفر وحمة واقفاً: (تووي) بواوين مظهرتين من غير إدغام، واختلف في النقل عن ورش همزاً وإبدالاً. انظر الكشف (١/٨٥)، والإقناع (١/٤١٠-٤١٢)، والنشر (١/٣٩١-٣٩٣).

(٥) مريم: من الآية ٧٤.

(٦) البقرة: من الآية ٢٤٦.

(٧) المعارج: من الآية ٤.

(٨) الحاقة: من الآية ٢٨ ومن الآية ٢٩. قراءة الجمهور بالإظهار، وبه وبالإدغام روي عن ورش. انظر الإقناع

(١/٣٦٩)، والمساعد (٤/٢٥١).

- الوقف، (ولا وصل)^(١) أشدُّ من الإدغام. وهذا لم يذكره المصنف، وكان الواجب أن يذكره.
- والثاني^(٢): ما أولهما أيضاً متحرك، وهو قوله: «وعند تحركهما»، وشرط الوجوب فيه أن يكونا في كلمة واحدة؛ ليتحقق تلاهي المثليين؛ إذ ليس يحتم أن يكون بعد باء اضربُ مثلاً بباء بكر، بخلاف الدال الثانية من ردِّ يردُّ.
- ٣
- وآلآ يكون فيها إلحاقٌ نحو قَرَدَدٍ؛ لأن فائدة الإلحاق موازنته لجعفر، فلو أدغم فأتت الموازنة.
- ٦
- ولا لبسٌ نحو سُررٍ، فإنه لو أدغم لم يُدرَ أفعَلٌ هو بالسكون، أو فُعَلٌ بالضم.
- والمستثنى في هذا القسم صورتان:
- الأولى: نحو: حَيِّي، فإنه فيه جائز، لا واجب، وقد مرَّ في الإعلال^(٣).
- ٩
- الثانية: نحو اَقْتَلْ، وَتَنْزَلْ، وَتَبَاعُدْ؛ أما الأول: فلأنه لو أدغم لانفتح الفاء؛ لامتناع التقاء الساكنين، فسقط همزة الوصل للاستغناء عنها، فلا يُدرى أفعَلٌ هو من التفعيل، أو اَفْتَعَلْ.
- ١٢
- وأما الثاني والثالث: فلأن الإدغام يلزمه سكونُ الأول، ويلزم همزة الوصل، وهي لا تدخل المضارع، ولهذا لا تُدغم في نحو تَذَكَّرُ مُحَقَّفٌ تَتَذَكَّرُ بِحذف التاء الثانية، مع ما يلزمه من الإجحاف بعد الإجحاف.
- ١٥
- فالجواز ثابت في الأول، بخلاف الوجوب مطلقاً؛ أعني في الابتداءِ والوصلِ. والقياسُ عدم الجواز أيضاً؛ للزوم اللبس المذكور، ولأن تاء افتعل مع عينه بمنزلة كلمتين من حيث إنه ليس يحتم أن يكون بعد التاء ما يُدغم فيه، فهو بمنزلة قولك: نَعْتُ تِلْكَ بسكون العين، ولا يجوز الإدغام في هذا النحو، وسيجيء؛ لكن جَوَّزوه في اَقْتَلْ من حيث إنه كلمة واحدة، فله جهتان: جهةٌ مانعةٌ، وهي شَبَّههُ بكلمتين، كما دريت، وجهةٌ موجبة، وهي كونه كلمة في نفس الأمر، فلهذا اتفق في الوجوب والامتناع، وثبت الجواز. وكذا^(٤) ثبت في الثاني والثالث؛ لكن بشرط أن لا يكون مبتدأً به، ولا مسبوقاً بحرف ساكن صحيح؛ أما الابتداء فلأنه لو كان كذلك لزم همزة الوصل، وأما الساكن الصحيح فللزوم التقاء الساكنين لا على حده، وسيأتي.
- ٢١

(١) ليس في م.

(٢) أي: والثاني من الأول، وهو الواجب.

(٣) انظر ص (٤٨٠) من هذا الكتاب.

(٤) ك: (ولذا).

- اعلم أنه قال في الشرح في تعليل الصور الثلاث^(١): «كأنهم كرهوا وجوب الإدغام فيؤدي إلى قوة ليسٍ مثالٍ بمثال، فجعلوه من قبيل الجائز كحَيٍّ».
- ٣ ووافق شارح فقال^(٢): لو أدغم في اقْتَلَّ لَقِيلَ: قَتَلَ، على ما ذكرنا، وهو في قوة الالتباس بَقَتَلَ ماضي التَّقْيِيلِ، ولو أدغم نحو تَنْزَلُ وتَبَاعَدُ لَقِيلَ: اتَّزَلَّ وأتباعَدَ بهمزة الوصل، وهو في قوة الالتباس بمضارع نَزَلَ، وبماضي التَّنَزَّلِ، وبماضي التَّبَاعُدِ لجواز كون الهمزة في للاستفهام.
- ٦ ثم اعترض عليه بأن جواز الإدغام يستلزم جواز الالتباس، فينبغي أن لا يجوز.
- ثم أجاب بأن جواز الإدغام لا يقتضي إلا جواز الالتباس، ووجوب الإدغام يقتضي وجوب الالتباس، وهو أقيح.
- ٩ وقال شارح آخر^(٣): «جميع ما ذكره فاسد»، وأشار إلى أن العلة ليست ما ذكره؛ بل إنما لم يجب الإدغام في اقتتل؛ لأن التاء الثانية في حكم الانفصال من التاء الأولى، كما ذكرنا، ولم يجب في تنزل وتباعد؛ لأنه لو أدغم لاحتجج إلى همزة الوصل، كما ذكرنا أيضاً، وقال^(٤): «إنما قلنا ليس العلة ما ذكره؛ لأن اللبس في الفعل لا يمنع من الإدغام؛ لأنه يرتفع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع، وفي البعض بالمضارع، وفي البعض بصيغة الأمر». وقال هذا مع أنه لم يتحقق اللبس في تنزل وتباعد.
- ١٥ وأنا أقول: أما كلام الشرح ففيه نظر؛ لأن قوة اللبس في المحذورية لا تقوم مقام اللبس الموجود، والمحذور هو لا غير. وأيضاً فإن من الصور صورة اقْتَلَّ، واللبس فيه محقق غير مدفوع، وفي إطلاق القوة عليه ضعف؛ إذ لا تطلق إلا عند عدم الفعل عادة، ولولا ذلك لكان القوة والفعل متحدين^(٥).
- ١٨ وأما كلام الشارح الأول ففيه وهن؛ لأن اللبس الخطي لا يكون محذوراً إلا في بعض صور الخط، ولو كان مثل هذا اللبس محذوراً لورد الاعتراض في صور لا تكاد تحصيها.
- ٢١ وأما تخطئة الشارح الأخير الأول فصحيح؛ لأن^(٥) الاعتراض والجواب يناهما على العلة التي لم تصلح للعلة. غير أن قوله: «اللبس في الفعل لا يمنع من الإدغام...» إلى آخره. كلام إقناعي؛ إذ

(١) شرحه على الشافية (٧٥/ب).

(٢) القائل الموافق هنا، والمورد الاعتراض بعد هذا القول، والمجيب عنه هو ركن الدين (١٣٢).

(٣) هو الجاربردي (٣٢٩).

(٤) الأصل، ك: (متحدان).

(٥) ك: (لا).

- ٣ محذورية اللبس في كل فرد من الأفراد لاشتباه الكلام على السامع وحيثه في الفهم، وخصوصية الفعل والاسم في هذه الحقيقة ملغاة، ألا ترى أنك لو قلت: قتل القوم لم يدرِ المخاطب أنك أردت به التكثير المستفاد من التفعيل، أو المشاركة المستفاد من الافتعال، ولا يرفع هذا الاشتباه كون مزارع التفعيل بضم حرف المضارعة، وكونه من الافتعال بفتحها. وارتفاع اللبس باتصال الضمير وبالمضارع والأمر أمر وهمي لا وجود له. تجذ ما ذكرت لك إذا تأملت.
- ٦ والأولى التزام اللبس في قتل مطلقاً، وعدم التزامه في تنزل وتباعد مطلقاً.
- ٩ وقوله^(١): «لم يجب في تنزل وتباعد...» إلى آخره. كلام غير تام؛ لأن المذكور جزء العلة، والعلة النامة أن تقول: لهما جهتان: جهة الوجوب، وهو كون المثليين في كلمة، وجهة الامتناع، وهي لزوم همزة الوصل في بعض الموارد، فأجري على الجواز؛ لتعارض الجهتين، كما ذكرنا في اقتل.
- أولى لا اشتراك الكل في الجواز». وقال الشارح الأول^(٢): «لو قال: إلا في مثل: حيي، واقتل، وتنزل، وتباعد فإنه جائز كان أولى لا اشتراك الكل في الجواز».
- ١٢ وأجاب الشارح الآخر^(٣): بأن كلامه يوهم أنه لا فرق بين هذه، وليس كذلك؛ لأن الإدغام § ١٧٣ ب في باب حيي كثير، وفي باب تنزل وتباعد لا يجوز في الابتداء، وفي الوصل قليل، وفي باب اقتل، وإن جاز فيهما؛ لكنه قليل.
- ١٥ وأنا أقول: هذا صحيح، ولكن لا يدفع الاعتراض؛ لأن إشراك^(٤) الكل في الجواز لا يستدعي تسويته في الاستعمال. هذا وإن تمتع الإدغام لا مدخل له ههنا؛ لأنه حكم على المذكور بالجواز كيفما قدر، والجواز والامتناع لا يجتمعان. نعم يجوز أن يكون الافتراق بالذكر؛ لكون حيي مفروغاً عنه بخلاف غيره، فإنه مترقب ذكره، كما قال^(٥): «وسياتي».
- ٢١ وقال الشارح الأول^(٦): لقائل أن يقول: لا حاجة إلى قوله: إلا في نحو اقتل، وتنزل، وتباعد؛ لأن عدم الوجوب للإلباس، وقد علم من قوله: ولا لبس.
- فأجاب عنه^(٦): «بأن الالتباس لم يحصل ههنا في اللفظ، والمراد بقوله: ولا لبس هو اللبس لفظاً».

(١) أي الجاربردي (٣٢٩).

(٢) شرح ركن الدين (١٣٢-١٣٣).

(٣) الجاربردي (٣٣٠).

(٤) ك، م: (اشترك).

(٥) أي المصنف في الشافية (١٢٠).

(٦) شرح ركن الدين (١٣٣).

- وقال الشارح الثاني^(١): «هذا الكلام لا حاصل له؛ لأنه احترز بقوله: ولا لبس عن مثل سُرِّرٍ». وأنا أقول: لو لم يذكر^(٢) اقتتل كان أولى؛ لدخوله في اللبس، كما عرفت، وقوله^(٣): الالتباسُ لم يحصل ههنا في اللفظ ليس بشيء؛ إذ لا يستقيم إلا في الأخيرين، وقد علمت أن الاعتداد باللفظ.
- وأما قول الشارح الثاني: إنه احترز عن مثل سُرِّرٍ فتحكم إن أراد الخصوصية، أو خصوصية البناء، وواحدٌ إن أراد مطلقَ اللبس؛ إذ من صورهِ قَتْلٌ باعتبار اللفظ، كما مرّ، فهو مثل سُرِّرٍ.
- قوله: «وتنقل حركته...» إلى آخره.
- المتحركان إما أن يكون ما قبلهما متحركاً فالإدغام بإسكان الأول، كما وصفنا، أو ساكناً فهو ينقل حركة الأول إلى الساكن السابق، إن لم يكن حرفَ لين، كردّ يردُّ، وبالإسكان بغير النقل، إن كان إياه، كراتٍ، وتُمودٌ الثوبُ، وخويصةٌ.
- وسكون الوقف كالحركة فلا يمنع من الإدغام، كما أن الحركة العارضة لا تستدعيه، كقولك: أُرْدِدُ القومَ.
- وقال شارح^(٣): «لو قال: ولا عروض لحركة الثاني كان أولى؛ لأنها إذا كانت عارضة لا يجب الإدغام».
- وأنا أقول: من إجراء السكون العارض؛ أعني للوقف، مُجرى الحركة يُعلم إجراء الحركة العارضة مُجرى السكون، وأيضاً سيشير بعد ذلك إليه.
- قوله: «ونحو مَكْنِي».
- هذا جواب دخل مقدر هو أن يقال: اجتمع المثلاث على ما يقتضيه الإدغام في: ﴿مَكْنِي﴾، و﴿مَكْنِي﴾، و﴿سَلَكَكُمْ﴾، و﴿مَنَاسِكَكُمْ﴾ فلم يُدغم^(٤).
- أجاب بمنع وجود المقتضي وجوباً؛ إذ لا يتم ذلك إلا مع كون المثليين في كلمة واحدة، وههنا

(١) الجاربردي (٢٣٠).

(٢) أي ركن الدين.

(٣) هو ركن الدين (١٣٤) تبعاً لابن الناظم (٢٤٤).

(٤) مكني من الآية ٩٥ من سورة الكهف. قرأ ابن كثير وحميد بإظهار النونين، وقرأ الباقون بالإدغام. وسلككم من الآية ٢٠٠ من سورة البقرة، ومناسككم من الآية ٤٢ من سورة المدثر. قرأ أبو عمرو فيهما بالإدغام، وأظهر الباقون. انظر التيسير (٢٠)،

انتفت وحدة الكلمة، فإن نون الوقاية في مكثني وبمكثني ليست من نفس الكلمة، وكذا الضمير المنصوب والمجرور في سلككم ومناسككم، فلهذا انتفى وجوب الإدغام، وبقي الجواز.

٣ ● قوله: «ويمنع».

قد مرّ بحث الوجوب، فهذا بحث الامتناع، ومن صورته الإدغام في الهمزتين، إلا في الصورة المستثناة عند الأكرين، وقد سلف، ومنها صورة الألفين، وقد مرّ أيضاً استحالته، ولما كان مضمون ذكره السابق

٦ منع الوجوب فقط، وهو لا يدل على عدم الجواز، كرّر ههنا في صور الامتناع؛ ليتم المقصود. § ١١٧٤

ولك أن تقول: قوله: لتعذره في الألف يأبى ذلك؛ لأن ذكر التعذر معناه الاستحالة ثمّة، ولو لم يكن كذلك لم يستقم كلامه؛ إذ إدغام الألف مستحيل، لا متعسر، ففي ذكره الأول بصفة الاستحالة تمّ المقصود الذي هو الامتناع، فلا حاجة إلى هذا الذكر. ومن هذا يعلم أن قول بعض من شرح^(١): «إنما علم مما مرّ عدم وجوبه، وبين ههنا امتناعه» فيه شيء.

ومن صور الامتناع: أن يكون الثاني ساكناً، لا للوقف^(٢)، في كلمة كان أو في كلمتين، نحو: ظَلَلْتُ، ورسولُ الحَسَنِ، فإن لام التعريف كلمة منفصلة. أما في ظَلَلْتُ فلأن ما قبل الضمير المرفوع المتحرك لا يكون إلا ساكناً، وأما في نحو رسول الحسن فلأن لام التعريف وضعها على السكون، فلا سبيل إلى تحريك الثاني، فلذلك امتنع.

١٥ وأهل الحجاز^(٣) يُجرون السكون في مثل: أَرْدُدْ، ولم يَرُدُّ مُجرى السكون في ظَلَلْتُ، فلا يدغمون. وأما بنو تميم^(٤) فيدغمون، ويقولون: رَدَّ، ولم يَرُدَّ، ويكون بتحريك الثاني، ونقل حركة الأول إلى ما قبله إن كان صحيحاً.

١٨ فإن قيل عليهم: لو جاز في أَرْدُدْ لجاز في ظَلَلْتُ؛ لعروض السكون فيهما.

فالجواب: الفرق بأن شدة اتصال الضمير جعلته كالجزم، فلا يزول السكون، بخلاف لحوق الجازم، فإنه يطرأ ويزول، فلا يكون كالجزم، فمقتضاه يكون كالعارض، بخلاف مقتضى الضمير، فعلى هذا يكون سكون الجزم وما شابهه؛ أعني سكون مثل اردد، جارياً مجرى سكون اللفظ الموقوف عليه. والكوفيون على أن سكون أَرْدُدْ مثل سكون لم يَرُدُّ في كونه للجزم، لا للبناء. وقد جاءت اللغتان في القرآن^(٥).

(١) هو الجاربردي (٣٣١).

(٢) ك: (ساكناً للوقف)

(٣) انظر الكتاب (٣/٥٢٩-٥٣٥)، والتبصرة (٢/٧٣٨)، والممتع (٢/٦٦٠)، وشرح الملوكي (٤٥٤).

(٤) قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ البقرة: من الآية ٢١٧، وقال: ﴿مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ المائدة:

من الآية ٥٤.

ومنها: أن يكون الثاني للإلحاق مثل قَرَدَدٍ، وقد ذكرنا.

ومنها أن يؤدي الإدغام إلى لبس، وقد ذكرناه أيضاً.

٣ وقال شارح^(١): «لا يقال الالتباس حاصل في رَدَدٍ؛ لأنه لا يُعلم أَفَعَلَ هو أم فَعَلَ؟ لأننا نقول: يزول الالتباس عند الفك، نحو رَدَدْتُ، ونحو طَلَلٍ لو أدغم لالتبس بفَعَلَ كالتَّطَلُّ». ٣

وأجاب آخر^(٢) عن هذا الاعتراض: بأنه ليس في الفعل الثلاثي ساكنُ العين وضِعاً، فيعلم عروض السكون، وأما الاسم فسكون العين فيع شائع، فلا يعلم ذلك فيه. ٦

وهذا أحسن؛ لما عرفت من شأن الالتباس فيما سلف. ويمكن أن يقال: يرتفع الالتباس بسباق الكلام إن أُورد التباس الفعل بالاسم، وإن أُورد التباس الفعل بالفعل فغير موجه؛ إذ لا يلتبس الشيء بما لم يوجد، كما ذكره الشارح الآخر. ٩

ومنها: أن يكون الساكن الأول مسبوقة بحرف غير مدة نحو: قَرَمٌ مالك. والقمر: السيد، والحال أن المثليين في كلمتين؛ إذ لو أدغم لزم التقاء الساكنين، لا على حدهما، إن لم تنقل حركة الأول إلى ما قبله، أو تَغْيِيرُ البناء إن نقلت. وكلا اللازمين باطل، فاللزوم كذلك. ١٢

ومن هذا النحو قولك: عدوٌ وليد، ووليٌّ يزيد؛ لأن الواو والياء الأوكيين في عدوٍ ووليٍّ غير صحيح، ولكنهما غير مدة أيضاً؛ لانتفائهما في الإدغام، فيمتنع أيضاً. ١٧٤ ب

١٥ ومنه قومٌ مالك بالواو، وصيدٌ دافع، وعلى هذا يجوز في قولك: حسابٌ بكر، وحسيبٌ بكر، ومحسوب بكر؛ لوجود المدة الجاعلة التقاء الساكنين على حدهما.

ولو قال مكان قوله: «صحيح» غير مدة كان أسد؛ لأن انتفاء الصحة لا تدل على وجود المدة، كما عرفت. ١٨

● قوله: «وحمل».

٢١ اعلم أن الإخفاء أمرٌ بين الإدغام والإتمام، قريبٌ من كل واحد منهما، كقولك: من قَبْلُ، وسيأتي. يقول: أطبق النحاة في هذه الصورة على امتناع الإدغام، وأطبق القراء على جوازه، والجمع بين القولين مشكل.

(١) هو ركن الدين (١٣٤).

(٢) هو الجاربردي (٣٣٢).

فقال الشاطبي^(١): هو ممكن بأن يُحمل قول القراء على الإخفاء، وقولُ النحاة على الإدغام الصريح.

٣ وقال المصنف في شرح المفصل^(١): هذا، وإن كان جيداً على ظاهره، إلا أنه لم يثبت أن القراء امتنعوا عن الإدغام الصريح؛ بل أثبتوه، والشاطبي يقرأ به في نحو^(٢) ﴿مَنْ الْعِلْمُ مَالِكٌ﴾.

٦ والأولى منعُ إطباق النحاة؛ إذ بعضهمُ القراءُ، وهم يقولون به، وإجماع البعض لا يكون حجة، وإن سلّم أن القراء ليسوا من النحاة فهم مشاركون لهم في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحاة وحدهم حجة، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلون عن من ثبت عصمته من الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت تواتراً، وما نقله النحويون آحاداً، ثم لو سلّم أنه ليس بتواتر فالقراء أعدل وأكثر، فكان الرجوع إليهم أولى. ٩

● قوله: «وجائز فيما سوى الواجب والممتنع».

١٢ واعترض عليه شارح^(٣): بأن المثلين المتحركين إذا كان أولهما كلمة يصح الابتداء بها، نحو: جَادَ بِيَدْرَةٌ غيرُ القسمين المذكورين، مع أن الإدغام فيه ممتنع، بخلاف المثلين اللذين أولها كلمة لا يصح الابتداء بها، نحو: اخشوا وَاقْدَاءُ، واخشى يَاسِرًا، فإن إدغامه جائز؛ لأنه بمنزلة جزء كلمة، فصَحَّ فيه الإدغام.

١٥ أراد أن واو الضمير وياء لا يصح الابتداء به، بخلاف الباء الجارة. وهذا موجّه.

واعلم أنه قد جاء الفك في صورة وجوب الإدغام على الشنوذ، كما جاء الإدغام في صورة امتناعه.

١٨ أما الأول: فقولهم: قَطِطَ شعْرُهُ: أي اشتدت جعودته، ودَيَّيْتُ المرأة: أي نبت الشعر على جبينها، ولَجِحَتِ العينُ: أي التصقت بالرمص. قال^(٤):

مهلاً أعاذلُ قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضَفِّفُوا

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل للمصنف (٢/٤٧٩)، وسراج القاري المبتدي في شرح الشافية (٤٤)، والنشر (١/٢٩٨-٢٩٩).

(٢) البقرة: من الآية ١٢٠.

(٣) هو ركن الدين (١٣٥) تبعاً لابن الناظم (٢٥٠).

(٤) الشاهد لقنعب بن أم صاحب الغطفاني في الكتاب (١/٢٩ و٣/٥٣٥)، ونوادير أبي زيد (٤٤)، والأصول (٣/٤٤١)، والكتاب لابن درستويه (١٠٧)، وشرح أبيات سيويه لابن السرياني (١/٣١٨)، والمصنف (١/٣٣٩ و٢/٣٠٣)، وشرح شواهد الشافية (٤٩٠). وفيها جميعها: وإن ضننوا. بنونين.

وقولُ الشارحين^(١): يجوز فك الإدغام عند الضرورة فيما يجب إدغامه خطأ؛ لأنهم جاؤوا بالفك على الشذوذ في غير الشعر، ثم جاء الشاعر به. من الكتاب^(٢): «قولهم رجل ضَفِيفٌ، وقومٌ ضَفِيفُوا الحالِ. فأما الوجه فرجل ضَفَّ، وقومٌ ضَفُّوا الحالِ». والضفف: البخيل. وليس هذا بقياس مطرد كصرفٍ غير المتصرف وغيره، وإنما هو شاذٌ كمجيء^(٣) التصحيح في الواجب إعلاله كالقَوَدِ لبيان الأصل.

وأما الثاني فما نقل أن بكر بن وائل قال^(٤): «مَرَّنٌ وَرَدَّنٌ فِي مَرْرَنٍ وَرَدَدَنٍ إِجْرَاءً لَهُ مُجْرَى رَدِّ

فِي أَرْدُدٍّ بَقْطَعِ^(٥) النَّظَرِ عَنِ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ. وهذا في غاية الشذوذ.

١١٧٥

المُتْقَارِبَانِ: ونعني بهما ما تقاربا في المخرج، أو في صفة تقوم مقامه، ومخارج الحروف ستة عشر تقريبا، وإلا فلكلٍّ مخرجٌ، فللهزمة والهاء والألف أقصى الحلق، وللعين والحاء وسطه، وللعين والحاء أدناه، وللqاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك، وللkافٍ منهما ما يليهما، وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك، وللضاد أول إحدى حافتيه وما يليهما من الأضراس، وللآم ما دون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك، وللراء منهما ما يليهما، وللتون منهما ما يليهما، وللطاء والذال والياء طرف اللسان وأصول الثنايا، وللصاد والزاي والسين طرف اللسان والثنايا، وللطاء والذال والياء طرف اللسان وطرف الثنايا، وللفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنايا العليا، وللباء والميم والواو ما بين الشفتين. (الشافية: ١٢١-١٢٢).

● قوله: «المتقاربان...» إلى آخره.

الإدغام كما يكون بين المثلين يكون بين المتقاربين بتصيرهما مثلين، فاحتجج إلى معرفة التقارب والتباعد؛ ليعرف جواز التصيير وامتناعه. فالحرفان إذا كان بين مخرجيهما قرب، أو اتصفا بصفة سادة مسدِّ القرب، فهما المتقاربان، وإلا فهما المتباعدان.

ومخرج الحرف منشؤه، ويُعرف ذلك بإسكانه، ويكون مسبوقةً بمتحرك ما لا محالة؛ لتعذر الابتداء بالساكن، فحيث انتهى الصوت فذاك مخرجه نحو تَبَّيْ (في الهمزة)^(٦)، وهذه بإسكان الهاء

(١) انظر بغية الطالب (٢٤٦)، وشرح ركن الدين (١٣٤)، والجاربردي (٣٣٠-٣٣١).

(٢) الكتاب (٤/٤٢٠).

(٣) الأصل، ك: (لمجيء).

(٤) انظر الكتاب (٣/٥٣٥)، والمتع (٢/٦٦٠)، والمساعد (٤/٢٥٧-٢٥٨).

(٥) ك: (ويقطع).

(٦) ليس في ك.

- فيها في أقصى المخارج، واضربُ في أدناها.
- قالوا^(١): ويترد في هذا الجميع إلا في الألف، ومن ثمَّ لم يكن لها مخرج؛ لأن صوتها لا ينقطع عند مركز معين؛ بل هو هواءٌ مستطيلٌ يمتدُّ من غير حصر. ٣
- ولك أن تقول: الهواء المستطيل الممتد من غير حصر كما يكون للألف يكون للواو الممدودة أيضًا.
- فإن قيل: في الواو ضمُّ الشفتين. ٦
- نقول: في الألف فتح الفم؛ إذ لولاه لما حصلت، والدليل عليه الفرق البين [في الفتح]^(٢) بين ألفي التفخيم والإمالة، كما سيحييء.
- وقال شارح^(٣): معرفة المخرج بأن تسكنه - أي الحرف - وتدخل عليه همزة الوصل. وزاد آخر^(٤) عليه: مكسورة. ولا حاجة إلى تخصيص همزة الوصل، كما ذكرنا.
- ومخارج الحروف^(٥) ستة عشر تقريبًا، لا تحقيقًا؛ إذ لكل حرف مخرج مخصوص يخالف مخرج آخر، وإلا اتحد المخرجان، فاتحد الحرفان. ١٢
- وقيل^(٦): هي على اختلافها من أربع جهات: الحلق، واللسان، والشفتان، والخيشوم.
- قوله: «فللهزمة».
- أقصى المخارج أدخلها في الجوف، وأدناها أبرزها إلى الشفة. يقول: للحلق ثلاثة مخارج، أقصاها إلى ما يلي الصدر للهزمة. ١٥
- قال سيويه ما معناه^(٧): إن التلظظ بالهمزة قد يُوجب تهوُّعًا. وقال^(٧): للحلق منها ثلاثة؛ أقصاها مخرجًا الهمزة والهاء والألف. وقال في عدد الحروف على الترتيب^(٧): حروف العربية تسعة ١٨
-
- (١) انظر شرح ركن الدين (١٣٦).
- (٢) ساقط من الأصل، ك.
- (٣) هو الجاربردي (٣٣٤).
- (٤) هو ركن الدين (١٣٦).
- (٥) انظر في مخارج الحروف وترتيبها في الكتاب (٤/٤٣٣)، والمقتضب (١/٣٢٨)، وسر الصناعة (١/٤٦)، والكشف (١/١٣٩)، والإقناع (١/١٧١)، والنشر (١/١٩٩)، والمساعد (٤/٢٣٩).
- (٦) القائل هو الجاربردي (٣٣٥) نقلًا عن الزنجاني في شرح الهادي.
- (٧) الكتاب (٣/٥٤٨ و ٤/٤٣٣، ٤٣١).

وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والهاء. فقدم الهاء على الألف مرة، وعكس أخرى.

ومن ذلك زعم أبو الحسن^(١) أن مخرج الألف هو مخرج الهاء، لا قبله، ولا بعده.

٣ والصحيح أن الاعتداد بما ذكره في تقرير المخرج، لا في عد الحروف؛ إذ الترتيب ههنا مقصود بالذکر، بخلاف ثمَّ.

وأورد^(٢) على أبي الحسن بأنه لو كانا من مخرج واحد لانقلبت الألف بتحريكها هاءً لا همزة.

٦ وأجيب^(٣): بأنه مشترك الإلزام؛ لأن الهاء أقرب إليها على زعمكم، فلو كان الانقلاب لأجل القرب لانقلبت هاءً، فعدم الانقلاب لأنها في موضعها؛ أي: لأن مخرجهما واحد، وإنما انقلبت إلى الأقرب إليها، وهو الهمزة.

٩ وضعفه شارح^(٤): بأن قولهم لو كان الانقلاب لأجل القرب لانقلبت هاء ممنوع؛ لجواز أن يكون خفاءً الهاء مانعاً عن ذلك.

وأنا أقول: القول باتحاد مخرجيهما باطل؛ لاستلزامه رفع الجمع عليه، ولكونه خلاف العقل والحس. ١٧٥ ب

١٢ أما الأول: فلأنهم أطبقوا على أنهما حرفان، ولا بد أن يكون لكل واحد منهما مخرج مخصوص به كغيره من الحروف، وإلا لزم التحكم، فالخصوصية التي بها يتميزان تأتي الاتحاد.

وأما الثاني: فلأن تصير الاثنين واحداً محال، فالمخرجان يكونان مخرجين، لا مخرجاً واحداً.

١٥ وأما الثالث: فلأننا نجد تغيرهما بتغير مخرجيهما محسوساً.

واعلم أن المخارج تُعرف بحسب الوجدان والذوق، فكل واحد يحكم بحسب ما يجده وتتفاوت الوجدانيات بتفاوت الأشخاص، فلذلك وقع الاختلاف في بعضها.

١٨ ● قوله: «وللعين».

أي: ومخرج العين والحاء، بلا عجم: وسطُ الخلق، والأولُ أدخلُ، واللغين والحاء، بالعجم: أدنى الخلق، والأولُ أدخلُ. وهذه السبعة تسمى حروف الخلق.

(١) انظر سر الصناعة (٤٦/١).

(٢) المورد ابن جني في سر الصناعة.

(٣) انظر شرح الجاربردي (٣٣٥)، والأنصاري (٢٣٦).

(٤) هو الجاربردي (٣٣٥).

● قوله: «وللقاف».

أي: ومخرج القاف أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك الأعلى.

٣ ومخرج الكاف أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك أيضاً؛ لكنها أبرز إلى الفم من مخرج القاف، وتجذ إذا أسكنتهما أن الأول أدخل.

٦ ومخرج الجيم والشين والياء وسط اللسان، وما فوقه من الحنك الأعلى، على الترتيب، فالجيم أدخل، ثم الشين، ثم الياء.

٩ ومخرج الضاد أول إحدى حافتي اللسان وما يليهما من الأضراس من أحد الجانبين، والأيسر أيسر وأسهل، وقد يتيسر لبعض الأيمن أيضاً. والحافة: الجانب بتخفيف الفاء؛ لأنه من الحوق، كالطوق من الطوق.

● قوله: «وللام».

١٢ أي: مخرج اللام ما دون طرف اللسان. وأراد به أول إحدى حافتيه إلى المنتهى؛ لأن مبتدأ مخرج اللام أبرز إلى الفم من مخرج الضاد؛ لكن يمتد إلى منتهى طرف اللسان «وما فوق ذلك» وأراد به ما يحاذيه من الحنك الأعلى فوق الضاحك والناب والرابعة والثنية. ويقال^(١): ليس في الحروف أوسع مخرجاً منه؛ لأن الامتداد المذكور؛ أعني إلى المنتهى، لا يكون لمخرج الضاد، فحوصلة مخرج اللام تكون أوسع.

● قوله: «وللراء منهما».

١٨ أي: وللراء ما هو أدخل في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون، وأبرز من مخرج اللام. والضمير في «منهما» عائد إلى ما دون طرف اللسان، وما فوق ذلك من الحنك. وفي^(٢) «ما يليهما» إلى المذكورين أيضاً. وفي قوله الآخر: «للنون منهما ما يليهما» أيضاً عائد إلى ما ذكرنا، ولكن على الترتيب؛ لأن الراء أدخل قليلاً، والنون أبرز، ولهذا كرر قوله: «منهما ما يليهما» للحرفين؛ إذ لو قال: وللراء والنون منهما ما يليهما لم يظهر فرق بين مخرجي الراء والنون.

٢١ وقال شارح^(٣): لم يظهر بين مخرجي الراء والنون فرق على ما ذكر المصنف. وهو غير سديد؛ لإفادة التكرير الفرق، فكأنه قال: وللراء من اللسان وما فوقه ما يلي ما للام من اللسان وما فوقه، وللنون من اللسان وما فوقه ما يلي ما للراء من اللسان وما فوقه.

(١) انظر شرح الجاربردي (٣٣٦).

(٢) وهو قوله قبل: «وللقاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك، وللکاف منهما ما يليهما».

(٣) هو ركن الدين (١٣٥).

● قوله: «وللطاء والذال والتاء طرفُ اللسان وأصولُ الثنايا» .

٣ ويعني بها أصول الثنيتين § العليين. قال المصنف في شرح المفصل^(١): «إنما عبّروا عنها بلفظ ١٧٦ أ الجمع؛ لأن اللفظ أخفّ مع كونه معلوماً».

وللصاد والزاي والسين طرفُ اللسان وفوقَ الثنايا.

٦ وقيل^(٢): «ينبغي أن يُقدّم ذكرُ السين على الزاي؛ لأن السين مقدم في المخرج» يعنون الزاي أبرز إلى الفم. وفي الكتاب^(٣) قدم ذكرَ الزايِ على السين والصاد، فكأنه اعتبر الصغيرَ (السادجَ أولاً، وهو للزاي، وللسين^(٤) صغيرُ الزاي مع ضميمة، وللصاد^(٥) صغير^(٦) السين مع ضميمة، وهو الإطباق. تجدد ذلك بالذوق.

٩ وللطاء والذال والتاء ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا. هكذا يذكرون.

وأنا أقول: القياس تقديم الذال على الطاء؛ لأنه هو الذال مع الإطباق، كما أن سيبويه قدم الزاي^(٧) على السين والصاد. من الكتاب^(٨): «لولا الإطباق لصارت الطاء ذالاً، والصادُ سيناً، والطاء ذالاً، ولخرجت الصاد من الكلام». فهذه الحروف لسانية، وهي ثمانية عشر حرفاً، ولللسان مشاركة مع غيره فيها، كما دريت؛ لكنها قد تضاف إلى اللسان.

● قوله: «وللفاء».

١٥ أي: مخرجها باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا.

وللباء والميم والواو ما بين الشفتين، فهذه مخرجها الشفة، غير أن الفاء يشارك الشفة له أطراف الثنايا، وأن البواقي لا يشارك فيها غيرها^(٩). والميمُ أدخلُ من الباء؛ تجده بالذوق. والواو ما بين الشفتين، ولكن يحتاج إلى انفراج ماء، وإلا لم يتأت. والباءُ والميمُ بالضم المطلق بين الشفتين، وإلا لم يتأتيا. وقد

(١) الإيضاح (٢/ ٤٨١).

(٢) القائل، كما في شرح الجاربردي (٣٣٧) هو الزنجاني في شرح الهادي.

(٣) انظر الكتاب (٤/ ٤٣٣).

(٤) الأصل، ك: (والسين).

(٥) الأصل، ك: (والصاد).

(٦) ليس في م.

(٧) م: (قدم ذكر الزاي).

(٨) الكتاب (٤/ ٤٣٦).

(٩) ك، م: (غيره).

تُدعى شفهيّة، وهي مختارة^(١)؛ لأن الشفة أصلها شَفَهَةٌ؛ لأن تصغيرها: شَفِيهَةٌ، وشَفَوِيَةٌ، وهي المشهورة؛ لمجيء شَفَوَاتٍ في جمع شَفَةٍ، وأشْفَى في رجل لا ينضم شفّاه.

٣ اعلم أن المصنف قد ذكر المخارج ستة عشر تقريباً، ولم يذكر إلا خمسة عشر، كما سلف، والمخرج السادس عشر: الخيشوم، وهو للنون الخفية. وهكذا لم يذكر الزخشي^(٢) السادس عشر بعد أن ذكر أنها ستة عشر.

٦ وقال شارح^(٣): لا يقال السادس عشر هو النون الخفية؛ لأنهما؛ يعني الزخشي والمصنف، يذكرانها في المتفرع، والمرادُ مخارجُ الحروفِ الأصليّة.

٩ وجعل سيويه ما ذكرناه السادس عشر. من الكتاب^(٤): «ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو، ومن الخياشيم مخرج النون الخفية». وكان الأولى أن يذكرها كما ذكره^(٥) سيويه؛ لثلاثاً يقال كما قال هذا الشارح^(٦): ذُكر الحروفُ التسعة والعشرون في المخارج الخمسة عشر المذكورة، فلم يبق شيء حتى يكون له المخرج السادس عشر.

١٢ فإن قلت: كيف يكون للحرف الواحد مخرجان.

قلت: لا بُدَّ فيه باعتبار حالتين، ولها^(٧) أحوال خمس، وسيأتي.

١٥ فإن قلت: كيف جعلها سيويه تارة من المتفرعة، وأخرى من الأصليّة، حيث ذكرها بعد مخارج الأصليّة، وفي عداد المتفرعة.

قلت: لم يجعلها من الأصليّة؛^(٨) إذ لم يقل: وللحروف الأصليّة ستة عشر مخرجاً؛ بل قال: وللحروف العربيّة، وهي أعمّ من الأصليّة والمتفرعة.

١٨ فإن قلت: ذُكرها بعد الأصليّة^(٨) يوهم كونها أصليّة.

قلت: ذكرها في المتفرعة قبل ذكر المخارج يزيل هذا الوهم.

(١) م: (المختارة).

(٢) انظر المفصل (٣٩٣-٣٩٤).

(٣) هو ركن الدين (١٣٦).

(٤) الكتاب (٤/٤٣٣-٤٣٤).

(٥) ك: (ذكر).

(٦) شرح ركن الدين (١٣٦).

(٧) ك: (ولهما).

(٨) ليس في ك.

فإن قلت: فلم لم يذكر سائر المتفرعة، كما ذكرها.

- قلت: لأن مخرجها، وإن كان متفرعاً، إلا أنه من غاية الضرورة صار كأنه أصلي لا بد عنه عند جمهور أرباب اللغة المرضية من العرب، فلذلك نبه أولاً بتفرعه، وذكره ثانياً في الأصلية، لا لأن مخرج المتفرعة ليس زائداً على مخرج الأصلية، وهي تلك الحروف أزلن عن مخرجهن فتغيرت^(١) جروسهن. كما قال شارح^(٢) آخر؛ لأنه ممنوع، وسنؤه أن الشين كالجيم لا بد لها من صفة، فإما أن تكون من الرخوة كالشين المحضة، أو من الشديدة كالجيم الصرفة، أو مما بينهما. لا جائز أن تكون من الأول؛ لأن غير المحضة لا تكون كالمحضة، فتعين أن تكون من الثاني، أو من الثالث. وعلى كلا التقديرين تكون متصفة بصفة لم تكن لها قبل التفرع. وأيضاً تقدير اتحاد مخرجي المتفرع والأصلي يأتي وجود المتفرع؛ لأن الفرض خروجه عن المخرج الذي كان له من قبل، فيكون أصلياً آخر، لا متفرعاً.
- إذا عرفت هذا فاعلم أن الضاد من خواص لغة العرب، ولهذا قال النبي ﷺ: «أنا أفصح من تكلم بالضاد» يعني أفصح العرب.
- فإن قيل^(٤): عتَى نفس الضاد؛ لصعوبتها، فهو خطأ؛ لاستواء فصحاء العرب في الإتيان بالحروف جميعها على وجه الكمال.
- وقيل^(٥): لا همز في كلام العجم إلا في الابتداء.
- وقيل^(٦): عدّ لام ألف حرفاً مستقلاً عامياً^(٧) لا وجه له. وهو حق، ولكن قد يرتكبه بعض الفضلاء؛ لغاية شهرته، كما فعل الحريري في الرسالة الرقطاء، حيث قال^(٨): أخلاقُ سيدنا تُحبُّ، وقال: إذا ناضلته غلابُ.

(١) ك: (فغيرت).

(٢) هو الجاربردي (٣٢٧).

(٣) معناه صحيح، ولكن لا أصل له، هذا ما قاله ابن كثير وغيره من الحفاظ. انظر المقاصد الحسنة للسخاوي (٩٥)، وكشف الخفاء للعجلوني (٢٠٠/١).

(٤) القول وحوابه ذكرهما الجاربردي (٣٣٨) عن الزنجاني في شرح الهادي.

(٥) انظر الجمهرة (٤/١)، والجاربردي (٣٣٨/١).

(٦) القائل الزنجاني في شرح الهادي كما في الجاربردي (٣٣٨) أخذه عن أبي الفتح في سر الصناعة (٤٣/١).

(٧) الأصل، ك: (عام).

(٨) انظر مقامات الحريري: المقامة السادسة والعشرون (٢٦٤، ٢٦٦)، ويشير الشارح هنا إلى ما التزمه الحريري في هذه الرسالة من تركيب كلماته من حرف مهمل ثم معجم، وعليه يتضح أنه عدّ لام ألف حرفاً واحداً.

ومن الكتاب^(١): «أصل عدد حروف العربية تسعة وعشرون». واعلم أنه لم يكمل عددها إلا في لغة العرب. وكان الميرد^(٢) يترك الهمزة، ويقول: لا صورة لها؛ إذ تكتب بصور حروف اللين، فلا أعدّها مع الحروف التي أشكّالها محفوظة معروفة. ويعدّها ثمانية وعشرين. ٣

ومخرج المتفرّع واضح، والفصيح ثمانية: همزة بينَ بينَ ثلاثة، والنون الخفيفة نحو: عندك، وألف الإمالة، ولام التفخيم، والصاد كالزاي، والشين كالجيم.

وأما الصاد كالسين، والطاء كالتاء، والظاء كالثاء، والفاء كالباء، والضاد الضعيفة، والكاف كالجيم، فمستهجنة. ٦

وأما الجيم كالکاف، والجيم كالشين فلا يتحقق. (الشافية: ١٢٢).

● قوله: «ومخرج المتفرّع واضح». ٩

أي: المتفرّع أكثر من ثمانية؛ لكن سوى الثمانية لم يجي في فصيح الكلام، فثلاثة منها همزة بينَ بينَ؛ أعني بينها وبينَ الألف، وبينها وبينَ الياء، وبينها وبينَ الواو، كما في^(٣) باب تخفيف الهمزة. وعدّها سبويه^(٤) حرفاً واحداً نظراً إلى اشتراك الهمزة مع غيرها، وأنه أمر واحد. ولم يذكره الزمخشري، وكأنه اعتمد على ذكره في تخفيف الهمزة، أو أسقطه النساخ. ١٢

الرابع النون الخفيفة، وتسمى الخفيفة أيضاً، لخفائها وخفتها، نحو: عنك. وشرطها أن تكون ساكنة قبل حرف من حروف الفم حتى يتحقق إخفاؤها، وهي غنة في الخيشوم لإعلاج اللسان فيها، بخلاف الساكنة قبل حرف حلق، أو عند المنقطع مثلاً، نحو: عن إيل، وأغلين. ١٥

١١٧٧

والميم الساكنة قبل الباء خاصة أيضاً لها غنة في الخيشوم، سواء كانت أصلية، كقوله تعالى^(٥) ﴿أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾، أو منقلبة عن النون، كقولك: عمبر في عنبر، وسيأتي. من الكتاب^(٦): «النون والميم قد تعتمد لهما في الفم والخياشيم، فتصير فيهما غنة، والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك، ثم تكلمت بهما رأيت ذلك قد أدخل بهما» يريد أن الإصاك بالأنف يمنع من التصويت المخصوص ١٨

(١) الكتاب (٤ / ٤٣١).

(٢) انظر المقتضب (١ / ٣٢٨)، وسر الصناعة (١ / ٤١).

(٣) م: (كما مرّ في).

(٤) انظر الكتاب (٤ / ٤٣٢).

(٥) سبأ: ٨.

(٦) الكتاب (٤ / ٤٣٤).

المسمى بالغنة، فعلى هذا يكون لهذه الميم المخصوصة مخرجان: مخرج الشفة، وهو ظاهر، ومخرج الخيشوم، بخلاف غيرها.

الخامس: ألف الإمالة، وقد سلف.

السادس: لام التفخيم، مثل ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾^(١) و﴿إِنَّ الصَّلَاةَ﴾^(٢). وتفخم لأم الله إن لم يكن ما قبلها مكسورًا، بخلاف الصلاة فإنها تفخم مطلقًا. ولم أجد ذكره في الكتاب، ولم يذكره الزمخشري أيضًا.

السابع: الصاد كالزاي، نحو يصدق قال تعالى^(٣): ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ﴾، و﴿يَصْدِرَ الرَّعَاءُ﴾^(٤).

الثامن: الشين كالجيم، ولم توجد^(٥) في القرآن في المشهور، بخلاف المذكورات.

وقد ذكر سيويه ألف التفخيم أيضًا كألف الصلوة، والزكوة، والحيوة. وقال^(٥): «بلغت أهل الحجاز»، وهي ألف يُنحى بها نحو الواو، وزعموا^(٦) أن كتبه ما ذكر بالواو للإشعار بهذه الألف.

فهذه حروف متفرعة مستحسنة من جهة سهولتها في التلفظ وتحقق النطق بها على وجه متيسر.

● قوله: «وأما الصاد كالسين...» إلى آخره.

يقول: هذه حروف مستهجنة لم يؤخذ بها في القرآن، ولا في كلام الفصحاء، فمنها الصاد كالسين، كقولهم في صَبَّغَ^(٧): صَبَّغَ، بتقريب الصاد من السين. والتحقيق أنه يكون صفير السين بلا

(١) وردت في كثير من الآيات والسور.

(٢) النساء: من الآية ١٠٣، والعنكبوت: من الآية ٤٥.

(٣) قراءة حمزة والكسائي وخلف بإشمام الصاد الزاي إذا سكنت وبعنها دال، وهذه القراءة تنطبق على اثني عشر حرفًا في القرآن، وهي: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ﴾ في النساء: من الآية ٨٧، ومن الآية ١٢٢، و﴿يَصْدِرُونَ﴾ في ثلاثة مواضع في الأنعام: من الآية ٤٦، ومن الآية ١٥٧، و﴿تَصْلِيْقُ﴾ في يونس: ٢٧، ويوسف: ١١١، و﴿فَاصْدَعْ﴾ في الحجر: ٩٤، و﴿قَصْدُ﴾ في النحل: من الآية ٩، و﴿تَصْلِيْقُ﴾ في الأنفال: من الآية ٣٥، و﴿يَصْدِرُ﴾ في القصص: من الآية ٢٣، و﴿يَصْدُرُ﴾ في الزلزلة: من الآية ٦. ووافقهم رويس عن يعقوب في جميع ذلك من طريق عنه، ووافقهم من طريق آخر في (يصدر) في القصص والزلزلة فقط. انظر الإقناع (٢/ ٦٣١)، والنشر (٢/ ٢٥٠-٢٥١).

(٤) م: (ر لم يؤخذ بها في القرآن).

(٥) الكتاب (٤/ ٤٣٢).

(٦) انظر سر الصناعة (١/ ٥٠)، ونكت الشتمري (٢/ ١٢٤٣)، وشرح للفصل لابن يعيش (١٠/ ١٢٧)، وللساعد (٤/ ٢٤٤).

(٧) ك: (صَبَّغَ بتقريب).

إطباق، أو إطباق ضعيف في غاية الضعف. هكذا سمعنا عامة أهل العراق يتكلمون به، بخلاف خواصهم؛ وذلك لاختلاط العرب والعجم. والإطباق ليس من شأن العجم فأورثت مجاورتهم ذلك.

ومنها الطاء كالتاء. والكلام فيه كالكلام في الصاد، فيقولون في سلطان: سلطان، بلا إطباق.

٣

ومنها الصاد الضعيفة، وهي أيضًا لعوز الإطباق. فالكلام دائر في هذه الثلاث على الإطباق. هكذا وجدنا تلفظهم بها.

ومنها الفاء كالباء. هكذا ذكر المصنف^(١)، وواقفه شارح^(٢). وفي الكتاب^(٣): «الباء التي

٦

كالفاء»، وواقفه جمهور النحاة منهم الزمخشري، ومثلوا له بقولهم في بُورٍ جمع البائر: فُور، بإخراج حرف بين الباء والفاء. والبَوارُ: الهلاك، ولما كان هذا الحرف خارجًا من بين الباء والفاء جعل بعضهم الأول أصلًا والآخرَ مشبَّهًا به، وهو الأصحّ، كما عرفت، وعكسه بعضهم.

٩

ومنها الكاف كالجيم يقولون في جَمَلٍ: كَمَلٌ، وقال ابن دريد^(٤): وهو في لغة أهل اليمن. وهو صحيح. سمعت بعض أهل اليمن يقول مكان جَمْتُ: كَمْتُ، ومكان يُعَجِبُ: يُعَكِبُ. إلى غير ذلك،

مع أنه كان يحسن تلاوة القرآن ونقل الحديث، وما يتلفظ فيهما بشيءٍ من ذلك، وسمعتُ بعض ١٧٧ ب عوام بغداد يتلفظون به أيضًا.

فهذه خمسة أحرف مستقبحة عند الفصحاء.

● وقال المصنف: «وأما الجيم كالكاف، والجيم كالشين فلا يتحقق».

١٥

يريد لأن الجيم كالكاف يكون عين الكاف كالجيم، والجيم كالشين يكون عين الشين كالجيم؛ لما عرفت من أمر الباء كالفاء، أو الفاء كالباء، فلا شيء يخالف ما ذكرنا؛ بل هو عين ما ذكرنا، فلا حاجة إلى إعادة ذكره.

١٨

وقال شارح^(٥): لقائل أن يقول: لا نسلم أنه لا حاجة إليه؛ لأن منهم من يأتي في موضع الجيم بحرف بين الجيم والكاف، ومنهم من يأتي في موضع الكاف بحرف بين الكاف والجيم، وكذا

(١) الشافية (١٢٢)، وشرحها للمصنف (٧٧/أ).

(٢) هو ركن الدين (١٣٧).

(٣) الكتاب (٤/٤٣٢)، وانظر النكت (٢/١٢٤٥)، والفصل (٣٩٤)، وشرحه لابن يعيش (١٠/١٢٦-١٢٨).

(٤) والمتع (٢/٦٦٧)، والمساعد (٤/٢٤٥)، وفي الفصول (١٥٦) كالذي في الشافية.

(٥) الجمهرة (١/٥).

(٥) هو ركن الدين (١٣٧) تبعًا لابن الناظم ونقلًا عنه (٢٥٣-٢٥٤).

- الكلام في الجيم كالشين، والشين كالجيم، فلا بد من التبيه على هذه اللغات. وارتضاه شارح آخر^(١).
- وقال المصنف في شرح المفصل^(٢): «الكاف التي كالجيم، والجيم التي كالكاف لا يتحقق واحدة منهما»، وقال أيضاً^(٣): «الفرق على ما يزعم النحويون بين الجيم التي كالشين، وبين الشين التي كالجيم متعذر حتى جعلت الشين كالجيم فصيحة، والجيم كالشين مستهجنة، وذلك لا يدرك باللفظ^(٤)، وإنما يدرك بالتلفظ بحرف^(٥) واحد بين الجيم والشين»، فهذا يدل على كونه أمراً واحداً، وكلام الشارحين على أنه أمران، وحكم المصنف بحسب التلفظ فقط، وحكم الشارحين بحسب الاعتبار فقط. فإن اعتد بالتلفظ فلا شك أن الناشئ حرف واحد، فالحق مع المصنف، وإن اعتد بالاعتبار فالحق مع الشارحين.
- وقال شارح^(٦): اعلم أن المصنف ذكر من المتفرع المستحسن ثمانية، ومن المستهجن خمسة، وهما^(٧) مع الأصول اثنان وأربعون التي هي رأي سيويه.
- وليس الأمر كذلك؛ بل قال سيويه بعد ذكر الباء التي كالفاء^(٨): «وهذه التي تمتها ثلاثة^(٩) وأربعين جيدها ورديتها أصله التسعة والعشرون».
- وذكر سيويه الظاء التي كالتاء^(١٠) كما تقول مثلاً في ظفر: تُفَرِّ، وفي أظفار: أُنْفَار. وهذا إذا تأملت كثيراً يقع.
- وذكر غيره^(١١) القاف كالكاف، كما يقولون في قال: كال. وهذه لغة عوام أهل البادية، وبعض أهل الحضر عليها اليوم. هكذا وجدناهم.
- والشين^(١٢) التي كالزاي نحو أزرّت في أشرّت. وهذه قليلة خبيثة. وقيل^(١٣): إنما نشأت هذه

(١) هو الجاربردي (٣٤٠).

(٢) الإيضاح (٤٨٣/٢-٤٨٤).

(٣) في النسخ (بالتلفظ). والتصويب عن شرح المصنف، وكلام الشارح الآتي يويده.

(٤) في النسخ (حرف). والتصويب عن شرح المصنف.

(٥) هو ركن الدين (١٣٧-١٣٨).

(٦) الأصل: (وهي).

(٧) الكتاب (٤/٤٣٢).

(٨) في مطبوع الكتاب: (اثنين).

(٩) وهي مذكورة في بعض نسخ الشافية الخطية، وأثبتت في الطبعة الجديدة.

(١٠) انظر شرح الرضي (٣/٢٥٧).

(١١) انظر المتع (٢/٦٦٧).

المستهجنات بمخالطة العرب غيرهم، وهذا جائز، ومن الجائز أن يكون من مقتضيات تغير الزمان، كما قيل^(١):

تغيرت البلاد ومن عليها

٣

ومنها المجهورة والمهموسة، ومنها الشديدة والرخوة، وما بينهما، ومنها المُطبقة والمُنْفَتحة، ومنها المُستعلية والمنخفضة، ومنها حروف الدلاقة والمصمتة، ومنها حروف القلقللة والصفير، واللينّة، والمنحرف، والمكرر، والهاوي، والمهتوت.

٦

فالمجهورة ما ينحصر جري النفس مع تحركه، وهي ما عدا حروف: شَتَشْحَتُّكَ خَصَفَه. والمهموسة بخلافها، ومثلاً بَقَقَّ وَكَكَّ، وخالف بعضهم فجعل الضاد، والطاء، والذال، والزاي، والعين، والغين، والياء من المهموسة، والكاف والتاء من المجهورة، ورأى أن الشدة تُرَكِّدُ الجهر. والشديدة: ما ينحصر جري صوته عند إساكنه في مخرجه فلا يجري، ويجمعها: أَجْدُكَ قَطَبَتْ. والرخوة بخلافها.

٩

وما بينهما: ما لا يتم له الانحصار، ولا الجري، ويجمعها: لِمَ يَرُوعُنَا؟، ومثلت بالحج، والطنس، والحل.

١٢

والمطبقة: ما ينطبق على مخرجه الحنك، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء. والمنفحة بخلافها.

١٥

والمستعلية: ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك، وهي: المطبقة، والحاء، والغين، والقاف. والمنخفضة بخلافها.

وحروف الدلاقة: ما لا ينفك رباعي أو خماسي عن شيء منها لسهولتها، ويجمعها: مَرَّ بِنَقْلِ. والمصمتة بخلافها؛ لأنه صُمت عنها في بناء رباعي أو خماسي منها. وحروف القلقللة: ما ينضم إلى الشدة فيها ضغط في الوقف، ويجمعها: قَدْ طَبَّحَ.

١٨

(١) هذا صدر أحد بيتين يُعْرِيَانِ إِلَى آدَمَ النَّبِيِّ، وهما:

تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمِنْ عَلَيْهَا فُوجِهَ الْأَرْضِ مَغَيَّرُ قَبِيحِ

تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي حُسْنٍ وَطَيْبٍ وَقَلَّ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ

انظر الأمالي الشجرية (٢/ ١٦٤)، والإنصاف (٢/ ٦٦٢)، والدرر (٦/ ٢١٤).

وحروف الصفير: ما يُصفر بها، وهي: الصاد، والسين، والزاي.

واللينة: حروف اللين.

والمتحرف: اللام؛ لأن اللسان ينحرف به.

والمكرر: الراء؛ لتعثر اللسان به.

والهاوي: الألف؛ لاتساع هواء الصوت به.

والمهتوت: التاء؛ لخفائها. (الشافية: ١٢٢-١٢٤).

● قوله: «ومنها المجهورة».

هذه انقسامات للحروف بحسب أوصافها، فمنها أنها تنقسم إلى مجهورة، وهي: ما ينحصر -

أي يحتبس - جري النفس مع تحركه؛ لأنه أشبع الاعتماد عليه، فيمنع النفس أن يجري معه حتى

ينقضي الاعتماد، ويجري الصوت، وهي ما عدا حروف: سَشَحُنْكَ خَصَفَه: اسم امرأة^(١)،

والشَحْتُ: الإلحاح في السؤال. يقال للمكدي: شَحَّاتٌ، وقيل^(٢): شَحْتُ مهمل.

وإلى مهموسة؛ وهي ما يخالف المجهورة في الصفة المذكورة، فلا يحتبس جري النفس مع تحركه؛

لضعفها وضعف الاعتماد عليها، فلا تقوى على منع النفس.

والتسمية بالجهر لأنه الإعلان لفة، ولما امتنع النفس معه انحصر الصوت به فقوي التصويت،

وهو المراد بالجهر وبالهمس لأنه الإخفاء، ولما جرى معه النفس لم يقوَ التصويت به، كما في الجهور،

فذا نرغ إخفاء. ومثلوا فيهما بقولك: قَقَقَ وَكَكَكَ؛ إذ تجد النفس محصوراً في الأول لا تحس بحريه،

غير محصور في الثاني، ويبنوا في المتقاربن ليعلم أن الأمر في المتباعدين يكون أولى. وقال في

الشرح^(٣): «هذا قول المتقدمين، وخالف بعض المتأخرين فجعل الضاد والطاء والدال والزاي والعين

والغين والياء من المهموسة، وجعل الكاف والتاء من المجهورة ورأى أن الشدة تؤكد الجهر، ولو قال

في الضاد إلى آخرها أنها بين المجهورة والمهموسة لكان أقرب، مع أن الضاد بعيدة من الهمس، وأما

جعله الكاف والتاء من المجهورة فبعيد، وليس^(٤) الشدة الجهر، وإنما الشدة انحصار جري الصوت

(١) وهو أيضاً من أسماء الرجال، ومن سمي به خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر. وخصفة: اسم وعاء التمر. انظر

المعارف (٨٩)، واللسان والتاج (خصف).

(٢) انظر بغية الطالب (٢٦٤)، وشرح ركن الدين (١٣٨).

(٣) شرحه على الشافية (٧٧/ب).

(٤) في الشرح: (وليس الشدة تؤكد الجهر)، وفي ك: (وليس الجهر).

عند الإسكان، والجهراً انحصار جري النفس مع تحركه، كما تقدم، فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف والياء، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والغين».

● قوله: «ومنها الشديدة».

٣

أي: ومن الانقسامات انقسامها إلى الشديدة، وهي ما ينحصر الصوت عند إسكانه في مخرجه فلا يجري، وهي ما في قولك: أَجِدُّكَ قَطَبْتِ، أو أَجَدَّتْ طَبَقَكَ. والقَطَبُ: العُيُوس.

وإلى الرخوة، وهي ما بخلاف الشديدة، فلا ينحصر الصوت عند إسكانه في مخرجه فيجري.

٦

وإلى ما بينهما؛ يعني الشديدة والرخوة، فلا يتم له الانحصار المذكور، ولا الجري المذكور، وهو ما في قولك: لِمَ يَرَوْعُنَا؟ أو لَمْ يَرَوْعُنَا، أو لَمْ يَرَوْعْنَا^(١)، ومثلوا للشديدة قولك: الحَجُّ، فإنك إذا وقفت عليه يكون صوتك راكداً محصوراً لا يمكنك امتداده، وللرخوة قولك: الطَّشُّ؛ أي: المطر

٩

الضعيف، فإنك إن وقفت عليه يكون صوتك جارياً في مخرجه يمكنك امتداده، فقد تبين تباينهما مع كونهما متقاربين، فكيف مع كونهما متباعدين، ولما بين الشديدة والرخوة قولك: الخَلُّ، فإن صوتك عند إسكانه لا يكون محصوراً كما في الحَجِّ، ولا جارياً كما في الطَّشِّ.

١٢

والتسمية بالشديدة لأن انحصار الصوت يلزمه اشتدادٌ ينافي قبوله التليين، والصوتُ الجاري في المخرج يشبه حرف اللين، وبالرخوة لأن عدم انحصاره لا يلزمه الاشتداد، فيقبل التليين، والرخاوة^(٢): اللين. وبما بينهما ظاهر. ولا يخفى أن اللام قريبة المخرج منهما، وأن الرخوة ما عدا أجدك قطبت، ولم يروعنا، وأن الإسكان في هذا الباب لتبيين^(٣) حصر الصوت وجريه وما بينهما، بخلاف الباب السابق فإن بيانه بالتحريك.

١٥

١٧٨ ب

● قوله: «ومنها المطبقة».

١٨

أي: وتنقسم إلى المطبقة، وهي ما ينطبق اللسان على الحنك الأعلى معه^(٤)، فيكون الصوت محصوراً بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

وإلى المفتحة، وهي بخلافها، فلا ينحصر الصوت بها بين اللسان والحنك؛ بل يكون ما بينهما منفتحاً. من الكتاب^(٥): «لا تطبق بشيء منهن لسانك، ترفعه إلى الحنك»، وقال المصنف في شرح

٢١

(١) في م: (لم يَرَوْعْنَا).

(٢) م: (الرخاوة واللين).

(٣) ك: (ليس).

(٤) م: (الأعلى فيكون معه الصوت).

(٥) الكتاب (٤/٤٣٦).

- المفصل^(١): «المطبق إنما هو اللسان والحنك، وأما الحرف فهو مطبقٌ عنده اللسان، فاختصر فقيلاً مطبق، كما قيل في المشترك فيه مشترك، ومثله كثير في اللغة، والكلام في المنفتحة في التسمية كالکلام في المطبقة؛ لأن الحرف لا يفتتح، وإنما يفتتح عنده اللسان عن الحنك»، فعلى ما ذكره ٣ يكون إطلاق الإطباق والانفتاح على القيلين مجازاً.
- قال: «ومنها المستعلية» .
- ٦ أي: وتنقسم إلى المستعلية؛ لأن اللسان يستعلي عندنا إلى الحنك، وهي المطبقة والحاء والغين والقاف. وإلى المنخفضة، وهي بخلافها، فلا يرتفع اللسان بها إلى الحنك، وهي ما عدا الحروف السبعة. ويُعلم أن الإطباق يستلزم الاستعلاء، ولا ينعكس. والتسمية بالمستعلية والمنخفضة على التجوز؛ لأن المستعلي والمنخفض هو اللسان، والحرف مستعلٍ ومنخفضٌ عنده اللسان، كما قالوا: ليلٌ نائمٌ، وقال المصنف في شرح المفصل^(١): «يجوز أن تكون سُميت مستعليةً لخروج صوتها من جهة العلو، وكلُّ ما حلَّ في عالٍ فهو مستعلٍ». ويقال للمنخفض: المستغلُّ أيضاً.
- ١٢ وتنقسم إلى حروف الذلاقة، ومعناها سرعة المنطق، وهي ما في قولك: مُرْبَقٌ، وهو الغنيمة. وإلى المصمتة، وهي ما عداها، ولا ينفك رباعيٌّ ولا خماسيٌّ عن شيء من حروف الذلاقة لسهولتها. والتسمية قيل^(٢): أُضيفت إلى الذلاقة؛ لأنها من ذلَّتِ اللسان؛ أي طرفه، وهو غير سديد؛ لأن منها الياء والميم والفاء، وهي شفوية لا تعلق لها بطرف اللسان، والأولى أن يقال: أُضيفت إليها لأنها السهولة من قولهم: لسان ذَلِقٌ: أي حادٌّ، ولهذا لم يخل رباعيٌّ ولا خماسيٌّ عن شيء منها؛ لأنهما ثقيلان، والتلفظ بهذه الحروف سهل، فكأنه دافع لبعض ثقلهما. وأما الإصمات فلأن تلك الحروف كأنها صُمت عنها في وضع بناء الرباعي، والخماسي؛ لعدم سهولتها، فأصمتوها: أي جعلوها صامتة، أو لأن المتكلمين أصمتوا عنها في الوضع. وقيل^(٣): إن خلا الرباعي والخماسي عن حروف الذلاقة فيما أن يكون دخيلاً في العربية كالعَسَجَدِ وهو الذهب، أو شاذاً ولا اعتداد به.
- ٢١ وتنقسم إلى حروف القلقله وغيرها، وحروف القلقله: ما تُجسُّ بالوقف عليها انضمام ضغطٍ إلى الشدة، وهي ما في قولك: قَدْ طَبَّحَ. والطَّبَّحُ: الضرب على الشيء الأجوف، ويقال: الأَطْبَحُ: الأحمق، وتسمى أيضاً حروف اللقلقة. قال الخليل^(٤): § القلقله: شدة الصوت، واللققله: ١٧٩

(١) الإيضاح (٢/٤٨٨).

(٢) انظر التهذيب (ذلق: ٧٢/٩)، وسر الصناعة (١/٦٤)، والمتع (٢/٦٧٦).

(٣) انظر المعرب (١٢)، وسر الصناعة (١/٦٥)، وشفاء الغليل (٧٧)، والمتع (٢/٦٧٧).

(٤) العين (٥/٢٦).

- ٣ شدة الصياح. وقال المصنف في شرح المفصل^(١): «سميت حروف القلقله إما لأن صوتها صوت أشد الحروف أخذاً من القلقله التي هي صوت الأشياء اليابسة، وإما لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكوتها ما لم يخرج إلى شبه التحرك لشدة أمرها من قولهم: قلقله إذا حركه، وإنما حصل له ذلك لكونها شديدة بمهورة، فالجهر يمنع النفس أن يجري معها، والشدة تمنع أن يجري صوتها، فلما اجتمع لها هذان الوصفان احتاجت إلى التكلف في بيانها، فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط».
- ٦ وتنقسم إلى حروف الصفير وغيرها، وحروف الصفير: الصاد والزاي والسين، وأضيفت إلى الصفير لأن التلظظ به يشبه الصفير، ولا صفير في غيرها.
- ٩ وتنقسم إلى حروف اللين وغيرها، وقد مر بحث حروف اللين مراراً، وأضيفت إلى اللين لأنها تخرج في لين من غير كلفة؛ لاتساع مخرجها وامتداد الصوت بها، ولهذا يضاف إلى المد أيضاً، وقد مر أن الأصل فيها الألف لملازمتها المد، فأما اختاها فإذا سبقهما حركة تجانسهما كانتا حرفي مدّ ولين، وإن لم تجانسهما أضيفتا إلى اللين فقط، ولا مدّ ولا لين^(٢) في غيرها.
- ١٢ وتنقسم إلى المنحرف وغيره، والمنحرف اللام؛ لأن اللسان تنحرف بالتلظظ به إلى داخل الخنك، ولا انحراف في غيره. من الكتاب^(٣): «هو حرف شديد جري فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت» يقول: لولا الانحراف لم يجر الصوت وكان من الشديدة الصرفة، ولكن لما حصل الانحراف مع الصوت كان في حكم الرخوة، فلذلك جعل بين الشديدة والرخوة.
- ١٥ وتنقسم إلى المكرر وغيره، فالمكرر الراء، وقد مضى كلام في تكرره، وإنك لتدرك شبه ترديد اللسان في مخرجه عند التلظظ به، فكان اللسان تتعثر به، ولذلك قوي في الإمالة ومنعها، وغير ذلك، ولا تكرر في غيرها.
- ١٨ وتنقسم إلى الهاوي وغيره، فالهاوي الألف؛ لأن اتساع الهواء بها أشد من اتساع الهواء بأختيها، وهي ملازمة للفتحة، وبها ظهر مزية مداها على مدّ أختيها، ولا عمل لعضو فيها أبداً، بخلاف أختيها. من الكتاب^(٤): «أوسعهن مخرجاً الألف، ثم الياء، ثم الواو».
- ٢١ وقال شارح^(٥) في تعليل تسميته بالهاوي: «لأنه يهوي في مخرجه الذي هو أقصى الخلق إذا مددته». وقال^(٥): «الهُوِيُّ بضم الهاء: الصعود، وبفتحة النزول».

(١) الإيضاح (٢/ ٤٨٨).

(٢) الأصل: (ولا مدّ ولين).

(٣) الكتاب (٤/ ٤٣٥).

(٤) الكتاب (٤/ ٤٣٥-٤٣٦).

(٥) هو الجاربردي (٣٤٤). وانظر اللسان (هري).

وأنا أقول: يجوز أن يكون الهاوي بمعنى صاحب الهواء، كقولهم: نابل، بمعنى صاحب النبل، وإنما نسب إليه الهواء لأصالته فيه، كما دريت.

- ٣ وتنقسم إلى المهتوت وغيره، فالمهتوت^(١) التاء، وذلك لضعفها وخفائها، والهاء: إسراع الكلام، يقال: فلان هتأت لمن يكثر الكلام، وربما لم يبين ما قاله، وقيل: الهاء: عصر الصوت، وقال في شرح المفصل^(٢): إنه حرف شديد، ويمنع الصوت أن يخرج معه، وهو وإن كان مهموساً يجري النفس معه إلا أنه عند الوقف عليه لا نفس يجري معه، فيتحقق خفاؤه. وقال بعضهم: المهتوت الهاء لضعفها وخفائها وسرعتها على اللسان. وهذا أوفق، وقد تقدم في باب الإمالة كلامٌ في خفاء الهاء في بحث إمالة درهمان^(٣)، وفي غير باب الإمالة أيضاً، وقال الخليل^(٤) في الهاء: لولا هتأت لأشبهت الحاء. يريد بالهتأة العصر، وذكر أبو الفتح أن المهتوت الهاء. وقيل^(٥): ما وقع في المفصل من أن المهتوت التاء غلط من الناسخ وعلى الجملة وافق المصنف الزمخشري^(٦) فيه.
- إذا عرفت هذا فاعلم أن معرفة صفات الحروف مفيدة فوائدها كثيرة. من الكتاب^(٧): «إِنَّمَا

(١) هذه مسألة خلافية وخلاصتها:

أ- ذهب ابن القوطية في الأفعال (١٨٢)، وابن القطاع في الأفعال كذلك (٣/٣٥٧)، والسرقسطي فيها أيضاً (١/١٤٥)، وابن مالك في التسهيل (٣٢٠)، وإيجاز التعريف (١٤)، وابن الناظم (٢٤٥)، وابن عقيل في المساعد (٤/٢٤٨)، والسلسلي في شرح التسهيل (٣/١١٧) إلى أن المهتوت الهمة.

ووجدت هذا في العين للخليل (١/٥٢ و ٣/٣٤٩ و ٤/١٧).

ب- ذهب الزمخشري في المفصل (٣٩٦)، وابن يعيش في شرحه على المفصل (١٠/١٣١)، والمصنف في شرحه عليه أيضاً (٢/٤٩٠)، وفي شرحه على الشافية (٧٨/أ)، والرضي في شرح الشافية (٣/٢٦٤)، والعيث في شرحها كذلك (٢/٣٤٨) إلى أن المهتوت التاء.

ج- ذهب ابن جني في سر الصناعة (١/٦٤)، وابن عصفور في الممتع (٢/٦٧٦)، والأنصاري في شرح الشافية (٢٤٤)، والزنجاني في شرح الهادي (شرح الجاربردي: ١/٣٤٤) إلى أن المهتوت الهاء. ووجدت هذا أيضاً في العين (١/٥٧).

د- ونقل ابن جماعة (بمحاوية الجاربردي: ١/٣٤٤) عن الجعيري قوله: أن المهتوت الهاء والهمزة.

(٢) الإيضاح (٢/٤٩٠).

(٣) انظر ص (٣٩٩) من هذا الكتاب.

(٤) العين (١/٥٧).

(٥) القائل الزنجاني في شرح الهادي. ذكر ذلك الجاربردي (٣٤٤).

(٦) انظر المفصل (٣٩٦).

(٧) الكتاب (٤/٤٣٦).

وصفت حروف المعجم بهذه الصفات يُعرف ما يحسن فيه الإدغام، وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك، وما لا يجوز فيه، وما تبدل له^(١) استقلاً كما تُدغم، وما تخفيه.

ومتى قُصد لإدغام المتقارب فلا بد من قلبه، والقياس قلب الأول، إلا لعارض في نحو: اذْبَحْتُوذًا، واذْبَحَّاذِهِ، وفي جملة من تاء الافتعال؛ لنحوه، ولكثرة تغييرها، ومَحْمٌ في: مَفْهَمٌ ضعيف، وسِتُّ أصله سِدْسٌ، شاذٌّ لازم.

ولا تُدغم منها في كلمة ما يؤدي إلى ليس بتركيب آخر، نحو: وَطَدَ، ووَئَدَ، وشاقَ زَنَمَاءَ، ومن تَمَّ لم يقولوا: وَطَدًا، ولا وَئَدًا؛ لما يلزم من ثقل أو ليس، بخلاف نحو: امْحَى، واطَّيَّرَ، وجاء وَدٌّ في وَئِدٍ في تميم. (الشافعية: ١٢٥).

● قوله: «ومتى قصد».

يريد متى قصد إدغام أحد المتقاربين في الآخر فلا بد من صيرورتهما مثلين، وخروجهما عن كونهما متقاربين؛ ليتأتى الإدغام، وقد سلف، فالقياس صيرورة الأول مثل الثاني؛ لأنه يكون ساكنًا لا محالة؛ لاقتضاء الإدغام ذلك، والساكن بالتغيير أولى، إلا إذا عرض مانع، وهي في صور.

منها: الإدغام في الهاء الساكن والعين المتحرك بقلب العين هاءً، فتدغم، كقولك في اذْبَحْ عَتُوذًا، وهو ولد المعز: اذْبَحْتُوذًا. والمانع أن العين أدخل في الحلق، فأشبه الهمزة، فكما لا تدغم في الهمزة لم تدغم في العين، ألا تراك أنك لو قلت: اذْبَحْتُوذًا كان أنقل.

ومنها: أن يكون في المثال مكان العين الهاء، كقولك في اذْبَحْ هَذِهِ: اذْبَحَّاذِهِ، والعلة ما ذكرت، وتعلم أن الهاء أقرب إلى الهمزة من العين، والحاصل أن الأبرز لا يُدغم في الأدخِل بقلبه إياه؛ بل يعكس.

ومنها: الإدغام في جملة من تاء الافتعال؛ لنحو المانع المذكور، ولكثرة تغيير هذه التاء، وسيأتي بيانه.

● قوله: «ومَحْمٌ».

هذا جواب عن دخل مقدر، وهو أن يقال: القياسُ في الإدغام قلبُ الساكن إلى المتحرك، وما ذكرته عكس ذلك لمانع، وهذا النحو خارج من القبيلين؛ إذ لم يقلبوا الأول إلى الثاني، ولا الثاني إلى الأول؛ بل قلبوهما شيئاً آخر، فأدغموا، وذلك لأن الأصل: مَعْمٌ، فلم يقولوا: مَهْمٌ، ولا مَعْمٌ؛ بل قلبوا العين والهاء كليهما هاءً، فأدغموا.

أجاب بأن هذا ضعيفٌ، والفصيح الإظهار، كما هو الأصل. وأجرى الزنجشري هذا الحكم

(١) م: (وما تبدله). وهو الموافق للكتاب.

- ٣ على الجواز مطلقاً، وحكم بالاطراد حيث قال^(١): «وإذا اجتمع العينُ والهاءُ جاز قلبهما حاءين نحو قولك في معهم، واجبةٌ عُبَّة: مَحْمٌ، واجبةٌ حُبَّة» ولم يعترض عليه المصنف في الشرح؛ بل قال في تعليقه^(٢): لو أدغموا الهاءَ في العين بقلب الهاء عينا على قياس الإدغام لأدى إلى الإدغام في العين مع شبهها في الممزة، وهو مستكره، ولو أدغموا العين في الهاء بقلب العين هاءً لأدغموا في الأدخل، ١٨٠ فلما كان كذلك قلبوهما جميعاً حرفاً يقاربهما، ولم يلزم منه شيء، وهو الحاء. هذا كلام المصنف، ٦ وكثيراً سمعت فقراء مكة - حرسها الله - يقولون: من مَحُو وصِيَّة؟ يريدون: من مَعَهُ وصِيَّةٌ باستحجار أحد للحج.
- قوله: «وسيتُّ».
- ٩ وأصله سدس شاذ لقلب الدال والسين تاءً، والقياس قلب الدال سيناً، فإن لم يكن هذا فقلب السين دالاً، لكنهم قلبوا السين تاءً؛ لأنهما مهموسان، فحصل سيدتٌ، فقلبوا الدال تاءً؛ لأنهما مهموسان ومتقاربان، وقد تقدم الدليل على أصله، وهذا القلب والإدغام للفرار من باب سلسٍ؛ لقلته، أو للاستئصال المدرك، وهو لازم، فلا يجوز استعمال الأصل، بخلاف مَحْمٌ، فإن الإظهار ١٢ أفصح. من الكتاب^(٣): «العينُ مع الهاء كقولك: اقطع هَيْلاً، البيان أحسن» ويعلم منه أن الإدغام يكون حسناً.
- قوله: «ولا يُدغم منها».
- ١٥ أي: من الحروف المتقاربة في كلمة ما يؤدي الإدغام إلى التباس تركيب بتركيب آخر، نحو: وَطِدٍ وَوَتِدٍ، فإنك لو أدغمت، فقلت: وَدًا في الصورتين لم يُعلم أنهما من دالين، أو طاءٍ ودالٍ، وتاءٍ ودالٍ، والتالي باطل؛ لأن الالتباس محذور، فالمقدم مثله.
- ولقائل أن يمنع بطلان التالي؛ لتحقق وَدٍ في وَتِدٍ، وقد سلف.
- فإن قلت: لو كان كذا لزم في وَطِدٍ أيضاً، وإلا لزم التحكم.
- ٢١ قلت: المساواة ممنوعة، والمانع في وَطِدٍ أمرٌ آخر، وهو أنه لو أدغم فات الإطباق، وسيأتي. وكذا لم يُدغم في قولهم: شاة زَنَماء؛ لأنه لم يعلم حيثئذ أنها من الزَّمِّ بميمين، أو من الزَّنَمِ بنون وميم.

(١) الفصل (٣٩٨).

(٢) الإيضاح (٤٩٩/٢).

(٣) الكتاب (٤٤٩/٤).

يقال: وَطَدْتُ الشَّيْءَ أَطِدُهُ وَطَدًا: أَي أَتَيْتُهُ، وَتَدْتُ الْوَتِدَ أَتِدُهُ وَتَدًا. وَالزَّنَمَاءُ: تَأْنِيثُ الْأَزْنَمِ.
يقال: بَعِيرٌ أَرْزَمٌ وَزَنْمٌ، وَنَاقَةٌ زَنْمَاءٌ وَزَنْمَةٌ، وَالزَّنَمَةُ: شَيْءٌ يُقَطَّعُ مِنْ أُذُنِ الْبَعِيرِ فَيَتْرَكُ مَعْلَقًا.

● قوله: «ومن ثمَّ».

٣

أي: ومن أجل ارتفاع الإدغام المؤدي إلى الالتباس المذكور لم يقولوا: وَطَدَّ، وَوَتَدَّ بسكون العين؛ إذ لو قالوا لزم أحد المحذورين؛ إما الإدغام الملبس، أو الاستتقال البين، بخلاف ما إذا لم يكن ملبسًا، مثل امَّحَى فِي انَّمَحَى انْفَعَلَ مِنَ الْحَوْ، وَاطَّيَّرَ فِي تَطَّيَّرَ تَفَعَّلَ مِنَ الطَّيْرِ؛ لعدم بناء أَفَعَلَ وَأَفَعَّلَ بتشديد الفاء فيهما والعين في الثاني؛ لأن التباس أمرٍ بآخر مبني على وجود ذلك الآخر، وههنا لم يوجد. ومن ذلك قولهم: هَمَّرِشْ، وَأَصْلُهُ: هَنْمَرِشْ، فَأَدْغَمَ النَّونَ فِي الْمِيمِ؛ لعدم الالتباس بِفَعَّلِ؛ إذ هو معدوم، وتقول في انْفَعَلَ مِنْ وَجَلَّ: أَوْجَلَّ بِالْإِدْغَامِ، وَكَذَا فِي انْفَعَلَ فِي يَمَسُ: يَأْسَسُ. هَكَذَا فِي الْكِتَابِ^(١).

٩

● اعلم أن قوله: «في كلمة» احترازٌ من الإدغام في كلمتين، فإنه إذا كان فيهما لا يمتنع، بما هو شرطه فيهما، كقوله تعالى^(٢): ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾، و^(٣) ﴿جَعَلَ رَبُّكَ﴾، فإنه لا يكون ملبسًا، وإن قدر لا يكون لازماً، وغير اللازم كالمستفي. §

١٢

١٨٠ ب

● قوله: «وجاء وُدٌّ في وتَدٍ» وهو في لغة بني تميم^(٤)، وقد ذُكِرَتِ الْآنَ، وَقِيلَ^(٥): هُوَ شَاذٌ، وَذَكَرَ فِي الصَّحَاحِ^(٦) أَنَّهُ قَدْ جَاءَ وَطَدٌّ وَوَتَدٌّ بِالسُّكُونِ، وَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَطَّاعِ^(٧).

ولم تُدْغَمْ حُرُوفُ (ضَوِيٍّ مِشْفَرٍّ) فِيمَا يَقَارِبُهَا؛ لِزِيَادَةِ صِفَتِهَا، وَنَحْوِ: سَيْدٍ، وَكَيْةٍ إِنَّمَا أُدْغِمَا؛ لِأَنَّ الْإِعْلَالَ صِيْرُهُمَا مِثْلَيْنِ، وَأُدْغِمَتِ النَّونُ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ؛ لِكِرَاهَةِ نَبْرَتِهَا، وَفِي الْمِيمِ -وإن لم يتقاربا- لِعَنْتِهَا، وَفِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ؛ لِإِمْكَانِ بَقَائِهَا، وَقَدْ جَاءَ ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾، وَ﴿اغْفِرْ لِي﴾، وَ﴿نَخِيفَ بِهِمْ﴾، وَلَا حُرُوفَ الصَّغِيرِ فِي غَيْرِهَا، وَلَا الْمَطْبِقَةَ فِي غَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ إِطْبَاقٍ، عَلَيِ الْأَفْصَحِ، وَلَا حَرْفَ حَلْقٍ فِي أُدْخَلَ مِنْهُ؛ إِلَّا الْحَاءُ فِي الْعَيْنِ وَالْهَاءُ، وَمَنْ قَالُوا فِيهِمَا: إِذْبَحْتُوذًا، وَإِذْبَحْتُوذِهِ. (الشافية: ١٢٥-١٢٦).

١٥

١٨

(١) انظر الكتاب (٤/ ٤٥٥).

(٢) التكويز: ٧، ومريم: من الآية ٢٤، والإدغام في هذا النحو يسمونه الإدغام الكبير، وهو مما تفرّد به أبو عمرو، وانظر التيسير (٢٦-٢٨)، والإقناع (١/ ٢١٥، ٢٢٣)، والنشر (١/ ٢٩٢-٢٩٣).

(٣) انظر الكتاب (٤/ ٤٨٢)، والأصول (٣/ ٤٣٢)، والممتع (٢/ ٧١٦).

(٤) الصحاح (وتد، وطد).

(٥) الأفعال (٣/ ٣١٣).

● قوله: «ولا يُدغم...» إلى آخره.

حروف ضَوِيّ مِشْفَرٌ لها مزية يمتنع فواتها، فللصاد استطالة مع وجود الإطباق ليست لغيرها. من الكتاب^(١): الضادُ استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام، وللواوِ والياءِ اللينُ والمدُّ، وللميمِ الغنةُ، وللشينِ والفاءِ التفشي، وهو الانتشارُ، والفاشي المنتشر، وذلك لزيادة رخاوتهما، وللراءِ التكريرُ المنفردُ هو به، فلا تدغم إحدى هذه الحروف فيما يقاربها؛ لثلاث فوات صفتها. ومعنى ضَوِيّ: هزل، والمِشْفَرُ للبعير كالشفة للإنسان.

● قوله: «ونحو سَيِّدٍ».

هذا جواب عن دخل مقدر. يقول: أصل سَيِّدٍ وَلِيَّةٌ: سَيِّوْدٌ وَلَوِيَّةٌ، فقد أدغم الياءُ والواوُ، وهما من المذكورة.

أجاب: بأنهما لم يقلبا للإدغام؛ بل قلبهما باقتضاء الإعلال، وهو مقدّم على الإدغام، كما مر، ولما قلبتا وصادفتا مثلتهما توجه الإدغام. والحاصلُ أن فوات الصفة ممتنع للإدغام، لا للإعلال، فإنه أقوى، ولهذا يكون أقدم.

● قوله: «وأدغمت النون».

هذا أيضًا اعتراض على العلة، وهو أن تقول: النون لها غنة ليست لغيرها، فإدغامها في مقاربتها يُذهب غنتها، وعلى ما ذكر يكون ممتنعًا؛ لكنهم قد أدغموا النون في اللامِ والراءِ، كقولهم: مَنْ لَكَ، وَمَنْ رَأَشِد.

أجاب بأنها أدغمت فيها لأداء تركه إلى محذور، وهو نبرة النون، وأراد بالنبرة رفع الصوت، وكلُّ شيء رفع شيئًا فقد نبره، ومنه تسمية المنبر، ورجل نَبَّارٌ بالكلام فصيحٌ بليغٌ.

وأورد^(٢) عليه بأن النبرة لا تستعمل في صفات النون؛ بل في صفات الهمزة، وعن ابن القطاع^(٣): نبرُ الحرف همزُه. وكان الأولى أن يقول: قد ارتكبوا فوات غنتها في الصورتين؛ للاستئصال البيّن إدراكه في إظهارها.

اعلم أن في التزام فوات الغنة نظرًا؛ لأنها جائزة مع الإدغام، فلا فوات لصفتها حيثئذ. قال

(١) الكتاب (٤/٤٦٥-٤٦٧).

(٢) للمورد ابن الناظم في بغية الطالب (٢٥٥)، وواقفه ركن الدين (١٤٠-١٤١).

(٣) الأفعال (٣/٢٤٣).

- سيبويه^(١) عقيب قوله: «مين رآشد، ومَن رآيت»: «تدغم بغنة وبلا غنة»، وعقيب قوله: «مَن لَّك»: «إن شئت أدغمت بغنة».
- ٣ ● قوله: «وفي الميم».
- أي: وأدغمت النون في الميم، وإن لم يتقاربا؛ لاشتغالهما على الغنة الجاعلتها كالمثقارين، وذلك كقولهم: إمَّا، وعمَّ. من الكتاب^(١): «تدغم النون مع الميم لأن صوتهما واحد، وهما بمجهوران قد خالفا سائر الحروف في الصوت، حتى إنك تسمع النون كالميم، والميم كالنون حتى تبيِّن».
- ٦ ● قوله: «وفي الياء».
- أي: وتدغم أيضًا في الواو والياء لإمكان بقاء غنتها؛ لما فيهما من اللين، وذلك مثل: مِمن يَّوم، ومِمن وَيَل. من الكتاب^(٢): «تدغم النون مع الياء بغنة وبلا غنة؛ لأن الياء أخت الواو».
- ٩ ويُعلم أنها لا تدغم فيما يقاربا إن كان مفوتًا لغنتها، كالجيم مثلاً، فلا تقول في مَنْ جاء: مَجَّاء. ومن الكتاب^(٣): «هي مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغنة ليس مخرجها من ١١٨١ الخياشيم، ولكن صوت الفم أشرب غنة»، فعلى ما ذكره تكون الغنة على نوعين.
- ١٢ ● قوله: «وقد جاء».
- أي: جاء الإدغام فيما ذكرنا امتناعه. روى أبو شعيب^(٤) السوسي، عن اليزيدي، عن أبي عمرو: إدغام الضاد في الشين في قوله تعالى^(٥): ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾، وقال الرخشري^(٦): «ما برئت من عيب رواية أبي شعيب»، وقال المصنف في شرح المفصل^(٧): «فيه ضعف آخر من حيث إنه سكن ما قبلها».
-
- (١) الكتاب (٤/٤٥٢).
- (٢) الكتاب (٤/٤٥٣).
- (٣) الكتاب (٤/٤٥٤).
- (٤) في النسخ: (شعيب).
- (٥) النور: من الآية ٦٢. نُقل عن شجاع إدغام الضاد في الشين في جميع القرآن، ونقل عن أبي شعيب إدغامها في ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾، وفي ﴿شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقَاقًا﴾ من عبس: ٢٦. انظر الإقناع (١/٢١٦)، والنشر (١/٢٩٣).
- وشجاع هو أبو نعيم بن أبي نصر البلخي. عرض القراءة على أبي عمرو، وهو من جلة أصحابه.
- (٦) المفصل (٣٩٩).
- (٧) الإيضاح (٢/٥٠٣).

وروي عن أبي عمرو أيضاً إدغام الراء في اللام في قوله تعالى (١) ﴿اغفر لي﴾، وفي المفصل (٢): «إدغام الراء لحن»، وقيل: لم يوافق أحد من القراء أبا عمرو فيه (٣).

٣ وروي عن الكسائي إدغام الفاء في الباء في قوله تعالى (٤): ﴿فخسف بهم﴾، وقيل (٥): هو ضعيف تفرد به الكسائي، والنحاة ينكرون هذا كله. وقال المصنف في شرح المفصل (٦): «قالوا -يعني القراء- قد ثبتت هذه القراءة -أشار إلى إدغام الضاد في الشين- في السبع، وهي منقولة بتواتر، فهو إثبات مفيد للعلم، وما ذكره النحويون نفياً مستنده الظن، فالإثبات العلمي أولى من النفي الظني».

● قوله: «ولا حروف الصفير في غيرها».

أي: لفوات صفيرها؛ ألا تراك تقول في اصطير: اصبر، ولا تقول: اطبر؛ لفوات الصفير، ولا تدغم أيضاً حرف الإطباق في غير المطبقة من غير إطباق لفوات الإطباق، فإن أدغم المطبق في غير المطبق مع وجود الإطباق، كما في قولك: أغلظت بالإطباق والإدغام جاز، وسيمنع من هذا فيما بعد.

● قوله: «ولا حرف حلق».

١٢ أي: ولا يدغم حرف الحلق الأبرز إلى الفم في الأدخل في الحلق؛ لأن الأبرز أسهل، والأدخل أثقل، فلو أدغم لزم ازدياد الثقل، فلا يقال في امدح هلالاً: امدح هلالاً.

١٥ اعلم أن فائدة الإدغام سهولة النطق، فأينما وجدت كان الإدغام به أولى، وحروف الحلق بالفك أسهل، فما كان أدخل في الحلق يكون إدغامه أبعد من القياس، وما كان أبرز إلى الفم يكون أقرب إليه. من الكتاب (٧): «حروف الحلق ليست بأصل للإدغام»، ومنه (٨): «ما كان أقرب إلى

(١) الأعراف: من الآية ١٥١، وإبراهيم: من الآية ٤١، والقصاص: من الآية ١٦، وسورة ص: من الآية ٣٥، ونوح: من الآية ٢٨. روي إدغام الراء الساكنة في اللام عن أبي عمرو في جميع القرآن في رواية الرقيين عنه. انظر الكشف (١/١٥٧)، والتيسير (٤٤)، والإقناع (١/١٩١)، والنشر (٢/١٢)، والوجيز في علم التصريف (٦٥).

(٢) المفصل (٤٠٠).

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش (١٠/١٤٣).

(٤) من الآية ٩. ليس في القرآن فاء ساكنة بعدها باء غير هذه الآية، وقرأها الكسائي بالإدغام. انظر الكشف (١/١٥٦)، والتيسير (٤٤)، والنشر (٢/١٢)، والإقناع (١/١٧٧).

(٥) انظر المفصل (٤٠١).

(٦) الإيضاح (٢/٥٠٣).

(٧) الكتاب (٤/٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١).

(٨) الكتاب (٤/٤٤٩).

حروف الفم كان أقوى على الإدغام» واستثنى من هذا إدغام الحاء في العين نحو: **أذْبَحْتُوذًا**، وفي الهاء نحو: **أذْبَحَاذَه**، وقد مرّ، فإنهم أدغموا الأبرز الذي هو **الهاء** في الأدخِل الذي هو **العين** والهاء؛ لكن بقلب الثاني إلى الأول؛ لتلا يلزم ازدياد الثقل، وقد عرفت ذلك فيما مرّ، وذلك لشدة التقارب بينها. ٣

وأورد^(١) عليه بأنه يجوز إدغام الحاء في الغين، كما سيذكر. والغينُ أدخل.

وأجيب^(١): بأنهما لما كانا من المخرج الثالث من مخارج الحلق فكانه ليس أحدهما أدخل.

واعترض^(١) بأن خصوصية المخرج الثاني والثالث في الأدخلية والأبرزية لاغية، فكان الأولى أن يستثنيه أيضًا. ٦

وأجيب^(١) بأن المخرج الأقرب إلى الفم جار مجرى الفم، بخلاف الأبعد، وسيجيء تحقيقه. § ١٨١ ب

٩ فالهاء في الحاء، والعين في الحاء، والحاء في الهاء والعين بقلبيهما حاءين، وجاء: **﴿فَمَنْ زُخِرِعَ عَنِّ النَّارِ﴾**، والغين في الحاء، والحاء في الغين.

والقاف في الكاف، والكاف في القاف، والجيم في الشين.

١٢ واللام المعرفة تُدغم وجوبًا في مثلها، وفي ثلاثة عشر، وغير المعرفة لازم، في نحو: **﴿بَلِّغْ رَانَ﴾**، وجائز في البواقي.

١٥ والنون الساكنة تدغم وجوبًا في حروف (يرملون)، والأفصح إبقاء غنتها في الواو والياء، وإذهابها في اللام والراء، وتُقلب ميمًا قبل الباء، وتخفى في غير حروف الحلق، فيكون لها خمس أحوال، والمتحركة تدغم جوازًا.

١٨ والطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والتاء يدغم بعضها في بعض، وفي الصاد، والزاي، والسين. والإطباق في نحو: **﴿فَرَطْتُ﴾** إن كان معه إدغام فهو إتيانٌ بطاءٍ أخرى، وجمع بين ساكنين بخلاف غنة النون في: **﴿مَنْ يَقُولُ﴾**.

والصاد، والزاي، والسين يدغم بعضها في بعض.

٢١ والباء في الميم والفاء. (الثانية: ١٢٧-١٢٨).

● قوله: «فالهاء...» إلى آخره.

هذا بيان إدغام الحروف بعضها في بعض من المخارج الأربعة: الحلق، واللسان، والشفة،

(١) المورد والمجيب، ثم المعترض والمجيب هو الجاربردي (٣٤٧-٣٤٨).

والخيشوم، الأقرب فالأقرب على النسق المذكور بحسب قرب المخرج أو صفة تقوم مقام القرب، ولم يذكر الهمزة والألف لما عرفت مما مرّ.

٣ فابتدأ بالهاء يقول: إدغام الهاء في الحاء نحو: اجبة حائماً تقول: اجبَحائماً. وجهته: أي صككت جبهته.

وتدغم العين في الحاء نحو: ارفَحائماً في ارفع حائماً.

٦ وتُدغم الحاء في الهاء، وفي العين، نحو اذْبَحَّاذَه، واذْبَحَّوْدًا، كما دريت، بقلبيهما حاءين. وجاء قلب الحاء عيناً في [هذه]^(١) الصورة في قراءة أبي عمرو. قرأ^(٢) ﴿فَمَنْ رُحِزَّ عَنِ النَّارِ﴾ في: ﴿فَمَنْ زَحِزَحَ عَنِ النَّارِ﴾. وقال سيبويه^(٣): «التقاء الحاءين أخفُّ في الكلام من التقاء العينين».

٩ وتدغم الغين في الخاء نحو: اذْمَخَّالِدًا في: اذْمَغَّ خَالِدًا، ويعكس نحو: اسلَغَنَّكَ في: اسلَخَّ غَنَّكَ. ودمغه: أي شجّه حتى بلغ الدماغ. وهذا لأنهما من المخرج الأقرب إلى الفم، ولذلك يُخفي بعض العرب في مثل مُنْخَلٍ ومُنْغَمِسٍ، وإن كان الأكثر الأفضح إظهاره، كأنهم أجروهما بجرى منقطع ومنكسف^(٤).

١٢

وتدغم القاف في الكاف نحو خَلَّكُمْ في: خَلَقَّكُمْ، ويعكس نحو: عندَ قالوا في: عندك قالوا. قال سيبويه^(٥): «والبيان أحسن، والإدغام حسن، وإنما كان البيان أحسن لأن مخرجهما أقربُ مخرج اللسان إلى الحلق، فشبهت بالخاء مع الغين، كما شُبِّهَ أقربُ مخرج الحلق إلى اللسان بمحروف اللسان».

١٥

وتدغم الجيم في الشين نحو: أخرج شَيْئًا في: أخرج شيئاً.

١٨ ولا تدغم الشين والياء والضاد فيما يقاربها؛ لأنها من حروف ضَوِيٍّ مِثْفَرٍّ، وقد مرّ، فلذلك لم يذكرها.

واللام على نوعين:

(١) ساقط من الأصل، ك.

(٢) آل عمران: ١٨٥. وانظر قراءة أبي عمرو في التيسير (٢٣)، والإقناع (٢٠٩/١)، والنشر (١/٢٩٠-

٢٩١)، والمساعد (٤/٢٧٠).

(٣) الكتاب (٤/٤٥٠).

(٤) م: (ومنكشف).

(٥) الكتاب (٤/٤٥٢).

المعرفة: وتدغم في مثلها؛ أي: في اللام وجوباً، نحو: اللَّبَن، ولا تَنْظَنُّ أن الضمير راجع إلى الموصوفة^(١)؛ لأن اجتماع اللامين كلاهما للمعرفة محال، وكان الأولى أن يقول: في اللام.

٣ وتدغم أيضاً (وجوباً)^(٢) في ثلاثة عشر حرفاً، وهي: الطاء، والذال، والتاء، والذال، والظاء، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والشين، والضاد، والنون، والراء، وذكُرُ الحروف ذكر أمثله^(٣). وإنما كان الإدغام واجباً لكثرة لام المعرفة، ولأنها من طرف اللسان، كما أن^(٤) هذه الحروف من طرف اللسان، إلا الضاد والشين، وهما أيضاً يخالطان طرف اللسان؛ إذ الضاد لاستطالتها تتصل بمخرج اللام، والشين لتفشيها تتصل بمخرج الطاء، فلما وافقتها في المخرج وكثرت في الكلام التزموا الإدغام.

٩ وغير المعرفة تدغم لزوماً في الراء لشدة التقارب نحو: (بَرَّان) في^(٥) ﴿بَل ران﴾، وجوازاً في البواقي. وأجرى الزمخشري^(٦) صورة الراء على الأحسن، لا على اللازم، وهكذا في الكتاب. قال^(٧): «فإذا كانت غير لام المعرفة نحو لام هل أو قل، فإن الإدغام في بعضها أحسن، وذلك نحو: ١٢ هَرَّأيت»، وقرئ^(٨) ﴿هَثُوب الكفار﴾ في ﴿هل ثوب الكفار﴾.

ولا يدغم الراء في مقاربه؛ لأنه من حروف ضوي مشفرة، فلذلك لم يذكره، وقد مرَّ إدغامه ١٨٢ في قراءة أبي عمرو.

١٥ ● قوله: «والنون الساكنة».

قد مرَّ أن لها خمس أحوال، فهذه هي:

(١) م: (إلى اللام الموصوفة).

(٢) ليس في م.

(٣) م: (الأمثلة).

(٤) الأصل، ك: (كان).

(٥) المطففين: من الآية ١٤. جمهور القراء على الإدغام، إلا ما كان من سكت حفص على بل ثم يقول ران بإظهاره، وإلا ما روي في كتاب اللوامح عن قالون أنه أظهر في جميع طرقه، وإلا ما روي عن حمزة أنه يقف على بل بإظهاره وقتاً خفيفاً يسيراً لتبيين الإظهار، وإلا ما رواه ابن عطية عن نافع أنه قرأ بإظهاره في رواية، وبالإدغام والإمالة في أخرى. انظر الكشف (١/١٥٨)، والإقناع (١/٢٤٣)، والبحر (٨/٤٤١).

(٦) انظر الفصل (٣٩٩).

(٧) الكتاب (٤/٤٥٧).

(٨) المطففين: من الآية ٣٦، وهي قراءة أبي عمرو في رواية يونس وهارون عنه. انظر السبعة (١٢٠)، والتذكرة (١٠٩)، والإقناع (١/٢٤٢-٢٤٣).

- الأولى: الكلام في إدغامها؛ فتدغم في حروف يرملون وجوبًا.
- الثانية: في غنتها، والأفصح إبقاؤها في الواو والياء، نحو: مِن وَيْلٍ، وَمِن يَوْمٍ، وذهابها في اللام والراء، نحو: مَنْ لَكَ، وَمَنْ رَأْسُد، وقد مرّ. ويُعلم أن غير الأفصح ذهابها بالواو والياء، وإبقاؤها في اللام والراء.
- الثالثة: في قلبها، وتقلب قبل الباء ميمًا وجوبًا، نحو: عَمِيرٍ في عنبر، وقد سلف.
- الرابعة في إخفائها، وتخفى قبل غير حروف الحلق، وغير حروف يرملون؛ إذ الإدغام معها واجب، وقد ذكر، وهو خمسة عشر حرفًا، نحو: من ترى، ومن تَرَدَّ، ومن جاء، ومن دار، ومن ذكر، ومن زَبَر، ومن سَطَرَ، ومن شَخَصَ، ومن صَبَرَ، ومن ضَرَبَ، ومن طَرِبَ، ومن ظَفِرَ، ومن فاء، ومن قال، ومن كال.
- الخامسة: إظهارها قبل حروف الحلق، ولا يتصور ما قبل الألف لاستحالة سكون ما قبل الألف، وذلك نحو: مِنْ أَجْلِكَ، وَمِنْ هَاتِي، وَمَنْ عِنْدَكَ، وَمَنْ حَمَلَكَ باتفاق، ومن غيرك، ومن خَانَكَ على الأكثر الأفصح؛ إذ بعضهم أخفوا في مُنْخَلٍ ومُنْغَلٍ مفعول الإنغال، وهو إفساد الأديم بالدباغ.
- اعلم أن شارحًا^(١) قال: وللتون الساكنة في الإدغام خمس أحوال: الأولى أنها تدغم وجوبًا في يرملون.
- الثانية: أن الأفصح إبقاء غنتها في الواو والياء.
- الثالثة: أن الأفصح ذهاب غنتها في اللام والراء.
- الرابعة: أنها تقلب ميمًا قبل الباء.
- الخامسة: أنها تخفى في غير حروف الحلق.
- وهو غير مستقيم؛ لأن قلبها ميمًا وإخفاءها في غير حروف الحلق لا تعلق لواحد منهما بالإدغام، وأيضا لم يذكر الإظهار مع حروف الحلق، وهو من أحوالها، وإذا تأملت في ذكره الأحوال الخمس مع ما ذكرنا فيها تعلم ما فيه.
- ومما يدل على حقيقة^(٢) ما ذهبنا إليه قول المصنف في شرح المفصل^(٣): للتون مع الحروف أربع

(١) هو الجاربردي (٣٤٩).

(٢) م: (صحة).

(٣) الإيضاح (٥٠٦/٢).

أحوال: قسم تظهر عنده إظهاراً محضاً، وقسم تُدغم فيه، وقسم تُخفى، وقسم تقلب. وإنما ذكرنا أحوالاً أربعاً نظراً إلى أن بقاء الغنة وذهابها من فروع قسم الإدغام.

٣ وإذا عرفت هذا فاعلم أن البيان كان في الساكنة، فأما المتحركة فتدغم جوازاً في حروف يرملون، ولم يذكر في الشرح أمثله، ولم يذكرها الشارحون أيضاً، وهي قولك: سُجِّمِي، سُجِّرَاشِد، سُجِّمَاجِد، سُجِّطِيف، سُجِّرَاقِد، سُجِّنَاصِر؛ في سُجِّنَ مع يني، وراشد، وماجد، ولطيف، وواقد، وناصر.

٩ والعلة في الإدغام ظاهرة، وفي إبقاء الغنة المحافظة على فضيلتها، وفي ذهابها كراهة توهم النبرة، وفي قلبها أن الغنة إذا وقعت قبل الباء تنقلب ميمًا؛ لاستدعاء ضم الشفتين ذلك، وإنما جيء بالغنة للزوم النبرة في الإظهار، وأيضاً من الكتاب^(١): «الميم لا تقع ساكنة قبل الباء في كلمة، فليس في هذا التباس بغيره»، وفي إخفائها كراهة شبه النبرة، أو النبرة، وفي إظهارها أن مخرج الغنة § أبعد من الفم، ١٨٢ ب فالقم أقرب إلى الحلق، وأيضاً إجراء الأصل على ما هو حقه، فلم يحتاج إلى عذر.

١٢ ● قوله: «والطاء...» إلى آخره.

أي: ويدغم كل واحد من هذه الحروف في آخر، وهي: الطاء، والذال، والتاء، والظاء، والذال، والتاء.

١٥ فالطاء نحو: فَخَرَطَ دَائِمًا، فَرَطْتُ، فَرَطَ ظَالِمٌ، فَرَطَ ثُمُود.

والذال نحو: وَجَدَ طَالِبٌ، وَجَدْتُ، وَجَدَ ظَالِمٌ، وَجَدَ ذَاكِرٌ، وَجَدَ ثُمُود.

والظاء نحو: وَعَظَ طَالِبٌ، وَعَظَ دَائِمًا، وَعَظْتُ، وَعَظَ ذَاكِرٌ، وَعَظَ ثُمُود.

١٨ والذال نحو: أَخَذَ طَالِبٌ، وَأَخَذَ دَائِمًا، أَخَذْتُ، أَخَذَ ظَالِمٌ، أَخَذَ ثُمُود.

والتاء نحو: مَكَثَ طَالِبٌ، وَمَكَثَ دَائِمًا، مَكَثْتُ، مَكَثَ ظَالِمٌ، مَكَثَ ذَاكِرٌ^(٢).

وتدغم هذه الحروف في الصاد والزاي والسين، ولا ينعكس؛ لفوات فضيلة الصغير.

٢١ فالصاد نحو: فَرَطَ صَابِرٌ، وَجَدَ صَابِرٌ، ثَبِتَ صَابِرٌ، وَعَظَ صَابِرٌ، أَخَذَ صَابِرٌ، مَكَثَ صَابِرٌ.

والسين: فَرَطَ سَابِقٌ.

والزاي: فَرَطَ زَائِرٌ. تضع مكان صابر في الأمثلة سابق مرة، وزائر أخرى.

(١) الكتاب (٤/٤٥٦).

(٢) بقي عليه أن يذكر أمثلة التاء وهي: سَكَتَ طَالِبٌ، وَسَكَتَ دَائِمًا، سَكَتْتُ، سَكَتَ ظَالِمٌ، سَكَتَ ذَاكِرٌ، سَكَتَ ثُمُود.

● قوله: «والإطباق...» إلى آخره.

- ٣ لكن مع بقاء الإطباق؛ إذ لا يجوز فواته بحال، وذلك كالإدغام في: فَرَطْتُ، وَأَغْلَطْتُ مع الإطباق. وتقرير الاعتراض^(١): أنه لو وجد الإدغام ههنا لما وجد الإطباق، أما الملازمة فلأن الإدغام يتوقف على وجود المثلين، فينتفي الطاء لصيرورتها تاءً، فينتفي الإطباق لأنه صفتها، وأما بطلان التالي فلوجود الإطباق.
- ٦ قيل^(١): الملازمة ممنوعة؛ لجواز وجود الإطباق بدون المطبق قياساً على جواز وجود الغنة بدون النون، كما في: مَنْ يَقُول.
- ٩ أجب: بأن الغنة قد توجد بدون النون كما في الإدغام، وكما في الميم نحو: عَمَّبر، وقد توجد النون بدونها كما في: مَنْ الرَّجُلُ؛ لأنها من حروف الفم، فلا تلازم بينها، بخلاف الإطباق فإنه لا يوجد بدون المُطْبِقِ، والمطبِقُ لا يوجد بدون الإطباق، ولا سبيل إلى فرضه؛ لأنه يكون إتياناً بطاء أخرى، فيلتقي ساكنان: التاء المنقلبة من الطاء، والطاء المأتي بها للإطباق، والتقاؤهما لا على حدهما كهذا محكوم عليه بالفساد، فتعين أن الإطباق وهو موجود يستلزم انتفاء الإدغام، فلا إدغام، فيكون هذا من باب الإخفاء. وقال في شرح المفصل^(٢): «ولذلك يحسُّ الإنسانُ من نفسه ضرورةً عند قوله: أَحَطَّتْ النطقَ بالطاء حقيقةً، وبالتاء بعدها، وإنما اشتد التقارب حتى نُطِقَ بالتاء بعدها من غير فصل، فأُطلق عليه لفظ الإدغام».
- ١٢ ويجوز أن يكون أُطْلِقَ على المعروف، والضميرُ راجعاً إلى الزمخشري؛ لأنه قال^(٣): «والأقيسُ في المطبقة إذا أدغمت ببقية الإطباق، كقراءة أبي عمرو^(٤) ﴿مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾. وقد تابع سيبويه. من الكتاب^(٥): هذا باب إدغام حروف طرف اللسان والثنايا: الطاء مع الدال، كقولك: ١١٨٣
-
- (١) انظر الاعتراض، والإيراد عليه، ثم الجواب عن هذا الإيراد في شرح المفصل للمصنف (٢/٥٠٨-٥٠٩)، وشرح الشافية له (١٠/أ).
- (٢) الإيضاح (٢/٥٠٩).
- (٣) المفصل (٤٠١).
- (٤) ذكر في الإقناع أن القراء أجمعوا على إدغام الطاء إذا سكنت في التاء، وأن جملة ذلك في القرآن أربعة مواضع: ﴿لَنْ يَسْطُرَ إِلَيْكَ﴾ في المائة: من الآية ٢٨، و﴿وَمَنْ قَبْلَ مَا فَرَطْتُمْ﴾ في يوسف: من الآية ٨٠، و﴿أَحَطَّتْ بِمَا لَمْ﴾ في النمل: من الآية ٢٢، و﴿عَلَى مَا فَرَطْتُمْ﴾ في الزمر: من الآية ٥٦. وذكر أنهم اتفقوا مع الإدغام على إبقاء الإطباق، وأنه يجوز إذهابه. انظر الإقناع (١/١٨٤-١٨٦، ٢١٧-٢١٨).
- (٥) الكتاب (٤/٤٦٠).

اضبطُ دليلاً^(١)، تدع الإطباق على حاله، فلا تذهبه، وكذلك الطاء مع التاء، ومثل ذلك إدغامهم النون فيما تدغم فيه بغنة.

٣ ولقائل أن يقول في تقوية سيبويه: وجوبُ التماثل في المدغم والمدغم فيه من كل الوجوه ممنوع؛ بل الواجب تماثلهما^(٢) فيما لا يتأتى الإدغام إلا به، وسنده اتصاف الياء الأولى من مثل: مَنْ يَقُولُ بالغنة، وعدم اتصافها بها في مئة، وكفى بالحس شاهداً بالفرق بينهما.

٦ فإن قلت: صفة ولا موصوف.

قلت: لا بُد أن تنتقل صفة أول التماثلين إلى البديل منه إن أمكن انتقالها.

فإن قلت: كيف تنتقل صفة حرف إلى غيره، وهي له لذاته؟

٩ قلت: هذا استبعاد محض، وأيضاً عين النزاع، وقد^(٣) انتقلت في المتفرعة.

فإن قلت: (الفرق)^(٤) مرفوض من التماثل في الحكم.

قلت: بل مقطوع به فيما ذكرنا في اللفظ.

١٢ والحاصل المنع على تحقيق الملازمة. والحق أن أطاء تاء مع الإطباق، وهو لا يأبى تماثلهما في الإدغام. هذا الكلام في الطاء مع التاء.

فأما في الطاء مع التاء، نحو: أغلظتُ، فإن كان الطاء ملفوظة فلا إشكال، وإلا فيكون الوجه ما ذهب إليه المصنف، ولم أجد تعرض الإطباق لهذا النحو في الكتاب.

١٥ فإن قلت: من الجائز أن يكون إطلاق سيبويه الإدغام على مثل فرطتُ مجازاً، كما ذكره المصنف.

١٨ قلت: الأصل عدمه، فلا يحمل عليه إلا بموجب، وما ذكرتموه للموجبة مردود بما ذكرناه.

● قوله: «والصاد والزاي والسين تدغم بعضها في بعض».

لعدم فوات الصغير في كل الصور، وذلك: خلص زائر، خلص سائر، برز صابر، برز سائر،

٢١ أفلس صابر، أفلس زائر.

(١) وصورته بعد الإدغام، وهي كذلك في الكتاب: اضْبِدِّليلاً.

(٢) الأصل، ك: (تماثلها).

(٣) م: (وأيضاً قد).

(٤) ليس في ك.

والمدغم فيه إن كان الصاد انقلبتا صادين، وإلا جاز الإطباق وذهابه. من الكتاب^(١): «وتصيران مع الصاد صادًا»، ومنه في أفحص زائرًا وأفحص سالمًا^(٢): «تدع الإطباق على حاله، وإن شئت أذهبته»، ولم يتعرض لهذا لا المصنف، ولا الشارحون. ٣

● قوله: «والباء».

أي: وتدغم الباء في الميم نحو^(٢) ﴿يعذب من يشاء﴾، وفي الفاء نحو^(٣): يعذب في النار؛ لأنها شفوية. ولم يذكر إدغام الفاء والميم والواو؛ لأنها من حروف ضوي مشفرة. ٦

وقد تدغم تاء إفتعل في مثلها، فيقال: قتل، وقيل، وعليها: مقتلون، ومقتلون، وقد جاء: ﴿مُرْدُفَيْن﴾ اتباعًا، وتدغم التاء فيها وجوبًا على الوجهين، نحو: اتأر، وأتأر، وتدغم فيها السين شاذًا على الشاذ، نحو: اسمع؛ لامتناع: أتمع، وتقلب بعد حروف الإطباق طاءً، فتدغم فيها وجوبًا في: أطلب، وجوازًا على الوجهين في: تظلم، وجاءت الثلاث في:

ويظلم أحيانًا فيظلم

وشاذًا على الشاذ في نحو: اصبر، واضرب؛ لامتناع: اطرَب، واطرَب، وتقلب مع الدال، والدال، والزاي دالًا، فتدغم وجوبًا في إدان، وقويا في اذكر، وجاء اذكر، واذكر، وضعيفا في: ازان؛ لامتناع: ادان. (النسابة: ١٢٨-١٢٩).

(١) الكتاب (٤/ ٤٦١).

(٢) البقرة: من الآية ٢٨٤، وآل عمران: من الآية ١٢٩، والمائدة: من الآية ١٨، ٤٠، والعنكبوت: من الآية ٢١. وصور التقاء الباء مع الميم صورتان، هذه إحداهما، والثانية: ﴿اركب معنا﴾ من هود: ٤٢. فأظهر ورش فيهما، وأظهر ابن عامر وحمة ﴿اركب معنا﴾ وحده، واختلف عن قالون والبري وخلاص فيه، واختلف عن قبل والبري أيضًا في ﴿يعذب من﴾. والباقون بالإدغام فيهما، غير أن عاصمًا وابن عامر يقرآن ﴿يعذب من﴾ في البقرة بالرفع والإظهار، وقرأ الأهوازي على الشنودزي عن يحيى الصلحي عن أبي بكر بن عياش بالإخفاء. ورواية ابن بويان عن أبي نسيط بالإدغام فيهما، ورواية غيره عنه الإظهار فيهما. انظر الإقناع (١/ ٢٠٠)، (٢٦٣).

(٣) جملة ما التقت فيه الباء عند الفاء في القرآن خمسة مواضع؛ في النساء: من الآية ١٧٤ ﴿أو يغلب فسوف نؤتيه﴾، وفي الرعد: من الآية ٥ ﴿وإن تعجب فعجب﴾، وفي الإسراء: من الآية ٦٣ ﴿أذهب فمن﴾، وفي طه: من الآية ٩٧ ﴿فأذهب فإن لك﴾، وفي الحجرات: من الآية ١١ ﴿ومن لم يتب فأولئك﴾. فادغم فيهن أبو عمرو والكسائي بلا خلاف عنهما، وخلاص وهشام بخلاف عنهما. وقال الأهوازي: سمعت أبا عبد الله العجلي يقول: وجدت الخلاق من أهل الأداء على إخفائها عند الفاء عن الزبيدي عن أبي عمرو. وقرأ الباقر بالإظهار في الخمسة المواضع. انظر الإقناع (١/ ٢٦٢-٢٦٣).

● قوله: «وتُدغم»^(١).

- ٣ اعلم أن لئاء اقتعل شأننا مخصوصا في الإدغام، وأن ما ذكر من قبل لم يكن فيها، وقد سلف كلام فيها. وهذا الإدغام قد يكون جائزا أحسن، وقد يكون حسنا، وقد يكون ضعيفا، وقد يكون واجبا، وقد يكون ممتعا. ويبيِّن أنَّ الأصل الإظهار، فلا أمر ما يُعدل منه إلى غيره.
- ٦ فمن الجائز الحسن قولهم: قَتَلَ في اقْتَلَ، أدغمت في العين حيث جانستها إما بنقل حركتها إلى الفاء، فيحصل الغنية عن همزة الوصل، فتقول: قَتَلَ بفتح الفاء، كما تقول في ماضي التثنية، ومضارعه يَقْتَلُ بفتح حرف المضارعة، والفاعل مُقْتَلون، والمفعول مُقْتَلون ﴿كما في التثنية﴾، وإما بعدم نقل الحركة، فتكسر الفاء لالتقاء الساكنين؛ لاقتضاء الإدغام ذلك، فتقول: قَتَلَ بكسر القاف وفتح التاء، ومضارعه يَقْتَلُ بكسرهما، والفاعل: مُقْتَلون بكسرهما أيضا، والمفعول كالأول بكسر القاف وفتح التاء، ولم يذكره، ولكن مقتضى القياس هذا؛ لأنك تدغم فيلتمي ساكنان، فيكسر الأول. وإنما ذكروا مُقْتَلون بكسر القاف وفتحها بلفظ الجمع؛ لأن الاقتتال من باب المشاركة، ولا يقال: زيد مُقْتَلٌ لاقتضاءها التعدد؛ لكن القوم اقتتلوا مثلاً، وقد قرئ في الشواذ قوله تعالى^(٢): ﴿مُرْدِفِينَ﴾: مُرْدِفِينَ بضم الميم وكسر الدال وتشديدها، والأصل مُرْتَلِفِينَ من ارتدف: أي استدير، قلبت التاء دالا، فأدغمت، فصار مُرْدِفِينَ بكسر الراء أو فتحها على الوجهين، فضمت إتباعا للميم، فعلى هذا يجوز مُقْتَلون بضم القاف أيضا.
- ١٥ هكذا قال الزخشري^(٣). وقال سيبويه^(٤): «هذا أقلُّ اللغات»، وهي قراءة لأهل مكة.
- ومن الواجب مثل قولهم: إثار، وهو ما كان فاؤه ثاءً إما بقلب الأولى الثانية، وهو الأنصح؛ إذ هو مقتضى قياس الإدغام، فيقال في ثرد: أترَد، وإما بالعكس فيقال: أترَد، وهكذا أثارَ وأثارَ، ومُترَدٌ ومُترَدٌ. من الكتاب^(٥): «بعضهم يقول: مُثَرَدٌ^(٦)، وهي عربية جيدة، والقياس مُترَدٌ» أي بالتاء. ومعنى أثار: أخذ ثاره.

(١) الذي في نسخ الشافية (١٢٨): (وقد تدغم). وهو الصواب.

(٢) الأنفال: من الآية ٩. قرأ نافع وجماعة من أهل المدينة: (مُرْدِفِينَ)، وباقي السبعة والحسن وبجاهد: (مُرْدِفِينَ)، وقرأ بعض المكئين فيما روي عن الخليل واعن ابن عطية: (مُرْدِفِينَ)، وروي عن الخليل أن بعضهم يضم الراء إتباعا لضم الميم فيقرأ: (مُرْدِفِينَ)، وقرئ بكسر الراء إتباعا لحركة الدال: (مُرْدِفِينَ). وقال ابن عطية: ويحسن عربية كسر الميم كذلك فتقول: يرْدِفِينَ، ولكني لا أحفظه قراءة. انظر شواذ ابن خالويه (٥٤)، واختسب (٢٧٣/١)، والبحر المحيط (٤/٤٦٥).

(٣) المفصل (٤٠١).

(٤) الكتاب (٤٤٤/٤).

(٥) (٤٦٧/٤).

(٦) في الكتاب: (مترد). والصواب ما أثبتته، وهو الذي في النسخ، وسياق الكتاب يؤيده.

وفي إطلاق الوجوب نظر. وقد وافق الزمخشري^(١)؛ إذ من الكتاب^(٢): «قولهم في مُثَرَّدٍ مُثَرَّدٌ^(٣)؛ لأنهما متقاربان مهموسان، والبيان حسن».

٣ ومن الجائز الضعيف مثل اسْمَعْ، وهو ما فاؤه تكون سيناً، وقُرئ^(٤) ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْمَعُ إِلَيْكَ﴾، وذلك لأنهما مهموستان، والبيان أحسن، وهذا الإدغام على خلاف أصله؛ لقلب الثاني إلى الأول وجوباً، إذا ارتكب القلب؛ لامتناع العكس مثل اْتَمَعَ؛ لقوات الصغير، فيكون شاذاً، والإدغام في نفس الأمر شاذ؛ لكون الإظهار أفصح، فيكون شاذاً على الشاذ.

٦ وقد تقدم أن تاء افتعل تقلب طاءً بعد حروف الإطباق، فمن الإدغام الواجب ما إذا صادفت طاءً أخرى كما في اَطْلُبْ، والأصل: اَطْتَلَبَ قلبت فأدغمت فيها.

٩ ومن الجائز [الحسن]^(٥) ما يقع بعد الظاء، إما بقلب الأولى إلى الثانية، أو العكس، كما ظَلَمَ، واطْلَمَ، ورؤي الثلاث في قول زهير^(٦):

هو الجواذُ الذي يعطيك نائله عفواً ويُظلم أحياناً فيظلمُ

١٢ عفواً: أي سهلاً من غير منّة ولا مَظْلٍ، ويُظلمُ على بناء المجهول: أي ربما يؤذيه السائلون فيظلمُ: أي يصير مظلوماً، والمراد يعطيهم ما يطلبون كيفما اتفق.

١٥ ومن الجائز الضعيف قولهم: اصْبِرْ، واضْرَبْ في: اصْطَبِرْ واضْطَرَبْ، وهو ما إذا كان الفاء صاداً أو ضاداً، فتقلب الثاني إلى الأول، وهو خلاف القياس، فيكون شاذاً، وذلك لامتناع العكس كما طَبَّرَ واطْرَبَ؛ لقوات صغير الصاد، واستطالة الضاد، والبيان أحسن وأكثر، فيكون الإدغام شاذاً، فيكون شاذاً على الشاذ. §

١١٨٤

وقرئ^(٧) ﴿أَنْ يَصْلِحَا﴾، والمراد يصطلحا.

(١) المفصل (٤٠٣).

(٢) الكتاب (٤/٤٦٧).

(٣) في الكتاب (مترد). تصحيف، وسياق الكتاب يرفضه.

(٤) الأنعام: من الآية ٢٥، محمد: من الآية ١٦. وانظر شرح الجاربردي (٣٥٣).

(٥) ساقط من الأصل، ك.

(٦) الشاهد في ديوانه بشرح ثعلب (١١٩)، وسر الصناعة (٢١٩/١)، والمفصل (٤٠٢)، وشرح الملوكي (٣١٦)،

٣١٩، (٣٢٠)، وشرح شواهد الشافية (٤٩٣).

(٧) النساء: من الآية ١٢٨. قرأ الكوفيون حمزة وعاصم والكسائي: (يُصْلِحَا)، وقرأ باقي السبعة: (يَصَالِحَا)، وقرأ

عبدة الساماني: (يُصَالِحَا)، وقرأ الأعمش وابن مسعود: (إِصَالِحَا)، وقرأ الجحدري: (يَصَالِحَا). انظر شواذ ابن

خالويه (٢٩)، والكشف (١/٣٩٨)، والإقناع (٢/٦٣٢)، والنشر (٢/٣٥٢)، والبحر المحيط (٣/٣٦٣).

- وقال شارح^(١): «إنما قال شاذاً على الشاذ لأن قلب تاء افتعل طاءً بخلاف الأصل، ثم قلب الطاء صادًا في اصَّير، وضادًا في اضَّرب بخلاف الأصل، فيكون الإدغام شاذًا على الشاذ».
- ٣ وهو غير مستقيم؛ لأن قلب التاء طاءً لا يعدُّه أحد من أهل الصناعة من الشواذ، وكيف يكون ههنا، وهو من القواعد المطردة.
- وقال آخر^(٢): «أما شذوذه فلما بينا أن حروف الصغير لا تدغم في غيرها، وأن حروف ضوي مشفر، فيما يقاربها».
- ٦ وأنا أقول: لا غير ههنا، ولا مقارب؛ لأن الصورة وجود المثلين، وإنما لا تدغم حروف الصغير، ولا حروف ضوي مشفر في غيرها اجتناباً لفوات مزيتها، ولم تفت مزيتها ههنا؛ إذ الصاد مدغمة في الصاد، والضاد مدغمة في الضاد.
- ٩ إذا عرفت هذا فاعلم أن سر قلبها طاءً أنها مقاربة لحروف الإطباق في المخرج، ومباعدة لها في الصفات، فلو بقيت على حالها لزم إما الإدغام مع فوات الإطباق، وإما الفك المتعسر في النطق؛ لمقاربتها لها ومباعدتها؛ إذ هي حرف شديدة، والصاد والضاد والظاء المعجمة رخوة، وأيضاً هي مهموسة، والضاد المعجمة والطاء والظاء مجهورة، وكلا اللازمين ممتنع، فاللزوم كذلك، فقلبت حرفاً يوافقها في المخرج، ويوافق ما قبلها في الصفات.
- ١٢ ● قوله: «وتقلب مع الدال والذال والزاي دالاً».
- ١٥ والعلة فيه على نحو ما مرّ، وتقريره: أنها تخالف الثلاث في الصفات، وتقاربها في المخرج بوجه ما؛ أما المخالفة فلرخاوة الدال والزاي وجهاتهما وجهارة الذال، فقلبت دالاً لموافقتهما للتاء في المخرج، وللذال والزاي في الجهارة.
- ١٨ فمن الإدغام الواجب ههنا مثل: إدَّان، وكان: إدَّان^(٣) من الدين، فقلبت دالاً، فلزم الإدغام.
- ومن الجائز الأحسن مثل: ادَّكر، وكان ادَّتكر من الذكر، قلبت دالاً، فأدغمت الدال فيها لتقاربهما. قال تعالى^(٤): ﴿فهل من مُدَّكر﴾.
- ٢١ ومن الجائز الحسن أن تقلب الدال ذالاً، فتدغم، تقول: اذَّكر كما قالوا: مُظَّعِنٌ بالظاء المعجمة

(١) هو ركن الدين (١٤٤).

(٢) هو الجاربردي (٣٥٤).

(٣) الأصل، ك: (اديان).

(٤) القمر: من الآية ٤٠.

في مُظْطَين، وجاز^(١) الفك نحو اذدكر، وهو ضعيف.

من الكتاب^(٢): «إنما منعهم أن يقولوا: مُذْكَرٌ لأن كل واحد منهما يُدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يجز في الحرف الواحد إلا الإدغام» أراد مثل: أَبْعِدْكَ، وَخُذَاوَدَ في: أَبْعِدْ ذَلِكَ، وَخُذْ دَاوَدَ.

ومن الجائز الضعيف مثل اَزَّانَ في اَزْدَانَ، والأصل: اَزَّتَانِ مِنَ الرَّيْنِ بقلب الثاني إلى الأول، والقياس العكس، ولكن لم يفعلوه حذراً من قوات الصغير.

ومن الممتنع الإدغام فيما فاؤه حرف حلقي مثلاً، فلا تقول: في اعتمَل: اتمَل على القياس، ولا اِعْمَل على غيره.

ونحو: خَبَطٌ، وَحُصِنْتُ، وَفَزِدْتُ، وَعُدْتُ في: خَبَطْتُ، وَحُصِنْتُ، وَفَزِدْتُ، وَعُدْتُ: شاذ. (الشافية: ١٢٩).

● قوله: «ونحو خَبَطٌ».

أي تشبيه تاء الضمير بتاء افتعل شاذ، وقد أجرى بعض العرب^(٣) تاء الضمير المرفوع البارز من «ت» لخطاب المذكر إلى «ت» للنفس المتكلم مجرى تاء افتعل في القلب والإدغام، فقالوا: خَبَطْتُ في ١٨٤ ب خَبَطْتُ كما قالوا: اطرُد. ومن أبيات الكتاب لعلقمة بن عبدة يمدح الحارث بن شمر الغساني، وكان أخوه شأس أسيراً عنده^(٤):

١٥ وفي كلِّ حيٍّ قد خَبَطَ بنعمةٍ فحُقَّ لشأس من ندادك ذنوبُ

والمراد بقوله: خَبَطَ: أنعمت جعله في الإنعام كخابط الشجر للغنم، وبالذنوب: النصيب؛ لأنه الدلو، والسقاة يقسمون الماء بالذنائب. قال هذا ليخلي أخاه فخلاه. قال سيويوه^(٥): «وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلبها طاء؛ لأن هذه التاء علامة الإضمار»، وقال المصنف في شرح المفصل^(٦): «كما لا يحسن في اخَبَطَ تَسَعَدُ، وَفَزَّ تَسَعَدُ، وَأَنْقَدَ تَسَعَدُ، وَأَنْقَدَ تَسَعَدُ، وَأَنْقَدَ تَسَعَدُ»

(١) م: (وجاء).

(٢) الكتاب (٤/٤٦٩-٤٧٠).

(٣) وهم تميم كما مرّ في باب الإبدال، وانظر الأصول (٣/٢٧٢)، والتبصرة (٢/٨٥٦).

(٤) انظر الشاهد في ديوانه (١٣٢)، ومنسوباً إليه في الكتاب (٤/٤٧١)، وشرح أبياته لابن السرياني (٢/٤٠٠)،

والأصول (٣/٢٧٢)، ونكت الشتمري (٢/١٢٦٨)، والتبصرة (٢/٨٥٦).

(٥) الكتاب (٤/٤٧٢).

(٦) الإيضاح (٢/٥١٦).

سَعَدٌ لَا يَحْسَنُ حَبِطٌ، وَفُرٌّ، وَنَقْدٌ».

وَحُصَّتُ مِنَ الْحَوْصِ، وَهُوَ الْخِيَاطَةُ، وَفُزْتُ مِنَ الْفُوزِ، وَعُدْتُ مِنَ الْعَوْدِ.

وعلى هذا أينما أدى القلب إلى وجود المثلين كان الإدغام واجبا كما في حَبِطٌ وَعُدُّ.

٣

ومن الكتاب^(١): حَفِظَهُ يَرِيدُونَ حَفِظْتَهُ. ولو قدر الإدغام في حُصِنْتُ وَفُزْتُ كَانَ حُصٌّ وَفُرٌّ عَلَى

خلاف قياسه، لا حُطٌّ وَفُدٌّ؛ لفوات الصغير.

وقد تُدْغَمُ تَاءُ نَحْوِ: تَنْزَلُ، وَتَنْابِزُوا، وَصَلًّا وَلَيْسَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ، وَتَاءُ تَفَعَّلَ، وَتَفَاعَلَ
فِيمَا يَدْغَمُ فِيهِ التَّاءُ، فَتَجِبُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ ابْتِدَاءً، نَحْوِ: أَطِيرُوا، وَارْتَبُوا، وَأَثَاقَلُوا، وَأَذَارُوا،
وَنَحْوِ: اسْتَطَاعَ مَدْغَمًا مَعَ بَقَاءِ صَوْتِ السَّيْنِ نَادِرًا. (الثالثة: ١٢٩-١٣٠).

٦

● قوله: «وقد تُدْغَمُ».

٩

يقول: قد تُدْغَمُ تَاءُ تَنْزَلُ وَتَنْابِزُونَ مَضَارِعِي تَنْزَلُ وَتَنْابِزُ فِي حَالِ الْوَصْلِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ

قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ بَأَنْ يَكُونَ مَتَحْرِكًا صَحِيحًا، نَحْوِ: قَالَ تَنْزَلُ، أَوْ يَكُونَ سَاكِنًا غَيْرَ صَحِيحٍ،

نَحْوِ: قَالُوا تَنْزَلُ لِيَكُونَ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ عَلَى حَدِّهِمَا.

١٢

فإن لم يكن في حال الوصل فلا يدغم؛ إذ يستدعي الإدغام سكون الأول منهما، والابتداء به

متعذر، فيحتاج إلى همزة الوصل؛ لكنها لا تدخل المضارع، كما لا تدخل في اسم الفاعل، وكذا

إن كان قبله ساكن صحيح، نحو: هَلْ تَنْزَلُ لِلزُّومِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ لَا عَلَى حَدِّهِمَا، وَقَدْ قَرِئَ^(٢)

﴿هَلْ تَرِيضُونَ﴾، و﴿شَهْرٍ تَنْزَلُ﴾ مع كون لام هل ونون التوين ساكنين صحيحين.

١٥

وفي العبارة نظر؛ لأن التقاء الساكن الصحيح لا يستلزم وجود المدة، والمطلوب وجودها؛

لكونها مسهلةً لالتقاء الساكنين؛ بل يستلزم الأعم، وهو المعتل، فعلى هذا ينبغي أن يكون مثل أو

تَكَلَّمُ بمعنى تَتَكَلَّمُ سَائِغًا؛ لأن قبل المدغم ساكن غير صحيح، والكلام في ثبوت مثل هذا النحو، ولم

أجده، فإن ثبت فالعبارة سديدة، وإلا فغير سديدة.

١٨

وتدغم أيضًا تاء تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ فِيمَا تَدْغَمُ فِيهِ التَّاءُ، وَهُوَ الظَّاءُ، وَالدَّالُ، وَالطَّاءُ، وَالدَّالُ، وَالتَّاءُ،

٢١

(١) الكتاب (٤/ ٤٧١).

(٢) التوبة من الآية ٥٢، والقدر: من الآية ٣-٤. وهي قراءة البزري، وهي مما اصطلح القراء على تسميته ببناءات

البزري إذ يشده التاء التي في أوائل الأفعال المضارعة، وجملة ذلك عنه واحد وثلاثون موضعًا. انظر التذكرة

(٣٤١-٣٤٠)، والإقناع (٢/ ٦١٢-٦١٤)، والنشر (٢/ ٢٣٢)، وإتحاف الفضلاء (٤٤٢).

- والصاد، والسين، والزاي ابتداءً، فيجب اجتناب همزة الوصل، نحو: ادَّثِرْ، واثَّاقِلْ، والأصل: تَدَثَّرْ وتَثَّاقَلْ.
- ووصلاً، فلا همزة للغمزة عنها غيرها، نحو: يَدَثَّرْ، ويثَّاقِلْ، ومُدَثَّرْ، ومثَّاقِلْ. قال تعالى^(١):
- ٣ ﴿فَاذْرَأْتُمْ فِيهَا﴾. الأصل: تدارأتم، والتدارؤ: الاختلاف والتدافع، وقال^(٢): ﴿وَازَيَّنَّتْ﴾، وقال^(٣): ﴿يَطِيرُوا بِمُوسَى﴾، والمصدر منهما إَفْعَلْ وإَفَاعِلْ، وكان تَفَعَّلْ وَتَفَاعَلْ. والهمزة تلزم الماضي والمصدر وأمر الحاضر، نحو: ادَّثَّرْ واثَّاقَلْ، بخلاف المضارع وغير الحاضر من الأمر والنهي ١١٨٥
- ٦ والفاعل والمفعول؛ إذ لا يلزم^(٤) سكون المبتدأ به فيها؛ لوجود حرف المضارع والميم.
- وقال شارح^(٥): وليس اطَّيروا وازَيَّنوا افْتَعَلُوا بل افْعَلُوا^(٦)؛ لأنه لو كان افْتَعَلُوا وجب أن يقال: اطَّارُوا وازَّانُوا.
- ٩ وأنا أقول: تكرير العين مؤذن بأن لا التباس^(٧) فلا حاجة إلى هذا الدفع، مع أنه لا سبيل إلى انقلاب الياء ألفاً؛ لأنها ساكنة، أو ساكن ما قبلها، ولو لم تكن الياء مشددة لكان هذا الكلام موجهًا.
- قوله: «ونحو إسْطَاع».
- ١٢ أي: تدغم التاء فيما يدغم فيه في البابين المذكورين لا في باب استفعل، فلا تدغم في اسْتَبَّعَ مع المماثلة، فكيف في اسْتَدْرَكَ واستَطْعَمَ مع المقاربة، سواء كانت الثانية ساكنة لفظاً، كما ذكرنا، وحكماً كاستتباب، وكذا استندان واستطال؛ لأن هذه الصورة يعكس ما هو شرط الإدغام، وأيضاً
- ١٥ لو أدغم لتحركت سين استفعل، وهي لا تتحرك أبداً، لا يقال: هما متحركان في استتباب، وإن لم يوجد تحركهما في استتبع؛ لأننا نقول: الحركة العارضة لا اعتداد بها، وكان قبل الإعلال استتوب، فلم يوجد الشرط، وأيضاً لتحرك السين. وقد روي عن حمزة أنه قرأ^(٨) ﴿اسْطَاع﴾ بإدغام التاء في الطاء مع بقاء صوت السين وسكونها، وهو نادر لما عرفت، وللجمع بين الساكنين لا على حدهما. ١٨

(١) البقرة: من الآية ٧٢.

(٢) يونس: من الآية ٢٤.

(٣) الأعراف: من الآية ١٣١.

(٤) الأصل: (إذ يلزم).

(٥) هو الجاربردي (٣٥٦).

(٦) في شرح الجاربردي: (بل تَفَعَّلُوا).

(٧) الأصل، ك: (الالتباس).

(٨) الكهف: من الآية ٩٧، وقراءة الباقرين بالتحفيف. انظر السبعة (٤٠١)، والتذكرة (٥١٨)، والإفناع

(٦٩٣/٢)، والكشف (٨٠-٨١/٢)، والنشر (٣١٦/٢).

[الحذف]

الحذف الإعلالي والترخيمي تقدم، وجاء غيره في: تَفَعَّلُ، وَتَفَاعَلُ، وفي نحو: مَسَتْ، وَأَحَسَتْ، وَظَلَّتْ، وَاسْطَاعَ، وَيَسْطِيعُ، وجاء يَسْتَيْعُ، وقالوا: بَلَعُنْبِرٍ، وَعَلَمَاءٍ، وَمِلْمَاءٍ فِي بَنِي الْعَنْبِرِ، وَعَلَى الْمَاءِ، وَمِنَ الْمَاءِ.

وأما نحو: يَتَسَعُ، وَيَتَقِي فِشَاذٌ، وعليه جاء:

تَقِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

بخلاف: تَخَذَ يَتَخَذُ، فإنه أصل، واستخذ من استخذ - وقيل: أبدل من تاء اتخذ - أشد، ونحو: تُبَشِّرُونِي، وَتُبَشِّرِينِي وَأَنِّي قَدْ تَقَدَّمُ. (الشافية: ١٣١-١٣٢).

● قوله: «الحذف الإعلالي والترخيمي قد تقدم».

أي: في باب الإعلال والترخيم في النداء، وقد جاء الحذف في غيرهما، ومنه حذف إحدى التائين من تَفَعَّلُ وَتَفَاعَلُ بشرط كونهما مفتوحتين، نحو قوله تعالى^(١): ﴿تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ كان تَمَنَّوْنَ، و﴿نَارًا تَلظِي﴾ وكان تَلظِي، ولو كان ماضيًا لكان تَلْظَتْ، و﴿تَصْدِي﴾ وكان تَصْدِي، ولو كان ماضيًا كان تَصَدَّيْتُ. ولم يكن للإدغام مدخل للزوم همزة الوصل في المضارع، كما مر، فخففت بحذف إحداهما، وهو فصيح كالإثبات. قال تعالى^(٢): ﴿تَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾، و﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ﴾.

فإن فقد الشرط فلا تحذف نحو تَحَمَّلُ، بضم الأولى على المجهول؛ إذ لو حذفت الأولى التيسر بالماضي وقفًا، ولو حذفت الثانية التيسر بمضارع التفعيل. ويجوز أن تقول: لو حُذِفَتِ الْأُولَى لَمْ تَبْقِ الْمَضَارِعَةُ.

واختلف^(٦) في المحذوف، فسيبويه على أنه الثانية. قال^(٧): «لو كانت الثانية أولى بالحذف لأنها

(١) آل عمران: من الآية ١٤٣.

(٢) الليل: من الآية ١٤.

(٣) عبس: من الآية ٦.

(٤) فصلت: من الآية ٣٠.

(٥) السجدة: من الآية ١٦.

(٦) البصريون على أن المحذوف الثانية، والكوفيون الأولى. وانظر الإنصاف (٢/ ٦٤٨ - المسألة ٩٣)، واتسلاف النصر (١٣١)، والأشعري (٤/ ٣٥١)، والتصريح (٢/ ٣٩٩).

(٧) الكتاب (٤/ ٤٧٦).

- ٣ هي التي تسكن وتدغم في قوله: ﴿فَادَارَ أْتَمَّ﴾. ويجوز أن يُستدلَّ بما ذكرت الآن، وواقفه البصريون. وقيل: هو الأول؛ لأن الثانية جيء بها لمعنى كالمطاوعة، ولأن الإدغام في مثل: قال تنزَّلُ^(١) من حيث الصورة حذفُ الأول.
- وأقول: الجواب عن الأول منع الجيء بها لمعنى؛ لأنه ملحق، والإلحاق ينافي ذلك. سلمنا لم يُفوت ذلك المعنى بفوات التاء؛ إذ من الجائز أن يكون باقيا بالتكرير.
- ٦ وعن الثاني أن المدغم ليس كالمحذوف. سلمنا يكون مُعارضًا بما ذكره سيبويه في قوله: ﴿فَادَارَ أْتَمَّ﴾، والحق أن مراعاة حرف المضارعة أهم؛ لأنهم حذفوا الفاء، ولم يحذفوه، وحذفوا همزة ﴿أَفْعَلَّ﴾ مع كونها جيء بها لمعنى باتفاق، ولم يحذفوه نحو: يَعِدُّ، وَيُكْرِمُ، فمع الزائد ١٨٥ ب الإلحاقى أولى أن يراعوه.
- واعلم أنك إذا حذف إحداهما لم يجز لك أن تدغم الأخرى فيما بعدها؛ لأداء ذلك إلى الإجحاف بالكلمة، وإدخال همزة الوصل في المضارع، وإذا لم تحذف جاز نحو تَذْكُرُونَ. قال تعالى^(٢): ﴿تَسَاقَطُ عَلَيْكَ﴾ الأصل: تَسَاقَطُ. ١٢
- قوله: «وفي نحو مَسَتْ وَأَحَسْتُ».
- ١٥ أي: من الحذف الاعتباري قولهم: مَسَتْ، وَظَلَّتْ، وَأَحَسْتُ فِي مَسَيْتُ، وَظَلَّلْتُ، وَأَحَسَسْتُ، وإنما حذفوا حيث لم يكن للإدغام مدخل، وذلك لسكون الثاني وحركة الأول، عكس قضية الإدغام، ويجوز في الأولين الفتح على الأصل، والكسر بكونه منقولاً من الأول إليه بعد إسكانه، كما نُقل في أَحَسَسْتُ إلى الحاء. والحذف في ظَلَّتْ فصيح؛ لأنه كثر استعماله.
- ١٨ والمحذوف عند سيبويه الأول. قال^(٣): «حذفوا -يعني تاء يتقي- كما حذفوا العين في المضاعف نحو: أَحَسْتُ وَمَسْتُ».
- فإن قلت: قد خالف أصله؛ لأنه قال في تنزَّل: الثانية أولى بالحذف.

(١) ك: (مثل تنزل).

(٢) مريم: من الآية ٢٥. قرأ الجمهور: ﴿تَسَاقَطُ﴾، وقرأ الأعمش وطلحة وابن وثاب ومسروق وهمزة: ﴿تَسَاقَطُ﴾، وقرأ حفص: ﴿تَسَاقَطُ﴾، وقرأ أبو السَّمال: ﴿تَسَاقَطُ﴾، وقرأ يعقوب والبراء بن عازب والأعمش: ﴿يَسَاقَطُ﴾، وقرأ أبو حيوة ومسروق في رواية: ﴿تُسَقَطُ﴾، وعن أبي حيوة في رواية ثانية: ﴿يُسَقَطُ﴾، وعنه في ثالثة: ﴿تَسَقَطُ﴾، وفي رابعة: ﴿يَسَقَطُ﴾. قال ابن خالويه: من قرأ بالتاء أراد النخلة، وبالياء الجذع. انظر شواذ ابن خالويه (٨٤)، والإقناع (٢/٢٩٦)، والنشر (٢/٣٠٦)، والبحر (٦/١٨٤-١٨٥).

(٣) الكتاب (٤/٤٨٣).

قلت: لم يخالفه؛ لأن العلة في القبيلين واحدة، وهي قوله: لأنها هي التي تسكن وتدغم.

وقيل^(١): هو الثاني؛ لأن الثقل إنما حدث منه، فيكون المحذوف الحرف الثاني وحركة الأول. وعند سيبويه يكون الحرف الأول وحركته في الأولين في صورة الفتح. وبجاء الكسر فيهما، وتحقق نقل الحركة في أحسنست يُرجح قول سيبويه؛ إذ سكون الثاني يقى على حاله، فيكون التغيير في موضع واحد، بخلاف حذف الأول؛ لأنه يستلزم التغيير في موضعين: في حركة الأول، وفي وجود الثاني، وفي ثلاثة مواضع في أحسنست، إن اعتبر التصرف في المنقول إليه الحركة أيضاً، حذف الثاني، إسكان الأول، تحريك ما قبله بحركته، وفي موضعين عند سيبويه؛ إذ الثاني باق على حاله.

فإن قلت: التغيير في اللام أقعد، فتنزيلة منزلة المنقوص أولى.

قلت: لو نزلوه منزله لما كان لهم إلى الحذف سبيل؛ إذ لا يجوز أحصت في أحصيت، فلذلك نزلوه منزلة الأجوف. من الكتاب^(٢): «قولهم: أحصت يريدون أحسنست شبهوها بأقمت؛ لأنهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لتثبت والآخرة ساكنة».

وقيل^(٣): يجوز أن يكون قوله تعالى^(٤): ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ بالكسر والفتح من أقررن وأقررن من يقر بالمكان بالكسر والفتح، بنقل حركة الراء إلى القاف، ثم حذف الراء، ثم حذف همزة الوصل لحركة ما بعدها.

وهذا ضعيف؛ لأن هذا الحذف لا يجري في غير الماضي. من الكتاب^(٥): «إذا قلت: لم أحس لم تحذف؛ لأن اللام في موضع قد تدخله الحركة، ولم يُثن على سكون لا تناله الحركة، فهم لا يكرهون تحريكها»، وقال أيضاً^(٦): «ليس هذا النحو إلا شاذاً مشيراً إلى الماضي. وحمل التنزيل على الشاذ غير سديد، فالأولى أن يقال: المكسور أمر من يقر وقاراً، وهو الرزانة، والمفتوح أمر من يقار؛ أي: يجتمع^(٧)».

١٨ الشاذ غير سديد، فالأولى أن يقال: المكسور أمر من يقر وقاراً، وهو الرزانة، والمفتوح أمر من يقار؛ أي: يجتمع^(٧).

(١) الحذف لغة سليم، وانظر مذاهب القوم في المحذوف في الحلييات (١٣٩-١٤٠)، والممتع (٢/ ٦٦١-٦٦٢)،

وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٧٠)، وابن يعيش (١٠/ ١٥٣-١٥٤)، والمساعد (٤/ ١٩٦، ٢٧٨).

(٢) الكتاب (٤/ ٤٢١).

(٣) انظر الأفعال لابن القطاع (٣/ ٤٤)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٧٠-٢١٧١)، وقراءة نافع وابن عامر

وعاصم في قوله تعالى من سورة الأحزاب: من الآية ٣٣ ﴿وَقَرْنَ﴾ مثل خفن، والباقون بكسر القاف مثل

عذن. انظر الكشف (٢/ ١٩٧-١٩٨)، والإقناع (٢/ ٧٣٧)، والنشر (٢/ ٣٤٨)، والبحر (٧/ ٢٣٠).

(٤) الكتاب (٤/ ٤٢٢-٤٢١).

(٥) انظر الكشف (٥/ ٤٢)، والبحر (٧/ ٢٣٠).

● قوله: «واسطاع».

أي: ومن الحذف الاعتيابي قولهم: اسطاع يسطيع بفتح حرف المضارعة، وهو فصيح كثير الاستعمال، والأصل: اسطاع يسطيع، فحذفوا التاء، وبعضهم حذفوا الطاء فقالوا: استاع يستيع، وليس بفصيح، ومرجوحيته تدل على مرجوحية القول بحذف الثاني من نحو ظلت، ولهذا قال الرخشي^(١): «إن شئت قلت: حذفت التاء الزائدة، وقُلبت الطاء تاءً». وإنما خففوا بالحذف على الوجهين حيث لم يكن للإدغام كما مرّ سبيل^(٢).

وحذفوا أيضاً في قولهم: بلعنبر، وعلماء، ومِماء في: بني العنبر، وعلى الماء، ومن الماء؛ لعدم مدخل الإدغام، وذلك لسكون الثاني. قال^(٣):

غداة طفت علماء بكر بن وائل وعاجت صدور الخيل شطر تميم

طفوا العود على الماء؛ أي: جرى، وطفت علماء يُذكر في موضع المدح؛ لأن ما طفا فقد علا، وعاجت: مالت، والشطر: النحو. ومن الكتاب^(٤): «وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام التعريف». أراد مثل بني الحرث، فنقول: بلحرث.

● قوله: «وأما نحو يتسع ويتقي».

أي: بتخفيف التاء فشاذاً؛ لأن القياس أن يخفف بالإدغام؛ لأنه موضعه، فالحذف الاعتيابي لا يحمل^(٥) له. وذلك أن تقول: توالي الحركات أنقل من صورة الإدغام، وذلك مدرك بالضرورة. وقيل^(٦): حُملا بحذف التاء على يسع ويتقي؛ إذ حذف الواو منهما، ويكون الأمر من يتقي: تقى،

(١) الفصل (٤٠٤).

(٢) م: (كما مرّ إليه سبيل).

(٣) الشاهد مختلف في نسبه فقد رواه المرّد لقطري بن الفجاءة، والمدائني لصالح بن عبد الله العبشمي، وأبو مخنف لعبيدة بن هلال الشكري، ووهب بن جرير لحبيب بن سهم التميمي، والهيثم بن عدي وخالد بن خدش لعمر القنا. ذكر ذلك صاحب الأغناني (١٤٢/٦-١٥١) في قصة رقعة دولاب، ونقله عن ابن المستوفي في إثبات المحصل (٢٥٧)، والبغدادي في شرح شواهد الشافية (٤٩٨-٥٠٤)، والأماشي الشجرية (١٤٥/١) و٢/١٨٠، وشعر الخوارج (١٠٦).

(٤) الكتاب (٤٨٤/٤).

(٥) الأصل، ك: (لا محل).

(٦) انظر شرح ركن الدين (١٤٥).

يحذف التاء والياء. وقد جاء^(١):

تَقِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

- ٣ وقيل^(٢): تَقِي يَتَّقِي كَرَمِي يَرْمِي أَصْلُهُ: وَقِي يَقِي، أَبْدَلتِ التَّاءُ مِنَ الواوِ لِشَلَا يَجِبُ الحذف، وهذا بخلاف تَخَذَ يَتَّخِذُ فَإِنَّهُ أَصْلٌ، وَلَوْ كَانَ مِثْلَ يَتَّقِي؛ أَعْنِي مَخْفَفًا مِنْ يَتَّخِذُ موزون يَفْتَعِلُ؛ لَكَانَ يَتَّخِذُ بفتح التاء. والدليل الآخر على أصالته أن الأمر منه إِتَّخَذَ، لا تَخَذَ نَحْوُ تَقِي.
- ٦ وفي الصحاح^(٣): يُقَالُ: إِتَّخَذُوا فِي القِتَالِ بِهَمْزَيْنٍ: إِذَا أَخَذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَهُوَ مِنَ الأَخَذِ، إِلَّا أَنَّهُ أَدْغَمَ بَعْدَ تَلْيِينِ الهمزة وإبدال التاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه تَخَذَ وَيَتَّخِذُ. وقرئ^(٤) ﴿لِتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾.
- ٩ وأقول: فيه نظر؛ لأن إبدال التاء بعد تليين الهمزة غير جائز، وقد ذكر^(٥) أن اتزَرَ فِي إِيْتَزَرَ خَطَأً. وأيضًا بناءً أصل يتوهم أصالة حرف في منشعب بعيد؛ إذ دلالة صورة الأصلي على أصالة حروفها أقوى من دلالة صورة المنشعب على تفرع بعض حروفها، وأيضًا صورة الأصلي دالة على حقيقة أصالته على الأمر العام، فيجب القول به، وإلا لزم التحكم، فإن تَخَذَ يَتَّخِذُ أَصْلٌ، كما أن أَخَذَ يَأْخُذُ أَصْلٌ.
- ١٢

- ولسيبويه في استخَذَ قولان. من الكتاب^(٦): «استخذ فلان أرضًا، يريد أتخذ، كأنهم أبدلوا السين مكان التاء كما أبدل التاء مكانها في سِتْرٍ، وفيها قول آخر أن يكون استفعل، فحذفت التاء
- ١٥

(١) الشاهد أنشده أبو الحسن لعبد الله بن همام السلولي من قصيدة يخاطب بها النعمان بن بشير الأنصاري أمير الكوفة زمن معاوية، ومدح فيها الأنصار ومعاوية، ويطلبه فيها بإنقاذ عطائه، وهو عجز بيت صدره:
زيادتنا نعمانُ لا تنسينَّها

وانظر الشاهد منسوبًا إليه في نوادر أبي زيد (٤، ٢٧)، والأمالى الشجرية (١/٣١٥)، واللسان (وقى)، وشرح شواهد الشافية (٤٩٦).

(٢) انظر الصحاح (وقى).

(٣) الصحاح (أخذ).

(٤) الكهف: من الآية ٧٧. قرأ البصريان وابن كثير ويعقوب وعبد الله والحسن وقتادة وابن مجرة: (لَتَخِذْتَ) مثل لعلمت، والباقون بالتشديد وفتح الخاء (لَتَخِذْتَ). انظر التيسير (١٤٥)، والكشف (٢/٧٠-٧١)، والإقناع (٢/٦٩١)، والنشر (٢/٣١٤)، والبحر (٦/١٥٢)، وابن جماعة (٣٥٩).

(٥) انظر حاشية ابن جماعة (٣٥٩).

(٦) الكتاب (٤/٤٨٣-٤٨٤) باختصار.

للتضعيف كما حذفوا لام ظَلَّتْ» كأنه قال: عين ظلت؛ لأن مذهبه حذف العين، فأراد باللام صورته، لا لام الفعل.

٣ ومال المصنف في إلى القول الأول حيث قال في شرح المفصل^(١): «وأما استخذ فيحتمل أن ١٨٦ ب

يكون من هذا الباب» أي: باب تلاقي المثليين. قال^(١): «وهو الظاهر؛ لأنهم لا يقولون استخذ^(٢) - أي موازن استضرب - ولو كان منه لجاء الأصل؛ إذ لا مانع يمنع من وجوده، وأيضاً فإنه بمعنى اتَّخَذَ، ولو كان استفعل لاختلف معناه». ٦

ولك أن تجيب عن لزوم مجيء الأصل بأن الغنية بالمخفف عن الأصل حاصلة، وليس كل أصل مستعملاً. وعن لزوم اختلاف المعنى بأن من الجائز ورود باب بمعنى باب آخر، ولهذا اختلف في استكان، وقد تقدم^(٣). ٩

وعلى الراجح عند المصنف يجب إبدال السين من التاء، وقد نفاه في باب الإبدال، كما تقدم، وكان الأوفق لما ذكره ثمة أن يختار القول الثاني.

١٢ ● وقوله: «استخذ» مبتدأ، وقوله: «أشدُّ» خبره. وكان أشدَّ لأن تخفيف يَتَّقِي وَيَتَّسِعُ قُدْرَ له حمل، وهذا إبدال أو تخفيف ليس له حمل. هكذا ذَكَرَ، وفيه نظر؛ لأنه على القول الثاني يوافق اسطَّاع. ولك أن تقول: هو أيضاً نادر، فلا يحمل عليه.

١٥ ● قوله: «ونحو بُشِّرُونِي».

أي: قد تقدم^(٤) في النحو أن نون الوقاية إذا اتصلت بالمضارع فيه نون التثنية أو الجمع (أو خطاب الجمع)^(٥) يجوز إثباتها وحذفها حملاً على المفرد مثل: ينصرني، وفراراً من التثنية، وذلك بُشِّرَانِي، وَبُشِّرَانِي، وَبُشِّرِينِي، وَبُشِّرِينِي، (وَبُشِّرُونِي، وَبُشِّرُونِي)^(٥)، وَإِنِّي، وَإِنِّي جَارٍ مجرى ذلك مع كون إِنِّي مشتقاً على النونات.

هذا آخر مباحث التصريف.

٢١

(١) الإيضاح (٢/ ٥٢٠).

(٢) الأصل، ك: (أستخذ).

(٣) انظر ص (٥٢) من هذا الكتاب.

(٤) انظر الكافية (١٤٧).

(٥) ليس في -.

[مسائل التمرين]

معنى قوهم: كيف تبني من كذا نحو كذا؟ أي: إذا رَكِبْتَ منها زنتها وعملت ما يقتضيه القياس فكيف تَنْطِقُ به؟ وقياس قول أبي علي أن تزيد وتحذف ما حُذِفَ في الأصل قياساً، وقياسُ آخرين أن تحذف المحذوف قياساً أو غير قياس. (الشافية: ١٣٣).

٣

وقد أورد مسائل للتمرين، ومعناه تعويد أهل الصرف واستمراره، من مرن على الشيء يَمْرُنُ مُروناً ومَرَانَةً: إذا تَعَوَّدَه، واستمرَّ عليه. ويقال: فلان مُمَرَّنُ الوجه على هذا الأمر؛ أي: صلب الوجه.

٦

وكان النحاة قديماً وجديداً يقولون: كيف تبني من كذا مثل كذا؟ سؤالاً واستعلاماً.

واختلف^(١) في معنى هذا القول: الأكثرون على أن معناه أنك إذا رَكِبْتَ من حروف المسؤول عنه مثل المطلوب موازته، وعملت به ما يقتضيه القياس الصرفي، فكيف تنطق به؟ كما يقال: كيف تبني من سري مثل أسلم؟ فتقول: أسرى؛ لأنك تثبت الهمزة الزائدة مفتوحة، ثم فاء الفعل ساكنة، ثم عين الفعل مفتوحة، ثم لام الفعل أيضاً مفتوحة؛ لكن عرض عارض قياسي اقتضى قلب الياء ألفاً لم يعرض في الأصل؛ أعني أسلم، فإن عكست الأصل والفرع، فقلت من سلم مثل أسرى قلت: أسلم، كان الأصل مُعَلَّاً دون الفرع.

٩

١٢

وأبو علي^(١) على أن معناه أنك إذا رَكِبْتَ منها زنتها، وعملت ما يقتضيه القياس، وحذفت ما حذفت في الأصل على القياس، فكيف تنطق به؟ وإليه أشار بقوله: «أن تزيد وحذفت» أي: وقياس أبي علي أن تزيد على القول المذكور، وهو قوله: «إذا ركبته» قيداً آخر، وهو قولك: «وحذفت ما حذفت...» إلى آخره.

١٥

وطائفة^(١) من النحاة على أن معناه ما ذكره أبو علي مع قيد آخر، وهو أن يقال: أو غير قياس، ١٨٧١ فيكون الحاصل قولك: إذا ركبته منها زنتها، وعملت مقتضى القياس، وحذفت ما حذفت في الأصل قياسياً كان ذلك، أو غير قياسي، فكيف تنطق به؟ وسيظهر أثر الخلاف، وهذا الأخير هو المراد بقوله: «وقياس آخرين، أو غير قياس» يعني: والقياس عند آخرين أن تحذف من الفرع ما حذفت من الأصل، كان الحذف قياسياً^(٢) كما قال أبو علي، أو غير قياس أيضاً. فالتفسير الأول أعم، والثالث أخص، والثاني أخص من الأول، وأعم من الثالث.

١٨

٢١

(١) انظر الأصول (٣/٣٥١)، والحلييات (٣٢٤)، والمنصف (١/٤٤)، والتبصرة (٢/٩٠٦)، وشرح الملوكي (٥٠٢)، والمنع (٢/٧٣١)، وشرح الكافية الشافية (٢١٩٤).

(٢) ك، م: (قياساً).

- ٣ إذا عرفت هذا فاعلم أنه قولهم: تبني يقتضي البناء، وقولهم: مثل كذا يقتضي المماثلة، فلو كان بناء المثل موجودًا كان السؤال فاسدًا، فلا يقال: كيف تبني مثل نصر من ضرب؛ لاقتضاء ذلك تحصيل الحاصل، ولا يقال أيضًا: من ضرب مثل يضرب؛ إذ الجواب يضرب، فيكون يضرب مثل نفسه، وهو محال؛ لاقتضاء المماثلة التعدد، وهو في الواحد مستحيل؛ بل يقال: كيف يكون مضارع ضرب.
- ٦ وقيل: لا يُبنى^(١) من الرباعي ثلاثي، ولا من الخماسي رباعي، ولا ثلاثي؛ إذ يحتاج حيثئذ إلى حذف بعض الحروف الأصول، فيكون هدمًا^(٢) لا بناء.
- ٩ وأنا أقول: هذا يقتضي فساد قول أبي علي: مُضَرِّيٌّ في مثل مُحَوِّيٍّ، وفساد قول آخرين أيضًا، وسيأتي، وأيضًا هذه مشاحة لفظية.
- وقال شارح^(٣): «ينبغي أن تعلم أن ذلك إنما يكون من الحروف الأصلية، حتى لو كان في المثال الذي تبني منه زوائد حذفها وبنيت من أصول الكلمة ما طُلب بناؤه».
- ١٢ وأنا أقول: ليس يحتم أن تحذف الزوائد؛ إذ لو قيل لك: ابن مثل استخذ على القول الثاني لسيويه من استغفر يكفيك أن تحذف التاء فقلت: استغفر.
- واعلم أن النحاة اختلفوا في البناء. قال سيويه^(٤): لك أن تبني من العربي عربيًا ورد مثله في كلام العرب؛ لأن الغرض رياضة النفس على قياس كلام العرب.
- ١٥ وقال أبو الحسن^(٤): لك أن تبني من العربي عربيًا ورد مثله في كلام العرب، أو لم يرد، ومن الأعجمي أعجميًا وعربيًا؛ لأنه أزيد في الدرية.
- ١٨ فعلى هذا لا يجوز بناء مثل جعفر من ضرب بفتح الجيم وكسر الفاء أو ضمها مما لم يجيء في الكلام عند سيويه، ويجوز عند أبي الحسن.
- وقيل^(٥): كلام سيويه أقيس، وكلام أبي الحسن أوغل في باب الرياضة.

(١) وأحازه أبو الحسن الأخفش كما في شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٢٠٩)، وانظر شرح الملوكي (٥١٤)، والمتع (٢/ ٧٣٤).

(٢) الأصل، ك: (هذا ما).

(٣) هو الجاربردي (٣٦١).

(٤) انظر المنصف (١/ ١٨٠)، وشرح الملوكي (٥٠٥).

(٥) انظر شرح الجاربردي (٣٦١).

وأنا أقول: لا شك في أوغليته، ولكنه ربما يجرُّ إلى ما لا يظهر فيه فائدة كما قيل: ابن من يَسْتُ
مثل (سيورغاميشي) ومعناه الاستمالة في لغة الترك، فالإقتصار لمعرفة كلام العرب على كلام العرب
أحسن. ٣

فمثل: مُحَوِيٍّ من ضَرَبَ: مُضَرِيٍّ، وقال أبو علي: مُضَرِيٍّ.

ومثل: اسْمٌ، وَغَدٍ من دَعَا: دُعُوٌّ، وَدَعُوٌّ، لا: إِذْعٌ، ولا: دَعٌ، خلافاً للآخرين.

ومثل: صَحَائِفَ من دَعَا: دَعَايَا، باتفاق؛ إذ لا حذف في الأصل. ٦

ومثل: عَسَلٍ من عَمِلَ: عَمَلٌ، ومن باع، وقال: بِنَيْعٍ، وَقَنُولٌ، يَظْهَرُ النون فيهن؛ للإلباس
بِفَعْلٍ.

ومثل: قِنْفَخِرٍ من عَمِلَ: عَمَلٌ، ومن باع، وقال: بِنَيْعٍ، وَقَنُولٌ، بالإظهار؛ للإلباس بَعَلْكَدٍ
فيهن. ٩

ولا يُبْنَى مثل جَحْنَقَلٍ من كَسَرَتْ، أو جَعَلَتْ؛ لرفضهم مثله؛ لما يلزم من ثَقَلٍ أو ليس.

ومثل: أْبْلُمٍ من وَأَيْتُ: أَوْءٍ، ومن أَوَيْتُ: أَوْرٍ، مدغماً؛ لوجوب الواو، بخلاف تُؤْوِي.

ومثل: إِجْرِدٍ من وَأَيْتُ: إِيْءٍ، ومن أَوَيْتُ: إِيٍّ، فيمن قال: أُحْيِيَّ، ومن قال: أُحْيِيَّ قال: إِيٍّ.

ومثل: إِوْرَةَ من وَأَيْتُ: إِيْنَاةً، ومن أَوَيْتُ: إِيَاةً، مدغماً.

ومثل: اَطْلَحَمَّ من وَأَيْتُ: إِيْنَايَاً، ومن أَوَيْتُ: إِيْوَيَاً.

وسئِلَ أبو علي عن مثل ما شاء الله من: أَوْلَقٌ، فقال: ما أَلِقَ الإِلَاقُ، والأَلَقُ على اللفظِ،
والأَلَقُ على وجهٍ، بَنَى على أَنَّهُ فَوَعَلَ. ١٨

وأجاب في بِاسْمٍ: يَأْلُقِي، أو بِأَلْقِي.

وسأل أبو علي ابن خالويه عن مثل مُسْطَارٍ من آءةٍ فظنه مُفْعَلاً وتَحْيِرٍ، فقال أبو علي:

مُسْتَاءٌ، فأجاب على أصله، وعلى الأكثر: مُسْتَاءٌ. ٢١

وسأل ابنُ جني ابن خالويه عن مثل كَوَكَبٍ من وَأَيْتُ مخففاً مجموعاً جمع السلامة مُضَافاً إلى

ياء المتكلم، فتَحْيِرٌ أيضاً، فقال ابن جني: أَوْيٌّ.

ومثل: عُنْكَبُوتٍ من بَعَتْ: يَبْعُوتُ. ٢٤

- ومثل: اطمأن: ابيع، مصححاً.
- ومثل: اغدودن من قلت: اقوول، وقال أبو الحسن: اقوئل؛ للواوات.
- ومثل: اغدودين: اقوول، وايويع، مظهرًا. ٣
- ومثل: مضروب من القوة: مقوي.
- ومثل: غصفور: قوي، ومن الغزو: غزوي.
- ومثل: عضد من قضيت: قض. ٦
- ومثل: قدغملة: قضية، كمعية في التصغير.
- ومثل: قدغملة: قضوية.
- ومثل: حمصينة: قضوية، فتقلب كرحوية. ٩
- ومثل: ملكوت: قصولت.
- ومثل: جحمرش: قضسي، ومن حيت: حيو.
- ومثل: جلاب: قضضاء. ١٢
- ومثل: دخرجت من قرأ: قرأيت.
- ومثل: سيطر: قرأي.
- ومثل: اطمأنت: اقرايات، ومضارعه: يقرئيء، كيقرعنع. (الشافية: ١٣٣-١٣٧).

● قوله: «فمثل محوي».

- هذا أمثلة كيفية البناء، وقد علمت في النسبة^(١) أن محوي منسوب إلى محي فاعل حتى يحيي زنته في الرفع والجر مفعم، وفي النصب مفعلاً تقول: هذا محي، ومررت بمحي، ورأيت محياً، فإذا نسبت إليه حذف اللام كما حذف في المشتري، فبقي أربع ياءات مع كسرة هي كياء على ١٨٧ ب زنة مفعي، فحذفت إحدى الياءين، وقلبت الأخرى واواً، فقلت: محوي.
- فإذا بنيت من ضرب مثله قلت: مضري^(٢) على الأكثر؛ إذ لا قياس يقتضي تغييراً في الفرع. ٢١
- مضري على قول أبي علي؛ إذ يحذف من الفرع ما حذف من الأصل قياساً، وقد حذف منه اللام

(١) انظر ص (١٧١) من هذا الكتاب.

(٢) الأصل، ك: (مضري).

والتكرير فتُحذفان من الفرع أيضاً. والذين يحذفون من الفرع ما حُذف من الأصل على غير قياس فهم لما حُذف على القياس أحذف، فعندهم أيضاً يكون مُضَرِيٌّ.

٣ ومنها أن تبني مثل اسم من دعا فتقول على الأكثر: دَعَوٌ أو دُعَوٌ بضم الدال أو كسره؛ إذ أصله سِمَوٌ أو سُمَوٌ. وإنما قالوا هكذا لأن جمعه الأسماء، والأفعال جمع فُعُلٍ أو فِعْلٍ كقُفِّلٍ وأقْفَالٍ وجِدْعٍ وأجذاع، وهذا لأنه لا قيلس لحذف الأصل، أعني حذف لام اسم، وكذا على قول أبي علي لأنه لا يحذف من الفرع ما حذف من الأصل بلا قياس، بخلاف الآخرين فإنه يكون عندهم: إِذْعٌ؛ لأنهم يغيرون الفرع كغير الأصل على كل حال، فهم حذفوا اللام، وأسكنوا الفاء، وأدخلوا همزة الوصل كما في الأصل. ومنها أن تبني منه أيضاً مثل غَدٍ فتقول: دَعَوٌ بسكون العين؛ لأن أصله غَدَوٌ بسكون العين. وهذا على القولين الأولين؛ إذ لا قياس لحذف اللام، بخلاف الآخرين، فحذفوا اللام ههنا أيضاً، فقالوا: دَعٌ كغَدٌ.

١٢ ومنها أن تبني منه مثل صحائف فتقول: دَعَايَا، باتفاق الأقوال؛ إذ لا حذف في الأصل، وكان الأصل دَعَائِيٌّ، قُلِبَتِ الواو ياءً لانكسار ما قبلها، فقُلِبَتِ الهمزة ياءً، والياء ألفاً؛ إذ^(١) كان مما وقعت فيه الياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد، وليس مفرداً كذلك، فصار دَعَايَا، كما مر في ركايأ^(٢). ومنها أن تبني مثل عَنَسَلٍ من عمل، فقلت: عَنَمَلٌ بإظهار النون؛ إذ لو أدغمت لالتبس بفعل ماضي التعميل. ١٥

وكذا من قال وباع، فتقول: قَنَوَلٌ وَيَبْنَعٌ بالإظهار؛ لأداء الإدغام إلى الالتباس بقَوَلٍ وَيَبَعٍ الماضي من التفعيل. وإنما لا تُعِلُّ حرفَ العلة لسكون ما قبلها.

١٨ ومنها أن تبني مثل قِنْفَخَرٍ من عمل وباع وقال، فتقول: عِنَمَلٌ، وَيَبْنَعٌ، وقَنَوَلٌ بالإظهار وتكرار اللام؛ إذ لو أدغم لالتبس بما بُني منه لمثل عِلْكَدٍ، وهو البعير الغليظ.

٢١ ولا يُبْنِي مثل جَحَنَفَلٍ من كسر، ولا جَعَلٌ؛ لأداء ذلك إلى أحد محذورين: إما ثَقَلٌ مدرك بالضرورة في قولك: كَسْرَرٌ، وجَعَلَلٌ^(٣)، بالإظهار. قال سيويه^(٤): لم يبنوا مثل قَنَرٍ ولا عَنَلٍ^(٥)؛ أي: بالسكون، وإما التباس بما بُني لمثل سَفَرَجَلٍ في قولك: كَسْرَرٌ، وجَعَلَلٌ بالإدغام. ولا يخفى عليك

(١) الأصل، ك: (إذا).

(٢) انظر ص (٤٤٨، ٥٢١) من هذا الكتاب.

(٣) ك: (كسر وجعلنل) تحريف.

(٤) الكتاب (٤/٤٥٦)، والثلاثان فيه بكسر أولهما.

(٥) في النسخ: (ولا عَنَلٍ). والتصويب عن الكتاب.

أنك تكرر اللام في بناء مثل الرباعي من الثلاثي مرة، كما في بناء الرباعي لمثل الخماسي، ومن
الثلاثي لمثل الخماسي مرتين. §

٣ • قوله: «ومثل أُبْلِم». ٣

هو نحوصُ المُقْل. يقول: إذا بنيتَ مثل أُبْلِم من وَايْتُ، والوَايُ الوعد، قلتَ: أَوْء؛ لأن أصله
أَوْوِيّ بقلب ضمة الهمزة كسرة، كما فعلتَ ذلك في التَّمشي؛ لسلامة الياءِ، وتعلُّ الياءِ إعلال
قاضي. تقول: هذا أَوْء، ومررت بأَوْء، ورأيت أَوْئِيًّا. ٦

ومثله من أَوَّيْتُ إذا رجعتَ إلى منزلك: أَوَّء بالإدغام، وأصله: أَوْوِيّ بهمزتين، فقلبت الساكنة
واوًا كما في أَوْجِرُ، فأدغمت في العين، وشأنُ الياءِ كالسابق، فتقول: أَوَّء حالتي الرفع والجر، وأَوَّيَّا
حالة النصب. ٩

فإن قيل: لم يُدغموا الهمزة المقلوبة في تَوَوِي، فلمَ أدغموا^(١) ههنا.

قلنا: لجواز قلبها ثمة، ووجوبه ههنا؛ إذ الواجب قلبها يجري بحرى الأصيل؛ لاقتضاء الوجوب
ذلك، ولهذا قال: «مُدْغَمًا لوجوب الواو بخلاف تَوَوِي». ١٢

وإذا بنيتَ مثل إَجْرِدُ من وَايْتُ قلتَ: إِيء، الأصل: إِوِيّ، انقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار
ما قبلها، وشأنُ الياءِ ظاهرٌ، فتقول حالتي الرفع والجر: إِيء، وحالة النصب: إِيئِيًّا. وتكتب هكذا:
إِيء، إِيئِيًّا. ١٥

ومن أَوَّيْتُ قلتَ: إِيء، وأصله: إِوِيّ، قُلبت الهمزة ياءً وجوبًا، كما في إِيْدِبُ؛ أعني لاجتماع
الهمزتين، فاجتمع الواو والياء، فسبق إحداهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الأخرى،
فصار: إِيئِيّ، فأعلَّ إعلال قاضٍ عند من قال: أحيّ يكون الياء المحذوفة مَنَوِيَّةً، فصار: إِيئِيّ حالتي
الرفع والجر، وإِيئِيًّا حالة النصب، وحذفت الثالثة عند من قال: أحيّ يكونها منسية فصار حالة
النصب أيضًا كحالتي الرفع والجر؛ أعني بالحذف، ودخله الحركاتُ الثلاث. ١٨

وإذا بنيتَ مثل إِوَرَّةٍ بتشديد الزاي، والأصل: إِوَرَرَّةٌ فأدغمت، وهي طير الماء، من وَايْتُ قلتَ:
إِيئِيَّة، أصله: إِوَايَّة، قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، وقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح
قبلها، فصار إِيئِيَّة. ٢١

ومن أَوَّيْتُ قلتَ: إِيئِيَّة، أصله: إِئَوِيَّة، قُلبت الهمزة ياءً وجوبًا، وقلبت الياء ألفًا للتحرك ٢٤

(١) الأصل، ك: (فلمَ لا أدغموا).

والانفتاح، فحصل إِيوَاءٌ، واجتمع الياء والواو، والأولى ساكنة، فقلبت الواو ياء، وأدغمت، فصار إِيَاءَةً.

ومثل اطلَحَمَ أَظْلَمَ، من آيت إِيَائِيَا، أصله: إِيوَأَيْيَ بثلاث ياءات؛ إذ مثل اطلَحَمَ مشددة فيكون ثلاث لامات، وَقَلْبُ الواو يَاءٌ ظاهر، وأما قلب الياء الأخيرة أَلْفًا فلتحركها وانفتاح ما قبلها؛ إذ الياء الأولى ساكنة والأخيرتان منفتحتان، ووجه الإدغام ظاهر؛ إذ وجود المثليين يقتضيه.

وتُقلَب هذه الألف عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك به إلى ما انقلبت هي عنه؛ أعني الياء، فتقول: إِيَائِيَيْنَ، نحو: اطلَحَمَمَنَ.

ومثله من أَوَيْتُ: إِيوَيْيَا، وأصله إِيوَيْيَيَ، بثلاث ياءات كالسابق، ولا يخفى العمل، إلا أنك لم تدغم الياء المنقلبة عن الهمزة بقلب الواو ياء للإدغام، فلم تقل: إِيَائِيَا بياءين مشدتين؛ بل قلت: إِيوَيْيَا بلا قلبٍ وإدغام؛ إذ ليس يجتم أن تقلب هذه الهمزة ياءً، بخلاف همزة إِيَاءَةٍ؛ لأن الأولى من ١٨٨ ب الهمزتين همزة الوصل، فلا اجتماع لهما مطردًا؛ إذ لو قلت: فَأَوَيْيَا^(١) لم تبقِ همزة الوصل. وعلى مثال إِيَائِيَيْنَ تقول: إِيوَيْيَيْنَ.

١٢ ● قوله: «وسئل أبو علي عن مثل ما شاء الله من أولقٍ».

قد سلف أن في أولقٍ مذهبين^(٢): أحدهما أنه فَوَعَلَّ والهمزة أصل، والآخر أنه أَفَعَلَّ والواو أصل. ذهب أبو علي إلى الأول حيث قال: مثله من شاء أَلَقَ، ومن لفظ الله: الإِلَاقُ. أما أَلَقَ فلأن شاء ساكن العين، وأما الإِلَاقُ فلأن لفظ الله أصله الإِله، فنقل حركة الهمزة إلى لام التعريف، فحذفت الهمزة، وأدغمت اللام في اللام، والتزموا هذا العمل في اسم الله تعالى، وهذا الالتزام غير قياسي، وأبو علي لا يحذف من الفرع ما حذف من الأصل^(٣) (بغير قياس)، فلذلك لم يقل اللَاقُ باعتبار الأصل، والمصنف قال اللَاقُ باعتبار اللفظ، ويكون هذا قياس من يحذف من الفرع ما حذف من الأصل^(٣) مطلقًا، سواء كان قياسًا أو غير قياس. وهذا التقرير مبني على أن لفظ الله من قولهم: أَلِهَ إذا تحير، فأما إذا قيل: هو من قولهم: لاه إذا استتر فوزنه الفَعْلُ، ويكون الجواب ما أَلَقَ الأَلَقُ.

وعلى المذهب الثاني في أولقٍ يكون الجواب: ما وَلَقَ الوِلَاقُ، وما وَلَقَ اللَاقُ، وما وَلَقَ الوَلَقُ.

(١) الهمزة هنا فاء أويت، المقلوبة ياءً في (إيويا) لسكونها وانكسار همزة الوصل قبلها، فلما حذفت همزة الوصل لم يبق موجب لقلبها ياءً، فعادت همزة كما كانت.

(٢) انظر ص (٣٢٥) من هذا الكتاب.

(٣) ليس في م.

- وقال شارح^(١): «اعلم أن في قول المصنف^(٢)، وهو أن حذف الهمزة في الله غير قياس؛ نظراً لأنه قياس مر في تخفيف الهمزة».
- ٣ وأنا أقول: هذا غير موجه؛ لأن المصنف لم يقل الحذف غير قياس؛ بل قال^(٣): «قد بنى أبو علي من أولق مثل الكلمتين الأخيرتين، ولم يبن مثل الأولى؛ يعني لفظة «ما»؛ لأنه لا يجوز ذلك؛ إذ يحتاج حيثنذر إلى حذف بعض الحروف الأصول، فيكون هدمًا لا بناء^(٤)».
- ٦ وأنا أقول: هذا يناهني مُضَرِّيٌّ في مثل مُحَوِّيٍّ؛ إذ فيه حذف بعض الأصول، وقد سلف، ولعله لم يبن مثل «ما» لأنهم لا يتصرفون في مثله بأعمال الصرف من الأصل والزائد والوزن إلى غير ذلك، فلذلك لم يحاول مثاله أيضًا.
- ٩ وسئل أيضًا عن مثل قولك: باسم من أولق، فقال: بِأَلْقٍ، أو بِأَلْقٍ بكسر الهمزة وضمها، فبنى أيضًا على أنه فوعل. والجواب على أنه أَفْعَلٌ: وَلِقٌ أو وُلُقٌ؛ لما مر من أصل اسم سيمو أو سُمُو، وذلك لأن المحذوف من الأصل على غير قياس، فلذلك لم يحذف من الفرع. وعلى القول الثالث
- ١٢ يكون الجواب: بِئَلٍ بسكون الهمزة وحذف القاف.
- وسأل أبو علي ابن خالويه عن مثل مُسْطَارٍ من آء، وهي شجر، والتقدير عاعة، فتوهم ابن خالويه أن مسطارًا مفعالًا، وتحجّر، فأجاب أبو علي بأنه مُسَاءٌ، على مُسْعَاعٍ. أصل مسطار: مُسْطَيْرٌ، نقلت فتحة الياء إلى ما قبلها، فسكنت سكونًا غير أصليٍّ § هو كالمتحرك، فانقلبت ألفًا، ١٨٩ أ فصار مُسْطَارًا كمستطاب، فحذفت التاء كما حذفت من مُسْطَاعٍ، وعلى هذا أصل مُسَاءٌ: مُسْتَأْيًا، باكتناف الهمزتين الياء، على مُسْتَعِيحٍ، فانقلبت الياء ألفًا كما في مستطار، فصار مُسَاءٌ، ١٨ على مُسْعَاعٍ، فحذفت التاء، فصار مُسَاءٌ.
- قال المصنف في الشرح^(٥): «يلزم أبا علي أن لا يكون قوله في ما شاء الله ما ألقى الإلاق، ولكن ينبغي أن يقول: ما ألقى اللاق؛ لأن الهمزة حذفت من الأصل حذفًا قياسيًّا. فإن قال: هو غير واجب قلنا: وحذف التاء [من مستطار] ^(٦) أيضًا غير واجب».
- ٢١

(١) هو ركن الدين (١٤٨).

(٢) يريد في شرحه على الشافية (٨٣/ب).

(٣) انظر شرح المصنف على الشافية (٨٣/ب).

(٤) الأصل، ك: (هذا ما لا بناء).

(٥) شرحه على الشافية (٨٣/ب).

(٦) ساقط من الأصل.

- وأنا أقول: الحق أن التزام حذف الهمزة على غير قياس، كما قاله المصنف؛ لكن الحذف قياس، فأما حذف التاء فعلى غير قياس؛ إذ ليس لك أن تقول مثلاً في مُسْتَطَاب: مُسْتَطَاب بغير التاء، فإن قيس الحذف على الحذف فالفرق بين، وإن قيس الحذف على التزام الحذف فلا فرق. ٣
- وأشار المصنف إلى أن أبا علي أجاب على أصله في أن ما حذف من الأصل على قياس يحذف من الفرع. وهذا يوهم أن حذف التاء قياس، وليس كذلك؛ لكنه قد ذكر هكذا بناءً على ما اعتقده أبو علي من قياسية حذف التاء. والكلام فيها، فإنها ممنوعة. ٦
- وبهذا التأويل يندفع اعتراض شارح^(١) قال: «في كلام المصنف، وهو أن أبا علي أجاب على أصله، نظراً؛ لأن الحذف في مُسْتَطَاب غير قياس، ولا نظير لمُسْتَطَاب إلا اسْطَاعَ». وهذا الإيراد متوجّه على أبي علي^(٢)، لا على المصنف، وإنما علل قياسية حذف التاء بقوله^(٣): «حذفت التاء لاجتماعها مع الطاء» على عقيدة من يحذف قياساً، ولهذا استبعد أن يقول أبو علي بقياسية حذف التاء، فقال^(٤): «ولعله أجاب كذلك - أي لعل أبا علي أجاب مستأً على مُسْتَعَاعٍ، كما هو الجواب على الأكثر - وإنما وقع الغلط لأن الخط واحد»؛ أي: لقرب مُسْتَعَاعٍ على مُسْتَعَاعٍ، ومُسْتَعَاعٍ على مُسْتَعَاعٍ في الخط. وليس خطهما واحداً؛ لكن لهما قرب فيه، فأجري القرب المؤكّد مجرى الوحدة. ٩
- وقال شارح^(٤): «أصل مُسْتَعَاعٍ: مُسْتَعَاعٍ على مُسْتَعَوِعٍ، فقدّره واوياً، فخالف المصنف، وعلّله بأن الألف إذا كانت عيناً وجُهل أصلها حُمِلت على الانقلاب عن الواو. ١٥
- وأنا أقول: آءة من باب سَلَسَ، وهو قليل، والمتجانسان لهما ثقل، خصوصاً إذا كانتا همزتين فيزداد ثقلاً، والواو ثقيلة، فالوجه تقدير الياء؛ لأنها أخف، فيندفع بها بعض الثقل، ثم إن العلة التي ذكرها ممنوعة. ١٨
- والمُسْتَطَاب^(٥): ضرب من الشراب فيه حموضة، وقيل بالصاد، وقيل: هو روميّ معرب. والظاهر أنه عربي؛ إذ لم يتعرض أكثر أهل اللغة لتعريبه، وأيضاً الكلام المذكور كُله جارٍ على أنه عربيّ، ولولا ذلك لما جاز تقدير الأصالة والزيادة فيه. ٢١

(١) هو ركن الدين (١٤٩) تبعاً لابن الناظم في بغية الطالب (٢٧٤-٢٧٥).

(٢) انظر بغية الطالب (٢٧٥).

(٣) شرح المصنف على الشافية (٨٣/ب).

(٤) هو الجاربردي (٣٦٥).

(٥) انظر المعرب (٣٢١)، واللسان (سطر)، وقصد السبيل (٤٦٧/٢).

● قوله: «وسأل ابن جني ابن خالويه عن مثل كوكب من وأيت مخففاً».

ب ١٨٩ يعني نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفها «مجموعاً جمع السلامة» يعني الجمع بالواو والنون؛ إذ يشمل الجمع بالألف والتاء أيضاً «مضافاً إلى ياء المتكلم» لتسقط النون بالإضافة، وتنقلب الواو ياءً، وتدغم في ياء المتكلم في الرفع، «فتحير» ابن خالويه، «فقال ابن جني: أوي» أصله: وويّ تزيد الواو بعد الفاء؛ لأن واو كوكب زائدة، وتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتنقل حركة الهمزة إلى الواو الثانية وتحذفها، فتصير ووي مقصوراً كعصاً، فجمعه بالواو والنون، فتصير: وويون بثلاث واوات، وتضيفه إلى الياء، فتصير: وويّ، بحذف النون، وانقلاب الواو الثالثة ياءً، وإدغامها في ياء المتكلم، فتقلب الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين قياساً على أوصل، فتصير: أويّ. ٩

واعترض المصنف على ابن جني في الشرح، فقال^(١): «قلب الأولى في مثله غير لازم؛ لأن الثانية في حكم الساكن؛ لعروض النقل - يعني فهو نحو ووري، لا نحو أوصل - فلو قيل: وويّ لكان مستقيماً» أي: لا حاجة إلى العمل الأخير. ١٢

وتقول في مثل عنكبوت من بعث: يبعوث، وهذا مبني على كونه فعللوتاً، فلو قيل: هو فععلوت كان بئبعوتاً. والأول أصح؛ لقلّة زيادة النون ثانية ساكنة، وإلى الأخير مال صاحب الصحاح^(٢). ١٥

ومثل اطمأنّ منه ابيّع. والأصل: ابيّع بثلاث عينات؛ لأن أصل اطمأنّ: اطمأنّ بنونين، وهو رباعي، فأدغمت الثانية في الأخيرة، وتصح الياء لكون ما قبلها ساكناً، أو لاكتنافها بالساكنين في الأصل، كما صحّت في ابيّض. ١٨

ومثل اغدودن على المعروف^(٣) من قلت: أقوول بثلاث واوات في اللفظ، بواوين الأخيرة مشددة في الخط. وقال أبو الحسن^(٤): أقوئل قلب الأخيرة ياءً لكونها قريبة من الطرف، ولكراهة اجتماع ثلاث واوات، فانقلبت الوسطى أيضاً ياءً؛ لاجتماع الواو والياء، وكون الأولى ساكنة، فأدغمها في الأخيرة، فصار: أقوئل. ٢١

(١) شرحه (٨٤/أ).

(٢) الصحاح (عكب).

(٣) أي على البناء للمعلوم.

(٤) انظر المصنف (٢/٢٤٣-٢٤٦)، والمتن (٢/٧٤٧-٧٥٠).

ومثله من بعث: أَيْبَع، وأصله: أَيْبِيعَ قلبت الواو ياء لاجتماعهما، وكون الأولى منهما ساكنة، وأدغمت في الياء، وصحت الواو والياء في المثاليين لكون ما قبلهما ساكنًا.

٣ ومثل اغْدُوذِنَ على المجهول منهما: اقْوُووِلَ وأَيْبِيعَ بالإظهار على القولين.

وقال المصنف في الشرح^(١): «لئلا يختلط ببناء آخر»، ووافقه الشارحون^(٢) حيث ذكروا لفظه أو معناه، ولم يذكر هو ولا مَنْ شَرَحَ ما ذاك البناء الآخر.

٦ وأنا أقول: لا بناء يلتبس هذا المثال به بتقدير الإدغام؛ إذ لو أدغم لكان اقْوُوِلَ وأَيْبِيعَ بتشديد الواو

والياء الأخيرتين، ولا يلتبس بباب؛ إذ الأبواب محصورة، وإنما علة الإظهار شبههما بقْوُوِلَ وبُؤْبِيعَ؛ إذ وُوُوِلَ ويُبُؤْبِيعَ^(٣) من اقْوُوُوِلَ وأَيْبِؤْبِيعَ يوازن ما ذكرت، وهذا معنى ما ذكره سيبويه: من الكتاب^(٤) بعد

٩ ذكر اقْوُوُوِلَ: جمعت بين ثلاث واوات إحداهما مضمومة؛ لأن الثانية مدة كما في قُوُوِلَ.

● قوله: «ومثل مضروب من القوة مقوي».

ولا تقول: مَقْوُوُ، (كما قلت: ﴿مَعزُوٌ﴾^(٥))؛ لأن اجتماع ثلاث واوات يمنع من جريه مجرى مَعزُوٍ. ١٩٠

١٢ من الكتاب^(٥): «تقول من قَوِيْتُ: هذا مكانٌ مَقْوِيٌّ فيه؛ لأنهن ثلاث واوات بمنزلة ما ذكرت لك في فَعْلُولٍ من عَزَوْتُ، وإنما حلها مَقْوُوٌ». وشبهه المصنف في الشرح^(٦) بقولهم: مَرَضِيٌّ من رَضِيٍّ.

وأورد عليه شارح^(٧) فقال: «هذا يوهم أن قلب الواو المتطرفة ياءً في مرضي قياس،

١٥ وليس كذلك».

(١) انظر شرحه على الشافية (٨٤/أ)، وشرح ركن الدين (١٤٩)، والجاربردي (٣٦٧). وقال الرضي

(٣/٣٠٤): «وإنما لم يدغم نحو: اقْوُوِلَ وأَيْبِؤْبِيعَ؛ لأن الواو في حكم الألف التي هي أصلها في المبني للفاعل،

كما ذكرنا من قول الخليل في قُوُوِلَ وبُؤْبِيعَ، ولو عللنا بما علل المصنف هناك، وهو خوف الالتباس، كما مر في

باب الإعلال، لجاز إدغام اقْوُوِلَ وأَيْبِؤْبِيعَ؛ إذ لا يلتبسان بشيء، إلا أن تنهب في نحو اضْرَبَّ عَلَى وزن اقشعر

منه المازني من تشديد الباء الأولى، فإنه يقع اللبس إذن بالمبني للمفعول منه». وذكر النظام (٥١٧) أنه لو

أدغم لالتبس بمجهول باب افْعُوعِلَ بمجهول باب افْعُوعِلَ.

(٢) ك، م: (بُؤْبِيعَ).

(٣) الكتاب (٤/٣٧٣-٣٧٥).

(٤) ليس في م.

(٥) الكتاب (٤/٤٠٧).

(٦) شرحه على الشافية (٨٤/أ).

(٧) هو الجاربردي (٣٦٧).

وأنا أقول: المراد بالتشبيه أن مَقْوِيَّ حدها مَقْوُورٌ، كما أن مَرَضِيَّ حدها مَرَضُوْرٌ، ولما أُعْلِ رَضِيَّ
أُعْلِ مَرَضُوْرٌ، فقليل مَرَضِيَّ، فكذا لما أُعْلِ قَوِيَّ أُعْلِ مَقْبُوْرٌ، فقليل مَقْوِيَّ. والإعلال ههنا أجدر؛
٣ لاجتماع الواوات، ولذلك شبهه سيبويه^(١) بإعلال غَزْوِيَّ حيث كان أصله غَزُوْرُوْرًا. وإلى نحوٍ من
هذا الجواب أشار -بتأويل ذَكَرَهُ- المصنف^(٢).

٦ وتوضيح المثال أنه كان مَقْوُورُوْرًا، قُلبت الأخيرة ياءً لما ذكر، فاجتمعنا وأولاهما ساكنة، فقُلبت
ياءً، وأدغمت في الأخيرة، فصار: مَقْوِيَّ.

٩ ومثل عُصْفُورٍ منه قُوِيَّ، بالواو والياء المشددين، والأصل: قُوُوْرُوْرٌ، بأربع واوات، أدغمت الأولى
في الثانية، وحكمُ الرابعة والثالثة ظاهرٌ يُعلم من بحث مَقْوِيَّ، ولا يخفى أن الأولى عين، والثانية لام،
والثالثة زائدة، والرابعة لام مكررة، وأن كسرَ ما قبل الياء المشددة في المثاليين لدفع الدور؛ إذ لو بقي الضمُّ
لانتقلت الياءُ الساكنة واوًا، وقد كان واوًا، فانقلبت ياءً لاجتماعيهما، وسبق إحداهما ساكنةً.

١٢ ومثله من الغَزْوِ غَزْوِيَّ. وقد عرفت أصله. وإعلاله كمَقْوِيَّ. وقال في الشرح^(٣): «أصله
غَزُوْرُوْرٌ على ما تقدم»، وأراد بقوله: «ما تقدم» بيان قَوِيَّ أو مَقْوِيَّ.

واعترض شارح^(٤)، فقال: «اراد به نحو مَرَضِيَّ من رَضِيَّ، وقد عرفت فساده».

١٥ وهذا الاعتراض ليس له وجه، والتأويل فاسد. سلّمنا صحته، فقد تبين أن تشبيهه سديدٌ، فالجني
عليه لا يكون فاسدًا.

● قوله: «ومثل عُصْدٍ من قَضِيَّتْ قَضٍ».

١٨ لأن أصله قَضِيَّ، ينكسر ما قبل الياء كما في التَمَشِّي، ويُعْلِ إعلال قاضٍ، فيكون قَضٍ. تقول:
هذا قَضٍ، ومررت بقَضٍ، ورأيت قَضِيًّا.

ومثل قَدْغَمِلَةٍ منه: قُضِيَّةٌ. موازنٌ مُعَيَّةٌ تصغيرٍ معاوية، والأصل: قُضِيَّةٌ بثلاث ياءات، فحذفت
الأخيرة كما حذفت في مُعَيَّةٍ، وأدغمت الأولى في الثانية، وهي والأخيرة اللامان المكررتان.

(١) انظر الكتاب (٤/٤٠٧).

(٢) شرحه على الشافية (٨٤/أ، ب)، وانظر شرح الجاربردي (٣٦٧-٣٦٨). يريد الشارح اليزدي: وإلى نحوٍ من
هذا الجواب الذي ذكرته لك أشار المصنف في شرحه على الشافية، وقد ذكر الشارح المورد إشارة المصنف
هذه، وأوّل كلامه بما يصلح لدفع الإيراد الذي ذكره الشارح على المصنف.

(٣) شرح الشافية (٨٤/ب).

(٤) هو الجاربردي (٣٦٨).

والقُدْعِمِلَّةُ مِنَ النِّسَاءِ: القَصِيرَةُ.

ومثل قُدْعِمِلَّةٍ بِالياءِ مِنْهُ: قُضْوِيَّةٌ، وَأَصْلُهَا: قُضْيِيَّةٌ بِأَرْبَعِ يَاءَاتٍ: الْأُولَى ^(١) اللَّامُ، وَالثَّلَاثَةُ زَائِدَةٌ، وَالبَاقِيَتَانِ اللَّامَانِ المَكْرُرَتَانِ، فَأَدْغَمَتِ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، وَالثَّلَاثَةُ فِي الرَّابِعَةِ، فَكْرَهُوا اجْتِمَاعَ الْيَاءَاتِ كَمَا فِي أُمِّيِّ ^(٢)، فَحَذَفَتِ الْأُولَى، وَقَلَّبَتِ الثَّانِيَةَ وَأَوَّأَ، كَمَا فَعَلُوا فِي أُمِّيِّ ^(٣)، فَصَارَ: قُضْوِيَّةٌ.

وَمَنْ قَالَ فِي أُمِيَّةٍ: أُمِّيٌّ، بَلَا حَذْفٍ وَتَغْيِيرٍ كَانَ عِنْدَهُ: قُضْيِيَّةٌ، بِيَاءَيْنِ مُشَدَّدَتَيْنِ، فَلَا يَكُونُ فِيهَا عَمَلٌ سِوَى الْإِدْغَامِ، وَلَمْ يَكْرَهُ هَذَا أَرْبَعَ يَاءَاتٍ.

ومثل حَمَصِيصَةٍ، بِالصَّادِ فِي بَلَا عَجْمٍ وَفَتْحِ المِيمِ، وَهِيَ بِقَلَّةٍ حَامِضَةٌ تَجْعَلُ فِي الْأَقْطِ، مِنْ قَضِيَّتِ ١٩٠ ب
أَيْضًا: قُضْوِيَّةٌ، وَأَصْلُهَا: قُضْيِيَّةٌ بِثَلَاثِ يَاءَاتٍ، أَدْغَمَتِ الثَّانِيَةَ فِي الثَّلَاثَةِ، وَقَلَّبَتِ الْأُولَى وَأَوَّأَ.

٩ فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ (بِنَاءٍ عَلَيَّ) ^(٣) أُمِّيِّ [بِيَاءَيْنِ مُشَدَّدَتَيْنِ: قُضْيِيَّةٌ] ^(٤) بِيَاءٍ مُخَفَّفَةٍ وَأُخْرَى مُشَدَّدَةٍ.

قُلْتَ: [لَا] ^(٤)؛ لِأَنَّ المِثَالَ مُشْتَمِلٌ عَلَى إِدْغَامَيْنِ، وَلَا إِدْغَامَانَ ^(٥) هَهُنَا. وَهَذَا مِنَ الْعَجَبِ؛ إِذْ يَجُوزُ اجْتِمَاعُ أَرْبَعِ يَاءَاتٍ، وَلَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُ ثَلَاثٍ. وَشَبَّهَهُ سَبِيوِيَّةُ بَرَحَوِيٍّ فِي رَحِيٍّ. مِنْ الكِتَابِ ^(٦): «تَقُولُ فِي مِثْلِ حَمَصِيصَةٍ مِنْ رَمِيَّتٍ: رَمَوِيَّةٌ، وَإِنَّمَا أَصْلُهَا: رَمِيَّةٌ، وَلَكِنْهُمْ كَرَهُوا هَهُنَا مَا كَرَهُوا فِي رَحِيٍّ».

١٥ وَمِثْلُ مَلَكُوتٍ مِنْهُ: قُضُوتٌ، وَأَصْلُهُ: قُضْيُوتٌ، فَانْقَلَبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، [وَحَذَفَتِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ] ^(٧).

١٨ وَمِثْلُ جَحْمَرِشٍ لِلْعَجُوزِ مِنْهُ: قُضْيِيَّ بِيَاءَيْنِ، وَأَصْلُهُ: قُضْيِيَّ بِثَلَاثِ يَاءَاتٍ أَعْلَتِ الْأَخِيرَةَ إِعْلَالًا قَاضٍ، وَلَمْ تَعَلَّ الثَّانِيَةَ لِأَدَائِهِ إِلَى قَضِيًّا جَارِيًّا بِجَرَى عَصَا؛ إِذْ بَعْدَ تَقْدِيرِ الْإِنْقِلَابِ يَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ

(١) ك: (الأولى اللام الثانية، والثالثة). والصواب ما أثبتته، يريد الشارح أن الياء الأولى هي اللام الأولى.

(٢) انظر ص (١٦٢) من هذا الكتاب.

(٣) ليس في م.

(٤) ساقط من الأصل، ك.

(٥) النسخ: (ولا إدغامين).

(٦) الكتاب (٤٠٦/٤).

(٧) زيادة يقتضيها السياق. ومذهب الرضي (٣/٣٠٥) أن تقول: قُضْيُوتٌ، فلا تقلب الياء ألفًا؛ لخروج الاسم

بهذه الزيادة عن موازنة الفعل، كما لم تقلب في الصَّوْرِيَّ والحَيْدِيَّ.

الألف والتنوين، فيسقط الألف، ويبقى التنوين، على ما هو القياس فتنتفي المائلة، أو لأنها للإلحاق، وهي متوسطة، والمتوسطة للإلحاق لا تعلق، بخلاف الأخيرة فإنها تعلق، كما في علباء.

٣ وهذا ما ذكره في الشرح^(١)، وتعلم أن العمل في حالتي الرفع والجر، لا في النصب؛ إذ فيه يكون على أصله. تقول: هذا قضيي، ومررت بقضيي، ورأيت قضيي بثلاث.

٦ ومثله من حَيَّتُ حَيَّو. أصله: حَيَّيُّ بأربع، أدغمت الأولى في الثانية، وأعلت الأخيرة كما في قضيي، وقلبت الثالثة وأوا كراهة^(٢) اجتماع الياءات، فصار حَيَّو يياء مشددة وواو جارياً مجرى قاضٍ. تقول: هذا حَيَّو، ومررت بحَيَّو، ورأيت حَيَّوياً.

٩ ومثل حَيَّلاب (لبيت معروف تقول له العامة اللَّيَّلاب)^(٣) من قضيت: قِضِيَّاء، وأصله: قِضِيَّاي، قلبت الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة، كما في قِضَاء، وهو فِعْلَعَالٌ.

● قوله: «ومثل دحرجت من قرأ قرأتيت».

١٢ يعني: لأنك تكبر اللام، فيكون قرأتت بهمزتين، فتقلب الثانية وهي ساكنة ياءً، وإنما لم تقلبها ألفاً، وإن كان القياس، كما في آدم؛ لأن الضمير المرفوع المتحرك لا يكون ما قبله ألف. وسيرُهُ أنه يستلزم الإسكان، والألف ساكن لا مُسَكَّن، ويجب أن يكون السكون لأجل الضمير، ولما تعذر ما هو القياس؛ أعني الألف، كان ما يناسبه^(٤) أجدر، والمناسب للألف الياء من جهة^(٥) الخفة.

١٥ ومثل سَيَطِرٌ، وهو الممتد، منه: قرأئي. أصله: قرأء بهمزتين أو لاهما ساكنة، قلبت الثانية ياءً لاستئصال المهمزتين.

وقيل^(٦): لم تُقلب الأولى؛ لأن الطرف بالتغيير أولى.

١٨ (وأنا أقول)^(٧): هو فاسد لأمرين.

أحدهما أنه معارض بأن مقتضى القلب في الأولى ناهض، بخلاف الثانية.

(١) شرحه على الشافية (٨٤/ب).

(٢) م: (فكرهوا).

(٣) ليس في م.

(٤) م: (مناسبه).

(٥) م: (لجهة).

(٦) القائل ابن إياز في شرح تصريف ابن مالك (١٧/أ، ٢٧/أ، ٣٤/أ).

(٧) ليس في م.

فإن قلت: القلب جائز كما في راس، لا واجب كما في آدم؛ إذ لا همزتين.

- قلت: انتفاء الهمزتين ممنوع، والقلب واجب؛ إذ الموجب التقاؤهما في غير باب سأل، سواء ﴿١٩١﴾
 ٣ كان التحرك في الأولى، والسكوت في الثانية، أو بالعكس؛ بل العكس أولى بالافتضاء؛ لأن الانتقال
 من المتحركة إلى الساكنة أسهل من الانتقال من الساكنة إلى المتحركة.
- الثاني: أنه منقوض بما سلف من نحو قَضَوِيَّةٍ لِمَثَلِ قَدْعَمِيَّةٍ، وقَضَوِيَّةٍ لِمَثَلِ حَمَصِيصَةٍ، وبما سيأتي
 ٦ من نحو يَقْرِيءُ؛ إذ لم يغيروا الطرف في الكل.
- فأقول: بل إنما لم تقلب الأولى للالتباس بفعال بالكسر من القري بالياء لو بُقيت الثانية على
 حالها، ويلزوم تغييرين بلا حاجة إليهما معاً لو لم تُبق.
- وقيل^(١): قلبت الثانية ياء؛ إذ الياء تغلب على اللام.
 ٩ وقال المصنف في الشرح^(٢): «لو قيل: قِرَأُوْ لَكَانَ أَوْلَى؛ لأن الهمزة الثانية في كلمة إذا كانت
 متحركة إنما تقلب ياء في نحو جاءٍ وأيمَةٍ، وتقلب واواً فيما عداه».
- وقال شارح^(٣): «ما ذكر المصنف سهو لما عرفت - مشيراً إلى أن الياء تغلب على اللام - ولأن
 ١٢ ما ذكره حكم الهمزتين المتحركتين، وما نحن فيه ليس كذلك».
- وأنا أقول: الحق ما ذهب إليه المصنف، وقولهم الياء [تغلب]^(٤) على اللام لا تعلق له بهذه
 ١٥ المسألة؛ لأن معناه إذا جهل حال المقصور حكم بأن ألفه منقلبة عن الياء؛ إذ لا بد لانقلاب
 إحداهما، ولا جائز أن تنقلب الأولى؛ لما ذكرناه، والواو أكثر مناسبة للهمزة من الياء، وأقعد في
 البيان منها، ولذلك جاء بالواو أو الهمزة من طلب البيان في الوقف، على باب حُبَلَى^(٥)؛ لأنهما في
 ١٨ البيان أقعد من الياء، وإذا انتفى الأصل لتعذر فما يناسبه أولى بأن ينوب منابه.
- وأما قوله: «ما ذكره حكم الهمزتين المتحركتين، وما نحن فيه ليس كذلك» فمستدع لخلاف
 مقصوده؛ لأن الهمزتين المتحركتين إذا كان حكمهما في غير نحو جاءٍ وأيمَةٍ أن تقلب الأخيرة واواً
 ٢١ فعلى تقدير تسليم هذا الحكم تكون الثانية من الهمزتين الساكنة أو لاهما بقلبها واواً أولى؛ لأن

(١) القائل ابن إياز في إيجاز التعريف (٣٤/أ).

(٢) شرحه على الشافية (٨٥/أ).

(٣) هو الجاربردي (٣٦٩).

(٤) ساقط من الأصل.

(٥) انظر ص (٢٧٦) من هذا الكتاب.

المتحركين ثقلهما أكثر من ساكنة فمتحركة.

فإن قلت: فلم لم يقولوا قَرَأَوْتَ مكانَ قَرَأَيْتُ؟ :

٣ قلت: لأنهم لو قالوا: قرأوت لصار قرأيت، كما صار أَعَزَّوْتُ أَعَزَّيْتُ، ولا كذلك مثل سَيَّطَرْتُ؛ إذ ليس بفعلٍ، ولا جارٍ عليه، وإنما هو من نحو قَمَحْدُوَّةٍ أَقْرَبُ.

فإن قلت: فلم لم يدغموا؟

٦ قلت: لأن الإدغام مرفوض عن الهمزتين إلا في سأل؛ ألا تراك ليس لك أن تقول: سأل يسأل وتَسأل يتسأل على بناء فَعَلٍ وَتَفَعَّلَ، وقد مر في باب الإدغام^(١).

فإن قلت: على تقدير عدم الالتباس هل يجوز قِرَاءٌ بقلب الأولى أَلْفًا؟

٩ قلت: نعم، ويكون ذا أسهل لقيام الموجب للقلب.

فإن قلت: ألم تقولوا إن ألف الإلحاق لا تقع حشواً؟

قلت: هذه ليست بألف إلهاق؛ بل منقلبة. سلّمنا قولهم ممنوع؛ لأن ألف الإلحاق قد وقعت

١٢ حشواً في التفاعِلِ، والمتفاعِلِ، والمتفاعِلِ بمعنى المفعول، أو المصدر الميمي، أو الزمان، في أو المكان. ١٩١ ب
● قوله: «ومثل اطْمَأَنَّتُ: اِقْرَأَيْتُ».

أصله: اِقْرَأَاتُ بثلاث همزات، الوسطى متحركة، فلا بد من القلب، فقال المصنف^(٢): «لو

١٥ قيل: اِقْرَأَوْتُ لكان أقرب».

وقال شارح^(٣): «فيه النظر الذي تقدم» يعني في قِرَأِي.

وأنا أقول: اِقْرَأَيْتُ ههنا؛ أعني الياء، أقرب لوقوعه في الفعل؛ ألا تراك تقول في اسْتَعَزَّوْتُ:

١٨ اسْتَعَزَّيْتُ وجوباً، لا لنظر هذا الشارح؛ لأننا قد منعناه.

فإن قلت: الواو المقلوبة ياء طرف، وهذه الهمزة غير طرف.

قلت: القريب من الطرف كالطرف، وإنما لم يقلبوا الطرف لأداء ذلك إلى الإدغام المفرور منه،

٢١ فحكمه من حيث تحقيق العلة حكم الطرف، ولولا هذا المحذور لكانت^(٤) الساكنة مقلوبة ليس إلا،

(١) انظر ص (٥٥٥) من هذا الكتاب.

(٢) شرحه على الشافية (١٨٥/أ).

(٣) هو الجاربردي (٣٦٩).

(٤) في النسخ (لكان).

فقليل: إقرأيت بالإدغام.

فإن قلت: فهلا قلبوا إحدى الساكتين ألفاً، والموجب ناهض؟

٣ قلت: [لا] (١) لالتقاء الهمزتين المشتمل على النقل في الأولى، ولإدغام مع لزوم الألف قبل الضمير المرفوع المتحرك في الثانية.

فإن قلت: فهلا قلبوا الأولى ألفاً، والثالثة ياء؟

٦ قلت: للفرار من هدم (٢) البنية المطلوبة.

٩ وعلى قولك: إقرأيات يكون المضارع: يَقْرَأُ عَلَى يَقْرَعِيْعُ، بقلب الوسطى كما في الماضي، نُقِلَتْ كسرة الوسطى إلى الأولى الساكنة، فانقلبت ياءً وجوباً، كما في إِيْدَبُ، ولم تحرك الياء بالكسر كما هو أصل يطمئن؛ إذ أصله يطمأنن؛ بل أسكنوها بنقل الحركة لتكون مشاكلةً في الوزن ليطمئن، وعلى هذا يكون الأمر: اقرأيني، والنهي: لا تقرأيني بقلب الأخيرة ياءً جوازاً؛ إذ لا همزتين، وقرأيني، ولا تقرأيني؛ بالهمز كقوله تعالى (٣): ﴿نَبِيٌّ﴾ والفاعل مُقْرَأِيَّةٌ على مفرعيع، ولا تحذف الياء المقلوبة كما في استغز؛ بل تثبت كما في استقرى في صورة القلب.

وهذا آخر ما ذكر المصنف من أمثلة التمرين.

وهذه مسائل آخر متفرع (٤) أكثرها من الكتاب (٥).

١٥ مثل أعجوبة من غزوت أغزوة بتشديد الواو، كما قلت: أدعوة (٦). أصلها: أغزوة يواوين، فأدغمت.

١٨ ومثلها من رميت: أرمية بكسر الميم. أصلها: أرموية، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء للاجتماع والسبق.

ومن قويت: أقوية. أصلها: أقووة بثلاث واوات، فجرت بجرى مقوية.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ك: (هذه).

(٣) الحجر: من الآية ٤٩.

(٤) م: (تنفرع).

(٥) انظر التمارين التي سيذكرها الشارح في الكتاب (٤/٤٠٦)، فما بعدها.

(٦) في النسخ: (مدعوة). والتصويب عن الكتاب (٤/٤٠٧).

- ومثل **بُهْلُول** علمٌ لشخص من طويت: **طُوَوِيٌّ**. أصله: **طُوُوِيٌّ**، الاجتماعُ والسبقُ مرتان، فقلت: **طُيٌّ**، كرهت الياءات كما في **حَيٍّ** بالنسبة إلى **حَيَّة**، فقلبت الثانية واوًا، فعادت الأولى إلى أصلها، فقلت: **طُوَوِيٌّ**، كما قلت: **حَيَوِيٌّ**. ٣
- ومثل **خَيْشُومٍ** منه: كذلك، إلا أنك تفتح الطاء. أصله: **طَيُوُوِيٌّ**، الاجتماعُ والسبقُ مرتان، فتدغم، فتكره الياءات، فتقلب الثانية واوًا، كما في **حَيَوِيٍّ**، فيصير **طَيٌّ**: **طَيَوِيٌّ**. ٦
- وعلى **أُمِّيَّ** تقول: **طَيٌّ**.
وعلى ضم **لِيٍّ** جمع **الْوَيِّ**: **طَيٌّ** بضم الياء، وعلى كسره: **طَيٌّ** بكسرها.
ومثله من غزوت: **عَيَزُوٌّ كَمَغَزُوٌّ**.
- ومن قويت: **قَيُوٌّ** بتشديد الواو والياء **قَيُوٌّ** وضمها. أصله: **قَيُوُوُوٌّ**، الاجتماعُ والسبقُ مرةً واحدةً، ٩
فتقلب، وتدغم الواو في الواو. من الكتاب^(١): «قلبت الواو التي هي عينٌ وأثبتت واو فيعول الزائدة؛ لأن التي قبلها متحركة، فلما سلمت صارت هي وما بعدها كواوي **عَيَزُوٌّ**».
- ومثل **صَيْرَفٍ** منه: **قَيَا**. أصله: **قَيُوُوٌّ**، الاجتماعُ والسبقُ، [فتقلب]^(٢)، وتدغم، وتعلُّ الأخيرة **كَعَصَا**. ١٢
- ومثل **سَيِّدٍ** منه: **قَيَّ**. أصله: **قَيُوُوٌّ**، القلبُ والإدغامُ كالسابق، وتعلُّ الأخيرة **كغاز**. وتعلمُ أن الياءَ فيهما^(٣) مشددة تقول: هذا **قَيَّا**، ورأيت **قَيَّا**، ومررت **بقَيَّا**، وهذا **قَيٌّ**، ومررت **بقَيٍّ** ورأيت **قَيَّا**. ١٥
- ومثل **تَيَّحَانٍ** منه: **قَيَّانٌ**. أصله **قَيُووانٌ**، الاجتماعُ والسبقُ كما مرَّ، فتقلب، وتدغم، وتقلب الأخيرة **ياءً** لانكسار ما قبلها **كقويٍّ**، فتحذفها لاجتماع ثلاث ياءات كما في **قَيَّ**. ١٨
فإن قلت: الحذف في **قَيَّ** في حالتين، وههنا مطرد، فما الراجح.
قلت: هو أن الألف يجيء بعدها.
- فإن قلت: بجيئها بعدها ثابتٌ في رأيت **قَيَّا** وقفًا. ٢١
قلت: فلا يطرد؛ إذ لا يجيء وصلًا، فالأطراد ألزم الحذف.

(١) الكتاب (٤/٤٠٨).

(٢) ساقط من الأصل.

(٣) أي في المصوغ من قويت على فيعل، أو على فيعمل.

ومثل مَقْبِرَةٍ من رميت: مَرْمُورَةٌ بقلب الياء واوا؛ إذ لم يجئ الناقص اليائي من فَعُلَ بالضم،
فيحمل على الواو، نحو سَرُورٍ.

ومثل خَفَقَانٍ منه: رَمِيَانٌ بالتصحيح. من الكتاب^(١): فَعَلَانٌ بمنزلة فَعَلَا لِلإِنين، وذلك رَمِيَا.

ومثل كَوَأَلٍ من غزوت: غَوَزُوا، فأعلت الأخريرة كعصا.

فإن قلت: الحركة للواو، والانفتاح لما قبلها، ولا قلب.

قلت: هي حرف الإلحاق، وبها مدار البنية.

ومن رميت: رَوَمِيَا. أصله: رَوَمِيِي.

ومن شويت: شَوِيَا. أصله: شَوَوِيِي، قلبت الياء الأخريرة ألفا كرحي، فصار شَوَوِيَا، الاجتماع
والسبق، فقلبت، وأدغمت.

ومن حَيِيْتُ: حَوِيَا.

ومثل خِلْفَنَةٍ^(٢) من رميت: رَمِيِيَّة.

ومن غزوت: غَزَوْنَةٌ.

ومثل جَلَابِيْبَ منهما: غَزَاوِيِي. من الكتاب^(٣): «لأن الواو بمنزلة الحاء في أضحِيِي، ولم يكونوا
ليغيروها، وهم قد يدعون الهمزة إليها في مثل غَزَاوِيِي». يريد في النسبة إلى غزاء.

ورمائي بالهمز. ومن قال في راية: رَاوِيِي [فَعْنَدَهُ رَمَاوِيِي]^(٤). ومن قال: أُمِّيِي فَعْنَدَهُ رَمَايِيِي، وإن
لم تكن الياء الأولى مشددة كما في أُمِّيِي؛ إذ الجامع اجتماع الياءات فيهما.

ومن حَيِيْتُ: حَيَايِيِي بالهمز، وحياوِيِي، وحَيَايِيِي. من الكتاب^(٥): قد كرهوا الياءين، وليستا تليان

الألف حتى حذفوا إحداهما في أنافٍ، فهم لهذا أكره.

ومثل اغْدُوْدَنَ من سار: اسْيِيرَ. أصله: اسْيُوِيرَ، قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق إحداهما

ساكنة، بخلاف مثل اغْدُوْدِنَ بجهولة، فإنه يكون اسْيُوِيرَ، ولا تُقلب مع الاجتماع والسبق، كما لم

(١) الكتاب (٤/٤١١).

(٢) الخِلْفَنَةُ: الخِلاف، ورجل في خُلْفَةٍ خِلْفَنَةٍ: أي خلاف. اللسان (خلف).

(٣) الكتاب (٤/٤١٦).

(٤) ساقط من الأصل.

(٥) الكتاب (٤/٤١٦).

تقلب [في سُورٍ] (١).

ومثل أخرجت من اليوم: أَيَّمْتُ. أصله: أَيَّوَمْتُ، فقلبت للاجتماع والسبق، كما في أيام، وإذا جمعته قلت: أَيَّامٌ بالهمز. ٣

ومثل جعفر من جاء: جَيَّأى مقصوراً عند سيويه أصله: جَيَّأَ، فقلبت الأخيرة ياءً، فأعلت كعضاً، وكان ينبغي أن تكون عند الخليل: جَيَّأَى؛ لأنه يقلب بتغيير النسق كما في جاء، § ولكنه ١٩٢ ب وافق سيويه. قال (٢): «سألت الخليل عن فَعَلَلٍ من جاءَ فقال: جَيَّأى، والتقدير: جَيَّعَنُ». ٦

ومثل بُرْتِنٍ منه: جُوءٌ. أصله: جُوُوءٌ قلبت الياء الساكنة المضموم ما قبلها واواً كما في يُوسِرُ، وقلبت الأخيرة ياءً لزوماً كما في جَيَّأى، فأعلت إعلال قاضي. تقول: هذا جُوءٌ، ومررت بجُوءٍ، ورأيت جُوئياً. ٩

ومثل مُسْتَعْطٍ من بعث: مُبَيِّعٌ عند سيويه، يقلب الضمة كسرة لتصح الياء كما في يَبِض. مُبَوِّعٌ عند الأخفش، يقلب الياء الساكنة المضموم ما قبلها واواً كما في مَضُوفَةٌ؛ بنيا على أصليهما (٣). ١٢

ومثل أصدقاء من العبي: أَعْيَاءٌ بالإدغام، وأَعْيَاءٌ بالفك، وتُبَيِّنُ وتُخْفِي وتكون بزنتها متحركة. فإن قلت: أيجوز الإدغام في يريد أن يُحْيِيَكُمْ كما جاز أَعْيَاءٌ؟

قلت: لا، والفارق أن الحركة فيه غير لازمة؛ إذ هي ناشئة من النصب، وليس بجتم أن يكون منصوباً، بخلاف الأول؛ لأن حركته من بناءه. ١٥

ومثل عَلَّمَ بِإِسْكَانِ الْحَشْوِ مِنْ قَوِيٍّ: قَوِيٌّ بِالإِسْكَانِ، والياء لا تدغم لا أصلاً ولا فرعاً؛ أعني لا تقول: قَوٌّ، ولا قِيٌّ بالقلب فالإدغام؛ لأن الحكم يجري على ما هو الأصل، فلا يعتد بهذا الإسكان. ١٨

ونحو هذا غَزِيٌّ بِإِسْكَانِ الزَايِ فِي غَزِيٍّ، وشَقِيٌّ فِي شَقِيٍّ نقلهما سيويه عن الخليل (٤).

فإن قلت: قد جاء رَضِيُوا بِإِسْكَانِ الضاد، فاعتدوا بالسكون العارض، فلذلك لم يحدفوا الياء. قلت: ذلك شاذٌ، ولا مدخل للإسكان فيه، وحده رَضُوا كما هو الشائع، ولكنهم بنوا على رَضِيٍّ بِالإِسْكَانِ، كما بنوا عبَاءَةً عَلَى عَبَاءٍ. ٢١

(١) ساقط من الأصل، ك.

(٢) الكتاب (٣/٥٥٢).

(٣) انظر شرح المفصل للمصنف (٢/٤٣٨)، ولابن يعيش (١٠/٨١).

(٤) انظر الكتاب (٤/٣٨٦).

- ومثل **بُوطِرَ** مجهول **يَبْطِرَ** من قلت: **قُولَ**، ومن بعت: **بُويِعَ**، فيضاهي مجهول **قاول** و**بايع**، وذلك لأنك تقول: **بُوطِرَ** في **يَبْطِرَ** كما تقول: **خُوصِمَ** في **خَاصَمَ**، فتمد في القبيلين.
- ٣ ومثل **تُفُوهِقَ** مجهول **تَفَيِّهَقَ** منهما: **تُقُولَ** و**تُبُويِعَ**؛ لأن قولك: **تُفُوهِقَ** يجري مجرى **تُدُويِعَ**، وكذلك مجهول **فَوَعَلَ** مثل **حَوَقَلَ** يجري مجرى مجهول **فاعل** تقول: **حَوَقَلَ** بالضم والمد كما تقول: **ضُورِبَ** في ضارب، فعلى هذا تقول فيهما أيضاً: **قُولَ** و**بُويِعَ**؛ أعني في مجهولي **فَوَعَلَ** منهما، وكذلك الأمر في **تَفَوَعَلَ** لو بنيت.
- ٦ ومثل **جُهَوِرَ** مجهول **جَهَوَرَ** من القَيْلِ: **قُولَ**. أصله: **قِيلَ** قلبت الياء واواً^(١) لسكونها وانضمام ما قبلها. ومن **القَوْلِ**: **قُولَ**، وهذا ظاهر.
- ٩ ومثل **دُجِرِحْنَا** إلى **دُجِرِحْنَا** على المجهول من **سِرْتُ**: **سُورِرْنَا** إلى **سُورِرْنَا**، فيجري مجرى **سُورِرْنَا** من **سَارِرْنَا** من **المَسَارَةِ**، ومثل هذا الالتباس صورة كثيرة.
- فإن قلت: ما مثل **أُنْفِيَّةٍ** من وأيت على القولين؟
- ١٢ قلت: **أُوَيْيَّةٌ** على المشهور، و**وَيْيَّةٌ** على غيره. القولان ما ذكر سيويه. قال^(٢): «سألته عن **أُنْفِيَّةٍ** فقال: هي **فُعْلِيَّةٌ** فيمن قال: **أُنْفِتُ**، وأفعولة فيمن قال: **نَفَيْتُ**». وأقول: أنت تعلم أن هذا أشهر وأكثر استعمالاً. قال^(٣):
- ١٥ و**صالياتٍ** ك**كما يُؤْنَفِينُ**
- ١١٩٣ وأصل **أُوَيْيَّةٌ**: **أُوَاوِيَّةٌ**، الاجتماع والسبق، فقلبت وأدغمت وكسرت ما قبل المدغم كما في **مَقْوِيٍّ** و**مَرْمِيٍّ**.
- ١٨ وأصل **وَيْيَّةٌ** و**وَيْيَّةٌ** اجتماع الياءات، فحذفت كما في **عُطِيٍّ**، وكسرت ما قبل المدغم؛ لتلا يجتمع ساكنان. ومن قال: **أُمِّيٌّ** فعنده كما هي الأصل.
- فإن قلت: فما مثلها من **أُوَيْتُ** على ذلك؟

(١) في النسخ: (قلبت الواو ياء).

(٢) الكتاب (٤/٣٩٥).

(٣) الشاهد لخطام الجاشعي في الكتاب (١/٣٢، ٤٠٨، ٤/٢٧٩)، وشرح أبياته لابن السمراني (١/١٣٨)، ونكت الشتمري (١/١٥٩)، والعيبي (٤/٥٩٢)، والخزانة (١/٣٦٧، ٢/٣٥٣، ٤/٢٧٠، ٤/٢٧٣)، وشرح شواهد الشافية (٥٩).

- ٣ قلت: على الأول أُوِيَّةً بتشديد الواو والياء، وعلى الثاني: أُيَّةٌ على أُمِّيَّةٍ بتشديد الياعين، وهذا ظاهر، إلا أنك تكسر الصدر على لغة لِيٍّ بالكسر، وتدعه على الضم على لِيٍّ بالضم، وإلا فأوِيَّةٌ بتخفيف الواو وتشديد الياء؛ لأنك تحذف إحدى الياءات، وتقلب الأولى واوًا كما في (١) (قُضُوِيَّةٌ؛ إذ قولك: ضُوِيَّةٌ وأُوِيَّةٌ سواءً.
- ٦ أما الأول فلأن أصلها: أُوُوُوِيَّةٌ بهمزتين وواوين، تقلب الهمزة الأخيرة واوًا وجوبًا كما في (١) أو مَنُ، والاجتماعُ والسبقُ، فتقلب، فتدغم، والواوات كنّ ثلاثًا، فتدغم الأولى في الثانية حيث قلبت الأخيرة.
- فإن قلت: فما مثلها من آءٍ على ذلك؟
- ٩ قلت: أُيُوَاةٌ، أو: أُوُوَاةٌ على اختلاف الرايين على الأول، وأُوُوِيَّةٌ على الثاني فيهما.
- ١٢ بيانه: قد ذكرنا (٢) أن المصنف على أن عينها ياءٌ، وبعض الشارحين على أنها واو، فعلى يائيتها أصلها: أُوُوُوَاةٌ بهمزتين، قلبت الأخيرة واوًا لزومًا، كما مرّ، فصارت: أُوُوَاةٌ، الاجتماع والسبق، فقلبت وأدغمت، فصارت أُيُوَاةٌ، كما تقول في جمع المذكر من حَيٍّ أمر التحية: حَيُّوا. قال تعالى (٣): ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾. وفيمن قال: لِيٍّ بالكسر تكسر فتقول: إِيُوَاةٌ. وما ذكر على مجرى لِيٍّ.
- ١٥ وعلى واويتها: أُوُوَاةٌ. أصلها: أُوُوُوَاةٌ، قلبت وجوبًا، فأدغمت، فصارت: أُوُوَاةٌ، كما تقول في جمع المذكر من أمر التقوية: قُوُوا.
- على الثاني قد قلت: أُوُوِيَّةٌ، ولا تختلف اليائية والواوية لفظًا؛ لأن زنتها فُعْلِيَّةٌ، فتكون العين ساكنة مضمومًا ما قبلها، فتكون واوًا (٤) (ليس إلا.
- ١٨ فإن قلت: ما مثل جمالاتٍ صُفْرِ من وأيت؟
- قلت: وآياتٌ وُوِيٌّ، وعلى التخفيف: وُوِيٌّ بقلب الهمزة الساكنة المضموم ما قبلها واوًا (٤) جوازًا كما في يُومِنُ، ولا يقال اجتماعُ الواو والياء، والأولى منهما ساكنة، فتقلب الواو ياءً، وتدغم في الياء؛ إذ القلب جائز، لا واجب كما في رُوِيَّةٍ بالتخفيف.

(١) ليس في م.

(٢) انظر ص (٦٢٦) من هذا الكتاب.

(٣) النساء: من الآية ٨٦.

(٤) ليس في م.

فإن قلت: فما مثلها من أويت؟

قلت: إياياتٌ أيُّ. أصلها: إواياتٌ، قلبت الواو ياءً، لانكسار ما قبلها، كما في حياضٍ، وأويٍّ، وإنما قلبت الواو ياءً، وأدغمت للاجتماع والسبق، فعلى لئيءٍ بالضم تدغ (١) الضم، وعلى لئيءٍ بالكسر تكسر، فتقول: إياياتٌ إيُّ بكسر الهمزة.

فإن قلت: فمن آءة.

قلت: على يائيتها: إياءاتٌ أوءةٌ، وهو ظاهر. وعلى واويتها: إياءاتٌ أوءةٌ أيضاً. أصلها: إواءاتٌ أوءةٌ، قلبت الواو ياءً كما في حياضٍ، ولا يختلف اللفظان؛ بل الاختلاف في الأصل والتقدير. ١٩٣ ب

وهذه مسائل في هذا الباب تجد صور بعضها في الكتاب، ونظائر بعضها فيه، أضفنا إليها عللاً مرضية، وفروعاً مستحسنة عند أرباب هذه الصناعة، ومنها ما لا تجد ولا نظائرها في كلامهم، ولكنها (٢) مستخرجة من قواعدهم وتأسيساتهم، أتينا بها تشجيعاً للذهن، وتأسياً بأئمة هذا الفن.



(١) الأصل، ك: (تدغم).

(٢) م: (لكنها).

[الخط]

ولتكلم الآن في شرح مقدمة الخط، والله المستعان.

٣ الخطُّ: تصوير اللفظٍ بحروفِ هجائه، إلا أسماءَ الحروفِ إذا قُصدَ بها المُسمَى، نحو قولك: أكتب: جيم، عين، فاء، راء، فإنك تكتب هذه الصورة: جَعْفَر؛ لأنه مُسمّاها خطأً ولفظاً، ولذلك قال الخليل لما سألهم: كيف تنطقون بالجيم من جعفر؟ فقالوا: جيم، فقال: إنما نطقتم بالاسم، ولم تنطقوا بالمسؤول عنه، والجواب: جة؛ لأنه المُسمَى، فإن سمي بها مُسمَى آخر كتبت كغيرها، وفي المصحف على أصلها على الوجهين، نحو: ﴿يس﴾، و﴿حم﴾. (الشافية: ١٢٨).

● قوله: «الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه».

٩ اعلم أن وضع اللفظ لأداء المعنى الحاصل في الذهن المطلوب الشعور به للمستمع؛ إذ لا وقوف^(١) على ما في الذهن ووضع الخط لأداء اللفظ المقصود فهمه للناظر فيه، فإذا أردت إيقافك أحداً على ما في ذهنك من المعاني تكلمت بالألفاظ وضعت لها، وإذا أردت تأدية ألفاظك لذلك الإيقاف إلى أحد بغير شفاه نقشت النقوش الموضوعّة لتلك الألفاظ، فيطالع تلك النقوش، ويفهم منها تلك الألفاظ، ومن تلك الألفاظ تلك المعاني. ولا علاقة معقولة بين المعاني والألفاظ على الأمر العام، ولا بين الألفاظ والنقوش الموضوعّة، ومن ثمّ جاء اختلاف اللغات والخطوط كالعربية والهندية والتركية إلى غير ذلك.

١٨ وقد حدّ الخط بما ذكر، وهو تصوير اللفظ؛ يعني المقصود تصويره، بحروف هجاء ذلك اللفظ. ويجوز أن يكون هذا الحدّ منطبقاً على سائر الخطوط. والمراد بالتصوير الإتيان بتلك النقوش الموضوعّة للألفاظ، وهي حروف اللغة، فذلك قال: «بحروف هجائه»، وقال في الشرح^(٢): «اللفظ المقصود تصويره»؛ لأن اللفظ قد يكون مدلوله معنى فلا^(٣) يصح كتابة المعنى، وقد يكون لفظاً ويصح كتابة اللفظ، فعلى هذا يختلف قصد التصوير، كما سيحيء.

٢١ ولقائل أن يقول: الحدّ غير جامع؛ لخروج تصوير اللفظ بحرف واحد، كقولك: ق؛ إذ المفرد لا يكون جمعاً، وكذا الكلام في حرفين، نحو: عد، فيجب أن لا يكون خطأً، وهو باطل.

(١) ك: (فرق).

(٢) شرح المصنف على الشافية (٨٥/أ).

(٣) م: (ولا).

فإن قلت: ما ذكرت فرد من أفراد المحدود، والمحدود ماهية الخط، وهي تستوعب سائر الحروف.

٣ قلت: يجب انطباق الحدّ على كل فرد من أفراد.

إذا عرفت هذا فاعلم أن اللفظ إما أن يكون اسماً بحرف من حروف الهجاء أو لا.

الأول إما أن يكون مطلقاً على ذلك الحرف وغيره بتسمية حادثة أو لا.

٦ فإن أطلق، كما إذا سُمّي أحدُ قاف، فللكتاب فيه طريقان؛ أحدهما أن يكتب صورة الحرف هكذا: ق، والثاني أن يكتب الملفوظ هكذا: قاف، وهو المختار عند المصنف.

٩ وإن لم يطلق على غيره فيما أن يقصد اسم ذلك الحرف، لا مسماه، فيكتب الملفوظ نحو: جيم إذا سئل كتابته، أو يقصد مسماه، لا اسمه، فيكتب: جة.

والثاني، وهو ما كان غير حرف، فيما أن يكون له معنى فقط كزيد، فيكتب هكذا: زيد، إذا ١٩٤ طلب كتابة زاء، ياء، دال، وإلا فيكتب^(١) بحسب القرينة، كما إذا قيل لك: اكتب شعراً، فإن كان لك قرينة أن المراد هذا اللفظ تكتب هذا: «شعر»، وإلا فتكتب ما ينطلق عليه الشعر؛ إذ هو معنى الشعر.

١٥ والقسم الذي هو اسم الحرف، والمقصود مسماه، لا اسمه، غير داخل في الحدّ، ولذلك استثنى فقال: «إلا أسماء الحروف»؛ لأنه ليس تصوير اللفظ بحروف هجائه؛ لأنك إذا قيل لك: اكتب جيم، عين، فاء، راء، فإنما تكتب هذه الصورة: «جعفر»، والملفوظ بلسان الأمر بالكتابة جيم، والمكتوب جة، ولو كان تصوير اللفظ بحروف هجائه لكان المكتوب «جيم»، كالملفوظ.

١٨ ثم بين أن المسمى جة خطأ ولفظاً؛ أما خطأ فظاهراً، وأما لفظاً فلأن المنطوق من جعفر جه، لا جيم، واستدل على تحقيق ذلك بقول الخليل، وهو أنه لما سأههم^(٢): كيف تنطقون بالجيم من جعفر؟ فقالوا: جيم، فقال: إنما نطقتم بالاسم، ولم تنطقوا بالمسؤول عنه، ثم قال: الجواب جة؛ لأنه هو

٢١ المسمى. من الكتاب^(٣): «قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لك، والكاف التي في مالك، والباء التي في ضرب؟ ف قيل له: نقول: باء، كاف،

(١) م: (فليكتب).

(٢) انظر الكتاب (٣/٢٢٠)، والمقتضب (١/١٧٠).

(٣) الكتاب (٣/٢٢٠).

فقال: إنما جئتم بالاسم، ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول: كه، وبه، فقلنا: لم ألحقت الهاء؟ فقال: رأيتهم قالوا: عه، فألحقوها^(١) حتى صيروها يستطاع الكلام بها.

٣ وقال شارح^(٢): «اعلم أن قوله: أسماء الحروف إذا قصد مسماها فإنما يكتب مسماها على إطلاقه ليس بجيد؛ لأنه إذا استعملت هذه الأسماء مركبة ودخلها الإعراب كُتبت على لفظها، كما إذا كُتبت^(٣) لإنسان نطق بضادٍ ضعيفٍ، وكتبَ صادًا حسنة: قد نطقت بضادٍ ضعيفٍ، وكتبتَ صادًا حسنة».

٦ ويمكن أن يقال: المراد قصد المسمى^(٤) (في صور الأفراد، لا التركيب، على ما بين في المثال، ويكون قوله: «نحو» من تمام بيان قصد المسمى^(٤))، ويكون في قوة قولنا: الأسماء الحروف إذا قصد المسمى على نحو: جيم، عين؛ يعني في صور الأفراد، فيكون مقيدًا بالأفراد، لا مطلقًا، فلا تردُّ صور التركيب. ومما يدل على هذا التأويل أنه أدخل الفاء على قوله: «إنما» بعد ذكر المثال، فكأنه من تمام بيان قصد المسمى، ولو أدخلها على قوله: «نحو» لكان مشعرًا بقراغه عن بيان قصد المسمى، ثم ترتيب المثال عليه، وكان الإيراد موجهًا؛ لكونه مطلقًا حيثئذ.

١٢ وقال هذا الشارح أيضًا^(٥): «اعلم أن المصنف ذكر في الشرح أنه إن سمي بهذه الأسماء مسمى

آخر كما لو سُمي رجل ييسن فللكتاب فيه مذهبان»، وذكر ما ذكرنا في ذلك القسم، ثم قال: «ولفظ المتن يدلُّ على أصلها فقط». يعني لم يذكر في المتن إلا أحد المذهبين، وهو كتابة الملفوظ،

١٥ وإليه أشار بقوله: «كتبت كغيرها»؛ إذ غير أسماء الحروف كتابتها على الملفوظ. والأمر كما قال، ١٩٤ ب ولكن لا بأس به؛ لأن ما ذكره هو المختار عنده، فأجرى الأمر على المختار.

● وقوله: «وفي المصحف على أصلها». أي: على أصل أسماء الحروف.

١٨ ● وقوله: «على الوجهين» هما ما ذكرنا من أنه إما أن يقصد اسم ذلك الحرف، لا مسماه،

فيكتب الملفوظ، نحو: ياسين، أو المسمى، لا الاسم، فيكتب المسمى نحو: يس.

● قوله: «أصلها».

٢١ يؤذن بأن كل واحد من الوجهين أصل في أسماء الحروف.

(١) ك: (فألحقوا هاء). وهو كذلك في الكتاب.

(٢) هو ركن الدين (١٥١).

(٣) في شرح ركن الدين: (قُلت).

(٤) ليس في ك.

(٥) شرح ركن الدين (١٥١).

وقيل ^(١): القياس أتباع القصد، فإن قصد المسمّى كُتب المسمّى، وإلا كتب الملفوظ. وليس ببعيد.
وأنا أقول: الأولى أتباع النقل في المصحف، فما هو أقوى رواية فهو أولى.

- ٣ والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها، فمن نَسَمَ
كُتِبَ نحو: رةً زيدًا، وقه زيدًا بالهاء، ومثل مة أنت، ومجيء مة جئت، بالهاء أيضًا، بخلاف الجار،
نحو: حَتَامَ، وإلَامَ، وَعَلَامَ؛ لشدة الاتصال بالحروف، ومن نَمَ كُتِبَ معها بألفات، وكُتِبَ مِمَّ،
٦ وَعَمَّ بغير نون، فإن قصدت إلى الهاء كتبتها ورجعت الياء وغيرها إن شئت.
- ومن نَمَ كُتِبَ أنا زيدًا بالألف، ومنه ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾.
- ومن ثم كُتِبَ تاءُ التانيث في نحو: رَحْمَةِ، وَقَمْحَةِ هَاءَ، وفيمن وقف بالتاء تاءً، بخلاف
٩ أُخْتِ، وَبِنْتِ، وَبَابِ قَائِمَاتِ، وَبَابِ قَامَتِ هُنْدُ.
- ومن ثم كُتِبَ المتوَنُ المنصوبُ بالألف، وغيره بالخلف، وإذا بالألف، على الأكثر، واضربنا
كذلك، وكان قياسُ اضْرِبْنِ بواوٍ وألفٍ، واضْرِبْنِ بياءٍ، وهل تَضْرِبْنِ بواوٍ ونونٍ، وهل تَضْرِبْنِ
١٢ بياءٍ ونونٍ، ولكنهم كتبه على لفظه لعسر تبيته، أو لعدم تبيين قصدتها، وقد يُجرى اضْرِبْنِ مُجرَاهُ.
- ومن ثم كُتِبَ باب قاضٍ بغير ياءٍ، وباب القاضي بالياء، على الأفصح فيهما.
- ومن ثم كُتِبَ نحو: بَزِيدِ، وَلَزِيدِ، وَكَزِيدِ متصلًا؛ لأنه لا يوقف عليه، وكُتِبَ نحو: مِنْكَ،
١٥ وَمِنْكُمْ، وَضَرَبَكُمْ متصلًا؛ لأنه لا يُبتدأ به. (الناية: ١٣٩-١٤٠).

● قوله: «والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها».

١٨ وهذا ملاك أمر الخط وأساسه، فمن ثمة كُتِبَ نحو رةً زيدًا، وقه بالهاء؛ لأن الوقف على مثله
بالهاء، كما أشار إليه الخليل، وقد عرفت.

٢١ ومن هذا النحو: مثلُ مة أنت، ومجيء مة جئت، بالهاء أيضًا؛ لأن الوقف عليه؛ أعني «م» بعد
حذف ألفه بالهاء، وقد تقدم، بخلاف ما إذا وقع «م» المحذوفُ ألفه بعد الجار نحو: حَتَامَ، وإلَامَ،
وعَلَامَ؛ إذ أصلها: حتى ما، وإلى ما، وعلى ما؛ لشدة اتصال الجرور بالجار حتى جعلتهما ^(٢) كالشيء
الواحد، ومن أجل شدة الاتصال كتبت هذه الحروف مع «م» وهي «ما» للاستفهام بألفات كما
ترى، لا بالياءات، كما هي أصلها، فعلى هذا لا تلحق الهاء ههنا؛ لما عرفت.

(١) انظر شرح المصنف (٨٥/ب)، والجاربردي (٣٧١).

(٢) م: جعلتها.

ومن أجل شدة الاتصال أيضاً أسقطت النون من الكتابة من قولهم: مِمَّ، وَعَمَّ، كما أُبدلت الياء ألفاً في المذكورات.

٣ ● قوله: «فإن قصدت».

أي: فإن قصدت إلى هاء السكت في المذكورات، والقصدُ إليها جائزٌ، كتبتَ الهاء، ورجعتَ الياءَ، فتقول: حتَّى مَهْ، وإلى مَهْ، وعلى مَهْ، ورجعتَ أيضاً غير الياء الذي أسقطته، وهو النون من: عَنَ، وَمِنْ، فتكتب: من مَهْ، وعن مَهْ، وكل ذلك.

● «إن شئت». أي: يجوز لك أن تفعل كذا، ولا يجب عليك، فلك أن تعدد باتصال الهاء ولا تعدد باتصال الجار، ولك أن تعكس، فتكتب: حَمَّه، وإلامه، وعلامه، وميمه، وعمه.

٩ ● قوله: «ومن ثمة».

أي: ومن أجل أن الأصل في كتابة^(١) كل كلمة أن تكب على تقدير الابتداء بها والوقوف عليها كُـبَ أنا زيدٌ بالألف؛ إذ الوقف عليه بها، ومن أجل هذا أيضاً كُـبَ^(٢) ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ بالألف؛ إذ أصله لكن أنا، وقد سلف^(٣).

١٥ ومن أجل هذا أيضاً كتب تاء التانيث في نحو رَحْمَةٍ وَقَمْحَةٍ، وهي البُرُّ، بالهاء؛ لأن الوقف عليها بالهاء، على الفصحح، ومن يقف عليها بالتاء، على القليل، يكتبها بالتاء، «بمخلاف أختٍ وبنْتٍ وبابِ قائمات، وبابِ قامتْ هنْدٌ» يعني التاء في الجمع المؤنث السالم، وتاء التانيث الساكنة في الفعل، فإن كل ذلك يكتب بالتاء؛ لأن الوقف عليه بها.

١٨ ومن أجل ما ذكر أيضاً كُـبَ المنوُّ المنصوبُ بالألف مثل ﴿رَأَيْتَ زَيْدًا﴾؛ إذ الوقف عليه بها، ١٩٥ بمخلاف المنون المرفوع والمجرور، نحو: هذا زيدٌ، ومررت بزيدٌ؛ إذ الوقف عليه بمحذف نون التنوين، وإسكان الآخر، على الصحيح، لا بالواو والياء، كما تقدم^(٤).

٢١ وكُـبَ إذا بالألف على الأكثر؛ لأن الوقف عليه بها، وعلى غير الأكثر يكتب بالنون؛ للفرق بينه وبين إذا للظرف، أو لتوهم أن الوقف عليه بالنون.

(١) الأصل، ك: (الكتابة).

(٢) الكهف: من الآية ٣٨.

(٣) انظر ص (٢٨١) من هذا الكتاب.

(٤) انظر ص (٢٧٣) من هذا الكتاب.

وقيل: هي من نفس الكلمة كتون عن؛ لكن قد يوقف عليه بالألف تشبيهاً لنونه بالنون^(١) الخفيفة.

وكتب: اضرباً أيضاً بالألف؛ لأن الوقف عليه بها؛ إذ النون الخفيفة تنقلب ألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً

٣ في الوقف، وهذا هو الأكثر، ومنهم من يكتبه بالنون تشبيهاً لنونه بنون الجمع، نحو: اضربن للجمع المذكور.

● قوله: «وكان قياس اضربن...» إلى آخره.

أي: ومن أجل أن الأصل كُتِبَ الكلمة بتقدير الابتداء بها والوقف عليها كان قياس اضربن أن

٦ تكتب بواو وألف، وقياس اضربن^(٢) أن تكتب بياء، وقياس هل تضربن أن يكتب بواو ونون،

وقياس هل تضربن أن يكتب بياء ونون؛ لأن الوقف عليها اضربوا، واضربي، وهل تضربون، وهل

تضربين، وذلك لأن اجتماع الساكنين غير مغتفر في صورة النون الخفيفة؛ إذ هما فيها على غير

٩ حلما، فتقدير الوقف على ما هي فيه؛ أعني النون الخفيفة، يرجع الفعل إلى أصله قبل دخولها،

فتذهب؛ أعني النون، فكان قبل النون اضربوا، واضربي، وهل تضربون، وهل تضربين، ولكن تركوا

هذا الأصل، وكتبوه على لفظه؛ لعسر تبيين هذا الأصل، وهو أن الوقف يُذهب النون الخفيفة، ويردُّ

١٢ الفعل إلى ما كان عليه قبل دخولها، فإنه لا يعرفه إلا الحدّاق في الإعراب، أو لعدم تبيين قصدتها عند

الحدّاق أيضاً؛ إذ تلتبس إحدى الصورتين بالأخرى؛ أعني صورة دخول النون وعدم دخولها؛ ألا تراك

لو كتبت: يضربون حالتي دخول النون الخفيفة وعلمه لم يُعلم أهو مؤكّد أم الأصل بلا تأكيد؟.

١٥ وقد أجزى اضربن للمفرد المذكور مُحجَرى اضربن للجمع، واضربن خطاب المؤنث؛ للشبه

الصوري. والأكثر على كتابته بالألف، كما عرفت؛ إذ لا يعسر تبيينه مع وجود الألف، ولا

ينتفي^(٣) تبيين قصدتها أيضاً مع وجودها؛ إذ لا يلتبس كتبك اضربا بكتبك اضرب، كما التبس

١٨ تقديراً نخط تضربون مع النون الخفيفة بخط تضربون بدونها، فلما انتفى المانعان جرى على ما هو القياس.

فإن قلت: الالتباس آتٍ كيفما قدر؛ لأنه يلتبس اضربا الداخِل عليه النون الخفيفة بصورة اضربا

الذي هو التثنية.

٢١ قلت: الالتباس المحذور هو الواقع بين المؤكّد وغير المؤكّد من الكلمة، كما عرفت؛ ألا ترى أن

اضربا ملتبس بتثنية الماضي من الإضراب من معروفة ومجهولة، وبثنية الأمر الحاضر منه مذكوره ١٩٥ ب

ومؤنثه، فهذا الالتباس بين ست صور ولا يجتز من مثله.

(١) الأصل، ك: (بنون).

(٢) الأصل: (آخرين).

(٣) الأصل، ك: (ولا ينبغي).

● قوله: «ومن ثم».

أي: ومن أجل الأصل المذكور كتب بابُ قاضٍ بغير ياء، وبابُ القاضي بالياء؛ لأن الوقف عليهما في الأفصح هكذا. ٣

ومن أجل الأصل المذكور كُتب نحو بزيد، ولزيد، وكزيد متصلاً؛ أي: حرف الجر بالجرور؛ لأنه لا يوقف على حرف الجر، وهو حرف واحد، فكأن الجار والجرور منزلتان منزلة الجزأين.

٦ وكتب نحو منك، ومنكم، وضربكم متصلاً؛ لأنه لا يبدأ بواحد، فلا يقال: ك، ك، ولا كم، وكما، ولا كُنَّ ابتداءً.

والنظر بعد ذلك فيما لا صورة له تخصه، وفيما خولف بوصل، أو زيادة، أو نقص، أو بدل.

٩ الأول: الهمزة، وهو أول، ووسط، وآخر.

الأول: ألف مطلقاً، نحو: أَحَدٍ، وَأَحَدٍ، وإِبلٍ.

١٢ والوسط: إما ساكن، فيكتب بحرف حركة ما قبله، مثل: يَأْكُلُ، وَيُؤْمِنُ، وَيَسَسُ، وإما متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته، مثل: يَسْأَلُ، وَيَلْزُمُ، وَيُسْتَنِمُ، ومنهم مَنْ يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل أو الإدغام، ومنهم من يحذف المفتوحة فقط، والأكثر على حذف المفتوحة

١٥ بعد الألف، نحو: سَاءَلٌ، ومنهم من يحذفها في الجميع، وإما متحرك وقبله متحرك فيكتب على نحو ما يُسَهَّلُ، فلذلك كُتب نحو: مُؤَجَّلٌ بالواو، ونحو: فِنَةٌ بالياء، وكُتب نحو: سَأَلٌ، وَلَوْمٌ، وَيَسَسٌ، وَمِنْ مُقَرَّبِكَ، ورُوِّسٍ بحرف حركته. وجاء في سُبُلِ، ويُقَرِّبُكَ القولان.

١٨ والآخر: إن كان ما قبله ساكناً حُذِفَ، نحو: حَبَاءٌ، وَحَبَاءَةٌ، وَحَبَاءٌ، وإن كان متحركاً كُتِبَ بحرف حركة ما قبله كيف كان، مثل: قَرَأٌ، ويُقَرِّئُ، وَرَدَّوْ، ولم يُقَرِّئْ، ولم يَرَدِّوْ.

٢١ والطرف الذي لا يُوقَفُ عليه لاتصال غيره كالوسط، نحو: جُرْأَكُ، وَجُرْؤُكَ، وَجُرْئِكَ، ونحو: رِدَاءُكَ، وَرِدَاؤُكَ، وَرِدَائِكَ، ونحو: يَقْرَؤُهُ، وَيُقَرِّئُكَ، إلا في نحو: مقروءة، بخلاف الأول المتصل به، نحو: بِأَحَدٍ، ولأَحَدٍ، وكأَحَدٍ، بخلاف لئلاً؛ لكثرة وكراهة صورته، وبخلاف لئِن؛ لكثرته.

٢٤ وكل همزة بعدها حرف متر كصورتها تحذف، نحو: حَطَأٌ، في النصب، ومُسْتَهْزِئُونَ، ومُسْتَهْزِئِينَ، وقد تكتب بالياء، بخلاف قَرَأٌ، ويُقَرِّئُ؛ للبس، وبخلاف مُسْتَهْزِئِينَ، في المثني؛ لعدم المتر، وبخلاف نحو رِدَائِي، ونحوه في الأكثر؛ للمغايرة الصورة، أو للفتح الأصلي، وبخلاف نحو: حِنَائِي في الأكثر؛ للمغايرة والتشديد، وبخلاف لم تُقَرِّئِي؛ للمغايرة واللبس. (الشافية: ١٤٠-١٤٢).

● قوله: «والنظر بعد ذلك».

أي: والنظر بعد الأصل المذكور في أمرين؛ أحدهما: ما لا صورة له تخصه، والثاني: فيما خولف فيه الأصل المذكور إما بوصل، أو زيادة، أو نقص، أو بدل؛ إذ الأصل أن لا تتصل كلمة بأخرى، وأن لا يزداد على الملفوظ، ولا ينتقص منه، وأن لا يبدل من الملفوظ شيء. وكل ذلك بتقدير الابتداء والوقف.

٦ ولم يذكر في الشرح أن المشار إليه بقوله: «بعد ذلك» ما هو، ووافقه شارح^(١)، وقال آخر^(٢): «أي: بعد النظر فيما له صورة تخصه هو النظر في شيئين؛ أحدهما: النظر فيما لا صورة له تخصه، والثاني النظر فيما خولف فيه الأصل المذكور»، فأومى إلى أن المشار إليه ماله صورة تخصه. وليس الأمر كذلك؛ لأن الإشارة إلى الأصل المذكور، ومما يدل على هذا قوله في الشرح^(٣): «لما فرغ من بيان تحقيق ما تقدم تأصيله^(٤) في باب الخط احتاج أن يذكر ما لا صورة له تخصه، وهو الهمزة، وأن يذكر بعد ذلك ما خرج عن الأصل المذكور».

١٢ وينبغي أن تعلم من قوله هذا أن الخط بناء على الأصل المذكور^(٥) (ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم باق على أصله، وقسم معدول عن أصله، وينقسم أربعة أقسام كما علمت، وقسم غير محقق تحقق غيره في الصورة، وهو ما لا صورة له تخصه، وهو الهمزة. فبعد الفراغ عن القسم الأول خاض في القسمين الآخرين.

فما ذكرنا تعلم أن الإشارة إلى الأصل المذكور^(٥)، لا إلى ماله صورة له تخصه؛ لأن المعدول عن الأصل أيضاً له صورة تخصه.

١٨ ● وإذا عرفت هذا فاعلم أن قوله: «وكان قياس اضريئ» إلى قوله: «لعدم تبين قصدها» من باب النقص المخالف للأصل، فكان الصواب أن يذكره في بابه.

● قوله: «والأول».

٢١ أي: ما لا صورة له تخصه المهموز، وهو مهموز الأول، ومهموز الوسط، ومهموز الآخر.

(١) هو الجاربردي (٣٧٥).

(٢) هو ركن الدين (١٥٢).

(٣) شرحه على الشافية (٨٦/ب).

(٤) في الشرح: (تفصيله).

(٥) ليس في م.

٣ فالأول يكتب ألفاً^(١) مطلقاً، مفتوحاً كان أو غيره، مثل: أحدٍ، وأحدٍ، وإبل. وهمزة القطع والوصل، والأصلية، والزائدة، والأصيلة^(٢)، والمنقلبة كلها سواءً فيه، نحو: أكرم، اتخذ، أمر، إشاح. وإنما ذلك لتشاركهما في المخرج، ولما لم يمكن تخفيفها لفظاً؛ لكونها مبتدأً بها خُففت خطأ؛ إذ التخفيف فيه أيضاً مطلوبٌ.

ومهموز الوسط إما أن تكون همزته ساكنة، أو متحركة.

٦ فالساكنة تكتب بحرف في حركة ما قبلها على نحو ما تخفف، مثل: تأكل، وتؤمن، ويس. ١١٩٦ والمتحركة إن كان ما قبلها ساكناً فبحرف حركتها، مثل: يسأل، ويلوم، ويسم من الإسام. ومنهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل، كمسألة، ويسأل في: مسألة، ويسأل، أو بالإدغام كسوء وشيء في سوء وشيء.

١٢ ومنهم من يحذف المفتوحة فقط، نحو: يسأل في يسأل، دون المضمومة والمكسورة، نحو: يلوم، ويسم؛ لأنهما حركتان قويتان، بخلاف الفتحة. والأكثر على حذف المفتوحة الواقعة بعد الألف، نحو سأل في ساءل فاعل من المسألة. ومنهم من يحذفها في الجميع مثل تسأل ويسأل: تفاعل ويفاعل من السؤال؛ إذ هما أيضاً بعد الألف.

١٥ وإن كان ما قبلها متحركاً كُتبت على صورة تسهيلها، فلذلك كتبت نحو مؤجل بالواو؛ لأن تسهيلها بها، ونحو فتية بالياء^(٣)؛ لهذا أيضاً، وكتبت نحو سأل، ولوم، ويس، ومن مقرئك، ورؤوف بحرف حركتها؛ لما تقدم في باب التخفيف من أن تسهيلها يجعلها بين بين المشهور.

١٨ ● «وجاء في نحو سئل» يعني المكسورة المضموم ما قبلها، «ويقرئك» يعني المضمومة المكسور ما قبلها القولان المبنيان على التسهيل يجعلها بين بين المشهور، أو البعيد، كما تقدم في بابه. فمن يسهلها بحرف حركتها يكتب سيل بالياء، ويقرئك بالواو، ومن يسهل بحرف حركة ما قبلها يعكس.

والمهموز الآخر إما أن يكون جائر الوقف عليه، أو لا.

٢١ الأول إما أن يكون ما قبلها ساكناً فيحذف نحو: هذا حبة، ورأيت حبة، وألفه للنصب مثل زيداً، لا لصورة الهمزة، ومررت بحبة، أو متحركاً فيكتب بحركة ما قبلها كيف كان مثل: قرأ،

(١) في النسخ: (ألف).

(٢) الأصل، ك: (والأصلية).

(٣) ك: (بالهاء).

ويقرئ، وردؤ، ولم يقرأ، ولم يُقرئ، ولم يردؤ.

● والثاني، وهو قوله: «والطرف الذي لا يوقف عليه لاتصال غيره» فحكمها كالوسط، فتجربها مُحجراً، نحو: هذا جُزؤك، ورأيت جُزأك، ومررت بجُزئك، وهذا رداؤك، ورأيت رداؤك، ومررت بردائك، ونحو: يقرؤه، ويقرئك، ونحو: قرأه، وقارئة، مما اتصل به الضمير المتصل أو تاء التأنيث. واستثنى من هذا الحكم نحو مَقْرُوءَةٍ وَبَرِيَّةٍ فإنهم حذفوها من (الخط كما حذفوها من) (١) اللفظ.

٣
٦
وأتصال المهموز الآخر بما بعده ليس كاتصال المهموز الأول بما قبله، فإنه لا يكون كالوسط، فإنها تكتب ألفاً مطلقاً، كما مرّ. والفرق غير مذكور في الشرح، ولا في كلام الشارحين.

٩
وأقول: هو أنّ ما قبل المهموز الأول لا يقوى على استلزام جزئته، والمهموز الآخر يقوى على استلزام جزئية ما بعده؛ لأن الضمير كاجزاء للمتصل به هو، والمحرور ليس كاجزاء للحجار، فلا يقوى على استتباعه حتى يصيره كالوسط. واستثنى من هذا صورة «لثلا»؛ إذ القياس أن يُكتب: لألاً كما

١٢
يُكتب: لأحد بالألف؛ لكنهم كبوها بالياء إما لكثرة استعمالها، فصارت كالمهموز الوسط، وإما لكرهه صورتها، وهكذا كتب «لثن» بالياء؛ أعني لكثرة الاستعمال.

● قوله: «وكل همزة بعدها حرفٌ مدّ» مشاكلة لصورة تلك الهمزة تحذف في الخط كراهة صورة التماثلين، فتكتب نحو خطأ في النصب، ومستهزؤون، ومستهزعين بألف واحدة، وواو واحدة، وياء واحدة وقد كتبت الياءان في نحو مستهزئين، بخلاف مستهزؤون^(٢)؛ إذ لا تكتب بواوين؛ لأن الياء أخف من الواو لفظاً، وكذا خطأ. وقال في الشرح^(٣): «إن قلت: فالألف أخف من الياء. قلت: كأنهم كرهوا صورتها مرتين»، ونقله الشارحون، ولم يتعرضوا لشيء آخر.

١٨
٢١
وأنا أقول: صورة الألف قد تكون أثقل في الخط من صورة الياء، كما إذا كانت الياء غير مفردة، أو متطرفة، وأما صورة الألف فلا تتغير، فمحتمل صورة الياء مرتين؛ لكونها أخف في الخط، بخلاف صورة الألف. هذا فيما لا يلزمه لبس. فأما إذا لزم اللبس لو لم تكتب الهمزة التي بعدها حرف مدّ كصورتها لزم كتبها دفعاً للاتباس، وذلك مثل: قرأاً للثنية، فلو كتبت ألف واحدة التيس بقرأاً للواحد، ومثل يقرأان؛ إذ لولا الألفان لاتبس بخطك يقرأان للجمع المؤنث. ولو لم يكن بعدها حرف مدّ كتبت التماثلين؛ إذ الشرط حرف مدّ فبانتفائه يتنفي المشروط، وذلك مثل:

(١) ليس في م..

(٢) في النسخ (مستهزؤون).

(٣) شرحه على الشافية (٨٧).

مستهزئين للمثنى؛ إذ ياءه ليس بحرف مدّ. وأشار في الشرح^(١) إلى أن هذا للفرق بين المثني والجمع؛ إذ لو كتبنا بياءين، أو ياء واحدة، لالتبسنا. وهذا أحسن من التعليل بعدم حرف المد؛ إذ المد معدوم؛ لكن حرف المد موجود.

٣

فإن قيل: لم لم يعكسوا؟

قلنا: لأن الجمع أنقل فخففوا فيه.

● قوله: «وبخلاف ردائي».

٦

يعني: كتبوا ههنا أيضاً التماثلين في الأكثر كما في مستهزئين؛ لماغيرة الصورة للياءين؛ إذ المتطرفة شكلها تمام بخلاف ما قبلها، فكأنه لا تماثل، أو للفتح الأصلي في ياء المتكلم؛ إذ أصله الفتح، والسكوت فرع، فيتعلم المدّ حيثئذ، وهو الشرط. والتعليل الأول أحسن؛ لما عرفت.

٩

ويعلم من قوله: «في الأكثر» أن بعضهم يكتبون ردائي بياء واحدة.

وبخلاف حِنائي^(٢) في النسبة إلى حِنَاء^(٢) في الأكثر، فإنه يُكتب التماثلان للمغايرة المذكورة في ردائي، أو للتشديد المنافي للمدّ، أو لأن التشديد أوجب حذف إحدى الياءين، فلو حذفوا أخرى لكان إجحافاً.

١٢

وبخلاف لم تُقرئ لمغايرة الياءين، وهي ظاهرة، وللبس؛ لأنه للمخاطبة الواحدة، فلو حذف إحدى الياءين التيسر بخط تُقرئ للمخاطب المذكور من أقرأ أفعل من القراءة.

١٥

وأما الوصل: فقد وصلوا الحروف وشبهها بما الحرفية، نحو: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾، وَأَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ، وَكَلِمًا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، بخلاف: إِنَّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ، وَأَيْنَ مَا وَعَدْتَنِي، وَكَلُّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ، وكذلك: مِمنَ ما، وَعَنَ ما، في الوجهين، وقد تُكتبان متصلتين مطلقاً؛ لوجوب الإدغام، ولم يصلوا متى؛ لما يلزم من تغيير الياء، ووصلوا أن الناصبة للفعل مع لا، بخلاف المخففة نحو: علمت أن لا يقوم، ووصلوا إن الشرطية ب (لا)، و (ما)، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾، و﴿إِنَّمَا تَخَافَنَ﴾، وحذفت النون في الجميع؛ لتأكيد الاتصال، ووصلوا يومئذ، وحينئذ في مذهب البناء، فمن ثم كتبت الهمزة ياءً، وكتبوا نحو الرجل على المذهبين متصلًا؛ لأن الهمزة كالعدم، أو اختصارًا؛ للكثرة. (الشافية: ١٤٢-١٤٣).

١٨

٢١

(١) شرحه (٨٧/ب).

(٢) بفتح الحاء في الأصل، ك. وغير مشكولة في م.

● قوله: «وأما الوصل».

٣ قد فرغ من الهمزة. يقول: قد وصلوا الحروف وشبهها بما إذا كانت حرفاً، ﴿نحو^(١)﴾: ﴿إِنَّمَا أَهْلُكُمْ اللَّهُ﴾، وَأَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ، وَكَلَّمَا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، وَ﴿عَمَّا خَطَّيَاهُمْ﴾، وَحَيْثَمَا تَكُنْ أَكُنْ، فَإِنْ مِنْ حَرْفٍ، وَأَيْنَ وَكُلٌّ وَحَيْثُ شَبَّهُ الحرف من قَبْلِ أَنهَا جارية مجرى الأدوات، والحروف أدوات، بخلاف ما إذا كانت اسماً، فإنهم لم يصلوا؛ لأن الحروف كالشمة للأسماء، فيناسب وصلها بها، فأما الأسماء فمستقلة بدالاتها، فلا يناسب وصلها بشيء آخر أخط منه، فلا تصل مثل إنَّ ما عندي حسن، وأين ما وعدتني، وكلُّ ما عندي حسن؛ تريد ما بمعنى الذي، وكذلك مِنْ ماء، وَعَنْ ما في الوجهين؛ ما الحرفية، وما الاسمية، ففي الأول تصل، وفي الثانية تفصل، وقد تكتبان متصلتين مطلقاً سواء كانت ما حرفية، أو اسمية؛ لوجوب إدغام النون في الميم على كل حال، فلا بعد أن تقفو الخط اللفظ، وذلك مثل^(٢) ﴿عَمَّا جَاءَكَ﴾.

● قوله: «ولم يصلوا متى».

١٢ جواب عن سؤال مقدر، فقال: متى مثل أين، فليَمْ وصلوا أين، ولم يصلوا متى؟
 أجب: بأنه لو وصلوا لزم قلب الياء ألفاً كما في حَتَام، فلزم كُتِبَها: حَتَامًا، فيقع الوهم فيها^(٤). ولعل المراد بالوهم أنه يتعذر إدراكها، أو أنه يحصل الالتباس بينها وبين لفظ هذه صورتها.
 ١٥ ومن صور الوصل أن ميم أم إذا صادفت مَنْ أدغمت، وكُتِبَتْ واحدةً.
 وقال شارح^(٥): «إذا لقيت ميم أم ميمًا من كلمة أخرى كتبت ميم واحدة، نحو^(٦)﴾: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ﴾». والإطلاق غير سديد؛ إذ لا يُكْتَبُ مثلاً: أَعْلَمُكَ أَغَاثَكَ أَمَّ مَالِكَ؟ متصلاً.
 ١٨ ووصلوا أن الناصبة للفعل المضارع مع لا، فكُتِبَ نحو^(٧)﴾: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ﴾، والأصل لأن لا، بخلاف المخففة من أن المشددة نحو^(٨)﴾: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾؛ للفرق بينهما، ولم يعكسوا لأن الأولى أكثر استعمالاً،

(١) طه: من الآية ٩٨.

(٢) نوح: من الآية ٢٥.

(٣) المائدة: من الآية ٤٨.

(٤) انظر شرح المصنف (١/٨٨).

(٥) هوركن الدين (١٥٥).

(٦) الزمر: من الآية ٩.

(٧) الحديد: من الآية ٢٩.

(٨) الزمل: من الآية ٢٠.

فهي بالتحفيف أولى، أو لما يلزم من الإجحاف بالمشددة؛ إذ^(١) خففوها أولاً، فلو وصلوا ثانياً لاختلفت.

ووصلوا أن الشرطية بلا وما، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾، و﴿إِنَّمَا تَخَافْنَ﴾.

٣ ● «وحذفت النون في الخط في الجميع» .

يعني في أن الناصبة وإن الشرطية؛ لأنها كانت ساكنة فأدغمت، فقربت من الحذف، فتأكد الاتصال لفظاً، فجعلوا الخط موافقاً.

٦ وتعرض لحذف النون؛ إذ الوصل لا يدلّ عليه. وقال في الشرح^(٤): «النون تحذف وجوباً لفظاً». ووافقه الشارحون^(٥). وهو غير سديد؛ لأن النون مدغمة، ولا يقال للمدغم أنه محذوف.

فإن قلت: لو لم تكن محذوفة لكانت باقية، ولو كانت باقية انتفى الإدغام.

٩ قلت: هي غير محذوفة، ولا باقية على حالها؛ بل مبدلة ميمًا أو لامًا. والصواب أن يقال: النون تبدل وجوباً لفظاً. وسيجيء في باب النقص ما يخالف هذا.

● «ووصلوا نحو يومئذ وحينئذ في مذهب البناء» .

١٢ يعني بناء يوم وحين مضافين إلى إذ. ومن أجل هذا الوصل كتبوا الهمزة ياءً إجراءً لها مجرى المتوسطة، وإلا فالقياس كتبها ألفاً نحو إبل.

ووصلوا في غير مذهب البناء أيضاً، ﴿كقوله تعالى^(٦): ﴿وَمَنْ خِزِّي يَوْمَئِذٍ﴾ يجز يوم. ولا ١٩٧ ب

١٥ معنى لتعرض مذهب البناء إلا أن يقال: الوصل واجب فيه، جائز في غيره. وهو بعيد؛ إذ لا تكاد تجد كتبهما منفصلين مطلقاً. سلمنا وجدان الاتصال. قوله وقول الشارحين^(٧): «قد يكتب أيضاً كذلك وإن لم يكن مبنياً» يدل على تقليل^(٨) الاتصال، وهو ممنوع.

١٨ ● «وكتبوا نحو الرجل على المذهيين متصلاً» .

(١) الأصل، ك: (أو).

(٢) الأنفال: من الآية ٧٣.

(٣) الأنفال: من الآية ٥٨.

(٤) شرحه (١/٨٨).

(٥) انظر شرح ركن الدين (١٥٥)، والجاربردي (٣٧٩).

(٦) هود: من الآية ٦٦.

(٧) شرح المصنف (١/٨٨). وانظر شرح ركن الدين (١٥٥)، والجاربردي (٣٧٩).

(٨) الأصل، ك: (تعليل).

- يعني مذهب سيويه، وهو أن اللامَ حرفُ التعريف وحدها، والهمزة للوصل، ومذهب الخليل، وهو أن أل حرف التعريف كبل^(١). وعلى الأول وجوب الاتصاف ظاهر لوحدة الحرف، وأما على الثاني فلأن أطراد حذف الهمزة جعلها كالعدم، وكان^(٢) اللام وحدها للتعريف، ولأن الاختصار فيه مطلوب؛ لكثرة.
- واعلم أنه قد قيل: يجب وصل في بمن الاستفهامية مثل: فيمن رغبت؟ وقد وصلوا أيضًا نَعْمَ وئِسَ بما مثل^(٣): ﴿نَعْمًا يَعْظَكُم﴾، و^(٤) ﴿بِتَسْمَا اسْتَرَوْا﴾ ووصلوا أيضًا كي بلا مثل^(٥): ﴿لَكَيْلًا تَأْسُوا﴾.
- ووصل أن بلن مثل^(٦): ﴿أَلَنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ﴾، وإن بلم مثل^(٧): ﴿فَأَلَمْ يَسْتَجِيبُوا﴾ شاذ.

- وأما الزيادة فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفًا، نحو: أكلوا، وشربوا؛ فرقًا بينها وبين واو العطف، بخلاف نحو يذغوا، ويغزوا، ومن ثم كتب ضربوا هم، في التأكيد بألف، وفي المفعول بغير ألف، ومنهم من يكتبها في نحو: شاربوا الماء، ومنهم من يحذفها في الجميع، وزادوا في مائة ألفًا فرقًا بينها وبين منه، وألحقوا المثني به، بخلاف الجمع، وزادوا في عَمَرُوا وَاوًا فرقًا بينه وبين عَمَرَ مع الكثرة، ومن ثم لم يزيدوه في النصب، وزادوا في أولئك وَاوًا فرقًا بينه وبين إِيْنِكَ، وأجري أولاءٍ عليه، وزادوا في أولي وَاوًا فرقًا بينها وبين إلى، وأجري أولو عليه. (الشافية: ١٤٣-١٤٤).

- قوله: «وأما الزيادة فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفًا».

- إذ لو لم يتطرف بأن اتصل به ضمير مثل: ضربه، وضربوك [لم تزد]^(٨)، وذلك مثل أكلوا وشربوا، فرقًا بينهما وبين واو العطف، وفي المثالين لا حاجة إلى الفرق بالألف؛ إذ واو العطف لا تتصل، ولكن لانفصال^(٩) واو الجمع في بعض الأمثلة، مثل: زاروا، وجادوا، وشردوا،

(١) م: (كهل).

(٢) م: (فكان).

(٣) النساء: من الآية ٥٨.

(٤) البقرة: من الآية ٩٠.

(٥) الحديد: من الآية ٢٣.

(٦) القيامة: من الآية ٣.

(٧) القصص: من الآية ٥٠.

(٨) ساقط من الأصل، ك.

(٩) الأصل، ك: (الانفصال).

وأخذوا إلى غير ذلك، وهو كثير جاؤوا بها للفرق، وجعلوا الباب واحداً، وهذا بخلاف يدعو ويغزوا؛ إذ لا واو للجمع، فلا لبس.

٣ ومنع شارح^(١) عدم اللبس، وأسنده إلى الالتباس بمضارع عَزَّ مثلاً. ومثلُ هذا اللبس واقع أكثر من أن يحصى.

وقيل^(٢): نص المبرد على الزيادة في المفرد أيضاً.

٦ ومن أجل زيادة الألف بعد المتطرفة كتبوا مثل: ضربوا هم للتأكيد بالألف؛ إذ الضمير المتصل لتأكيد واو الجمع، فقد تطرفت بخلاف ضربوهم، إذا كان الضمير مفعولاً؛ لانتفاء التطرف، وقد عرفت.

٩ ومنهم من يكتب الألف في نحو شاربوا الماء وضاربوا زيد حملاً للفاعل على الفعل؛ لاعتلاق أحدهما بالآخر.

ومنهم من يحذفها في الجمع ويغترف اللبس؛ إذ يزول بالقرائن.

١٢ وزادوا في مائة ألفاً فرقاً بينها وبين مئة، ولم يعكسوا؛ ليكون ألفها جابراً لحذف لامها، وألحقوا المثني بها؛ لبقاء صورتها فيه، بخلاف الجمع؛ لذهاب التاء فيه؛ أما في مئين فظاهر، وأما في مئات فلأن هذه التاء غير تاء مئة.

١٥ وزادوا في عمرو واو؛ للفرق بينه وبين عُمَرَ، ولهذا لم يزد في النصب؛ إذ لا ينتصب عُمَرُ منوناً. وإنما فعلوا كذلك لكثرة استعمال اللفظين، ولم يعكسوا؛ لأن عُمَرَ أخفُّ. وزيدت الواو لأن الألف ملبسة^(٣) في النصب، والياء في الإضافة إلى نفس المتكلم.

١١٩٨

(١) هو ركن الدين (١٥٦).

(٢) أتفق على زيادة ألف بعد واو الجمع في الماضي والأمر، نحو: كتبوا وكتبوا، وزادها الفراء كذلك مع المضارع المفرد في الرفع خاصة، نحو: يدعو ويغزوا، والكسائي مع المضارع المفرد المسند إلى الظاهر في النصب خاصة، نحو: لن يدعو زيد ولن يغزوا بكر، وأما المضارع المتصل بواو الجماعة فيمنع البصريون زيادة الألف، وزادها الأخفش في نحو: لن يكتبوا، وأجاز الكوفيون زيادتها كذلك مع الأسماء المتصلة بواو الجماعة في نحو: شاربوا الماء، وكذا زادوها في نحو: هموا.

انظر أدب الكاتب (٢٢٥-٢٢٦)، والكتاب لابن درستويه (٨٣-٨٤)، والهجاء لابن النهران (٥-٦، ٣٥)، والمساعد (٤/٣٧٧-٣٧٨)، والجمع (٦/٣٢٤-٣٢٥).

(٣) ك: (ملتبسة).

والمحلى باللام كالعمر، والمضاف إلى مضمَر كعمره، والواقعُ قافيةً، والمصغرُ، وما هو بمعنى المصدر كالمصوب^(١).

٣ وزادوا في أولئك وأواً فرقاً بينه وبين إليك، ولم يعكسوا؛ لأن الزيادة تصرف في الاسم^(٢) كان أقعد. وحملوا أولاء عليه مع عدم اللبس، كما حملوا مائتين على مائة.

وكذا زادوا في أولوا؛ إذ صورة جرّها أولي، وهي تلتبس بإلى لولا الواو، فأولوا محمول على أولي.

٦ وأما النقص: فإنهم كتبوا كل مشدد من كلمة حرفاً واحداً، نحو: شَدَّ، ومَدَّ، وادَّكَرَ، وأَجْرِي نحو: فَتَتْ مُجْرَاهُ، بخلاف نحو: وَعَدَتْ، وَاجْبَهَتْ، وبخلاف لام التعريف مطلقاً، نحو: اللَّحْمُ، والرَّجُلُ؛ لكونهما كلمتين، ولكثرة اللبس، بخلاف: أَلْيِي، وَالْيَتِي، وَاللَّيْنُ؛ لكونها لا تنفصل، ونحو اللَّيْنِ فِي الشَّيْبَةِ بِلَامِينَ؛ للفرق، وحُمِلَ: اللَّيْنِ عَلَيْهِ، وكذلك: اللَّاؤُونَ وَأَخْوَاتُهُ، ونحو: مِمَّ، وَعَمَّ، وَإِمَاءَ، وَإِلَّا لَيْسَ بِقِيَاسٍ، ونقصوا من بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الألف؛ لكثرتها، بخلاف بِاسْمِ اللَّهِ وَبِاسْمِ رَبِّكَ، ونحوه، وكذا الألف من اسم الله والرحمن مطلقاً، ونقصوا من نحو: لِلرَّجُلِ، وَلِلدَّارِ، جَرًّا وَابْتِدَاءً الألف؛ لئلا يلتبس بالنفي، بخلاف: بِالرَّجُلِ، ونحوه، ونقصوا مع الألف اللام مما في أوله لَمْ، نحو: لِلْحَمِّ، وَللَّبَنِ؛ كراهية اجتماع اللامات، ونقصوا من نحو: أَبْنُكَ بَارٌّ؟ فِي الاسْتِفْهَامِ، وَ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾؟ أَلْفَ الْوَصْلِ، وجاء في: أَلرَّجُلُ؟ الْأَمْرَانِ، ونقصوا من ابْنِ إِذَا وَقَعَ صِفَةً بَيْنَ عِلْمَيْنِ أَلْفَهُ، مثل: هَذَا زَيْدٌ بَنُ عَمْرٍو، بخلاف: زَيْدٌ ابْنُ عَمْرٍو، وبخلاف المشتى، ونقصوا أَلْفَ هَا مَعَ اسْمِ الْإِشَارَةِ، نحو: هَذَا، وَهَذِهِ، وَهَذَانِ، وَهَؤُلَاءِ، بخلاف: هَاتَا، وَهَاتِي؛ لقلته، فَإِنْ جَاءَتِ الْكَافُ رُدَّتْ، نحو: هَا ذَاكَ، وَهَا ذَانِكَ؛ لِاتِّصَالِ الْكَافِ، ونقصوا الألف من: ذَلِكَ، وَأَوْلَتِكَ، وَمِنَ الثَّلَاثِ وَالثَّلَاثِينَ، وَمِنَ: لَكُنْ، وَلَكِنَّ، ونقص كثير الواو من دَاوُدَ، وَالْأَلْفِ من: إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْمَاعِيلَ، وَإِسْحَاقَ، وَبَعْضَهُمُ الْأَلْفِ مِنْ عَثْمَانَ، وَسَلِيمَانَ، وَمَعْوِيَةَ. (الشافية: ١٤٤-١٤٥).

(١) أي لا تزداد الواو فيه. قال النظام النيسابوري في شرحه (٥٥٣-٥٥٤) في تعليل عدم زيادة الواو في هذه الصور: «لولا في عمر مصدرًا، أو في غيره لعدم كثرة الاستعمال، ولا في عمر العلم إذا كان قافيةً؛ لتباين مرقعيهما في القافية، فلا يُفْضَى إِلَى اللَّبْسِ، وَلَا إِذَا كَانَ مَحْلَى بِاللَّامِ كَقَوْلِهِ:

بَاعَدَ أُمَّ الْعُمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسَ أَبْوَابِ عَلِيٍّ قُصُورِهَا

لعدم ورود عمرٍ كذلك، ولا إذا كان مصغراً لأن لفظيهما واحد، فلا تحصل تفرقة. واعلم أن كلا منهما إذا أُضِيفَ إِلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ حَرَجَ مِنْ صَلُوحِ زِيَادَةِ الْوَاوِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَتَّصِلَ كَالْجِزءِ مِمَّا قَبْلَهُ، فَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِالْوَاوِ.

(٢) الأصل، ك: (الفعل).

● قوله: «وأما النقص: فإنهم كتبوا كل مشدّد^(١) من كلمة حرفاً [واحدًا]^(٢)، نحو: شدّ، وقد، وادّكر، وأجرى نحو: فتت مجراه».

٣ يعني: مجرى ما هو من الكلمة الواحدة؛ لشدة اتصال الفعل بالفاعل مع كون الحرفين مثلين، بخلاف نحو وعدت مع شدة اتصال الفاعل؛ إذ لا مثلين.

وبخلاف نحو: اجبته مع المثلين؛ إذ لا فاعل؛ لأنه ضمير مفعول فلا اتصال.

٦ وبخلاف لام التعريف مطلقاً، سواء صادفت لاماً أخرى، أو غيرها، نحو: الرجل واللحم؛ إذ لا وحدة للكلمة؛ لكونهما كلمتين، ولأنهم لو كتبوا حرفاً واحداً لزم اللبس الكثير؛ إذ لا يُدرى ألتعريف الممزة أم للاستفهام، بخلاف الذي والتي والذين، فإن فيها تكتب حرفاً واحداً، فإن اللام فيها لا تنفصل فهي كالجزم.

٩ وكتبوا المثني بلامين نحو اللذين؛ لئلا يلبس بالجمع، ونحو اللتين محمول على اللذين؛ إذ الكل تثنية.

١٢ وكذا كتبوا اللاء بلامين لئلا يلبس بالألف، وحُمل عليه اللاؤون واللامية واللواتي؛ إذ الكل جمع. ● قوله: «ونحو: ميم، وعم، وإمامًا^(٣)، وإلا ليس بقياس».

إذ الإدغام في كلمتين، ولكنهم حذفوها خطأ لكثرة استعمال هذه الكلمات.

١٥ ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم الألف لكثرة استعماله، بخلاف^(٤) ﴿باسم ربك﴾، ونحوه مثل قولك: باسم الإله أفتح، وباسم الله، مقتصرًا^(٥).

١٨ وكذا نقصوا الألف من لفظ الله والرحمن مطلقاً بلا تفصيل، كما في باسم الله. ولا جائز أن يكتب بين اللام الثانية والهاء ألف؛ للاشتباه باللات فيمن كتبها بالهاء.

ونقصوا الألف من نحو: ليرجل، وللدائر كراهة صورة النفسي كذا: لالرجل، سواء كانت اللام للابتداء أو للجزم، بخلاف مثل بالرجل؛ إذ لم ينقصوا الألف.

(١) الأصل، ك: (مشددة).

(٢) زيادة، وهي عن المتن.

(٣) ساقط من الأصل، ك.

(٤) العلق: من الآية ١.

(٥) أي مقتصرًا على (باسم الله)، فإن أتممت فقلت: باسم الله الرحمن الرحيم حذفت الألف.

ونقصوا إحدى اللامات مع الألف فيما أوله لام وحُلِّيَ بلام التعريف، وأدخل عليه لامُ الابتداء أو الجرِّ، نحو: لَيْلِيْنُ، والأصل لا لَيْلِيْنُ [كراهة التقاء ثلاث لامات] (١).

- ٣ ونقصوا ألف الوصل بعد همزة الاستفهام إذا لم يكن الحذف مؤدِّياً إلى اللبس لفظاً وخطاً، نحو: أبْنُكَ بارٌّ. الأصل: أَرَبْنُكَ، و (٢) ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾، و (٣) ﴿أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ﴾. أما النقص فلأنهم كرهوا اجتماع ألفين في الخط، بخلاف نحو: بابنك ولابنك؛ إذ لا ألفين، وأما عدم النقص في صورة اللبس لو نقصوا فمثل: الرَّجُلُ عندك؟ إذا كنتَ مستفهماً. وقد مضى هذا في باب التقاء الساكنين (٤)، فمن لا ينقص، وهو القياس، فلأنها ملفوظة؛ لكونها في منقلبة ألفاً. وإنما فعلوا ذلك ١٩٨ ب لئلا يشتبه الإخبار بالاستخبار، ومن نقص فكأنه أجراه مجرى ما لا يُلبس، وهو ضعيف كما ترى.
- ٩ اعلم أن ألف الوصل لا تكون مفتوحة إلا في لام التعريف وكلمة أَيْمُنُ، فإذا دخلت عليهما همزة الاستفهام لا تُحذف؛ لئلا تلتبس إحداهما بالأخرى. وأما غير الموضعين فلا التباس فيه، فالحذف في اللفظ والخط.
- ١٢ وأشار في الشرح (٥) إلى أن صورة الرجل؟ كثيرة، بخلاف أصطفى؟ فإنها لم تكثر كترتها، فلذلك أثبتوا في الرجل؟ خشية اللبس. ووافقه شارح (٦).
- ١٥ وأنا أقول: الإثبات في الرجل؟ لدفع اللبس، والحذف في أصطفى؟ لعدم اللبس، لا لكثرة الأولى وقلة الأخرى؛ إذ يَعْلَمُ كلُّ أحد أن الهمزة من اصطفى مكسورة فأجروا حكم الخط على اللفظ. وقال شارح آخر (٧): «اعلم أن في إطلاق ألف الوصل على ألف اصطفى نظراً».
- ١٨ وأنا أقول: إن أراد بنظره أن ألفه ليست بألف الوصل، والظاهر هذا، فهو فاسد، وإن أراد غيره فلا أعرفه. والحق أن قضية لفظه تستدعي الفساد.
- ونقصوا أيضاً الألف من ابن إذا وقع صفة بين علمين، مثل: هذا زيدُ بنُ عمرو، إجراءً للخط

(١) ساقط من الأصل، ك.

(٢) الصافات: من الآية ١٥٣.

(٣) المناقرون: من الآية ٦.

(٤) انظر ص (٢٤١) من هذا الكتاب.

(٥) شرحه (٩٠/أ).

(٦) وهو ركن الدين (١٥٨)، والجاردي أيضاً (٣٨٢).

(٧) هو ركن الدين (١٥٨).

٣ على اللفظ، فلم ينقصوا إذا كان خيراً لمبتدأ، نحو: زيدٌ ابنُ عمرو؛ إذ لا خفة ههنا في اللفظ. ولم ينقصوا في المتنى، نحو: يا زيدانِ ابنا عمرو؛ إذ الكثرة للمفرد. وبخلاف ما إذا لم يقع بين علمين، نحو: يا رجلُ ابنُ عمرو، ويا زيدُ ابنُ أخيها.

٦ ونقصوا ألف ها مع الإشارة نحو: هذا، وهذه، وهذان، وهؤلاء؛ لكثرة استعمالها، بخلاف هاتا وهاتي لقلته، وبخلاف المصغر، نحو هاذياً، وبخلاف ما لو أقحم الضمير نحو ها هو ذا لقلته، ولأدائه إلى مزج ثلاث كلمات، ولهذا إن جاءت الكاف رُدَّت نحو هاذاك، وهاذإنك؛ لتلا يلزم المزج المذكور.

ونقصوا الألف من ذلك وأولئك، ومن الثلث والثلثين؛ للاختصار لكثرة الاستعمال.

٩ ونقص كثير الوار من داود كراهة الواوين، وبعضهم الألف من عثمان^(١)، وسليمن، ومعوية لكثرة الاستعمال، وكذلك نقص بعضهم ألف الحرث، والسماوات، والسلم، ومن الأسماء الأعجمية كإبراهيم، وإسحق، وإسماعيل إلى غير ذلك.

١٢ وأما البدل: فإنهم كتبوا كلَّ ألف رابعة فصاعداً في اسم أو فعل ياء، إلا فيما قبلها ياء، إلا في: يَحْيَى، ورَيْي، علما، وأما الثالثة فإن كانت عن ياء كُتبت ياء، وإلا فالألف، ومنهم من يكتب الباب كله بالألف، وعلى كُتبه بالياء فإن كان مُتَوَرِّنا فالمختار أنه كذلك، وهو قياس المبرد، وقياس المازني بالألف، وقياس سيويه: المنصوب بالألف، وما سواه بياء، ويُتعارف الياء من الواو بالثنوية، نحو: فَتَيَانٍ، وَعَصَوَانٍ، وبالجمع، نحو: الفَتَيَاتِ، والقَتَوَاتِ، وبالمره، نحو: رَمِيَّةٍ، وَعَزْوَةٌ، وبالنوع، نحو: رَمِيَّةٍ، وَعَزْوَةٌ، وبرد الفعل إلى نفسك، نحو: رَمَيْتُ، وَعَزَوْتُ، وبالمضارع، نحو: يرمي، ويغزو، ويكون الفاء واواً، نحو: وَعَى، ويكون العين واواً، نحو: شَوَى، إلا ما شُدَّ، نحو: القَوَا، والصَّوَا، فإن جُهل، فإن أُمِئِلَتْ فالياء، نحو: متى، وإلا فالألف، وإنما كتبوا لدى بالياء؛ لقولهم: لَدَيْكَ، وكِلَا يُكتب على الوجهين؛ لاحتماله، وأما الحروف فلم يُكتب منها بالياء غير بلى، وإلى، وعلى، وحتى. (الشافية: ١٤٥-١٤٧).

● قوله: «وأما البدل: فإنهم كتبوا كلَّ ألف رابعة فصاعداً في اسم كانت أو في فعل ياء».

نحو: المَغْرَى، ويُدعى، وحُبلى إشعاراً بأنها مما يُمال^(٢)، أو بقلبها عند الثنية ياء، إلا فيما قبلها

(١) الأصل، ك: (عثمان، سليمان). بالألف.

(٢) الأصل، ك: (تمالى).

- ٣ ياء فإنها لا تكتب ياءً كراهة الياءين، مثل: صَدَيَا^(١)، إلا في نحو يحيى ورثى علمين؛ للفرق بين يحيى علماً وبينه فعلاً، وبين رثى علماً وبينه وصفاً، ولم يعكبنوا لأن الفعل والصفة أنقل.
- ٣ أما الألف الثالثة فإن كانت عن ياء نحو رَحَى فتكتب (ياءً، وإلا فتكتب) ^(٢) أَلْفًا، سواء كانت عن واوٍ، أو لم تكن مُبدلةً.
- ٦ ومنهم ^(٣) من يكتب الباب كله بالألف، وهو الأصل مع كونه أسهل للكتاب. وعلى تقدير كتبها بالياء فإن كان متوناً فالمختار عندهم أنها تكتب بالياء أيضاً، وهو قياس المراد، في قياس ١١٩٩ المازني أن تكتب بألف؛ إذ هي ألف التنوين عنده في جميع الأحوال، وقياس سيويه المنصوب بالألف؛ لأنه للتنوين فقط. وقد تقدم ما يشعر بهذا في الوقف ^(٤).
- ٩ ويُتعارف الواو من الياء بالثنوية نحو فتیان وعصوان، وبالجمع نحو فتیان وقنوات، وبالمرّة نحو رَمِيَّةٌ وَغَزْوِيَّةٌ، (وبالنوع نحو رَمِيَّةٌ وَغَزْوِيَّةٌ) ^(٥)، وبرد الفعل إلى نفسك نحو رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ. والأعم أن يقول: وباتصال الضمير المرفوع المتحرك به نحو رَمَيْنَ إِلَى رَمَيْنَا، وَغَزَوْنَا إِلَى غَزَوْنَا، وبالمضارع نحو يغزو ويرمي، وبكون الفاء واوًا؛ إذ لامة تكون ياءً لا محالة. قال سيويه ^(٦): «ليس في الكلام مثل وَعَوْتُ»، وبكون العين واوًا نحو شوى؛ إذ شدّ ما عينه ولامه واوان نحو القُوى والصُوى لأحجار هي علامات الطريق.
- ١٥ فإن جهل بأن لا يجري فيه شيء مما ذكر فإن أميلت فالياء نحو متى، وإلا فالواو نحو المنا، وهو القدر.
- وإنما كتبوا لدى بالياء لانقلابها ياءً في لديك.
- ١٨ وأما كلا فتكتب على الوجهين لاحتمال واويته ويايئته؛ أما واويته فلقلبها تاءً في كلتا، كما قالوا في أولج: أتلج، وأما يائيته فلجواز إمالته؛ إذ الكسرة لا تُمال لها الألف الثالثة، فينبغي أن يكون لأجل الياء، أو بدلها.

(١) الصديا: العطشى، وعكسها رثى.

(٢) ليس في م.

(٣) وهو أبو علي. انظر الخليليات له (٩٣-٩٦)، والهجاء لابن الدهان (٢٩).

(٤) ما نسب للمرد لسبيويه، وما نسب لسبيويه لغيره، وقد تقدم تفصيل القول في هذا في ص (٢٧٤) من هذا الكتاب.

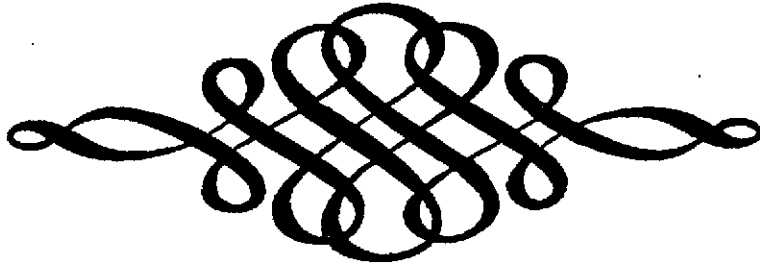
(٥) ليس في ك.

(٦) الكتاب (٤/٤٠١).

وأما الحروف فلم يُكتب منها بالياء غير بلى وإلى وعلى وحتى؛ أما بلى فلإمالتها، وأما على وإلى فلقولهم: عليك وإليك، وأما حتى فلحملها على إلى لكونهما بمعنى الانتهاء والغاية.

٣ وهذه غاية هذا الكتاب. والحمد لله المتّمّ النور، المتّمّ الأمور، والصلوة على سيدنا محمد الشفيح المشفّع يوم النشور، وعلى آله وصحبه الذين وعدهم الله بالجنة^(١) والسرور، والسلام على أهل القبور^(٢).^(٣)

٦ كتابتي تبقى وإنني أكتسي ثوب الفناء. وكل شيء فاني^(٤) § ١٩٩ ب



(١) م: (بالحيور).

(٢) الأصل، م: (العشور).

(٣) بعده في ك: وقد فرغ من تأليفه الخضر اليزدي يوم السبت نصف النهار، وكان الخامس والعشرين من شهر صفر حتمه الله بالخير والظفر لسنة عشرين وسبعمئة.

وفرغت الكتابة يوم الجمعة قبل الصلاة يوم الثاني من محرم الحرام سنة سبع وأربعين وثمانمئة الهجرية. وختام م: وقد فرغ من تأليفه الخضر اليزدي يوم السبت نصف النهار، وكان الخامس والعشرين من شهر صفر حتمه الله بالخير والظفر لسنة عشرين وسبعمئة. سائلاً حضرته تعالى الانتفاع به لأرباب الإطلاع والاطلاع. إنه هو الوهاب.

(٤) هذا البيت الشعري آخر أبيات منظومة الموننات السماعية لابن الحاجب.

الفهارس

فهرس الفهارس

- ٦٥٩-٦٥٢..... فهرس القرآن الكرم
- ٦٦٠..... فهرس الأحادىث والآثار
- ٦٦٥-٦٦١..... فهرس الشعر والرجز
- ٦٦٦..... فهرس الأمثال وأقوال العرب وتراكيب النحاة
- ٧٠٤-٦٦٧..... فهرس اللغة
- ٧٠٥..... فهرس اللغات المنسوبة
- ٧٠٦..... فهرس البلدان والمواضع
- ٧١٠-٧٠٧..... فهرس الأعلام
- ٧١٣-٧١١..... فهرس الكتب الواردة فى النص المحقق
- ٧٢٩-٧١٤..... فهرس المصادر والمراجع
- ٧٣٢-٧٣٠..... الفهرس الإجمالى للموضوعات
- ٧٦٩-٧٣٣..... الفهرس التفصلى للموضوعات

فهرس الآيات

الآية	الموضع	الصفحة
﴿ولا الضالين﴾	الفاحة: ٧	٥٣٤ ، ٢٥٧ ، ٢٣٩
﴿أأنذرتهم﴾	البقرة: ٦، ويس: ١٠	٤٥٤
﴿من يقول﴾	البقرة: ٨، ٢٠٠، ٢٠١ والتوبة: ٥٨٦	
	١٢٤، ٤٤٩ والعنكبوت ١٠	
﴿إن الله﴾	البقرة: ٢٠، وفي ٢٠٧ مواطن أخرى	٥٧١
﴿فأذآرآتم فيها﴾	البقرة: ٧٢	٦٠١ ، ٥٩٩
﴿فهي كاللحجارة﴾	البقرة: ٧٤	٢٦٥
﴿بئسما اشتروا﴾	البقرة: ٩٠	٦٤٢
﴿في قلوبهم العجل﴾	البقرة: ٩٣	٢٥١
﴿من العلم مالك﴾	البقرة: ١٢٠	٥٦٢
﴿يشاء ولي﴾	البقرة: ١٤٢، ٢١٣، ويونس: ٤٥٢، ٤٤٦	
	٢٥، والنور: ٤٦	
﴿مناسيكم﴾	البقرة: ٢٠٠	٥٥٩ ، ٥٥٢
﴿وهو خير لكم﴾	البقرة: ٢١٦	٢٦٥
﴿ومن يرتد﴾	البقرة: ٢١٧	٢٤٩
﴿ولا تنسوا الفضل﴾	البقرة: ٢٣٧	٢٥٣ ، ٢٤٤
﴿قالوا وما﴾	البقرة: ٢٤٦	٥٥٥
﴿لم يتسنه﴾	البقرة: ٢٥٩	٥٣٧
﴿فمنظرة إلى ميسرة﴾	البقرة: ٢٨٠	٤٧٢
﴿آن يمل هو﴾	البقرة: ٢٨٢	٢٦٦ ، ٢٦٤
﴿فليمئل وليه﴾	البقرة: ٢٨٢	٥٣٦
﴿الذيتمين﴾	البقرة: ٢٨٣	٤٢٤ ، ٤٢٢
﴿يعذب من يشاء﴾	البقرة: ٢٨٤، وآل عمران: ١٢٩،	٥٩٣
	والمائدة: ١٨، ٤٠، والعنكبوت: ٢١	

الآية	الموضع	الصفحة
﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾	البقرة: ٢٨٦	٧٧
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	آل عمران: ١-٢	٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٧٧
﴿لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾	آل عمران: ٦٢	٢٨٠
﴿تَمَنُّونَ الْمَوْتَ﴾	آل عمران: ١٤٣	٢٦٦، ٢٦٥
﴿فَمَنْ زَحَزَحَ عَنِ النَّارِ﴾	آل عمران: ١٨٥	٦٠٠
﴿مَنْ لَدَنَّهُ﴾	النساء: ٤٠، والكهف: ٢	٥٨٧، ٥٨٦
﴿نِعْمًا يَعْظَمُكُمْ﴾	النساء: ٥٨	٣٠٦
﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾	النساء: ٨٦	٦٤٢
﴿وَمَنْ أَضْدَقُ﴾	النساء: ٨٧، ١٢٢	٦٢٧
﴿غَيْرُ أَوْلِي الضَّرَرِ﴾	النساء: ٩٥	٥٧١
﴿إِنْ الصَّلَاةُ﴾	النساء: ١٠٣، العنكبوت: ٤٥	٣٩٦
﴿أَنْ يَصْلِحَا﴾	النساء: ١٢٨	٥٧١
﴿وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تَعْرَضُوا﴾	النساء: ١٣٥	٥٩٥
﴿إِنْ أَمْرٌ﴾	النساء: ١٧٦	٥٠٤
﴿عَمَا جَاءَكَ﴾	المائدة: ٤٨	٢٥٢، ٢٥٠
﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾	المائدة: ٥٤	٦٤٠
﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْمِعُ إِلَيْكَ﴾	الأنعام: ٢٥، محمد: ١٦	٢٤٩
﴿إِنَّ الْحُكْمَ﴾	الأنعام: ٥٧، يوسف: ٤٠، ٦٧	٥٩٥
﴿إِلَى الْهُدَاتِنَا﴾	الأنعام: ٧١	٢٥٢، ٢٥٠
﴿أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ﴾	الأنعام: ٨٠	٤٢٤، ٤٢٢
﴿الذَّكْرَيْنِ﴾	الأنعام: ١٤٣، ١٤٤	٢٣٩
﴿إِنْ رَحْمَةُ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾	الأعراف: ٥٦	٢٤١
﴿مُعَايِشٍ﴾	الأعراف: ١٠، والحجر: ٢٠	٢١٨

الآية	الموضع	الصفحة
﴿يَطِّرُوا.موسى﴾	الأعراف: ١٣١ ;	٥٩٩
﴿اغفر لي﴾	الأعراف: ١٥١، وإبراهيم: ٤١، والقصص: ١٦، وسورة ص: ٣٥، ونوح: ٢٨	٥٨٥، ٥٨٢
﴿واختار موسى قومَه سبعين رجلاً﴾	الأعراف: ١٥٥	٥٧
﴿إن تحمل عليه يلهث﴾	الأعراف: ١٧٦	٢٩١
﴿مُرْدِفِينَ﴾	الأنفال: ٩	٥٩٤، ٥٩٣
﴿إِنَّمَا تَخَافَن﴾	الأنفال: ٥٨	٦٤١، ٦٣٩
﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾	الأنفال: ٧٣	٦٤١، ٦٣٩
﴿أئمة﴾	التوبة: ١٢، الأنبياء: ٧٣، القصص: ٤٤٦، ٤٤٩، ٥، ٤١، السجدة: ٢٤،	
﴿يضاهون﴾	التوبة: ٣٠	٣١٨
﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾	التوبة: ٤٢	٢٥٣، ٢٥٠
﴿يَقُولُونَ لِي﴾	التوبة: ٤٩	٤٢٤، ٤٢٢
﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾	التوبة: ٥٢	٥٩٨
﴿وَأَزَيْت﴾	يونس: ٢٤	٥٩٩
﴿آلآن وقد عصيت﴾	يونس: ٩١	٢٤١
﴿قل انظروا﴾	يونس: ١٠١	٤٤٠
﴿أَنْزَلْنَاكُمْوهَا﴾	هود: ٢٨	٢٧١
﴿ومن خزري يومئذ﴾	هود: ٦٦	٦٤١
﴿أرسله معنا غداً ترتعي ونلعب﴾	يوسف: ١٢	٥٢٦
﴿شَرَّوه بئمن بخس﴾	يوسف: ٢٠	٢٩١
﴿وأعددت لمن متكأء﴾	يوسف: ٣١	٥٢
﴿وقالت أخرج﴾	يوسف: ٣١	٢٥٠، ٦٠
﴿سنراود عنه أباه وإنا لفاعلون﴾	يوسف: ٦١	١٠

الآية	الموضع	الصفحة
﴿لَا يَيْئَسُ﴾	يوسف: ٨٧	٤٧٢
﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَقَى وَيَصِر﴾	يوسف: ٩٠	٥٢٦
﴿لَا تَتْرِبْ عَلَيْكُمُ الْيَوْم﴾	يوسف: ٩٢	٢٥١
﴿الْكَبِيرِ الْمُتَعَال﴾	الرعد: ٩	٢٨٩
﴿عَيُونَ أَدْخُلُوهَا﴾	الحجر: ٤٥-٤٦	٢٥٢
﴿نَبِي﴾	الحجر: ٤٩	٦٢٢
﴿هُؤَلَاءِ بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾	الحجر: ٧١	١٠
﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾	الحجر: ٩١	٢١٠
﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ﴾	الإسراء: ٧٩	٧٣
﴿فَلْيَنْظُر﴾	الكهف: ١٩، الحج: ١٥، عبس: ٢٦٥ ٢٤، الطارق: ٥	٢٦٥
﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾	الكهف: ٢٨	٢٨١، ٢٨٢، ٢٧٧
﴿لَتِيَعِدَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾	الكهف: ٧٧	٦٣٢، ٦٣٣
﴿مَكْنِي﴾	الكهف: ٩٥	٦٠٤
﴿اسْطَاع﴾	الكهف: ٩٧	٥٥٩، ٥٥٢
﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾	الكهف: ٩٧	٥٩٩
﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا﴾	مريم: ٧	٣٦٢
﴿جَعَلْ رَبُّكَ﴾	مريم: ٢٤	٤٥٢
﴿تَسَاقَطْ عَلَيْكَ﴾	مريم: ٢٥	٥٨٢
﴿إِنَّا نُرِيَّا﴾	مريم: ٧٤	٦٠١
﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ﴾	طه: ٢٢	٥٥٥، ٥٥٣، ٢٧
﴿اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾	طه: ٣١	٢٤٩
﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَان﴾	طه: ٦٣	٢٤٩
﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾	طه: ٩٨	٤٧٧
		٦٤٠، ٦٣٩

الآية	الموضع	الصفحة
﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾	طه: ١٣٢	٤٢٩
﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ﴾	الأنبياء: ٧٣، والنور: ٣٧	١٠٥
﴿نَمَّ لَيَقْضُوا﴾	الحج: ٢٩	٢٦٤
﴿وَلْيُؤْفُوا نَذْوَهُمْ﴾	الحج: ٢٩	٢٦٥، ٢٦٤
﴿وَلْيَطُوفُوا﴾	الحج: ٢٩	٢٦٥
﴿صَوَافٍ﴾	الحج: ٣٦	٢٣٩
﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾	المؤمنون: ٤	١٠
﴿تَتَرَى﴾	المؤمنون: ٤٤	٤١٣
﴿وَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقِهِ﴾	النور: ٥٢	٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨
﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾	النور: ٦٢	٥٨٤، ٥٨٢
﴿الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لَإِذَا﴾	النور: ٦٣	٤٩٦
﴿فَهِيَ تُمَلَى﴾	الفرقان: ٥	٥٣٦
﴿وَعَتَوْا عُنُوتًا كَبِيرًا﴾	الفرقان: ٢١	٥١٥
﴿وَأَنَاسٍ كَثِيرًا﴾	الفرقان: ٤٩	٥٣٧
﴿كَذَبَتْ قَوْمَ نوح﴾	الشعراء: ١٠٥	٢٣٧
﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ﴾	النمل: ٣٦	٢٨٦
﴿يَصْلِيهِ الرَّعَاءُ﴾	القصص: ٢٣	٥٧١
﴿فَالْمَ يَسْتَحْيُوا﴾	القصص: ٥٠	٦٤٢
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾	القصص: ٧٦	٩٨
﴿بِأَعْبَادِي﴾	العنكبوت: ٥٦	٢٨٦
﴿تَتَجَافَى جُنُوبَهُمْ﴾	السجدة: ١٦	٦٠٠
﴿فَتَعَالَيْنَ أُمْتَعَكُنَّ وَأَسْرُحُكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾	الأحزاب: ٢٨	١٠٤
﴿وَقِيرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾	الأحزاب: ٣٣	٦٠٢
﴿تُؤْوِي﴾	الأحزاب: ٥١	٥٥٥

الآية	المرضع	الصفحة
﴿أُمُّ بِهِ جُنَّةٌ﴾	سبأ: ٨	٥٧٠
﴿نَخِيفُ بِهِمْ﴾	سبأ: ٩	٥٨٥، ٥٨٢
﴿مِنْسَاتُهُ﴾	سبأ: ١٤	٤٣٢
﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾	سبأ: ١٩	١١٠
﴿يَس﴾	يس: ١	٦٢٩
﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾	الصفات: ١٥٣	٦٤٦، ٦٤٤
﴿عَذَابِئِنَّ أَرْكُضَ بِرِجْلِكَ﴾	سورة ص: ٤١-٤٢	٢٥٢
﴿أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ﴾	الزمر: ٩	٦٤٠
﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾	الزمر: ٣٠	٢٣٠
﴿مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾	الزمر: ٥٦	٥٩١، ٥٨٦
﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾	الزمر: ٦٤	٢٥٧، ٢٥٦
﴿فَبَيْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾	الزمر: ٧٢، غافر: ٧٦	١١٥
﴿حَم﴾	غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجناثية، والأحقاف: ١	٦٢٩
﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾	غافر: ٣٢	٢٨٩
﴿تَنْزِلَ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾	فصلت: ٣٠	٦٠٠
﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾	الأحقاف: ١٥	٦٩
﴿وَالنَّخْلَ بِاسْقَاتِ﴾	سورة ق: ١٠	٢٣٣
﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا﴾	ق: ١١	٢٣٠
﴿فَسَمَةٌ ضَيَّزَى﴾	النجم: ٢٢	٤٩٤
﴿عَادَ لَوْلَى﴾	النجم: ٥٠	٤٤٢، ٤٤٠
﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مَنْقَعَرٍ﴾	القمر: ٢٠	٢٣٣
﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكَّرٍ﴾	القمر: ٤٠	٥٩٦
﴿مَسَّ صَقْرًا﴾	القمر: ٤٨	٥٥٠

الآية	الموضع	الصفحة
﴿ولا جان﴾	الرحمن: ٣٩، ٥٦، ٧٤	٤٨، ٢٥٦، ٢٥٧، ٥٣٤
﴿ليس لوقتها كاذبة﴾	الواقعة: ٢	١١٢
﴿لكيلا تأسوا﴾	الحديد: ٢٣	٦٤٢
﴿ثلاثا يعلم﴾	الحديد: ٢٩	٦٤٠
﴿استغفرت لهم﴾	المنافقون: ٦	٦٤٦
﴿فليُنْفِقْ﴾	الطلاق: ٧	٢٦٥
﴿قوا أنفسكم وأهليكم نارا﴾	التحريم: ٦	٢٠٩
﴿بأيكم المفتون﴾	القلم: ٦	١١١
﴿كانهم أعجاز نخل خاوية﴾	الحاقة: ٧	٢٣٣
﴿فهل ترى لهم من باقية﴾	الحاقة: ٨	١١٢
﴿عيشة راضية﴾	الحاقة: ٢١، والقارعة: ٧	١٩٢، ١٩٣
﴿ما أغنى عني ماليه ﴿ هلك عني سلطانيه﴾	الحاقة: ٢٨، ٢٩	٢٨٣، ٥٥٥
﴿خذوه فغلوه﴾	الحاقة: ٣٠	٢٩١
﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾	المعارج: ١	٤٣٤
﴿في يوم﴾	المعارج: ٤	٥٥٥
﴿والله أنبتكم من الأرض نباتا﴾	نوح: ١٧	١٠٤، ٤٤٤
﴿مما خطاياهم﴾	نوح: ٢٥	٦٤٠
﴿أو أنقص﴾	المزمل: ٣	٢٥٢
﴿وتبتل إليه تبتلا﴾	المزمل: ٨	١٠٤، ٤٤٤
﴿علم أن سيكون﴾	المزمل: ٢٠	٦٤٠
﴿إنها لإحدى الكُبرى﴾	المدثر: ٣٥	٢٢٥
﴿مما سلككم﴾	المدثر: ٤٢	٥٥٢، ٥٥٩
﴿ألن يجمع عظامه﴾	القيامة: ٣	٦٤٢
﴿كانه جمالات صُفّر﴾	المرسلات: ٣٣	٢٣٦

الآية	الموضع	الصفحة
﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾	النبا: ٢٨	١٠٤
﴿تصدى﴾	عبس: ٦	٦٠٠
﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾	التكوير: ٧	٥٨٢
﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾	المطففين: ١٤	٥٨٨، ٥٨٦، ٤١٣
﴿هَلْ ثُوبُ الْكُفَّارِ﴾	المطففين: ٣٦	٥٨٨
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِر﴾	الفجر: ٦	٢٨٩
﴿أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾	البلد: ١٦	٢٣١
﴿وَالشَّمْسُ وَضِحَاهَا﴾	الشمس: ١	٤٠٧
﴿جَلِيهَا﴾	الشمس: ٣	٤٠٧
﴿يَغْشِيهَا﴾	الشمس: ٤	٤٠٧
﴿وَأَمَّا مَنْ يَجْهَلُ وَاسْتَفْنَى﴾	الليل: ٨	٥٤١
﴿نَارًا تَلْقَى﴾	الليل: ١٤	٦٠٠
﴿وَالضُّحَى﴾	الضحى: ١	٤٠٧، ٣٩٨
﴿سَجَى﴾	الضحى: ٢	٤٠٧
﴿قَلَى﴾	الضحى: ٣	٤٠٧
﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾	العلق: ١	٦٤٥
﴿لَتَسْفَعَنَ بِالنَّاصِيَةِ﴾	العلق: ١٥	٢٧٤
﴿شَهْرٍ تَنَزَّلُ﴾	القدر: ٣-٤	٥٩٨
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾	البيئة: ١	٤٤٠

فهرس الأحاديث والآثار

- فسابقته فسبقته على رجلي، فلما حَمَلت اللحم سابقته فسبقتني. قال: هذه بتلك السَّيِّقة..... ٥٤
- أنا عند المنكسر قلوبهم..... ٧٥
- إن أصفر البيوت من الخير البيتُ الصُّفْر من كتاب الله..... ٩٨
- ليس في الخضراوات صدقة..... ٢٢٨
- ليس من اميرِ امصيامُ في امسفر..... ٥٤١، ٢٦١
- اخشوشنوا وتمعددوا..... ٣١٦
- إنما سُمِّيَ إنساناً لأنه عُهد إليه فَنسي..... ٣٣١
- إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر..... ٥٤٤
- قدمت المدينة ولأهلها ضحيج ... فقلت: مَهْ؟..... ٥٤٥
- أنا أفصح من تكلم بالضاد..... ٥٦٩

فهرس الشعر والرجز

- ٢٨١ إن من يدخل الكنيسة يوماً يلقى فيها جاذراً وطلباء
- ١٨٨ إن ليثاً وإن لواء عناء
- ٥٢٥ ما إن رأيت ولا أرى في مُدَّتِي كجوارِي يلعبن في الصحراء
- ٢٩٥ يترك ما ألقى الدبا سبباً
مثل الحريق وافق القصباً
فكانها تفاحة مطبوخة
- ٥٠٣ فكأنها تفاحة مطبوخة
- ٢٠٥ أحو بيضاتٍ رائحة متأوبٍ
- ٢٥٦ عجبٌ والدهر كثيرٌ عجبهُ
من عتري سبني لم أضربه
- ٥٩٧ وفي كلِّ حيٍّ قد خبطُ بنعمةٍ فحقُّ لشأس من نذاك ذنوبُ
- ٣٦٥، ٣٦٤ أُمَّهَتِي خِنْدَفٌ وَالْيَاسُ أَبِي
- ٣٦٥ إنني لدى الحرب رخيُّ اللبب
مُعْتَرِمُ الصَّوْلَةِ عَالِي النِّسَبِ
- ٤٣٥ سألت هذيل رسول الله فاحشةً ضلت هذيل بما قالت ولم تصب
- ٥٢٥ فما سودتني عامرٌ عن ورائةٍ أباي الله أن أسمو بأمٍ ولا أباي
- ٥٢٧ ما أنس لا أتساه آخر عيشتي ما لاح بالمعزاء ريع سرابي
- ١١١ وعلمُ بيان المرء عند المحرَّبِ
- ٢٧٨ ما بال عيني عن كراها قد جفت
مسبلةٌ تسنن لما عرفت
داراً لسلمي بعد حول قد عفت
بل جوز تيهاء كظهر الححفَتِ
- ١١ المطعمون الطعام في السنة الأزيمة والفاعلون للزكوات
- ٥٤٩، ٥٤٨ لاهم إن كنت قلت جيجج
فلا يزال شاحج يأتيك بج
أقمر نهات ينزي وفرنج
حتى إذا ما أمسحت وأمسجنا
- ٥٤٩، ٥٤٨

واليا

- خالي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجٍ
 ٥٤٩ الْمُطْعَمَانِ الشَّخْمُ بِالْعَشِجِ :
 وبالغداة كُتِلَ الْبَرْنِجُ
 تَقْلَعُ بِالْوَدِّ وبالصَّيْحِ
- فأما ذكرك الخلفاء منكم فهم منعوا ويريدك من وداج
 ٤٣٢، ٤٣٥ ولولاهم لكنت كعظم حوت
 ٤٣٨ هوى في مظلم الغمرات داج
 وكنت أذلّ من وتدٍ بقاعٍ يُشجج رأسه بالفهر واجي
 ١٧٥ لِيَنَّ الْبُخْتِ فِي قِصَاعِ الْخَلْنَجِ
- ٥٤٨ فقلتُ لصاحبي لا تحبسانا
 ٥٧٤ بَنَزِعْ أَصُولَهُ واجدزَّ شَيْحَا
 ٥٢٥ فوجّه الأرضِ مغبرٌ قبيح
 ٥٢ قد كاد يذهبُ بالدنيا ولذتها
 ٥٢ موالِيَّ ككباشِ العُوسِ سُحَّاحِ
 ٥٢ وأنتَ من الغوائلِ حينَ تُرمى
 ٤٥٤ وَمَنْ دَمَّ الرِّجَالُ مُتَنَزَّاحِ
 ٥٢٥ حُرُقٌ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبَدُوا فِكَاهَةَ
 ٥٢٥ تَفَكَّرَ آيَاهُ يعنون أم قِرْدَا
 ٢٧٤ فَالَيْتُ لَا أَرْتِي لَهَا مِنْ كِلَالَةٍ
 ١٧١ وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا
 ٥٠٩ وَكَيْفَ لَنَا بِالشَّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا
 ٥٠٩ دَرَاهِمٌ عِنْدَ الْحَاتَوِيِّ وَلَا تَقْدُ
 ٥٠٩ نَبِيَّتُ أَخْوَالِي بِنِي يَزِيدُ
 ٥٢٦ ظَلَمَّا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ
 ٥٢٦ أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي
 ٥٣٨ بِمَا لَاقَتْ لَبِوْنُ بِنِي زِيَادِ
 ٥٤٧ إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فِسَالُ
 ٥٤٣ فزوجكُ خامسٌ وأبولكُ سادي
 ٧١ وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسْأَلُهَا
 ٤٤٣ أَعَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
 ٤٩٣ وَنَزَلْنَ نَهْدًا عَيْلًا أَبْنَاؤُهَا
 ١٩٣ وَبِنِي كِنَانَةَ كَاللُّصُوتِ الْمُرْدِ
- ٧١ إِذَا تَخَاذَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرُ
 ٤٤٣ دَلَّتْ نَلَانًا عَلَى أَنْ يُوجِدَ
 ٤٩٣ فَعَالَةٌ جَاءَ، وَالْإِفْعَالُ عَزَّ
 ١٩٣ فِيهَا عِيَائِلٌ أُسُودَ وَنُمُرُ
 ١٩٣ لَسْتُ بِلَيْلِيَّ، وَلَكِنِّي نَهْرُ
 لا أدلج الليلَ ولكن أبتكرُ

- ٢٨٩ وأراك تفري ما خلقتَ وبعد ضُ القومِ يخلقُ ثمَّ لا يفِرُ
 ١٩٢ وغررتني وزعمتَ أنك لابنُ بالصيفِ تامرُ
 ٥٤٥ وقد رابني قولها يا هنا هُ ويحك ألحقتَ شراً بشرُ
 ٤٨٥ تسائل بابنِ أحمَرَ من رآه أعارتُ عينه أم لم تُعارا
 ٢٠٣ يقوم تاراتٍ ويمشي تيراً
 ٧٧ إِنَّ البِغَاثَ بأرضنا تَسْتَسِيرُ
 ٢١١ أما الإمام فلا يدعونني ولدا إذا ترامى بنو الإموان بالعار
 ٤٣٥ سالتاني الطلاق أن رأتاني قلّ مالي قد جثمتاني بنكر
 ٤٩٣ وكحلّ العينين بالعواور
 ٤٩٦ وكنتُ إذا جاري دعا لمُصَوِّفَةً أُشْرُ حتى ينصفَ الساق مئزري
 ١٩٣ دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي
 ٣٣١ لا تنسين تلك العهودَ فإنما سميت إنسانا لأنك ناسي
 ٢٢٦ أتاني وعيدُ الخوصِ من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيتَ الأحواصا
 ٤٢٧، ٢٩٠ لا يُبْعِدُ اللهُ إخواناً تركهم لم أدر بعد غداة البين ما صنعُ
 ٥٤٧ لما رأى أن لا دَعَةَ ولا شَيْعَ مال إلى أرطاة حِقْفٍ فالطَجَعُ
 ٤٢٩ ألم ترَ ما لا قيت والدهر أعصر ومن يتملّ العيش يرأ ويسمُ
 ١٢١ تحية بينهم ضربٌ وجيُعُ
 ١٨٢ وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلّوها وغدواً بلاعُ
 ٥٢٦ هجوتَ زيانَ ثم جئت معتذراً من هجو زيان لم تهجو ولم تدع
 ٥٦٢ مهلاً أعاذلُ قد جريت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضَفِفُوا
 ٥٣٤ يا دارَ مَيِّ بدكاديك البرقُ
 صبراً فقد هيّجت شوقَ المُشْتَقِ
 ٥١٥ يا عجباً لهذه الفليقة
 هل تغلبن القوباءَ الرّيقة
 ٥٣٧ ومنهّلٍ ليس له حوازقُ
 ولضفادي جمّه نقانقُ
 ٥٣٥ أبواب بحرٍ ضاحكٍ زهُوقُ

- ٥٢٧ إذا العجوز كبرت فظلت
 ولا ترضاها ولا تملق :
- ٣٦٦ إذا الأمهات قبحن الوجوه فرجت الظلام بأمتكا
- ٥٧ أستغفر الله ذنباً لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل
- ٦٠٤، ٦٠٠ تق الله فينا والكتاب الذي تتلو
- ١٠٧ ثلاثة أحباب: فحُبُّ علاقةٍ وحُبُّ تيملاق، وحُبُّ هو القتل
- ٢٩٨ فقرين هذا وهذا زحل
- ٣١٧ بشية كشيبة المرجل
- ٣٧ جاؤوا بجيش لو قيس معرسه ما كان إلا كمعرس الدليل
- ٥٣٨ قد مريومان وهذا الثاني
 وأنت بالهجران لا تبالي
- ٧٢ تحلم عن الأذنين واستبق ودهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلما
- ٥٤١ ذاك خليلي وذو يعاتيني يرمي ورائي بامسهم وامسلمة
- ٩٦، ٩١ شيخ على كرسيه معماً
 فإنه أهل لأن يؤكرما
- ١٨٠ فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا ولكن على أعقابنا يقطر الدما
- ١١٥ وما هي إلا في إزار وعلقة مغار ابن همّام على حي خنعمما
- ٥٩٥، ٥٩٣ هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم أحيانا فيظطم
- ٢٦٦ وقمت للزور مرتاعا فأرقتي فقلت: أهى سرت أم عادني حلم
- ١١٢ على حلقه لا أشتم الدهر مسلماً ولا خارجاً من في زور كلام
- ٦٠٣ غداة طفت علماء بكر بن وائل وعاجت صدور الخيل شطر تميم
- ٥٣٤ فحيندفت هامة هذا العالم
- ٤٥٤ فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا أنت أم أم سالم
- ٥٣٧ نزور امرأة أما الإله فيتقي وأما بفعل الصالحين فيأتمى
- ٩٠ نستوقد النبيل بالحضيض ونصطاد نفوساً بنت على الكرم
- ٢٩٠ يا دار عبلة بالجواء تكلم

- ٦٢٦، ٩٦ لم يبق من آيٍ بها يُحَلِّينُ
غيرُ رمادٍ وخطامٍ كِنْفَيْنِ ؛
وغيرُ ودٍّ جاذِلٍ أو ودِّينِ
وصالِياتٍ كَكَمَّا يُؤْتَفَيْنِ
- ١١٠ الحمدُ لله مُسنانا ومُصَبِّحنا بِالخَيْرِ صَبَّحنا رَبِي وَمَسَّانَا
٥٤٤ وأتى صواحِبها فقلن: هذا الذي مَنَح المودَّةَ غَيْرنا وجفاننا
٢٨٤ ويقلن شيبٌ قد علا كَ وقد كَبِرتَ فقلت: إِنَّهُ
٥٠٦ يا لَيْتَ أَنَا ضَمَّنا سَفِينَهُ
حتى يَعوَدَ الوصلَ كَيِّنُونَهُ
- ٢٦١ إذا جاوزَ الإِثنينِ سُرَّ فَإِنَّهُ بَيْتٌ وإِفْشاءِ الوشاةِ قَمِينُ
١٥٧ أَلَا يا ديارَ الحَيِّ بالسَّبْعانِ
- ٥٠٩ أنا ابنَ جِلا وطلاعِ الثنايا متى أضعُ العمامةَ تعرفوني
٥٠٩ درسَ المَنا مَجْتالِعِ فأبانِ فتقامتِ بالجَبَسِ والسُّوبانِ
٢٤٨ عَجِبْتُ لمولودٍ وليسَ له أبٌ وذِي ولدٍ لم يلدُهُ أبوانِ
٦٤٩ كتابتي تَبقى وإنِّي أَكسِي ثوبَ الفناءِ. وكلُّ شيءٍ فاني
٢٤١ وما أدري إذا يَمُتُ وجِها أريدُ الخَيْرَ أَيُّهما يَلِينِي
أَلْخَيْرِ الذي أنا أَبْتغِيهِ أمَ الشَّرِّ الذي هو يَتَغَيَّبِينِي
- ٥٠٠، ٤٩٨ أَلَا طرقتنا مِية ابنةَ منذرٍ فما أَرَقَ النِّيامَ إلا سلامُها
٤٩٧ تَبَيَّنَ لي أن القمَاءَ ذِلَّةٌ وأن أَعْزاءَ الرجالِ طِيالُها
٥٣٨ لها أَشاريرُ من لحمٍ تَتَمَرُّهُ من الثعالِيِ ووَحْزٌ من أَرانِيها
٥٣٥ وبلدَةٍ قالِصَةٍ أَمواؤُها
ماصِحَّةٍ رَأَدَ الضُّحَى أَفياؤُها
- ٥٢٥ يا باريَ القوسِ بَرِيًّا ليس يُحَكِّمُها لا تُفْسِدِ القوسَ أعطِ القوسَ بارِيها
١٠٥ فَهِيَ تَنْزِيٌّ دَلَّوْها تَنْزِيًّا
كما تَنْزِيٌّ شَهْلَةٌ صَبِيًّا
- ٥١٦ لقد علمتِ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنِي أنا اللَّيْثُ مَعْلِيًّا عَلَيْهِ وَعادِيًّا

فهرس الأمثال وأقوال العرب وتراكيب النحاة

١٦.....	سألتمونيها	١٨٢.....	أتيتك غدوا
٥٧٥.....	ستشحك خصفه	٦٣.....	أبجلت زيدا
١٩٣.....	شعر شاعر	٥٧٦.....	أجد طبقك
١٩٣.....	شغل شاغل	٥٧٦.....	أجدك قطبت
٥٨٣.....	ضوي مشفر	٦٢.....	أحصد الزرع
٥٧٧.....	قد طبح	٦٣.....	أحمدت بكرا
٢٧٩.....	كيف الإخوة والأخواه	٦٣.....	أشكيت زيدا
٢٧٩.....	كيف البنون والبناه	٦٣.....	أعجمت الكتاب
٥٥٠.....	لم يحرم من فزد له	٥٢٥.....	أعط القوس باريها
٥٧٦.....	لم يرو عنا	٦٢.....	أغذ البعير
٥٧٧.....	ليل نائم	٥٢٩.....	أنصت يوم جد طاه زل
٢٠٨.....	ليلة غمة	٥١٥.....	إنكم لتنتظرون في نحو كثيرة
١٤٩.....	ما أميلحه	٧٨.....	استتست الشاة
١١٦.....	ماء شن بارد	٧٨.....	استحجر الطين
١١٣.....	مات مية سوء	٥٣٣.....	استجده يوم صال زط
٦٣٢ ، ٢٨٢.....	مثل مه أنت	٥٣٣.....	استجده يوم طال
٦٣٢ ، ٢٨٢.....	مجيء مه جئت	٧٨.....	استنسر البغات
٥٧٧.....	مرينفل	٧٨.....	استنوق الجمل
٦٥.....	موت المال	٢٠٨.....	امرأة كلبة
١٩٣.....	موت مائت	٦٥.....	برك الإبل
٢٢٣.....	هالك في الهواك	١٤٩.....	بنو فلان يطوهم الطريق
٢٢٣.....	هذه عدوة الله	٢٤٢.....	التقت حلقتا البطان
١٤٨.....	هم أمثال هذا	١١٦.....	جحر ضب خرب
١٩٣.....	هم ناصب	٥٤٤.....	حيهل الثريد
٥١٣.....	هو ابن عمي دنيا	٤٧٧.....	رأيت الزيدان
٤٢٣.....	هو جاري بيت بيت	٦٥.....	ربض الشاء
١٤٨.....	هو مثيل هذا	٥٧.....	رحبتك الدار

فهرس اللغة

١	
آءة.....	٦٢٨ ، ٦٢٧ ، ٦١٤ ، ٦١٣
آبال.....	١٩٨
اتخذوا.....	٦٠٤
آجر.....	٤٤٥ ، ٤٤٤ ، ٤٤٣ ، ٢٦٤
آدر.....	٢٢
آدم.....	٦٢٠ ، ٦١٩ ، ٤٤٧ ، ٤٤٥ ، ٤٤٣
آراض.....	٢٠٩
آرام.....	٢٦ ، ٢٣
آكم.....	٢١٠ ، ٢٠٨
آل.....	٥٣٥
آلحسن.....	٢٦٤ ، ٢٤١ ، ٢٣٨
آم.....	٢١٠ ، ٢٠٨
آنك.....	٢٦٤
أؤكرم.....	٩٥
آمن الله.....	٢٦٤ ، ٢٤١ ، ٢٣٨
آب.....	١٧٩
الآباء.....	٣٠٤
آباب.....	٥٣٥ ، ٥٣٣
آباطيل.....	٢٣٥
آباهو.....	٢٩١
آبخت زيدا.....	٦٣
آيد.....	٤٠
الآبطح.....	٥١٩
آيل.....	٤١
آيلم.....	٦١١ ، ٦٠٨ ، ٢٢٦

آبلي.....	٤٥٢ ، ١٥٩
آبن.....	٥٢٧ ، ١٧٩
آبنم.....	٢٥٨ ، ١١٦
آبني.....	١٨٤ ، ١٨٢ ، ١٧٩
آبهار.....	٧٩
آبهة.....	٣٦٥ ، ٣٦٤
آبور يوب.....	٤٢٨
آبوهو.....	٢٩١
آبوي.....	١٨٩ ، ١٨٤ ، ١٧٩ ، ١٥٢
آبي.....	٤٥٢
آبيع.....	٦١٥
آببناء.....	٢٣٠ ، ٢٢٩ ، ٣٠
آببيع.....	٦١٦
آبيع.....	٦١٦
آتب.....	٣٥٥
آتبعي أمره.....	٤٢٨
آتعد.....	٥٤٢ ، ٤٦٧ ، ٤٦٢
آتلجه.....	٥٤٨ ، ٥٤٢
آتوه منه.....	٨٦
آتيانة.....	١١٤ ، ١١٣
آتية.....	١١٤
آثر.....	٤١
آعبان.....	٣٨٩
آفشار.....	٥٧٣
آففية.....	٦٢٦
آتمد.....	٢٢٦
آجازة.....	١١٣ ، ١٠٥ ، ١٠٣



أحباطما.....	٥٨٧.....	أحوص.....	٢٢٧، ٢٢٦.....
أحبخبة.....	٥٨١.....	أحوي.....	١٦٨.....
أجتوروا.....	٤٨٤، ٤٨٣.....	أحوى.....	٤٨٣، ٤٨١، ١٦٨، ١٣٦، ١٣٥.....
أجلز.....	٥٤٨، ٥٤٧.....	أحواء.....	٤٨١، ٤٧٨.....
أجدل.....	٣٩١، ٢٢٦.....	الأحوواء.....	٣٠٣.....
أجدمعوا.....	٥٤٧.....	أحي.....	١٣١، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ٦٠٨.....
أجر.....	٤٤٥، ٤٤٤.....	٦١١.....	
أجرد.....	٦١١، ٦٠٨.....	أحيي.....	٤٨٢، ٤٧٨.....
الأجرع.....	٥١٩.....	أخ.....	٥٢٧، ١٧٩.....
أجلواذ.....	١٠٧.....	إخبات.....	٤١٢.....
أجودت.....	٤٧٨.....	أخت.....	١٧٩، ٥٢٧، ٥٢٨، ٦٣٢، ٦٣٣.....
أجوه.....	٤٦٢، ٤٦٤، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٣.....	اختور.....	٥٠٨.....
٥٣٤.....		أختي.....	١٧٩، ١٨٦.....
أجيدل.....	١٤١.....	اختير.....	٥٠٨، ٥٠٧.....
أجيرة.....	١٤٥.....	أخر شيئا.....	٥٨٧.....
أجيمال.....	١٤٥، ١٢٣، ٣١.....	أخشوا.....	٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧.....
أحاديث.....	٢٣٥.....	٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٦، ٥١٠، ٥١١، ٥٦٢.....	
الأحبنطاء.....	٣٠٣.....	أخشون.....	٢٤٤.....
أحتوشوا.....	٤٨٤.....	٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٥١٠، ٥١١، ٥٢٧.....	
أحراج.....	١٣٠.....	أخشي.....	٢٤٤.....
الأحرنجام.....	٣١٠، ٣٠٣.....	٢٤٥، ٢٤٧، ٥١٠، ٥١١، ٥٦٢.....	
أحرنجام.....	١٤١، ١٤٤، ١٥٠، ٢٥٩.....	أخشين.....	٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٥١٠.....
٣١٠.....		٥١١، ٥٢٨.....	
أحرنجم.....	٥٠، ٥١، ٨٠، ٨١، ٩٣، ٢٥٩.....	إخوان.....	٢١١، ٢١٢.....
٣١٠.....		الأخوانه.....	٢٧٩.....
أحصد الزرع.....	٦٢، ٦١.....	أخوي.....	١٥٢، ١٧٩، ١٨٤، ١٨٦، ٥٢٩.....
أحلولى.....	٧٩.....	أخيل.....	٣٩١.....
الأحليلاء.....	٣٠٣.....	أخيلت.....	٤٧٨، ٤٧٤.....
أحوارى.....	٤٨١، ٤٧٨.....	أدور.....	٥٤٠.....



اداراً.....	٦٠١ ، ٥٩٩ ، ٢٤٠.....	أرطى.....	٥٤٧ ، ٥٣١ ، ٣٢٦ ، ٣٢٥.....
ادان.....	٥٩٦ ، ٥٩٣.....	الارعواء.....	٣٠٣.....
إداوة.....	٥٢٤ ، ٥٢٣ ، ١٣٨ ، ١٣٤ ، ١٣١.....	أرعوى.....	٤٨١ ، ٤٧٨.....
أداوى.....	٥٢٣ ، ٥٢١.....	أرغوان.....	٣٩٠.....
ادثر.....	٥٩٩ ، ٢٤٠.....	أرقت.....	٥٤٤.....
ادعن.....	٢٤٧.....	ارمن.....	٥٢٨ ، ٥٢٧ ، ٢٤٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢.....
أدعوة.....	٦٢٢.....	أرمية.....	٦٢٢.....
ادكر.....	٦٤٥ ، ٦٤٤ ، ٥٩٦ ، ٥٩٣ ، ٥٤٧.....	أرنب.....	٥٣٠ ، ٤٠٣ ، ٣٥٦.....
أدم.....	٥٦.....	أروح به.....	٤٨٣.....
ادخالدا.....	٥٨٧.....	أروض.....	٢٠٩.....
ادمع.....	٥٤٧.....	أرونان.....	٣٩٢ ، ٣٧٧ ، ٣٧٦ ، ٣٦٩.....
أدور.....	٤٨٩ ، ٤٨٣.....	أرته إراء.....	١٠٥.....
أدية.....	١٣٨ ، ١٣١.....	ازان.....	٥٩٧ ، ٥٩٣.....
اذبحاه.....	٥٨٧ ، ٥٨٦ ، ٥٨٢ ، ٥٨٠.....	ازدجر.....	٥٤٧ ، ٥٣٢ ، ١٣.....
اذحتودا.....	٥٨٧ ، ٥٨٦ ، ٥٨٢ ، ٥٨٠.....	ازدوجوا.....	٤٨٥ ، ٤٨٤ ، ٤٨٣.....
اذلوليت.....	٣٧٥.....	أزرت.....	٥٧٣.....
أذيلة.....	١٤٥.....	أزلي.....	١٩١.....
أذينة.....	١٣٨ ، ١٣٧.....	ازمل.....	٢٤٠.....
أراها.....	٤٢٩.....	أسارى.....	٣٠١ ، ٢١٨ ، ٢١٧.....
أراس.....	١٣٦.....	أساطين.....	٣٩٥ ، ٣٩٣.....
أراى.....	٤٢٩.....	أساليب.....	٢٣٦.....
أراق.....	٥٣٢ ، ٣٦٧ ، ٣٦١.....	أساور.....	٢٣٦.....
أراهط.....	٢٣٥.....	است.....	١٨٦.....
أرجوان.....	٣٢٤ ، ٣٦٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠.....	إستىرق.....	١٤٤.....
٣٩٣.....		استيست.....	٤٧٨ ، ٧٨.....
أرحت.....	٥٤٤.....	استحازة.....	١١٣ ، ١٠٥ ، ١٠٣.....
أرضون.....	٢٠٩.....	استحجر.....	٧٨ ، ٧٧.....
أرطاب.....	٢٠١ ، ١٩٨.....	استحوذ.....	٤٧٨ ، ٤٧٣.....
أرطاة.....	٥٤٧ ، ٣٢٥.....	استحى.....	٤٨٢ ، ٤٧٨.....



استخذ.....	٦٠٧،٦٠٥،٦٠٤،٦٠٠	اسواد.....	٤٨٥،٤٨٣
استخراج.....	٨،٩٣	أسود.....	٤٨٣،٣٥٦،١٤٩،١٣٢
١٠٧،١٠٨،٢٥٩،٢٥٨،٣١٠		أسيد.....	١٦٦،١٣٢،١٣١
استروح.....	٤٧٨	أسود.....	١٣٧،١٣٦،١٣٢،١٣١
استصاب.....	٤٧٨	اسوير.....	٦٢٤
الاستصفاء.....	٣٠٣	اسير.....	٦٢٤
استصوب.....	٤٧٨	إشاح.....	٦٣٧،٥٣٤
استعار.....	٤٨٥،٤٨٣	أشاعثة.....	٢٣٢،٢٣١
استعورته.....	٤٨٥	أشاوى.....	٣١
استفيل.....	٤٧٨	الاشترء.....	٣٠٣
الاستقامة.....	٥٠٥،٥٠٤،٤٧٦،٤٧٤	أشحة.....	٢١٧،٢١٦
استكان.....	٦٠٥،٤٧٤،٢٠٤،٥٢،٥٠،٧	أشرت.....	٥٧٣
استنوق.....	٤٧٨،٧٨	أشكيت زيدا.....	٦٣
أسحلان.....	٣٨٩،٣٢٤	أشنان.....	١١٨
إسحمان.....	٣٢٤	اشهاب.....	٣٤٩،٢٥٩،٥١،٥٠
اسحنكك.....	٣١٠،٢٥٩	اشهب.....	٥١،٥٠
أسراء.....	٢١٨،٢١٧	الاشهيباب.....	٣٠٣
أسرب.....	٢٦٤	أشياء.....	٣٢،٣١،٣٠،٢٩،٢٨،٢٣
اسرنداه.....	٥٣١	أصابع.....	٢٣٦
أسرى.....	٦٠٦،٢١٨،٢١٧	إصبع.....	٢٢٦
أسطاع.....	٣٦١	أصبغ.....	٥٥٠
اسطاع.....	٦٠٥،٦٠٣،٦٠٠،٥٩٩،٥٩٨	اصطبر.....	٥٩٥،٥٨٥،٥٤٧
٦١٤		إصطبل.....	٣٥٦،٣٥٥
أسطوانة.....	٣٩٣،٣٩٠،٣٨٣،٣٨١،٣٦٩	إصطخر.....	٣٥٦،١٢٥
اسل.....	٤٤١،٤٤٠	أصيبة.....	١٤٨،١٤٧
اسلغتمك.....	٥٨٧	أصيلال.....	٥٤٧،٥٤٦
اسلنقى.....	٣١٠،٢٥٩،٥١،٥٠	أصيلان.....	٥٤٧،٥٤٦
اسم.....	٥٢٧،١٨٢	إضحيان.....	٣٣٠،٣٢٤
اسمي.....	١٨٢	إضحانة.....	٣٢٤



٤٨٩ ، ٤٨٣	أعين.....	٢٤٣ ، ٢٤٧	أضربن.....
٦٢٥	أعياء.....	٦٣٦ ، ٦٣٤ ، ٦٣٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٢	
٦٢ ، ٦١	أغد البعير.....	٢٩٨ ، ٢٥٦	أضربه.....
٣٤٩ ، ٢٥٩ ، ٩٣ ، ٥١ ، ٥٠ ، ١٥	اغدودن.....	٥٩٥ ، ٥٤٧ ، ٥٣٢ ، ١٣	أضطرب.....
٦٢٤ ، ٦١٦ ، ٦١٥ ، ٦٠٩		٥٩٧ ، ٥٤٧	أطرد.....
٣٠٣	الاغديدان.....	٤١	إطل.....
٢١٥ ، ٢١٤	أغربة.....	٦١٢	أطلخم.....
٥٣١	أغرنداه.....	٦١٢	أطلخمن.....
٦٢٢	أغزوة.....	٦١٥	أطمأن.....
٤٧٨ ، ٤٧٤	أغيلت.....	٦٢١ ، ٦٠٩	أطمأنت.....
١٤٨ ، ١٤٧	أغيلمة.....	٨٦	أطوح منه.....
٤٧٨ ، ٤٧٤	أغيمت.....	٤٨٣	أطيب به.....
٢١٥ ، ٢١٤	أفائل.....	٥٧٣	أظفار.....
٣٦٣	أفحج.....	٦١٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٢ ، ٥٣٠ ، ٥٢٩	أظلم.....
٣٨٩ ، ٣٢٤ ، ٣٢٣	أفحوان.....	٤٨٥ ، ٤٨٣	أعار.....
٣٩١ ، ٣٨١ ، ٣٦٩ ، ٣٢٩ ، ٣٢٤	أفحى.....	٢٣٥	أعارض.....
٣٥٥	أفكل.....	٢٣٦	أعاصر.....
٢١٥ ، ٢١٤	أفلاء.....	٤٨٤	أعتونوا.....
٤٢٥	أفيس.....	٦٣	أعجمت الكتاب.....
١٤١ ، ١٣٦ ، ١٣٥	أفيضل.....	٦٢٢	أعجوبة.....
٣٩٥	أفاح.....	١٩١	أعرابي.....
٢٣٥	أفاطيع.....	٧٩	أعشوشب.....
٥٠٥ ، ٥٠٤ ، ٤٧٦ ، ٤٧٤ ، ٤٧٣	إقامة.....	١٦٨	أعشوي.....
٤١٢	إقبال.....	٣٠٣ ، ٣٠١	الإعطاء.....
٣٩٥ ، ٣٨٩ ، ٣٢٤	أقحوان.....	٥١ ، ٥٠	أعلوط.....
٦٠٩	أقرايات.....	٢٥٩ ، ٧٩	أعلوط.....
٢٥٩ ، ٩٣ ، ٨١ ، ٨٠	أقشعر.....	٤٨٦ ، ٤٨٥ ، ٤٨٣	أعوار.....
٧٩	أقطار.....	٤٨٥ ، ٤٨٣	أعورته.....
٥١ ، ٥٠	أقعنسس.....	٦٢٥	أعياء.....



٤٥٢، ٣٩٣، ٣٩٢.....	إمعة.....	٦١٦، ٦١٥.....	اقوول.....
٢٣٥، ٢١٥، ٢١٤.....	أمكن.....	٦١٦.....	اقووول.....
٥٣٦، ٣٣٣.....	أمليت.....	٦٢٢.....	أقوية.....
٣٦٧، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٤.....	أمهات.....	٦١٥.....	اقويل.....
٣٦٧، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٤.....	أمهة.....	٢٣٦.....	أكالب.....
٥٣٥.....	أمواء.....	٣٦٣، ٣٦٢.....	أكرمتكس.....
٢١١.....	إموان.....	٣٦٣.....	أكرمتكش.....
٥٣٥، ٥٣٢.....	أمواه.....	٢٣٦، ٢٢٦.....	أكلب.....
٦١٨، ١٧١، ١٦٣، ١٦٢.....	أموي.....	٢٩٣.....	أكمؤ.....
١٧٢، ١٧١، ١٦٨، ١٦٣، ١٦٢، ٦٢٧، ٦٢٦، ٦٢٤، ٦٢٣، ٦١٨.....	أمي.....	٢٩٣.....	أكمو.....
٤٦٦، ٤٦٢.....	أناة.....	١٤٥.....	أكعب.....
٣٢٩، ١٩١، ١٣١.....	أناس.....	٦١٣، ٦١٢.....	الإلاق.....
٥٣٧، ٥٣٦، ٣٨٤، ٣٦٧، ١٩١.....	أناسي.....	٢٨٣.....	إلام.....
٢٣٦.....	أناعيم.....	٦٢.....	ألام الرجل.....
٢٣٦.....	أنامل.....	٥٤٧، ٥٤٦.....	الطجع.....
١٩٠.....	أنباري.....	٣٢٤.....	ألعبان.....
٣٩٢، ٣٧٧، ٣٦٩.....	أنبحان.....	٦١٢.....	الإلق.....
٢١٨.....	أنبذة.....	٦١٣، ٦١٢.....	ألق.....
١٩٧، ١٩٤.....	أنجدة.....	٦١٣.....	إلق.....
١٨.....	أنجدان.....	٣٤٤، ٣٤٣، ٣٤٠، ٣١٦.....	ألنجج.....
٣٠٤.....	أندية.....	٣٤٤، ٣٤٠.....	ألنجوج.....
٣٢٣.....	إنزهو.....	٣١٦، ٣١٣.....	ألندد.....
٥٣٧، ٣٣١، ٣٣٠، ٣٢٩، ٣٢٧، ١٤٨.....	إنسان.....	٣٢٨، ٣٢٧.....	ألوكة.....
١٩٠.....	أنصاري.....	٦٢٣، ٤٩٩، ٤٩٨، ٤٨٠.....	ألوى.....
٢١٥، ٢١٤.....	أنصباء.....	٤١٨.....	إليان.....
٢٤٧.....	انصرن.....	٢٧١.....	إليكمو.....
٣٧٥، ٢٥٩، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٦.....	انطلق.....	٢١١.....	إماء.....
٣٢٣.....	إنقحر.....	٥٨٢، ٥٨٠.....	إمحي.....
		٤٥٤، ٤٥٢، ٣٩٣، ٣٩٢.....	إمرة.....



٦١١.....	إوزة.....	٣٢٣.....	إنقحل.....
٣٢٠.....	أول.....	٣٠٣.....	الانقضاء.....
٦٤٤ ،٦٤٢.....	أولاء.....	٥٠٨.....	انقود.....
٦١٣ ،٦١٢ ،٦٠٨ ،٣٢٦ ،٣٢٥.....	أولق.....	٥٠٨ ،٥٠٧.....	انقيد.....
٦٤٤ ،٦٤٢.....	أولو.....	١٨.....	انكرد.....
٦٢٨ ،٦١٥ ،٦١٢.....	أوي.....	٥٤٣ ،٢٧٧.....	أنه.....
٦٢٧ ،٦٢٦.....	أوية.....	٢٨٤.....	إنه.....
٦٢٨ ،٦٢٦ ،٦٠٨.....	أويت.....	٣٣٠ ،٣٢٧ ،١٤٧.....	أنيسيان.....
٤٤٩ ،٤٤٧ ،٤٤٦.....	أويدم.....	٢٣٥.....	أهال.....
٤٦٤ ،٤٦٣ ،٤٦٢ ،٣٢٣ ،٣٢٢.....	أويصل.....	٤٨٥.....	احتوشوا.....
٥٣٤ ،٥١٧.....		٣٦٧ ،٣٦٤ ،٣٦١ ،٢٥٩.....	أهراق.....
٦١١.....	أوز.....	٣٦٨.....	أهرحت.....
٦١١ ،٦٠٨.....	إيء.....	٣٦٨.....	أهرقت.....
٦١٢.....	إيايا.....	٢٠٩.....	أهلات.....
٦١٢.....	إيايين.....	٢٠٩.....	أهلون.....
٦١١.....	إيشاة.....	٢٩٣.....	أهنئي.....
٦١١.....	إيشيا.....	٢٩٣.....	أهنئي.....
٦٢٨.....	إياعات.....	٢٦٦.....	أهوء.....
٦١٢ ،٦١١.....	إياة.....	٥٠٨ ،٢٣٠.....	أهوناء.....
٦٢٥ ،٤٩٩ ،٤٩٨.....	أيام.....	٢٦٦.....	أهي.....
٦٢٨.....	إيايات.....	٦٠٨.....	أو.....
٤٤٣.....	أيت.....	٦٢٨ ،٦١١ ،٦٠٨.....	أوء.....
٦٠٤.....	أيتزر.....	٦٢٧ ،٦٢٦.....	أوثية.....
٥٤٢ ،٤٦٧.....	أيتسر.....	٥٣٢ ،٥٢٤ ،٥٢٢ ،٤٩٢ ،٤٩٠.....	أوائل.....
٣٣.....	أيجل.....	٤٤٧ ،٤٤٦.....	أوادم.....
٣٧٢ ،٣٦٩.....	أيدع.....	٣٩١.....	أوتكان.....
٢٠٥ ،٢٥ ،٢٣.....	أيس.....	٤٤٣.....	أوتمن.....
٢٦٤.....	أيم.....	٥٣٣ ،٤٦٤ ،٤٦٢ ،٣٣٤ ،٣٢٢.....	أوري.....
٦٢٠ ،٤٤٧ ،٤٤٦ ،٢٨ ،٢٧.....	أيمة.....	٥٣٤.....	٥٣٤.....



٥٤٩.....	برنج	٦٢٥.....	أيمت
٤٣٠.....	بري	٤١٢، ٢٠٣، ٢٠٢.....	أينق
٦٣٨، ٤٢٦، ٤٢٥.....	برية	٢٨٤.....	أينه
٢٢٣، ٢٢١.....	بزل	٦١٢.....	ايوريا
٣٦٣.....	بسملة	٦١٢.....	أيورين
١٩١، ١٥٢.....	بصري	ب	
٢٩٣.....	البطاء	٥٠٨، ٣٩٨، ١٢٦.....	باب
٢٩٣، ٢٩٢.....	البطا	٤١١.....	باخل
٢٢٥، ٢٢٣.....	بطاح	٥٣٥.....	باع
٢٢٥.....	بطحاوات	٢٣٥.....	باقر
٣٠٨، ١٩٧، ١٩٤، ٢١، ١٠.....	بطنان	١١٢، ١١١.....	الباقية
٢٩٨، ٢٩٣، ٢٩٢.....	البطو	٤١٢.....	بالغ
٢٩٣، ٢٩٢.....	البطي	١٩٢، ١٥٤، ١٥٣.....	بتات
٢٣٣.....	بطيخ	٨٩.....	بته
١٨٨.....	بعلي	١٩٢، ١٥٤، ١٥٢.....	بتي
١٤٠.....	بعيليك	١٧٥، ١٧٤، ١٥٥، ١٥٣.....	بختاتي
٥١٣.....	بقا	٥٤١.....	بخر
٥٣٩، ٥١٩.....	بقوى	٥٦٢، ٢٠٣، ٢٠٢.....	بلدرة
٩٠، ٨٩.....	بقي يقى	١٧٣، ١٧٢.....	بدوي
٢٧١.....	بكمو	٣٥٥.....	برأل
٦٠٣.....	بلحرث	٥٨٨.....	بران
٤١، ٣٨.....	بلز	٦٢٥، ٣٤٣، ٤٤، ٤٣، ١٩.....	برثن
٤٠.....	بلص	٣٦٩.....	برذون
٣٢٠، ٣١٤، ٣١٣.....	بلغن	٣٦٩.....	برذونة
٣١٩، ٣١٣.....	بلهنية	٢٠٣، ٢٠٢.....	برقة
٢٨٣.....	بم	١٨٨.....	برقي
٥٤١، ٥٤٠.....	البنام	٦٤.....	برك النعم
٥٤١.....	البنان	٣٤٨، ٣٤٧، ٣٤٤.....	برناساء
٢٧٩.....	البناه		



٢٥٧.....	تأمروني	١٧٩.....	بنت
٣٦٤.....	تأمهت	١٨٦، ١٧٩.....	بنتي
٢٣٥، ٢٣٣.....	تؤام	١٨٩، ١٨٦، ١٨٤، ١٨٢، ١٧٩.....	بنوي
٤٧٧.....	تابتي	٦١٠، ٦٠٨.....	بتبع
١٩٢.....	تامر	٦١٥.....	بتبعوت
٨٦.....	تاه يتوه	٥٤٢، ١٧٦.....	بهراء
٨٧، ٨٦، ٨٢.....	تاه يتيه	٥٤٢، ١٧٦.....	بهراي
٣١٥.....	تبشر	٦٢٣، ٣٣٤.....	بهلول
٦٠٥.....	تبشراني	٤٨٣، ٤٧٨.....	البو
٦٠٥، ٦٠٠.....	تبشروني	٤٩٢، ٤٩٠.....	بوائع
٦٠٥، ٦٠٠.....	تبشريني	٥٧٢.....	بور
٤٩٦، ٤٩٤.....	تبوع	٥٤٠.....	بوس
١٠٨.....	تبيان	٦٢٦، ٥٣٩، ٤٦٨.....	بوطر
٥١٩، ٤١٣، ٣٥١.....	تتري	٤٢٣.....	بيت بيت
٣٤٣، ٣٤١، ٣٤٠.....	تتفل	٥٠٢، ٤٩٩، ٤٩٥، ٤٩٤.....	بيض
٥٥٥، ٤٤١.....	تجار	٢٠٨، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤.....	بيضات
٢٢٣، ٢٢١.....	تجار	٣١٨.....	بيطار
٤٧١، ٤٦٣.....	التجارب	٦٢٦، ٥٣٩، ٤٦٨، ٥١، ٥٠.....	بيطر
٥١، ٥٠.....	تجلبب	٦١٥.....	بيبعوت
١٠٧، ١٠٣.....	تجوال	٢٣٠.....	بيعون
٥١، ٥٠.....	تجورب	٤٢٦، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٢.....	بين بين
٥١٤.....	التحسي	٤٣٤، ٤٣٣، ٤٣٢، ٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٧.....	٤٢٧
٥٠٩، ٥٠٨.....	تخلع	٥٧٠، ٤٥٣، ٤٥٢، ٤٤٩، ٤٤٧، ٤٤٦.....	٤٤٦
١٠٦.....	تحمال	٦٣٧.....	٦٣٧
١٦٣، ١٦٢.....	تحوي	٢٣٦.....	بيونات
١٤٨.....	تحيث	١٢٩.....	بييت
٢٠٣، ٢٠٢.....	تخم		
٢٠٣، ٢٠٢، ١٢٧.....	تخمة		
٥١٤.....	التداعي	١٨٨.....	تأبطي

ت



٣٥٥	تكرفاً	٤٤١	ترؤف
٣١٠	تكلم	٥٢٩ ، ٥١٩ ، ٣٠٦ ، ١٢٧ ، ١٢٦	تراث
١٠٧	تلعب	٥٣٠	
١٠٨	تلقاء	٣٤١ ، ٣٣٢ ، ٣٣١ ، ٣٢٧	تربوت
٥٠٤ ، ٥٠٣	تلورا	٣٤٥ ، ٣٤٣ ، ٣٤١ ، ٣٤٠ ، ١٩	ترتب
١٩٢	تمار	٤٩٦ ، ٤٩٤ ، ٤٧٤ ، ٣٩٣	
٣١٦ ، ٣١٣	تمدرع	١٠٧ ، ١٠٣	ترداد
١٧٢	تمري	٣٧٠	ترقوة
٣١٦ ، ٣١٣ ، ٣١٠ ، ٥١ ، ٥٠	تمسكن	٣١٥ ، ٣١٣	ترغوت
٣٩٤ ، ٣٦٥		٣١٠ ، ٨١ ، ٥١ ، ٥٠	ترهوك
١٠٥ ، ٦٦	تمشية	٤٢٦	تساؤل
٣١٦ ، ٣١٣	تمعدد	٥٣٧ ، ٣٣٤ ، ٣٣٣	تسريت
٣٩٤ ، ٣٦٥ ، ٣١٦ ، ٣١٣	تمندل	٢١٠	تسنهت
٦٠٠	تمنون	٨١	تسهوك
٥٥٩ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨	تمود	٢٣٩	تسور
٣٣٢ ، ٣٢٧	تنبالة	٤٨٥ ، ٤٨٣ ، ١٠٧	تسيار
١٠٥	تنزي	٣١٠ ، ٥١ ، ٥٠	تشيطن
٣٤١ ، ٢٣٢ ، ٢٣١	تنضب	١٠٧	تصفاق
٣٩١	تنور	١٤٣	تضيرب
١٤١	تنيضب	٥٣٧ ، ٣٣٣	تظنيت
١٠٧	تهدار	٣١٣ ، ٣١٠	تغافل
٢٩٢	تهبي	١٠٦ ، ١٠٥	تغذية
٣٧٥	توراب	١٥٩ ، ١٥٨	تغلي
٥٤٨ ، ٥١٩ ، ٣٣١	تولج	٣٨٧	تفاح
٨٧ ، ٨٦ ، ٨٢	توهت	٦٢٦	تفوهق
١٥٠	تيا	٦٢٦	تفيهق
١٩٨	تيحان	١٠٨ ، ١٠٧	تقتال
٦٢٣ ، ٣٧٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٢ ، ٣٦٩	تيحان	٤٨٨ ، ٤٨٥ ، ٤٨٣	تقوال
٤٩٧ ، ٤٩٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢	تير	٥١٩	تقوى



٢٣٤ ، ٢٣٣.....	جبأة	٣٨٠ ، ٣٧٩ ، ٣٧٨.....	تيفان
٥٣٩.....	جباوة	١٦٦.....	تيم
٣٦٠ ، ٣٥٩ ، ٣٣١.....	جبيروت	٨٧ ، ٨٦.....	تيهت
١٤٠ ، ١٣٩.....	جحجبي	ث	
٦١٨ ، ٦٠٩ ، ١٢٥ ، ٤٦ ، ١٢.....	جحمرش	٥٣٨.....	الثالي
٦١٠ ، ٦٠٨ ، ٤٦٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٥.....	جحنفل	٥١٨ ، ٥١٦.....	ثاي
١٢٦ ، ١٢٥.....	جحيرش	٢١٠ ، ١٨٣.....	ثبة
٣٤٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣١ ، ٤٤ ، ٤٣.....	جخدب	٢١٠ ، ٢٠٨.....	ثبون
٣٤٦		٣٦٤.....	ثرة
٤٢٨ ، ٣٥١ ، ٢٣٢ ، ٢٣١ ، ١٣٢.....	جدول	٣٦٦ ، ٣٦٤.....	ثرثار
٤٩٠ ، ٤٨٩ ، ٤٨٣		٥٣٨.....	ثعالي
٢١٣.....	جلون	٥٧٣.....	ثغر
١٣٢ ، ١٣١.....	جدليل	١٦١ ، ١٥٩ ، ١٥٢.....	ثقفى
١٦٣ ، ١٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٩.....	جذمي	٢٦٨ ، ٢٤٧.....	ثلاثة اربعه
٣١٩ ، ٣١٨ ، ٣١٣.....	جرائض	٢٨٤.....	ثمه
٣٩٠.....	جربز	١٨٨ ، ١٨٧.....	ثنوي
٢١٩ ، ٢١٧.....	جربي	٢١٧ ، ٢١٦.....	ثنيان
٢٢٠ ، ٢١٩ ، ٢١٨ ، ٢١٧.....	جرحى	١٤٠.....	ثنيتا عشرة
٣٣٨.....	جردق	٤٩٨ ، ١٩٤ ، ١٩٢.....	ثواب
٣١٩ ، ٣١٨ ، ٣١٣.....	جرواض	٤٩٨ ، ٤٩٦.....	ثيرة
٣١٨.....	جرياض	ج	
٢٣٦.....	جزرات	٥٤٠ ، ٥٣٩ ، ٥٣٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٦.....	جان
٣٤٢ ، ٣٤١ ، ٣٢٥ ، ٢٩٥ ، ٢٩٤.....	جعفر	١٣.....	جاء
٥٥٦ ، ٥١٩ ، ٤٢٨ ، ٣٨٦ ، ٣٦٣ ، ٣٥١.....		٣٤٤.....	جالينوس
٦٣٠ ، ٦٢٩ ، ٦٢٥ ، ٦٠٧.....		٢٣٥ ، ٢٣٤ ، ٢٣٣.....	جامل
٦١٠.....	جعلل	٤٧٧ ، ٣٦٧ ، ١٦٧ ، ٢٦ ، ٢٣.....	الجاه
٥٠٩.....	جلا	٢٣٤ ، ٢٣٣.....	جبء
٤٠.....	جلب		
٥١ ، ٢١ ، ١٥.....	جلباب		



٦٢٦ ، ٣٤٢ ، ٥١ ، ٥٠	جمهور	٣٤٩ ، ٣١٠ ، ٣٠٨ ، ١٦ ، ١٤
٤٨٣ ، ٤٧٨	الجو	٤٠
٦٢٥	جوء	٢١٣
٥٢٣ ، ٥٢١	جواء	٣٣٢
٤٩٦ ، ٤٨٨ ، ٤٨٧ ، ٤٨٣	جواد	٣١٩
٢٣٢ ، ٢٣١	جواربة	١٧٦
٢٣٢	جورب	١٧٦
٤٨٣ ، ٤٥٩ ، ١٠٧ ، ١٠١ ، ٦٤	جولان ٦٤	٦٦ ، ٦٤
٤٨٩ ، ٤٨٨		٢٣٦
٦٤	جولت	٤٢٣٤ ، ١٩٨ ، ١٩٢ ، ١٧٥
٥٤٠ ، ٥٣٩	جونة	٣٠٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥
٣٠٨	جوهر	٢٣٦
٤٢٨	جيال	١٦٩
٦٢٥	جياى	٣٠١ ، ١٦٩ ، ١٦٨
٤٢٨	جيل	١٦٩ ، ١٦٨
ح			
٢٤ ، ٢٣	الحادي	١٤٩ ، ١٤٧ ، ١٢١ ، ١٢٠
٢٢٥ ، ٢٢٣ ، ١٩٩ ، ١٦٩	حبارى	٤٤ ، ٤٣
٢٢٥ ، ٢٢٣	حباريات	٢٢١
٢٢٠ ، ٢١٧ ، ٢١٢ ، ٢١١	حباطى	٢١٣
٣٦٨ ، ٤٠ ، ٣٧ ، ٣٦	حبك	٢١٣
٢٧٦	حبأ	٢١٣
١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٨	حبلاوي	٣٤٦ ، ٣٤٤
٢٧٦	حبلو	٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣
١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٨	حبلوي	٣٣٥
١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٣٩ ، ١٢٣	حبلى	٣٣٩ ، ٣٣٦ ، ٣٣٥
٤٠٥ ، ٣٩٨ ، ٣٠١ ، ٢٧٦ ، ٢٧٢ ، ١٨٦		٢٢٢ ، ٢٢١
٦٤٧ ، ٦٢٠ ، ٥٣٦ ، ٤٠٦		٢٢٢ ، ٢٢١ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ٩٢
		١٦١ ، ١٦٠



١٥٠، ١٤٤	حربجم	٥٣٦، ٢٧٦، ١٦٩، ١٦٨	حلبلي
١٤٤، ١٤١	حربجيم	٤٠٦	حلبلي
٤٥٤	حزق	٣٧٠، ٣٦٩، ١٤٢	حلبطى
٥٢٠، ٥١٩	حزوى	١٤٢، ١٤١	حلبط
٣٥٩، ٣٢٧، ٣٢٦، ٣٢٥	حسان	١٣٩، ١٢٣	حلبلى
٩٠	حسب بحسب	١٤٢، ١٤١	حلبنط
١٥١، ١٥٠	حسبك	٦٤٠، ٦٣٢، ٢٨٣	حتام
٢١٣	حسنا	٢٨٣	حتام
٢١٣	حسنون	١٠٧، ١٠٣	الحنشى
٥٩٨، ٥٩٧، ٥٤٧	حسط	٥٧٦، ٥٧٤	الحج
١٤٠	حضير موت	٤٠٣، ٣٩٨	الحجاج
٣١٤، ٣١٣	حطائط	٥٤٩، ٥٤٨	ححتج
٤١٦	حقه	٢٠٧، ٢٠٤	حجرة
٦١٩	حلاباب	٢٢١	حجزان
١٨، ١٠	حلتيت	٢٠٣، ٢٠٢	حجزة
٢٣٣	حلق	٢٧٨	الحجفت
٢١٣	حلون	٢٥٩، ١٠٧	الحجيزى
٣٥٩، ٣٢٦	حمار قبان	٣٠١	حجيزى
٣٨٧	حماض	٢١٢، ٢١١	حذارى
١٨، ١٠	حمدون	١٨٠، ٨٩	حذر بحذر
٤٩٥، ٤٤١، ٤٤٠، ٢٨١، ٢٨٠	الحمز	١٣٠	حر
٢٣٦	حمرات	٢٩	حرباء
٢٢٧، ٢٢٦	حمران	١٩٣، ١٨٣، ١٣٠	حرح
١٧٦	حمرراوى	١٩٣، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٧٩	حرحى
٦٢٠، ٦١٨	حمصبة	٢٢٥، ٢٢٣	حرمى
٥٦	حسق	١٧٦	حروراء
٤١٧	حمقى	١٧٦	حروورى
١٩٩، ١٩٨	حملان	١٨٣، ١٧٩	حري
١٢٣، ٣١	حمراء	١٣٨	حريب



٤٩٦.....	حلا	١٦٦.....	حميري
٥٤٥ ، ٥٤٤ ، ٢٨١.....	حيهلا	١٤٣.....	حميرير
٥٤٤ ، ٥٤٣.....	خيهله	٦٣٩ ، ٦٣٥.....	حنائي
٦١٩.....	حيو	٣٤٠.....	خندقوق
٤٩٨.....	حيوة	٣٦٩.....	حنطأر
٥٧١.....	الحيوة	٢٣٣.....	حنظل
٤٤٨١ ، ٤٨٠ ، ٤٧٩ ، ٤٧٨ ، ٤٥٩.....	حيي	١٥٩ ، ١٥٢.....	حنفي
٦٢٥ ، ٦٢٣ ، ٦١٨ ، ٥٥٨ ، ٥٥٦ ، ٥٥٢.....		٤٨٣.....	حو
١٦٢.....	حييي	٤٢٨.....	حوأبة
٦١٩.....	حييي	٢٢٤ ، ٢٢٣.....	حوائض
خ		٢٢١.....	حوائظ
٢٤٥ ، ٢٤٤.....	خافن	٤٢٨.....	حوبة
٤١١.....	خامد	٣٩٢.....	حوتثان
٤٢٧ ، ٤٢٥ ، ٢٩٣.....	الخب	٢٣٩.....	حوج
٤٣٠ ، ٤٢٧ ، ٢٩٣.....	الخبء	٣٩٢.....	حوفزان
٢٩٦.....	الخبأ	٤٦٨.....	حوقال
٢٩٦.....	خبيي	٦٢٦ ، ٣١٠ ، ٥١ ، ٥٠.....	حوقل
٢٩٣ ، ٢٩٢.....	الخبيا	٣٧٥ ، ٣٦٩ ، ١٤٠ ، ١٣٩.....	حولايا
٤١١.....	خبات	٣٨٩ ، ٣٨٨ ، ٣٨١ ، ٣٦٩.....	حومان
٥٩٨ ، ٥٩٧ ، ٥٤٧.....	خبط	٥٢٢ ، ١٣١ ، ٣٤.....	حوى
٢٩٣ ، ٢٩٢.....	الخبير	٦٢٤.....	حوبا
٢٩٣ ، ٢٩٢.....	الخبني	٤٨١ ، ٤٨٠.....	حيي
٢٣٥.....	خدم	٦٢٤.....	حياوي
٤٣٩.....	خذ	٦٢٤.....	حيايي
١٩١.....	خراسي	٦٢٣.....	حية
١٩٩ ، ١٩٨.....	خربان	٤٨٩ ، ٤٨٣.....	حيدى
٤٢٨.....	خردلة	٢٢٩.....	حيران
١٩١.....	خرسى	٢٢١.....	حيطان
		٤٦٨.....	حيقال



خرق.....	٥٦.....	خندريس.....	٣٤٠، ٣٣٦، ٣٢٧، ٤٧، ٧.....
خرنوب.....	٢٠، ١٩، ١٨، ١٠.....	خنفساء.....	٣٤٣، ٣٤٢، ٣٤٠، ٢٢٥.....
خروع.....	٥١٥، ٤٩٠، ٤٨٩، ٤٨٣.....	خنفيق.....	٣٥٩، ٣٢٤.....
خريبي.....	١٦١، ١٥٩.....	خنفساء.....	١٤٠.....
خزعال.....	٢٠، ١٠.....	خواجه.....	٢٥٨.....
خزعبيل.....	٣٤٨، ٣٤٤.....	خويصة٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٥٧، ٢٥٨،	
خشن.....	٢١٢، ٢١١، ٩٩.....	٥٥٩	
خصيان.....	٢١٧، ٢١٦.....	خيتام.....	٣١٨.....
خضراوات.....	٢٢٨، ٢٢٦.....	خيتور.....	٥٠٦.....
خضط.....	٥٤٧.....		
خطايا٤٤٦، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٢،			
٥٢٢			
خطية.....	٥٢٢، ٤٢٥، ٣٢١، ٢٧.....	دابئة.....	٥٣٤، ٥٣٣، ٢٥٧، ٢٥٦.....
الخفاء.....	٣٠٤.....	دولي.....	١٥٩، ٣٧.....
خفاف.....	١٩٧، ١٩٤.....	دئل.....	١٥٨، ٣٧، ٣٦.....
خفت.....	٥٠٤، ٨٧، ٥٩، ٥٨، ٥٦.....	دارع.....	١٩٢.....
خفقان.....	٦٢٤، ٤٥٩، ١٠١، ١٠٠.....	دافق.....	٤١٢.....
خفيفد.....	١٢٤.....	الدالة.....	١١٢.....
الخل.....	٥٧٦، ٥٧٤.....	داماء.....	٢٢٢.....
خلائف.....	٢٢١، ٢٢٠.....	داود.....	٦٤٧، ٦٤٤.....
خلبوت.....	٣٣١.....	ديس.....	٤١، ٤٠.....
خلفاء.....	٤٣٨، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٧.....	دربوت.....	٣٣٢، ٣٣١.....
خلفنة.....	٦٢٤، ٣٢٠، ٣١٩.....	درهم.....	٣٦٨، ٣١٩، ٢٣١، ٤٤، ٤٣.....
خلوان.....	٤١٨.....	درهمان.....	٥٧٩، ٣٩٩، ٣٩٨.....
خليف.....	٢٢١، ٢٢٠، ٢١٧.....	دري.....	٣٣٣.....
خليق.....	١٣٨.....	دعايا.....	٦١٠، ٦٠٨.....
خمار.....	١٩٢.....	دعوى.....	٥٢١، ٥١٩.....
خمسي.....	١٨٨.....	دلاص.....	٢١٧.....
خنافس.....	٢٢٥.....	دلامص.....	٣١٤، ٣١٣.....

د

ز	دلو١٣٩٩، ١٨٠، ٢١٦، ٢٩٧، ٤٩٩،
ذؤبان.....١٩٤، ١٩٧، ١٩٩	٥٢٨، ٥١٤
ذب.....٢١٤، ٢١٥	دلية.....٤٩٨، ٤٩٩
ذراع.....٢١٥	الدليلي.....١٠٧
ذرية.....٣٣٤	دم.....١٣٠، ١٨٠، ٥٢٧
ذعالت.....٥٤٢، ٥٤٣	دمت تلوم.....٨٩
ذعاليب.....٥٤٣	دمث.....٣٥٣
ذعلب.....٥٤٣	دمثر.....٣٥٣، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٦
ذعلوب.....٥٤٣	دملم.....٣٥٢
ذفار.....٢٢٤	دميان.....١٣٠، ١٨٠
ذفروي.....١٦٩	ذنانير.....٤١٣
ذفري.....١٦٩، ٢٢٤	دنيا.....١٦٩، ٣٢٩، ٥١١، ٥١٣، ٥١٩
ذكران.....٢١١، ٢١٢	الدنيا.....٥١٩، ٥٢٠
ذكري.....٤١٧	دنيوي.....١٦٩
ذلق.....٥٧٧	دنيي.....١٦٩
ذئاب.....٢١٤، ٢١٥، ٥٩٧	دهثم.....٢٣١
ذهبنه.....٢٨٤	دو.....١٧٤
ذهي.....٢٩٢	دوادم.....٤٥
ذو أجوه.....٤٢٧	دودم.....٤٥
ذو وجوه.....٤٢٧	دولج.....٣٣١، ٥٤٧، ٥٤٨
ذو بيل.....٤٢٧	دوي.....١٧٣، ١٧٤
ذووي.....١٨٧	دويرات.....١٤٤، ١٤٥، ١٤٦
ذيا.....١٥٠	دوين.....١٢٠، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩
ذيب.....٥٣٦	دويهية.....١٢٠، ١٢١
	ديار.....٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩
ر	ديم.....٤٩٦، ٤٩٧
رأس.....٥٥٤	ديماس.....١٢٩، ٥٣٧
رؤوس.....٤٣٢، ٤٣٤، ٦٣٥	دينار.....١٢٩
رؤوف.....٤٣٢، ٤٣٤، ٦٣٧	



٥١٣.....	رضا	١٩٧، ١٩٤.....	رئان
٢١٢، ٢١١.....	رطلة	٣٨، ٢٦.....	رثم
٣١٤، ٣١٣.....	زعثن	٥٤١، ٥٤٠.....	راتم
٩٩، ٥٦.....	رعن	٥٣٦.....	راس
٣٦٠، ٣٥٩، ٣٣١.....	رغبوت	٥٩٠، ٥٨٤، ٤١٣.....	راشد
٢١٥، ٢١٤.....	رغفان	١٩٣، ١٩٢.....	راضية
٢٠٧، ١٧٢.....	رقية	٢٠١، ١٩٨.....	رباع
٦١٠، ٥٢١، ٤٤٨.....	ركايا	٢٣١.....	رحلة
٢٣٥، ٢٣٣.....	ركب	٦٥، ٦٤.....	ربض الشاء
٢٣٥، ٢٣٤، ٢٢٣.....	ركبان	٢٠٨.....	ربعات
٨٤، ٨٢، ٣٧.....	ركن يركن	٤٠٢، ٤٠١.....	الربو
٣٠٣.....	الرماء	٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨.....	رحلة
٣٨٧، ٣٨١، ٣٦٩.....	رمان	٢٧٦.....	رحاً
٦١٨.....	رموية	٥٨، ٥٧، ٥٦.....	رحبتك الدار
٦٢٤، ٥١٠، ٢٧٩، ١٠٧، ١٠٣.....	رميا	٥٤٦، ٥٤٣.....	رحمه
٦٢٤.....	رميان	٦١٨، ٥٣٩، ١٦٨.....	رحوي
٣٦٠، ٣٣١.....	رهوت	٤٠٥، ٣٩٨، ٣٠٤، ٢٩٩.....	الرحى
٤٩٧، ٤٩٦.....	رواء	١٣٢.....	رحية
١٧٦.....	روحاء	١٧٠.....	رد
١٧٦.....	روحاني	٢٩٣.....	الردء
٦٢٤.....	روميا	٢٩٢.....	الردا
٣٣٠، ١٤٧.....	رويجل	٢٩٣.....	ردا
٥١٩.....	ريا	٣٩٩، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٠.....	ردها
٤٩٧، ٤٩٦.....	رياح	٢٩٢.....	الردو
٤٩٨، ٤٩٧، ٤٩٦.....	رياض	٢٩٣.....	ردو
٢٠٦.....	رية	١٧٠.....	ردوي
٥٥٥، ٥٥٣، ٥٥٢، ٢٧.....	ريا	٢٩٣، ٢٩٢.....	الرددي
		٣١٢.....	رسيل
		٢٠٦، ١٧٢.....	رشوة

ز		
سبحلة..... ٣٦٣، ٢٣١	زائي..... ١٧٨، ١٧٧	
سيروت..... ٣٣٢، ٣٢٧	زاوي..... ١٧٨، ١٧٧	
سبطر..... ٦٢١، ٦١٩	زاي..... ٥١٨، ٥١٦، ١٧٨، ١٧٧	
سبعان..... ١٥٧	زبرج..... ٢٣١، ٤٣	
سيوح..... ٣٣٣	زرقم..... ٣١٥، ٣١٣	
ست..... ١٧٩	زرنوق..... ٢٠، ١٩	
سته..... ١٨٦	زقان..... ٢١٥، ٢١٤	
ستهيم..... ٣١٥	الزكوة..... ٥٧١	
ستهي..... ٥٢٩، ١٨٤، ١٧٩	زلزال..... ٣٤٧	
سحاح..... ٥٢٥	زنة..... ١٨١	
سحل..... ٢١٢، ٢١١	زغماء..... ٥٨٢، ٥٨١، ٥٨٠	
سحنون..... ٢٤٠، ١٩، ١٨، ١٠	زنوي..... ١٧٢	
سدوس..... ٢١٤	زني..... ١٧٩	
سرة..... ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٧٣، ٢٢٧، ٣٣٤، ٣٣٣	زنية..... ١٧٢	
سرات..... ٢٠٧	زوعالي..... ٣٧٥	
سراويل..... ١٤٧	س	
سرجوجة..... ٥٠٦	سأل..... ٤٤٦، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٥، ٦٢٠	
سرحان..... ٣٣٠	٦٢١	
سرية..... ٥٣٧، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٢٧	سألت..... ٤٣٥	
سريلات..... ١٤٧	سؤوق..... ٢٠٢	
سعلاة..... ٢٧٩	سثم..... ٤٣٤، ٤٣٢	
سفر..... ٢٣٥	سائل..... ٦٣٧، ٦٣٥، ٤٣٤، ٤٢٦	
سفرجل..... ٤٦، ١٢٥، ١٢٦، ٢٣٣، ٣٢٥	ساباط..... ١٢٨	
٦١٠، ٣٥٨، ٣٤٤، ٣٤٢	سايباء..... ٢٢٢	
سفرج..... ١٢٥	سادي..... ٥٣٨	
سفيريج..... ١٤٤	سالت..... ٤٣٥	
سفين..... ٢٣٤، ٢٣٣	سالح..... ٤١٢	
سقاء..... ١٤٣، ١٣٩		

سقائي.....١٧٨، ١٧٧	سنوات.....٢١٠، ٢٠٨	
سقاية.....٥١٨، ٥١٦، ١٧٨، ١٧٧	سنون.....٢١٠، ٢٠٨	
سقف.....١٩٧، ١٩٤	شه.....١٨٣، ١٧٩، ١٣٠	
سكاري...١٤٦، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٢٩	سهلي.....١٩١	
سكيران.....١٤٦، ١٢٣	سهبي.....١٧٩	
سل.....٤٣٠، ٢٩٣	سو.....٤٢٧	
سلت تسال.....٤٣٥، ٤٣٠	سوا.....٤٢٧	
سلتان.....٥٧٢	سود.....٤٨٧، ٤٨٥، ٤٨٣	
سلحفاة.....٣٥٧	سورق.....٢٠٢، ٢٠١، ٢٥٠	
سلحفية.....٣٥٧، ٣٥٥	سيائق.....٤٩٢	
سلس ١٥، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٧١، ٤٦١	سيال.....٤٠٣، ٣٩٨	
٥٤٥، ٥٨١، ٦١٤	سيدي.....١٦٦	
سلطان.....٥٧٢	سيسبان.....٤٠٣	
سلقته.....٣٠٣	سيلان.....٤٥٩	
سليطين.....١٢٣	سير.....١٢٩	
سليقي.....١٦٣، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩	ش	
سليمي.....١٦٠، ١٥٩	شأم.....١٥٤	
سماني.....٢٢٥	شأبة.....٥٣٤، ٥٣٣، ٢٥٧، ٢٥٦	
سمانيات.....٢٢٥	شأمل.....٣١٤، ٣١٣	
سمحاء.....٢١٢، ٢١١	شعمة.....٥٣٤، ٥٣٣	
سمر.....٥٦	شاء.....١٨٨	
سمنان.....٢٤٠، ٢٠، ١٠	شائي.....١٨٨	
سموي.....١٨٢	شاة.....١٨٨	
سمية.....١٣٨	شاغل.....٤١١	
سنبة.....٣١٩، ٣١٣	شاك.....٤٩١، ٤٩٠، ١٤١	
سنبل.....٥١	شاهي.....١٨٨	
سنة.....٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨	شاوي.....١٨٨	
سندأو.....٣٤٦	شج.....١٧٠	
سنهت.....٢١٠		

ص	
	شجعان.....٢١٧، ٢١٦
٣٩١	شجوي.....١٨٠، ١٧٠
٤١١	شدات.....٢٠٧
١٢٧	شديدي.....١٦٠، ١٥٩
٤٧٧	شرنبث.....٣٥٩
٥٣٦	شسوع.....١٤٥
٦١٠، ٦٠٨، ٤٩٣، ٤٩٠، ٤٤٨	شسيغات.....١٤٥
٢٢٤، ٢٢٣، ٣١	شعرتة.....٥٥، ٥٤
٢٢٣، ٢٢١	شقاوة.....٥١٨، ٥١٦، ١٧٧
١٩٠	شقاوي.....١٧٧
٦٤٨، ٥١٩	شمال.....٣٥١، ٣١٤، ٣١٣
٥٥٠	شمائل.....٢٣٦، ٢١٤
١٩٢، ١٠٠	شمر.....٥٠٩
٢٠٠، ١٩٨	شمال.....٤١٨، ٣٩٨
٣٥٤، ٣٥٢	شممل.....٥١، ٥٠
٤١٤، ٤١٣، ٤١١، ٤٠٩	شنتي.....١٦٥، ١٥٩
٢٠٨	شبناء.....٥٤١
٢١٣	شهوي.....٥٢١، ٥١٩
١٩، ١٠	شهيب.....١٤٣
٥٠٦	شواء.....٥٢٣، ٥٢٢، ٥٢١
١٥٩	شوايا.....٥٢٢، ٥٢١
٢٢٥	شويا.....٦٢٤
٤٠٩	شي.....٤٢٧
٢٠٨	شيئا.....٣٠
١٤٠	شيخة.....٢١٢، ٢١١
٥٥٠	شيراز.....٥٣٧، ١٢٩
٥٢٢، ٥١٨، ٥١٦	شيسان.....٣٧٢
٥٢٢، ٥٢١	شيطان.....٣١٨
	شيخ.....١٢٩



٣١٨ ، ٣١٧	ضاهآت	٢٠٨	صلبة
٢٣٠	ضبعان	٥٥٠	صلخ
٢٨٤	ضربتنه	٢٤٧	صلصال
٤١١	ضعاف	١٢٧	صملىق
٣١٦	ضفندد	٢١٦	صناع
٣١٨ ، ٣١٧ ، ٣١٣	ضهبأ	٥٤٢ ، ١٧٦	صنعاء
٣١٨ ، ٣١٧	ضهباء	٢١٣	صنعات
٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٢	ضوضيت	٥٤٢ ، ١٧٦	صنعاني
٤٩٢ ، ٤٩٠	ضياون	١٩٨ ، ١٩٧ ، ١٩٤	صنوان
١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٦ ، ١٠٦	ضيراب	٥٤٤ ، ٢٢٣	صواحب
٤٩٥ ، ٤٩٤	ضيزى	٢١٤	صوار
٤٩٩ ، ٣٧٢ ، ٢٢٩	ضيغم	٢٣٩	صواف
٢٧٣	ضيغن	٤٨٣ ، ٤٧٨	صوة
٥٠٠ ، ٤٩٨ ، ٤٩٢	ضيون	٤٨٩ ، ٤٨٣	صورى
	ط	٢٠٧	صوفة
		٥٣٦ ، ٥٠٠	صوم
٤١١	طائف	٣٦٠	صياقلة
٤٧٤ ، ١٩١ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ٢٤	طائي ٢٤	٤٧٨ ، ٤٧٤	الصيد
٥٣٦ ، ٥٣٥ ، ٥٠٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٦		٢١٤	صيران
٤٠٩	طاب	٥٤٩	صيصح
٨٦	طاح يطوح	٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٢	صيصة
٨٧ ، ٨٦ ، ٨٢	طاح يطيح	٣٧٢ ، ٢٢٩	صيقل
٤١٦ ، ٤١٣	طارذ	٥٣٦ ، ٥٠٠	صيم
١٩٣	طاعم		
٥٤١ ، ٥٤٠	طامه		
٥٤١	طانه	٥٣٤ ، ٢٥٧	الضالين
٢١٨	طبائخ	٤٩٥	ضئزى
٢٣٦	طرقاآ	٢٨٤	ضاربانه
٥٤٢	طست	٤١١	ضامن

ض



٢١٦.....	ظراف	٥٤٢.....	طسوت
٢١٧، ٢١٦.....	ظروف	٥٤٢.....	طسوس
٥٧٣.....	ظفر	٥٧٦، ٥٧٤.....	الطش
٦٠٥، ٦٠٣، ٦٠١، ٦٠٠، ٤٨٠.....	ظلت	٤١١.....	طلاب
٦٠١، ٥٦٠، ٥٥٢، ٤٨٠.....	ظلتت	٥٠٤، ٥٩، ٥٨.....	طلت
٢١٥، ٢١٤.....	ظلمان	٢٧٧.....	طلحت
٤١١.....	ظماء	١٨٨.....	طلحي
٢١، ١٠.....	ظهران	٤٩٧.....	طوال
ع		٢٠٧.....	طوبات
٥٣٤، ٥٣٣.....	العالم	٢٠٧.....	طوبة
٤٨٥، ٤٨٣.....	عائر	٥٣٩، ٤٩٦، ٤٩٤.....	طوبى
١٩٢، ١٥٤، ١٥٢.....	عاجي	٨٧، ٨٦، ٨٢.....	طوحت
٤٤٠.....	عادلولى	٦٤.....	طوفت
٤٨٥.....	عار	٦٢٣.....	طوي
٤١١.....	عاصم	٤٩٩، ٤٧٩، ٤٧٨، ٤٦٧.....	طوي
٤١١.....	عاضد	١٦٠، ١٥٩.....	طويلي
٤١١.....	عازل	٤٩٨.....	طي
١١٢، ١١١.....	العافية	٤٩٧، ٤٩٦.....	طيال
١١١.....	العاقبة	٢٠٧.....	طيات
٤٩١، ٤٩٠، ٤٨٥، ٤٨٣.....	عاور	٨٧، ٨٦.....	طيحت
٦٢٥، ٥١٨، ٥١٦.....	عباعة	٣٦٣.....	طيس
١٩١، ١٤٧.....	عباديد	٣٦٣.....	طيسل
١٩١.....	عباديدي	٦٢٣.....	طبي
٢١٣، ٢١٢، ٢١١.....	عبال	ظ	
١٦٣، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٦.....	عبيدي	٥٩٠، ٤١١.....	ظالم
١٨٩، ١٨٨.....	عبيدي	١٧٢.....	ظبية
١٨٩.....	عبيدي	١٨٤، ١٧٨، ١٧٣، ١٧٢.....	ظبيي
١٨٩.....	عبيدي	٥٣٧.....	ظرابي



٤٥.....	عرب نقصان	٢١٣، ٢١٢، ٤٠.....	عبل
٣٠٣، ١٧٢، ١٦١، ١٣٢.....	عروة	٢١٣، ٢١١.....	عبلات
٢٢٩.....	عريان	٢٩٠، ٢١٣، ٢١١.....	عبله
١٣٨، ١٣٧.....	عريب	١٤٧.....	عبيدات
١٣٢، ١٣١.....	عرية	١٨، ١٠.....	عثون
١٣٨، ١٣٧.....	عريس	٣٧٤.....	عثول
١٩٠.....	عريفى	٣٥١، ٣١٧، ٣١٠، ٢٣٢، ٢٣١، ٤٤.....	عثير
٤٩٥.....	عزهى	٤٥.....	عجالط
٣٧٣، ٣٦٩.....	عزويت	٢٢٩.....	عجال
٤٢.....	عمر	٥٦.....	عجف
٤٠٣، ٣٩٨.....	العشا	٤٥.....	عجلط
٥٤٩.....	عشج	٢١٣.....	عجلون
٢٢٥، ٢٢٣.....	عشراء	٥٦.....	عجم
٢٢٥.....	عشراوات	٤٧٠.....	عد
٥٤٦، ٣٣٠، ١٤٧.....	عشيشية	٢٠٧.....	عدات
٢٧٦.....	عصاً	٤٦٣، ٢٠٧، ١٨١، ١٣٠، ١٢٩.....	عدة
٢٩٩.....	العصا	٥٥٤، ٥٢٩، ٤٧٣.....	
٣٥٠، ٣٤٩.....	عصيب	٤١٨.....	عدوان
٦١٧، ٦٠٩، ٢٣١، ١٤٩، ٢٠.....	عصفور	١٨٢، ١٧٩، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٢.....	علوى
٥٣٩، ١٦٨.....	عصوي	١٧٩.....	عدي
١٣٢، ١٣١.....	عصية	٤١٣.....	عرار
٢١٠.....	عضة	٤٥.....	عرتن
٣٤٠، ٣٣٩، ٣٣٦، ٣٢٧، ٤٧.....	عزفوط	٢٠٩.....	عرسات
٣٥٧، ٣٥٥.....		٣٢٠، ٣١٩، ٣١٣.....	عرضة
٢١٠، ٢٠٨.....	عضوات	٣٣٩.....	عرطليل
٢٢٩، ٢٢٥، ٢٢٣.....	عطاش	٢٧٩، ٢٧٧.....	عرقات
٢٢٠.....	عطاشى	٤٥.....	عرقصان
٥١٩، ٢٢٩.....	عطشان	٤٥.....	عرتن
٢٢٥، ٢٢٣.....	عطشى	٣٥٩.....	عرنل



٥٩١ ، ٥٨٩ ، ٥٧٠	عمير	١٣٩ ، ١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣١	عطي
٢٣٥	عمد		٦٢٦
١٨٤ ، ١٧٨ ، ١٧٠	عموي	٥١٨ ، ٥١٦	عظاءة
١٦٠ ، ١٥٩	عمري	٣٢٥	عفرناة
٢١٥ ، ٢١٤ ، ١٣٨	عناق	٣٢٥ ، ٣٢٤	عفرنى
٥٨٩ ، ٥٧٠ ، ٥٥٤ ، ٥٤١	عنبر	٢١٥	عقاب
٣٣٦	عنقرس	١٤٠ ، ١٣٨ ، ١٣٧	عقرب
٣٤٠	عنديلب	٤٥	عكالد
٣٦٠	عنزروت	٤٥	عكلد
٣٤٥	عنزهو	٤٤ ، ٤٣	علابط
٦٠٨ ، ٣٥٩ ، ٣١٦ ، ٣١٤ ، ٣١٣	عنسل	٦٣٢ ، ٢٨٣	علام
٦١٠		٥٢٤ ، ٥٢١	علاوى
٣٩٤ ، ٣٨٩	عنظوان	٦١٩ ، ٥١٨ ، ١٧٧ ، ٢٩	علباء
٥١٥ ، ٥١٤ ، ٣٩٤ ، ٣٨٩	عنفوان	١٧٦	علبائي
٦١٥ ، ٦٠٨ ، ٣٦٠	عنكبوت	١٧٦	علباوي
٦١٠ ، ٦٠٨	عنمل	٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣	علبط
٢١٤	عنوق	٥٤٩ ، ٢١٣ ، ٢١١	علج
٢٢٣	عواتب	٥٣١	علقاءة
١٩٢ ، ١٥٤ ، ١٥٣	عواج	٥٣١	علقى
٢٣٠	عوار	٥٣١	علقيان
٤٩٣ ، ٤٩٠	عواور	٦٠٣ ، ٦٠٠	علماء
٤٩٣ ، ٤٩٢ ، ٤٩٠ ، ٢٣٠	عواوير	٨٩	عله
٤٩٨ ، ١٩٨ ، ١٩٤ ، ١٢٨	عود	٥٦٣ ، ٥٢٠ ، ٥١٩	العليا
٤٩٨ ، ٤٩٦	عودة	٤١٨	عليان
٤٩١ ، ٤٨٥ ، ٤٨٣	عور	٥١٥ ، ٤٩٠ ، ٤٨٣ ، ٤٤٤	عليب
٥٢٥	عوس	٢٩١	عليهي
١٢٨ ، ٣١	عويد	١٤٣	عليط
٤٩٣ ، ٤٩٢ ، ٤٩٠	عيائل	٢٨٣ ، ١٧٠	عم
٤٩٣ ، ٤٩٠	عيائل	٤٢٠ ، ٤٠٨ ، ٣٩٨	عماد

١٤٧، ١٤٥، ١٤٤	غليمة	٤٩٦	عياذ
١٤٦، ١٤٥، ١٤٤	غليمون	٤٧٥	عية
٦٥، ٦٤	غَلقت	١٩٩، ١٩٨، ١٩٤	عيدان
١٦٣، ١٦٢	غنوي	٢٠٩	عيرات
١٧٤	غني	٦٤٤، ٥٤٣، ٤٩٣، ٤٩٢	عيل
٦٢٤	غوزوا	١٢٨، ١٢٦، ٣١	عيد
١٣٨، ١٣٤، ١٣١	غوية	غ	
٢٢٩	غيارى	٥٤٠	غور
٦٢٣	غيزو	٤١١	غائب
٤٨٧، ٤٨٣	غير	٤١٣	غارم
ف		١٣٨، ١٣٧، ١٣٤، ١٣١	غاوية
٤٤٠، ٤١٦، ٤١٤، ٤١٢	فارق	١٨٥، ١٨٤، ١٨٢، ١٧٩	غدوي
١١٢	الفاضلة	١٨٤، ١٨٢، ١٧٩	غدِي
٥٢	فقرص	١٤٣	غدلين
٥٢١، ٥١٩	الفتيا	٢١٥، ٢١٤	غريان
١٤٥	فتية	١٩٧، ١٩٤	غردة
٣٦٣	فحجل	٢٢٢	غزاة
٥٥	فخرته	٦٢٤	غزاوي
٣٦٠	فرازنة	٢١٤	غزلان
٢١٣	فرحات	٦٤٨، ٦٤٧، ٢٢٢، ١٧٢	غزوة
٦٤	فرحته	٥٢٠، ٥١٩	الغزوى
٢١٣	فرحون	٦١٧، ٦٠٩، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢	غزوي
٢٣١	فردوس	٢٣٣	غزي
٢٣٣، ١٢٥	فرزدق	٣٥٩، ٢٢٩	غضبان
٣١٤، ٣١٣	فرسن	٣٣٢	غضروف
١٩٠	فرضي	٤١١	غلاب
٣١٥، ٣١٣	فرناس	٥٢	غلصم
٢٣٥، ٢٣٣	فرهة	٢١٥، ٢١٤، ١٤٧، ١٤٥	غلمة



ق	ق
	فربية..... ١٣٢
	فريزق..... ١٢٥
٤١٦ ، ٤١٥	فزد..... ٥٩٨ ، ٥٩٧ ، ٥٥٠ ، ٥٤٧ ، ١٤
١١٧	فزدي..... ٥٥١ ، ٥٥٠
٤٠٩	فسقة..... ٢٣٤ ، ٢٢٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢١
٢٢٢	فسيق..... ٢٣٠
٤٢٨	فستقه..... ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤
١٧١ ، ١٧٠	فصال..... ٢١٥ ، ٢١٤
٢٨٦ ، ٢٧٢ ، ٢٧١ ، ١٧٥ ، ١٧٠	فضل يفضل..... ٨٩
٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٦٣٢	فقمي..... ١٦١ ، ١٥٩
٦٣٥	فقميج..... ٥٤٨
٤١١	فلك..... ٢١٦ ، ١٩٧ ، ١٩٤
٥٣٥	فم..... ٥٤٢ ، ٥٤١ ، ٥٤٠ ، ١٨٧
٢٦٢ ، ٢٥٢ ، ٢٥٠	فموي..... ١٨٧
٢٥٢ ، ٢٥٠	فمي..... ١٨٧
٣٢٧ ، ٣٢٥	الفهر..... ٥١٨ ، ٤٣٨ ، ٤٣٥ ، ٤٣٢
١٧٠ ، ١٢٥ ، ٤٧	فهو..... ٢٦٥
٤٨١	فهبي..... ٢٦٥
٢١٨ ، ٢١٧	فوارس..... ٢٢٣ ، ٢٢١
٢١٨ ، ٢١٧	فور..... ٥٧٢
١٠٧	فوه..... ١٨٧
١٣٩	فورج..... ٢٠٢ ، ٢٠١ ، ٢٥
١٥١	فويق..... ١٤٨ ، ١٤٧
٣٣٣	في لحر..... ٤٤٢
١٣٩ ، ١٣٧	فيش..... ٣٦٣
٤٤٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٢١٤	فيشلة..... ٣٦٣
٣١٩ ، ١٢٥ ، ٤٦	فيتان..... ٣٥٩ ، ٣١٨ ، ٣١٣
٦٠٩ ، ٣٤٨	
٦١٨	

١٤٤.....	قشيعير	٢١٤.....	قذل
٢٩٥، ٢٩٤.....	القصبا	٦٢٢، ٦٢١، ٦١٩، ٦٠٩، ٤٤٦.....	قراي
٥٢٠، ٥١٩.....	القصوى	٦٢٢، ٦٢١، ٦١٩.....	قرايت
١٦٢.....	قصوي	١٧٦.....	قراي
٥٢٠.....	القصيا	١٧٦.....	قراوي
٥٣٦.....	قصيت	٣٣١، ٢٠.....	قربوس
٦١٧.....	قض	١٩٧، ١٩٤.....	قردة
٥٠٧، ٤٩٩، ٢٣٤، ٢٢٢، ٢٢١.....	قضاة	٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٥، ٧٤، ١٦، ١٥.....	قردد
٦١٨.....	قضوت	٥٥٢، ٣٨٦، ٣٨٢، ٣٥٣، ٣٥١.....	٣٤٩
٦٢٧، ٦٢٠، ٦١٨.....	قضوية	٥٦١، ٥٥٦	
٦١٧، ١٦٢، ١٣٢.....	قضي	١٦١، ١٥٩.....	قرشي
٥٢١، ٥١٩.....	القضيا	٥١٥، ٣١٥، ٢٣١، ٢١.....	قرطاس
٦١٧.....	قضية	٥١٨	
٦١٩.....	قضضاء	٢٣٢، ٢٣١.....	قرطاط
٦١٩، ٦١٨.....	قضي	٤٧.....	قرطبوس
٦١٩، ٦١٨.....	قضبي	١٩٧، ١٩٤.....	قرطة
٦١٨، ٦١٧.....	قضبية	٣٤٥، ٣٤٣، ٤٦، ١٩.....	قرطعب
٦٤.....	قطعت	٣٦٩، ٣٦٨، ٣٥٦، ٣٥٥	
١٥١.....	قطك	٣٤٣.....	قرفصاء
٣٧٥، ٣٧٤، ٣٦٩.....	قطوطى	٣٧٠.....	قرونوة
٢١٥، ٢١٤.....	قعدان	٢٣٢، ٢٣١.....	قرواح
٤١١.....	قفاف	١٧٢.....	قروي
٥٧٥، ٥٧٤.....	ققق	١٣٩.....	قرينة
٣٨٧.....	قلام	٢١٨.....	قريب
٢١٠.....	قلة	٦٦، ٦٤.....	قردت
٥١، ٥٠.....	قلسى	٢٠.....	قسطال
٤٤.....	قلم	٣٦٧، ٢٠٢، ٢٥، ٢٤، ٢٣.....	قسي
٣٤٨، ٣١٠، ٢٣٤، ٢٣٣، ٥١، ٥٠.....	قلنس	٢٣٢.....	قشعم
٥١٤، ٥١٣		١٥٠، ١٤٤، ١٤١.....	قشيعر

٥٣٧، ١٢٩	قيراط	٥١٤، ٥١٣	قلنسوة
١٢٩، ١٢٨	قيغال	٢١٠، ٢٠٨	قلون
٣٧٣، ٣٧٢	قيقان	٨٤، ٨٢	قلى يقلى
٥٠٦، ٥٠٤	قيلولة	١٤٢، ١٤١	قليسية
٥١٢، ٥٠٠	قيم	١٤٢، ١٤١	قلينسة
٢٠٦، ٢٠٣	قيمة	٣١٥، ٣١٣	قمارص
٦٢٦، ٦٢٣	قيو	٦٢١، ٥١٥، ٥١٤، ٥١٣	قمحدوة
٤٩٩، ٤٩٨	قيوم	٤٤٦، ٢٣١، ٤٣	قمطر
		٢٣١، ١٢٤	قنديل
		١٥٨	قنسرين
		٣١٥، ٣١٣	قنعاس
		٣٤٣، ٣٤٢، ٣٤٠، ٣٠٨، ١٩	قنفر
		٦١٠، ٦٠٨	٦١٠، ٦٠٨
		٦١٠، ٦٠٨	قنول
		٢٠٦	قنيات
		٥١٣، ٥١١، ٤٠٦، ١٧٢	قنية
		١٤١، ١٢٤	قنديل
		٢٠	قهقار
		٢٢٣	قوادم
		٤١٤، ٤١٣	قوارير
		٥١٥، ٥١٤، ٥١٣	قرباء
		٥٥٧، ٥٥٤، ٥٠٧، ٤٨٣، ٤٧٨	قوة
		٦١٦، ٦٠٩	٦١٦، ٦٠٩
		٥٦٣، ٤٩٦، ٤٧٨، ٤٧٤، ٤٧٣	القود
		٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥٢	قوقيت
		٥٠٠	قوم
		٥٣٦، ٥١٢، ٤٩٩، ٤٩٨، ٤٩٦	قيام
		٦٢٣	قيان
		١٠٦، ١٠٣	قيتال

ك

٥٧٢	ككت		
١١٢، ١١١	الكاذبة		
١٩٣	كاس		
٤١٢	كاشط		
٤١٦، ٤١٥	كافر		
٤٠٣، ٤٠٢، ٣٩٨	الكبا		
٥٢٥	كباش		
٢٢٥	كبريات		
١٩٠	كبابي		
٥٤١، ٥٤٠	كشم		
٩١	كدت تكاد		
٤١٦	كلره		
١٧٥	كراسي		
٣٩٠	كريز		
١٤١، ١٢٤	كردوس		
١٧٢	كريمي		
١٦	كرم		
١٧٦	كسائي		
٢٢٩	كسالي		

٢١٢، ٢١١.....	كهول	١٨٨، ١٧٧، ١٧٦.....	كساوي
٦٢٤، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٦٩.....	كوألل	٦١٠.....	كسرر
٢٢١.....	كواثب	٥٠٩.....	كعسب
٢٢١.....	كواهل	١٥٥، ١٥٤، ١٤٩، ١٤٧.....	كعيت
١٧٤.....	كوة	٥٧٥، ٥٧٤.....	ككك
٤٩٨، ٤٩٦.....	كوزة	٤٣٩.....	كل
٤٩٦، ٤٩٥، ٤٩٤.....	كوسى	٢٩٣.....	الكأؤ
٦٠٨، ٣٩٢، ٣٣٣، ٢٣٢، ٢٣١.....	كوكب	٢٩٢.....	الكلأ
٦١٥		٢٣٦.....	كلابات
١٧٤، ١٧٣.....	كوي	١٩٠.....	كلابى
٢٣٠.....	كياس	١٨٧، ١٧٩.....	كلتاوى
٢٣٠.....	كيسون	١٨٧، ١٧٩.....	كلتوى
٥٠٦، ٥٠٤، ٤٩٩.....	كينونة	١٨٧، ١٧٩.....	كلتى
ل		٢٩٣، ٢٩٢.....	الكلو
١٨٨.....	لائي	١٨٦، ١٧٩.....	كلوى
١٩٢.....	لاين	٢٩٢.....	الكلى
١٨٨.....	اللات	٢٩٣.....	كلي
٤٩١.....	لاث	٢٣٤، ٢٣٣.....	كمء
٦١٣، ٦١٢.....	اللاق	٢٣٤، ٢٣٣.....	كمأة
١٩٢.....	لبان	٢١٣، ٢١١.....	كماش
٦١٩.....	لبلاب	٢١٣.....	كمشة
١٦٦.....	لييدي	١٥٥، ١٥٤، ١٤٩، ١٤٧.....	كमित
٢٠٨.....	لجبات	٢١٢	
٤٧٣.....	لدة	٣٤٨، ٣٤٤.....	كنأيل
٥٤٣، ٥٤٢.....	لصت	٢٢٠، ٢١٦.....	كناز
٥٤٣.....	لصوت	٣٤٢، ٣٤١، ٣٤٠.....	كتأل
٥٤٣.....	لصوصية	٣٤٥.....	كتأو
٢٨٤.....	لعله	٣٤٢، ٣٤٠.....	كنهبل
		٣٤٢، ٣٤٠، ٢٣١.....	كنهور

٦١٧، ٥٣٠، ٥١٦.....	مرضو	٣٨٥، ٣٨٤، ٣٨٣، ٣٦٩.....	حجب
٢١٩.....	مرضى	١١٨.....	معرضة
٦١٧، ٦١٦، ٥٣٠، ٥١٦.....	مريضى	١١٨، ١١٧.....	حلب
٣٢٦، ٣٢٥.....	مرطى	٥٨١، ٥٨٠.....	محم
١١١.....	مرفوع	١٤٢، ١٦.....	محمز
٣٥٢، ٣٤٩.....	مرمرىس	٦١٣، ٦٠٩، ٦٠٨، ٦٠٧، ١٧١.....	مخوى
٦٢٤.....	مرموة	١١٧.....	مخياة
٤٩٩، ١٧٤، ١٦٨.....	مرموى	١٤٢.....	مخيمر
٣٢٢٩، ٣٠٢، ١٦٩، ١٦٨، ١١٥.....	مرمى	٦٠٩، ١٧١.....	مخىي
٣٩١.....		٥٤١، ٥٤٠.....	مخز
٤٩٨.....	مرمى	٤٨٦، ٤٨٣.....	مخياط
٢٨٨، ٢٨٧.....	مري	١٤٢.....	مخندج
٣٣٣.....	مريق	٤٨٦، ٤٨٣.....	مخيط
٣٧١، ٣٦٩.....	مريم	١٩٠.....	مدائني
٤٨٥.....	مزابل	٢٣٢، ٢٣١.....	مدعس
١١٧.....	مزلة	١٧٤.....	مدعوي
٥٠١.....	مزور	١١٨.....	مدق
٦١٤، ٦١٣.....	مساء	١١٨، ١١٧.....	مدهن
٢٣٢.....	مسامعة	٥٠٣.....	مدووف
١١٧.....	مسبعة	٣٧٢، ٣٧١، ٣٦٩.....	مدين
٣٣٥، ٣٠٢، ١٤٢، ١١٥، ١١٠.....	مستخرج	١٨٣.....	مذ
٣٠٢، ٢٧٤، ١٦٩.....	مستصنى	١١٧.....	مذابة
٦١٤، ٦١٣.....	مستطاب	٤٣٩، ٢٨٨، ٢٨٧.....	مر
٦١٤، ٦١٣.....	مستعاع	١٠٦، ١٠٣.....	مراء
٤٨٥.....	مستعور	٣١٧، ٣١٣.....	مراجل
٤٣٣، ٤٣٢.....	مستهزئون	١٦٩.....	مرامى
٦٣٩، ٦٣٨، ٦٣٥، ٤٣٤، ٤٣٢.....	مستهزئين	٥٤٨.....	مرج
١٩٠.....	مسجلدى	٥٩٤، ٥٩٣.....	مردفين
٦٠١، ٤٨٠.....	مسست	٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤٤.....	مرزنجوش

٤٥٠.....	مطائي	٦١٤.....	مسطاب
٥٢١.....	مطايا	٦١٣.....	مسطار
٤١٢.....	مطعام	٦١٤، ٦١٣.....	مسعاع
٢٣١.....	مطفل	٦٢٥، ١١٨.....	مسعط
١٤٢، ١٤١.....	مطيلق	٦٣٧، ٤٤٠، ٤٢٧، ٤٢٥، ٢٩٣.....	مسلة
٥٠٣.....	مطيوبة	٢٨٤.....	مسلمونه
٥٩٦.....	مظعن	٤٩٩، ٤٩٨.....	مسلمي
١١٧، ١١٦.....	مظنة	٣٠٢، ١٦٩.....	مسلنقى
٤١٢.....	معارض	٢٣٠.....	مسلوخة
١٩٠.....	معارفي	٤٨٥.....	مسود
٤١٢.....	معاليق	٢٣٠.....	مشوروم
٦١٧، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٤، ١٣١.....	معاوية	٣٠٢، ٣٠١، ٢٧٤، ١٦٩.....	مشترى
٣١٦، ٣١٣.....	معد	٢٣١.....	مشدن
٥١٦.....	معدو	١١٧.....	مشربة
٥١٦، ٥١٣، ١٨٨.....	معدى	٣٨٥، ١١٧.....	مشرقة
٥٢٧.....	معزاء	٤١.....	مشط
١٦٩.....	معزاوي	٥٠٣، ٥٠١.....	مشيب
١٦٩.....	معزوي	٤٩٤، ٤٩٠.....	مصائب
٣٥١، ٣١٩، ٣١٦، ٣١٣، ١٦٩.....	معزى	٤١١، ٤٠٩.....	مصباح
٥٣١، ٤٠٨، ٤٠٦.....		١١١.....	مصدوقة
٤٠٦.....	معزيت	٥٠٢.....	مصطفون
١١١.....	معسور	٥٠٣.....	مصورون
٢٧٦.....	معطاً	٤٩٦.....	مضافة
١١١.....	معقول	٤١٢.....	مضحاك
٣٨٧.....	معلت	٦١٣، ٦١٠، ٦٠٩، ٦٠٨، ٦٠٧.....	مضري
٤٨٥.....	معوار	٦٢٥، ٤٩٦، ٤٩٤.....	مضوفة
٥٠١.....	معون	١٤٤، ١٤٢، ١٤١.....	مضيرب
١٨٦.....	معوي	١٤٤.....	مضيرب
٦١٧، ٦٠٩، ١٣٨، ١٣٥، ١٣١.....	معية	٤٩٦.....	مضيفة



١٤٤.....	مقيديم	٤٩٦، ٤٩٤، ٤٩٣.....	معيشة
١٤٢، ١٤١.....	مقيعس	١٤٢.....	مغدودن
٤٠٣، ٣٩٨.....	المكا	٦٢٣، ٥١٦.....	مغزو
١١٨.....	مكحلة	٥١٦.....	مغزي
١١١.....	مكروهة	٤١٦، ٤١٢.....	مفناج
٢٣٠.....	مكسور	١٤٢.....	مقيدن
٣٢٨، ٣٢٧، ٢٣٢، ١٣.....	ملاك	٣٣٠، ١٤٧.....	مغيريان
١٦١، ١٥٩.....	ملحي	١٤٤، ١٤٢، ١٤١.....	مغيلم
٢٣٠.....	ملعون	١٤٤، ١٤١.....	مغيلم
٦١٨، ٦٠٩، ٣٦٠، ٣٣١.....	ملكوت	٤١٢.....	مفاريص
٦٠٣، ٦٠٠.....	ملماء	٤١٦، ٤١٢.....	مفاريق
١٨٧.....	ملهاري	١١١.....	مفتون
١٧١، ١٦٨.....	ملهوي	٢٣١.....	مفطر
٣٠٢، ٣٠١، ١٨٧، ١٦٩، ١٦٨.....	ملهى	١١٧.....	مفعاة
١٦٨.....	ملهى	٥٦٣، ٥٥٧، ٤٩٣، ٤٨٧.....	مقام
٣١٧، ٣١٣.....	ممرجل	٤٩٠، ٤٨٥، ٤٨٣.....	مقاول
٥٣٩.....	مضو	٦٢٤، ٣٨٥، ١١٧، ١١٦.....	مقبرة
٤٢١.....	من الصغر	٤٧٣، ٤٦٣.....	مقة
٤٢١.....	من الضرر	١١٧.....	مقتاة
٤٢١.....	من الكبر	٤٣٠.....	مقرو
٤٢١، ٣٩٦.....	من المحاذر	٦٣٨، ٤٢٥.....	مقروة
٥٨٩.....	من راشد	٣٧٠، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١.....	مقعنسس
٤١٤، ٤٠٨، ٣٩٩.....	من قرارك	٤٨٧، ٤٨٦، ٤٨٣.....	مقوال
٤٤٢، ٤٤٠.....	من لحر	٥٠٥، ٥٠١، ٤٩٠، ٤٨٦، ٤٨٣.....	مقول
٥٨٩.....	من لك	٥٠٨	
٥٨١.....	من محو	٥٠٣.....	مقوود
٥٨٩، ٥٨٤.....	من ويل	٥٠٣، ٥٠١.....	مقوول
٥٨٩، ٥٨٤.....	من يوم	٦٢٦، ٦١٧، ٦١٦.....	مقوي
٤١٣.....	منابر	١٦٧، ١٤٤، ١٤٢، ١٤١.....	مقيدم



٦٤.....	موت المال	٤١٦، ٤١٣، ٤١٢.....	مناشيط
٤٨٩، ٤٨٣، ٤٦٠، ٤٥٩.....	موتان	١٨٩.....	منافي
٢١٩، ٢١٧.....	موتى	٤١٢.....	منافىخ
٣٨٧، ٣٨١، ٣٦٩.....	مورق	٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠.....	مناكير
٢٣٢.....	موزج	٤١٢.....	مناميص
٤٦٨، ٤٦٣، ٢٣١.....	موسر	٤١٢.....	مناهيض
٣٩١، ٣٢٩، ٣٢٧.....	موسى	٥٢.....	منتراح
١١١.....	موضوع	١١٦.....	متن
٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨١، ٣٦٩.....	موظب	٣٤٠، ٣٣٩.....	منحنون
٤٦٩.....	موعد	٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٥.....	منحنيق
٤٦٨، ٤٦٣، ١٢٩، ١٢٧، ١٢٦.....	موقظ	٣٤٤.....	منحنين
١١٧.....	موقعة	٣٤٠، ٣٣٩.....	منخر
٥٤٠.....	مومن	١١٦.....	منخل
٣٨٨، ٣٨٧.....	موهب	٥٨٩، ٥٨٧، ١١٨.....	منزلة
٥٣٥، ٥٣١، ٥٢٩.....	مويه	١١٨، ١١٧.....	منسأة
٢٣٠.....	ميتون	٤٤٠، ٤٣٤.....	منسأة
١٦٦.....	ميتي	٤٣٤، ٤٣٢.....	منسك
٤٦٣، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦.....	ميزان	١١٦.....	منغمس
٥٣٢، ٤٦٨.....	ميسر	٥٨٧.....	مه
٤٧٢، ٤٦٨.....	ميسرة	٥٤٣.....	مه،
٤٧٢.....	ميسور	٢٧٧.....	مهلد
١١١.....	ميقات	٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨٣، ٣٨١، ٣٦٩.....	مهوب
٥٣٦، ٤٦٨، ٤٦٣.....	ميمون	٥٠٣.....	مهيب
٢٣٠.....	ميقظ	٥٠٣، ٥٠٢.....	مهيم
١٢٩، ١٢٧.....	ميت	١٦٧، ١٦٦.....	مهيمي
٣٠.....	ميت	١٦٦.....	مهيمي
٣٠.....	موازية	١٦٨، ١٦٦.....	موازية
	مواعيظ	٣٦٠، ٢٣٢.....	مواعيظ
		٤١٢.....	



نوا	ن
٤٩٧، ٤٩٦.....	نؤكرم..... ٩٥
٢٢٤، ٢٢٣.....	نؤدل..... ٣١٤، ٣١٣
٢٢٣.....	نؤ ينؤ..... ٢٣
٤٧٥.....	نؤب..... ١٢٦
٥٠٠، ٤٩٨.....	نؤبؤ..... ٤١٢
ه	نؤبل..... ٥٧٩، ١٩٢
هؤلاه.....	نؤس..... ١٣١، ١٢٩
٢٨٥، ٢٨٢.....	نؤشب..... ١٩٢
٤٩١، ١٤١، ١٣١، ١٢٩.....	نؤشؤ..... ٤١٦، ٤١٣، ٤١٢
هؤب.....	نؤفقؤ..... ٢٢٢
٥٠٤، ٤٣٥، ٥٩، ٥٨.....	نؤي..... ٤٢٦، ٤٢٥
٣٦٨، ٣٦٤، ٤٤، ٤٣، ١٤.....	نؤنؤن..... ٣٣٥
هؤب.....	نؤو..... ٥١٥
هؤب.....	نؤو..... ٥١٥
هؤب.....	نؤؤمان..... ٢٢٩
هؤب.....	نؤؤس..... ٣٤٤
هؤب.....	نؤؤوان..... ١٠١، ١٠٠
هؤب.....	نؤؤف..... ٢١٢، ٢١١
هؤب.....	نؤؤببب..... ١٥٨
هؤب.....	نؤؤؤاسب..... ٣٨٣
هؤب.....	نؤؤبببب..... ١٤٣
هؤب.....	نؤؤ نعم..... ٨٩
هؤب.....	نؤؤنؤر..... ٢٥٦
هؤب.....	نؤؤكؤ..... ٢١٢، ٢١١
هؤب.....	نؤؤرئ..... ١٨٤، ١٨١، ١٥٩
هؤب.....	نؤؤ نمؤ..... ٨٩
هؤب.....	نؤؤهؤ..... ٤٩٨



٥٣٦ ، ٥٣٥	ياجل	٦٠٤ ، ٣٤	وقى
٦٣١	ياسين	٣٨٣	وكت
١٥٨	يبرين	٦١٢	الولاق
٥٥٥	يتجار	٤٧٤ ، ٤٧٣	ولدة
٦٠٤ ، ٦٠٠	يتخذ	٦١٢	الولق
٦٠٥ ، ٦٠٣ ، ٦٠٠	يتسع	٦١٣ ، ٦١٢	ولق
٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٨	يتقه	٤٧٠ ، ٩٠	ولي يلي
٦٠٥ ، ٦٠٤ ، ٦٠٣ ، ٦٠١ ، ٦٠٠	يتقي	٩٠	ومق يحق
٥٩٩	يناقل	٤٦٦	وناة
٩٤	يجمار	٢٦٥	وهو
٣٧٦ ، ٩٤ ، ٩٣	يجمر	٢٦٥	وهي
٤٨١ ، ٤٧٨	يخواوي	٤٥٨ ، ٤٥٧ ، ٣٤	ويل
٥١٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨١ ، ٤٧٩ ، ٤٧٨	يحيى		
٦٤٨ ، ٦٤٧			

ي

٥٢٧	يد	٥٣٧	يأتمى
٥٩٩	يدثر	٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ٣٨٠ ، ٣٦٩	يأجج
١٨٤ ، ١٨٣	يدوي	٣٨٥	
١٨٣	يدي	٤٧٢	يأس
٤٦٢ ، ٤٦٠ ، ٤٥٧	يديت	٦٢٦ ، ٩٦	يؤثفين
٤٢٩	يرأى	٩٦ ، ٩٤ ، ٩١	يؤكرم
٤٢٩	يرئي	٣٦١ ، ٢٦٤	يا الله
٤٨١ ، ٤٧٨	يرعوي	٢٨٧	يا حار
٥٥٠	يزدل	٢٨٦	يا زيلده
٥٠٤ ، ٥٠٣	يستحيي	٢٨٧	يا قاض
٣٥٧ ، ٣٥٥	يستعور	٢٨٨ ، ٢٨٧	يا قاضي
٤٢	يسر	٢٨٣	يا مرحياه
٦٠٣ ، ٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٦٣	يسع	٤٧٢ ، ٤٦٣	ياعس
٩١	يسلقي	٥٤٢ ، ٤٧٢ ، ٤٦٧ ، ٤٦٣	ياتسر
٩١	يسلنقي	٥٤٢ ، ٤٦٧	ياتعد



٣٧٦.....	يلمع	٩٤ ، ٩٣.....	يشاق
٢٢٤ ، ١٥٤ ، ١٥٣.....	يمان	٩٣.....	يشهاب
٤٦٩.....	يمق	٢٧٦.....	يضرها
٥٢.....	ينباع	٤٠٩ ، ٣٩٩.....	يضرها
٣٩٩.....	ينزعها	٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٦٣.....	يضع
٣٧٨ ، ٣٧٦ ، ٣٦٩.....	يهر	٥٩٩.....	يطيروا
٤٧٦ ، ٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٦٩ ، ٤٦٣.....	يوجل	٦٠١ ، ٤٧٣ ، ٤٦٩ ، ٤٦٣.....	يعد
٥٣٦		٥٧٢.....	يعكب
٦٢٥ ، ٣٣.....	يوسر	٤٥٩.....	يفوظ
٤٦٩.....	يوعد	٤٥٩ ، ٤٥٨.....	يفيظ
٦٤١.....	يوم	٦٢٢ ، ٦٢٠.....	يقرئيء
٤٦٩.....	يومق	٢١٣ ، ٢١٢ ، ٢١١.....	يقظ
٤٧٢.....	يأس	٢١٣.....	يقظات
٥٣٦ ، ٤٧٢ ، ٤٦٣.....	ييجل	٢١٣.....	يقظة
٤٧٢ ، ٤٦٣.....	يسر	٢١٣.....	يقظون
٦٠٨ ، ٤٦٢ ، ٤٦١ ، ٤٥٧ ، ٣٥.....	ييت	٥١٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨١ ، ٤٧٩ ، ٤٧٨.....	يقوى
		٦٣٨ ، ٥٤٦	

فهرس اللغات المنسوبة

٥٨١	لغة أهل مكة
٥٧٢	لغة أهل اليمن
٥٧٣	لغة بعض أهل الحضرم
٢٧٦	لغة بعض طي
٣٦٢	لغة بكر
٤٧٧	لغة بلحارث بن كعب
٥٤٨	لغة بني حنظلة
٦٠٨	لغة الترك
٥٨٢ ، ٥٦٠ ، ٣٠٥ ، ٢٥٣ ، ٢٤٩ ، ٢٠٧	لغة تميمية
٥٧١ ، ٥٦٠ ، ٤٥٣ ، ٢٩٣ ، ٢٤٩ ، ١٠٢	لغة حجازية
٤٧٧	لغة خثعم
٦١٤	لغة رومية
٤٧٧	لغة زبيد
٥٥٠ ، ٥٤١ ، ٥١٣ ، ٢٧٩ ، ٢٦١ ، ٩٠	لغة طائية
٨٤	لغة عامرية
٥٧٢	لغة عامة أهل العراق
٥٧٣	لغة عوام أهل البادية
٥٧٢	لغة بغداد
٤٩٠ ، ٣٣٨ ، ٢٥٨ ، ٢٢٢ ، ١٨	لغة فارسية
٤٧٧	لغة قبائل من اليمن
٥٤٨	لغة قوم من بني سعد
٥٥١	لغة كلب
٢٧٦	لغة ناس من فزارة
٢٧٦	لغة ناس من قيس
١٠٢	لغة نجدية
٢٠٤	لغة هذيل

فهرس البلدان والمواضع

أبان.....	٥١٠.....	سمنان.....	٢٤٠، ٢٠.....
أذرعاع.....	١٥٨.....	السوبان.....	٥١٠.....
إسحمان.....	٣٢٤.....	صنعاء.....	٥٤٢، ١٧٦.....
إصطخر.....	٣٥٦، ١٢٥.....	صورى.....	٤٨٩.....
الأنبار.....	١٩٠.....	عبل.....	٤٠.....
أنبجان.....	٣٩٢، ٣٧٧.....	عزويت.....	٣٧٣.....
أنبخان.....	٣٧٧.....	عُلب.....	٥١٥، ٤٩٠، ٤٨٣، ٤٤.....
البصرة.....	١٩١.....	قنسرور.....	١٥٨.....
بعلبك.....	١٨٨، ١٤٠.....	كنايل.....	٣٤٨، ٣٤٤.....
بغداد.....	١٩١.....	مأجج.....	٣٨٢.....
جلولاء.....	١٧٦.....	مُتالع.....	٥١٠.....
الجواء.....	٢٩٠.....	المدائن.....	١٩٠.....
الحبس.....	٥١٠.....	مدین.....	٣٧١.....
حروراء.....	١٧٦.....	منبج.....	٣٧٧.....
حزوى.....	٥٢٠.....	نصیین.....	١٥٨.....
حضر موت.....	٢٧٩، ١٤٠.....	هجر.....	١٥٥.....
حولایا.....	٣٧٥، ١٤٠.....	یأجج.....	٣٨٢.....
خراسان.....	١٩١.....	ییرین.....	١٥٨.....
خُریة.....	١٦١.....	یثرب.....	١٥٩.....
ساباط.....	١٢٨.....	الیمن.....	٤٧٧، ١٥٥.....
السبعان.....	١٥٨.....	ین.....	٤٦٢، ٤٥٨، ٣٢١.....

فهرس الأعلام

- ابن خالويه: ٦١٠، ٦١٣
- ابن دريد: ١٧٥، ٣٢٤، ٣٧٢، ٥٥٢
- ابن السكيت: ٧٨
- ابن عامر: ٢٨١
- ابن عباس: ٣٣١
- ابن القطاع: ٢٢٣، ٤٤٥، ٥٨٢، ٥٨٣
- ابن كيسان: ٣٢٨
- ابن مالك: ٤٣٥
- أبو إسحاق = الزجاج: ١٨٣
- أبو البقاء = العكبري: ٤٩٧
- أبو تمام، الشاعر: ٣٣١
- أبو الحسن = الأحنف: ٤٤، ٥٢، ١٢٦، ١٥٠، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥، ٢٣١، ٢٥٥،
٢٥٦، ٢٧٣، ٣٣٤، ٤٣٣، ٤٤٦، ٣٥٠، ٣٦٨، ٣٨٧، ٣٩٤، ٤٣٣، ٤٤١، ٤٦١، ٤٦٢،
٤٩٢، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٥، ٥٤٥، ٥٦٥، ٦٠٧، ٦١٥
- أبو الخطاب: ٢٠٩، ٢٧٣، ٢٧٧، ٤٢٩
- أبو زيد: ٥٥، ١٩١، ٢٠٩، ٤٤٨، ٤٥٤، ٤٧٧
- أبو سعيد = السيرافي: ٢٧٧، ٢٩٦، ٢٨٨
- أبو شعيب السوسي، القارئ: ٥٨٤
- أبو عبيدة: ٣٢٨
- أبو علي: ٢٩، ٢٤٩، ٤٧٣، ٤٩١، ٥٢٠، ٥٢٦، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٢-٦١٤
- أبو عمرو: ١٣٥، ١٦٣، ٣٢٩، ٥٤٨، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩١
- أبو الفتح = ابن جني: ٣٢٣، ٣٢٩، ٥١٩، ٥٧٩، ٦١٥
- أبو النجم، الشاعر: ١٩٨
- أدد، الجذ الجاهلي: ١٢٧
- الأزهري: ٣٨٩، ٣٨٨
- الأصمعي: ٢١٤، ٣٠٣، ٣٨٨، ٤٩٢
- الأعشى: ٢٢٦، ٢٧٤، ٥٢٥

٣٤٨-٣٤٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧-٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨٦ ،
٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ،
٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦-٤٣٩ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٦٦ ، ٤٨٤ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩ ،
٥٠١-٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥٠٧ ، ٥١٧ ، ٥١٩ ، ٥٣١ ، ٥٤٠ ، ٥٤٨ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٧٠ ،
٥٧١ ، ٥٧٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٧ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠-٦٠٢ ، ٦٠٤ ، ٦٠٧ ، ٦١٠ ،
٦١٦-٦١٨ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٤٢ ، ٦٤٨

شأس بن عبدة: ٥٩٧
شارح: ٢٤ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٦٨ ، ٨٧ ، ١٨٨
شارح لغة الشافية: ٣٧٥ ، ٤٠٣
الشاطبي، القارئ: ٥٦٢
الشافعي: ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٤٦٧
صاحب الصحاح = الجوهري: ٣١ ، ٢١٦ ، ٣٧٣ ، ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٣٩٠ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٤٥٩ ،
٥٤٠ ، ٦١٥

عائشة، أم المؤمنين: ٥٤
عاصم، القارئ: ٢٥٠
عبد الرحمن بن حسان، الصحابي: ٤٣٨
عبد القاهر الجرجاني: ١٨٣ ، ٢٥٠
العجاج: ٣١٧
علقمة بن عبدة، الشاعر: ٥٩٧
عمر، أمير المؤمنين: ٣١٦
عنزة: ٢٩٠
عيسى بن عمر: ١٣٥ ، ١٣٦ ، ٥١٩
الفرزدق: ١١١
قالون، القارئ: ٢٦٦
قطرب: ٢٧٩
الكسائي: ٢٩ ، ٣١ ، ٥٥ ، ١٠٩ ، ٣٢٩ ، ٥٣٥ ، ٥٨٥
كعب بن مالك، الصحابي: ٣٧
المازني: ٢٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٩٢ ، ٤٥٨ ، ٤٦٤ ، ٤٧٣ ، ٤٩٢ ، ٦٤٨



المبرد: ١٤٣، ١٦٥، ١٨٠، ١٩٢، ٢٢٣، ٢٧٥، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٨، ٤٦٦، ٤٩٨،
٥٧٠، ٦٤٣، ٦٤٨.

الميداني، صاحب النزهة: ٥٢٢.

النايعة: ٥٧٤.

النمر بن تولب، الصحابي: ٥٤١.

ورش، القارئ: ٢٨٦.

اليزيدي: ٥٨٤.

يونس: ١٣٥، ١٤٧، ١٦٢، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٦، ١٨٧، ٢٤٢، ٢٨٨.

فهرس الكتب الواردة في النص المحقق

الإيضاح = شرح المنصل لابن الحاجب: ٦٥، ٧٣، ٧٥، ١٠٦، ١٢٦، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٠،
١٥٦، ١٦٥، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٥، ١٨٧، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٤٦، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٢،
٢٦٨، ٢٨٢، ٢٨٨، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣١١، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٤٨، ٣٦٢، ٣٨٧،
٤٠٩، ٤١١، ٤١٨، ٤٣٣، ٤٣٧، ٤٤٨، ٤٥٣، ٤٧١، ٤٩٠، ٥٠٧، ٥١٧، ٥٤٦، ٥٥٥،
٥٦٢، ٥٦٧، ٥٧٣، ٥٧٧-٥٧٩، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٩، ٥٩١، ٥٩٧، ٦٠٥

الباسطة للخضر اليزدي: ٩٧

الجمهرة: ٣٢٥

الرسالة الرقطاء للحريري: ٥٦٩

شرح الشافية لابن الحاجب: ٣، ٥، ١٤، ١٥، ٢١، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٥٧، ٥٨، ٦٤، ٦٥،
٧٦، ٨٣، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٥، ١٠١، ١٠١، ١١٤، ١١٩، ١٣٤، ١٤٥،
١٤٨، ١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٥، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٦، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣١،
٢٤٠، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٦،
٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٠، ٣١١، ٣١٧، ٣٢٤، ٣٢٦-٣٢٨، ٣٣١-٣٣٣، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥١،
٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٩٢، ٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢،
٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٦-٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠،
٤٨٤، ٤٨٦-٤٨٩، ٤٩٣، ٥٠٥، ٥١٤، ٥١٨، ٥٢٣، ٥٢٣، ٥٤٦، ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٧٢،
٥٧٥، ٥٨١، ٦١٣-٦١٧، ٦١٩-٦٢١، ٦٢٩، ٦٣٢، ٦٣٦، ٦٣٨-٦٤١، ٦٤٦

شرح الشافية للجاربردي: ٣-٥، ١٣، ١٦، ١٧، ٢٤-٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣٦، ٤١، ٤٣، ٤٩،
٦٠، ٦٥، ٦٦، ٨٣-٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٣، ٩٧، ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١٢١-١٢٤، ١٢٦،
١٣٣، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٥، ١٦١، ١٦٧، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٦، ١٩٧،
١٩٩، ٢٠٤، ٢٢٣، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨١،
٢٨٦، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٤٥-٣٤٨، ٣٥١،
٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٩٦، ٤٠٦، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٦، ٤٤٠،
٤٤١، ٤٤٥، ٤٤٨-٤٥٠، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٧٩،
٤٨٠، ٤٨٦-٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٣، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١١، ٥١٢،
٥١٤، ٥١٦، ٥١٨، ٥٢٣، ٥٢٩-٥٣٢، ٥٣٩، ٥٤٢، ٥٤٩، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٧-٥٥٩،
٥٦١، ٥٦٣-٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٣، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٦، ٥٨٩، ٥٩٦، ٥٩٩، ٦٠٧، ٦١٤،
٦١٦، ٦١٧، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٣٢، ٦٣٦، ٦٤١، ٦٤٦

شرح الشافية لركن الدين الأستراباذي: ٣، ٤، ٩، ١١، ١٦، ٢٥، ٢٩، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤٩،
 ٦٤، ٦٥، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٩٣، ١٠٤، ١١٤، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٤،
 ١٣٣، ١٤٨، ١٥٥، ١٥٦، ١٦١، ١٦٤، ١٧٨، ١٩١، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٣٠، ٢٤٤،
 ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩٤، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٦، ٣١٧، ٣١٨،
 ٣٢٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٦، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٧، ٣٧٩،
 ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٠٧-٤٠٥، ٤١٠، ٤١١، ٤١٨،
 ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٤٨-٤٥٠، ٤٥٣، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٥،
 ٤٦٧-٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٦، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٩٣، ٤٩٥، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٥،
 ٥٠٦، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٩، ٥٤٢، ٥٥١، ٥٥٣، ٥٥٤،
 ٥٥٧-٥٥٩، ٥٦١-٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٧٢، ٥٧٥، ٥٨٣، ٥٩٦، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٦،
 ٦٣١، ٦٣٦، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٦

شرح الكافية لابن الحاجب: ٨٧، ٢٦٣، ٣٩١، ٥٤٦
 شرح الكتاب لأبي سعيد: ٣٧٧
 شرح لغة الشافية: ٣٧٥، ٤٠٣
 شرح الهادي للزنجاني: ٣٣٢
 الصحاح: ١٠٩، ١١٠، ١٤٨، ٢٠٣، ٢٢٥، ٢٦١، ٣٣٤، ٤٦٦، ٤٧٧، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٧،
 ٥١٩، ٥٤٠، ٥٨٢، ٦٠٤

العين: ٣٦٥
 الكافية لابن الحاجب: ٨٧، ١٤٦، ١٩٥، ٣٩١، ٣٩٦
 الكتاب: ٣١، ٣٩، ٤٤، ٤٥، ٥٧، ٦٣، ٦٦، ٧٥، ٧٩، ٩٦، ١٠٧، ١١٢، ١١٧، ١١٨،
 ١٢٥، ١٢٩، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٩،
 ١٧٤، ١٨٢، ١٨٩، ١٩١، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢١١، ٢٢٣، ٢٣١، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٦،
 ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٢٥، ٣٣٣-٣٣١، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٧-٣٧٥،
 ٣٧٩، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٨-٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٢، ٤١٥،
 ٤١٦، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٨-٤٣٠، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٧٣، ٤٧٧، ٤٨٢،
 ٤٨٤، ٥٠١، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١٤، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٣٠، ٥٣٦، ٥٤٠، ٥٤٦، ٥٥٤، ٥٥٤، ٥٦٣،
 ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧٢-٥٧٠، ٥٧٦-٥٧٩، ٥٨١-٥٨٤، ٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢-٥٩٥،
 ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٢-٦٠٤، ٦١٦، ٦١٨، ٦٢٢-٦٢٤، ٦٢٨، ٦٣٠



- ٨٨..... كتاب للخضر اليزدي:
الكشاف: ٤٩١، ٦٣
مختصر للخضر اليزدي: ٧٥
المفصل: ٥٨٥، ٥٠٠، ٤٩١، ٤٨٠، ٤٥٣، ٣٦٠، ٧٣، ٧٠، ٦٦، ٦٥
الواسطة للخضر اليزدي: ٩٦
الوسيط للواحدى: ٤٧٦

فهرس المصادر والمراجع

- آثار البلاد في أخبار العباد، لذكريا بن محمد القزويني، بيروت، دار بيروت، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- الإبدال، لابن السكيت، تحقيق د. حسين محمد شرف، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.
- ائتلاف النصر في اختلاف نحا الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف ابن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- ابن الحاجب النحوي، آثاره ومذهبه، د. طارق عون الجنابي، بغداد، مطبعة أسعد، ١٩٨٢م.
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع، رسالة دكتوراه بدار العلوم، تحقيق د. أحمد محمد عبد الدائم.
- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، د. عصام نور الدين، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، للمقدسي البشاري، ليدن، بريل، ط٢، ١٩٠٦م.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق د. محمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٨هـ=١٨٨٧م.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان، مصورة لديّ عن نسخة دار الكتب المصرية.
- الاستدراك على سيويوه للزبيدي، تحقيق د. حنا جميل حداد، الرياض، دار العلوم، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩١هـ=١٩٧١م.
- أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، لعبد اللطيف بن محمد رياضي زاده، تحقيق د. محمد التونجي، القاهرة، الخانجي، ١٩٧٧.
- إشارة التعيين في تراجم النحا واللغويين، لعبد الباقي عبد المجيد اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، الرياض، شركة الطباعة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- الاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، بيروت، دار الفكر.

- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، ط ٣، ١٩٧٠م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- إعراب القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عثيمين، القاهرة، الخانجي، ط ١، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.
- الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، لزكي محمد مجاهد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٩٩٤م.
- الأعلام، للزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط ٤، ١٩٨٤م.
- الأفعال، لأبي عثمان المعافري السرقسطي، تحقيق د. حسين محمد شرف، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م.
- الأفعال، لابن القطاع، بيروت، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- الأفعال، لابن القوطية، تحقيق علي فودة، القاهرة، ط ١، ١٩٥٢م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطلوسى، تحقيق مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ط ١، ١٩٨٢م.
- الإقناع في القراءات السبع لابن البادش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط ١، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- الألفاظ الفارسية العربية، لأدي شير، القاهرة، دار العرب، ط ٢، ١٩٨٧م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.
- الأمالي الشجرية، لابن الشجري، بيروت، دار المعرفة.
- الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق د. هادي حمودي، بيروت، عالم الكسب، ط ١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دمشق، دار المأمون، ط ١، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ط٤، ١٣٨٠هـ=١٩٦١م.
- إيجاز التصريف لابن مالك مصورة لدي عن مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- إيضاح المكنون، لإسماعيل باشا، طهران، ١٩٤٧م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليبي بغداد، مطبعة العاني.
- باب الهجاء، لابن الدهان، تحقيق د. فائز فارس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦، ١٩٨٦م.
- البحر المحيط، لأبي حيان، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.
- البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق أحمد أبو ملحوم وأساتذة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- البدر الطالع، للشوكاني، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب لبدر الدين ابن الناظم، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، تحقيق حسن أحمد العثمان.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر ط٢، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- تاج العروس، للزبيدي، بيروت، دار الفكر.
- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، القاهرة، دار المعارف، ط٣.
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.
- التخمير شرح المفصل، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، مصر، المكتبة العربية، ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لابن أيبك الصفدي، تحقيق السيد الشرقاوي، القاهرة مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، للصفدي، تحقيق السيد الشرقاوي، القاهرة، الخانجي، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، بيروت، دار الفكر.
- التصريف الملوكي، لابن جني، تحقيق أحمد الخاني، ومحي الدين الجراح، ط٢.
- تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية مع ذكر أصلها بحروفه، لطويبا العنيسي، القاهرة، دار العرب، ١٩٨٨.
- تقويم اللسان، لابن الجوزي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، القاهرة، مطبعة القاهرة الجديدة، ط٢، ١٩٨٣م.
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، العراق، ط١، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.
- تهذيب اللغة، للأزهرى، مصر، ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.
- توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك، للمراذبي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، مصر، مطبعة الحلبي، ط٢.
- التيسير في القراءات السبع، للداني، بعناية: أوتوبرتزل، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، القاهرة، المؤسسة العربية الحديثة، ط١، ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.
- الجمهرة، لابن دريد، بيروت، دار صادر، مصورة عن طبعة دار المعارف العثمانية.
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية بهامش الشرح المذكور، مع مجموعة التصريف بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية مصورة لدي عن ظاهرية دمشق.
- حاشية الجاربردي على شرحه، مجموعة التصريف.
- حاشية الشيخ يس على التصريح، بيروت، دار الفكر.
- حاشية الصبان على الأشموني، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.
- حاشية حسين الكمالاتي الرومي على الجاربردي، مجموعة التصريف.

- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الخليم، د. عبد الفتاح شليبي، مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م.
- خزانة الأدب، للبيгдаدي، بيروت، دار صادر، ط١.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، بيروت، دار صادر.
- الدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، تحقيق جعفر الحسيني، مصر، المركز الإسلامي للطباعة، ١٩٨٨م.
- الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط١.
- الدراية في تحريج أحاديث الهداية، لابن حجر، صححه وعلق عليه: عبد الله هاشم اليماني المدني، بيروت، دار المعرفة.
- درة الغواص في أوام الخواص، للحريري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، النهضة، ١٩٧٥م.
- الدرر اللوامع على جمع الهوامع، للشنقيطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ط١، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.
- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد المؤدب، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي، والدكتور حاتم الضامن، والدكتور حسين تورال، بغداد، المجمع العلمي، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، تحقيق د. محمد الأحدي أبو النور، القاهرة، دار التراث.
- ديوان أبي النجم العجلي، جمع علاء الدين أغا، الرياض، النادي الأدبي، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت.
- ديوان الأخطل، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، حلب، ١٣٩٠هـ.
- ديوان الأدب للفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق وشرح الدكتور محمد محمد حسين، بيروت، ١٩٧٤م.
- ديوان الخطيئة، برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، القاهرة، الخانجي، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

- ديوان العرجي، تحقيق خضر الطائي، ورشيد العبيدي، بغداد، ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م.
- ديوان تميم ابن مقبل، تحقيق الدكتور عزة حسن، دمشق، ١٩٦٢م.
- ديوان حاتم الطائي، جمع الدكتور فوزي عطري، الشركة اللبنانية للكتاب، ١٩٦٩م.
- ديوان حسان بن ثابت، بيروت، دار بيروت، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.
- ديوان ذي الرمة، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، باعتناء وليم بن الورد، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، بيروت، ١٣٧٨هـ=١٩٥٨م.
- ديوان عمرو بن معديكرب، صنعة هاشم الطعان، بغداد، مطبعة الجمهورية، ١٩٧٠م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق سامي مكّي العاني، بغداد، مطبعة النهضة، ١٩٦٦م.
- ديوان ليبد بن ربيعة، تحقيق إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢.
- روضات الجنات في أحوال العلماء السادات للخوانساري، تحقيق أسد الله إسماعيليان، بيروت، مصورة عن طبعة مطبعة مهراستوار بقم، إيران، ١٣٩٢هـ.
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- السبعة في القراءات السبع، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د. حسن هندراوي، دمشق دار الفكر، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- سفر السعادة للسخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للمرادي، بيروت، دار البشائر، ودار ابن حزم، ط٣، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
- سنن الترمذي، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، القاهرة، مصطفى الحلبي، ط١، ١٣٨٥هـ=١٩٦٥م.
- سهم الأحاط في وهم الألفاظ لابن الحنبلي، تحقيق د. صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق د. بشار عواد معروف، د. يحيى هلال السرحان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه، دراسة وتحقيق الدكتور عبد المنعم فائز، دمشق، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، بيروت، دار البشائر، ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف، بيروت، دار الكتاب العربي، طبعة مصورة عن طبعة المطبعة السلفية، ١٣٩٤هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، بيروت، دار الفكر.
- شرح أبنية سيويه لابن الدهان، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الرياض، دار العلوم، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- شرح آيات سيويه لابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩م.
- ◎ شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، تحقيق أحمد دولة محمد الأمين.
- شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، بيروت، دار الجيل.
- شرح الألفية، للأشمنوني، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.
- شرح الألفية، للمراذي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان، القاهرة، ط ٢.
- شرح التحفة الوردية لزين الدين أبي حفص عمر بن الوردية، تحقيق د. عبد الله علي الشلال، الرياض، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- شرح التسهيل، لمصنفه ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر، ط ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح التصريف العززي، للفتازاني، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الكويت، ط ١، ١٩٨٣م.
- شرح الحماسة، للتبريزي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة حجازي، ١٣٥٨هـ.

- شرح الحماسة، للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٧١هـ=١٩٥١م.
- شرح الدرّة الألفية، لابن الخباز، أحمد الثالث، برقم ٧٩٦.
- شرح الشافية = المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م، بهامش شرح نقره كار.
- شرح الشافية = المناهل الصافية إلى كشف المعاني الشافية للطف الله الغياث مصورة لدي عن مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- شرح الشافية = المناهل الصافية إلى كشف المعاني الشافية للطف الله الغياث، تحقيق د. عبد الرحمن محمد شاهين، القاهرة، مطبعة التقدم، ١٩٨٤م.
- شرح الشافية للجاربردي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- شرح الشافية للرضي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م.
- شرح الشافية لمصنفها مصورة لدي عن السليمانية، شهيد علي باشا، برقم ٢٥٨٨.
- شرح الشافية لنقره كار، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- شرح الشافية، لركن الدين الأستراياذي، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق عبد الله العتيبي.
- شرح الشافية، لمحمود بن محمد الأرنائي الساكناني، مصورة لدي عن النسخة الخطية المحفوظة بجامعة الملك سعود بالرياض.
- شرح الشافية، لنظام الدين النيسابوري، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، تحقيق ثريا مصطفى عقاب.
- شرح القوائد التسع لابن النحاس، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، دمشق دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- شرح الكافية للرضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي مصورة عن دار الكتب المصرية في جامعة أم القرى.
- شرح المعلقات السبع، للقاضي حسين بن أحمد الزوزني، تحقيق يوسف علي بديوي، دار ابن كثير، ط١، ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.
- شرح المفصل لابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، القاهرة، مكتبة المتنبي.

- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربية، ط ١، ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.
- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليبي، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، القاهرة، دار المعارف، ط ٤.
- شرح ديوان عنتر، للشتمري، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الأستراباذي، مصورة لدي عن النسخة الخطية المحفوظة بالمكتبة الشرقية بالجامع الكبير بصنعاء برقم ١٧٣٤.
- شرح شعر زهير لأبي العباس نعلب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت، دار الأفق، ط ١، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، نشر أحمد ظافر كوجان، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م.
- شرح شواهد شرحي الرضي والجاربردي على الشافية للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزقزاق، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.
- شرح لامية الأفعال لابن الناظم، القاهرة، مصطفى الباني الحلبي، ١٣٦٧هـ=١٩٤٨م.
- شرح مقامات الحريري، بيروت، دار التراث، ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.
- شعر أبي زيد الطائي، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٧م.
- شعر أرطاة بن سهية، جمع وتحقيق صالح محمد خلف، مجلة المورد، المجلد السابع، العدد الأول، بغداد، ١٩٨٧م.
- شعر إبراهيم بن هرمة، تحقيق نفاع عطوان، دمشق، ١٩٦٩م.
- شعر عمرو بن الأحمر الباهلي، جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان، دمشق.
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، مصر، دار المعارف.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي، تحقيق د. الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي، نشر المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- الشقائق النعمانية، لطاش كبري زاده.
- الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط ٣، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، بيروت، دار الأندلس، ط ٢، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد للأدقوي، تحقيق سعد محمد حسن، مصر، الدار المصرية، ١٩٦٦م.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق د. عبد الفتاح الحلوي، ود. محمود الطناحي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.
- طبقات الشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار المعارف، ط ٢، ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة، تحقيق د. محسن غياض، العراق، النجف، مطبعة النعمان، ١٩٧٤م.
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجهمي، تحقيق محمود محمد شاكر، مصر، مطبعة المدني.
- علل القراءات، لأبي منصور الأزهرى، تحقيق نوال إبراهيم الحلوة، ط ١، ١٤١٢هـ=١٩٩١م.
- العين للخليل، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ط ١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، عني بنشره ج. براجستراسر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- الغاية في القراءات العشر للحافظ أبي بكر النيسابوري، تحقيق محمد غياث الجنباز، الرياض، شركة العبيكان للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- الفتح المبين في طبقات الأصوليين، د. عبد الله مصطفى المراغي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.
- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح آيات سيويه، للأسود الغندجاني، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني.
- فصل المقال لأبي عبيد البكري، تحقيق د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- الفصيح لثعلب، تحقيق د. عاطف مذكور، مصر، مطابع سجل العرب.
- فقه اللغة، للثعالبي، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، ومصطفى شلي، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

- فهرس مخطوطات المكتبات الآتية الملحقه بالسليمانية في إستانبول: فاتح، حميدية، شهيد علي، مسيح باشا، جار الله، رشيد أفندي، هربوت، محمد مراد، جارلولو علي باشا، لاله لي، حاكم أوغلو باشا، أسعد أفندي، عاشر أفندي، أياصوفيا.
- فهرس المكتبة الأحمديّة في حلب.
- فهرس مخطوطات المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء، إعداد محمد سيد المليح، وأحمد محمد عيسوي، القاهرة، مطبعة أطلس.
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق، صنعة أسماء حمصي، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.
- فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- قصد السبيل للمحبي، تحقيق الدكتور عثمان محمود الصيبي، الرياض، التوبة، ط١، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.
- الكافية لابن الحاجب، تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله، جدة، دار الوفاء، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.
- الكامل للمبرد، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.
- الكتاب لابن درستويه، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، د. عبد الحسين الفتلي، الكويت، مؤسسة دار الكتب الثقافية، ط١، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.
- الكتاب لسبيويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب.
- الكتاب، لسبيويه، القاهرة، بولاق، ط١، ١٣١٦هـ.
- كشاف اصطلاحات الفنون للمولوي محمد أعلى بن علي التهانوي، بيروت، دار صادر.
- الكشاف عن خزائن الأوقاف ببغداد.
- الكشاف للزنجشيري، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، بيروت، دار إحياء التراث، ط٣، ١٣٥١هـ.
- كشف الظنون لحاجي خليفة، إستانبول، مطبعة وكالة المعارف، ١٣٦٢هـ=١٩٤٣م.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت، دار الرسالة، ط ٢، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.
- لحن العامة للزيدي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، مصر، مطابع سجل العرب، ١٩٨١م.
- لسان العرب لابن منظور، بيروت، دار صادر.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط ٢، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
- ما تلحن فيه العامة للكسائي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة، مطبعة المدني، ط ١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٢م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرظ القيرواني، تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. صلاح الدين الهادي، الكويت، دار العروبة.
- ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود لابن جني، تحقيق د. عبد الباقي الخزرجي، جدة، دار الوفاء، ط ١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، الرياض، مطابع الفرزدق، ط ١، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق فؤاد سزكين، مصر، مكتبة الخانجي.
- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الخانجي، ط ٢، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط ٢.
- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.
- المحتسب لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الفتاح شلي، إستانبول، دار سزكين، ط ٢، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م. مصورة عن الطبعة الأصل.
- المحرر الوجيز، لابن عطية، تحقيق الجمع العلمي بفاس.
- المحكم لابن سيده، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.
- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، اختصار ابن منظور، تحقيق أحمد راتب حموش، ومحمد ناجي العمر، دمشق، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- المختصر في أخبار البشر لابن كثير، بيروت، دار المعرفة.

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره: ج. براجستراسر، مصر، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م.
- المخصص، لابن سيده، بيروت، دار الآفاق.
- المخطوطات العربية في مكتبة باريس الوطنية، تنسيق وترتيب د. هادي حسن حمودي، بيروت، دار الآفاق، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق د. طارق الجنابي، بيروت، دار الرائد العربي، ط٢، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- مرآة الجنان لليافعي، بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ=١٩٧٠م.
- مرصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٤هـ=١٩٥٥م.
- المزهري في علوم اللغة للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- المسائل الحلييات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هندراوي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٢م.
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. صلاح الدين السنكاوي، بغداد، مطبعة العائني.
- المسائل المثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، دمشق، مجمع اللغة العربية.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م، ١٤٠٥هـ=١٩٨٤م.
- المستقصى في أمثال العرب للزغشري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.
- مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، لعبد الله محمد الحبشي، صيدا، المكتبة العصرية، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق عبد الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٣٩٠هـ=١٩٧٠م.
- المعارف لابن قتيبة، تحقيق د. ثروت عكاشة، مصر، دار المعارف، ط ٤.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، القاهرة، الخانجي، ط ١، ١٤١١هـ=١٩٩٠م.
- المعتمد في الأدوية المفردة للملك المظفر يوسف بن عمر الغساني التركماني، صححه وفهرسه مصطفى السقا، بيروت، دار القلم.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، بيروت، دار صادر، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- معجم المطبوعات ليوسف اليان سركيس، مصر، المركز الإسلامي للطباعة.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، صنعة: فؤاد عبد الباقي، إستانبول، المكتبة الإسلامية، ١٩٨٤م.
- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون، مصر، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.
- معجم شواهد النحو الشعرية، الدكتور حنا جميل حداد، الرياض، دار العلوم، ط ١، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الخانجي، ط ٣، ١٤٠٢هـ=١٩٨١م.
- المغرب للجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، طهران، ١٩٦٦م.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبري زاده، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- المفتاح في الصرف للجرجاني، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، بيروت، الرسالة، ط ١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- المفصل للزمخشري، بيروت، دار الجيل، ط ٢.
- المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لشمس الدين السخاوي، صححه وعلق حواشيه عبد الله محمد الصديق، القاهرة، مكتبة الخانجي: ١٣٧٥هـ، ١٩٥٦م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٩هـ.

- المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، ط ١، ١٣٩١هـ=١٩٧١م.
- المقصور والمدود للفراء، تحقيق ماجد الذهبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- المتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط ٣.
- المدود والمقصور لأبي الطيب الوشاء، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة، الخانجي، ط ١، ١٣٠٩هـ=١٩٧٩م.
- المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٣٧٣هـ=١٩٥٤م.
- الموجز لابن السراج، تحقيق مصطفى الشويبي، بيروت، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.
- نتائج الفكر للسهيلى، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، الرياض، دار الرياض، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي، مصر، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب.
- نزهة الطرف في علم الصرف، للميداني.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية.
- نظم الشافية، للنيساري، تحقيق حسن أحمد العثمان، بيروت، دار البشائر، ط ١، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.
- نظم الفرائد وحصر الشرائد، للمهلي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، القاهرة، الخانجي، ط ١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- النكت على الألفية والكافية والشافية ونزهة الطرف وشذور الذهب، للسيوطي، مخطوط في السلیمانية، لاله لي، برقم ٣٥٢٧.
- النكت في تفسير كتاب سيويه للأعلم الشتمري، تحقيق د. زهير سلطان، الكويت، معهد المخطوطات العربية، ط ١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- النكت، للسيوطي، الأزهرية، برقم ٣٤٧٧.
- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، تحقيق د. طاهر أحمد الزاوي، د. محمود الطناحي، ط ١، ١٣٨٣هـ=١٩٦٣م.

- النوادر، لأبي زيد، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، بغداد، مكتبة المثنى.
- الوافي بالوفيات للصفدي، نشر باعتناء هلموت ريتز، ألمانية، دار النشر: فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٣٨١هـ=١٩٦٢م.
- الوجيز في علم التصريف لابن الأنباري، تحقيق د. علي حسين البواب، الرياض، ط١، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- الوسيط في تفسير القرآن للواحدي، تح محمد علي معوض، وأحمد محمد صيرة، وأحمد عبد الفني الجمل، وعبد الرحمن عويس، بيروت، دار الكعب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.
- وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت، دار صادر.

الفهرس الإجمالي للموضوعات

أ، الدراسة

- المقدمة..... أ، ز
- الفصل الأول: التعريف بالشافية وصاحبها..... ٣٦، ١
- المبحث الأول: ترجمة ابن الحاجب..... ١٤، ١
- المبحث الثاني: الشافية وأثرها في التأليف الصرفي..... ٣٦، ١٥
- الفصل الثاني: اليزدي وشرحه على الشافية..... ٧٩، ٣٨
- المبحث الأول: ترجمة اليزدي..... ٦٧، ٣٨
- المبحث الثاني: موقفه من الشافية وصاحبها..... ٧٢، ٦٨
- المبحث الثالث: موقفه من الشارحين..... ٧٩، ٧٣

ب، التحقيق

- تعريف التصريف..... ٦، ٢
- أنواع الأبنية..... ٩، ٧
- الميزان الصرفي..... ٣٢، ١٠
- مراعاة القلب في الميزان..... ٢٢، ١٠
- ما يعرف به القلب المكاني..... ٣١، ٣٣
- مراعاة الحذف في الميزان..... ٣٢
- الصحيح والمعتل..... ٣٥، ٣٣
- أبنية الأسماء..... ٤٧، ٣٦
- أبنية الاسم الثلاثي المجرد..... ٣٧، ٣٦
- ردّ بعض الأبنية إلى بعض..... ٤٢، ٣٨
- أبنية الاسم الرباعي المجرد..... ٤٥، ٤٣
- أبنية الاسم الخماسي المجرد..... ٤٦
- أبنية الاسم المزيد فيه..... ٤٧
- أحوال الأبنية..... ٤٩، ٤٨
- أبنية الأفعال..... ٩٦، ٥٠
- الماضي..... ٥٣، ٥٠
- أبنية الماضي الثلاثي المجرد..... ٥٠



٥١	أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه
٥٤	معاني الأبنية
٥٤	معاني فَعَلَ
٥٦	معاني فَعُلَ
٦١	معاني أَفْعَلَ
٦٤	معاني فَعَّلَ
٦٧	معاني فاعَلَ
٧٠	معاني تفاعلَ
٧٢	معاني تَفَعَّلَ
٧٤	معاني انْفَعَلَ
٧٦	معاني اقْتَعَلَ
٧٧	معاني اسْتَفْعَلَ
٧٩	معاني افعوعل
٨١،٨٠	أبنية الفعل الرباعي
٩٦،٨٢	المضارع
٩٧	الأمرُ واسمُ الفاعل واسمُ المفعول وأفعال التفضيل
٩٩،٩٨	الصفة المشبهة
١١٢،١٠٠	المصدر
١٠٣	مصدر المزيد فيه والرباعي
١٠٩	المصدر الميمي
١١٤،١١٣	اسماء المرة والنوع
١١٧،١١٥	أسماء الزمان والمكان
١٨	اسم الآلة
١٥١،١١٩	المصغَّر
١٩٣،١٥٢	المنسوب
٢٣٧،١٩٤	جمع التكسير
٢٥٧،٢٣٨	التقاء الساكنين
٢٦٦،٢٥٨	الابتداء



٢٩٨،٢٦٧	الوقف
٣٠٤،٢٩٩	المقصور والمدود
٣٩٥،٣٠٥	ذو الزيادة
٤٢١،٣٩٦	الإمالة
٤٥٤،٤٢٢	تخفيف الهمزة
٥٢٨،٤٥٥	الإعلال
٥٥١،٥٢٩	الإبدال
٥٩٩،٥٥٢	الإدغام
٦٠٥،٦٠٠	الحذف
٦٢٨،٦٠٦	مسائل التمرين
٦٤٩،٦٢٩	الخط
٧٦٩-٦٥٠	الفهارس

الفهرس التفصيلي للموضوعات

أ، الفهرس التفصيلي للدراسة.

المقدمة	أ، ز
خطة الرسالة	ب
وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق	ب، هـ
منهج الدراسة والتحقيق	و، ز
نماذج من النسخ الخطية	س، ف
الفصل الأول	٣٦، ١
المبحث الأول: التعريف بابن الحاجب	١٤، ١
ترجمته	٢
شيوخه	٤، ٣
تلاميذه	٨، ٥
آثاره	١١، ٨
تنبيهات	١٤، ١٢
المبحث الثاني: أثر الشافية في الدراسات الصرفية	٣٦، ١٥
الشروح والحواشي والتعليقات	٣٣، ١٥
المنظومات	٣٦، ٣٣
الترجمات	٣٦
الفصل الثاني	٧٩، ٣٨
المبحث الأول: ترجمة اليزدي	٦٧، ٣٨
مؤلفاته	٤١، ٤٠
رحلاته	٤٢، ٤١
مذهبه النحوي	٤٩، ٤٢
منهجه والسمات الأسلمية لشرحه	٦٧، ٥٠
المبحث الثاني: موقفه من الشافية وصاحبها	٧٢، ٦٨
المبحث الثالث: موقفه من الشارحين	٧٩، ٧٣
ب، الفهرس التفصيلي للنص الخقق.	
تعريف التصريف	٢

- ٢..... قوله: التي ليست بإعراب.
- ٥..... أحوال الأبنية.
- ٧..... أنواع الأبنية.
- ٧..... قوله: وأبنية الاسم الأصول إلى آخره.
- ٩..... قوله: وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية.
- ٩..... قوله: والأولان للفعل.
- ١٠..... الميزان الصرفي.
- ١٠..... قوله: ويُعبّر عنها بالفاء والعين واللام إلى آخره.
- ١٢..... قوله: وما زاد بلام ثانية وثالثة.
- ١٣..... قوله: ويُعبّر عن الزائد بلفظه.
- ١٣..... قوله: إلا المُبدَل.
- ١٤..... قوله: وإلا المكرّر.
- ١٦..... قوله: للإلحاق أو لغيره.
- ١٦..... قوله: وإن كان من حروف الزيادة.
- ١٧..... قوله: إلا بثبت.
- ١٧..... قوله: ومن ثمّ.
- ١٨..... قوله: وسُحُنُونٌ وَعُثُونٌ إلى آخره.
- ١٨..... قوله: وسُحُنُونٌ إن صحَّ الفتح.
- ١٩..... قوله: وصعفوق نادر.
- ٢٠..... قوله: وسَمَنَانٌ فَعْلَانٌ.
- ٢١..... قوله: وبُطْنَانٌ فُعْلَانٌ.
- ٢١..... مراعاة القلب في الميزان.
- ٢١..... قوله: ثم إن كان إلى آخره.
- ٢٢..... قوله: كقولك في أدُرٍ: أَعْفُلٌ.
- ٢٣..... ما يعرف به القلب المكاني.
- ٢٣..... قوله: ويُعرف القلب.
- ٢٣..... قوله: وبأمثلة اشتقاقه.
- ٢٥..... قوله: وبصحته.

- ٢٦..... قوله: وبِقِلَّةِ استعماله.
- ٢٦..... قوله: وبأداء تركه.
- ٢٨..... قوله: أو إلى منع الصرف.
- ٢٩..... قوله: وقال الكسائي: أفعال.
- ٣٠..... قوله: وقال الفراء.
- ٣٢..... مراعاة الحذف في الميزان.
- ٣٢..... قوله: وكذلك الحذف.
- ٣٢..... قوله: إلا أن يُبين فيهما.
- ٣٣..... الصحيح والمعتل.
- ٣٣..... قوله: وتنقسم.
- ٣٤..... قوله: والمعتل بالفاء.
- ٣٤..... قوله: وبالفاء والعين.
- ٣٦..... أبنية الأسماء.
- ٣٦..... أبنية الاسم الثلاثي المجرد.
- ٣٦..... قوله: وللأسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية.
- ٣٧..... قوله: وجعل الدُّبُلُ.
- ٣٨..... قوله: وهي فُلْسٌ.
- ٣٨..... ردّ بعض الأبنية إلى بعض.
- ٣٨..... قوله: وقد يرد.
- ٣٩..... قوله: وكذلك الفعلُ.
- ٣٩..... قوله: ونحو كَيْفٍ.
- ٤٠..... قوله: ونحو عَضُدٍ.
- ٤٠..... قوله: وفي نحو عُنُقٍ.
- ٤٠..... قوله: وفي إِبِلٍ.
- ٤٠..... قوله: ولا ثالث لهما.
- ٤٢..... قوله: ونحو قُفْلٍ.
- ٤٣..... أبنية الاسم الرباعي المجرد.
- ٤٣..... قوله: وللرباعي خمسة.

- ٤٤ قوله: وزاد الأخفش.
- ٤٤ قوله: وأما نحو جَنْبِلٍ وَعَلْبِطٍ.
- ٤٦ أبنية الاسم الخماسي المجرد.
- ٤٦ قوله: وللخماسي.
- ٤٧ أبنية الاسم المزيد فيه.
- ٤٧ قوله: وللمزيد فيه.
- ٤٧ قوله: وخنْدَرِيْسٌ على الأكثر.
- ٤٨ أحوال الأبنية.
- ٤٨ قوله: وأحوال الأبنية.
- ٤٨ قوله: كالماضي والمضارع إلى قوله: والجمع.
- ٥٠ أبنية الأفعال.
- ٥٠ الماضي.
- ٥٠ أبنية الماضي الثلاثي المجرد.
- ٥٠ قوله: الماضي: للثلاثي المجرد إلى آخره.
- ٥١ أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه.
- ٥١ قوله: وللمزيد فيه.
- ٥٢ قوله: واستكان إلى آخره.
- ٥٤ معاني الأبنية.
- ٥٤ معاني فَعَلَّ
- ٥٤ قوله: ففَعَلَّ لمعانٍ إلى آخره.
- ٥٤ قوله: بضم عين مضارعه.
- ٥٥ قوله: إلا بابَ وَعَدْتُ... إلى آخره.
- ٥٥ قوله: وعن الكسائي.
- ٥٦ قوله: وفَعِلَ... إلى آخره.
- ٥٦ قوله: يكثر.
- ٥٦ قوله: ويحيء الألوان والعيوب والحلي عليه.
- ٥٦ قوله: وقد جاء أدْرِم إلى آخره.
- ٥٦ معاني فَعَلَّ

- ٥٧..... قوله: وفَعْلٌ إلى آخره.
- ٥٨..... قوله: وأما بابُ سُذُّته إلى آخره.
- ٦١..... معاني أَفْعَلٍ
- ٦١..... قوله: وَأَفْعَلٌ للتعدية غالباً.
- ٦١..... قوله: وللتعريض.
- ٦٢..... قوله: ولصيورته ذا كذا.
- ٦٢..... قوله: ولوجوده عليها.
- ٦٣..... قوله: وللسُّلب.
- ٦٣..... قوله: وبمعنى فَعَلَّ.
- ٦٤..... معاني فَعَّلَ
- ٦٤..... قوله: وفَعَّلَ للتكثير.
- ٦٥..... قوله: وللتعدية.
- ٦٦..... قوله: وللسُّلب.
- ٦٦..... قوله: وبمعنى فَعَّلَ.
- ٦٧..... معاني فاعَلَ
- ٦٧..... قوله: وفاعَلَ.
- ٦٨..... قوله: ومن ثَمَّ إلى آخره.
- ٦٩..... قوله: والمتعدي إلى واحد.
- ٦٩..... قوله: وبمعنى فَعَّلَ.
- ٧٠..... معاني تفاعَلَ
- ٧٠..... قوله: وتفاعَلَ إلى آخره.
- ٧٠..... قوله: ومن ثَمَّ نَقَصَ مفعولاً إلى آخره.
- ٧١..... قوله: وليدُلَّ.
- ٧١..... قوله: ومطاوَعَ فاعَلَ.
- ٧٢..... معاني تَفَعَّلَ
- ٧٢..... قوله: وتَفَعَّلَ.
- ٧٢..... قوله: وللتكُّف.
- ٧٢..... قوله: وللإتخاذ نحو: توسَّدَ.

- ٧٢ قوله: ولتَّجَبُّ.
- ٧٣ قوله: وللعمل.
- ٧٣ قوله: ومعنى استفعل.
- ٧٤ معاني انْفَعَلَ.
- ٧٤ قوله: وانْفَعَلَ لازم.
- ٧٤ قوله: ويختص بالعلاج والتأثير.
- ٧٥ قوله: ومن ثم قيل: اِنْعَدَمَ خطأ.
- ٧٦ معاني اِفْتَعَلَ.
- ٧٦ قوله: وافتعل للمطارعة غالباً.
- ٧٦ قوله: وللا تخاذ.
- ٧٦ قوله: ومعنى تَفَاعَلَ.
- ٧٦ قوله: وللتصرف.
- ٧٧ معاني اسْتَفْعَلَ.
- ٧٧ قوله: واستفعل.
- ٧٧ قوله: وللتحوّل.
- ٧٨ قوله: وإن البِغَاثَ بأرضنا تَسْتَنِيرُ.
- ٧٨ قوله: ومعنى فَعَلَ.
- ٧٩ معاني افْعُوعل
- ٨٠ أبنية الفعل الرباعي.
- ٨٠ قوله: وللرباعي المجرد إلى آخره.
- ٨١ قوله: وللمزيد فيه... إلى آخره.
- ٨٢ المضارع.
- ٨٢ قوله: المضارع.
- ٨٢ قوله: فإن كان مجرداً على فَعَلَ... إلى آخره.
- ٨٣ قوله: إن كانت إلى آخره.
- ٨٣ قوله: وشذَّ أبى يَأْبَى.
- ٨٤ قوله: وأما قَلَى يقَلَى فلغة عامرية.
- ٨٤ قوله: ولزموا الضمّ... إلى آخره.

- ٨٦ قوله: ومن قال: طَوَّحْتُ وَأَطَوَّحُ إِلَى آخِرِهِ..
- ٨٧ قوله: ولم يضموا في المثال... إلى آخِرِهِ..
- ٨٨ قوله: وَجَدَّ يَجْدُ ضَعِيفٌ..
- ٨٨ قوله: ولزموا الضمَّ إلى آخِرِهِ..
- ٨٩ قوله: وقد جاءت أربعة أفعال متعدية بغير الضم..
- ٨٩ قوله: فَإِنْ كَانَ عَلَى فَعِيلٍ... إلى آخِرِهِ..
- ٩٠ قوله: وَكُسِرَتْ عَيْنُهُ إِنْ كَانَ مِثَالاً..
- ٩٠ قوله: وَطَيَّعَ تَقُولُ... إلى آخِرِهِ..
- ٩١ قوله: وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعْلٍ ضُمَّتْ..
- ٩١ قوله: وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ.. إلى آخِرِهِ..
- ٩٢ قوله: مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَاضِيهِ... إلى آخِرِهِ..
- ٩٣ قوله: أَوْ تَكُنِ اللَّامُ... إلى آخِرِهِ..
- ٩٤ قوله: وَمِنْ نَمٍّ... إلى آخِرِهِ..
- ٩٥ قوله: فَخَفَّفَ فِي الْجَمِيعِ..
- ٩٦ قوله: وقوله..
- ٩٧ الأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ
- ٩٧ قوله: الأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ تَقَدَّمَتْ..
- ٩٨ الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ
- ٩٨ قوله: الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ..
- ٩٨ قوله: وجاءت..
- ٩٩ قوله: ومن الألوان والعيوب... إلى آخِرِهِ..
- ٩٩ قوله: ومن نحو كَرَّمَ..
- ٩٩ قوله: وهي من فَعَلَّ قَلِيلَةٌ..
- ٩٩ قوله: وتجيء من الجميع..
- ١٠٠ المصدر
- ١٠٠ قوله: المصدر... إلى آخِرِهِ..
- ١٠١ قوله: إِلَّا أَنْ الْغَالِبِ... (إلى آخِرِهِ..)
- ١٠١ قوله: وفي الصَّنَائِعِ وَنَحْوِهَا... إلى آخِرِهِ..

- ١٠١ قوله: وفي الاضطراب.
- ١٠٢ قوله: وفي الأصوات.
- ١٠٢ قوله: وقال الفراء.
- ١٠٢ قوله: ونحو هُدى... إلى آخره.
- ١٠٢ قوله: ونحو طَلَبٍ أيضًا ظاهر.
- ١٠٢ قوله: وفَعِلَ اللازم.
- ١٠٣ قوله: وفي الألوان والعيوب.
- ١٠٣ قوله: ونحو كَرَّمَ على كرامة غالبًا وعِظَمٍ وكَرَّمَ كثيرًا.
- ١٠٣ مصدر المزيد فيه والرباعي.
- ١٠٣ قوله: وللمزيد فيه والرباعي... إلى آخره.
- ١٠٣ قوله: فنحو أَكْرَمَ على إِكْرَامٍ.
- ١٠٤ قوله: ونحو كَرَّمَ... إلى آخره.
- ١٠٤ قوله: والتزموا الحذفَ والتعويض... إلى آخره.
- ١٠٦ قوله: ونحو ضَارَبَ... إلى آخره.
- ١٠٦ قوله: ونحو تَكَرَّمَ... إلى آخره.
- ١٠٧ قوله: والباقي واضح.
- ١٠٧ قوله: ونحو التُّرْدَادِ والتَّجْوَالِ... إلى آخره.
- ١٠٩ المصدر الميمي.
- ١٠٩ قوله: ويجيء المصدر من الثلاثي.
- ١٠٩ قوله: قياسًا مطردًا.
- ١٠٩ قوله: وأما مَكْرُمٌ ومَعُونٌ... إلى آخره.
- ١١٠ قوله: لا غيرهما.
- ١١٠ قوله: ومن غيره.
- ١١١ قوله: وأما ما جاء... إلى آخره.
- ١١٢ قوله: ونحو دحرج.
- ١١٣ اسما المرة والنوع.
- ١١٣ قوله: والمرة من الثلاثي... إلى آخره.
- ١١٥ أسماء الزمان والمكان.

- ١١٥..... قوله: أسماء الزمان والمكان... إلى آخره.
- ١١٦..... قوله: وجاء المنسكُ.
- ١١٦..... قوله: وأما منخيرٌ.
- ١١٦..... قوله: ولا غيرهما.
- ١١٧..... قوله: ونحو المظنة... إلى آخره.
- ١١٧..... قوله: وما عداه.
- ١١٨..... اسم الآلة.
- ١١٨..... قوله: الآلة على مفعلٍ... إلى آخره.
- ١١٩..... المصغر
- ١١٩..... قوله: المصغر المزيد فيه... إلى آخره.
- ١٢١..... قوله: فالتمكن يضم أوله... إلى آخره.
- ١٢٢..... قوله: إلا في تاء التانيث... إلى آخره.
- ١٢٣..... قوله: ولا يزداد على أربعة.
- ١٢٤..... قوله: فلذلك لم يجيء... إلى آخره.
- ١٢٥..... قوله: وإذا صغر الخماسي... إلى آخره.
- ١٢٦..... قوله: ويرد نحو باب... إلى آخره.
- ١٢٧..... قوله: بخلاف نحو قائم... إلى آخره.
- ١٢٨..... قوله: وقالوا عُيِّدَتْ... إلى آخره.
- ١٢٨..... قوله: فإن كانت مدّة... إلى آخره.
- ١٢٩..... قوله: مدّة ثانية.
- ١٢٩..... قوله: والاسم على حرفين... إلى آخره.
- ١٣٠..... قوله: وكذلك باب ابن، واسم.
- ١٣٠..... قوله: وأخت وبنّت وهنّت.
- ١٣١..... قوله: بخلاف ميّت وهارٍ ونلسٍ.
- ١٣١..... قوله: وإذا ولي ياء التصغير... إلى آخره.
- ١٣٣..... قوله: فإن اتفق اجتماع ثلاث ياءات... إلى آخره.
- ١٣٥..... قوله: وقياس أحوى... إلى آخره.
- ١٣٧..... قوله: ويُزداد في المونث... إلى آخره.

- ١٣٨..... قوله: وعُرَيْبٌ وَعُرَيْسٌ شَاذٌ.
- ١٣٨..... قوله: بخلاف الرباعيِّ.
- ١٣٩..... قوله: وَقُدَيْدِيْمَةٌ وَوُرَيْيَعَةٌ شَاذٌ.
- ١٣٩..... قوله: وتحذف ألف التانيث إلى آخره.
- ١٤٠..... قوله: وتثبت الممدودة... إلى آخره.
- ١٤٠..... قوله: ثبوت الثاني في بعلبك.
- ١٤١..... قوله: والمدة الواقعة... إلى آخره.
- ١٤١..... قوله: وذو الزيادتين إلى آخره.
- ١٤٢..... وقوله: وذو الزيادتين غيرها.
- ١٤٢..... قوله: أقلهما فائدة.
- ١٤٢..... قوله: وإن تساوتا.
- ١٤٢..... قوله: وذو الثلاثة غيرها... إلى آخره.
- ١٤٣..... قوله: وتحذف زيادات الرباعي... إلى آخره.
- ١٤٤..... قوله: غير المدة.
- ١٤٤..... قوله: ويجوز التعويض... إلى آخره.
- ١٤٤..... قوله: عن حذف الزائد.
- ١٤٤..... قوله: بمدة بعد الكسرة.
- ١٤٥..... قوله: ويُردُّ جمع الكثرة... إلى آخره.
- ١٤٧..... قوله: وما جاء على غير ما ذكر... إلى آخره.
- ١٤٨..... قوله: وقولهم هو أصغر منك... إلى آخره.
- ١٤٨..... قوله: ونحو ما أَحْسِنَتْه شَاذٌ.
- ١٤٩..... قوله: ونحو جُمَيْلٍ وَكُعَيْتٍ... إلى آخره.
- ١٤٩..... قوله: وتصغير الترخيم... إلى آخره.
- ١٥٠..... قوله: وخولف بالإشارة... إلى آخره.
- ١٥٠..... قوله: ورفضوا تصغير الضمائر.
- ١٥١..... قوله: ونحو: أين، ومتى.
- ١٥٢..... المنسوب
- ١٥٢..... قوله: المنسوب: الملحقُ آخره... إلى آخره.

- ١٥٣ قوله: ياء.
- ١٥٣ قوله: لتدل على نسبه.
- ١٥٣ قوله: إلى المجرد عنها.
- ١٥٥ قوله: وقياسه حذف تاء التانيث.
- ١٥٧ قوله: وزيادة التنية والجمع... إلى آخره.
- ١٥٨ قوله: ويفتح الثاني... إلى آخره.
- ١٥٩ قوله: وتحذف الواو... إلى آخره.
- ١٦٠ قوله: ومن فُعَيْلَةٌ غيرَ مضاعفٍ .
- ١٦٠ قوله: وسَلَيْقِيَّ.
- ١٦٠ قوله: وَعَبْدِيَّ وَجُدْمِيَّ... إلى آخره.
- ١٦١ قوله: وَخُرَيْبِيَّ شَاذًا.
- ١٦١ قوله: وَتَقْفِيَّ وَقُرَشِيَّ.
- ١٦٢ قوله: وتُحذف الياء... إلى آخره.
- ١٦٢ قوله: وجاء أُمِّيَّ.
- ١٦٣ قوله: وأمويَّ شاذًا.
- ١٦٣ قوله: وأجري تحوي... إلى آخره.
- ١٦٤ قوله: وأما نحو عَدُوٍّ... إلى آخره.
- ١٦٥ قوله: ونحو عَدُوَّةٍ... إلى آخره.
- ١٦٦ قوله: وتُحذف الياء الثانية... إلى آخره.
- ١٦٧ قوله: وطائيَّ شاذًا.
- ١٦٧ قوله: فإن كان نحو مُهْمٍ... إلى آخره.
- ١٦٨ قوله: وتُقلب الألف الأخيرة... إلى آخره.
- ١٧٠ قوله: وقد جاء في نحو حُبْلِيَّ.
- ١٧٠ قوله: وتُقلب الياء الأخيرة... إلى آخره.
- ١٧٠ قوله: وتُحذف الرابعة على الأفتح.
- ١٧١ قوله: ويحذف ما سواهما .
- ١٧١ قوله: وباب مُحَيَّ... إلى آخره.
- ١٧٢ قوله: ونحو ظَبِيَّةٍ... إلى آخره.

- ١٧٣..... قوله: واتفقا... إلى آخره.
- ١٧٣..... قوله: وبابُ طَيِّبٍ، وَحَيٍّ... إلى آخره.
- ١٧٤..... قوله: بخلاف دَوِّيٍّ وَكَوِّيٍّ.
- ١٧٤..... قوله: وما آخرُهُ ياءٌ مشدّدةٌ... إلى آخره.
- ١٧٥..... قوله: في نحو مَرَمِيٍّ.
- ١٧٦..... قوله: وما آخره... إلى آخره.
- ١٧٧..... قوله: وإن كانت أصلية.
- ١٧٧..... قوله: وإلا فالوجهان.
- ١٧٧..... قوله: وبابُ سِقَايَةٍ وَشَقَاوَةٍ.
- ١٧٨..... قوله: وباب زاي... إلى آخره.
- ١٧٩..... قوله: وما كان... إلى آخره.
- ١٨٠..... قوله: أو كان... إلى آخره.
- ١٨١..... قوله: وقال الأَخْفَشُ... إلى آخره.
- ١٨١..... قوله: وإن كانت لامه... إلى آخره.
- ١٨٢..... قوله: وجاء عِدْوِيٌّ... إلى آخره.
- ١٨٢..... قوله: وما سواهما.
- ١٨٤..... قوله: وأبو الحسن... إلى آخره.
- ١٨٥..... قوله: وأُخْتٌ وَبِنْتُ... إلى آخره.
- ١٨٦..... قوله: وعليه كَلْوِيٌّ... إلى آخره.
- ١٨٨..... قوله: والمُرْكَبُ... إلى آخره.
- ١٩٠..... قوله: والجمع يُرْدُ إلى واحده... إلى آخره.
- ١٩١..... قوله: وما جاء على غير ما ذكر فشاذ.
- ١٩٢..... قوله: وكثر مجيءُ فَعَالٍ... إلى آخره.
- ١٩٢..... قوله: وكثر مجيءُ فَعَالٍ.
- ١٩٢..... قوله: وجاء فاعل أيضاً بمعنى ذي كذا.
- ١٩٣..... قوله: ومنه عيشة... إلى آخره.
- ١٩٤..... جمع التكسير
- ١٩٤..... قوله: الجمع الثلاثي إلى آخره.

- ١٩٥ قوله: وباب تَوْبٍ عَلَى أَثْوَابٍ .
- ١٩٦ قوله: وجاء زِنَادٌ إِلَى آخِرِهِ .
- ١٩٧ قوله: وَرِثْلَانٌ... إِلَى آخِرِهِ .
- ١٩٧ قوله: وَأَنْجِدَةَ... إِلَى آخِرِهِ .
- ١٩٧ قوله: وباب حِمْلٍ... إِلَى آخِرِهِ .
- ١٩٧ قوله: ونحو قُرْءٍ... إِلَى آخِرِهِ .
- ١٩٨ قوله: وباب عُوْدٍ... إِلَى آخِرِهِ .
- ١٩٨ قوله: وباب حَمَلٍ .
- ١٩٨ قوله: وباب تَاجٍ... إِلَى آخِرِهِ .
- ١٩٨ قوله: وجاء عَلَى ذُكُورٍ إِلَى آخِرِهِ .
- ١٩٩ قوله: ونحو فَخِذٍ... إِلَى آخِرِهِ .
- ١٩٩ قوله: ونحو عَجْزٍ... إِلَى آخِرِهِ .
- ١٩٩ قوله: وليس رَجُلَةٌ... إِلَى آخِرِهِ .
- ٢٠٠ قوله: ونحو عَنَبٍ... إِلَى آخِرِهِ .
- ٢٠٠ قوله: ونحو إِبِلٍ .
- ٢٠٠ قوله: فيهما .
- ٢٠٠ قوله: ونحو صُرْبٍ... إِلَى آخِرِهِ .
- ٢٠١ قوله: ونحو عُتُقٍ .
- ٢٠١ قوله: وامتنعوا... إِلَى آخِرِهِ .
- ٢٠١ قوله: وامتنعوا... إِلَى آخِرِهِ .
- ٢٠٢ قوله: المؤنث... إِلَى آخِرِهِ .
- ٢٠٢ قوله: ونحو بُرْقَةٍ .
- ٢٠٣ قوله: ونحو رَقَبَةٍ... إِلَى آخِرِهِ .
- ٢٠٤ قوله: وإذا صُحِّحَ... إِلَى آخِرِهِ .
- ٢٠٤ قوله: والمعتل العين ساكن .
- ٢٠٥ قوله: وباب كِسْرَةٍ... إِلَى آخِرِهِ .
- ٢٠٦ قوله: والمعتل العين... إِلَى آخِرِهِ .
- ٢٠٧ قوله: ونحو حُجْرَةٍ... إِلَى آخِرِهِ .

- ٢٠٧..... قوله: والمعتل العين... إلى آخره.
- ٢٠٧..... قوله: وقد يسكن... إلى آخره.
- ٢٠٧..... قوله: والمضاعف... إلى آخره.
- ٢٠٨..... قوله: وأما الصفات... إلى آخره.
- ٢٠٨..... قوله: وقالوا... إلى آخره.
- ٢٠٨..... قوله: وحكم نحو أرض... إلى آخره.
- ٢٠٩..... قوله: وباب سنّة... إلى آخره.
- ٢١٠..... قوله: وجاء أم كأكم.
- ٢١١..... قوله: الصفة... إلى آخره.
- ٢١٢..... قوله: ونحو جلف.
- ٢١٢..... قوله: ونحو حرّ.
- ٢١٢..... قوله: ونحو بطل.
- ٢١٢..... قوله: ونحو نكيد... إلى آخره.
- ٢١٢..... قوله: ونحو يقظ.
- ٢١٣..... قوله: ونحو جنب.
- ٢١٣..... قوله: ويجمع.
- ٢١٣..... قوله: وأما مؤنثه... إلى آخره.
- ٢١٣..... قوله: ما زيادته... إلى آخره.
- ٢١٤..... قوله: وما زيادته مدّة ثلاثة.
- ٢١٤..... قوله: ونحو حمار... إلى آخره.
- ٢١٥..... قوله: ونحو غراب.
- ٢١٥..... قوله: وجاء... إلى آخره.
- ٢١٥..... قوله: ونحو رغيف.
- ٢١٥..... قوله: ونحو عمود... إلى آخره.
- ٢١٦..... قوله: الصفة.
- ٢١٦..... قوله: ونحو كِنَاز.
- ٢١٧..... قوله: ونحو شجاع.
- ٢١٧..... قوله: ونحو كريم.

- ٢١٧..... قوله: ونحو صبور... إلى آخره.
- ٢١٧..... قوله: وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ... إلى آخره.
- ٢١٨..... قوله: وَلَا يُجْمَعُ... إلى آخره.
- ٢١٩..... قوله: ونحو مرضى... إلى آخره.
- ٢١٩..... قوله: وإذا حملوا... إلى آخره.
- ٢٢٠..... قوله: كما حملوا... إلى آخره.
- ٢٢٠..... قوله: المؤنث... إلى آخره.
- ٢٢١..... قوله: ونحو عجوز... إلى آخره.
- ٢٢١..... قوله: فَعِيلُ الاسْمِ... إلى آخره.
- ٢٢٢..... قوله: وقد نزلوا... إلى آخره.
- ٢٢٢..... قوله: وقد نزلوا فاعلاء منزلته.
- ٢٢٢..... قوله: الصفة... إلى آخره.
- ٢٢٣..... قوله: المؤنث.
- ٢٢٤..... قوله: المؤنث بالألف... إلى آخره.
- ٢٢٤..... قوله: ونحو صحراء.
- ٢٢٥..... قوله: الصفة... إلى آخره.
- ٢٢٥..... قوله: وَفُعْلَى أَفْعَلٌ.
- ٢٢٥..... قوله: وبالألف.
- ٢٢٦..... قوله: أَفْعَلٌ: الاسْمُ... إلى آخره.
- ٢٢٦..... قوله: وقولهم... إلى آخره.
- ٢٢٧..... قوله: والصفة... إلى آخره.
- ٢٢٨..... قوله: وجاء الخضراوات.
- ٢٢٨..... قوله: ونحو الأفضل.
- ٢٢٨..... قوله: ونحو شيطان... إلى آخره.
- ٢٢٩..... قوله: والصفة نحو غضبان.
- ٢٢٩..... قوله: وقد ضمت.
- ٢٢٩..... قوله: فَعِيلٌ... إلى آخره.
- ٢٣٠..... قوله: ونحو: شَرَّابُونَ.

- ٢٣١ قوله: والرُّباعيُّ: نحو جَعْفَرٍ... إلى آخره.
- ٢٣١ قوله: وغيره.
- ٢٣١ قوله: ونحو قِرطاس.
- ٢٣٢ قوله: وما كان ملحقاً... إلى آخره.
- ٢٣٢ قوله: ونحو جَوَارِيَةٍ... إلى آخره.
- ٢٣٣ قوله: ونحو تَمْرٍ... إلى آخره.
- ٢٣٤ قوله: وهو غالب... إلى آخره.
- ٢٣٤ قوله: وكَمَاةٌ وكَمٌّ... إلى آخره.
- ٢٣٤ قوله: ونحو رَكْبٍ... إلى آخره.
- ٢٣٥ قوله: ونحو: أَرَاهِطَ... إلى آخره.
- ٢٣٦ قوله: وقد يُجمع الجمعُ... إلى آخره.
- ٢٣٨ التقاء الساكنين.
- ٢٣٨ قوله: التقاء الساكنين... إلى آخره.
- ٢٣٩ قوله: وفي المذغَم.
- ٢٤٠ قوله: في كلمة.
- ٢٤٠ قوله: وفي نحو مِيمٍ... إلى آخره.
- ٢٤٠ قوله: وقفاً ووصلاً.
- ٢٤١ قوله: وفي نحو أحسنُ... إلى آخره.
- ٢٤٢ قوله: وحَلَقَتَا البِطَانِ شَاذٌ.
- ٢٤٢ قوله: فإن كانَ غيرَ ذلك... إلى آخره.
- ٢٤٤ قوله: والحركة... إلى آخره.
- ٢٤٤ قوله: بخلاف نحو خافاً... إلى آخره.
- ٢٤٥ قوله: وإن لم يكن... إلى آخره.
- ٢٤٧ قوله: ومن ثمَّ قيل... إلى آخره.
- ٢٤٨ قوله: إلا في نحو انْطَلَقَ... إلى آخره.
- ٢٤٩ قوله: وفي رُدٍّ... إلى آخره.
- ٢٤٩ قوله: مما فرَّ من تحريكه للتخفيف.
- ٢٤٩ قوله: وقراءة حفص... إلى آخره.

- ٢٥٠..... قوله: والأصل الكسر.
- ٢٥١..... قوله: فإن خولف... إلى آخره.
- ٢٥١..... وفي قوله: ميم الجمع.
- ٢٥٢..... قوله: وكاختيار الفتح... إلى آخره.
- ٢٥٢..... قوله: وكجواز الضم... إلى آخره.
- ٢٥٢..... قوله: بخلاف ﴿إِنْ أَمْرٌ﴾... إلى آخره.
- ٢٥٢..... قوله: و﴿إِنْ الْحُكْمُ﴾.
- ٢٥٣..... قوله: واختياره... إلى آخره.
- ٢٥٣..... قوله: وعكسه ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾.
- ٢٥٣..... قوله: وكجواز الضم... إلى آخره.
- ٢٥٤..... قوله: بخلاف... إلى آخره.
- ٢٥٤..... قوله: وكجوب الفتح... إلى آخره.
- ٢٥٥..... قوله: والكسر لُغِيَّةً.
- ٢٥٥..... قوله: وغلط ثعلب.
- ٢٥٥..... قوله: والفتح... إلى آخره.
- ٢٥٥..... قوله: والكسر ضعيف.
- ٢٥٥..... قوله: عكس من ابنك.
- ٢٥٦..... قوله: وعن علي الأصل.
- ٢٥٦..... قوله: وجاء في المُتَعَفِّرِ... إلى آخره.
- ٢٥٦..... قوله: اضْرِبْهُ.
- ٢٥٧..... قوله: ودأبة... إلى آخره.
- ٢٥٧..... قوله: بخلاف ﴿تَأْمُرُونِي﴾.
- ٢٥٨..... الابتداء
- ٢٥٨..... قوله: الابتداء... إلى آخره.
- ٢٥٩..... قوله: فإن كان... إلى آخره.
- ٢٦٠..... قوله: وفي أفعال تلك.
- ٢٦٠..... قوله: وفي لام التعريف وميمه.
- ٢٦١..... قوله: ألحق... إلى آخره.

- ٢٦٢..... قوله: مكسورة... إلى آخره.
- ٢٦٣..... قوله: وإلا في لام التعريف... إلى آخره.
- ٢٦٤..... قوله: وإثباتها وصلًا... إلى آخره.
- ٢٦٤..... قوله: والتزموا... إلى آخره.
- ٢٦٥..... قوله: وأما سكون هاء: وهو... إلى آخره.
- ٢٦٥..... قوله: وشبه به... إلى آخره.
- ٢٦٧..... الوقف
- ٢٦٧..... قوله: الوقف... إلى آخره.
- ٢٦٨..... قوله: وفيه وجوه... إلى آخره.
- ٢٧٠..... قوله: وهو في المفتوح قليل.
- ٢٧٠..... قوله: والأكثر... إلى آخره.
- ٢٧١..... قوله: وميم الجمع.
- ٢٧٢..... قوله: والحركة العارضة.
- ٢٧٢..... قوله: وإبدال الألف... إلى آخره.
- ٢٧٤..... قوله: ويوقف على ألف باب عصا.
- ٢٧٦..... قوله: وقلبها... إلى آخره.
- ٢٧٦..... قوله: وكذلك.
- ٢٧٧..... قوله: وإبدال... إلى آخره.
- ٢٧٨..... قوله: وتشبيه تاء هيئات... إلى آخره.
- ٢٧٩..... قوله: وفي الضاريات ضعيف.
- ٢٧٩..... قوله: وعرقا... إلى آخره.
- ٢٨٠..... قوله: وأما ثلاثة... إلى آخره.
- ٢٨٠..... قوله: وزيادة الألف... إلى آخره.
- ٢٨١..... قوله: ومن ثم... إلى آخره.
- ٢٨٢..... قوله: ومه وأنه قليل.
- ٢٨٣..... قوله: وإلحاق هاء السكت... إلى آخره.
- ٢٨٣..... قوله: وجائز في نحو لم يخشع... إلى آخره.
- ٢٨٥..... قوله: وفي نحو ههنا... إلى آخره.

- ٢٨٦..... قوله: وحذفُ الياءِ... إلى آخره.
- ٢٨٦..... قوله: حركت أو سكنت
- ٢٨٧..... قوله: وفي نحو يا مُرِي... إلى آخره.
- ٢٨٩..... قوله: وإثباتُ الواوِ والياءِ... إلى آخره.
- ٢٩٠..... قوله: وحذفُ الواوِ... إلى آخره.
- ٢٩٢..... قوله: وضربهم.
- ٢٩٢..... قوله: والياءِ... إلى آخره.
- ٢٩٢..... قوله: وإبدالُ الهمزة... إلى آخره.
- ٢٩٣..... قوله: ومنهم... إلى آخره.
- ٢٩٤..... قوله: والتضعيف... إلى آخره.
- ٢٩٤..... قوله: في المتحرك.
- ٢٩٥..... قوله: ونحوُ القَصْبَا... إلى آخره.
- ٢٩٦..... قوله: ونَقْلُ الحركة... إلى آخره.
- ٢٩٧..... قوله: إلا في الهمزة.
- ٢٩٨..... قوله: ويقال: هذا الرُّدُّؤُ.
- ٢٩٩..... المقصور والمدود
- ٢٩٩..... قوله: المقصور... إلى آخره.
- ٢٩٩..... قوله: والمدود ما كان بعدها.
- ٣٠٠..... قوله: والقياسي... إلى آخره.
- ٣٠١..... قوله: فالمتعلُّ اللام... إلى آخره.
- ٣٠٣..... قوله: والغراء... إلى آخره.
- ٣٠٣..... قوله: ومنها... إلى آخره.
- ٣٠٣..... قوله: ونحو: الإعطاء... إلى آخره.
- ٣٠٣..... قوله: وأسماءِ الأصوات... إلى آخره.
- ٣٠٤..... قوله: ومفرد أَفْعَلَةٍ.
- ٣٠٤..... قوله: وأنثيَّةٌ شاذٌ.
- ٣٠٤..... قوله: والسماعي... إلى آخره.
- ٣٠٥..... ذو الزيادة

- ٣٠٥ قوله: ذو الزيادة.
- ٣٠٨ قوله: أي التي... إلى آخره.
- ٣٠٨ قوله: لغير الإلحاق.
- ٣٠٩ قوله: ومعنى الإلحاق.
- ٣٠٩ قوله: فنحو قَرَدِدٍ... إلى آخره.
- ٣٠٩ قوله: لما تَبَّتْ قِياسُها.
- ٣٠٩ قوله: ونحو أَفْعَلٍ... إلى آخره.
- ٣٠٩ قوله: لذلك.
- ٣٠٩ قوله: ولجيء مصادرها... إلى آخره.
- ٣١١ قوله: ولا تقع الألف... إلى آخره.
- ٣١٣ قوله: وتعرف... إلى آخره.
- ٣١٦ قوله: وكان أَلْدَدٌ... إلى آخره.
- ٣١٦ قوله: ومَعَدٌ... إلى آخره.
- ٣١٦ قوله: ولم يعتد... إلى آخره.
- ٣١٧ قوله: ومَراجِلُ... إلى آخره.
- ٣١٧ قوله: وِضْهِيًّا... إلى آخره.
- ٣١٨ قوله: وقَيْنانُ... إلى آخره.
- ٣١٨ قوله: وجُرَائِضُ... إلى آخره.
- ٣١٩ قوله: ومِعْزَى... إلى آخره.
- ٣١٩ قوله: وسُنْبِيَّةٌ... إلى آخره.
- ٣١٩ قوله: وبُلْهَيْيَّةٌ... إلى آخره.
- ٣١٩ قوله: والِعِرْضَنَةُ... إلى آخره.
- ٣٢٠ قوله: وأوَّلُ أَفْعَلٍ... إلى آخره.
- ٣٢٣ قوله: وإنْقَحَلٌ... إلى آخره.
- ٣٢٣ قوله: وأُفْعُوَانٌ... إلى آخره.
- ٣٢٤ قوله: وإِضْحِيانٌ... إلى آخره.
- ٣٢٤ قوله: وَخَفَقِيْقٌ.
- ٣٢٤ قوله: وَعَفْرُنِي.

- ٣٢٥..... قوله: فإن رجع... إلى آخره.
- ٣٢٦..... قوله: وكحسان... إلى آخره.
- ٣٢٨..... قوله: وإلا فالترجيح.
- ٣٢٩..... قوله: وموسى... إلى آخره.
- ٣٢٩..... قوله: وإنسان... إلى آخره.
- ٣٣١..... قوله: وتربوت... إلى آخره.
- ٣٣٢..... قوله: وسبروت... إلى آخره.
- ٣٣٢..... قوله: وقال في تنبالة... إلى آخره.
- ٣٣٣..... قوله: وسرية... إلى آخره.
- ٣٣٤..... قوله: ومؤونة... إلى آخره.
- ٣٣٥..... قوله: وأما منحنيق... إلى آخره.
- ٣٣٧..... قوله: وإلا.
- ٣٣٧..... قوله: ومجانيقُ يحتمل الثلاثة.
- ٣٣٩..... قوله: ومنجئون... إلى آخره.
- ٣٣٩..... قوله: ولولا منحنين... إلى آخره.
- ٣٤٠..... قوله: وخنديريس... إلى آخره.
- ٣٤٠..... قوله: فإن فقد... إلى آخره.
- ٣٤١..... قوله: فإن فقد.
- ٣٤١..... قوله: ونون كُتَّالٍ.
- ٣٤٢..... قوله: وكنهيل.
- ٣٤٢..... قوله: بخلاف كنهور.
- ٣٤٢..... قوله: ونون خنفساء.
- ٣٤٣..... قوله: أو بخروج زنة... إلى آخره.
- ٣٤٣..... قوله: ونون قنفخ.
- ٣٤٣..... قوله: وهمزة النجج.
- ٣٤٤..... قوله: فإن خرجتا... إلى آخره.
- ٣٤٥..... قوله: فإن خرجتا.
- ٣٤٥..... قوله: وحنطأو.

- ٣٤٦..... قوله: ونون جُنْدَبٍ... إلى آخره.
- ٣٤٦..... قوله: إلا أن تشذ... إلى آخره.
- ٣٤٧..... قوله: إذ لم تُزد الميمُ أولاً خامسة.
- ٣٤٧..... قوله: ونون بَرْناسا.
- ٣٤٨..... قوله: وأما كُنَائِلٌ... إلى آخره.
- ٣٤٩..... قوله: فإن لم تخرج... إلى آخره.
- ٣٤٩..... قوله: كَقَرْدَدٍ... إلى آخره.
- ٣٥٠..... قوله: وهَمْرٍشٌ.
- ٣٥٠..... قوله: والزائد... إلى آخره.
- ٣٥٢..... قوله: ولا تُضاعفُ الفاءُ وحدها.
- ٣٥٣..... قوله: وليس بتكرير لفاء ولا لعين للفصل.
- ٣٥٣..... قوله: ولا بذي زيادة... إلى آخره.
- ٣٥٤..... قوله: وكذلك سلسبيل.
- ٣٥٥..... قوله: وكالهمزة.
- ٣٥٥..... قوله: فأفكَلٌ.
- ٣٥٦..... قوله: وإِصْطَبِلٌ... إلى آخره.
- ٣٥٦..... قوله: والميم كذلك.
- ٣٥٧..... قوله: ومطرده في الجاري على الفعل.
- ٣٥٧..... قوله: والياء زيدت.
- ٣٥٨..... قوله: والواوُ والألفُ.
- ٣٥٩..... قوله: والنونُ كثرت.
- ٣٥٩..... قوله: وثالثة ساكنة.
- ٣٦٠..... قوله: وأطردت في المضارع والمطاوع.
- ٣٦٠..... قوله: والتاءُ في تَفْعِيلٍ.
- ٣٦٠..... قوله: والسينُ أطردت.
- ٣٦٢..... قوله: وعدُّ سينِ الكسكسة.
- ٣٦٣..... قوله: وأما اللام.
- ٣٦٣..... قوله: وفي فحجل.

- ٢٦٤..... قوله: وأما الهاء... إلى آخره.
- ٢٦٤..... قوله: وإنما يلزمه... إلى آخره.
- ٢٦٥..... قوله: وأجيب.
- ٢٦٧..... قوله: ويلزمه.
- ٢٦٨..... قوله: وأبو الحسن.
- ٢٦٨..... قوله: وقال الخليل... إلى آخره.
- ٢٧٠..... قوله: فإن تعدد.
- ٢٧٠..... قوله: فيها أو فيهما.
- ٢٧٠..... قوله: كحبنطى.
- ٢٧١..... قوله: فإن تعين.
- ٢٧٢..... قوله: وهمزة أَيْدَع.
- ٢٧٢..... قوله: وباء تَبْحَانَ.
- ٢٧٣..... قوله: وتاء عِزْوَيْتٍ.
- ٢٧٤..... قوله: وطاء قَطْوُطَى... إلى آخره.
- ٢٧٥..... قوله: وواو حَوْلَايَا.
- ٢٧٦..... قوله: وأول يَهَيَّرَ.
- ٢٧٦..... قوله: وهمزة أَرْوَنَانَ.
- ٢٧٧..... قوله: وإن لم يأت إلا أُتْبِحَانَ.
- ٢٧٧..... قوله: فإن خرجتا.
- ٢٧٩..... قوله: والواو في كَوَأْ لِّلِ.
- ٢٧٩..... قوله: ونون حِنْطَأُورِ.
- ٢٨٠..... قوله: فإن لم تخرج... إلى آخره.
- ٢٨١..... قوله: رجح بالإظهار الشاذ.
- ٢٨٢..... قوله: ونحو محجب.
- ٢٨٦..... قوله: فإن ثبتت... إلى آخره.
- ٢٨٦..... قوله: فإن لم يكن... إلى آخره.
- ٢٨٧..... قوله: وفي تقديم أغلبهما... إلى آخره.
- ٢٨٧..... قوله: فإن ثبتت فيهما... إلى آخره.

- ٣٨٨..... قوله: دون حومانَ .
- ٣٨٩..... قوله: فإن ندرا.
- ٣٩١..... قوله: فإن فُقدت.
- ٣٩١..... قوله: وأوتُكَّانَ .
- ٣٩٢..... قوله: وميمٍ إمَّعةٍ .
- ٣٩٣..... قوله: فإن ندرا.
- ٣٩٦..... الإمالة
- ٣٩٦..... قوله: الإمالة أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة.
- ٣٩٧..... قوله: وسببها.
- ٣٩٨..... قوله: فالكسرة.
- ٣٩٩..... قوله: ونحو ذِرْهُمَانَ .
- ٣٩٩..... قوله: وبعدها.
- ٤٠١..... قوله: ولا تُؤثَّرُ .
- ٤٠٣..... قوله: والياء... إلى آخره.
- ٤٠٤..... قوله: والمنقلبة... إلى آخره.
- ٤٠٥..... قوله: وعن ياء.
- ٤٠٥..... قوله: والصائرة.
- ٤٠٧..... قوله: والفواصل.
- ٤٠٨..... قوله: والإمالةُ .
- ٤٠٨..... قوله: وقد تُمال ألف التثوين.
- ٤٠٩..... قوله: والاستعلاء.
- ٤١٢..... قوله: والراء غيرُ المكسورة... إلى آخره.
- ٤١٣..... قوله: وتغلبُ المكسورةُ .
- ٤١٥..... قوله: فإذا تباعدت... إلى آخره.
- ٤١٥..... قوله: وبعضهم يعكس.
- ٤١٦..... قوله: وقد يُمال... إلى آخره.
- ٤١٧..... قوله: والحروف لا تُمال.
- ٤١٨..... قوله: فإن سُمِّيَ بها.

- ٤١٨..... قوله: وأمیل بلی... إلى آخره.
- ٤١٩..... قوله: لتضمنها الجملة.
- ٤٢٠..... قوله: وغيرُ المتمكن كالحرف.
- ٤٢٠..... قوله: وأنى... إلى آخره.
- ٤٢١..... قوله: وأمیل عسى... إلى آخره.
- ٤٢١..... قوله: وقد تُمال الفتحه... إلى آخره.
- ٤٢٢..... تخفيف الهمزة
- ٤٢٢..... قوله: تخفيف الهمزة... إلى آخره.
- ٤٢٣..... قوله: أي بينها... إلى آخره.
- ٤٢٣..... قوله: وقيل... إلى آخره.
- ٤٢٤..... قوله: وشرطه... إلى آخره.
- ٤٢٥..... قوله: والمتحركة... إلى آخره.
- ٤٢٦..... قوله: وقولهم.
- ٤٢٦..... قوله: وإن كان ألفاً.
- ٤٢٧..... قوله: وإن كان حرفاً صحيحاً... إلى آخره.
- ٤٢٧..... قوله: وشي وسو.
- ٤٢٨..... قوله: وجيلٍ وحوبيّة.
- ٤٢٨..... قوله: وأبو يُوب... إلى آخره.
- ٤٢٨..... قوله: وقد جاء... إلى آخره.
- ٤٢٩..... قوله: والتزم... إلى آخره.
- ٤٢٩..... قوله: بخلاف ينأى... إلى آخره.
- ٤٢٩..... قوله: وكثر ذلك... إلى آخره.
- ٤٣٠..... قوله: وإذا وقف... إلى آخره.
- ٤٣٠..... قوله: إلا أن ما قبلها... إلى آخره.
- ٤٣١..... قوله: وإن وُقف بالروم... إلى آخره.
- ٤٣٢..... قوله: وإن كان... إلى آخره.
- ٤٣٢..... قوله: فنحو مُوجَلٍ واوٍ، ونحو مائةٍ ياء.
- ٤٣٣..... قوله: ونحو مستهزئون وسئيل... إلى آخره.

- ٤٣٤..... قوله: والباقي... إلى آخره.
- ٤٣٤..... قوله: وجاء منسأة... إلى آخره.
- ٤٣٥..... قوله: ونحو الواجي... إلى آخره.
- ٤٣٥..... قوله: وأما يُشججُ رأسه... إلى آخره.
- ٤٣٦..... قوله: خلافاً لسيبويه.
- ٤٣٩..... قوله: والتزموا... إلى آخره.
- ٤٤٠..... قوله: وإذا خُفِّفَ باب همزة الأحمَرِ... إلى آخره.
- ٤٤٢..... قوله: وعلى الأكثر... إلى آخره.
- ٤٤٢..... قوله: وعلى الأقل... إلى آخره.
- ٤٤٣..... قوله: والمهمزتان... إلى آخره.
- ٤٤٣..... قوله: وليس أجر... إلى آخره.
- ٤٤٤..... قوله: والإفعال عزّ.
- ٤٤٦..... قوله: وإن تحركت... إلى آخره.
- ٤٤٦..... قوله: وإن تحركت.
- ٤٤٦..... قوله: نحو جاء.
- ٤٤٧..... قوله: أئمة.
- ٤٤٧..... قوله: وأرؤيدم وأرؤيدم.
- ٤٤٨..... قوله: ومنه خطايا... إلى آخره.
- ٤٤٩..... قوله: وقد صحّ التسهيل... إلى آخره.
- ٤٤٩..... قوله: والتزم في باب أكرم... إلى آخره.
- ٤٥٠..... قوله: وقد التزموا... إلى آخره.
- ٤٥١..... قوله: ومنه خطايا على القولين.
- ٤٥١..... قوله: وفي كلمتين... إلى آخره.
- ٤٥٢..... قوله: وجاء في نحو يشاء... إلى آخره.
- ٤٥٤..... قوله: وجاء في المتفتحين... إلى آخره.
- ٤٥٥..... الإعلال
- ٤٥٥..... قوله: الإعلال... إلى آخره.
- ٤٥٥..... قوله: للتخفيف.

- ٤٥٥ قوله: ويجمعه القلب.
- ٤٥٦ قوله: وحروفه الألف والواو والياء.
- ٤٥٦ قوله: ولا يكون الألف.
- ٤٥٧ قوله: وقد اتفقتا فاءين.
- ٤٦٣ قوله: الفاء... إلى آخره.
- ٤٦٣ قوله: تقلب الواو.
- ٤٦٣ قوله: في نحو أو اصل.
- ٤٦٣ قوله: بخلاف وُورِي.
- ٤٦٤ قوله: وجوازاً.
- ٤٦٤ قوله: أُورِي.
- ٤٦٤ قوله: وقال المازني.
- ٤٦٤ قوله: والتزموا.
- ٤٦٦ قوله: وأما أناة... إلى آخره.
- ٤٦٧ قوله: وتقلبان تاء... إلى آخره.
- ٤٦٨ قوله: بخلاف أَيْتَزَرَ.
- ٤٦٨ قوله: وتُقلِبُ.
- ٤٦٨ قوله: وتحذف الواو.
- ٤٦٩ قوله: ومن ثمَّ.
- ٤٧٠ قوله: وحُجِّلَ... إلى آخره.
- ٤٧٠ قوله: ولذلك.
- ٤٧٢ قوله: بخلاف الياء.
- ٤٧٢ قوله: وشذَّ... إلى آخره.
- ٤٧٣ قوله: وتحذف الواو.
- ٤٧٣ قوله: من نحو العدة.
- ٤٧٤ قوله: العين.
- ٤٧٦ قوله: بخلاف قَوْلٍ وَيَبِيعُ.
- ٤٧٦ قوله: وطائِي وَيَجَلُّ شاذٌّ.
- ٤٧٧ قوله: وبخلاف قَاوَلٍ.

- ٤٧٨..... قوله: ونحو القَوَدِ... إلى آخره.
- ٤٧٨..... قوله: وصحَّ باب قَوِيَّ.
- ٤٧٩..... قوله: أو لما يلزم.
- ٤٨٠..... قوله: وكثُرَ الإدغامُ.
- ٤٨٠..... قوله: بخلاف قَوِيَّ.
- ٤٨١..... قوله: ولذلك.
- ٤٨١..... قوله: وجاء الحَوِيَاءُ.
- ٤٨٢..... قوله: وجاز.
- ٤٨٢..... قوله: بخلاف أَحَيَّ واستَحَيَّ.
- ٤٨٢..... قوله: وأما امتناعهم.
- ٤٨٢..... قوله: ولم يبنوا من باب قَوِيَّ.
- ٤٨٣..... قوله: ونحو القُوَّةِ.
- ٤٨٣..... قوله: وصحَّ باب ما أَفَعَلُهُ.
- ٤٨٤..... قوله: وأفَعَلُ محمولٌ عليه.
- ٤٨٤..... قوله: وازدَوَجُوا.
- ٤٨٥..... قوله: وما تَصَرَّفَ.
- ٤٨٥..... قوله: وصحَّ.
- ٤٨٦..... قوله: ومِقْوَالٌ.
- ٤٨٦..... قوله: وأَعِلَّ نحو يَقُومُ... إلى آخره.
- ٤٨٨..... قوله: ونحو جَوَادٍ.
- ٤٨٨..... قوله: ونحو الجَوْلَانِ.
- ٤٨٩..... قوله: ونحو أَذُورٍ وَأَعِينٍ.
- ٤٨٩..... قوله: ونحو جَدْوَلٍ.
- ٤٩٠..... قوله: وتُقَلِّبان همزة.
- ٤٩١..... قوله: ونحو شَاكٍ... إلى آخره.
- ٤٩١..... قوله: وفي نحو جاء قولان.
- ٤٩٢..... قوله: وفي أوائل.
- ٤٩٣..... قوله: ولم يفعلوه... إلى آخره.

- ٤٩٤..... قوله: التزم همزه .
- ٤٩٤..... قوله: وتُقلب ياء فُعَلَى .
- ٤٩٥..... قوله: وكذلك باب بِيضٍ .
- ٤٩٥..... قوله: واختلِفَ .
- ٤٩٦..... قوله: وتُقلب .
- ٤٩٧..... قوله: وفي نحو رِياضٍ .
- ٤٩٨..... قوله: وتُقلب .
- ٤٩٩..... قوله: ويُكسر ما قبلها إن كان ضمةً .
- ٥٠١..... قوله: وتُسكَّنان .
- ٥٠١..... قوله: للبيهه بيا ب يَخاف .
- ٥٠١..... قوله: ومَفْعَلٌ ومَفْعِلٌ .
- ٥٠١..... قوله: ونحو مَقُولٍ .
- ٥٠٢..... قوله: فخالفا أصليهما .
- ٥٠٣..... قوله: وإعلال نحو تلورا وَيَسْتَحْيِي قليل .
- ٥٠٤..... قوله: وتُحذفان .
- ٥٠٤..... قوله: ولم يفعلوه في كَسَتْ .
- ٥٠٦..... قوله: ويجوز .
- ٥٠٧..... قوله: وفي باب قِيلَ .
- ٥٠٨..... قوله: فإن اتصل .
- ٥٠٨..... قوله: وبابٍ اختيرَ .
- ٥٠٨..... قوله: وشرط إعلال العين... إلى آخره .
- ٥١٠..... قوله: اللام: تُقلبان ألفاً .
- ٥١١..... قوله: واخْشِيَا نحوهُ .
- ٥١١..... قوله: واخْشَيْنَ لشبهه بذلك .
- ٥١١..... قوله: بخلاف اخْشَوْا، واخْشَوْنَ واخْشَيْ، واخْشَيْنَ .
- ٥١٢..... قوله: وتُقلب الواوُ .
- ٥١٣..... قوله: بخلاف يدعو ويغزو .
- ٥١٣..... قوله: وقَيْبَةٌ، وهو ابن عمِّي دُنْيَا .

- ٥١٣..... قوله: وطَّيْتُ.
- ٥١٣..... قوله: وتُقلب.
- ٥١٥..... قوله: ولا أثرَ للمدة.
- ٥١٥..... قوله: ونحو نُحَوِّ شاذٌ.
- ٥١٦..... قوله: وتُقلبان همزة.
- ٥١٩..... قوله: وتُقلب.
- ٥١٩..... قوله: وتُقلب الواو ياءً.
- ٥٢١..... قوله: ولم يُفرقوا.
- ٥٢١..... قوله: وتُقلب الياء.
- ٥٢١..... قوله: وخطايا على القولين.
- ٥٢٢..... قوله: ليس مفردا كذلك.
- ٥٢٢..... قوله: بخلاف شواءٍ.
- ٥٢٣..... قوله: وقد جاء أداوى.
- ٥٢٤..... قوله: وتُسكَّنان.
- ٥٢٧..... قوله: والتحرك في الرفع.
- ٥٢٧..... قوله: ويُحذفان.
- ٥٢٨..... قوله: ونحو يَدٍ... إلى آخره.
- ٥٢٩..... الإبدال
- ٥٢٩..... قوله: الإبدال .
- ٥٣٠..... قوله: ويُعرف.
- ٥٣٣..... قوله: وحروفه.
- ٥٣٤..... قوله: فالهمزة.
- ٥٣٥..... قوله: والألف.
- ٥٣٩..... قوله: والواو.
- ٥٤٠..... قوله: والميم.
- ٥٤٢..... قوله: والنون.
- ٥٤٢..... قوله: والتاء.
- ٥٤٣..... قوله: والهاء.

- ٥٤٥ قوله: وفي يا هناهُ على رأي.
- ٥٤٦ قوله: ومن الياء.
- ٥٤٦ قوله: ومن التاء.
- ٥٤٦ قوله: واللام.
- ٥٤٧ قوله: والطاء.
- ٥٤٧ قوله: والذال.
- ٥٤٨ قوله: والجيم.
- ٥٥٠ قوله: والصاد من السين.
- ٥٥٠ قوله: والزاي.
- ٥٥١ قوله: وقد ضُورِع... إلى آخره.
- ٥٥١ قوله: ونحو مسَّ زَقَر.
- ٥٥٢ الإدغام
- ٥٥٢ قوله: الإدغام... إلى آخره.
- ٥٥٢ قوله: ساكن فمتحرك .
- ٥٥٢ قوله: من مخرج واحد .
- ٥٥٣ قوله: من غير فصلٍ .
- ٥٥٤ قوله: ويكون.
- ٥٥٩ قوله: وتُنقل حركته... إلى آخره.
- ٥٥٩ قوله: ونحو مَكَّنِي.
- ٥٦٠ قوله: ويمنع.
- ٥٦١ قوله: وحُمِل.
- ٥٦٢ قوله: وجائز فيما سوى الواجب والمتنع.
- ٥٦٣ قوله: المتقاربان... إلى آخره.
- ٥٦٤ قوله: فللهمزة.
- ٥٦٥ قوله: وللعين.
- ٥٦٦ قوله: وللقاف.
- ٥٦٦ قوله: وللآم.
- ٥٦٦ قوله: وللراء منهما .

- قوله: وللطاء والذال والتاء طرفُ اللسان وأصولُ التنايا ٥٦٧
- قوله: وللفاء..... ٥٦٧
- قوله: ومخرج المتفرع واضح..... ٥٧٠
- قوله: وأما الصاد كالسين... إلى آخره..... ٥٧١
- وقال المصنف: وأما الجيم كالكاف، والجيم كالشين فلا يتحققُ..... ٥٧٢
- قوله: ومنها الجهورة..... ٥٧٥
- قوله: ومنها الشديدة..... ٥٧٦
- قوله: ومنها المطبقة..... ٥٧٦
- قوله: ومنها المستعلية ٥٧٧
- قوله: ومتى قصد..... ٥٨٠
- قوله: ومَحْمُ..... ٥٨٠
- قوله: وسِتٌّ..... ٥٨١
- قوله: ولا يُدغم منها..... ٥٨١
- قوله: ومن نَمَّ..... ٥٨٢
- قوله: في كلمة..... ٥٨٢
- قوله: وجاء وَدٌّ في وَتَدٍ..... ٥٨٢
- قوله: ولا يُدغم... إلى آخره..... ٥٨٣
- قوله: ونحو سَيِّدٍ..... ٥٨٣
- قوله: وأدغمت النون..... ٥٨٣
- قوله: وفي الميم..... ٥٨٤
- قوله: وفي الياء..... ٥٨٤
- قوله: وقد جاء..... ٥٨٤
- قوله: ولا حروف الصغير في غيرها..... ٥٨٥
- قوله: ولا حرفٌ حلقٍ..... ٥٨٥
- قوله: فالهاء... إلى آخره..... ٥٨٦
- قوله: والنون الساكنة..... ٥٨٨
- قوله: والطاء... إلى آخره..... ٥٩٠
- قوله: والإطباقُ... إلى آخره..... ٥٩١

- قوله: والصاد والزاي والسين تدغم بعضها في بعض..... ٥٩٢
- قوله: والباء..... ٥٩٣
- قوله: وتُدغم..... ٥٩٤
- قوله: وتُقلب مع الدال والذال والزاي دالاً..... ٥٩٦
- قوله: ونحو حَبَطُ..... ٥٩٧
- قوله: وقد تُدغم..... ٥٩٨
- قوله: ونحو إسْطَاع..... ٥٩٩
- الحذف..... ٦٠٠
- قوله: الحذف الإعلالي والترخيمي قد تقدم..... ٦٠٠
- قوله: وفي نحو مِسْتِ وَأَحْسَتْ..... ٦٠١
- قوله: واسْطَاع..... ٦٠٣
- قوله: وأما نحو يَتَسِعُ وَيَتَّقِي..... ٦٠٣
- قوله: استخذ..... ٦٠٥
- قوله: ونحو تُبْشِرُونِي..... ٦٠٥
- مسائل التمرين..... ٦٠٦
- قولهم: كيف تبني من كذا مثل كذا..... ٦٠٦
- مثل محويّ من ضرب..... ٦٠٩
- مثل اسم من دعا..... ٦١٠
- مثل غد من دعا..... ٦١٠
- مثل صحائف من دعا..... ٦١٠
- مثل عنسل من عمل..... ٦١٠
- مثل عنسل من قال وباع..... ٦١٠
- مثل قنفخر من عمل وباع وقال..... ٦١٠
- لا يبنى مثل جحنفل من كسر ولا جعل..... ٦١٠
- مثل أبلم من وأيت..... ٦١١
- مثل أبلم من أويت..... ٦١١
- مثل إجرد من وأيت..... ٦١١
- مثل إجرد من أويت..... ٦١١

- ٦١١ مثل إوزة من وأيت
- ٦١١ مثل إوزة من أويت
- ٦١٢ مثل اطلختم من وأيت
- ٦١٢ مثل اطلختمن من وأيت
- ٦١٢ مثل اطلختم من أويت
- ٦١٢ مثل اطلختمن من أويت
- ٦١٢ مثل ما شاء الله من أولق
- ٦١٣ مثل باسم من أولق
- ٦١٣ مثل مسطاء من آءة
- ٦١٥ مثل كوكب من وأيت مخففا مجموعا جمع السلامة مضافا إلى ياء المتكلم
- ٦١٥ مثل عنكبوت من بعث
- ٦١٥ مثل اطمأناً من بعث
- ٦١٥ مثل اغدودن من قلت
- ٦١٦ مثل اغدودن من بعث
- ٦١٦ مثل اغدودن على المجهول من قلت وبعث
- ٦١٦ مثل مضروب من القوة
- ٦١٧ مثل عصفور من القوة
- ٦١٧ مثل عصفور مثل الغزو
- ٦١٧ مثل عضد من قضيت
- ٦١٧ مثل قذعملة من قضيت
- ٦١٨ مثل قذعميلة من قضيت
- ٦١٨ مثل حمصيصة من قضيت
- ٦١٨ مثل حمصيصة من رميت
- ٦١٨ مثل ملكوت من قضيت
- ٦١٨ مثل جحمرش من قضيت
- ٦١٩ مثل حيت من قضيت
- ٦١٩ مثل حلبلاب من قضيت
- ٦١٩ مثل دحرجت من قرأ

- ٦١٩ مثل سبطر من قرأ
- ٦٢١ مثل اطمأنتت من قرأ
- ٦٢٢ مثل يطمنن من قرأ
- ٦٢٢ مثل أعجوبة من غزوت
- ٦٢٢ مثل أعجوبة من رميت
- ٦٢٢ مثل أعجوبة من قويت
- ٦٢٣ مثل بهلول من طويت
- ٦٢٣ مثل خيشوم من طويت
- ٦٢٣ مثل خيشوم من قويت
- ٦٢٣ مثل صيرف من قويت
- ٦٢٣ مثل سيد من قويت
- ٦٢٣ مثل تيحان من قويت
- ٦٢٤ مثل مقبرة من رميت
- ٦٢٤ مثل خفقان من رميت
- ٦٢٤ مثل كوألل من غزوت
- ٦٢٤ مثل كوألل من رميت
- ٦٢٤ مثل كوألل من شويت
- ٦٢٤ مثل كوألل من حيت
- ٦٢٤ مثل خلفنة من رميت
- ٦٢٤ مثل خلفنة من غزوت
- ٦٢٤ مثل جلايب من رميت وغزوت
- ٦٢٤ مثل جلايب من حيت
- ٦٢٤ مثل اغلودن من سار
- ٦٢٤ مثل اغلودن للمجهول من سار
- ٦٢٥ مثل أخرجت من اليوم
- ٦٢٥ مثل جعفر من جاء
- ٦٢٥ مثل برثن من جاء
- ٦٢٥ مثل مسعط من بعث

- ٦٢٥..... مثل أصدقاء من العيِّ
- ٦٢٥..... مثل عَلَّمَ من قوي
- ٦٢٦..... مثل يُوطر من قلت
- ٦٢٦..... مثل يُوطر من بعث
- ٦٢٦..... مثل تُفوهق من قلت وبعث
- ٦٢٦..... مثل جُهور من القيل
- ٦٢٦..... مثل دُحرجن إلى دُحرجنا من سرت
- ٦٢٦..... مثل أئفية من وأيت
- ٦٢٧..... مثل أئفية من آءة
- ٦٢٧..... مثل جمالات صفر من وأيت
- ٦٢٨..... مثل جمالات صفر من أويت
- ٦٢٨..... مثل جمالات صفر من آءة
- ٦٢٩..... الخُط
- ٦٢٩..... قوله: الخُط تصوير اللفظ بحروف هجائه.
- ٦٣١..... قوله: وفي المصحف على أصلها.
- ٦٣١..... قوله: على الوجهين.
- ٦٣١..... قوله: أصلها.
- ٦٣٢..... قوله: والأصل في كلّ كلمة أن تكذب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها.
- ٦٣٣..... قوله: فإن قصدت.
- ٦٣٣..... قوله: إن شئت.
- ٦٣٣..... قوله: ومن ثَمَّة.
- ٦٣٤..... قوله: وكان قياس اضربن... إلى آخره.
- ٦٣٥..... قوله: ومن ثَمَّ.
- ٦٣٦..... قوله: والنظر بعد ذلك.
- ٦٣٦..... قوله: وكان قياس اضربن.
- ٦٣٦..... قوله: والأول.
- ٦٣٧..... قوله: وجاء في نحو سُئل.
- ٦٣٨..... قوله: والطرف الذي لا يوقف عليه لاتصال غيره.